



کتاب منہج الحاج الى بيوت





خواب منهاج الطالبين في الفقه

ياكيك

سيدنا محمد عبدك ونيك وزكك وحيدك وخيتك
وخير لك من سائر البشر الذي خلقته من نعمة لمعة
طلعة الهمة زهرة خيرة واخترته من خير جواهر
جواهر عشاق قادة سادة عرب عدنان وخطان
وكنانة وندوة وريجة ومصر سيد العرب
والعجم والآس والفرس والخزرج والجر والانس
والبدو والحضر خير من صام وقام وانما البيت
الحرام وجه واعتبروا كرم من احرم ولي وظاف
وسعى ونزل من دلفة ووافى بعرفة ودعى
وتضرع واستغفر وتعر واجل من حل حتى
ورمى الحجار وحلق وقصر ونحر الشفيع المتقيا
والرفيع المنقني والنبى المحطى والحبيب المحبب والمحب
المعشور الذي سريت له ليلا من المسجد الحرام
الى المسجد الاقصى الى السموات العلى الى شدة المنها الى
قاب قوسين اودنا وارثة الالة الكبرى والغاية
القصوى واكرمته بالمخاطبة والمراقبة والمنشودة
والمعانيذ بالنظر بيدنا محمد وغفرت له صلى الله عليه
ولم ما تفقد من نعمة وماتنا خرو بعثته بالاعتماد
والانذار الى كافة الناس الايبس منهم والاسود
والاحمر فبلغ صلى الله عليه الرسالة والامانة صلى الله
والحمد والاكبر ١٠٥

كتاب منهاج الطالبين في لفقه تاليف

الشيخ الامام العالم العلامة الورع الزاهد العابد الموضع

عن الدنيا المقبل بقلبه على الاخرة الباود نفسه في

نصرة دين الله المجانب للهوي احد العلماء

الصالحين وعباد الله العارفين

الحاميين بين العبدية هـ

والورع اوحد عصره

وفريد عصره

في السنة والدين ابو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين

ابن محمد بن حمزة بن جزام الجزاي الووي ثم الدمشقي الشافعي مذهباً

رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه الباهرة وجمع له بين خيرى الدنيا والاخرة

محمد واله امين

امين



٩٤٠

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
1114: Ferzullah
AYIT No. 935
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

كتاب منهاج الطالبين في لفقه للشيخ الامام
العالم العلامة الورع الزاهد العابد النور

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

الحمد لله التراجؤاد. الذي جعلت نعمه عن الاحصاء بالاعداد. المان باللفظ
والارشاد. الهادي الى سبيل الرشاد. الموفق للتفقه في الدين من لطف به واختاره
بكر العباد. احمد المبلغ حمد واكمله. وارزاه واشمله. واشهد ان لا اله الا الله
الواحد الغفار. واشهد ان محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار. صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلا وشرقا ليه **اما بعد** فان الاشتغال بالعلم من افضل الطاعات واوفاها
انفقت فيه تقاسر الاوقات. وقد اكثر اصحابنا رحمهم الله من التصنيف من
المبسوطات والمختصرات. واتقن مختصر المحرر للامام ابي القاسم الرافي رحمه الله
ذي التحقيقات وهو كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب معتمد للفتية وغيره
من اولي الرغبات. وقد التزم مصنفه رحمه الله ان ينصر علما صحة معظم
الاصحاب. وفيما التزمه وهو من اهم او اهم المطلوبات. لكن في جمعه
كبر عن حفظ اكثر اهل العصر لبعض اهل الغنايات. فرأيت اختصاره في نحو
نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما اضمه اليه ان شاء الله تعالى من التفاسير
المستجادات منها التبيه على فتود في بعض المسائل من الاصل محذورات ومنها
مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما سترها ان شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل نعمه عن الاحصاء بالاعداد
الموفق للتفقه في الدين من لطف به واختاره
بكر العباد احمد المبلغ حمد واكمله
وارزاه واشمله واشهد ان لا اله الا الله
الواحد الغفار واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المصطفى المختار صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلا وشرقا ليه اما بعد فان الاشتغال
بالعلم من افضل الطاعات واوفاها ان
انفقت فيه تقاسر الاوقات وقد اكثر
اصحابنا رحمهم الله من التصنيف من
المبسوطات والمختصرات واتقن مختصر
المحرر للامام ابي القاسم الرافي رحمه
الله ذي التحقيقات وهو كثير الفوائد
عمدة في تحقيق المذهب معتمد للفتية
وغيره من اولي الرغبات وقد التزم
مصنفه رحمه الله ان ينصر علما صحة
معظم الاصحاب وفيما التزمه وهو من
اهم او اهم المطلوبات لكن في جمعه
كبر عن حفظ اكثر اهل العصر لبعض
اهل الغنايات فرأيت اختصاره في نحو
نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما
اضمه اليه ان شاء الله تعالى من
التفاسير المستجادات منها التبيه
على فتود في بعض المسائل من
الاصل محذورات ومنها مواضع
يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف
المختار في المذهب كما سترها ان
شاء الله

الابدال رفع الشئ ووضع غيره مكانه والتبدل عبارة هذا
 تعالى واضحا **ومنها** ابدال ما كان من الفاظه غريبا او مومنا خلافا للصواب
 باوضح واخصر به عبارات جليات **ومنها** بيان القولين والوجهين والطريقين
 والنزوم مراتب الخلاف في جميع الحالات فحيث اقول في الاظهر او المشهور من
 القولين والاقوال فان قوي الخلاف قلت الاظهر والا فالمشهور وحيث
 اقول الاصح او الصحيح فن الوجهين او الواجه فان قوي الخلاف قلت الاصح
 والا فالصحيح وحيث اقول المذهب فن الطريقين او الطرق وحيث اقول النص
 فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون هناك وجه ضعيف او قولا يخرج وحيث
 اقول الجديد فالقديم خلافا او القديم او في قول قديم فالجديد خلافا
 وحيث اقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح او الاصح خلافا وحيث
 اقول وفي قول كذا فالراجح خلافا **ومنها** مسائل لطيفة اضمها اليه ينبغي
 ان لا يجلي الكتاب منها واقول في اولها قلت وفي اخرها والله اعلم وما
 وحدته من زيادة لفظية ونحوها علي ما في المحرر فاغتمدها فلا بد منها وكذا
 ما وحدته من الاذكار مما لفظا لما في المحرر وغيره من كتب الفقه فليغتم
 فاني حققته من كتب الحديث المعتمدة وقد اقدم بعض مسائل الفصل ^{سنة} للمنا
 او اختصار وزعمنا قد مر فصل للمناسبة وارجوا ان اتم هذا المختصر
 ان يكون في معنى الشرح للمحرر فاني لا احذف منه شيئا من الاحكام
 اصلا ولا من الخلاف ولو كان واهيا مع ما اشبهت اليه من النفايس وقد

اللفظ في صحيح مسلم في التفسير وغيره وروى النبي عن تفسير الشئ مع بقائه كذا فاذا فرق بينهما العلامة الدصير لان الرسول اخص

وفي القديم لا نجس لا تغير والقلتان خمسمائة رطل بغداد في تقريباً
في الأصح والتغير الموشرب طاهر أو نجس طعم أو لون أو ريح ولو اشتبه
ماء طاهر نجس اجتهد وتطهر بما ظن طهارته وقيل إن قدر علي طاهر
بيقين فلا والأعي كصير في الأظهر أو ما وبول لم يجتهد علي الصحيح بل
يجلطان ثم يثيم أو ماء ورد نوضاً بكل من وقيل له الاجتهاد وإذا استعمل ما
ظنه الراق الآخر فإن تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني علي النص بل يثيم بالأعادة
في الأصح ولو أخبر بتنجسه مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقيهاً
موافقاً اعتد به وحل استعمال كل إناء طاهر الأذهباً وفضة فحرم
وكذا اتخذاه في الأصح وحل المموة في الأصح والتفيس كياقوت في الأظهر
وما ضُيب بذهب أو فضة صنية كبيرة لزينة حرم أو صغيرة لا
بقدر الحاجة فلا أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح
وصنية موضع الاستعمال كغيره في الأصح **قلت** المذهب تحريم صنية
الذهب مطلقاً والله أعلم **باب** أسباب الحدث هي أربعة **أحدها**
خروج شيء من قبله أو دبره إلا المني ولو انسند مخرجه وانفتح تحت معدته
فخرج المعتاد نقض وكذا نادراً كدودي في الأظهر أو فوقها وهو منسد
أو تحتها وهو منفتح فلا في الأظهر **الثاني** زوال العقل الأنوم ممكن
معقله **الثالث** التقاء بشر في الرجل والمرأة المحرمات في الأظهر

والملموس كالأصير في الظاهر ولا ينقض صغيره وشعره وسنن وظفر
 في الأصبع **الرابع** سر قبل الأدي يطر الكف وكذا في الجريد حلقة
 دبره لا فرج هيمة وينقض فرج الميت والصغير ومحل الحب والذكر الأشل
 وباليد الشلاء في الأصبع ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها وتحرم بالحدث
 الصلاة والطواف وحمل المصحف ومس ورقه وكذا جلده على الصحيح ^{بطة} وخر
 وصندوق فيه مصحف وما كتب لدرس قرآن كلوح في الأصبع والأصبع حل
 حمله في استغثة وتفسير ودنانير لا قلب ورقه يعود وإن الصبي المحدث لا
 يمنع **قلت** الأصبع حل قلبه يعود وبه قطع العراق والله أعلم **ومن**
 يتقن طهرا أو حدثا وشك في صدره عمل بيقينه فلو يتقنها وحمل السابق
 فصد ما قبلها في الأصبع **فصل** يقدم داخل الخلا، يساره والخارج عينه
 ولا يحمل شيئا عليه ذكر الله تعالى ويعتمر جالساً يساره ولا يستقبل القبلة ولا يستند ^{ها}
 ويحرم أن بالصخرة ويبعد ويستتر ولا يقول في ماء راكداً وحجر ومهب
 ريح ومتحدث وطريق وتحت مثمة ولا يتكلم ولا يستنجي عاراً في مجلسه
 ويستبرئ من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم إني أعوذ بك
 من الخبث والخبائث وحز وجه عفرائك الحمد لله الذي أذهب عني
 الأذى وعافاني وجعل الاستنجاء عماراً أو حجراً جمعاً أفضل وفي معي
 الحجر كل حامد طاهر قال غير محترم وحله ذبوع دون غيره في

الظاهر وشرط الحجر ان لا يحف الخرس ولا يشقل ولا يطرأ اجنبي ولو ندر
او انتشر فوق العادة وله تجاوز صحته وحشفته جاز الحجر في
الظاهر وتجب ثلاث سمحات ولو باطراف حجر فان لم يبق وجب الانقاء
وسن الايثار وكل حجر لكل محله وقيل يوزع على جانبيه والوسط وبين
بيسارم ولا استنجاء لدود بعير بلا لوث في الاظهر **باب** الوضوء
فرضه ستة **احدها** منية رفع حدث او استباحة مفتقر الى ظهر
او اداء فرض الوضوء من دام حدثه كاستباحة كفاه نية الاستباحة
دون الرفع على الصحيح فهما من يوي تبردا مع نية معتبرة جاز في الصحيح
او ما يندب له وضوء كغزاة فلا في الاصح وتجب قرنا باول الوجه قبل
يلقي بسنة قبله وله تفريقها على اعضائه في الاصح **الثاني** غسل وجهه
وهو ما بين منابت راسه غالبا ومنتحلي لحينه وما بين اذنيه منه موضع
الغم وكذا التحريف في الاصح لا التزعتان وهما باضكان يكتنفان الناصية
قلت صح الجمهور ان موضع التحريف من الراس والله اعلم وتجب غسل كل هذب
وحاجب وعذار وشارب وحد وعنققة شعرا وبشرا وقيل لا
تجب غسل خارج عن الوجه **الثالث** غسل يديه مع مرفقيه فان قطع
بعضه وجب ما بقي او من مرفقه فراس عظم العضد على المشهور او فوقه
ندب باقي عضده **الرابع** مسح لشرقه راسه او شعري في جذه والاصح

جواز غسله ووضع اليد بلا مد **الخامس** غسل رجله مع كعبيه **السادس**
ترتيبه هكذا فلو اغتسل محدث فالاصح انه ان امكن تقدير ترتيب
بان غطس ومكث صح والا فلا **قلت** الاصح الصحة بلا مكث والله اعلم
وسنه السواك عرضا بكل خشن الا اصبعه في الاصح وليس للصلاة
وتغير القدم ولا يكره الا للصائم بعد الزوال والتسمية اوله فان ترك
ففي اثنائه وغسل كفيه فان لم يتيقن طهرهما كره غسلهما في الاثناء
قبل غسلهما والمضمضة والاستنشاق والاظهر ان فصلهما افضل ثم
الاصح يضمض بغرفة ثلثا ثم يستنشق باخرى ثلثا ويبالغ فيهما
غير الصائم **قلت** الاظهر تفصيل الجمع ثلث غرف يضمض من كل
ثم يستنشق والله اعلم وتثليث المسح والفصل ياخذ الشاك باليقين
ومسح كل راسه ثم ادينه فان عسر رفع العمامة كحل بالمسح عليها
وتخليل اللحية الكتفة واصابعه وتقديم اليدين على الشمال واطالة
عزته وتجييله والمواالة واولجها القديم وترك الاستغانة والنقض
وكذا التنشيف في الاصح ويقول بعده اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المستطهرين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت
استغفرك واتوب اليك وحذفت دعاء الاعضاء اذ لا اصل له

باب مسح الخف بحوز في الوضوء للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة
بلياً لهما من الحدث بعد لبس فان مسح حضاً ثم سافراً وعكس لم يستوفي
مدة سفر وشرطه ان يلبس بعد كمال ظهر سائر محل فرضه طاهرًا يمكن
تباع المشي فيه لئلا يتردد مسافر لحاجاته قليل وحالاً ولا يحزى منسوج لا يمنع
ماء في الاصح ولا حر موقان في الاظهر وتجاوز مشقوق قدم في الاصح وبين
مسح اعلاه واسفله خطوطاً ويكفي مسح تحاذي الغرض الا اسفل الرجل
وعقبها فلا على المذهب **قلت** حرفه كاسفله والله اعلم ولا مسح لشاك
في بقاء المدة فان اجنب وجب تجديد لبس ومن نزع وهو بظهر المسح غسل
قدميه وفي قول يتوضأ **باب** الفصل موجه موت وجب ونفاس
وكذا ولاده بلا بلل في الاصح وجنابة بدخول حشفة او قدرها فرجاً وخروج
منه من طريق المعتاد وغيره ويعرف بتدنيقة اولدة خروجه اوريد عجيين
رطباً وبياض بيض جافاً فان فقدت الصفات فلا غسل والمرأة كرجل وحرم
بما حرم بالحدث والحكث بالمسجد لا عبور والقران وتخلاد كاره لا يقصد
قران واقله نية رفع جنابة او اسباحة مفتقر اليه او اداء فرض الغسل
مقرونة باول فرض وتعيم شعره وبشره ولا تجب مضمة واستنشاق
واكله ازالة القدر ثم الوضوء وفي قول يوحى غسل قدميه ثم تعهد معاطفة
ثم يفيض على راسه ويخلله ثم شقه الايمن ثم الايسر ويدلك ويثلب وتتبع

لحيض اثم مسكا والافتحوم ولا يسجد بغيره بخلاف الوضوء، وليس
ان لا ينقص ماء الوضوء عن مده والفعل عن ضائع ولا احدا له ومن به
بخس يفعله ثم يغتسل ولا يكتفي لهما غسلة وكذا في الوضوء **قلت** الاصح
تكفيه والله اعلم ومن اغتسل لجنازة وجمعة حصلا او لاحدها حصل فقط
قلت ولو احدث ثم اجنب وعكسه وكفي الغسل على المذهب والله اعلم
باب النجاسة هي كل مسكر مائع وكلب وخنزير وفرعها وميتة
غير الادي والسمك والجراد ودم وخبث وقي وروث وبول ومذي
وودي وكذا مني غير الادي في الاصح **قلت** الاصح طهارة مني غير
الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم وابن ما لا يوطئ غير الادي
والجزء المنفصل من الحي كميته الاشعر المأكول فطاهر وليست العلقه
والمضغة ورطوبة الفرج بنجس في الاصح ولا يطهر نجس العين الاخر
تخللت وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الاصح فان ظلمت
بطرح شيء فلا وجلد نجس بالموت فيطهر بدبغه ظاهره وكذا باطنه
على المشهور والديبغ ترع فصوله يحترق لا شمس وتراب ولا يحجب
الماء في اثنائه في الاصح والمدبوغ كثوب نجس وما نجس بطلاقة شيء من
كلب غسل سبعا احداها بتراب والاظهر تعين التراب وان الخنزير
ككلب ولا يكتفي تراب نجس ولا مزوج بما يع في الاصح وما نجس

بيولحي لم يطعم غير لبن فضج وما يحسن غيرها ان لم تكن عين كفي
جري الماء وان كانت وجب ازالة الطعم ولا يضربقاء لون او ريح غير
رواله وفي الريح قول **قلت** فان بقيام معاض على الصحيح والله اعلم
ويشترط ورود الماء لا العصر في الاصح والظاهر طهارة غسالة تتفصل
بلا تغير وقد طهر المحل ولو خسر سابع تغذر تطهيره وقيل يظهر الدهن
بفسله **باب التيمم** التيمم المحدث والجنب لاسباب احدها فقد الماء
فان يتيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وان توهم طلبه من رحله
ورفقته وتطرح حواله ان كان يستو فان احتاج الى تردد وتردد قدر
تطهر فان لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب لما
يطرا فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده ان لم يخف
ضرر نفسه او ماله فان كان فوق ذلك تيمم ولو تيقنه اخر الوقت
فانتظاره افضل او طهارة فتعجيل التيمم افضل في الاظهر ولو وجد ماء لا
يكفيه فالظاهر وجوب استعماله ويكون قبل التيمم وتجب شراؤه بثمن
مثله الا ان يحتاج اليه لدين مستغرق او مونة سفر او نفقة
حيوان محترم ولو وهب له ماء او اعبر دلو او جب القبول في
الاصح ولو وهب ثمنه فلا ولو نسيه في رحله او اضله فيه فلم يجده بعد
الطلب فتيمم ففي الاظهر ولو اضل رحله في رحله فلا **الثاني**

ان يحتاج اليه لعطش محترم ولو مالا **الثالث** مرض يحتاج
 معه من استعماله على منفعة عضو وكذا بطو البر، او الشين الفاحش
 في عضو ظاهر في الاظهر وشدة البرد مرض فاذا امتنع استعماله في عضو
 ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا
 ترتيب بينهما للجنب فان كان محدثا فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل
 العليل فان جرح عضواه فتيهان وان كان لجيرة لا يمكن ان يغسل
 الصحيح وتيمم كما سبق وتجب مع ذلك مسح كل جيرة بماء وقيل بعضه
 فاذا تيمم لفرض ثان ولم تحدث لم يعد الجنب غسلا ويعيد المحدث
 ما بعد عليه وقيل يستأنفان وقيل المحدث لجنب **قلت** هذا
 الثالث اصح والله اعلم **فصل** يتيم بكل تراب طاهر حتى ما يداوي
 به وبرمل فيه غبار لا بعدن وسحابة خرف ومخلط بدقيق ونحوه
 وقيل ان اقل المخلط جاز ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضه
 وكذا ثنات في الاصح ويشترط قصده فلو سفته وتح عليه فردده
 ونوي له تجز ولم يعم باذنه جاز وقيل يشترط عزو واركانه نقل
 التراب فلو نقل من وجه الى يد او عكس كفي في الاصح ونية اسباحة
 الصلاة لرفع الحدث ولو نوي فرض التيمم لم يكتفي في الاصح وتجب
 قرنها بالنقل وكذا استدانتها الى مسح شي من الوجه على الصحيح فان

نوي فرضا ونفلا! يجا او فرضا فله النقل على المذهب او نفلا او
الصلاة تنقل لا الفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه
ولا يجب ايصاله منبت الشعر الخفيف ولا ترتيب في نقله في الاصح
فلوضرب يديه ومسح يمينه وجهه وبيساره يمينه جاز وتندب
الشمية ومسح وجهه ويديه بضميرتين **قلت** الاصح المنصوص
وجوب ضربتين وان امكن بضربة بخرقة ونحوها والله اعلم
ويقدم يمينه واعلا وجهه ويخفف العبار ومواليات التمس
كالوضوء **قلت** وكذا الغسل ويندب تفريق اصابعه او لا ويجب
نزع خاتمه في الثانيه والله اعلم ومن شيم لفقرماء فوجده ان لم
يكن في صلاة بطل ان لم يقترن بما منع كعطش او في صلاة لا تسقط
به بطلت على المشهور وان اسقطا فلا وقيل بطل النقل والاصح ان
قطعها ليتوضأ افضل وان المستنفل لا يجاوز ركعتين الا من
نوي عددا فيتمه ولا يصل بتم غير فرض ويتنفل ماشاء والنذر كفرض
في الاظهر والاصح صحة جنبا بزمع فرض وان شئ احدي الخمس كفاه بتم هل وان
شيئ مختلفتين صلى كل صلاة بتم وان شئ بتم مرتين وصلى بالاولا ربعا
وكلا وبالثاني اربعا ليس منها التي بداهها او متفقتين صلى الخمس
مرتين بتمين ولا يقيم لفرض قبل وقت فعله وكذا النقل الموقت في الاصح

ومن لم يجد ماءً ولا تراباً لزمه في الجريد أن يصلي الفرض ويعيد ويقضي
 المقيم المقيم لفقد الماء لا المسافر إلا العاجي بسفره في الأصح ومن تيمم
 لم يدق في الأظهر أو لم ينع الماء مطلقاً أو في عضو ولا سائر فلا إلا
 أن يكون بحرجه دم كثير فأن كان سائر لم يقض في الأظهر أن وضع على
 ظهره فأن وضع على حدث وجب نزع فأن تقدر قضي على المشهور
باب الحيض أقل سنة تسع سنين وأقل يوم وليلة وألث خمسة
 عشر بليلتها وأقل طهر بين حيضتين خمسة عشر وأحداً كثيراً وحرم
 به ما حرم بالحائض وعبور المسجد أن خافت تلويته والصوم وتحب قضاؤه
 بخلاف الصلاة وما بين سرفها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطئ فإذا انقطع
 لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث وإيم كسرس
 فلا تنع الصوم والصلاة فتغسل المستحاضة فرجها وتغصبه وتنوضا
 وقت الصلاة وتبادر بها فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانتظار
 جماعة لم يضرب ولا فيض على الصحيح وتحب الوضوء لكل فرض وكذا تجديد
 العصاة في الأصح ولو انقطع دم بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده
 أو اعتادت ووسع زمن الانقطاع وضوءاً والصلاة وجب الوضوء **فصل**
 رات لن بالحيض أقله ولم يعبر أكثره فكله حيض والصفرة والكدرة حيض في الأصح فأن
 عبره فأن كانت مستبداءً مميزة بالترافوا وضعيفا لضعيفا استحاضة

والقوي حيض ان لم ينقص عن اقله ولا عبر اكثره ولا نقص الضعيف عن
اقل الظهر او مبتدأة لا مميزة بان رآته بصفة او فقدت شرط تعيين
قالا ظهر ان حيضها يوم ليلة وظهرها تسع وعشرون او معتادة
بان سبق لها حيض وظهر فتزد اليهما قدرا ووقتا وثبت بمن في
الاصح وحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة في الاصح او متغيرة
بان نسبت عادتها قدرا ووقتا ففي قول كبتدأة والمشهور وجوب
الاحتياط فيحرم الوطء ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة
وتصلي الفرائض ابدا وكذا النفل في الاصح وتغتسل لكل فرض وتقوم
رمضان ثم شهرا كاملين فيحصل من كل اربعة عشر ثم تقوم
من ثمانية عشر ثلاثة اولها وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان
يمكن قضا يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان حفظت
شيئا فليليقين حكمه وهي في المحتمل كحايض في الوطء وطاهر في العبادة
وانا حتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض والاظهر ان دم الحامل
والنقائين اقل الدم حيض النفاس لحظته واكثره ستون وغالبه
اربعون وتحرم بالحیض وعبوره ستين كعبوره اكثره **كتاب**
الصلاة المكتوبات خمس الظهر واول وقتها زوال الشمس
واخره مصير ظل الشيء مثله بغير ظل استواء الشمس وهو اول وقت

العصر ويبقى حتى تغرب والاختيار ان لا تؤخر عن مصير الظل شلین
والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم وفي الجديد
ينقضي بضع قدر وصو وستر عورة واذان واقامة وحسن ركعات
ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح **قلت** القديم
اظهر والله اعلم والعشاء يغيب الشفق ويبقى الى الفجر والاختيار ان
لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول نصفه والصبح بالفجر الصادق وهو
المنتشر ضوه معزقا بالافق ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار ان لا تؤخر
عن الاسفار **قلت** يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة والنوم قبلها
والحديث بعد هذا الا في خير والله اعلم وليس تعجيل الصلاة لاول الوقت
وفي قول تاخير العشاء افضل وليس الا براد بالظهر في شدة الحر والاصح
اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد ومن وقع بعض
صلاة في الوقت فالاصح انه ان وقع ركعة فالجميع اداء والا فقصاء
ومن جهل الوقت اجتهد بورد وخوف فان شفق صلاة قبل الوقت
قصي في الاظهر والا فلا ويبادر بالغابت وليس ترتيبه وتقديره
على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وتركه الصلاة عند الاستنوا والا يوم الجمعة
وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمج والعصر حتى تغرب الا لسبب كفايته
وكسوف وخيعة وسجدة شكر والا في حرم مكة على الصحيح **فصل**

٩
انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضا، على الكافر لا
المرتد ولا الصبي ويومر بالاسبوع ويضرب عليها العشر ولا ذي حيض
او جنون او اغاء بخلاف السكر ولو زالت هذه الاسباب وبقي من الوقت
تكبيرة وجبت الصلاة وفي قول يشترط ركعة والاظهر وجوب الظهر
بادراك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها اثنا واخراته
على الصحيح او بعدها فلا اعادة على الصحيح ولو حاضت او حرم اول
الوقت وجبت تلك اذا نادر كقدر الفرض والا فلا **فصل** الاذان
والاقامة منه وفيل فرض كفاية وانما يشرعان ^{مع طهره} للمكتوبة ويقول في العيد
ونحو الصلاة جامعة والحديد ندبه المنفرد ويرفع صوته لا يسجد
وقعت فيه جماعة وتقيم للفاية ولا يؤذن في الحديد **قلت** القديم
اظهر والله اعلم فان كان قوايت لم يؤذن لعين الاولى ويندب لجماعة
النساء الاقامة لا الاذان على المشهور والاذان مثنى والاقامة فرادي
الالفاظ الاقامة وسين ادراجها وترتيله والترجيع فيه والتثويب
في الصبح وان يؤذن قايما للقبلة ويشترط ترتيبه وموالاة وفي قول
لا يضر كلام وسكوت طويلا وشرط المؤذن لاسلام والتميز والذكورة
وبكره للمحدث وللمجنب اشده والاقامة اغلظ ويسن صيغ حسن
الصوت عدل والامامة افضل منه في الاصح **قلت** الاصح انه افضل

والله اعلم وشرطه الوقت الا الصبح في نصف الليل وليس مؤذنان للمسجد
يوذن واحد قبل الفجر واخر بعده وبين لسماعه مثل قوله في جعلتيه فيقول
لا حول ولا قوة الا بالله **قلت** والاي التتويب فيقول صدقت وبررت والله اعلم
والكران يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلاة القايمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته
فصل استقبال القبلة شرط لصلاة القادر الا في شدة الخوف ونقل السفر
فللمسافر الشغل راكبًا وماشيًا ولا يشترط طول سفره على المشهور فان امكن استقبال
الراكب في مرقد واتمام ركوعه وسجوده لزمه والا فالاصح انه ان سهل الاستقبال
وجب والا فلا ويختص بالمحرم وقيل يشترط في السلام ايضا ويحرم انحرافه
عن طريقه الا الى القبلة ويؤمى بركوعه وسجوده اخفض والاظهر ان الماشي
يتم ركوعه وسجوده ويتقبل فيها وفي احرامه ولا يعيش الا في قيامه وتشهده
ولو صلى وضًا على دابة واستقبل واتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز او سايرة
فلا ركن على في الكعبة واستقبل جدارها او بابها مردودًا او مفتوحًا مع ارتفاع
عقبته ثلثي ذراع او على سطح مستقبل من بابها ما سبق جاز ومن امكنه علم القبلة
حرم عليه التقليد والاجتهاد والا اخذ بقول ثقة يخبر عن علم فان فقد وامكن
الاجتهاد حرم التقليد وان خیر لم يقلده في الاظهر وصلي كيف كان ويقضي
وتجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح ومن عجز عن الاجتهاد

وتعلم الاذلة كاي في قلدرتقة عارفا وان قدرنا الاصح وجوب التعلم فيحرم
التقليد ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ، قضى في الاظهر فلو تيقنه فيها
وجب استيفاء وان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا قضاء حتى لو صلى اربع
ركعات لاربع جهات بالاجتهاد فلا قسلة **باب صفة الصلاة** ارباء
ثلاثة عشر البنية فان صلى فرضا وجب قصد نفعه وتعيينه والاصح وجوب
نية الغرضية دون الاصنافه الى الله تعالى وانه يصح الاداء بنية القضاء ^{وعكسه}
والنفل ذو الوقت والسب كالغرض فيما سبق وفي بنية التقلية وجهان
قلت الصحيح لا يشترط بنية التقلية والله اعلم ويكفي في النقل المطلق بنية فعل
الصلاة والنية بالقلب ويدرب النطق قبيل التكبير **الثاني** تكبيرة الاحرام
او تعيين علي القادر الله اكبر ولا يضر زيادة لا تمنع الاسم كاه الله اكبر وكذا
الله الجليل اكبر في الاصح لا اكبر الله علي الصحيح ومن عجز ترجمه وجب التعلم
ان قدر ولسن ويرفع يديه في تكبير واحد ومنكببه والاصح رفعه مع ابتدائه
وسحب قرن البنية بالتكبير وقيل يكفي باوله **الثالث** القيام في فرض القادر
وشروطه نصب فقامه فان وقف سحيا او ما يلاحيت لا يسمي قائما لم يصح
فان لم يطبق انتصابا وصار كرا كع فالصحيح انه يقف كذلك ويزيد اخناه
كركوعه ان قدر ولو امكنه القيام لهتم دون الركوع والسجود ^{ولم} فافعلهما بقدر
امكانه ولو عجز عن القيام فقد كيف شيئا وافتراشه افضل من ترجمه في الاظهر

ويكره الاقفاؤ بان يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه ثم ينحني لركوعه بحيث تحاذي
جبهته ماقدام ركبتيه والاكمل ان تحاذي موضع سجوده فان عجز عن
الفقود صلي جنبه الايمن فان عجز فستلقيا وللقادرا النفل قاعدا وكذا مضطجعا
في الاصح **الرابع** القراءة ويسن بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التعوذ ويبرهما
ويتعود كل ركعة على المذهب والاولى اكد وتتعين الفاتحة كل ركعة للركعة
مسبوق بالبسملة منها وتشد بذاتها ولو ابدل ضادا بظاء لم يصح في الاصح
وتجب ترتيبها وموالاتها فان تخلل ذكر قطع الموالاة فان تعلق
بالصلاة كثامينه لقراءة امامه وفتحته عليه فلا في الاصح فان جهل الفاتحة
فسمع ايات سؤالية فان عجز فلتفرقة **قلت** الاصح المنصوص حيوان
المتفرقة مع حفظه سؤالية والله اعلم فان عجز في بذكر ولا يجوز نقص
حروف البدل عن الفاتحة في الاصح فان لم يحسن شيئا وقف قدر الفاتحة
ويسن عقب الفاتحة آمين خفيفة الميم بالمد و يجوز القصر ويؤتى مع
تأمين امامه وتجهريه في الاظهر وثن سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة
والرابعة في الاظهر **قلت** فان سبق بهما قراها فيهما على النص والله اعلم
ولا سورة للمأموم بل يستمع فان بعد او كانت سرية قرا في الاصح ويسن
للصبح والظهر طوال المفصل وللعصر والعشاء اوساطه والمغرب قصاره
والصبح الحجة المتنزىل وفي الثانية هل اتى على الانسان حين من الدهر

الحاس الركوع واقله ان ينحني قدر بلوغ ركبتيه بطا نيته
حيث يفصل رفعه من هوييه ولا يقصد به غيره فلو هدي لتلاوة فجملة
ركوعاً لم يكف واكمله تسوية ظهره وعنقه ومضرب ساقه واخذ ركبتيه بيديه
وتفرقة اصابعه للقبلة ويكبر في ابتداهوييه ويرفع يديه كاحرامه ويقول سبحان
ربي العظيم ثلثا ولا يزيد الا ثلثا ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبك انت ولك
اسلمت خضع لك سمعي وصري وعيني وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي **السادس**
الاعتدال قائما مطمئنا ولا يقصد غيره فلو رفع فرعاً من شيء لم يكف ويسن رفع
يديه مع ابتداء رفع راسه قايلاً سمع الله لمن حمده فاذا انتصب قال ربنا لك
الخدم ملء السموات والارض وملأ ما شئت من شيء بعده ويزين المنفرد اهل الشاء
والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجد ويسن القنوت في اعتدال الثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيما
هديت الى اخره والامام بلفظ الجمع والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم في اخره ورفع يديه ولا يمسح وجهه وان الامام بجهره وانه يؤمن
الماموم للدعاء ويقول الشاء فان لم يسمعه قنوت ويشرع القنوت في سائر
المكتوبات للنارلة لا مطلقاً على المشهور **السابع** السجود واقله مباشرة
بعض جهته مصلاه فان سجد على متصل به جاز ان لم يتحرك حركته ولا
يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الاظهر **قلت** الاظهر وجوبه والله اعلم

وتجيب ان يطحن وينال سجدة ثقل راسه وان لا يهوي لغيره فلو سقط
 لوجهه وجب العود الى الاعتدال وان ترتفع اسافلته على اعاليه في الاصح
 واكمله يكبر لهويه بلا رفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وانفه ويقول
 سبحان زحيا الاعلى ثلثا ويزيد المفرد اللهم لك سجدت وبك امنت ولك
 اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بتبارك اسمك احسن
 الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه وينشر اصابعه مضمومة للمقبلة ويفرق
 ركبتيه ويرفع بطنه عن فخديه ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده وتضم
 المرأة والختي **الثامن** الجلوس بين سجدتيه مطينا وتجيب ان لا يقصد برفعه
 غيره وان لا يطوله ولا الاعتدال واكمله يكبر وتجلس مفترشا واضعا يديه
 قريبا من ركبتيه وينشر اصابعه قائلا رب اغفر لي وارحمني واجبرني
 وارفعني وارزقني واهدني وعافني ثم يسجد الثانية كالاولى والمشهور
 سن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها **التاسع**
والعاشر والحادي عشر التشهد وفقوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فالتشهد وفقوده ان عقبهما سلام ركنان والافستاك وكيف فقد جاز
 وليس في الاول الافتراش فيجلس على كعب سيراه وينصب عيناه ويضع
 اطراف اصابعه للمقبلة وفي الاخر التورك هو كالا فتراش لكن ياخذ
 سيراه من جهة عينيه ويلصق وركه بالارض والاصح يفترش المسوق

والساجد ويضع بينهما يسراه على طرفه ركبته منشورة الاصابع بلا ضم **قلت**
الاصح الضم والله اعلم ويقبض من يمينه الخنصر والبنصر وكذا الوسطى في الاظهر
ويرسل المسجدة ويرفعها عند قوله الا الله ولا يحركها في الاظهر ضم الابرار اليها
كعاقد ثلثة وخمين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الاخر
والاظهر سنّها في الاول ولا تن على الا في الاول على الصحيح وتسن في الاخر
وقيل تجب واكمل التشهد مشهور واقله التحيات لله سلام عليك يا النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمداً رسول الله وقيل تحذف وبركاته والصالحين ويقول وان محمداً رسول الله **قلت**
الاصح وان محمداً رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله اعلم واقل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والله اللهم صلى على محمد وآله والزيادة الى حميد حميد سنة في
الاخر وكذا لا داع بعدده ومما توره افضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما
اخرت الي اخره ويسن ان لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ومن عجز عنهما مترجم وترجم للدعاء والذكر المنذوب العاجز
لا القادر في الاصح **الثاني عشر** السلام واقله السلام عليكم والاصح
جواز سلام عليكم **قلت** الاصح المنصوص لا تجزيه والله اعلم والله لا
تجب نيّة الخروج واكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يميناً وشمالاً
ملتفتاً في الاول حتى يري خدّه الايمن وفي الثانية الايسر او يا السلام

علي من عن يمينه ويساره من ملائكة واسن وجن وينوي الامام السلام علي
المؤمنين وهم الرد عليه **الثالث عشر** ترتيب الاركان كما ذكرنا فان تركه عمدا
بان سجد قبل ركوعه بطلت صلاته وان سجد بعد المتزويك لغو فان تكرر قبل
بلوغ مثله فعله والاعتت به ركعتيه وتدارك الباقي فلو تيقن في اخر صلاته
ترك سجدة من الاخيرة سجدتها واعاد تشهدا ومن غيرها لزمه ركعة وكذا
ان شك فيهما وان علم في قيام ثابته ترك سجدة فان كان جلس بعد سجدة
سجد وقيل ان جلس نية الاستراحة لم يكف ولا يفجلس مطينا ثم
يسجد وقيل يسجد فقط وان علم في اخر رابعة ترك سجدتين او ثلث جهل
موضع وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فثلاث
او سبع فسجدة ثم ثلاث **قلت** بين ادامة نظره الي موضع سجوده وقيل
يكروه تغييض عينيه وعندي لا يكره ان لم يخف ضررا والخشوع وتدبير
الفراة والذكر ودخول الصلاة بنشاط وفراغ قلب وجل يديه تحت صدره
اخذا بيمينه يساره والدعاء في سجوده وان يعتمد في قيامه من السجود والقعود
علي يديه وتطويل قراءة الاولى علي الثانية في الاصح والذكر بعدها وان ينتقل
للتقل من موضع فرضه وافضله الي بيته واداب صلي وراهم ساء مكثوا
حتى ينصرفن وان ينصرف في جهة حاجته والايمينية وتنقيض المقدرة
بسلام الامام فللماموم ان يشغل بدعاء وخوض ثم يسلم ولو اقتصر امامه علي

١٢
تسليمه سلم ثنتين والله اعلم **باب** شروط الصلاة خمسة معرفة الوقت
والاستقبال وستر العورة وعورة الرجل ما بين سرتة وركبته وكذا الامة في
الاصح والحرمة ما سوي الوجه والكفين وشروطه ما منع ادراك لون البشرة
ولو طين وماء كدر والاصح وجوب الطين على فاذا الثوب وتجب ستر العورة
وجوانبه لا اسفله فلور وبيت عورة من جنبه في ركوع او غيره لم يكف
فليزره او يشد وسطه وله ستر بعضا بيده في الاصح فان وجد كافي سوية
تغيب لها او احدها فقبله وقيل دبره وقيل يتخير وطهارة الحدث فان
سبقه بطلت وفي القديم يفي ونجريان في كل مناقض عرض بلا تقصير
وتعذر دفعه في الحال فان امكن بان كشفته ربح فستر في الحال لم تبطل
وان قصر بان فرغت هذه هذه خفف فيها بطلت وطهارة النجس في
الثوب والبدن والمكان ولو اشتبه طاهر ونجس اجتهد ولو نجس
بعض ثوب او بدن وجهل وجب غسله كله فان ظن طرفا لم يكف غسله
على الصحيح ولو غسل نصف نجس ثم باقيه فالاصح انه ان غسل مع باقيه
محاوره طهر كله والا فغير المستصف ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه
نجاسة وان لم يتحرك بحركته ولا قايض طرف شي على نجس ان تحرك وكذا
ان لم يتحرك في الاصح فلو جعله تحت رجله محت مطلقا ولا يضر نجس
بحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح ولو وصل غطه بنجس لفقد

الطاهر تغذور والاوجب نزع ان لم يجف صرنا طاهرا قبل وان
 خاف فان مات لم يزرع علي الصحيح ويعني عن محل استجاره ولو حمل مستحرا
 بطلت في الاصح وطين الشارع المتيقن بخاسته يعني عما يتعذر الاحتران
 منه غالبا ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن وعن قليل
 دم البراغيث وونيم الذباب والاصح لا يقع عن كثيرة ولا قليل انشرب عرق
 وتعرفا للكثرة بالعادة **قلت** الاصح عند المحققين العفو مطلقا والله اعلم
 ودم البثرات كالبراغيث وقيل ان عصه فلا والدمامل والقروح وموضع
 الفصد والحجامة فيل كالمبثرات والاصح ان كان مثله يدوم غالبا فاستحاضة
 والا فقدم الاجنبى فلا يعني عنه قليل **قلت** الاصح انما كالمبثرات والظاهر
 العفو عن قليل دم الاجنبى والله اعلم والقيح والصد يد كالدّم وكذا ماء القروح
 والمتنظف الذي له ريح وكذا بلاريج في الاظهر **قلت** المذهب طهارة والله اعلم
 ولو صلى بنجر لم يعلمه وجب القضاء في الجديد وان علم ثم سي وجب علي
 المذهب **فصل** تبطل بالنطق بحرفين او حرف منهم وكذا مدة بعد حرف
 في الاصح والاصح ان التنخخ والضحك والبكاء والالين والتفخ ان ظهر به
 حرفان بطلت والا فلا ويعذر في سائر الكلام ان سبق لسانه او سني
 الصلاة او جهل تحريمه ان قرب عهده بالاسلام لا كثيره في الاصح وفي
 التنخخ وخوه للغلبة وتعذر القراءة لا المجهد في الاصح وكذا كرم علي الكلام

بطلت في الاظهر ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يحى هذا الكتاب
ان قصده قراءته لم تبطل والابطلت ولا تبطل بالذكر والرداء الا ان يحاطب
كقوله لعاطيس رحمتك الله ولو سكت طويلا بلا غرض لم تبطل في الاصح وليس
لن نابه شي كتبه امامه واذنه للاخل وانذاره اعي ان يسبح وتصفق المرأة بغير
اليمن على ظهر اليسار ولو فعل في صلاة غيرها ان كان من جنسها بطلت الا ان
ينسى ولا فتبطل بكثيره لا قليله والكثرة بالحرف فالخطوتان او الضربتان
قليل والثلاث كثيران توات وتبطل بالوتبة الفاحشة لا الحركات الخفيفة
المتوالية كتحريك اصابعه في سجدة او حرك في الاصح وتبطل بقليل الا كل **قلت**
الا ان يكون ناسيا او جاهلا تحريمه والله اعلم فلو كان بغه سكره فبلغ ذوبها
بطلت في الاصح وليس للمصلي الى جدار او سائرا او عصي مغرونة او سبط
مصلي او خط قبالة دفع المار والصحح تحريم المرور حينئذ **قلت** يكره الالتفات
للا حاجة ورفع بصره الى السماء وكف شعره او ثريه ووضع يده على فمه بلا حاجة
والقيام على رجل والصلاة حافقا او حاقيا او بحضة طعام يتوق الى وان
يسطق قبل وجهه او عن عينيه ووضع يده على خاصرته والمبالغة في خفض
الرأس في ركوعه والصلاة في الحمام والطريق المربلة والكنيسة وعطن الابل
والمقبرة الطاهرة والله اعلم **باب سجود المروسة** عند ترك ما موربه
او فعل منه عنه فالاول ان كان ركبا وحيد تداركه وقد يشرع السجود لزيادة

حصلت بذكر ركن كما سبق في الترتيب وبعضها وهو القنوت
 او قيامه او التشهد الاول او قعوده وكذا النبي صلى الله عليه وسلم فيه في
 الاظهر سجد وقيل ان ترك عمدا فلا **قلت** وكذا الصلاة على الآل حيث سئلتها
 والله اعلم ولا تخبر سائر السنن والثاني ان لم يبطل عمده كالاتفات
 والخطوتين لم يسجد لسهو ككلام كثير في الاصح وتطويل الركن
 القصير يبطل عمده في الاصح فيسجد لسهو فالاعتدال قصير وكذا الجلوس
 بين السجدين في الاصح ولو نقل ركنا قوليا كفاختة في ركوع او تشهد
 لم يبطل بعده في الاصح ويسجد لسهو في الاصح وعلي هذا تستثنى هذه الصورة
 عن قولنا ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو ولو نسي التشهد الاول فذكره بعد
 انتصابه لم يعدله فان عاد عالمًا بجزعه بطلت اوتاسيًا فلا ويسجد للسهو
 او جاهلاً فكذا في الاصح وللمأموم العود لمتابعة امامه في الاصح **قلت**
 الاصح وجوبه والله اعلم ولو تذكر قبل انتصابه عاد للتشهد ويسجد ان كان
 صار الى القيام اقرب ولو نهض عمدا فعاد بطلت ان كان الى القيام اقرب
 ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعدله او قبل اعاد وسجد للسهو ان بلغ
 حدا للراعي ولو شك في بعض سجدا وارتاب فهي فلا ولو شك هل
 سجد فيسجد ولو شك صلى ثلاثا ام اربعاً اتى بركعة وسجد والاصح انه يسجد
 وان فاك شك قبل سلامه وكذا حكم ما يصلية مترددا واحتمل

كونه زائدا ولا يسجد لما يجب بكل حال اذا زال شك **مثاله** شك
في الثالثة اثنائه هي امر رابعة فتذكر فيا لم يسجد او في
الرابعة سجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم
يؤثر على المشهور وسهوه حال قد وثقه بحمله امامه فلو ظن
سلامه فسلم فبان خلافاً وسلم معه ولا يسجد ولو ذكر في تشهد
ترك ركن غير النية والتكبير قام بعد سلام امامه الي ركعة
ولا يسجد وسهوه بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام امامه
بني وسجد ويلحقه سهواً امامه فان سجد لزومه متتابعة والا فيسجد
علي النص ولو اقتدي بسبوق عين سهي بعد اقتدائه وكذا قبله في
الاصح فالصحيح انه يسجد معه ثم في اخر صلواته فان لم يسجد الامام
سجداً اخر صلاة نفسه علي النص وسجد السهو وان كثر سجستان
كسجود الصلاة والجديد ان محله بين تشهد وسلامه فان سلم
عمداً فات في الاصح او سهواً وطال الفصل فات في الجديد والا
فلا علي النص واذا سجد صار عايذاً الي الصلاة في الاصح ولو سجد
امام الجمعة وسجد وافبان فوثقها اتموا ظهراً وسجدوا ولو ظن
سهواً فسجد فبان عدمه سجد في الاصح **باب** تسن سجدة التلاوة
وهي في الجديد اربع عشرة منها سجدة الحج لاص بل هي سجدة

شكر تشب في غير الصلاة وتحرم فيها في الاصح وتسن للقاري والمستمع
وتتأكد له بسجود القاري **قلت** وتسن للمستمع والله اعلم وان قرأ في
الصلاة سجدة الامام والمفرد لقراءة فقط والمأموم لسجدة امامه
فتخلفا وان عكس بطلت صلاته ومن سجد خارج الصلاة نوى
وكبر للاحرام رافعاً يديه ثم للهوي **لا** يرفع وسجد كسجدة الصلاة
ورفع مكبراً وسلم وتكبيرة الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في
الظاهر ويثرب شروط الصلاة ومن سجد فيها كبر للهوي وللرفع
ولا يرفع يديه **قلت** ولا يجلس للاستراحة والله اعلم ويقول سجد وجي
للذي فطم وصوره وشق سمعه وبصر بحوله وقوته ولو كدر اية في
مجلسين سجد لكل وكذا المجلس في الاصح ورکعة كجلس وركعتان كجلسين
فان لم يسجد سجدة الشكر لا تدخل الصلاة وتسن لهجوم نعمة او انقضاء
نعمة او ردية مبتلي او عاص ويظهرها للعاصي لا للمبتلي وهي كسجدة
التلاوة والاصح جوازها على الراحلة للمسافر فان سجد لتلاوة صلاة
جاء عليها قطعاً **باب** صلاة النفل قسماً قسم لاين جماعة
منه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل
الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء وقيل لا راتبة للعشاء
وقيل اربع قبل الظهر وقيل واربع بعدها وقيل اربع قبل العصر

١٦
والجميع سنة وانما الخلاف في الراتب المؤكذ وقيل ركعتان خفيفتان
قبل المغرب **قلت** هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري الامر بهما
وبعد الجمعة اربع وقبلها ما قبل الظهر والله اعلم ومنه الوتر واقله ركعة
واكثره احدي عشرة وقيل ثلاث عشرة ولم يزد على ركعة الفصل
وهو افضل والوصل يتشهد او تشهدين في الاخرين ووقته بين
صلاة العشاء وطلوع الفجر وقيل شرط الايتار بركة سبق نقل
بعد العشاء وليس جعله اخر صلاة الليل وان اوثر ثم تلاه لم يعده
وقيل يشفعه بركة ثم يعيده وقيل يشفعه بركة ثم يعيده ويندب
القنوت اخر وتره في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة
وهو كقنوت الصبح ويقول قبله اللهم انا نستعينك وتستغفرك
الي اخره **قلت** الاصح بعده وان الجماعة تندب في الوتر عقب التراويح
جماعة والله اعلم ومنه الضحى اقلها ركعتان واكثرها ثنتا عشرة وتخي
المسجد ركعتان وتحصل بفرض او نقل اخر لا ركعة على الصحيح **قلت**
وكذا الجنائزة وسجدة تلاوة وشكر وتكرر بتكرار الدخول على قرب في
الاصح والله اعلم ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض
وبعده بفعله ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض ولو فات النقل
الموقت ندب قضاه في الاظهر وقصدين جماعة كالعيد

والكسوف والاستسقاء وهو افضل مما لا يسن جماعة لكن الاصح
تفضيل الرائبة على التراويح وان الجماعة تسن في التراويح ولاصر
للقول المطلق فان احرم بالكثير من ركعة فله التشهد في كل ركعتين
وفي كل ركعة **قلت** الصحيح سعة في كل ركعة والله اعلم واذا نوي بعداً
فله ان يزيد وينقص بشرط تغيير النية قبلهما والاقتطاع ولو
نوي ركعتين فقام الي ثالثة سهواً فالاصح انه يقعد ثم يقوم للزيادة
ان شاء **قلت** نقل الليل افضل واوسطه افضل ثم اخم وان
يسلم من ركعتين وليس التهجّد ويكره قيام كل الليل دايماً وتخصيص
ليلة الجمعة بقيام وترك التهجّد اعتاده والله اعلم **كتاب**
صلاة الجماعة هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض
كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية فان امتنعوا
كلهم قوتلوا ولايتا كذا الذب للنساء تاكده للرجال في الاصح
قلت الاصح المنصوص انها فرض كفاية وقيل عين والله اعلم
وفي المسجد لعير المرأة افضل وما كثر جمعه افضل الا لبدعة
امامه او تفضل مسجد قريب لغيبته وادراك تكبيرة الاحرام
فضيلة وانما تحصل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه
وقيل بادراك بعض القيام وقيل باوله ركوع والصحيح ادراك

١٧
للمجاعة ما لم يسلم و يخفف الإمام مع فعل الانعاض و الهيئات
الا ان يرضى بتطويله محصور و يكره التطويل للحق اخرون ولو
احسن في الركوع او الشهد الاخير بداخل لم يكره انتظاره في الاظهر
ان لم يبالغ فيه ولم يفرق بين الداخلين **قلت** المذهب استحباب
انتظاره و الله اعلم ولا ينتظر في غيرها و ليس للمصلي وحده وكذا جماعة
في الاصح اعادة جماعة يدركها وفرضه الاولي في الجديد والاصح انه
ينوي بالثانية الغرض ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا بعد ركع او
رجع عاصف بالليل وكذا وحل شديد علي الصحيح او خاف ركع و حر
وبرد شديد و جوع و عطش ظاهرين ومداقة حدث و خوف
ظالم علي نفس او مال وملازمة غريم معسر وعقوبة يرجي تركها ان
تغيب اياما وعرك و تاهب لسفر مع رفقة ترحل و اكل ذي ربح كرية
و حضور قرب محتضر او مريض بلا متعهد او ياتس به **فصل**
لا يصح اقتداه من يعلم بطلان صلاته او يعتقده كمتهمين اختلفا
في القبلة او انائين فان بقدا الطاهر فالاصح الصحة ما لم يتغير انا
الامام للجحاسة فان ظن طهارة انا غيره اقتداه قطعاً فلو اشتبه
خمسة فيما جحس علي خمسة فظن كل طهارة انا فتوضا به و اتم كل في
ملاة في الاصح يعيدون العشاء الا اماماً فيعيد المغرب ولو

اقتدي شافعي بخفي مس فرجه او افتصد فالاصح الصحة في الفصد
دون المس اعتبارا بنية المقتدي ولا تصح قدوة بمقتدي ولا بمن تلزمه
اعادة كقيم يتم ولا فاري بائي في الحديد وهو من حل جرحا وتشديده
من الفاحشة ومنه ادت يدغم في غير موصعه والتغ يبدل حرفا جرحا
وتصح بثله وتكره بالمتتام والفاقا واللاحن فان غير معي كانت
بضم او كسر ابطل صلاة من امكنه التعلم فان عجز لسانه او لم يعجز من
امكان تعلمه فان كان في الفاحشة فكأن في ولا تصح صلاة والقعدة به
ولا تصح قدوة رجل ولا خنثي بامراة ولا خنثي وتصح للمتوصي بالميتيم
وبما سمع الخف وللقيام بالقاعد والمضجع وللكمال بالصبي والعبد والايام
والبصير سواء على النص والاصح صحة قدوة السليم بالسلس والطاهر
بالمستحاضة غير المتحيق ولو بان امامه امراة او كافرا معلنا قتل او مجنيا
وجبت الاعادة لاجنبها وذا نجاسة خفية **قلت** الاصح المنصوص
وقول الجمهور ان مخفي الكفر هنا لمعلنه واسه اعلم والاي كالمراة
في الاصح ولو اقتدي بجنس فبان رجلا لم يسقط القضاء في الظاهر
والعدل اولى من الفاسق والاصح ان الافقة اولى من الاقرا والاورع
ويقدم الافقة والاقرا على الاسن الشيب والجديد تقديم الاسن على
الشيب فان استويا فنضافة الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب

١٨
الصنعة وحوها ومستحق المنفعة بملك وحوه اولي فان لم يكن اهلا
فله التقديم ويقدم علي عبد الساكن لا مكاتبه في ملكه والاصح تقديم
المكثري علي المكري والمعير علي المستعير والوالي في محل ولايته اولي من
الافقه والمالك **فصل لا يتقدم** علي امامه في الموقف فان تقدمت
في الجريد ولا تضر ساواته ويندب تخلفه قليلا والاعتبار بالعتب
وليستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة ولا يضر كونه اقرب الي الكعبة
في غير جهة الامام في الاصح وكذا الوقوف في الكعبة واختلفت جهتها
ويقف الذكور عن يمينه فان حضر احرار عن يساره ثم يتقدم الامام
او تياحزان وهو افضل ولو حضر جلان او رجل وصي صفا خلفه وكذا
امراة او نسوة ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء ويقف امامتهن
وسطحهن ويكره وقوف المأموم فردا بل يدخل الصفان وجرسعة والآه
فليحجر شخصا بعد الاحرام وليساعد المجرور ويشترط علمه بانتقاله
الامام بان يراه بعض من اولى سمعه او مبلغا واذا جمعها مسجدا
الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت ايشية ولو كانا بفضاء شرط
ان لا يزيد ما بينهما علي ثلثاية ذراع تقريبا وقيل تجديدا فان
تلاحق شخصان او صفان اعتبرت المسافة بين الاخير والاول
وسواء الفضاء المملوك والوقف والمبعض ولا يضر الشارع

المطروق والنهر المحوج الى سباحة على الصحيح فان كانا في بناءين
كصحن وصفة او بيت فطريقان اصحهما ان كان بناء المأموم عيناً
او شمالاً وجب اتصال من احد البناءين بالآخر ولا نقض
فرجه لا تسع واقفاً في الاصح وان كان خلف بناء الامام فالصحيح
صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصنفين اكثر من ثلثة اذرع
والطريق الثاني لا يشترط الا القرب كالفضاء ان لم يكن حايداً
او حال باب نافداً فان حال ما يمنع المرور لا الروية فوجهان او جدار
بطلت باتفاق الطريقين **قلت** الطريق الثاني اصح والله اعلم
واذا صح اقتداءه في بناء اخر صح اقتداء من خلفه وان حال جدار
بينه وبين الامام ولو وقف في علو وامامه في سفلى او عكسه شرط
محاذاة بعض بدنه بعض بدنه ولو وقف في موات وامامه في
مسجد فان لم يحل شيء فالشرط التقارب معتبراً من اخر المسجد
وقيل اخر من وان حال جدار او باب مغلق منع وكذا الباب
المردود والشباك في الاصح **قلت** يكره ارتفاع المأموم على امامه
وعكسه الحاجة فيسحب ولا يقوم حتى يفرغ المودن من الاقامة
ولا يتدي تفلأ بعد شروعه فيها فان كان فيه ائمة ان لم يخس فوت
الجماعة والله اعلم **فصل** شرط القدوة ان ينوي المأموم مع التكبير

١٩
الاقتداء، او الجماعة والجمعة كغيرها على الصحيح فلو ترك هذه النية وتابع
في الافعال بطلت صلاته على الصحيح ولا يجب تعيين الامام فان عينه
واخطأ بطلت صلاته ولا يشترط للامام نية الامامة وتجب فلو
اخطأ في تعيين تابعه لم يضر وتصح قدوة المؤدي بالقاضي
والمفترض بالتنفل وفي الظهر بالعصر والعكس وكذا الظهر
بالصبح والمغرب وهو كالمسبوق ولا يضر متابعة الامام في القنوت
والجلوس الاخير في المغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما وبحوز الصبح
خلف الظهر في الاظهر فاذا قام للثالثة ان شاء فارقه وسلم وان شاء
انتظر ليسلم معه **قلت** انتظاره افضل والله اعلم وان امكنه القنوت
في الثانية قنت والا تركه وله فراقه ليقتت فان اختلف فعلمها
للكتوبة وكسوف وخبازة لم يصح على الصحيح **فصل** يجب متابعة
الامام في افعال الصلاة بان يتاخر ابتداء فعله عن ابتدائه ويتقدم
على فراغه منه فان قارنه لم يضر الا تكبيرة الاحرام وان تخلف بركن
بان فرغ الامام منه وهو فيما قبله لم تبطل في الاصح او بركنين
بان فرغ منهما وهو فيما قبلهما فان لم يكن عذر بطلت وان كان
بان اسرع قرأته وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة ففيل تبعه
وتسقط البقية والصحيح يتم ويسعى خلفه ما لم يسبق بالكثير من الله

اركان مقصودة وهي الطويلة فان سبق باكثر فقل بفارقة والاصح
يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الامام ولو لم يتم الفاتحة
لشغله بدعاء الافتتاح فغذور وهذا كله في الموافق فاما سبق
ركع الامام في فاتحة فالاصح انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعود
ترك قرأته وركع وهو مدرك للركعة والالزمة قراءة بقدره ولا يشغل
المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالفاتحة الا ان يعلم ادراكها ولو علم
الماموم في ركوعه انه ترك الفاتحة او شك لم يعد اليها بل يصلي ركعة
بعد سلام الامام فلو علم او شك وقد ركع الامام ولم يركع هو قراها
وهو متخلف بعذر وقيل يركع ويتدارك بعد سلام الامام ولو
سبق اسامه بالتحريم لم تنعقد او بالفاتحة او الشاهد لم يضره
وتجزيه وقيل تجب اعادته ولو تقدم بفعل كركوع وسجود او
كان بركنين بطلت والا فلا وقيل تبطل بركن **فصل** خرج الامام
من صلاته انقطعت القدوة فان لم يخرج وقطع الماموم جاز وفي
قول لا يجوز الا بعذر مرخص في ترك الجماعة ومن العذر تطويل الامام
او تركه سنة مقصودة كشهد ولو احرم منفردا ثم نوى القدوة
في خلاص صلاته جاز في الاظهر وان كان في ركعة اخرى ثم يتبعه
قائما كان او قاعدا فان فرغ الامام والافهوك مسبوق او هو فان شاء فارقة

وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه وما ادركه المسبوق فاول صلاته
فينعيد في الباقي القنوت ولو ادرك ركعة من المغرب تشهد في ثانيته
وان ادركه ركعة ركعتين **قلت** بشرط ان يطمين قبل ارتفاع
الامام عن اقل الركوع والله اعلم ولو شك في ادراك احد الاجزاء لم تحسب
ركعته في الاظهر ويكبر للاحرام ثم للركوع فان نواها بتكبير لم تنعقد
وقيل تنعقد نفلا وان لم ينوئها شيئا لم تنعقد على الصحيح ولو ادركه
في اعتداله فابعده انتقل معه مكبرا والاصح انه يوافق في التشهد
والسجحات وان من ادركه في سجدة لم يكبر للانتقال اليها واذا سلم
الامام قام المسبوق مكبرا ان كان موضع جلوسه والا فلا في الاصح
باب صلاة المسافر انما تقصر رابعة مودة في السفر الطويل
المباح لا فائتة الحضر ولو قصي فائتة السفر فالاظهر قصر في السفر
دون الحضر ومن سافر من بلدة فاول سفره مجاوزة سورها
فان كان وراءه عارة اشترط مجاوزتها في الاصح **قلت** الاصح لا
يشترط والله اعلم فان لم يكن سور فاوله مجاوزة العران لا الخراب
والبساتين والقرية كبدة واول سفر ساكن الحينام مجاوزة الحلة واذا
رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء ولو نوي إقامة
اربعة ايام بموضع انقطع سفره بوصوله ولا يجب من يوميا

فلت وهي مرحلة انسياب الاثقال والبحر كالبر
فلوقط الاميال منه في ساعة قصرة الله اعلم ويشترط

في فقال ان قصرت والالتزمت قصر في الاصح ويشترط للقصر نيّة
في الاحرام والتحرز عن منافيتها دوماً ولو احرم قاصراً ثم شرد
في انه يقصر ام يتم او في انه نوي القصر او قام امامه لثلاثة فشكل
هل هو متم ام ساه اتم ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بلا موجب للاتمام
بطلت صلاته وان كان سهواً عاد وسجد له وسلم فان اراد ان يتم
عاد ثم فصل متمماً ويشترط كونه ساقراً في جميع صلاته فلو نوي الاقامة
فيها او بلغت سفينة دار اقامته اتم والعصر افضل من الاتمام على المشهور
اذا بلغ ثلاث مراحل والصوم افضل من الفطر ان لم يتضر به **فصل**
يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا والمغرب والعشاء كذلك
في السفر الطويل وكذا القصير في قول فان كان سائراً وقت الاولى
فتأخيرها افضل والا فمكسه وشروط التقديم ثلاثة البداية
بالاولى فلو صلاهما فبان فسادها فسدت الثانية ونية الجمع ومحلها
اول الاولى ويجوز في اثنيهما في الاظهر والمولاة بان لا يطول بينهما
فصل فان طال ولو بعد زواج تأخير الثانية الى وقتها
ولا يضر فصل يثير ويعرف طوله بالعرف والميتم الجمع على الصحيح
ولا يضر تخلل طلب خفيف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلنا
وبعيدها جامعاً او من الثانية فان لم يطل تدارك والافنا طلة

ولا جمع ولو جهل اعادةها لوقيتهما واذا اخر الاول لم تجب الترتيب
والموالة ونية الجمع على الصحيح وتجب كون التاخير بنية الجمع والا
فيعصى وتكون قضاء ولو جمع تقديمًا فصار بين الصلاتين مقيماً
مطل الجمع وفي الثانية وبعدها لا تبطل في الاصح او تاخيراً فاقام بعد
فراغها لم يؤثر وقبله يجعل الاول قضاءً ويجوز الجمع بالمطر
تقديمًا والجديد منه تاخيراً وشرط التقديم وجوده اولها
والاصح اشتراطه عند سلام الاول والشئ والبرد كطيران دابة والا
ظهر وتخصيص الرخصة بالحصل في جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر
في طريقه **باب صلاة الجمعة** انما تتعين على كل مكلف حر ذكراً
مقيماً بلا مرض ونحوه ولا جمعة على معذور بمريض في ترك الجماعة
والمكاتب وكذا من بعضه رفيق على الصحيح ومن صحت ظهره
صحت جمعة وله ان ينصرف من الجامع الا المريض ونحوه فيحرم
انصرفه ان دخل الوقت الا ان يزيد ضرره بانقطاعه وتلزم الشئ
الحرم والزمان وجداً مركباً ولم يشق الركوب وايحى يجد فايده
واهل القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة او بلغهم صوت عالٍ
في غدٍ من طرف يليهم لسبب الجمعة لزمهم والا فلا ويحرم على من لزمته
السفر بعد الزوال الا ان تمكن الجمعة في طريقه او يتضرر بخلفه عن

الرفقة وقبل الزوال كبعده في الجديد ان كان سفرا مباحا وان كان
طاعة جاز **قلت** الاصح ان الطاعة كالمباح والله اعلم ومن لا جمعة عليهم
تس الجماعة في ظهرهم في الاصح ويخفونها ان خفي عذرهم ويندب
لمن امكن زوال عذرهم تاخير ظهره الى الياس من الجمعة ولغيره كالمرأة
والزمن تعجيلها ولصحة مع شرط غيرها شروط **احدها** وقت
الظهر فلا تقضي جمعة فلو ضاق عنها صلوا ظهرا ولو خرج وهم
فيها وجب الظهر بناء وفي قول استينافا والمسوق كغيره وقيل يتمها
جمعة **الثاني** ان تقام في حطة امنية او طان المجعين ولو لازم
اهل الخيام الصحراء ابدا فلا جمعة في الاظهر **الثالث** ان لا يسبقها
ولا يفارقها جمعة في بلدتها الا اذا كبرت وعسرا اجتماعهم في مكان
وقيل لا تستني هذه الصورة وقيل ان حال نهر عظيم بين شقيها
كانا كبلدين وقيل ان كانت قري فارتضت تقدرت الجمعة بعزدها
فلو سبقها جمعة فالصحيحة السابقة وفي قول ان كان السلطان
مع الثانية فهي الصحيحة والمعتبر سبق التحريم وقيل التحلل
وقيل باول الخطبة فلو وقعتا معا وشك استوفت الجمعة وان
سبق احدها ولم تتعين او تعينت ونسيت صلوا ظهرا وفي
قول جمعة **الرابع** الجماعة وشرطها كغيرها وان تقام باربعين مكلفا

حرا ذكرا مستوطنا لا يظعن شتا ولا صيفا الا الحاجة والصحيح انعقادها
بالمرض وان الامام لا يشترط كونه فوق الاربعين ولو انقضت الاربعون
اربعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبته وجوز البناء على ما
يضي ان عادوا قبل طول الفصل وكذا اثناء الصلاة على الخطبة ان
انقضوا بينهما فان عادوا بعد طوله وجب الاستيناف في الاظهر وان
انقضوا في الصلاة بطلت وفي قول لا ان بقي اثنان ونصح خلف
العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الامام
جنباً او محدثاً صحت جمعهم في الاظهر ان تم العدد بغيره والا فلا
ومن لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح **الخامس**
خطبتان قبل الصلاة واركانها خمسة حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولفظهما متعين والوصية بالتقوى ولا تشعين
لفظا على الصحيح وهذه الثلاثة اركان في الخطبتين والرابع قراءة
آية في احديهما وقيل في الاولى وقيل فيهما وقيل لا يجب والخامس
ما يقع عليه اسم دعاء للمومنين في الثانية وقيل لا يجب ويشترط
كونه عربية مرتبة الاركان الثلاثة الاولى وبعد الزوال والقيام فيهما
ان قدروا الجلوس بينهما واسماع اربعين كاملين والجديد انه لا يحرم
عليهم الكلام ويسن الانصات **قلت** الاصح ان ترتيب الاركان

ليس بشرط والله اعلم والظاهر اشتراط المولاة وطارت الحدث والحائض
والستروشن علي شبرا ومرتفع ويسلم علي من عند المنبر وان يقبل عليهم
اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس ثم يودك وان تكون بليغة مفهومة
قصيرة ولا يلتفت عينا وشمالا في شي منها ويقعد علي سيف او عصي ونحو
ويكون جلوسه بينهما نحو سورة الاخلاص فاذا فرغ شرع المودك
في الاقامة وبادر الاسام ليبلغ المحراب مع فراعته ويقراء في الاول
الجمعة وفي الثانية المنافقين جهرا **فصل** يسن الغسل لحامها
وقبل لكل احد ووقته من الفجر وتقريبه من ذهابه افضل فان عجز
تيمم في الاصح ومن المسنون غسل العيد والكوف والاستسقاء
ولغسل الميت والمجنون والمغف عليه اذا افاقا والكافر اذا اسلم
واغسل الحج واكدها غسل غاسل الميت ثم للجمعة وعكسه القديم
قلت القديم هنا اظهر وزحمة الاكثرون واحاديثه صحيحة
كثيرة وليس لجديد حديث صحيح والله اعلم والتكبير اليها ما شيئا
بسكينة وان يشتغل في طريقه وحضوره بقراءة او ذكر ولا يتخطي
وان ينزى باحسن ثيابه وطيب وازالة الظفر والرج **قلت**
وان يقراء الكهف يوما وليلتها ويكثر من الدعاء والصلاة
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحرم علي ذي الجمعة التشاغل

بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب فان باع صح
ويكره قبل الاذان بعد الزوال والله اعلم **فصل** من ادرك ركوع
الثانية ادرك الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة وان ادركه
بعد فائتة فيتم بعد سلامه ظهراً اربعاً والاصح انه ينوي في
اقتداه الجمعة واذا خرج الامام من الجمعة او غيرها جحدت او غيره
جاز الاستخلاف في الاظهر ولا يستخلف الجمعة الا مقتدياً به قبل حدة
ولا يشترط كونه حضر الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فيهما ثم ان
كان ادرك الاولى تمت جمعتهما والافتم لهم دونه في الاصح ويرايى
المسبوق نظم المستخلف فاذا صلى ركعة تشهد واثار اليهم ليقرأ قوم
او ينتظروهم ولا يلزمهم استئناف نية القدوة في الاصح ومن رحم
عن السجود فامكنه على انسان فعل والا فالصحيح انه ينتظر ولا يؤي
ثم ان تمكن قبل ركوع امامه سجد فان رفع والامام قايماً
قراءاً او راكع فالاصح بركع وهو مكسوق وان كان امامه فرغ
من الركوع ولم يسلم وافقه فيما هو فيه ثم يصلي ركعة بعده
وان كان تسليماً فانت الجمعة وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام
ففي قول يرفع ينظم نفسه والاظهر انه يركع معه ويجب ركوعه
الاول في الاصح فركعة ملفقة من ركوع الاولى وسجود الثانية

٢٩
وتدرك بها الجمعة في الاصح فركعتة ملفقة من ركوع الاولى وسجود الثانية
وتدرك بها الجمعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه عالمات واجبه
المتابعة بطلت صلاته وان شي اوجله لم يحسب سجوده الاول
فاذا سجد ثانيا حب والاصح ادراك الجمعة لهذه الركعة اذا اكلت السجدة
قبل سلام الامام ولو تخلف بالسجود ناسيا حتى ركع الامام للثانية ركع
معه على المذهب **باب صلاة الخوف** هي انواع الاول
ان يكون العدو في القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي لهم
فاذا سجد سجد معه صف سجدتيه وحرس صف فاذا قاموا سجد
من حرس ولحقوم وسجد معه في الثانية من حرس او لا وحرس الآخرون
فاذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان ولو حرس فيهما في وقت
صف حاز وكذا في هرقة في الاصح **الثاني** يكون في غيرهما فيصلي
مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بطن تخذل او تقف فرقة في وجهه ويعلي بفرقة ركعة فاذا
قام للثانية فارقت وامت ودهبت الى وجهه وجاء الواقفون
فاقتدوا به فصلي بهم الثانية فاذا جلس للثشهد قاموا فاتموا
تايتهم ولحقوم وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

بدأت الرقاع والاصح انما افضل من بطن نخل ويقراء الامام في انتظار
الثانية ويتشهد وفي قول يوحنا لثقله فان صلى مغرباً فبفرقة
ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه في الاظهر ويتظر
في تشهد ا وقيام الثالثة وهو افضل في الاصح او رباعية
في كل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع في الاظهر
وسهول فرقة محمول في اولاهم وكذا ثالثة الثانية في الاصح لا ثالثة
الاولى وسهول في الاولى يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولين ويسن
حمل السلام في هذه الانواع وفي قول يجب **الرابع** ان يلحظ القتال
او يشتد الخوف فيصلي كل كيف يمكن راكباً وماسياً ويعذر في ترك
القبلة وكذا الاعمال الكثيرة لحاجة في الاصح لا صياح ويلقى السلام
اذا دى فاعجز اسكه ولا قضاء في الاظهر وان عجز عن ركوع او سجود
او ماء والسجود اخفض وله ذال النوع في كل قتال وهزيمة سباحين
وهرب من حريق وسيل وسبع وغريم عند الاعسار وخوف حبه
والاصح منه لمحرمة مخاف فوت الحج ولو صلوا السواد طنوم عدواً
فان قضوا في الاظهر **فصل** يحرم على الرجل استعمال الحرير وفرش
وغیره ويجل للمرأة لبسه والاصح تحريم افتراسها وان للولي الباسه
الصبي **قلت** الاصح حل افتراسها وبه قطع العراقيون وغيرهم

والله اعلم ويحل للرجل لبسه للضرورة كحرب وبرد مهلكين او فجات حرب
ولم تجد غيره والحاجة كحرب وحكة ودفع القمل وللقنال كديباح
لا يقوم غيره مقامه ويحرم المركب من ابريسم وغيره ان زاد
وزن الابريسم ويحل عكسه وكذا ان استوي با في الاصح ويحل ما طرز
او طرف تحرير قدر الحاجة وليس الثوب الخس في غير الصلاة
وخوها لا كلب ^{جلد} وخنزير الا لضرورة كحاجة قتال وكذا جلد الميتة

في الاصح ويحل الاستصباح بالدهن النسخ على المشهور **باب**
صلاة العيدين هي سنة وقيل فرض كعتبة وتشرع جماعة وللنفذ
والعبد والمرأة والمسافر ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها
وليس تأخيرها لترتفع كرمح وهي ركعتان يحرم باثم يأتي بدعاء
الافتتاح ثم سبع تكبيرات يقف بين كل اثنين كايه معتدلة يهلل
ويكبر ويحمد ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والاكبر ثم
يتعوذ ويقرأ ويكبر في الثانية خمسا قبل القراءة ويرفع يديه في
الجمع ولسن فرحا ولا بعضا ولو سبها وشرع في القراءة فالتدوير في القدم
يكبر ما لم يركع ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة وفي الثانية
اقتربت بكاملها جهرا ولسن بعدها خطبتان اركانها كوفي
الجمعة ويعلمهم في الفطر الفطرة والافطحة بفتح الاولى

تسعة تكبيرات والثانية بسبع ولاء ويندب الغسل ويدخل وقت
نصف الليل وفي قول بالحجر والطيب والتزيين كالجمعة وفعلها
بالمسجد افضل وقيل بالصحراء الا لعذر ويستخلف من يجلي بالضعفة
ويذهب في طريق ويرجع في اخري ويكبر الناس ويحضر الامام
وقت صلاته ويجلي في الاصح **قلت** وياكل في عيد الفطر قبل
الصلاة ويمسك في الاصح ويذهب ماشيا سكيئة ولا يكره النقل
قبلها لغير الامام والله اعلم **فصل** يندب التكبير بغروب الشمس
ليلي العيد في المنازل والطراق والمساجد والاسواق برفع الصوت
والاظهار امامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد ولا يكبر الحاج
ليلة الاصح بل يلي ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح
ويكبر الحاج من ظهر النحر ويحتم بصبح اخر الشريق وغيره
كهو في الاظهر وفي قول من مغرب ليلة النحر وفي قول من صبح عرفة
ويحتم بعصر اخر الشريق والعمل على هذا والاظهار انه يكبر في هذه
الايام للفايتة والرائنة والنافله وصيغته المحبوبة الله اكبر الله
اهم الله اكبر لا اله الا الله والله الحمد ويستحب ان يزيد كبيرا والحمد
له كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ولو شهدوا يوم الثلاثين قبل
الزوال بدوية الهلال الليلة الماضية افطروا وصلينا العيد وان

شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة او بين الزوال والغروب افطرنا
وفات الصلاة ويشترع قضاؤها متى شاء في الاظهر وقيل في قول نصلي
من العدا داء **باب صلاة الكسوفين** هي سنة فيحرم بنية صلاة
الكسوف ويقراء الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقراء الفاتحة ثم يركع ثم
يعتدل ثم يسجد فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز زيادة ركوع ثالث
لتماذي الكسوف ولا نقصه للاجلاء في الاصح والاكمل ان يقراء في القيام
الاول بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني كما يتي اية منها وفي الثالث
ساية وخمسين والرابع مائة تقريبا ويسبح في الركوع الاول قدر مائة من
البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا ولا
يطول السجدة في الاصح **قلت** الصحيح تطويلها ثبت في الصحيحين ونص
في انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله اعلم وتسن جماعة وتجهز
بقراءة كسوف القمر لا الشمس ثم يخطب الامام خطبتين باركانهما في
الجمعة ويحث على التوبة الخبير ومن ادرك الامام في ركوع اول ادراك الركعة
او في ثان او قيام ثان فلا في الاظهر وتقوت صلاة الشمس بالاجلاء
وبغروبها كاسفة والقمر بالاجلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الحبد يد
ولا يغروب خاسفا ولو اجتمع كسوف وجمعة او فرض اخر فترم
الفرض ان خيف فوته والا فلا يظهر تقديم الكسوف ثم يخطب للجمعة

متعرضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ولوا جمع عيدا وكسوف وحنارة
قدمت الحنارة **باب صلوة الاستسقاء** هي سنة عند الحاجة هـ
وتعاد ثانيا وثالثا ان لم يسقوا فان تاء هبوا للصلاة فسقوا
قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصبيح ويامرهم
الامام بصيام ثلاثة ايام او لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى
بوجوه البر والخروج من المظالم وخرجون الى الصحراء
في الرابع صياما في ثياب بدلة وتحشع في وخرجون الصيا
والشيوخ وكذا البهائم في الاصبح ولا يمنع اهل الذمة الحضور
ولا يختلطون بنا وهم اركان كالعيد قتل لكن قيل يقراء
في الثانية انا ارسلنا نوحا ولا يختصر بوقت العيد في الاصبح
ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بهذا التكبير ويدعو
في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا
غدا عجللا سحاطا طبقا دايما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا
من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل
السماعلينا مدرا ورا وليستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية
ويبالغ في الدعاء سدا وجهرا ويجول رداه عند استقباله
فيجعل عينه يساره وعكسه ونيكسه في الجدير فيجعل اعلاه اسفله

٢٧
وعكسه ويجوز الناس مثله **قلت** — ويترك محو لا حتى
ينزع الثياب ولو ترك الامام الاستسقاء ففعله الناس ولو
خطب قبل الصلوة جاز وبين ان يبرز لا اول مطر السنة
ويكشف غير عورة ليصيبه وان يغسل او يتوضا في
الليل ويسبح عند الرعد والبرق ولا يتبع بصر البرق ويقول
عند المطر اللهم صيبا نافعا ويدعو بما شاء وبعد مطرنا
بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا نبوء كذا وسب الريح ولو
تضرروا بكثرة المطر فالسنة ان يئسوا الله تعالى دفعه اللهم
حوالينا ولا علينا ولا يصلي لذلك والله تعالى اعلم
باب — ان ترك الصلاة جاحدا وجوئها كفر او كسلا قتل
حدا والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت
الضرورة ويستتاب ثم تضرب عنقه وقيل تخسر حديدية
حتى يصلي او يموت ويغسل ويصلي عليه ويدفن مع المسلمين ولا
يطمر قبره **كتاب الجنائز** ليكثر ذكر الموت يستعد
بالتوبة ورد المظالم والمرضى أكد ويجمع المحتضر جنبه
اليمين الى القبلة على الصحيح فان قدر لضيق مكان ونحوه
التي على قفاه ووجهه والخصاه للقبلة ويلقن الشهادة

بلا الحاج ويقراء عنده يسر ويحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى
فاذا مات غمض وشده لحياه بعصاينة ولينت مفاصله وستر
جميع بدنه بثوب خفيف ووضع على بطنه شي ثقيل ووضع على
سريره وخوخ ونزعت ثيابه ووجهه للقبلة كحضر ويتولى
ذلك ارفق محاربه ويبادر بغسله اذا تيقن موته وغسله وتكفيه
والصلاة عليه ودفنه في روض كفاية واقل الفل
تعميم بدنه بعد ازالة الخمر ولا تجب نية الفاسل في الاصح
فيكفي غرقه او غسل كاف **قلت** الصحيح المنصوص وجوب
غسل العريق والله اعلم والا عمل وضعه بموضع حال مستور
على لوح ويغسل في قميص بماء بارد ويجلسه الفاسل على
المقتل ما يلا الى ورايه ويضع يمينه على كتفه وابهامه
في بقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمسكه
على بطنه امرا را بليفا يخرج ساقيه ثم يضعه لقفاه ويغسل
بمساره وعليه خرقة سويته ثم يلف اخرى ويدخل اصبعه
فمه ويمسكها على اسنانه ويلد بالانكافي مخربيه من ادي ويؤ
كالحى ثم يغسل راسه ثم لحيته بسدر وخوم ويسرحهما ببط
واسع الاسنان برفق ويرد المنتف الىه ويغسل شقه الايمن

ثم الايسر ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما
الى القفا والظهر الى القدم ثم يحرفه الى شقه الايمن
فيغسل الايسر كذلك هذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة
وان يستعان في الاولى بسدر او خطمي ثم يصب ماء فرج
من فرقه الى قدمه بعد زوال السدر وان يجعل في كل غسلة
قليل كافور ولو خرج بعده جنس وجب ازالته فقط وقيل
مع الغسل ان يخرج من الفرج وقيل الموضو ويغسل الرجل
الرجل والمرأة المرأة ويغسل امته وزوجه وهي زوجها وليفان
حرقه ولاس فان لم يحضر الا اجني او اجنبية يمسح في
الاصح واولي الرجال به اولا هم بالصلاة وبها قراباها ويقف
على زوج في الاصح اولا هن ذات محرمية ثم الاجنبية
ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم **قلت** الا ابن العم
وخو فكل الاجني والله اعلم ويقدم عليهم الزوج في الاصح
ولا يقرب المحرم طيبا ولا يؤخذ شعره وظفره ونظيف
المعتدة في الاصح والجديد انه لا يكره في غير المحرم اخذ ظفره
وشعرابطه وعانته وشاربه **قلت** الا ظهر كراهة
والله اعلم **فصل** يكفن بجأله لبسه حيا واقله ثوب ولا

تفد وصيته بإسقاطه والافضل للرجل ثلاثة وجوز رابع
وخامس ولها خمسة ومن كفن منهما بتلاثة فهي لقاييف وان كفن
في خمسة زيد قميص وعمامة تحتهن وان كفنت في خمسة فازار وخمار
وقميص ولقافتان وفي قول ثلاث لقاييف وازار وخمار وبين الابيض
ومحله اصل الزكوة فان لم يكن فعلي من عليه نفقة من قريب وسيد
وكذا الزوج في الاصح ويبسط احسن اللقاييف واوسعها والثانية فوقها
وكذا الثالثة ويتر على كل واحدة حنوط ويوقع الميت فوقها مستلقيا
وعليه حنوط وكافور ويشد الياء ويجعل على منافذ بده قطن تلمس
عليه اللقاييف وتشد فاذا وضع في قبر نزع الشداد ولا يلبس المحرم
الذكر مخيطا ولا يستر راسه ولا وجه المحرمة وجل الجبازة بين اليهودين
افضل من التربيعة في الاصح وهو ان يضع الخشتين المقدستين على عاتقه
وراسه بينهما ويجعل الموحشرين رجلا والالتربيعة ان يتقدم رجلا
وتياخر اخران والشيء اما ما بقبرها افضل ويسرع بها ان لم تجف
تغير **فصل** لصلاة اركان احدها النية ووقتها غيرها ويكفي
نية الفرض وقيل بشرط نية فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت
فان عين واخطا بطلت وان حضر موتي نواهم الثاني اربع تكبيرات
فان خمس لم تبطل في الاصح ولو حمل مكاه لم يتابعه في الاصح بل

٢٩
يسلم او يتظره ليسلم معه الثالث السلام كغيرها الرابع قراءة
الفاتحة بعد الاولى قلت نخزي الفاتحة بعد غير الاولى والله اعلم
الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والصحيح
ان الصلاة على الاله لا تجب السادس الدعاء للميت بعد الثالثة السابع
القيام على المذهب ان قدروا رفع يديه في التكبيرات واسرار
القراءة وقيل بجهر ليلا والاصح ندب التقود دون الافتتاح ويقول
في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك اليك اخرجهم ويقدم عليه
اللهم اغفر لنا وديننا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا
فتوفه على الايمان ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله
فرط الابوية وسلفا ووخرا وعظة واعتبارا وشفيعا وتقلبه موازينهما
وافرغ الصبر على قلوبهما وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا
تفتنا بعده ولو تخلفنا لمقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه
اخرى بطلت صلته ويكر المسبوق ويقراء الفاتحة وان كان الامام
في غيرها فلو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت
القراءة وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح واذا سلم
الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها وفي قول لا تشترط

الأذكار وتشرط شروط الصلوات لا الجماعة ويسقط فرضها بواحد
وقيل بحباتان وقيل ثلاثة وقيل أربعة ولا تسقط بالنساء ^{هناك}
رجال في الأصح ويصل على الغائب عن البلد ويجب تقديمها على الدفن
وتصح بعده والأصح تخصيص الصحة بمن كان من أهل فرضها وقت
الموت ولا يصل على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال **فرع** الجديدان
الولي أولى بإمامته من الوالي فيقدم الأب ثم الجد وان علا ثم الابن
ثم ابنه ثم الأخ والأظهر تقدم الأخ لأبوين علي الأخ لأب ثم ابن الأخ
لأبوين ثم لأب ثم العصبية على ترتيب الارتث ثم دوو والأرحام ولو اجتمعا
في درجة فالأسن العداء أولى على النص ويقدم الحر البعيد على العبد
القريب ويقف عند رأس الرجل وعجزها ويجوز على الخناير
صلاة وتحرم على الكافر ولا يجب غسله والأصح وجوب تكفين
الذي ودفنه ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى الله عليه وسلم والمقط
ان استهل وبكى لكبير والافان ظهرت اماراة الحيوة كاختلاج صلي
عليه في الأظهر وان لم يبلغ أربعة أشهر لم يصل عليه وكذا ان بلغها
في الأظهر ولا يغتسل الشهيد ولا يصل عليه وهو من مات في قتال الكفار
بسببه فان مات بعد انقضاءه او في قتال البغاة فغير شهيد
في الأظهر وكذا في القتال لا بسببه على المذهب ولو استشهد حنب

فالأصح أنه لا يغسل وأنه تزال نجاسته غير الدم ويكفن في ثيابه المملوطة
بالدم فإن لم يكن ثوبه سابغا تيم **فصل** أقل القبر حفرة تنع الداحية والسبع
وتبذبان يوسع ويفرق قائمة وبسطة والحد أفضل من الشق إن صلبت
الأرض ويوضع رأسه عند رجل القبر ويسدل من قبل رأسه برفق ويدخل
القبر الرجال وأولادهم لاحق بالصلاة **قلت** إلا أن تكون امرأة مريضة
فأولادهم الزوج والله أعلم ويكونون دترا ويوضع في الحد على عينه
للقبلة ويسند وجهه إلى جداره ويظهر بنية وخوها ويسد فتح الحد
بطين ويحتوا من دنا ثلاث حثيات تراب ثم يال بالمساجي ويرفع القبر
شبرا فقط والصحيح أن تستطيع أولي من تسنمه ولا يدفن اثنا ن
في قبر إلا ضرورة فتقدم أفضلها ولا تجلس على القبر ولا يوطأ ويقرب
رأيه كقربه منه حيا والقرية سنة قبل دفنه وبعده ثلاثة أيام
وعزى المسلم بالمسلم عظم الله أجره واحسن عزاك وعف لميتك
وبالكافر عظم الله أجره وصرك والكافر بالمسلم عظم الله لميتك
واحسن عزاك ويجوز البكاء عليه قبل الموت ويجرم الندب
بتجديد شمائله والنوح والجزع بضرب صدر ونحو **قلت**
هذه مسايل متشورة يبادر بقضاء دين الميت ووصيته ويكره
تمني الموت لصرت له لا لفتنة دين وسين التداوي ويكره إكراهه

عليه ويجوز لأهل الميت وخوهم تقبيل وجهه ولا بأس بالاعلام
مبوءة للصلاة وغيرها بخلاف نقي الجاهلية ولا ينظر الفاسل من
بدنه الا قدر الحاجة من غير العدة ومن تغذ وعسله يسم ويغسل الجنب
والحائض الميت بالكراهة واذا ماتا غسلًا غسلاً فقط وليكن الفاسل
امينا فان رأي خيرا ذكره او غير حرم ذكره الا المصلحة ولو تنازع اخوان
او زوجتان اقرع والكافر احق بقريبه الكافر ويكره الكفت المعصن
والمغالات فيه والمعصول اولى من الجديد والصبي كالبغ في تمكينه باثواب
والحنوط مستحب وقيل واجب ولا يجمل الحنارة الا الرجال وان كانت
ايتي وحرم حملها على هيئة مزرية وهيئة يخاف منها سقوطها
ويندب للمرأة ما يسترها كثابوت ولا يكره الركوب في الرجوع منها
ولا ابتاع المسلم حنارة قريبه الكافر ويكره اللعظ في الحنارة
واقتناعها بنار ولو اختلف مسلمون بكفار وجب غسل الجميع
والصلاة فان شاع على الجمع بقصد المسلمين وهو الا فضل والنصوص
او على واحد تواحدنا وبالصلاة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر
له ان كان مسلما ويشترط لصحة الصلاة تقديم غسله ويكره قبل
تكفينه فلو مات يهدم وخوفه وتغذرا خراجه وعسله لم يصل
عليه ويشترط ان لا يتقدم على الحنارة الحاضرة ولا القبر على المذهب

فيهما ويجوز الصلاة عليه في المسجد وليس جعل صفوفهم ثلاثة
فأكثر فاذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى لا يعيد على الصحيح ولا يؤخر
لزيادة مصلين وقائل نفسه كعبه في الغسل والصلاة ولو نوى الامام
صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر وعكس جان والدفن في المقبرة
افضل ويكره الميت بما ويندب ستر القبر وان كان رجلاً وان
يقول بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفرش تحت
شيء ولا محذرة ويكره دفنه في تابوت الا في ارض ندية او رخوة ويجوز
الدفن ليلاً ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتجردها غيرهما افضل
ويكره تحصيل القبر والبناء والكتابة عليه ولو نوى في مقبرة
مسبلة هدم ويندب ان يرش القبر بماء ويوضع عليه حجر وعند
رأسه حجر او خشبة وجمع الاقارب في موضع در بارة القبر
للرجال وتكره النساء وقيل تحرم وقيل يتباح وسيل الزاير وبغير
ويدعوا ويحرم نقل الميت الى بلد اخر وقيل يكره الا ان يكون
بقرب مكة والمدينة او بيت المقدس رضي الله عنه ونبتة بعد دفنه
للقبر وغيره حرام الا لضرورة بان دفن بلا غسل او في ارض
او ثوب مغطيين او وقع فيه مال او دفن لغير القبلة لا التكفين
في الاصح وسين ان يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسلمون

له التثبث ولخيران اهله نصية طعام يشعرون يومهم وليلتهم
ويلع عليهم في الاكل وحيرم تهيئة للناسجات والله اعلم
كتاب الزكوة باب — زكوة الحيوان انما تجب منه في النعم
وهي الابل والبقر والغنم والخيول والرفيق والمتولد من غنم
وطباء ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمسا ففيها ثمانية وعشرون
شاة وخمس عشرة ثلث وعشرين اربع وخمسة وعشرين
بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست واربعين
حقة واحدي وستين حدة وست وسبعين بنت لبون
واحد وستين حقتان ومائة واحد وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وكل خمسين
حقة وبنات المخاض لها سنة واللبون ستان والحقة
ثلاثة والحدة اربع والسا حدة صان لها سنة وقيل
سنة اشهر او ثنية معز لها ستان وقيل سنة والاصح
انه محير بينهما ولا يتعين غالب غنم البلد وانه يحزري
الذكر وكذا بعير الزكوة عندون خمس وعشرين فان عدم
بنت المخاض فابن لبون والمعيبة كعدومة ولا يكلف كزومة
لكن تمنع ابن لبون في الاصح ويؤخذ الحق عن بنت

مخاض لا لبون في الاصح ولو اتفق فرضان كما ينبغي بعير فالمد هب
 لا يتعين اربع حقائق بدهن او حشريات لبون فان
 وجد به احدى احدى والا فلا تحصيل كما شاء وقيل يجب
 الاغبط للفقراد وان وجد ههما فالصحيح تعيين الاغبط ولا
 تجزي غيره ان دلسا وقصا الساع والافيجزي والاصح وجوب
 قدر التفاوت ~~وتجاوز قدر التفاوت~~ وتجوز اخراجه درهم
 وقيل يتعين تحصيل تنقص به ومن لزمت نبت مخاض وغدوم
 وعنده نبت لبون ^{دفع} بعد بها دفع نبت مخاض مع مشاتين
 او عشرين درهما او حقة واخذ مشاتين او عشرين درهما
 والخيار في الشاتين والدرهم لدا فها وفي الصعود والنزول
 للمالك في الاصح ^{يدفعها} الا ان تكون ابله معينة وله صعود ودرجتين
 واخذ حبران مع ثنية بدل جرعة على احسن الوجهين
قلت الاصح عند الجور الجوار والله اعلم ولا تجزي شاه
 وعشرة دراهم وتجزي شاتان وعشرون درهما لحبرانين
 ولا البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تباع ابن سنة ثم في كل ثلثين
 تباع وكل اربعين سنة لها سستان ولا العنم حتى تبلغ اربعين
 فتاة جذعة ضانا وثنية معز وفي مائة واحد وعشرين

وفيها واخذ شاتين او عشرين
 درهما وللزملة نبت لبون
 ولا يجوز اخذ حبرانين
 ولا يجوز اخذ حبرانين

شأتان ومائتان وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة
فصل ان اتخذ نوع الماشية اخذ الفرض منه فلو اخذ عن صان
معدا وعكسه جاز في الاصح بشرط رعاية القيمة وان اختلف كصان
ومعذر في قوله يوحذ من الأكثر فان استويا فالأعبط والاظهر انه
يخرج مائتا مائة مقسطا عليهما بالقيمة فاذا كان ثلاثون عنرا
وعشر نجات اخذ عنرا ونجعة بقيمة ثلاثة ارباع عنر وربع نجعة
ولا يؤخذ مريضة ولا معيبة الا من مثلها ولا ذكر الا اذا وجب وكذا
لو تحضت ذكورا في الاصح وفي الصغار صغيرة في الجدير ولا ربي
واكولة وحامل وخيار الابرضي المالك ولو اشترك اهل الزكوة في
ماشية ركبيا كرجل وكذا لو خلطا محبوره بشرط ان لا يتميز في
المشروع والمرج والمراح وموضع الحلب وكذا الداعي والفعل في الاصح
لا ينة الخلطة في الاصح والاظهر ما يثير خلطة الثمر والزرع والنقد
وعرض التجارة بشرط ان لا يتميز الما طور والجريين والمدكان والحارس
ومكان الحفظ ونحوها ولو وجوب زكاة الماشية شرطان
معي في الحول في ملكه لكن ما نتج من بضاب يزكي بحوله ولا يضر
المملوك بشراعي وغيره في الحول فلو ادعي النتاج بعد الحول صدق
فان اتهم حلف ولوز الملك في الحول فغاد او بادله بمثله استأنف

وكونا سائمة فان علفت معظم الحول فلا زكوة والا فالاصح ان علفت
قدرا تغيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا ولو سامت
بنفسها او اعتلفت السائمة او كانت عوامل في حرث ونضح
وحواه فلا زكوة في الاصح واذا وردت ماء اخذت زكاتها
عنده والا فعند بيوت أهلها ويصدق المالك في عددها ان
كان ثقة والا فنقد عند مضيق **باب زكوة النخيل**

تختص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب المنطة
والشعير والارز والعرس وسائر المقتات اختيارا وفي القديم
تجب في الزيتون والزعفران والدروس والقرطم والعسل ونضابه
حمضة اوسق وهي الف وستماية رطل بخدادي وبالدقيق ثلاث مائة
وستة واربعون رطلا وثلاثان **قلت** الاصح ثلثمائة واثنان
واربعون وستة اسباع رطل لان الاصح ان رطل بخدادي مائة
وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع
وقيل ثلاثون والله اعلم ويعتبر ثمر وزبيبا ان تتمر وتزيب والا
فرطبا والحب مصيغ من ثبته وما ادخر في قشره كالارز والعسل
فقشرة اوسق ولا يكل جنس جنس ويضم النوع الى النوع
ويخرج من كل بقصة فان عسر اخرج الوسط ويضم العسل

الى الحنطة لانه نوع من السلت حشر مستقل وقيل شعير وقيل
حنطة ولا يضم ثم غمام وزرع الى اخر ويضم ثم الغمام بعضه الى
بعض وان اختلف ادراكه وقيل ان طلع الثاني بعد جراد الاول
لدى ضم زرع الغمام بضمين والا فظهر اعتبار وقوع حصا لهما
في سنة واحب ما شرب بالمطرا او عورته لقربه من الماء
من ثم وزرع العشر وما يقع بنضح او دولا ب او باء اشتراه
نصفه والقنوات كما طر على الصحيح وما يقع بهما سوا ثلاثة
اربعة فان غلب احدهما في قول يعتبر هو والاظهر وبقيط
باعتبار عيش الزرع ونمايه وقيل بعد السقيات وتجب
بيد وصلاح الثمر واشتداد الحب وليس خرص الثمر اذا بدا
صلاحه على ما لكه والمشهور ادخال جميعه في الخرص وانه
يكفي خرص وشرطه العدالة وكذا الحرية والذكورة في الاصل
فاذا خرص فالظاهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر
ويصير في ذمة المالك الثمر والزبيب يخرجهما بعد جفافه
ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب وقيل
ينقطع بنفس الخرص فاذا ضمن جاز تصرفه في جميع الخرص
سبعا وغيره ولو دعي هلاك الخرص بسبب خي كرقه

او ظاهر عرف صدق بيمينه فان لم يعرف الظاهر طوب

بيته على الصحيح ثم يصدق بيمينه في الهلاك به ولو ادعى حيف

الخارص او غلط بما يبعد لم يقبل او يحتمل قبل فالاصح هـ

باب زكوة النقد مضاب الفضة ما يتادهم والذهب

عشرون مثقالاً بوزن مكة وزكوتها ربع عشر ولا شيء في العشرون

حتى يبلغ خالصه مضاباً ولو اختلف اثنان منها وجعل اكثرهما زكي

الاكثر ذهباً وفضة او ميزوين كيمي المحرم من حلي وغيره لا المباح

في الاظهر من المحرم الاثاء والسوار والخلخال يلبس الرجل فلو

اتخذ سواراً لا قصد او بقصد اجارته لمن له استعماله فلا زكوة

في الاصح وكذا لو انكر الحلي وقصد اصلاحه ويحرم على اهل

الرجل حلي الذهب الا الانف والامثلة والسن لا الاصبع وكرم

سن الخاتم على الصحيح ويحل له من الفضة الخاتم وحلية الاث

الحرب كالسيف والرمح والمنطقة لا ما لا يلبسه كالسرج

واللجام في الاصح والاصح تحريم المبالغة في السرف كخلخال

وزينه ما يتادينار كذا السرافة في آلة الحرب وجواري تحلية المصنف

بفضة وكذا المرأة بذهب وشرط زكوة النقد الحول ولا زكاة

في سائر الجواهر كاللؤلؤ **باب زكوة المعدن** والركاز والتجارة

من استخرج ذهباً أو فضة من معدن لزمه ربع عشره وفي
قواحه وفي قوا ان حصل بتعب ربع عشره والا فحسه
ويشترط النصاب في الحول على المذهب فيهما ويضم بعضه
الى بعض ان تتابع العمل ولا يشترط اتصال النيل على الجديد
واذا قطع العمل بعد رضم والا فلا يضم الاول الى الثاني ويضم
الثاني الى الاول كما يضم الى اوله بخير المعدن في اكمال النصاب
وفي الركاز الخمس يصرف مصرف الزكوة على المشهور وشروطه
النصاب والنقد على المذهب لا الحول هو الموجود الجاهل فان
وجد اسلامي علم ملكه فله والا فلقطه وكذا ان لم يعلم من اي
الضريين هو وانما يملك الواحد وتلزمه الزكاة اذا وجد
في موات او ملك احياء فان وجد في مسجد او شارع فلقطه يثاب
المذهب او في ملك شخص فللشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه
وهكذا ينتهي الى المحي ولو تنازعه بايع ومشترا ومكبر ومكتر ومعد
ويستعير صدق ذواليد بيمينه **فصل** شرط زكوة التجارة الحول
والنصاب لا معتبرا باخر الحول وفي قول بطرفيه وفي قوله بجميعه فعلى
الاظهر لو ورد الى النقد في خلال الحول وهو دون النصاب
واشترى به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول ويتبدل حوطها

من شرائها ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب فلا يصح
انه يتبدل في حوله ويظل الاول ويصير عوض التجارة للمقنية
بنيتها وانما يصير للتجارة اذا اقترنت بنيتها بكسبه بمعاوضة
كثيرا وكذا المهر وعوض الخلع في الاصح لا بالهبة والاحتطاب
والاسترداد بعيب واذا ملكه بنقد نصاب فحوله من حين
ملك النقد او دونه او بعرض مقينة من الشيء وقيل ان ملكه
نصاب سائمة بني على حولها ويضم الرخ الى الاصل في الحول ان
لم ينض لا ان ينض في الاظهر والاصح ان ولد العرض وثمره
مال التجارة وان حوله حول الاصل واجبها ربع عشر القيمة فان
ملك بنقد قوم به ان ملك نصاب وكذا دونه في الاصح او
بعرض فبغالب بنقد البلد فان غلب نقد ان وبلغ باحدهما
مضابا قوم به فان بلغ بهما قوم بالانفع للفقراء وقيل تخير
المالك وان ملك بنقد وعرض قوم ما قابل النقد به والباقي
بالغالب ونجب فطوق عبد التجارة مع زكاتها ولو كان العرض
سائمة فان كل مضاب احدي الزكاتين فقط وجبت او مضابهما
فزكوة العين في الجديد فعلى هذا لو سبق حول التجارة بان
اشترى بها لها بعد ستة اشهر مضاب سائمة فلا يصح وجوب

العرض

زكاة التجارة لتمام حوطها ثم يفتح حول الزكاة العين ابداً
واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور فعلى المالك
زكاة الجميع فان اخرجها من ماله القراض حسبت من الربح
في الاصح وان قلنا يملك بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال
وحصته من الربح والمذهب انه يلزم العامل زكاة حصته
باب زكاة الفطر يجب بأول ليلة العيد في الاظهر
فتخرج عن من مات بعد الغروب دون من ولد وبين ان
لا تؤخر عن ما اية وحريم تأخيرها عن يومه ولا فطرة
على كافر الا في عبد وقريب المسلم في الاصح ولا رقيق وفي
المكاتب وجه ومن بعضه حر يلزمه فطره ولا يصرف من له
يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شي ففسد
ويشترط كونه فاضلاً عن مسكن وخادم يحتاج اليه في الاصح
ومن لزمه فطرته لزمه فطر من لزمه نفقته لكن لا يلزم
المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار ولا العبد
فطرة زوجته ولا الابن فطرته زوجته ابيه وفي الابن وجه
ولو اعد الزوج او كان عبداً فالأظهر انه يلزمه زوجته الحرة
فطرتها وكذا سيد الأمة في الاصح **قلت** الاصح المنصوب لا يلزم

الحره والله اعلم ولو انقطع خبر العبد فالذهب وجوب اخراج
اخراج فطرته في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لا شيء والاصح ان
من ابصر بعض صاع يلزمه وان لم يرو وجب بعض الصيقات قدم نفسه ثم زوجته
ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم الكبير وهي صاع وهو ستمائة
درهمه وثلاثة وتسعون وثلاث **قلت** الاصح ستمائة وخمسة
وثمانون درهما وحمسة اسباع درهم لما سبق في زكوة البنا
والله اعلم وحمسه القوت المقشر وكذا الاقط في الاظهر
ويجب من قوت بده وقيل قوته وقيل تخيير بين الاقوات
ويجزي الا على عن الادنى ولا عكس والاعتبار بالقيمة في وجه
وبزيادة الاقييات في الاصح فالبر حريم من التمر والارز والاصح
ان الشعير حريم من التمر وان التمر حريم من الزبيب وله ان يخرج
عن نفسه من قوت وعن قريبه اعلى منه ولا بعض الصاع
ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيه تخير والافضل اشرفا
ولو كان عبده يبدل اخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بده
العبد **قلت** الواجب الحب السليم ولو اخرج من ماله
مطزه ولده الصغير الفخ جاز كما جني اذن بخلاف
الكبير ولو اشترك موسر ومعسر في عبد لزم الموسر

مضف صاع ولو ايسر او اختلف واجهما اخرج كل
واحد مضف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم
باب من تلزمه الزكوة وما يجب فيه شرط وجوب زكوة
المال الاسلام والحرية وتلزم المرتدان ابقينا ملكه ووثق
المكاتب وجب في مال الصبي والمجنون وكذا من ملك
بعضه الحر رضائي الاصح وفي المعضوب والصال والمجور
في الاظهر ولا يجب دفعه حتى يعود والمشتري قبل قبضه وقيل
فيه القولان ويجد في الحال عن الغائب ان قدر عليه فكم مضوب
والدين ان كان ماسية او غير لازم كمال كتابة فلا زكوة او غرضا
او نفدا فكنا في القديم وفي المذهب ان كان حلا وتعدرا اخذه
لا عسارا وغيره فكم مضوب وان يسر وجب تركيته في الحال
او موحلا فالمذهب انه كم مضوب وقيل يجب دفعها
قبل قبضه ولا يمنع الدين وجوبها في اظهر الاقوال والثالث
يمنع في المال الباطن وهو النقود والعرض فعلى الاول لو حجب عليه
لدين فحال الحول في الحجر فكم مضوب ولو اجتمع زكوة ودين
ادمي في تركه قدمت وفي قول الدين وفي قول يستويان والقيمة
قبل القيمة ان اختلفا الغائون تملكها ومضى بعده حوله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا
منازل للمؤمنين

والجميع صنف زكوي وبلغ مضيق كل شخص بضابا او
لمعه المجموع في موضع الخلطة وجبت زكوتها اذ اتم حوال ثبوت
من الاصدان ولو اكرى دارا اربع سنين ثمانين ديناراً وقبضاً
فالاظهار انه لا يلزمه ان يخرج الا زكوة ما سقر فيخرج عند
تمام السنة الاولى زكوة عشرين وتمام الثانية زكوة عشرين لسنة
وعشرين لستين وتمام الثالثة زكوة اربعين لسنة وعشرين لثلاث
ستين وتمام الرابعة زكوة ستين لسنة وعشرين لاربعة وتمام
لتمام الاولى زكوة الثمانية **فصل** يجب الزكوة على الفور اذا تمكن
وذلك بحضور المال والاصناف وله ان يودي بنفسه زكوة المال الباطن
وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والاطهر
ان الصرف الى الامام افضل الا ان يكون جائراً ويجب السية فينوي
هدا فرض زكوة مالي او فرض صدقة مالي وكوفاها ولا يكفي فرض مالي
وكذا الصدقة في الاصح ولا يجب تعيين المال ولو عاين لم يقع عن
غيره ويلزم الولي السية اذا اخرج زكوة الصبي والمجنون وتكفي
سية الموكل عند الصرف الى الوكيل في الاصح والا فضل ان ينوي
الوكيل عند التقدير ايضا ولو دفع الى السلطان كفت السية عنده
فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان والاصح انه يلزم

السلطان السنة اذا اخذها زكاة الممتنع وان نيته تكفي **مصل**
لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ويجوز قبل الحول ولا تعجل
لعامين في الاصح وله تعجيل الفطرة من اولى رمضان والصحيح منه
قبله وانه لا يجوز اخراج الزكاة ثم قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل
اشتداده ويجوز بعدها وشرط جواز التعجيل بقاء المالك اهلا
للموجوب الي اخر الحول وكون القابض في اخر الحول مستحفاً وقيل ان خرج
عن الاستحقاق في اثناء الحول لم تجزيه ولا يضر غناؤه واذا لم يدفع المجل
زكاة استرد ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع والاصح انه ان قال
هذه زكاتي المعجلة فقط استرد وانه لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه
القابض لم يسترد وانما لو اختلفا في ثبت الاسترداد صدق
القابض بيمينه ومتى ثبت والمجل تالف وجب ضمانه والاصح اعتبار
قيمة يوم القبض وانه لو وجدناه قسماً فلا ارش وانه لا يسترد زيادة
منقولة واما خیر الزكاة بعد التمكن فوجب الضمان وان تلف المال
ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعضه فلا يظهر انه يغيرم قسط ما بقي
وان تلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة وهي تتعلق بالملا يتعلق
الشركة وفي قوله فعلق الدهن وفي قوله بالذمة فلو باع قبل اخراجه
فلا يظهر بطلانه وقد رها وصحته في الباقي والله اعلم كتاب

٢٨
كتاب الصيام يجب صوم رمضان بكامل شعبان
ثلاثين اوروية الهلال وثبوت رويته بعدله وفي قوله عدلان ووط
الواحد صفة العدو له في الاصح لا عبدا وامراة واذا ضمنا بعدله وله
نزالهلال بعد ثلثين افطرننا في الاصح وان كانت السماء مصححة واذا روي
ببلد لزم حكم البلد القريب دون البعيد في الاصح والبعيد سافة
القصر وقيل باختلاف المطالع **قلت** هذا اصح والله اعلم واذا لم يوجب
على البلد الاخر فسافر اليه من بلد الروية فالاصح انه يوافقهم في الصوم
اخر او من سافر من بلد اخر الي بلد الروية عيد معهم وقضى يومئذ
اصبح معيدا فسارت سفينه الى بلدة بعيدة اهلها صيام فالاصح
انه يمك بقيمة اليوم **فصل** السنة شرط للصوم او يشترط الفرض
التيقن والصحيح انه لا يشترط النصف الاخر من الليل وانه لا يضر
الاكل والجماع بعدها وانه لا يجب التجديد اذا نام ثم تنبه ويصح النقل
بنية قبل الزوال وكنا بعده في قوله والصحيح اشتراط حصول شرط
الصوم من اول النهار ويجب التعيين في الفرض وكاله في رمضان
ان ينوي صوم غد عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى وفي
الآدي والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة
والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان

صوم عند عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه
الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا وامراة
او صبيان رسدا ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم
عند كان من رمضان اجزاه ان كان منه ولو شبه صام شهرا
بالاجتناب فان وافق ما بعد رمضان اجزاه وهو قضاء علي
الاصح فالونقص وكان رمضان تاما لزمه يوم اخر ولو غلط
بالتقديم وادرك رمضان لزمه صومه والا فالجديد وجوب القضاء
ولو نوت الحائض صوم عند قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صح
ان تم في الليل اكثر الحيض وكذا قدر الحاجة في الاصح **فصل** شرط
الصوم الامساك عن الجماع والاستقاء والصحيح انه لو تيقن انه لم
يرجع في الي جوفه بطل ولو غلبه القي فلا بأس وكذا لو اقلع فحائه
ولفظها في الاصح فلو نزلت من دماغه وحصلت في جدار الظاهر
من الفم فليقطع من مجراها ولجمها فان تركها مع القدرة فوصلت
الجوف فطر في الاصح وعن وصول العين الي ما يسي جوفها وفيل يشترط
مع هذا ان يكون فيه قوة تحيل الفدا والدواء فعلى الوجهين باطن
الدماغ والبطن والامعاء والمثانة مفطرا بالاستعاطا والاكل والحقنة
والوصول من جافيه وسامومة ونحوهما والتفطير في جانب الاذن

29
والاحليل يفطر في الاصح وشرط الواصل كونه من منفذ مفتوح
فلا يضر وصول الدهن تبشر المسلم والاكتحال وان وجد طعمه
بجلقه وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب او بعوضة او غبار
الطريق او غريلة الدقيق لم يفطر ولا يفطر ببلع ريقه من
معدنه فلو خرج عن الفم ثم رده وابتلعه او برحيطا بريقه
ورده الى فمه وعليه رطوبة تفصل او ابتلع ريقه مخلوطا
بغيره او شجشا افطر ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح
ولو سبق ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوفه فالمذهب انه
ان بالغ افطر والا فلا ولو بقي طعام بين اسنانه فخرجه بريقه
لم يفطر ان عجز عن تمييزه ومجه ولوا وجر مكرها لم يفطر
فان اكره حتى اكل افطر في الاظهر **قلت** الاظهر لا يفطر والله اعلم
وان اكل ناسيا لم يفطر الا ان يكثر في الاصح **قلت** الاصح لا يفطر
والله اعلم والجماع كالاكل على المذهب وعن الاستملاء يفطر
به وكذا خروج المني بالمس وقبلة ومضاجعة لا الفكر والنظر
بشهوة وتكره القبلة لمن حركت شهوته والاولى لغيره تركها **قلت**
هي كراهة تحريم في الاصح والله اعلم ولا يفطر بالقصد والحجامة
والاحتياط ان لا ياكل اخر النهار الا يتيقن وحيل بالاحتياط

في الاصح وتجوز اذا ظن بقاء الليل **قلت** وكذا لو شك
واساعه ولو اكل بالاجتهاد اولاً او آخرًا وبان الغلط بطل صومه
او بلا ظن ولهم بين الحالين ان وقع في اوله وبطل في اخره
ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه صح صومه وكذا لو كان مجامعاً
فتزع في الحال فان مكث بطل **فصل** شرط الصوم الاسلام والعقل
والنقاء عن الحيض والنفس جميع النهار ولا يصح الصوم المستغرق
على الصحيح والظاهر ان الانغناء لا يضر بضر اذا افاق لحظة من كفارة
ولا يصح صوم العيد وكذا التشريق في الجديد ولا يحل التطوع يوم
الشك بلا سبب فلو صام لم يصح في الاصح وله صومه عن
القضاء والنذر وكذا لو وافق عادة فتطوعه وهو يوم الثلاثاء
من شعبان اذا تحدث الناس برويته او شهد بها صبيان او عبيد
او فسقة وليس اطلاق الغيبة شك وسين تعجيل الفطر على غير
والانقضاء وتأخير السجود مما لم يقع في شك وليس من لسانه عن اللذب
والغيبة ونفسه عن الشهوات ويستحب ان يغتسل عن الجنابة
قبل الفجر وان يجترز عن الحجامة والقتلة وذوق الطعام والعلك
وان يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلي رزقك افطرت وان
كثير العظمى الصدقة وثلاثون القرآن في رمضان وان يعيتك لا سيما

لا سيما في العشر الاواخر منه **فصل** شرط وجوب صوم رمضان
العقل والبلاغ واطاقته ويوم ربه الصبي لسبع اذا اطاق وسباح
تركه للمريض اذا وجد به ضررا شديدا والمسافر سفرا طويلا سباحا
ولو اصبغ صا يافرض افطروا ان سافر فلا ولو اصبغ المسافر والمريض
صا يمين ثم اراد الفطر حاز فلو اقام وشفي حرم الفطر على الصحيح
واذا افطر المسافر والمريض قضيا وكذا الحائض والمفطر بلا عذر
وتارك النية ويجب قضاء مكافات بالاعغاء والردة دون الكفر
الاصل والصبي والجنون ولو بلغ بالنهار صا يما وجب التماسه بلا
قضا ولو بلغ فيه مفطرا وافاق واسلم فلا قضاء في الاحم ولا
يلزمهم امساك بقية النهار في الاحم ويلزم من تقدي بالفطر
او شي النية لامسافرا ومريض زال عذرهما بعد الفطر ولو زال
قبل ان ياكلا ولد ينويا ليلا فكذا في المذهب والاظهر انه يلزم
من اكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان وامساك بقية النهار
من خواص رمضان بخلاف النذر والقضا **فصل** من فاته
شي من رمضان فاته قبل امكن القضاء فلا تواركه ولا اثم
وان مات بعد التمكن لم يصم عنه وليه في الجديد بل يخرج
من تركته لكل يوم مدين طعام وكذا النذر والكفارة **قلت** القدم

هنا اظهر والولي كل قريب علي المختار ولوصام اجنبي باذن
الولي صح لاستقلا ولومات وعليه صلاة او اعتكاف
لم يفعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف قول والله اعلم
والاظهر وجوب المد علي من افطر للكبر واما الحامل
والمرضع فان افطرتا حوفا علي نفسها وجب القضاء بلا
فدية او علي الولد لزمتهما الفدية في الاظهر والاصح انه تلحق
بالمرضع من افطمه لانقاذ مشرف علي هلاك لا التعدي
بفطر رمضان بغير جماع ومن اخر قضاء رمضان مع
امكانه حتى دخل رمضان اخر لزمه مع القضاء كل يوم
مد والاصح تكرره بتكرار السنين فانه لو اخر القضاء مع
امكانه فأت اخرج من تركته لكل يوم مدين مدين للقوات
ومد للتاخير ومصرف الفدية الفقراء والمساكين
وله صرف امداد الي شخص واحد وجنسها جنس الفطرة
فصل تجب الكفارة بافساد صوم يوم من رمضان بجماع
انتم به بسب الصوم ولا كفارة علي ناس ولا مفسد غير رمضان
او بغير الجماع ولا سافر جامع بنية الترخص وكذا بغيرها
في الاصح ولا علي من ظن الليل فبان نهارا ولا من جامع بعد

الاعلاناسيا وظن انه افطر به وان كان الاصح بطلان صومه ولا
من رناناسيا ولا سافر افطر بالزنا مترخصا والكفار لا
على الزوج عنه وفي قول عنه وعننا وفي قول عليا كفارة اخري
وتلزم من انفراد بروية الهلال وجامع في يومه ومن جامع في
يومين لزمه كفرتان وحدوث الفرج بعد الجماع لا يقطع
الكفار وكذا المريض على المذهب وتجب معها قضا يوم الاضا
على الصحيح وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولو عجز
عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر خصلة
فعلها والاصح ان له العدة عن الصوم الى الطعام لشدة
الغلة وانه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله **باب**
صوم التطوع بين صوم الاثنين والخميس وعرفة
وعاشوراء وتاسوعا وايام البيض وستة من شوال وتتابعها
افضل ويكره افراد الجمعة وافراد السبت وصوم الدهر غير
العید والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا او فوت حق وسحب
لغيره ومن تلبس بصوم تطوع او صلاة لله قطعا ولا قضاء
ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعه وان كان على الفور وهو

صوم من تقدي بالفطر وكذا ان لم يكن علي الفور في الاصح بان
لم يكن تقدي بالفطر **كتاب الاعتكاف**
هو مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان
افضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله الي انها
ليلة الحادي والثالث والعشرين وانما يصح الاعتكاف
في المسجد والجامع اولي والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة
في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلوة ولوعين المسجد
الحرام في نذره الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة والاقية في
الاطهر ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد
المدينة مقام الاقية والاعكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف
لبث قدر يسير عكوفاً وقيل يكفي المرور باللبث وقيل يشترط مكث
خوبوم ويطلب بالجماع والاطهر ان المباشرة بشهوة كسر وقبلة
تطله ان انزل والا فلا ولو جامع ناسياً فليجمع الصائم ولا يصح
التطيب والتزين والفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده
ولو نذرا اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ولو نذرا ان يعتكف
صائماً او يصوم معتكفا لزمه والاصح وجوب جمعهما ويشترط
نية الاعتكاف ويثوي في النذر الفريضة واذا اطلق كفته

نيتة فان طال مكنته لكن لو خرج وعاد احتاج الى الاستئناف
ولو نوى مرة فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة
لزمه الاستئناف اولها فلا وفيل ان طالت مدة خروجه
استأنف وقبل لا يستأنف مطلقا ولو نذر مدة متتابعة
فخرج لعذر لا يقطع التتابع ولم تجب استئناف النية وقيل
ان خرج لغير الحاجة وعسل الجنبه وجب وشرط المعتكف
الاسلام والعقل والنقاء من الحيض والجنابة ولو ارتد المعتكف
او سكر بطل المذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع
ولو طرا جنون او اغما لم يبطل ما مضى ان لم يخرج وتحسب
زمن الاغما من الاعتكاف دون الجنون او الحيض وجب
الخروج وكذا الجنابة ان تغذر العسل في المسجد فلو امكن
جاء الخروج ولا يلزم ولا يجب ومن الحيض ولا الجنابة
فصل اذا نذر مدة متتابعة لزمه والصحيح انه لا يجب التتابع
بلا شرط وانه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته وانه لو
عابن مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاتته لزمه التتابع
في القضاء وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء واذا
ذكر التتابع وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر

والزمنان المصروف اليه لا يجد ثاركة ان عين المدة كهذا
الشهر والا فيجب وينقطع التتابع بالخروج بلا عذر ولا
بمضاجرة بعض الاعضاء ولا بالخروج لقضاء الحاجة ولا
بحب فقلها في غير داره ولا يصح بطورها الا ان يحضر فيض
في الاصح ولو عاد مريضاً في طريقه لم يضر ما لم يطل وقوفه
او يعدل عن طريقه ولا ينقطع التتابع بمرض يجوز الى
الخروج ولا يحض ان طالت مدة الاعتكاف فان كانت
حيث تخلو عنه انقطع في الاظهر ولا بالخروج نائياً على
المذهب ولا بخروج المودن الراتب الى منارة منفصلة عن
المسجد للاذان في الاصح ويجب قضاء اوقات الخروج بلا عذر
الا اوقات قضاء الحاجة **كتاب الحج** هو
فرص وكذا العمرة في الاظهر وشرط صحة الاسلام فلاولي
ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون وانما يصح مباشرة
من المسلم المميز وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة
اذا باشره المكلف الحر فيجزي حج الفقير دون الصبي والعبد
وشرط وجوبه الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة
وهي نوعان احدها استطاعة مباشرة ولها شروط

احدها وجود الزاد واوعيته ومونة ذهابه واياه
وفيل ان لم يكن له يده اهل وعشيرة لم يشترط نفقة الاياب
فلو كان يكسب ما يغني بزاذه وسفره طويل لم يكلف الحج وان
نصر وهو يكسب في يوم كفاية ايام كلف **الثاني** وجود الراحلة
لمن بينه وبين مكة مرحلتان فان لحقه بالراحلة مسقة شديدة
اشترط وجود حمل واشترط شرك مجلس في الشق الاخر
ومن بينه وبينها دون مرحلتين وهو قوي على التي يلزمه الحج
فان ضعف فكا لبعيد ويشترط كون الزاد والراحلة وافلين
عن دينيه ومونة من عليه نفقتهم مدة ذهابه واياه والاصح
اشتراط كونه فاصلا عن سكنه وعبد يحتاج اليه لخدمته
وانه يلزمه صرف مال تجارته اليهما **الثالث** اسن الطريق
فلو خاف على نفسه او ماله سبعا او عدوا او رسديا ولا طريق
سواه لم تجب الحج والظاهر وجوب ركوب البحر ان غلبت
السلامة وانه تلزمه اجرة البذرة ويشترط وجود الماء
والزاد في المواضع المعتادة هذه منها بمن المثل وهو القدر اللازم
به في ذلك الزمان والمكان وعلف الدابة في كل مرحلة
وفي الملاء ان يخرج معار زوج او محرم او نسوة ثقات

والأصح أنه لا يشترط وجود حرم لأحداهن وأنه يلزمها
أجر المحرم إذا لم يخرج إلا **الرابع** أن يثبت على الراحلة
بلا مشقة شديدة وعلى الأعمى الحج أن وجد قايماً وهو
كالمحرم في حق المرأة والمجور عليه أسفه كغيره لكن لا يدفع إليه
المال بل يخرج معه الولي وينصب شخصاً له **النوع الثاني**
استطاعة تحصيله بغيره من مات وفي ذمته حجه
وجب الإحجاج عنه من تركته والمقصوب العاجز
عن الحج بنفسه أن وجد أجره من حج عنه بأجره المثل
لزمه ويشترط كونه فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن
حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال دهايا وإيأاً
ولو بذل لولاه أو اجتبى مالا للأجر لم يجب قبوله في الأصح
ولو بذل الولد الطاعة وجب قبوله وكذا الاجتبى في الأصح
باب المواقيت وقت إحرار الحج شوال وذو القعدة
وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة النحر وجد فلو أحرم به في
غير وقت انعقد عمرته على الصحيح وجميع السنة وقت لإحرام
العمرة والميقات المكاني للحج في حوز من بمكة تقسم مكة وقيل كل الحرم
وأما غيره فيمقات التوأجة من المدينة ذوالحليفة ومن

٢٥
التمام ومصر والمغرب المحفة ومن تامة اليمن يلم ومن جحد
الحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق والافضل ان يحرم
من اول الميقات ويجوز من اخره ومن سلك طريقا لا ينتهي
الى ميقات فان حادي ميقاتنا احرم من محاذاته او
ميقاتين فالاصح انه يحرم من محاذات ابعدهما فان لم
يجاز احرم على امر حلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات
لميقاته مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير مريد مسكنا ثم اراده
لميقاته موصعه وان بلغ مريدا لم يجز مجاوزته بغير احرام
فان فعل لزمه العود ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت اركان
الطريق مخوفا فان لم يعد لزمه دم وان احرم ثم عاد فالاصح
انه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط الدم والافضل ان
يحرم لمن دورية اهله وفي قول من الميقات **قلت** الميقات
اظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله اعلم وميقات
العمرة لمن هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم يلزمه
الخروج الى ادنى الحل ولو بخطوة فان لم يخرج واتي
بافعال العمرة اجزاه في الاظهر وعليه الدم فلو خرج الى الحل
بعد احرامه سقط الدم على المذهب والافضل بقاء الحل

لحجراته ثم السعي ثم الحديبية **باب الاحرام** ينعقد
معينا بان ينوي حجا او عمره او كليهما ومطلقا بان لا يزيد
على نفس الاحرام والتعيين افضل وفي قول الاطلاق فان احرم
مطلقا في شهر الحج صرفه بالنية الى ما شامس السكينة او اليها
ثم اشتغل بالاعمال وان اطلق في غير شهره فالاصح انفقاده
عمره فلا يصرفه الى الحج في شهره وله ان يحرم كاحرام زيد
فان لم يكن زيدا محرما انعقد احرامه مطلقا وقيل ان علم عدم
احرام زيد لم ينعقد وان كان زيد محرما كاحرامه فان تعذر
معرفة احرامه عبوة جعل نفسه قارنا وعمل اعمال السكينة

فصل المحرم ينوي ويلبى فان لبى بلا نيته لم ينعقد احرامه
وان نوى ولم يبرأ ينعقد على الصحيح وسين الغسل للاحرام
فان عجز تيمم ودخول مكة والوقوف بعرفة وعمرة لقة
غداة النحر وفي ايام الشريق للري وان يطيب بدنه للاحرام
وكذا ثوبه في الاصح ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا يطيب
له حرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبس لزمته القدية في الاصح
وان تخصب المرأة للاحرام يديها وتجرد الرجل لاحرامه عن
مخيط الثياب ويلبس زارا ورداء ابيض وبعدين

ويعلي ركعتين ثم الافضل ان يحرم اذا انبعث به راحلته او توجه
لطريقه ماشيا وفي قول يحرم عقب الصلاة ويستحب كثرة التلبية
ورفع صوته في دوام احرامه وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب
وتزول ومعود وهبوط واختلاط رفقة ولا يستحب في طواف
القدوم اوتي القديم يستحب فيه بلا جهر ولفظها لبيك اللهم
لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والمغنة لك والملك لا شريك
لك واذا راي ما يعجبه قال لبيك ان العشر عيش الاحرة واذا
فرغ من تلبسته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسال الله تعالى الجنة
ورضوانه واستغاث من النار **باب دخول مكة** الافضل دخولها
قبل الوقوف وان يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوى
ويدخلها من تنية كدار ويقول اذا ابصر البيت اللهم ردهذا
البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظم
من حجه واوا عظم تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ اللهم انت
السلام ومنك السلام فحينما ربنا بالسلام ثم يدخل المسجد من
باب بني شيبه ويبدأ بطواف القدوم ويختص طواف القدوم
بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومن قصد مكة لالسك استحب
ان يحرم نحر او عرق وفي قول يجب الا ان يتكرر دخوله كخطاب

وصياد **فصل** للطواف بانواعه واجبات وسنن اما الواجب
يشترط ستر العورة وطهارة الحدث والنجس فلو احدث فيه
توضاء وبني وفي قول يستأنف وان يحمل البيت عن يساره
متديا بالحجر الاسود محاذياله في سروره بجميع يديه فلو بدا
بغير الحجر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداء منه ولو مشى على
الشاذم وان وصل الجدار في موازاة ودخل من احدى فتحتي
الحجر وخرج من الاخرى لم تصح طوفته وفي سلة المسرورة
وان يطوف سبعا داخل المسجد واما السنن فان يطوف ماشيا
ويستلم الحجر اول طوافه ويقبله ويضع يده عليه فان عجز استلم
فان عجز اشار بيده ويداعي ذلك في كل طوفته ولا يقبل الركبتين
الشاميين ولا يستلمهما ويستلم اليمايني ولا يقبله وان يقول
او طوافه لسم الله والله اكبر اللهم ايماننا ونصرتنا بكنايك
ودفاعة عهدك واتباعنا سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
وليقر قلبنا اللهم البيت بيتك والحرم حرمك
والامن امنك وهذا مقام العائذ بك من النار وبهيب
اليمانين اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ولبدع بما شاؤنا وما ثور الدعاء افضل من غيره

المقراة وهي افضل من غير ما ثوره وانيرمل في الاشواط الثلاثة الاولى
بان يسرع مشيه مقاربا خطاه ويمشي في الباقي ويختصر الرمل بطواف
بعضه سعي وفي قول بطواف القدوم ليقل فيه اللهم اجله حجاً
مبروراً وزبناً مغفوراً وسعيّاً شكوراً وان يضطبع في جميع كل
طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ردايه تحت
منكبه الايمن وطرفيه على الايسر ولا ترمل المرأة ولا تضطبع وان يقرب
من البيت فلو فات الرمل بالقرب لزمحة فالرسل مع بعد اولى الا ان
خجاف صدم النساء بالقرب بلارسل اولى وان يوالي طوافه ويصلي
بعده ركعتين خلف المقام بقراء في الاولى قل يا ايها الكافرون والثانية
الاخلاص ويجهرا ليلاً وفي قول تجب الموااة والصلاة ولو حمل الحلال
محرمًا وطاف به حسب المحمول وكذا الوجه محرم فطاف عن نفسه
والا فالاصح انه ان قصر للمحمل فله وان قصره لنفسه اولها فللحائض
فقط **فصل** يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته ثم يخرج من باب
الصفي للسعي وشرطه ان يبدأ بالصفاء وان يسعي سبعاذها به من
الصفاء الى المروة وعوده منها الى اخرى وان يسعي بعد طواف ركن
او قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ومن سعي بعد قدوم
له بعده ويستحب ان يرف في علي الصفاء والمروة قدر قامة فاذا

رفي قال الله البر الله البر والله الحمد لله البر على ما هدانا والحمد لله على
ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي
ويعيت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعوا بما شادينا وديننا
قلت ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا والله اعلم وان يشي اول
المسيح واخره ويعد وفي الوسط وموضع النوعين معروف **فصل**
يستحب للامام او منصوبه ان يخطب بمكة في سابع ذي الحجة
بعد صلاة الظهر خطبة فردة يامر فيها بالعدو الي مني ويعلم
ما امامهم من الناسك ويخرج لهم من غير الي مني ويستوابعها فاذا
طلعت الشمس قصد واعرفات **قلت** لا يدخلونها بل يقيمون بنمرة
بنمرة قرب عرفات حتى تزول الشمس والله اعلم ثم يخطب الامام
بعد الزوال خطبتين ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا وتفردا
بعرفة الي الغروب ويذكر الله تعالى ويدعوه ويكثر التهليل
فاذا غربت الشمس قصد وامزدلفة واخروا المغرب ليصلوها
مع العشاء بمزدلفة جمعا وواحد الوقوف حضوره بحذاء
من ارض عرفات وان كان مائرا في طلب ابق وخوه بشرط
كونه اهلا للعبادة لا مغمي عليه ولا باس بالنوم ووقت الوقوف
من الزوال يوم عرفة والصحيح بقاءه الي العجريوم الحذر ولو وقف

٩٧
ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد اراق دما استجابا
وفي قولك حب وان كانت بها عند الغروب فلا دم وكذا الوعد
ليلا في الاصح ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا اجزاهم الا
ان يفتلوا على خلاف العادة فيقصون في الاصح وان وقفوا
في الثامن وعلموا قبل فوم الوقت وجب الوقوف على الوقت
وجب الوقوف في الوقت وان علموا بعده وجب القضاء في الاصح
فصل ويسترون غير لفة ومن وقع منها بعد نصف الليل
او قبله وعاد الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني
اراق دما وفي وجوب القولان ليس بتقديم النساء والضعفة
بعد نصف الليل الى منا ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح
معتسدين ثم يدفنون الى منا وياخذون مزدلفة حصي الري
فاذا بلغوا الشعر الحرام وقفوا ودعوا الى الاسفار ثم سيثرون
فيصلون منا بعد طلوع الشمس فيري كل شخص حينئذ سبع
حصيا الى حمرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي
ويكبر مع كل حصاة ثم يذبح من معه هدي ثم يحلق او يقيض والحلق
افضل وتقتصر المرأة والحلق لسك على المشهور واقله ثلاث
شعرات حلقا او تقصيرا او تنقعا او احراقا او قصا وربما

شعر براسه يستحب امرار المومي عليه فاذا حلق او قص دخل
مكة وطاف طواف الركن وسعى ان لم يكن سعي ثم يعود الى
مدالي وادرج و الحلق والطواف ليس ترتيبها كما ذكرنا
ويدخل وقتا بنصف ليلة النحر ويبقى وقت ادري الى اخر
يوم النحر ولا يختص الدرج بزمن **قلت** الصحيح اختصاصه
بوقت الاضحية وسياتي في اخر باب محرمات الاحرام علي
الصواب والله اعلم والحلق والطواف والبيع اخر لوقتها واذا قلنا
الحلق نسك فعل اثنين من ادري والحلق والطواف حصل التحلل
الاول وحل به اللبس والحلق والعلم وكذا الصيد وعقد
النكاح في الاظهر **قلت** الاظهر لا يحل عقد النكاح والله اعلم
واذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات
فصل اذا عاد الى منابات بالليلي التشرية وري كل يوم
الى الجمرات الثلاث كل جمعة سبع حصيات فاذا رى اليوم
الثاني فاراد النفر قبل غروب الشمس جاز وسقط مبين
الليلة الثالثة وري يومها فان لم ينفر حتى غربت وجب
مبيتها وري الغد ويدخل رى التشرية بزوال الشمس ويخرج
بغروبها وقيل يبقى الى العجز ويستترط رى السبع واحدة

٥١
واحدة و ترتيب الجمرات وكون المرمي حجرا وان يسمي رميا
فلا يكفي الوضع والسنة ان يكون بقدر حية الحذف ولا يشترط
بقاء الحجر في المرمي ولا كون الراي خارجا عن الخبرة
ومن عجز عن الرمي استتاب واذا ترك رمي يوم تداركه في
باقي الايام على الاظهر ولا دم ولا فعليه ذم والمذهب تكبير
الدم في ثلاث حصيات واذا اراد الخروج من مكة
طاف للوداع ولا يكت بعده وهو واجب بحبر تركه بدم
وفي قول سنة لا يحبر فان اوحيناه فخرج بلا وداع فعاد
قبل مسافة القصر سقط الدم وبعدها فلا على الصحيح
وللحايض النفس بلا وداع وسين شرب ماء زمزم وزيارة
قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج **فصل**
اركان الحج خمسة الاحرام والوقوف والطواف والسعي
والحلق اذا جعلناه سكا ولا يجبر وما سوى الوقوف
اركان في العمرة ايضا ويؤدي السكان على وجه **احدها**
الافراد بان تحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكة وياتي بعجلتها
الثاني القرائن بان يحرم بهما من الميقات ويعمل **على**
عمل الحج فيحصلان ولو احرم بعمره في اشهر الحج ثم حج قبل

الطواف كان قارنا ولا يجوز عكسه في الجديد **الثالث** التمتع بان
حرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجاً من
مكة وافضلها الافراد وبعد التمتع وفي قول التمتع افضل على
التمتع رم بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام وحاضره
من دون مرحلتين من مكة **قلت** الاصح من الحرم والله اعلم
وان تقع عمرة في اشهر الحج من سنته وان لا يعود لا حرام
الحج الى الميقات ووقت وجوب الدم احرامه بالحج ولا ^{فصل}
ذبحه يوم النحر فان عجز عنه في موضعه صام عشرة
ايام ثلثة في الحج تسحب قبل يوم عرفة وسبعة اذارج
الى اهله في الاظهر ويندب تتابع الثلاثة وكذا
السبعة ولو فاته الثلاثة في الاحج تسحب قبل يوم عرفة
وسبعة اذارج الى اهله في الاظهر ويندب تتابع الثلاث
وكذا السبعة ولو فاته الثلاثة في الحج فالاظهر انه يلزمه
ان يفرك في قضائها بينها وبين السبعة وعلى القارن
رم كدم التمتع **قلت** بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد
الحرام والله اعلم **باب محرمات الاحرام** احدها ستر
بعض راس الرجل بما يعد سائراً الى الحاجة ولبس

المحيط والمسوح او المعقود في سائر بدنه الا اذ لم تجد غيره
 ووجه المرأة كراسه ولها لبر المحيط الا القفا في الاظهر
الثاني استعمال الطيب في توبه او بدنه ودهن شعر الراس والحية
 ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخلط **الثالث** ازالة الشعر والظفر وتكلم
 الفدية في ثلث شعرات او ثلاث اظفار والاظهر ان في الشعرة مد
 طعام وفي الشعرين مدين وللعذوران يلحق ويفدي **الرابع**
 الجماع ونفسه العرف وكذا الح قبل التحلل الاول ويجزى به
 بدنه والمحيط في فاسده والقضاء وان كان نسكه تطوعا والاصح
 انه على الفور **الخامس** اصطيا دكل ما كولا بري **قلت** وكذا
 المتولد منه ومن غيره والله اعلم وحرم ذلك في الحرم على
 الحلال فان اتلف صيد اخذه ففي النعامة بدنه وفي بقرة الوحش
 وحماره بقرة والغزال غنم والارنب عناق واليربوع حفرة
 وما لا تقدر فيه حكم بمثل عدلان فيما لا مثله القيمة وحرم
 قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت والاظهر تعلق الضمان به بقطع
 اشجاره ففي الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة **قلت**
 والمستنبت كغيره على المذهب ويحل الادخر وكذا الثول
 كالعوسج وغيره عند الجمهور والاصح حل اخذ نباته لعلف

البهايم والدواب والله اعلم وحصيد المدينة حرام ولا يضمن
 في الجدير ويخير في الصيد المثلث بين دج مثله والصدقة
 بثلاثة أصع لسته مساكين وصوم ثلاثة ايام والاصح ان
 الدم في ترك المماور كالاحرام من الميقات دم ترتيب
 فاذا عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما وصدق به
 فان عجز صام لكل مد يوما ودم الفوات كدم التمتع ويذكر
 في حجة القضاء في الاصح والدم الواجب بفعل حرام او ترك
 واجب لا يختص بزمان ونحوه وبالحرمة في الاظهر
 ويجب صفر لجه الى مساكينه وافضل بقية لذبح المعتمر
 المروة والحاج مية وكذا حكم ماسا قامن هدي مكانا ووقته
 وقت الاضحية على الصحيح **باب الاحصار** والفوات من
 احصر خلل وقيل لا يخلل الشريعة ولا يخلل بالمرض فان
 شرطه يخلل به على المشهور ومن تخلل دج شاة حيث احصر
قلت انما يحصل التخلل بالذبح ونية التخلل وكذا الحلق
 ان جعلناه مسكافان فقد الدم فالأظهر ان له بدلا
 فانه بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل مد يوما وله
 التخلل في الحال في الاظهر والله اعلم واذا احرم العبد بلا اذن

فليس يده تحليله وللزوج تحليلها من حج تطوع له
ياذن فيه وكذا من الفرض في الاظهر ولا قضاء على المحصر
المتطوع فان كان فرضا مستقرا بقي في ذمته او غير
مستقرا اعتبرت الاستطاعة بعد ومن فاته الوقوف
تحلل بطواف وسعي وحلق وفيهما قول وعليه القضاء
كتاب البيع شرطه الايجاب لبعثك ومالكك
والقبول كاشتريت وتلكت وقبلت وتجوز تقديم
لفظ المشتري ولو قال بعني فقالا بعثك انفق في الاظهر
وينعقد بالكتابة كجعله لك بكذا في الاصح ويشترط
ان لا يطول الفصل بين لفظيه وان يقبل عا وقف
الايجاب فلو قال بعثك بالفي مكررة فقالا قبلت
بالفي صحيح لم يصح واشارة الاخرين بالعقد كالنطق وشرط
العاقدة الرشيد **قلت** وعدم الاكراه بغير حق ولا يصح
شراء الكافر المصحف والمسلم في الاظهر الا ان يعتق عليه
في الاصح ولا الحر في سلاحا والله اعلم والمبيع شروط
طهارة عينه فلا يصح بيع الكلب والخنزير الذي لا يمكن
تطهيره كالخيل واللبن وكذا الدهن في الاصح **الثاني**

التفيع فلا يصح بيع الحشرات وكل سبع لا ينفع ولا حق المنفعة والله الله
وقبل تصح الآلة ويصح بيع الماء على الشط والتراب بالصخر في الأصح
الثالث أمكان تسليمه فلا يصح بيع الضال والابق والمقصود فانه
باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح ولا يصح بيع نصف معين من الأنا
والسيف وكحوها ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه في الأصح ولا
المرهون بغير إذن مرتفق ولا الجاني المتعلق برقبته ما كان
في الأظهر ولا يضر تعلقه بذمته وكذا تعلق القصاص في الأظهر
الرابع الملك لمن له العقد فيبيع الفضولي باطل وفي القدم موقوف
إذا جاز ماله نقد والأفلا ولو باع مال مورثة طائفة حياته وكان
ميتا صح في الأظهر **الخامس** العلم به فيع أحد التووين باطل ويصح
بيع صاع من صبرة بعين ميعا لا وكذا إن جهلت في الأصح ولو باع
بكل ذا البيت حصة أو بزنة هذه الحصاة ذهباً أو بما باع به فإلا
فرسه أو بالف درهم صح أن خرجت مائة والأفلا على الصحيح
وممكن أن العوض معيناً كفت معاينته والأظهر أنه لا يصح بيع
الغائب والثاني يصح ويثبت الحيا عند الروية وتكفي الروية
قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون ما يتغير
غالباً وتكفي روية بعض المبيع أن ذلك على ما فيه كظاهر الصبرة

وانودج المتماثل او كان صوانا للباقي خلقة كقشر الرمان والبيض
والقشرة السفلى للجوز واللوز وتعتبر روية كل شيء على ما يليق به والاصح
ان وصفه بصفة السلم لا يكف ويصح سلم الاعى وقيل ان عى قبل تميزه
فلا باب الربا اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا حبسا استترط
الحلول والتقابض والطعام ما قصد للطعم اقتياتا او تفكها
او تداويا وادقة الاصول المختلفة الجنس وخلوها وادهاها اجناس
واللحوم والالبان كذلك في الاطهر والمماثلة تعتبر من المكيد كالا
والموزون وزنا والمعتبر غالب عادة الحجاز في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وما جهل يرعى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل وقيل
الوزن وقيل بخير وقيل ان كان له اصل اعتبر والنقد بالنقد كطعام
بطعام ولو باع خرافا تخميناً لم يصح وان خرجا سواء وتعتبر المماثلة
وقت الحفاف وقد يعتبر الكمال او لا فلا يباع رطب برطب
ولا يقد ولا عنب بعنب ولا يرب وما لا حفاف له كالقثاء
والعنب الذي لا يترتب لا يباع اصلا وفي قول تكفي مماثلة
رطباً ولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المماثلة
في الحبوب حباً وفي جوب الدهن كالسهم حباً او دهناً وفي العنب
زبيبا او خل عنب وكذا عصير في الاصح وفي اللبن لبن او سم

او محيضا صافيا ولا يكفي التماثل في سائر احواله كالخبث
والا قسط ولا يكفي مماثلة ما اثرت فيه النار بالطبخ او
القلي او الشوي ولا يضر تأثير تمييز كالغسل والسنن واذا جمعت
الصفحة ربويان من الجانبين واختلف الخبث منهما
مكد عجوة ودرهم بمد ودرهم وكمدر ودرهم بمدين او درهمين
او النوع كصحاح ومكسرة بهما او باحد هما باطلة ويحرم بيع
اللحم بالحيوان من جنسه وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره في
الأنهر **باب** - فقير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد
الفحل وهو ضرابه ويقال ماوه ويقال اجرة ضرابه فيحرم
تمن مايه وكذا اجرته في الاصح وعن جيل الحيلة وهو نتاج
النتاج بان يبيع نتاج النتاج او يثمن الى نتاج النتاج
وعن الملاقيع وهي ما في البطون والمضامين وهي ما
في اصلاب الخول والملاسة بان يلمس ثوبا مطويا ثم
يشتره على ان لا خيار له اذا رآه او يقول اذا المسته فقد
بعثتك والمنازلة بان يجعل التديعا وبيع الحصاة
بان يقول بعثتك من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصاة
عليه او يحللا الري ببعثتك او بعثتك ولك الخيار

الى ريسها وعن بيعتين في بيعة بان يقول بعثك بالف نقداً والفين
اليسنة او بعثك ذا العبد بالف على ان تبيعني دارك بكذا وعن بيع
وشرط كبيع بشرط بيع او قرض ولو اشترى زرعاً بشرط ان يحصده
البايع او ثوباً ويخيطه فالاصح بطلانه ويستثنى صور كالبيع بشرط
الخيار والبراءة من العيب او بشرط قطع الثمر والاجل والرهن
والكفيل المعينات لثمن في الذمة والاشهاد ولا يشترط تعيين
الشهود في الاصح فان لم يرهن او لم يتكفل للمعين فللبايع الخيار
ولو باع عبداً بشرط اعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط والاصح
ان للبايع مطالبة المشتري بالاعتاق وانه لو شرط مع العتق
الولاء او شرط تدبيره او كتابة او اعتاقه بعد شهر لم يصح
البيع ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب او مالا غرض
فيه كشرط ان لا يباطل الاكذابي وشرط وصفاً يقصد لكون
العبد كاتباً او الدابة حاملاً او لبوناصح وله الخيار ان اخلف
وفي قول يبطل العقد في الدابة ولو قال بعثتها وحملها بطل
في الاصح بيع الحمل وحده ولا الحامل دونه ولا الحامل بحر ولو باع
حاملاً مطلقاً دخل الحمل في البيع **فصل** ومن المنه عنه
مالا يبطل الرجوعه اليه بقرن به كبيع حاضر لبار بان

يقدم غريب محتاج نعم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه
فيقول بلدي اتركه عندي لا يبيعه علي التدرج باعلا وتلقي
الركبان بان يتلقى طائفة يحملون متاعا الي البلد فيشترى به
قبل قدومهم ومعرفة ثمنهم بالسعر وطعم الخيار اذا عرفوا الغبن
والسوم علي سوم غير وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن
والبيع علي بيع غير قبل لزومه بان يامر المشتري بالفسخ لبيعه
مثله والشري علي الشري بان يامر البائع بالفسخ لشري به
والنجش بان يزيد في الثمن لا لرغبة بل ليخدع غيره والاصح
انه لا خيار وبيع الرطب والعنب لعاصر الحمر وحكم
التفريق بين الام والوالد حتي يبرر وفي قول حتى يبلغ واذا
فرق بين بيع او هبة بطلا في الاظهر ولا يصح بيع العيون
بان يشترى ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان
رضي السلعة والافضة **فصل** باع خلا وحرا او عبده
وحرا او وعبده غير او مشتركا بغير اذن الاخر
صح في ملكه في الاظهر فيختير المشتري ان جهل
فان اجاز فخصته من المبيع باعتبار قيمته وفي قول
جميعه ولا خيار للبائع ولو باع عبده فتلف احدهما

قبل قبضه لم يفسخ في الآخر على المذهب بل تخير فان اجاز
فبالحصنة قطعاً ولو جمع في صفقة مختلفة للحكم كاجارة وبيع
او سلم صحافي الاظهر ويوزع الميسر على قيمتها او بيع ونكاح
صح النكاح وفي البيع والصدقات القولان وتتعدد الصفقة
تتعدد الثمن كبعتك ذا بكذا وذا بكذا وتتعدد البايع وكذا
تتعدد المشتري في الاظهر ولو وكلاء او وكلهما فالاصح اعتبار
الوكيل **باب الخيار** ثبت خيار المجلس في انواع البيع
كالصرف وطعام بطعام والسلم والتولية والشريك وصح
المعاوضة ولو اشترى من يعتق عليه فان قلنا الملك في زمن
الخيار للبايع او موقوف فلها الخيار وان قلنا للمشتري تخير
البايع دونه ولا خيار في البراء والنكاح والهبة بلا ثواب
وكذا ذات ثواب والشفعة والاحجارة والمساقاة والصدقات
في الاصح وينقطع بالتخاير بان يحتاج الزوم فلو اختار
احدهما سقط حقه وبقي للآخر بالتفرق بيدتهما فلو طال
مكثهما او قاما ونما شيئا من ايام خيارهما ويعتبر
في التفرق العرف ولو مات في المجلس او حين فالاصح
انتقاله الى الوارث والولي ولو تنازعا في التفرق

او الفسخ قبله صدق النافي **فصل** لهما ولا أحدهما شرط
الخيار في أنواع البيع إلا أن يشترط القبض في المجلس
كربوي وسلم وأما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على
ثلاثة أيام وتجب من العقد وفيل من التفرق والظاهر
أنه إن كان الخيار للبائع فملك البيع له وإن كان للمشتري
فله وإن كان لهما فوقوف فإن تم البيع بان انعكس المشتري
من حين العقد والافللبيع ويحصل الفسخ والإجازة
بلفظ يدل عليها كفسخت البيع ورفعته واسترحيت
البيع وفي الإجازة أحزته وامضيته ووطى البائع وانما
فسخ وكذا بيعه وإجازته وتزوجته في الأصح والأصح
أن هذه التصرفات من المشتري إجازة وإن العرض
على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا إجازة من المشتري
فصل للمشتري الخيار بظهور عيب قدیم كخصاء رقيق
وزناه وسرقته وإباقه وبوله في الفراش وخبره وصنانه
وجماع الدابة وعضها وكل ما ينقص العين والقيمة
نقصا يفوت به غرض صحيح إذا غلب في حبس البيع عنه
سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ولو حدث بعده

فلا خيار الا ان يستند الى سبب متقدم كقطعه بجناية
سابقة فيثبت الرد في الاصح بخلاف سوتة بمرض سابق
في الاصح ولو قتل ببرد سابقة فمنه البائع في الاصح ولو باع
بشرط برائة من العيوب فالظاهر انه يبرأ عن عيب باطن
بالحيوان لم يعلمه دون غيره وله مع هذا الشرط الرد بعيب
حدث قبل القبض ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح
في الاصح ولو هلك المبيع عند المشتري او اعتقه ثم علم العيب
رجع بالارش وهو جزء من ثمنه نسبة اليه نسبة ما نقص
العيب من القيمة لو كان سليما والاصح اعتبار اقل قيمة من يوم
البيع الى القبض ولو تلف الثمن دون المبيع رده واخذ ثلث الثمن
او قيمته ولو علم العيب بجزء والملك الى غيره فلا ارش في
الاصح فان عاد الملك فله الرد وقيل ان عاد بغير الرد
بعيب فلا رد على الفور فليبادر على العادة فلو علمه وهو
بصيل او ياكل فله تاخير حتى يفرغ او ليلا
فحتى يصبح فان كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه
او وكيله ولو تركه ورفع الامر الى
الحاكم فهو اكد وان كان غايبا رفع الى الحاكم

والاصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ ان امكنه حتى
ينتهي الى البايع او الحاك كعد فان عجز عن الاشهاد
لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح ويشترط ترك الاستعانة
فلو استخدم العبد او ترك على الدابة سرجها او كافرا بطل
حقه وعذره في ركوب جموح بعير سوقا وقودها
واذا سقط رده بتقصير فلا ارش ولو حدث عنده
عيب سقط الرد قهرا ثم ان رضي به البايع رده المشتري
او قنع به والا فليضمنه المشتري ارش الحادث الى المبيع
ويرد او يغيرم البايع ارش القديم ولا يرد فان اتفقا
على احدها فذاك والا فالاصح لجأته من طلب الامساك
وتجب ان يعلم المشتري البايع على الفور بالحادث ليختار
فان اخر اعلامه بلا عذر فلا رد ولا ارش ولو حدث
عيب لا يعرف القديم اليه ككبير بيض ورايح وتقرير
بطيخ مندود ولا ارش عليه في الاظهر فان امكن معرفة
القديم باقل مما احده فكذا يرد العيوب الحادثة
فراع اشترى عبدان معينين صفقة ردها ولو ظهر عيب احدها
ردها لا المبيع وحده في الاظهر ولو اشترى عبد رجلين معينين

فله رد نصيب احدها ولو اشترياه فلا احدها الرد
في الاظهر ولو اختلفا في قدم العيب صدق البايع
بيمينه على حسب جوابه واثر زيادة المتصلة كالمن
تبع الاصل والمنفصلة كالولد والاحرة لا تتبع الرد
وهي المشتري ان رد بعد القبض وكذا قبله في الاصح ولو
باعها حاملا فان فصل رده معها في الاظهر ولا يمنع
الرد الاستخدام ووطي الشب واقتصاص البكر بعد
القبض نقص حدث وقبله حناية على المبيع قبل القبض
فصل التصرية حرام تثبت الخيار على الفور وقيل عند
ثلاثة ايام فان رد بعد تلف اللبن رد معها صاع
عمر وقيل يكفي صاع قوت والاصح ان الصاع لا يختلف
بكثرة اللبن وان خيارها لا يختص بالنعم بل يعم
كل مأكول والحجارية والاثان ولا يرد معها ما شيا وفي
وفي الحجارية وجه وحسن ماء القناة والرجي المرسل عند البيع وتحير الوجه
وستويد الشعر وتحجيره يثبت الخيار لا الطخ نوبه تحبلا لكتابه
في الاصح **باب** المبيع قبل قبضه من ضمان البايع فان
تلف انتفضح البيع وسقط الثمن ولو ابراءه المشتري عن

البائع كلفه والاظهر ان اتلاف الاجنبي لا يفسخ بل تخيير المشتري
بين ان يحيز ويغرم الاجنبي او يفسخ فيغرم البائع الاجنبي
ولو تغيب قبل القبض فرضيه اخذه بكل الثمن ولو عيبه المشتري
فلاخير او الاجنبي فان اجاز غرم الاجنبي الارش ولو عيبه البائع
فالمذهب ثبوت الخيار لا التعديم ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه
والاصح ان يبعه للبائع كغيره وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع
وان الاعناق بخلافه والثمن لمعين كالمبيع فلا يبيعه قبل قبضه
وله بيع ماله في يد غيره امانة كوديعة ومشارك وقراض
وسرهون بعد اتفكاكه وموروث وابق في يد وليه بعد ^ش
وكذا عارية وماخوذ لبوم ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض
عنه والجديد جوازا الاستبدال عن الثمن فان استبدل
موافقا في علة الدبا كدراهم عن دنانير اشترط بعض البدل
في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين في العقد وكذا
القبض في المجلس ان استبدل ما لا يوافق في العلة كثوب
عن دراهم ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز
وفي اشتراط قبضه في المجلس ما سبق وبيع الدين لغير من عليه
باطل في الاظهر بان يشتري عبد زيد بمائة له علي عمر ولو كان

لزيد وعمر وديان علي شخص فباع زيد عمرا ودينه بدره مطلقا وقبض
 العقار تخلته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراعنه من استغته
 البايع فان لم يحضر لعاقدا المبيع اعتبر مضي من يمكن فيه المضي اليه في المصح وقبض
 البايع لم يكف ذلك الا باذن البايع فيكون معبرا للقبعة **فرع** للمشتري
 قبض المبيع ان كان الثمن موحلا او سلمه والا فلا يستقل به ولو بيع الشيء
 نقير كثوب وارص ذرعا وحنطة كيلا او وزنا اشتراط مع النقل ذرة
 او كيله او وزنه مثاله بعثتها كل صاع بدرهم او علي انة عشرة اصباع ولو كان له طعام
 مقدر علي زيد ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه ثم يكيل لعمرو ولو قال اقبض من زيد مالي عليه
 ففعل فالقبض فاسد **فرع** قال البايع لا اسم المبيع حتي اقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله
 اجبر البايع وفي قول المشتري وفي قول الاجار فنسب اجبر صاحبه وفي قول تجران **قلت** فان
 كان الثمن معينا سقط القولان لا وان اجبر في الاظهر والله اعلم واذا سلم البايع اجبر المشتري ان حضر
 الثمن والا فان كان معسرا فللبايع الفسخ بالفلس او مورا او ماله بالبلد او مسافة قريبة مخرج
 عليه في امواله حتي يسلم فان كان بمسافة القصر لم يكف البايع الصبر الي احضاره ولا يصح ان له
 الفسخ فان صبر فالجرح كما ذكرناه وللبايع حسن مبيعته حتي يقبض ثمنه ان خاف فوته بلا خلاف ولنا
 الاقوال اذا لم يخف فوته وتنازعنا في مجرد الانبدا **باب التولية والائتمان** والمراجعة اشتركي
 شيئا ثم قال لعالم بالثمن وليتلك هذا العقد فقبل لزيمه مثل الثمن وهو بيع في شرطه
 وترتب احكامه لكن لا يحتاج الي ذكر الثمن ولو حط عن المولي بعض الثمن اخط عن المولي

المقول الخويلد فان جبر البايع بموضع لا يختص بالبيع في كل نقله الي جبر وان جبر في رارة

والاشراك في بعضه كالتولية في كله ان بين البعض فلو اطلق صح وكان مناصفة وقيل لا ويصح
بيع المراكبة بان يشترى بمائة ثم يقول بعثت بما اشتريت وربح درهم لكل عشرة ارباح زيادة
والمحاكمة كبعتك بما اشتريت وحطه يارده ويحط من كل احد عشر واحد وقيل من كل عشرة واذا
قال بعثت بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن ولو قال بما قام علي دخل مع ثمنه اجرة المكيل
والدلا او الحارس والقصار والرقاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المئون المرادة
للمستأجر ولو قصر نفسه او مال او حمل او تطوع به شخص لم يدخل اجرة وبيع لما ثمنه او ما قام به
جمله احد هما بطل على الصحيح وليصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشري بالعرض ^{ويبان}
العيب الحارث عنده فلو قال بما فبان بتسعين فالأظهر انه يحط الزيادة وربحها ^{فانه}
لا خيار للمشتري ولو زعم انه مائة وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع في الأصح
قلت الأصح صحة وانه اعلم فان كذبه ولم يبين لغلطه وجها محتملا لم
يقبل قوله ولا بينة وله تخليف المشتري الا يعرف ذلك في الأصح
وان يبين فله التخليف والأصح سماع بينته **باب الأصول** والتمار قال بعثت
هذه الارض او الساحة او البقعة فالله هب انه يدخل في البيع دون الرهن واصول
البقل الى تنقي الارض شتين كالقت والهندباء كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ دفعة
كالخضرة والشعير وسائر الزرع ويصح بيع الارض المزروعة على المذهب للمشتري الخياران جهله
ولا يصح الزرع دخول الارض في يد المشتري ضمانه اذا حصلت التحلية في الأصح وابرز كالزرع
والأصح انه لا اجرة للمشتري مدة بقاء الزرع ولو باع ارضا مع بذرا وزرع لا يفرق بالبائع بطل في الجمع وقيل لا

في
البيع
والرهن

٥٧
قوله ان ويدخل في بيع الارض المحببة المخلوقة في دور المدفون
ولا خيار للمشتري ان علم ويلزم البايع النقل وكذا ان حامل
ولم يضر قلعها وان يضر فله الخيار فان احب ان يضر البايع النقل ونسبة
لارض وفي وجوب اجرة مثل مدة النقل اوجه اصحها يجب ان نقل
تعد القبر لا قبلة ويدخل في بيع البستان الارض والشجر
والحيطان وكذا البناء على المذهب في بيع القرية الابنية وساحتها
يجب بها السور لا المزارع على الصحيح وفي بيع الدار الارض
وكل بناء حتى حمامها لا المنقول كالدار والبكرة والسرة وتدخل الابواب
المنصوبة وخلقها والاجاثا والرف والسلم المسمان وكذا
الاشغال من محجري الرعي على الصحيح والاعلى ومفتاح غلق
مثبت في الارض وفي بيع الدابة نعلها وكذا ثياب العبد في البيع
قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد والله اعلم **فروع** باع شجرة
دخل عرونها وورثها وفي ورق الثوب وجهه واغصانها لا
الباسر ويصح بيعها بشرط القلع او القطع وبشرط الانقضاء
والاطلاق يقتضي الانقضاء والاصح انه لا يدخل المغروس لكن يستحق
منفعته ما بقيت الشجرة ولو كانت يابسة لزوم المشتري القلع
وثمره النخل المبيع ان شرطت للبايع او المشتري عليه والا فان

لَمْ يَأْبَرْ مِنْهَا شَيْءٌ فَفِي الْمُسْتَشْتَرِي وَالْأَلْبَايِعِ وَمَا يَخْرُجُ ثَمَرُهُ
بِلَا نُورٍ لَيْتِي وَغَيْبٍ أَنْ يَبْرُ ثَمَرُهُ فَلِلْبَايِعِ وَالْأَلْبَايِعِ الْمُسْتَشْتَرِي وَمَا
خَرَجَ فِي نُورٍ ثَمَرُهُ سَقَطَ كَمُسْتَشْتَرِي وَتَفَاحٍ فَلِلْمُسْتَشْتَرِي أَنْ كَمْ تَعْقِدُ
الْثَمَرُ وَكَذَا إِنْ أُنْعَقِدَتْ وَلَمْ يَتَنَاثِرِ النُّورُ فِي الْأَصْحِ وَتَعْدُ النَّاتِرُ
لِلْبَايِعِ وَلَوْ بَاعَ مَخْلَاطٍ بَيْتَانِ مُطْلَعَهُ وَبَعْضُهَا مَوْبَرٌ فَلِلْبَايِعِ فَإِنْ أَوْدَعَ
مَا لَمْ يُؤْبَرْ فَلِلْمُسْتَشْتَرِي فِي الْأَصْحِ وَلَوْ كَانَتْ فِي بَيْتَانِ بَيْنَ قَالَا صَحَّ إِفْرَادُ
كُلِّ بَيْتَانِ بِمَكْمَلِهِ وَإِذَا بَقِيَ الثَّمَرُ لِلْبَايِعِ فَإِنْ شُرْطُ الْقَطْعِ لِرِمْدٍ
وَالْأَفْلَهُ تَرْكُهَا إِلَى الْحَدَادِ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا السَّقْيُ إِنْ اتَّفَعَ بِهِ الشَّجَرُ
وَالثَّمَرُ وَلَا مَنَعَ لِلْأَحَدِ وَإِنْ خَضِرَ لَهَا لَمْ يَحْزِ الْإِبْرِصَانِ هَاوَانِ
ضَرَّاحِدَهَا وَتَنَازَعَا فُسِخَ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يُسَاحِجَ الْمُتَضَرُّ وَقِيلَ لَطَائِبِ
السَّقْيِ إِنْ لَيْسَ سَقْيٌ وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ مَيْصُورَ طَوْتِهِ الشَّجَرُ لَزِمَ الْبَايِعُ أَنْ
يَقْطَعَ أَوْ لَيْسَ فِي **فصل** يَحْجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بَدْءِ صَلَاحِهِ مُطْلَقًا
وَبَشَرْطِ قَطْعِهِ وَبَشَرْطِ انْقَائِهِ وَقَبْلَ الصَّلَاحِ إِنْ بَاعَ مِنْهُدًا
عَنِ الشَّجَرِ لَا يَحْجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُسْتَفْعًا
بِهِ لَا كَمَا تَرَى وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُسْتَشْتَرِي حَازَ بِبِلَا شَرْطٍ
قلت فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُسْتَشْتَرِي وَشَرَطْنَا الْقَطْعَ لَمْ يَحِبِ الْوَفَاءُ
بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَنْ يَبْعَ مَعَ الشَّجَرِ حَازَ بِبِلَا شَرْطٍ وَلَا يَحْجُوزُ بِشَرْطِ قَطْعِهِ

وَيَحْرُمُ بَيْعُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ الْبَشَرِ قَطْعُهُ فَإِنْ بَيْعَ مَعَهَا
أَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ الْحَاجَةِ بِإِشْرَافٍ وَلَا شَرْطٍ وَلَا يَشْتَرُ لِبَيْعِهِ وَبَيْعُ الثَّمَرِ
بَعْدَ الصَّلَاحِ ظُهُورُ الْمَقْصُودِ كَثِيرٌ وَعَيْنٌ شَعِيرٌ وَمَا لَا يُرَى حَيْثُ
كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ فِي السُّبُلِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ دُونَ سَبْلِهِ وَلَا مَعَهُ
وَالْمَجْدِيدُ وَلَا بَاسٌ بِكَامٍ لَا يُزَالُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ وَمَا لَمْ يَكُنْ كَالْمُجُوزِ
وَاللُّوْزِ السَّاقِلِي بَاعَ فِي قِشْرِهِ الْأَسْفَلِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ فِي الْأَعْلَى
وَقِيلَ يَصِحُّ أَنْ كَانَ رَطْبًا وَبَدُو صُلَاحِ الثَّمَرِ ظُهُورُ مَبَادِي النُّعْجِ
وَالْحَلَاوَةِ فَيُتَأَوَّنُ وَفِي غَيْرِهِ بَأْنٌ يَأْخُذُ فِي الْحُمْرَةِ أَوِ السَّوَادِ وَيَكْفَى
بَدُو صُلَاحِ بَعْضُهُ وَإِنْ قُلَّ وَلَوْ بَاعَ ثَمَرُ سِتَانٍ أَوْ سِتَانَيْنِ بَدَا
صُلَاحُ بَعْضِهِ فَعَلَى مَا سَبَقَ فِي التَّابِيرِ وَمَنْ بَاعَ مَبَادِي صُلَاحِهِ
لَزِمَهُ سَقِيدُ قَبْلِ التَّخْلِيَةِ وَبَعْدُهَا وَبِتَضَرُّفٍ مُشْتَرِيهِ بَعْدَهَا
وَلَوْ عَرَضَ مَهْلِكٌ بَعْدَ هَالِكٍ فَالْمُجْدِيدُ يَدَانَهُ مِنْ صَمَانِ الْمُشْتَرِي
فَلَوْ تَجَنَّبَ بَتْرُكُ الْبَايَعِ السَّقْفُ فَلَهُ الْخِيَارُ وَلَوْ بَاعَ قَبْلَ صُلَاحِهِ
بَشَرِ قَطْعُهُ وَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى هَلَكَ فَأُولَى بِكَوْنِهِ مِنْ صَمَانِ الْمُشْتَرِي
وَلَوْ بَاعَ ثُمَّ بَغِلَ تَلَا حَقُّهُ وَاخْتِلَاطُ حَادِثِهِ بِالْمَوْجُودِ كَثِيرٌ وَقَتْلُ
لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُشْتَرِي قَطْعَ ثَمَرِهِ وَلَوْ حَصَلَ الْخِطْلَاطُ فِيمَا
بَيْنَهُ رَفِيهِ فَأَلَا طَهْرَانَهُ لَا يَفْسِيخُ الْبَيْعَ بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فَاِنْ سَمَحَ

لَهُ الْبَايَعُ لِحَدَثِ سَقَطِ خَبَانٍ فِي الْأَصْحِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَنْظَلَةِ فِي
سَبُلِهَا بِصَافِيَةٍ وَهُوَ الْحَاقِلَةُ وَلَا الرُّطْبُ عَلَى النَّخْلِ ثَمَرٌ وَهُوَ
الْمُرَابِنَةُ وَيُرْخَصُ فِي الْعَرَايَا وَيَبْعُ الرُّطْبُ عَلَى النَّخْلِ ثَمَرٌ فِي الْأَرْضِ وَالْعَبْ هُوَ
فِي الشَّجَرِ بَزِيْبٍ فَيَادُونَ خَمْسَةً أَوْ سِتًّا وَلَوْ زَادَ فِي صَفْقَتَيْ جَارٍ
وَشَيْطَرُ النَّقَابِ بَعْثُ تَسْلِيمِ الثَّمَرِ كَيْلًا وَالْعَلِيَّةُ فِي النَّخْلِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ
الْتِمَارِ وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصِرُ بِالْقَضَاءِ **باب اختلاف المتبايعين**

أَدَا التَّفَقُّعَ عَلَى صَحَّةِ الْبَيْعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ كَقَدْرِ الثَّمَرِ وَصِفَتِهِ
أَوِ الْأَجَلِ أَوْ قَدَرِهِ أَوْ قَدْرِ الْمَبِيعِ وَلَا يَتَنَبَّهُ تَحَالُفُ كُلِّ عَلَى نَفْسِ
قَوْلِ صَاحِبِهِ وَأَثْبَاتُ قَوْلِهِ وَيُبدَأُ بِالْبَايَعِ وَفِي قَوْلِ الْمَشْرِكِ وَكَانَ
قَوْلُ تِسَاوِيَانٍ فَيَتَخَيَّرُ الْحَاكِمُ وَقِيلَ يَقْرَعُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْفِي
كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَجَمَّعَ نَفْيًا وَأَثْبَاتًا وَيُقَدِّمُ النِّفْيَ وَيَقُولُ مَا بَعْتُ
بِكُذٍّ وَلَقَدْ بَعْتُ بِكُذٍّ وَأَذَا تَخَالَفَا فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا
يَنْفَسَخُ بَلْ إِنْ تَرَاضَيَا أَوْ لَا يَفْسَخَانِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ وَقِيلَ
إِنَّمَا يَفْسَخُ الْحَاكِمُ ثُمَّ عَلَى الْمَشْرِكِ وَدُ الْمَبِيعِ فَإِنْ كَانَ وَقْفَهُ
أَوْ اعْتَقَهُ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ وَهِيَ قِيَمَةُ يَوْمِ التَّلْفِ أَظْهَرَ الْأَقْوَالِ
وَأِنْ تَعَيَّبَ رَدُّهُ مَعَ ارْتِدَائِهِ وَاخْتِلَافِ وَرَثَتِهِمَا لَهَا وَلَوْ قَالَ
بَعْتُ كُذٍّ بَعْتُ كُذٍّ فَقَالَ بَلْ وَهَبْتَنِي لَهُ فَلَا تَخَالَفُ بَلْ يَجْلِفُ

أَوْ بَاعَهُ

٥٩
كُلُّ عَلَى نَفْسٍ دَعْوَى الْأَخْرَافِ إِذَا حَلَفَ رَدُّهُ مُدْعَى الْهَبَةِ بَرِّ وَابْدِهِ وَلَوْ
أَدْعَى صِحَّةَ الْبَيْعِ وَالْأَخْرَافِ مُسَادَّةً فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ مُدْعَى الصِّحَّةِ
بِإِيمَانِهِ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِعَدَمِ مَحَبِّ لِيَرَدَهُ فَقَالَ الْبَايِعُ
لَسَرَّ هَذَا الْمُبِيعُ صُدُقَ الْبَايِعِ وَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَامِ بَصْدُقَ الْمُسْلِمِ
فِي الْأَصَحِّ **بَابُ الْعَبْدِ** إِنْ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ
لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَيْسَ رَدُّ الْبَايِعِ سَوَاءً كَانَ فِي
يَدِ الْعَبْدِ أَوْ سَيِّدِهِ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِذِمَّتِهِ أَوْ فِي يَدِ السَّيِّدِ
فَلِلْبَايِعِ تَضْمِينُهُ وَلَهُ مَطَالَبَةُ الْعَبْدِ بَعْدَ الْحَقِّ وَاقْتِرَاضُهُ
كشْرَاهُ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّقَ وَحَسِبَ الْأَذْنَ فَإِنْ أَذِنَ بِالنُّوعِ
لَمْ تَحَاوِزْهُ وَلَيْسَ لَهُ النِّكَاحُ وَلَا يُوجِرُ نَفْسَهُ وَلَا يَأْذَنُ لِعَبْدِهِ التَّجَارَةَ
وَلَا يَتَصَدَّقُ وَلَا يُعَامِلُ سَيِّدُهُ وَلَا يَنْعَزِلُ بِأَبَاقِدِهِ وَلَا يَصِيرُ مَا ذُوْنَاهُ
يَسْكُوتُ سَيِّدُهُ عَلَى تَصَرُّفِهِ وَيُقْبَلُ اقْتِرَانُ بَدْيُونِ الْمُعَامَلَةِ وَمَنْ
عَرَفَ رَقَّ عَبْدًا لَمْ يُعَامِلْهُ حَتَّى يَعْلَمَ الْأَذْنَ بِسَمَاعِ سَيِّدِهِ أَوْ يَتَّبِعَهُ أَوْ شُرْعًا
بَيْنَ النَّاسِ وَفِي الشُّيُوعِ وَجْهٌ وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الْعَبْدِ فَإِنْ بَاعَ مَا ذُوْنُ
لَهُ وَتَبَصَّرَ الثَّمَنُ قَتَلَتْهُ يَدُهُ فَخَرَجَتْ السِّلَعَةُ مُسْتَحَقَّةً وَجَعَلَ الْمُشْتَرِي
بَدْلَهَا عَلَى الْعَبْدِ وَلَهُ مَطَالَبَةُ السَّيِّدِ أَيْضًا وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنْ كَانَ فِي
يَدِ الْعَبْدِ وَقَدْ لَوْ اشْتَرَى سِلَعَةً فَقِي مَطَالَبَةُ السَّيِّدِ ثَمَنُهَا هَذَا

الخلافة ولا يتعلق بغير التجارة برقيقته ولا ذمته سيده ملوئود
من مال التجارة وكذا من كسبه بالاصطبله ونحوه في الاصح
ولا يلد العبد تملك سيده في الاظهر **كتاب** **السلام**
هو بيع موصوف في الذمة بشترط له مع بشرط البيع امور
احدها تسليم رأس المال في المجلس فلو اطلق ثم عثر وسلم في
المجلس جاز ولو احوال به وقبضه الحال في المجلس فلا ولو قبضه
واودعه المسلم جاز ويجوز كونه منفعته ونقصه بقبض
العين واذا فسخ السلام ورأس المال باق استرده بعينه وقيل
للمسلم الله رد بدله ان عثر في المجلس دون العقد ورويه
رأس المال تكفي عن معرفته في الاظهر الثاني ان يكون المسلم
فيه ديناً فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد
فليس بسلام ولا ينعقد بيعاً في الاظهر ولو قال اشترى منك
ثوباً بصفته كذا بهذه الداهية فقال بعثك ان عقد بيعاً وقيل
سماً الثالث المذهب انه اذا سلم بموضع لا يصلح للتسليم
او يصلح والحله مؤنة اشترط بيان محل التسليم والافلا
ويصح حالاً ومؤجلاً فان اطلق انعقد حالاً وقيل لا ينعقد
ولشترط العلم بالاجل فان عثر شهراً والعرب والفرس

أَوَّلُ دَرَجَاتٍ وَإِنْ أَطْلَقَ هَذَا عَلَى الْهَدَايَةِ فَإِنَّ أَنْتَ شَرُّ حُسْبٍ
الْبَاقِي بِالْأَهْلِيَّةِ وَتَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَالْأَصَحُّ صِحَّةً تَأْجِيلُهُ بِالْعِيْدِ
وَجِهَادِي وَيُجَلُّ عَلَى الْأَوَّلِ **فصل** يَشْتَرُ طُكُونُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدَرًا
عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بِلَدٍ أَوْ مَوْجِدٍ أَنْ
اعْتَبِدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ وَالْأَفْلَاوِاسْلِمِ فِيهَا يَغْمُ فَانْقَطَعَ فِي مَحَلِّهِ لَمْ يَنْفَسَخْ
فِي الْأَظْهَرِ فَيُخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ فُسْخِهِ وَالصَّبْرِ حَتَّى يُوجَدَ وَلَوْ عَلِمَ
قَبْلَ الْمَحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ فَلَا خِيَارَ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا
الْقَدَرِ كَيْلًا أَوْ زَنًّا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا وَيُصَحِّحُ الْمَكِيلُ زَنًّا وَعَكْسُهُ
وَلَوْ اسْلَمَ فِي مَایَةِ صَاعٍ حَنْطَةً عَلَى أَنْ زَنَهَا كَذَا يَصَحُّ وَيُشْتَرَا
الْوَزْنُ فِي الْبَطِيخِ وَالْبَازِجَانِ وَالْقَتَا وَالسُّفْرِ حَبِّ وَالرُّمَانِ وَيُصَحِّحُ
عَلَى الْحُوزِ وَاللُّوزِ بِالْوَزْنِ خِلَافَهُ يَقُولُ اخْتِلَافُهُ كَيْلًا فِي الْأَصَحِّ وَيَجْمَعُ
فِي اللَّزَنِ بَيْنَ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ وَلَوْ عِثِرَ كَيْلًا فَسَدَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا
وَالْأَفْلَاوِاسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ اسْلَمَ فِي ثَمَرٍ قَرِيبَةٍ صَغِيرَةٍ لَمْ يَصَحِّ أَوْ عَظِيمَةٍ قَصَصَ
فِي الْأَصَحِّ وَمَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِيهَا الْعُرُصُ اخْتِلَافًا
ظَاهِرًا وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يُؤْدِي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ
فَلَا يَصَحُّ فِيهَا لَيْسَ بِطَمَقٍ مَقْصُودَةٍ كَالْمَخْتَلَفِ الْمَقْصُودِ الْأَرَاكِ
لَهَيْسِيَّةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخَفِيفَةٍ تَرِيَاقٍ مَخْلُوطٍ وَالْأَصَحُّ صِحَّةً

في المختلط المنصب كغباري وحز وجيز واقط وشهد وخل
 ثم اورد بيلا الحبة في الاصح عند الاكثر **ولا** يصح فيما ذكر وجوده
 كليم المصيد بموضع العرة **ولا** فيما لو استقصى وصفه عز وجوده
 كاللؤلؤ الكبار واليو ايت وجارية واخوها وولدها **والنوع**
 يصح في الحيوان فيشرط في الرفيق ذكر نوعه كتركي ولونه كالبصر
 ويصف بياضه بسمره او شقرة **وذكر** لورته او انوثته وسنته
 وقده طولا وقصرا وكله على التقريب **ولا** يشترط ذكر الحمل والسرير
 ونحوها في الاصح وفي الابل والمخيل والبيغال والحمير الذكورة
 والانوثه والسير واللون والنوع وفي الطير النوع والصغر
 وكبر الجثة وفي اللحم لحم بقرا وصنان او معز ذكر خصي رضيع
 معلوف او صيدها من فخذ او كتف او جنب **ويقبل** عظمه
 على العادة وفي الثياب الجبس والطول والعرض والصفاته
 والرقه والنعمه والحشونه **ومطلقة** يحمل على الخاتم ويجوز
 في المقصور وما صبع غزله قبل النسيج كالبرود والانشيش
 صحت في المصروع بعد **قلت** الاصح منعه وبه قطع الحمهور
 والله اعلم وفي الملوته ونوعه وبلده وصغر الجباب وكبرها
 وعتقه وحداشته والحنطة وسائر الحبوب كالتمر وفي العسل

والغليظ والبدنة

جَبَلِيٍّ أَوْ بَلَدِيٍّ صَبِيحًا وَخَرِيْفًا أَبْيَضًا وَأَصْفَرًا لَا يَشْتَرُطُ الْعَتَمُ
وَالْحَدَاثَةُ وَلَا يَصِحُّ فِي الْمَطْبُوحِ وَالْمَشْوِيِّ وَلَا يَصْرُ تَابِتُ الشَّمْسِ وَالْأَطَمُ
مَنْعُهُ فِي رُوسِ الْبُحَيْرَاتِ وَلَا يَصِحُّ فِي مُخْتَلَفِ كِبَرِيَّةٍ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدِ
وَكُوزٍ وَطَبْرٍ وَمَقْمٍ وَمَسَانَةٍ وَطَحْيِيرٍ وَخَوَاهَا يَصِحُّ فِي الْمُسْطَالِ
الْمَرْجَعَةِ وَقِيَّاسُهَا فِي قَالٍ وَلَا يَشْتَرُطُ ذِكْرُ الْجَوْدَةِ وَالزَّادَةِ
فِي الْأَصَحِّ وَمُطْلَقُهُ يَحْمِلُ عَلَى الْحَبِيَّةِ وَشَيْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْعَاقِدِينَ الصَّغِيرَةِ
وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ **فصل** لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَبَدَلَ عِزَّ الْمُسْلِمِ فِيهِ غَيْرُ
خَبْسِهِ وَنَوْعِهِ وَقِيلَ يَجُوزُ فِي نَوْعِهِ وَلَا يَجِبُ وَيَجُوزُ إِرَادَةُ
الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ وَيَجُوزُ أَحَدُ وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَحْصَرَهُ
قَبْلَ مَحَلِّهِ فَاِمْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لَعَرَضَ صَحِيحٌ بَأَن كَانَ حَيَوَانًا
أَوْ وَقْتُ عَانَةٍ لَمْ يَجْبِرْ وَالْإِفَانُ كَانَ لِلْمُودِي عَرَضٌ صَحِيحٌ كَقَوْلِهِ
لَحِيرٍ وَكَذَلِكَ الْمَحْرُورُ غَرَضُ الرِّقَةِ فِي الْأَطَمِ وَلَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ
الْيَدَ بَعْدَ الْمَحَلِّ غَيْرَ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا دَأً إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ
مَوْنَةً وَلَا يَطَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ لِلْحَيَاوَةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ قَبُولِهِ
هُنَاكَ لَمْ يَجُزْ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مَوْنَةً أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَخَوَفًا وَالْإِفَالُ
إِجَابًا **فصل** الْإِقْرَاضُ مِنْ دُونِ وَصِيغَتِهِ أَقْرَضْتُكَ وَأَسْلَفْتُكَ
أَوْ خَلَّ بِمِثْلِهِ أَوْ مَلَكَكَ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ وَشَيْتَرُطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ

وَفِي الْمَقْرَضِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ وَيَجُوزُ إِقْرَاضُ مَا يَسْلَمُ فِيهِ إِلَّا لِلْجَارِيَةِ
 الَّتِي تَحْتَاجُ لِلْمَقْرَضِ فِي الظَّاهِرِ وَمَا لَا يَسْلَمُ فِيهِ لَا يَجُوزُ إِقْرَاضُهُ فِي الْأَصَحِّ
 وَيُرَدُّ الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِ عَلَى الْمُسْتَقِيمِ الْمِثْلُ صُورَةٌ وَقِيلَ الْقِيَّةُ وَلَوْ
 طَعِزَ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ إِلَّا قَرَأَ مِنْ وَلْتَقِيلَ مَوْنَةً طَالِبُهُ بِقِيَّةِ بَلَدٍ لِأَقْرَابٍ
 وَلَا يَجُوزُ لَشَرْطٍ رَدِّ صَحِيحٍ عَنْ مُلْكِيٍّ أَوْ زِيَادَةٍ فَلَوْ رَدَّ هَكَذَا
 بِلَا شَرْطٍ لِحَسَنٍ وَلَوْ شَرْطُ مَكْتَرٍ عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يُقَرِّضَهُ
 غَيْرُهُ لَغَا الشَّرْطُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ وَإِنْ كَانَ كَرَمِزٍ
 وَلَشَرْطُ صَحِيحٍ عَنْ مُلْكِيٍّ فِي الْأَصَحِّ وَلَهُ شَرْطُ رَهْنٍ وَكَفِيلٍ وَمِلْكٍ
 الْقَرْضُ بِالْقَبْضِ وَفِي قَوْلِهَا لَتَصَرَّفَ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ
 مَا دَامَ بَاقِيًا جَالِيَةً فِي الْأَصَحِّ

ولو شرط اجلا فهو قرض مطلق
 ولو شرط موقفا فهو قرض موقت

الرهن
 لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَقَبُولِ فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مَقْتَضَاهُ كَقَدِّمِ الرِّهْنِ
 بِهِ أَوْ مَصْلَحَتَهُ لِلْعَقْدِ كَالِإِشْهَادِ أَوْ مَا لَا غَرْضَ فِيهِ صَحَّ الْعَقْدُ
 وَإِنْ شَرَطَ مَا يَضُرُّ الرِّهْنَ بَطَلَ الرِّهْنُ وَإِنْ نَفَعَ الرِّهْنَ وَضُرَّ الرِّهْنُ
 لَشَرْطٍ مَدْفُوعَةٍ لِلرِّهْنِ بَطَلَ الشَّرْطُ وَكَذَا الرِّهْنُ فِي الظَّاهِرِ وَالْأَصَحُّ
 شَرْطُ أَنْ تَحْدُثَ زَوَايِدُ مَرَهُونَةٍ فَإِلَّا ظَهَرَ فسادُ الشَّرْطِ وَأَنَّهُ مَتَى فَسَدَ
 فَسَدَ الْعَقْدُ وَشَرْطُ الْعَاقِدِ كَوْنُهُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فَلَا يَرَهْنُ
 الْوَلِيُّ مَالَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونُ وَلَا يَرَهْنُ لَهَا إِلَّا لِضْرُورَةٍ أَوْ غَيْطَةٍ

طاهرة وشرط الرهن كونه عينا في الأصح ويصح رهن
المشاع والام ذوات ولديها وعكسه وعند الحاجة يباع
ويوزع الثمن والأصح أنه تقوم الأم وحدها ثم مع الولد فالزائد
قيمة ورهن الحاي والمرد بيعهما ورهن المدبر ومعلق
العقود بصفة يكره سبقتها حلول الدين باطل على المذهب ولو رهن
مال يسرع فساداه فإِنْ امْكُنَّ تَجْعِيفُهُ كَرَّطِ فَعِلْ وَالْأَقْلَانِ رَهْنُهُ
بَدْرٍ حَالٍ أَوْ مَوْجِلٍ حَالٍ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ شَرَطَ بَيْعَهُ وَجَعَلَ لِلْثَمَنِ
رَهْنًا صَحَّ وَيُبَاعُ عِنْدَ حَوْضِ فُسَادِهِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا وَإِنْ
شُرْطَ مَنَعَ بَيْعُهُ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ أَطْلُقَ فَنَسَدَ فِي الظَّاهِرِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ
هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجْلِ صَحَّ فِي الظَّاهِرِ وَإِنْ رَهْنُ مَالٍ يَسْرِعُ فُسَادُهُ
فَطَرَأَ مَا عَرَضَ لِلْفُسَادِ كَحِطَّةٍ ابْتَلَتْ لَمْ يَنْفَسِحْ بِحَالٍ وَيَجُوزُ
أَنْ يَسْتَعِيرَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ وَهُوَ فِي قَوْلِ عَائِشَةَ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ
ضَمَانٌ دَيْنٌ فِي رَقَبَةٍ ذَلِكَ لِشَيْءٍ يَنْسِفُ تَرَطُّدَ كَرِّ جِسْرِ الدِّينِ
وَقَدَرِهِ وَصِفَتِهِ وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ فِي الْأَصَحِّ فَلَوْ تَلَفَ
فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ
فَإِذَا حَلَّ الدِّينُ أَوْ كَانَ حَالًا رُجِعَ لِلْمَالِكِ لِلْبَيْعِ وَبُيَاعِ إِنْ
لَمْ يَقْضِ الدِّينَ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ يَبِيعُ بِهِ **فصل** شرط المرهون

الرهن

بِهْ كَوْنُهُ دَيْنًا ثَابِتًا لَا زَمًّا فَلَا يَصِحُّ بِالْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ
وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا بِمَا سَبَقَ صُنْدُ وَلَوْ قَالَ اقْرَضْتُكَ هَذِهِ
الدَّرَاهِمَ وَارْتَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ فَقَالَ اقْرَضْتُ وَرَهْنْتُ وَقَالَ
بِعْتُكَ بِكَذَا وَارْتَهَنْتُ الثَّوْبَ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ وَرَهْنْتُ
صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَصِحُّ بِمَجْرَمِ الدَّيْنِ وَلَا بِمَجْرَمِ الْقَبْلِ الْفَرَاغِ وَقِيلَ
يَجُوزُ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَيَجُوزُ بِالْمَنْ مَدَّةَ الْخِيَارِ وَبِالَّذِينَ رَهْنُ
بَعْدَ رَهْنٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَهْنَهُ الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ بَدَلًا خَرَفَ الْجَلِيدُ
وَلَا يُلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِهِ مِنْ صَحِّ عَقْدِهِ وَتَجَرِي فِيهِ الْبَيِّنَاتُ لَكِنْ
لَا يَسْتَنْبِطُ رَاهِنًا وَلَا عَبْدَهُ وَفِي الْمَادَّةِ وَنَ لَهُ وَجْهٌ وَتُسَيِّبُ
مُكَاتَبَهُ وَلَوْ رَهْنُ فِي دَيْعِهِ عِنْدَ مُوَدِّعٍ أَوْ مَغْصُوبًا عِنْدَ غَاصِبٍ
لَمْ يُلْزَمْ مَا لَمْ يَمِضْ مِنْ أَمَّا كَانُ قَبْضِهِ وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاطُ إِذْنِهِ
فِي قَبْضِهِ وَلَا يَبْرُهُ ارْتِهَانُهُ عَنْ الْغَصْبِ وَيَبْرُهُ الْإِيْدَاعُ
فِي الْأَصَحِّ وَتَحْصُلُ الرُّجُوعُ عَنْ الرَّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ تَصَرُّفٌ
يُزِيلُ الْمِلْكَ هَبْنَهُ مَقْبُوضِهِ وَبَرَهْنُ مَقْبُوضٍ وَكُتَابَةٌ وَلِذَا تَدْبِيرُهُ
فِي الْأَظْهَرِ وَبِإِحْبَالِهَا لَا الْوُطْ وَالْتِزُوجُ وَلَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ
أَوْ حَزَنَ أَوْ خَنَمَرَ الْعَصِيرَ أَوْ أَبَى الْعَبْدُ لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ فِي الْأَصَحِّ
وَلَسِيرٌ لِلرَّاهِنِ الْمُقْبِضِ تَصَرُّفٌ يَزِيلُ الْمِلْكَ لَكِنْ فِي اعْتِنَاقِهِ

٧٢
أَقْوَالُ أَظْهَرُهَا نَيْفُ دَمِ الْمَوْسِرِ وَيَعْرِمُ قِيمَتَهُ يَوْمَ عَيْتِهِ
رَهْنًا وَإِنْ لَمْ تُنْفِدْهُ فَإِنَّكَ لَمْ تَنْفِدْ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ عُلِقَ بِصَفِيهِ
فَوُجِدَتْ وَهُوَ رَهْنٌ فَكَالْإِعْتِاقِ أَوْ بَعْدَهُ نَفْدٌ عَلَى الصَّحِيحِ
وَلَا رَهْنُهُ لِعَبْرَةٍ وَلَا التَّزْوِجِ وَلَا الْإِحْجَانِ إِنْ كَانَ الدَّرَجَةُ أَوْ
يَحُلُّ قَبْلَهَا وَلَا الْوُطْأَيْنِ وَطَيُّهَا لَوْلَا حُرُوفُ نَفْدٍ الْإِسْتِثْنَاءُ
أَقْوَالُ الْإِعْتِاقِ فَإِنْ لَمْ تُنْفِدْهُ فَإِنَّكَ نَفْدٌ فِي الْأَصَحِّ فَلَوْ مَاتَتْ لَوْلَا
عَزْمُ قِيمَتِهَا رَهْنًا فِي الْأَصَحِّ وَلَهُ كُلُّ انْتِفَاعٍ لَا يَنْقُصُهُ كَالرُّكُوبِ
وَالسُّكْنَى لَا الْبِنَاءَ وَالْعَرْشَ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ الْأَجْلِ وَبَعْدَهُ
يُقْلَعُ إِنْ لَمْ تَقِفْ الْأَرْضَ بِالْذِّئْرِ وَزَادَتْ بِهِ ثُمَّ إِنْ مَكَتْ
الْإِنْتِفَاعُ بِغَيْرِ اسْتِرْدَادٍ لَمْ يَسْتَرِدْ وَإِلَّا فَيَسْتَرِدُّ وَيُشْهَدُ
إِنْ أَتَمَّهُ وَلَهُ بَازِنُ الْمَرْحُومِ مَا مِنْ عَنَاءٍ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَصَرُّفِ
الرَّاهِقِ فَإِنْ تَصَرَّفَ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ فَلَا تَصَرُّفٌ وَكَيْلُ جَهْلٍ عَزْلُهُ
وَلَوْ أَدْنَى بَيْعِهِ لَيُعْجَلُ الْمُوَجِّلُ مِنْ ثَمَنِهِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَكَذَا
لَوْ شَرَطَ رَهْنُ الثَّمَرِ فِي الْأَظْهَرِ **فصل** إِذَا رَزَمَ الرَّهْنُ قَالِيْدُ
فِيهِ لَمْ يَنْقُصْ وَلَا يُزَالُ إِلَّا لِلْإِنْتِفَاعِ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ شَرَطَ وَضْعَهُ
عِنْدَ عَدْلٍ جَازٍ أَوْ عِنْدَ أَثْنَيْنِ وَنَضَاعٍ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ
أَوِ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَلِكَ وَإِنْ أَطْلَقَا فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا الْإِنْفِرَادُ فِي الْأَصَحِّ

وَلَوْ مَاتَ الْعَدْلُ وَفُسِقَ جَدْلُهُ حَيْثُ يَفْقَهُانِ وَإِنْ تَشَاكَ
وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ **وَلَيْسَ** يَتَحَقَّقُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ
وَيَقْدَمُ الْمَرْهُونُ بِثَمَنِهِ وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكِيْلُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَقِضِ **فَلَا**
فَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ الْحَاكِمُ تَأْذِنُ أَوْ تَبْرِيءُ **وَلَوْ** طَلَبَ الْمُرْتَقِضُ يَتَعَدُّ
فَإِنَّ الرَّاهِنَ الزَّمَنَ الْهَاضِمَ قَضَاءُ الدَّيْنِ أَوْ يَتَعَدُّ **فَلَا** إِنْ امْتَرَأَعَهُ الْحَاكِمُ
وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَقِضُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ **فَالْأَصَحُّ** أَنَّهُ إِنْ بَاعَ بِحَصْرَتِهِ **صَحَّ** وَإِلَّا
فَلَا وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ **إِنْ جَازَ** وَلَا يَشْتَرُطُ مَرَا حَقُّهُ الرَّاهِنُ
فِي الْأَصَحِّ فَإِذَا بَاعَ فَالْثَمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ
الْمُرْتَقِضُ **وَلَوْ** تَلَفَ ثَمَنُهُ فِي يَدِ الْعَدْلِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْمَرْهُونُ **فَإِنْ**
شَاءَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ عَلَى الْعَدْلِ وَإِنْ شَاءَ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ
وَلَا يَبِيعُ الْعَدْلُ إِلَّا بِثَمَنٍ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ نَقْدٍ بَلَدَةٍ **فَإِنْ** تَرَادَرَا غَبَتْ
قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ فَلْيَفْسَخْ وَلْيَبِيعْهُ وَمَوْنَةُ الْمَرْهُونِ عَلَى
الرَّاهِنِ وَيُجِبُّ عَلَيْهِ الْحَقُّ الْمُرْتَقِضُ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَنْتَعِ الرَّاهِنُ مِنْ
مَصْلَحَةِ الْمَرْهُونِ كَعَصْدٍ وَحِجَامَةٍ وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَقِضِ **وَلَا**
لَسِيْقُ طَبَقٍ تَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ وَحُكْمُ فَاسِيْدِ الْعُقُودِ
حُكْمُ صَحِيحَتِهَا فِي الضَّمَانِ **فَإِنْ** لَوْ شَرَطَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ مَبِيعًا لَهُ
عِنْدَ الْحُلُولِ فَسَدَ وَهُوَ قَبْلَ الْمَحَلِّ أَمَانَةٌ وَيَصْدَقُ الْمُرْتَقِضُ فِي دَعْوَى

التلف بمينه ولا يصدق في الرد عند الأكثر ولو طوى المهر
المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جملة تخريبية إلا
أن يقر بإسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ
بإذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الأصح فلا حد ويجب
المهر إن أكرهها والولد حر نسيت وعليه فتمينه للراهن ولو تلف
المرهون وقبض ببدله صار رهنا والحضم في البدل الزاهن فإن
لم يخاصم لم يخاصم المهر في الأصح فلو وحيت قصص اقتصر المهر
وفات الرهن فإن حيا لمال بعوضه أو جناية خطأ لم يصح عنه
عنه ولا أبر المهر الحياتي ولا يسري الرهن إلى زيادته
المنفصلة كثره وولد فلو رهن حاملا وحل الأجل وهي حامل يفت
وإن ولدت يبيع معها في الأظهر وإن كانت حاملا عند البيع دول
الرهن فالولد ليس رهن في الأظهر **فصل** حتى المرهون وقدر
المجنى عليه فإن اقتصر أو يبيع له بطل الرهن وإن جنى على سيده
فأقتصر بطل وإن عفى على مال لم يثبت على الصحيح فينقضي رهنا
وإن قتل مرهونا للسيد عند آخر فاقصر بطل الرهن إن
وإن وجب مال تعلق به حق من الرهن القتل فينباع ومنه رهن
وقيل يصير رهنا فإن كانا مرهونين عند شخصين

وَاحِدٍ نَقَصَتْ الْوُثْقَةُ أَوْ بَدَيْنِ وَفِي نَقْلِ الْوُثْقَةِ غَرَضٌ
نَقَلْتُ **وَلَوْ تَلَفَ الْمَرْهُونُ بِأَفَةٍ بَطَلَ وَنَيْفَكَ بِفَسِيحِ الْمَرْهُونِ**
وَبِالْبَرَاءَةِ مِنَ الذَّيْنِ فَإِنْ تَقَى مِنْهُ لَمْ يَنْفِكَ شَيْءٌ مِنَ الرِّهْنِ **شَيْ**
وَلَوْ رَهْنٌ نَصَفَ عَبْدٌ بَدَيْنَ وَنَصَفَ بَاخِرٌ فَرِيٌّ مِنْ أَحَدِهِمَا
انْفَكَ قِسْطُهُ وَلَوْ رَهْنَاهُ فَرِيٌّ أَحَدُهُمَا انْفَكَ نَصِيبُهُ
مُضَلَّ اخْتَلَفَا فِي الرِّهْنِ أَوْ قَدَرِهِ صَدَقَ الرَّاهِنُ بِمِثْلِهِ
إِنْ كَانَ رَهْنٌ تَبْرُعَ وَإِنْ شَرْطٌ فِي بَيْعٍ تَحَالَفَا وَلَوْ ادَّعَى إِيَّاهُ رَهْنَاهُ
عَبْدُهُمَا بِأَيَّةٍ وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُ الْمَصْدُوقِ رَهْنٌ
بِخَمْسِينَ وَالْقَوْلُ فِي نَصِيبِ الْمَتَانِ قَوْلُهُ بِمِثْلِهِ وَتَقْبُلُ شَرْطُهُ
الْمَصْدُوقُ عَلَيْهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ
أَوْ فِي يَدِ الْمَرْهُونِ وَقَالَ الذَّاهِرُ غَصَبْتُهُ صَدَقَ بِمِثْلِهِ
وَلَذَا أَنْ قَالَ اقْبِضْتُهُ عَنْ جِهَةِ أُخْرَى فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ اقْبِضْتُهُ
ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ اقْرَأِي عَنْ حَقِيقَةٍ فَلَهُ حَلِيفُهُ وَقَبْلَ الْأَجْلَفَةِ
إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ اقْرَأِي نَا وَيَلَّا كَقَوْلِهِ اشْهَدْتُ عَلَى رَسْمِ
الْقَبَالَةِ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا جَنَى الْمَرْهُونُ وَإِنْ كَرَّ الْأَحَدُ
صَدَقَ الْمُنْكَرُ بِمِثْلِهِ وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ جَنَى قَتَلَ الْقَبْضِ فَلَا ظَهَرَ
تَصَدَّقَ الْمَرْهُونُ بِمِثْلِهِ فِي انْكَارِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ غَرَمَ الرَّاهِنُ

٢٥
للمجنى عليه **وأنه يعزّم** الأقل من قيمة العبد وأرسل الجناية وأنه
لو نكّل المرتهن ردت اليه **على المجنى عليه** لا على الراهن فأدّاه
بيع في الجناية ولو أذن في بيع المرهون فبيع ورجع عن الإذن
وقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده بالأصح تصديق
المرتهن ومن عليه الفارق لأحد هاهن فأدى الفارق وأدبته
عن ألف درهم صدق وإن لم يتوشها جعله عماشاً وقيل
يقسط **فصل** من مات وعليه دين تعلق تركته بتعلقه بالرهون
وفي قول كتعلق الراهن بكافي فعلى الأظهر يستوي الدين
المستغرق وغيره في الأصح ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر
فظهر دين رد مبيع بعينه **فالأصح** أنه لا يتبين مناد تصرفه
لكن إن لم يقض الدين فسخ **ولا خلاف** أن للوارث امتساك
عنه التركة وقضاء الدين من ماله **والصحيح** أن تعلق الدين
بالتركة لا يمنع الإرث فلا يتعلق بتر وابد التركة كالسب
والنجاح **كتاب** **التفليس** من عليه ديون
حاله زيادة على ماله **محجّر عليه** سؤال الغرماء ولا محجّر
بالوكل وإذا حجز محال لم يحل الموكل في الإظهار ولو كانت الديون
بقدر المال فإن كان كسوباً ينفق من نفسه فلا حجر وإن لم

يَكُرُّ كَسُوبًا وَكَانَتْ نَفْعَتُهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَحْرُ
بَعِيرٍ طَلَبَ فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمْ وَدَسَّيْهُ قَدْ تَحْرِيدهُ حُجْرًا وَلَا يَحْرُ
بَطْلَبِ الْمَفْلُوسِ الْأَصَحُّ قَدْ حُجْرٍ تَعْلُقُ حَقَّ الْغُرْمَاءِ بِأَلَيْهِ وَاشْهَدُ
عَلَى حُجْرِهِ لِيُحْذَرُوا لَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ عَتَقَ فَقِي قَوْلُ تَوْقَفِ تَصْرِفِهِ
فَإِنْ فَضَّلَ ذَلِكَ عَنِ الدِّينِ نَفْدًا وَالْأَصَحُّ وَالْأَظْهَرُ بَطْلَانُهُ فَلَوْ
بَاعَ مَالَهُ لَغُرْمَائِهِ بِدِينِهِمْ بَطْلَانُهُ فِي الْأَصَحِّ فَلَوْ بَاعَ سِلًّا أَوْ شَرَى
فِي الذِّمَّةِ فَالْصَّحِيحُ صَحَّحَهُ وَتَثْبِيْتُ فِي ذِمَّتِهِ وَيَصِحُّ تَكَاثُفُهُ وَطَلَانُهُ
وَحُلْعُهُ وَاقْتِصَاصُهُ وَاسْقَاطُهُ وَلَوْ أَقْرَبَعَيْنِ أَوْ دِينَ وَحِبِّ
قَبْلَ الْحُجْرِ فَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ فِي حَقِّ الْعَقْدِ وَإِنْ اسْتَدَّ وَجُوبُهُ إِلَى
مَا بَعْدَ الْحُجْرِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لِقَبْلِهِ فِي حَقِّهِمْ وَإِنْ قَالَ
عَنْ حِيَابَةٍ قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْتِ مَا كَانَ
أَشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتْ الْغَبْطَةُ فِي الرَّدِّ وَالْأَصَحُّ تَعْدِي الْحُجْرِ
إِلَى مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ بِالْأَصْطِيَادِ وَالْوَصِيَّةِ وَالشَّرَائِنِ
صَحَّحَاهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِنَائِيْعِهِ أَنْ يَفْسَخَ وَيَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ مَتَاعِهِ
إِنْ عَلِمَ الْحَالُ وَإِنْ جَهِلَ فَلَهُ ذَلِكَ بِالْأَصَحِّ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْزِ التَّعَلُّقُ
بِهَا لَا يَرُاحِمُ الْغُرْمَاءُ بِالشَّيْءِ **فصل** يُبَادِرُ الْقَاضِي بَعْدَ الْحُجْرِ
بِبَيْعِ مَالِهِ وَقَسْمِهِ بَيْنَ الْغُرْمَاءِ وَيُقَدِّمُ مَا لِيَخَافُ مَسَادَةً

ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار وليبيع بحضرة المفلس وغير مائه
كل شيء في سوقه ثم مثله حالاً من نقد البلد ثم ان كان الدين غير
جنس النقد ولم يرصن الغريم الا بحسن حقه اشترى وان رضى جاز
صرف النقد اليه الا في السليم ولا يسلم مبيعاً قبل قبض منه فلو
قبض منه بين الغرماء الا ان يعسر لقلته فيوفر للجميع ولا يكفون
بينة بان لا غريم غيرهم فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصة
وقيل تنقص القسمة ولو خرج شيء باعده قبل الحجز مستحقاً والتمن
تالف فكذلك ظهر وان استحق شيء باعده الحالم قدم المشتري
بالتمن وفي قول يجازر لغيره ما وينفق على من عليه نفقته
حتى يقيم ماله الا ان يثبت غنى بكسب ويبيع مسكنه
وخادمه في الأصح وان احتاج الى خادم لزمانته ومنصبه
ويترك له دسست ثوب يلق به وهو قميص وسراويل وعمامة
ومكعب ويزاد في الشياخنة ويترك عليه قوت يوم
القسمة لمن عليه نفقته وليس عليه بعد القسمة ان
يكسب او يوجر بنفسه لبقية الدين والأصح وجوب اجابة
ام ولده والأرض الموقوفة عليه واذا ادعى انه معسر او قسم
ماله بين غرمائه وزعم انه لا يلد غيره وانكروا فان لم

لِزِمَةِ الدِّينِ فِي مُعَامَلَةِ شَيْءٍ أَوْ قَرْضٍ فَعَلَيْهِ الْبَسْطَةُ وَالْإِصْدَاقُ
بِمُسَدِّهِ فِي الْأَصَحِّ وَتَقْبُلُ بَيْنَهُ الْأَعْسَارُ فِي الْحَالِ وَشَرْطُ شَاهِدِهِ
خَيْرُهُ بَاطِنُهُ وَلَقِيلُ هُوَ مُعَسَّرٌ وَلَا يُخَيَّرُ النَّفْسُ لِقَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ
شَيْءٌ إِذَا تَبَتَّ عِيسَانُ لَمْ يُخَيَّرْ جِسْمُهُ وَلَا فُلَانٌ زَمَنُهُ بَلْ يَسْأَلُ خُ
يُوسِرُ وَالْغَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ يَتْنَةِ الْأَعْسَارِ يُؤَكِّلُ الْهَاسِي
بِهِ مَنْ يَحْتَشُّ عَنْ حَالِهِ فَإِذَا غَلَبَتْ عَلَيْهِ أَعْسَارُهُ سَهَدَ بِهِ **فصل**
مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ حَتَّى يَحْجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ فَلَهُ فَسْخُ
الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ وَالْأَصَحُّ أَنْ خِيَارُهُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنَّ لَا
يَحْصُلُ الْفَسْخُ بِالْوُطْأِ وَالْإِعْتَاقِ وَالْبَيْعُ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي سَائِرِ
الْمُعَاوَضَاتِ كَالْبَيْعِ وَلَهُ شَرْطُ مَرَّةٍ كَوْنُ الثَّمَنِ حَالًا أَنْ تَتَعَدَّ
حَصُولُهُ بِالْإِفْلَاسِ فَلَوْ أَمْتَنَعَ مَنْ دَفَعَ الثَّمَنَ مَعَ سَيَارِهِ أَوْ هَرَبَ
فَلَا فَسْخَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ الْعَرْمَانُ لَا تَفْسُخْ وَنَقْدًا مِثْلًا بِالْثَمَنِ فَلَهُ
الْفَسْخُ وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ بَاقِيًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَوْ فَاتَ أَوْ كَانَتْ
الْعَبْدُ فَلَا رُجُوعَ وَلَا يَمْتَنِعُ التَّرْوِيجُ وَلَوْ تَعَيَّبَ بِأَفْءٍ أَخَذَهُ
ثَا قِصًّا أَوْ ضَارِبَ بِالْثَمَنِ أَوْ جُنَايَةً أَجْنَبِيٍّ أَوْ الْبَايَعِ فَلَهَا اخْذُهُ
وَمِضَارِبُ مَنْ ثَمَنَهُ نِسْبَةً نَقَصَ الْقِيَمَةَ وَجُنَايَةُ الْمُشْتَرِي كَاقَةِ
وَالْأَصَحُّ وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمَّ افْلَسَ أَخَذَ الْبَاقِي وَضَارِبُ

حصته التالف فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد
 فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي بباقي
 الثمن وفي قولنا اخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويصار بـ بنصفه
 وكذا المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة فازا البائع بها
 والمنفصلة كالثمره والولد للمشتري ويرجع البائع في الاصل
 فان كان الولد صغيرا وبذل البائع قيمته اخذ مع امته والى
 قنبا عان ويصرف اليه حصته الام وقيل لا رجوع ولو كانت حاملا
 عند الرجوع دون البيع او عكسه فلاصح تعدي الرجوع الى
 الولد واستتار الثمر بكماله وظهور بالتأخير قريش من استتار
 الجنين وانفصاله واولى بتعدي الرجوع ولو غرس الارض
 او بني فان اتفق الغرما والمفلس على تفريرها فعلاوا واخذها
 وان امتنعوا لم تجبروا بل له ان يرجع ويملك المراسر والبناء
 للمفلس ولو كان المبيع حنطة فخلطها بشاها اودو وبها فله
 اخذ قدر المخلوط او باجود فلا رجوع في المخلوط في الاظهر
 ولو طحنها او قصر الثوب فان لم تزد القيمة رجع ولا شيء للمفلس
 وان زادت فالأظهر انه يباع والمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد
 ولو صبغته بصبغة فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغة رجع

فيمنع من ان يبيع ويشتري
 من غير ان يبيع
 من غير ان يشتري
 من غير ان يبيع
 من غير ان يشتري

فيمنع من ان يبيع
 من غير ان يبيع

والمفلس شرك بالصبغ أو أقل فالنقص على الصبغ أو أكثر
فالأصح أن الزيادة للمفلس ولو اشترى منه الصبغ والثوب
رجع فيهما إلا أن لا تريد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقدا للصبغ
ولو اشترى هاتين اثنين فإن لم تزد قيمة عصبو عن قيمة الثوب
فصاحب الصبغ فاقدا وإن زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا
وإن زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شرك لهما بالزيادة.

باب الحجر من حجر المفلس لحق الغرماء
والزاهرين للفقير والمريض للورثة والعبد لسيد والمرتب
للمسلمين ولها أبواب ومقصود الباب حجر الجنون والصبغ
والمبتدر فبالجنون تنسلب الولاءات واعتبار الأقوال
ويرتفع بالافاقه وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشيداً والبلوغ
باستكمال خمس عشرة سنة أو خروج المني ووقت امرئ إمساك سبع
سنين ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر والمسلم في الأصح
وتزيد المرأة حیضاً وحبلاً والرشد صلاح الدين والمال فلا
يفعل محرماً يطل العدة ولا يبد ربان يضيّع المال
باحتمال غيبه في المعاملة أو رميه في بحر أو نفاقه في محرم
والأصح أن صرة في الصدقة ووجوه الخير والملايسر والمطاعمة

وختلف
بمقتضى
مقتضى
مقتضى

لا تليق بحاله ليس تبدير فمختبر ولد التاجر بالبيع والشرى
والماكسة فيهما وولد الراع بالزراعة والنقده على القوام والحقن
بما يتعلق بحرفته والمرأة بما يتعلق بالزجر والقطن وصول الأطعمة
عن الهرة ومخوها وشتر طائر الاختبار مربي واكثر
ووقت قتل البلوغ وقيل بعد فعل الاول الاصح انه لا يصح عقده
بل يتمم في الماكسة فاذا اراد العقد عقد الولي فلو بلغ
غير رشيد ام المحرم وان بلغ رشيدا انفق بنفسه البلوغ واعطى
ماله وقيل شتر طائر القاضى فلو تذر بعد ذلك حجر عليه
وقيل يعود الحجر بلاعادة وانفق لم يحجر عليه في الاصح
ومن حجر عليه لسيفه طرأ فوليه القاضى وقيل وليه في الصغر
ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغر وقيل القاضى ولا يصح من المحرم
عليه لسيفه بيع ولا شرا ولا ائتمان وهبة ونكاح بغير اذن
ولييه فلو اشترى واقترض وقبض وتلف الماخوذ في يده او تلفه
فلا ضمان في الحال ولا بعد فلي الحجر سواء علم حاله من عاملة او جهل
ويصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح
اقراره بدني قبل الحجر او بعده ولذا بانفاق المال في الاظهر
ويصح بالحد والقصاص وطلاقة وخلعة وظهار ونفيه النسب

بلعان وحكمه في العبادة كالرشد لئلا يفتقر الزكاة
بنفسه وإذا أحرم حج فرض أعطى الولي كفاية لثقة
ينفق عليه في طريقه وإن أحرم بتطوع وزادت مونة سفره
على نفقته المعهودة فللولي منعه والمذهب أنه لم يحصر فيحلل

قلت ونحلل بالصوم إن قلنا لدم الإحصار بدل لامة ممنوع من المال
ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المونة لم يحزم منعه والله أعلم

فصل في الصبي بوجه ثم حله ثم وصيهما ثم العاخي ولا نلبي الأم في الأصح

ويتصرف الولي بالمصلحة ويسنذ وره بالخير والأحر لا اللبس
والحصر ولا يبيع عقاره إلا الحاجة أو غبطة ظاهرة وله بيع
ماله بعرض في نسيتة للمصلحة وإذا باع نسيتة أشهد وأرتهن
ويأخذ له بالشفعة أو يترك حسب المصلحة ويترك ماله
وينفق عليه بالمعروف فإن ادعى بعد بلوغه على الأب

والجد يبيع بلا مصلحة ضد قابا ليمين وإن ادعاه على الوصي
والأمن ضد وهو بمنه **باب الصلح** هو

فسمان أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما
صلح على إقرار فإن جرى على غير المدعاة فهو بيع
بلفظ الصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة والرد بالعيب ومنع

٢٩
تَضَرُّفُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَاشْتِرَاطُ التَّعَابُضِ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا
أَوْ عَلَى مَنْفَعَةٍ فَإِذَا قَدْ تَلَبَّثَ أَحْكَامُهَا أَوْ عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الْمَدْعَاةِ
فَهَبَّةٌ لِبَعْضِهَا الصَّاحِبُ لِيَدْفُتْ أَحْكَامُهَا وَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ
الْبَيْعِ وَالْأَصَحُّ صَحَّتْ بِلَفْظِ الصَّلَاحِ وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبْعٍ خُصُومَةٍ
صَالِحِي عَنِ دَارِكَ بَكَذَا فَالْأَصَحُّ بَطْلَانُهُ وَلَوْ صَلَحَ مِنْ دِينِ عَلِيٍّ
عَيْنِ صَحَّ فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ
وَإِلَّا فَانْكَانَ الْعَوَضُ عَيْنًا لَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ الْأَصَحُّ
أَوْ دَنِيًّا اشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَفِي قَبْضِهِ الْوَحْدَانِ
وَإِنْ صَلَحَ مِنْ دِينِ عَلِيٍّ بَعْضُهُ فَهُوَ بَرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْأَبْرَاءِ
وَالْحَطِّ وَخَوِّهَا وَبِلَفْظِ الصَّلَاحِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ صَلَحَ مِنْ حَالٍ عَلَى مُوَجَّلٍ
مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَهَا فَإِنْ تَحَلَّى الْمُوَجَّلُ صَحَّ الْأَدَا وَلَوْ صَلَحَ مِنْ عَشْرَةِ
حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُوَجَّلَةٍ بَرِيٍّ مِنْ خَمْسَةٍ وَيَقْبُتْ خَمْسَةُ حَالَةٍ
وَلَوْ عَكْسَ لَهَا النَّوعُ الثَّانِي الصَّلَاحُ عَلَى الْإِنْكَارِ نِيْبُطْلُ أَنْ جَرَى
عَلَى نَفْسِ الْمَدْعَى وَكَذَا أَنْ جَرَى عَلَى بَعْضِهِ فِي الْأَصَحِّ وَقَوْلُهُ
صَالِحِي عَنِ الدَّارِ الَّتِي تَدْعِيهَا الشَّيْءُ اقْرَأْ فِي الْأَصَحِّ الْقِسْمُ
الثَّانِي فِي جَرَى مِنَ الْمَدْعَى وَاجْتِنِبْ فَإِنْ قَالَ وَكَلَنِي الْمَدْعَى عَلَيْهِ
الصَّلَاحُ وَهُوَ مَقْرُودٌ صَحَّ وَكَانَتْ شَرْهَ وَإِنْ كَانَ مُدْرِكًا

الاجنبى هو مبطل في انكاره فهو شري مغبوب فيفرق
بين قدرته على انتزاعه وعدمها وان لم يقل هو مبطل
لغا الصلح **فصل** الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر
المارة ولا يشترع فيه جناح ولا سابط بضرهم بل يشترط
ارتفاعه بحيث يمر تحته مستصفا وان كان ممر الفرسان
والقوافل فليرفع عنه بحيث يمر تحته المحمل على البعير مع لحساب
المظلة ويحرم الصلح على اشتراع الجناح وان بينى الطريق
دكة او غير شجرة وقيل ان لم يضر جاذ وغير النافذ يحرم
الاشتراع اليه لغبر اهله ولذا البعض اهله في الاصح
الارضى الباقيين واهله من بعد باب دار اليه لا من كصفة
جداره وهل الاستحقاق في كايها لكلهم ام تختص شركة
كل واحد بما بين راس الدرب وباب دار وجهان امحما
الثاني وليس لغيرهم فتح باب اليد للاستطراف وله فتحه
اذا ستر في الاصح ومن له فيه باب ففتح اخر بعد من راس
الدرب فلشركا يده منعه وان كان اقرب الى
راسه ولم يسد الباب القديم فكذلك وان سده
فلا منع ومن له داران تفتحان الى دربين مسدودين

أَوْ مَسْدُودَ شَارِعٍ فَفَتَحَ بَابَيْهِمَا لَمْ يُمْنَعِ فِي الْأَصَحِّ وَحَيْثُ
مُنْعَ فَتَحَ الْبَابَ فَصَلَّاهُ أَهْلُ الدَّرَجَةِ بِمَا لَمْ يَصَحَّ وَيَجُوزُ فَتَحَ
الْكُلُوبَاتِ وَالْجِدَارَيْنِ الْمَالِكَيْنِ قَدْ تَخْتَصِرُ بِهِ أَحَدُهُمَا وَقَدْ
نَسِيَ كَانَ فِيهِ فَالْمَخْتَصِرُ لَيْسَ لِلْآخِرِ وَضَعُ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ فِي
الْجَدِيدِ وَلَا يُجِيرُ الْمَالُ فَلَوْ رَضِيَ بِمَا عَوِضَ فَهُوَ عَانَةٌ لَهُ الرُّجُوعُ
قَبْلَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ وَقَائِدُهُ الرُّجُوعُ تَحْتَهُ
بَيْنَ أَنْ يَبْقِيَ بَابُ حِزِّهِ أَوْ يَقْلَعُ وَيُغْرَمُ ارْتِشَ نَقْصِهِ وَقَتِيلُ
فَأَيْدَتُهُ طَلَبُ الْأَجْرَةِ فَفَقَطَ وَلَوْ رَضِيَ بِمَوْضِعِ الْجُدُوعِ وَالسَّاءِ
عَلَيْهَا بِعَوِضٍ فَإِنَّ أَحْبَرَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ فَهُوَ لَجَارَةٌ وَإِنْ قَالَ
بِعَنْتُهُ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ أَوْ بَعَثَ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ فَأَلْصَحَّ إِنْ هَذَا
الْعَقْدُ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَلَجَارَةٌ فَإِذَا بَنَى فَلَيْسَ لَهُ لِلْجِدَارِ
نَقْصُهُ بِحَالٍ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ رُقَاعًا لَهُ مَالِكُهُ فَلِلْمُشْتَرِكِ
إِعَادَةُ الْبِنَاءِ وَسِوَاكَانِ الْأُذُنِ بِعَوِضٍ أَوْ بغيرِهِ لِيُشِيرَ طَيَّانُ
قَدْرَ الْمَوْضِعِ الْمُبْنَى عَلَيْهِ طُولًا وَعَرْضًا وَسَمَكَ الْجُدَارِ
وَكَيْفِيَّتَهَا وَكَيْفِيَّةَ السَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا وَلَوْ أَدْنَى الْبِنَاءِ
عَلَى أَرْضِهِ كَفَى بَيَانُ قَدْرِ حِمْلِ الْبِنَاءِ وَأَمَّا الْحِدَارُ الْمَشْتَرَكُ
فَلَيْسَ لِحِدَارَتِهَا وَضَعُ حِدْوَعِهِ عَلَيْهِ بغيرِ إِذْنِ الْجَدِيدِ

ولسر له أن يتد فبه ويد أو يفتح كوه بلا اذن وله أن
 يستند اليه ويستند متاعا لا يضر له ذلك جدار اجنبي
 ولسر له لجبار شريكه على العمارة في الحديد فان اراد اعادته
 بنقصه المشترك فلداخر متعة ولو تعاونا على اعادته بنقصه
 عاد مشتركا كما كان ولو انفردا احدهما وشرط له الآخر
 زيادة جازرو كانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر وبحوران
 يصلح على لخير الماء والحق الثلج في ملكه على مال ولو تنازعا
 حذا رابين ملكيهما فادن اتصل بينا احدهما بحيث يحلم
 انهما يتيان معا فله الميد والا فلهما فان اقام احدهما يتنه
 قضى له ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم يرجح والسقف من علوه
 وسفل غيره لجدار بين ملكين فيتنظر امكن احداثه بعد
 العلوف فيكون بينهما اذالا فلصاحب السفل **باب الحوالة**
 بشرط لهما رضى التميل والمحال لا المحال عليه الاصح ولا ينصح على
 من لا دين عليه وقيل ينصح برضاه وينصح بالدين للارم وعليه
 المثلي وكذا المتقوم في الاصح وبالتمن في مدة الخيار وعليه الاصح
 والاصح صحته حوالة المكاتب سيده بالخوم دون حوالة السيد
 عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه قد راو صفة وفي قول

اعاده متهدم باله لنفسه لم يمنع ويكون المقاد
 ملكه بضع عليه شاة وينقذه اذا اشأ ولو قال الا خلا
 شقة واعلم لك حقتي لم يلزمه اجابته وان اراد

والا حلفا فان حلفا او نكلا حلفا
 فان حلفا عدلها بغير له

٧١
تصح باطل الدين وعليها وشتر طئسا وبها حبسا وقدرا وكذا
حلولا واحدا وصحة وكسرا في الأصح ويرى بالحوالة المحيل عن
دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال
إلى ذمته المحال عليه فإن تعذر بفلس أو محدد وحلف وبحوفا
لم يرجع على المحيل فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهلة المحتال
فلا رجوع له وقيل له الرجوع إن شرط البيان ولو أحال المشتري
بالمشترى رد المبيع بعيب بطلت في الظاهر أو البائع بالمشترى فوجد
الرد لم تبطل على المذهب ولو باع عبدا وأحال ثمنه ثم اتفق المتبايعان
والمحتال على حرثته أو تبنت بيئته بطلت الحوالة وإن كدبهما
المحتال ولا يثبت طفاؤه على نفي العلم ثم يأخذ المال من المشتري
ولو قال المستحق عليه وكلت لتقضي وقال المستحق أحلتني
أقول أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت
الحوالة صدق المستحق عليه بمينه وفي الصورة الثانية وجه
وإن قال أحلتك فقال وكلتني صدق الثاني بمينه **باب الضمان**
شرط الضامن الرشد وضمان مجور عليه بفلس لشراة وضمان
عبد بغير إذن سيده باطل في الأصح ويصح بأذنه فإن عاتى
بدلا كسبه أو غيره قضى منه وإلا فلا صح أنه إن كان ماذونا لذي

التحان تعاقب في يديه وما يكسبه بعد الاذن والافها يكسبه
والاصح اشترط معرفة المضمون **لله** وانه لا يشترط تبوله ولا شرط
رضا المضمون عنده قطعا ولا معرفته في الاصح ولا شرط في المضمون
كونه ثابتا وصح القديم ضمان ما سيجب والمذهب صحة ضمان الدل
بعد قبض الثمن وهو ان يضمن المشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا
او معيبا او ناقصا لنقص الصنعة وكونه لا رقا لا نجوم كتابة ويصح
ضمان الثمن مدة الحياة في الاصح وضمان الجعل كالزهر به وكونه
معلوما في الجدي والبرائ من الجهول باطل في الجدي الا من ابل
الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال ضمنت مثلا لك على زيد من
درهم الى عشرة فالاصح حنيفة وانه يكون ضمانا لعشرة **قلت**
الاصح لتسعة والله اعلم **فصل** المذهب صحة كفالة البدن فان
كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره ولا يشترط كونه
بما يصح ضمانه والمذهب صحته ببدن من عليه عقوبة لا دمي
كقصاص وحقوق ومنعها في حدود الله تعالى
وتصح ببدن صبي ومجنون ومجنوس وعائيب وميت لمحضرة
فشيهد على صورته ثم ان غير مكان التسليم تحترق والافكاء
ويرا الكفيل تنسليه في مكان التسليم بلا حائل لمثغلب

وَبَانَ مُحَضَّرُ الْمَكْفُولِ وَيَقُولُ سَلِمْتُ نَفْسِي عَنْ حَقِّهِ الْكَفِيلِ
وَلَا يَكْفِي تَجَرُّدُ حُضُورِهِ فَإِنْ غَابَ لَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلُ احْضَانُهُ إِنْ
جَهَلَ مَكَانَهُ وَإِلَّا فِيلْمُهُ وَمُيَهْلُ مَدَّةِ ذَهَابِ وَأَيَّابِ فَإِنْ مَضَتْ
وَلَمْ يُحْضَرْ حَبَسَ وَقِيلَ إِنْ غَابَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَلْزَمْ
احْضَانُهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَدُفِنَ لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ
وَأَنَّهُ لَوْ شَرِطَ فِي الْكِفَالَةِ أَنَّهُ يَغْرُمُ الْمَالِ أَنْ قَاتَ السَّلِيمُ بَطَلَتْ
وَأَنَّهُ لَا تَصِحُّ بَعِيرُ رَضَى الْمَكْفُولِ **فصل** شَرِطُ فِي الضَّامِنِ
وَالْكَفَالَةِ لَفْظٌ بِشَرْعٍ بِالْإِتِّزَامِ كَضَمَنْتُ دَيْنَكَ عَلَيْهِ أَوْ تَحْلَتُهُ
أَوْ تَقْلَدْتُهُ أَوْ تَقَلَّتْ بَدَنُهُ أَوْ أَنَا بِأَمَالٍ أَوْ بِأَحْضَارٍ الشَّخْصِ
ضَامِنٌ أَوْ كَفِيلٌ أَوْ رَعِيَّةٌ وَحَبِيلٌ وَلَوْ قَالَ أَوْ دِي الْمَالِ أَوْ أَحْضَرُ
الشَّخْصِ فَهُوَ وَعْدٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ وَلَا تَوْقِيتٍ
الْكِفَالَةِ وَلَوْ تَجَزَّاهَا وَشَرِطَ تَأْخِيرَ الْأَحْضَارِ شَهْرًا جَازَ وَأَنَّهُ
يَصِحُّ ضَمَانُ الْحَالِ مَوْحِبًا أَجَلًا مَعْلُومًا وَأَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ
الْمَوْجِلِ جَاءَ لَا وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّعْجِيلُ وَلِلْمُسْتَحَقِّ مَطَالِبَتُهُ الضَّامِنِ
وَالْأَصِيلِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَشَرُ بَرَاةِ الْأَصِيلِ وَلَوْ بَرَا الْأَصِيلُ
بَرَى الضَّامِنُ وَلَا عَكْسٌ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا حُلَّ عَلَيْهِ دُونِ الْآخَرِ
وَإِذَا طَالَ الْمُسْتَحَقُّ الضَّامِنُ فَلَهُ مَطَالِبَتُهُ الْأَصِيلَ تَخْلِيصَهُ بِالْأَدَاءِ

ان ضمن ياذنه والاصح انه لا يطالبه قبل ان يطالب للضامن
الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان
استغنى بهما فلا وارن اذن في الضمان فقط رجع في الاصح
ولا علس في الاصح ولو اذني مكشرا عن صحاح او صالح عن مأية
ثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم ومن اذني دين غير
بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع وان اذن بشرط الرجوع رجع وكذا
ان اذن مطلقا في الاصح والاصح ان مصادقته على غير حشر
الدين يمنع الرجوع ثم انها يرجع الضامن والموادي اذا شهدا
بالاداء رجلين او رجلا وامراتين وكذا رجل لم يلق معه في
الاصح قادن لم يشهد فلا رجوع ان اذني في غيبة الاصيل
وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح فان صدقه المضمون له
او اذني بحضرة الاصيل رجع على المذهب

باب الشراكة
هي انواع شريكة امدان لشريكة الخالين وسائر الكهف
ليكون بينهما كسبهام متساويا او متغايرتا مع اتفاق
الصناعة او اختلافها وشريكة المفاوضة ليكون بينهما
كسبهما وعليهما ما يعرض من غرم وشريكة الوجوه بان
يشترك الوجوهان لبيتاع كل منهما بموكل لها فاذا باعها كان

٧٢
الفاضل عن الأثمان بينهما وهذا النوع باطله وشركته الحبان
صحيحة. ويشترط فيها العطف يدل على الأذن في التصرف ولو
اقتصر على اشتراكهما لم يكف في الأصح. وفيهما أعلية التوكيل والتوكل
وتصح في كل مثلي دون المتعوم وقيل تختص بالنقد المضروب
ويشترط حفظ المالين بحيث لا يتميزان ولا يبغي الخلط مع أحدهما وحسب
أو صفة كصحاح ومكسرة هذا إذا أخرج مالين وعقدا
فإن ملكا مشتركا بأثر وشرا وغيرهما وأذن كل لآخر في
التجارة فيه تمت الشركة والحيطة في الشركة في الغرض أن
يبيع كل واحد بعض عن غيره بعض عن الآخر وأذن له في
التصرف ولا يشترط اتساع قدر المالين والأصح أنه لا يشترط
العالم بقدرهما عند العقد ويستلظ كل منهما على التصرف
بلا ضرر فلا يبيع نسبه ولا يغير نقد البلد ولا يغير قاحش
ولا يسافر به ولا يبيعه بغير إذن ولكل منهما متى شاء
وينعزلان عن التصرف بفسخهما فإذن قال أحدهما عزلتك
ألا تصرف في نصيبى لم ينعزل العازل وينفسخ بموت
أحدهما ومجنونه وباغياؤه والزحواكسران على قدر المالين
نسا وباني العمل وتفاوتا فإن شرط خلافة فسد العقد

فَرَجَعَ كُلُّ عَلَى الْأَخْرَاجَةِ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَشَعَدَ التَّصَرُّقَاتُ
 وَالزَّيْحَ عَلَى قَدَرِ الْمَالَيْنِ تَسَاوِيًا فِي الْعَمَلِ وَتَقَاوُتًا فِي شَرْطِ الْخَلَاةِ
 تَسَدُّ الْعَقْدُ فَرَجَعَ كُلُّ عَلَى الْأَخْرَاجَةِ وَبَدَّ الشَّرِيكَ بِدَامَانِهِ
 فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ وَالْخُسَارَى وَالتَّلْفِ فَإِنْ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ ظَاهِرٍ طَوِيلٍ
 بَيِّنَةٍ بِالسَّبَبِ ثُمَّ يَصِدَّقُ فِي التَّلْفِ بِهِ وَلَوْ قَالَ مِنْ يَدِهِ الْمَالُ
 هُوَ لِي وَقَالَ الْأَخْرَاجَةُ مُشْتَرَكٌ أَوْ بِالْعَلَسِ صَدَقَ صَاحِبُ الْيَدِ وَلَوْ
 قَالَ أَقْسَمْنَا وَصَارَ لِي صَدَقَ الْمُسْكِرُ وَلَوْ اشْتَرَى وَقَالَ اشْتَرَيْتُهُ
 لِلشَّرِكَةِ أَوْ لِنَفْسِي وَكَذَبَهُ الْأَخْرَاجَةُ صَدَقَ الْمُسْتَشْتَرِي

على فماله وتصور التلف
 والزوج على قدر المالين

كَذَبَ الْوَكَّالَةُ شَرَطَ الْمُوَكَّلُ صِحَّةَ مُبَاشَرَتِهِ

مَا وَكَّلَ فِي بَيْتِهِ وَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا
 الْمَرَأَةِ وَالْمَحْرُومَةِ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ
 وَلَيْسَتْ تَنْتَنِي تَوْكِيلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشَّرِي فِي صِحِّهِ وَشَرَطَ الْوَكِيلُ
 صِحَّةَ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّقَ لِنَفْسِهِ لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَلِذَا
 الْمَرَأَةُ وَالْمَحْرُومَةُ فِي النِّكَاحِ لَكِنْ الصَّبِيُّ إِذَا عَمِلَ بِتَوَلٍّ صَبِيٍّ فِي
 الْأَذْنِ فِي دُخُولِ دَارِهِ وَإِذَا لِهَدِيَّةٍ وَالْأَصْحَ صِحَّةُ تَوْكِيلِ
 عَبْدٍ فِي تَوَلٍّ نِكَاحٍ وَمَنْعُهُ فِي الْأَعْيَابِ وَشَرَطَ الْمُوَكَّلُ مِنْهُ إِبْرَاطَهُ
 الْمُوَكَّلَ فَلَوْ دَخَلَ بَيْعَ عَبْدٍ سَيِّئًا كَانَ وَطَلَّاقٍ مِنْ سَبِيلِهِ بَطُلُ

٧٩
في الأصح وأن يكون قابلاً للنسيئة فلا يصح في عبادة إلا الحج وتفقد
زكاة وذبح أصحبة ولا في شهادته وإيلاء وإعانة وسائر الإيانات
ولا في طهارته في الأصح ويصح في طرقي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح
وطلاق وسائر العقود والفسوخ وقبض الديون إقباضها
والدعوى والجواب وكذا في مثل المباحات كالأحيا والأصطياد
والأحطاب الأظهر لا في إقراره في الأصح ويصح في استيفاء
عقوبة آدمي كقصاص وحلقة ذئب وقيل لا يجوز إلا حصص الموكل
وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ولا يشترط
علمه من كل وجه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير أو في
كل أموري أو فوضت إليك كل شيء يصح وإن قال في بيع أموالي
وعتق أرقاي صح وإن وكلته في شري عبد وجب بيان نوعه
أو دار وجب بيان المحلة والسكنى لا قدر الثمن في الأصح ولا يشترط
من الموكل لفظة يقتضي صاه كوكلتك في كذا أو فوضته
إليك أو أنت وكل في فيه فلو قال بيع أو عتق حصلي الأذن ولا يشترط
القبول لفظة وقيل يشترط في كل شيء العتق
كوكلتك ون صيغ الأمر كبيع وأعتق ولا يصح تعليقها بشرط في الأصح
فإن نجزها بشرط للتصرف شرطاً جاز فلو قال وكلتك متى

غَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي صَحَّتْ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ وَفِي عَوْدِهِ وَكَيْلًا
 نَعْدَا لِعَزْلِ الْوُجْهَانِ فِي تَعْلِيلِهَا وَبِحَرْبَانِ فِي تَعْلِيلِ الْغَزْلِ **فصل**
 الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا لِبَشْرِهِ الْبَيْعُ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ وَلَا بِنَسَبِهِ
 وَلَا بِغَيْرِ قَاحِشٍ وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَالِبًا فَلَوْ بَاعَ عَلَى أَحَدِهِ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ دَلَّم
 الْمُبِيعَ ضَمِنَ فَإِنْ دَكَّهَ لِبَيْعِهِ مَوْحِلًا وَقَدْ رَأَى لِحُلِّ فَذَا كَـ
 وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَحُمِلَ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فِي مِثْلِهِ وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ
 وَوَلَدِهِ الصَّغِيرَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبِيعُ لِأَبْنِهِ وَالْبَالِغَ وَإِنْ الْوَكِيلُ
 بِالْبَيْعِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَرِ وَتَسْلِيمُ الْمُبِيعِ وَلَا يُسَلِّمُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَرُ
 فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شَيْءٍ لَا يَشْتَرِي مَعِيَّةًا
 فَإِنْ اشْتَرَى فِي النِّعْمَةِ وَهُوَ يَسَاوِي مَعَ الْعَيْبِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ
 وَقَعَ عَنِ الْمُوَكَّلِ إِنْ جَهِلَ الْعَيْبُ وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ
 يَسَاوِهِ لَمْ يَتَعَنَّ عَنْهُ إِنْ عَلِمَهُ وَإِنْ جَهِلَهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ وَإِذَا وَقَعَ
 لِلْمُوَكَّلِ فَكُلُّ مَنِ الْوَكِيلُ وَالْمُوَكَّلُ الرَّدُّ وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ أَنْ يُوَكَّلَ بِلَا
 إِذْنٍ إِنْ تَأْتَى مِنْهُ مَا وَكَّلَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ لِيَكُونَ لَا يَحْسِنُهُ
 أَوْ لَا يَلْتَوِيهِ فَلَهُ التَّوَكُّلُ وَلَوْ كَثُرَ عَجْرُ الْإِثْبَانِ بِكُلِّهِ
 فَاَلْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُوَكَّلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَلَوْ أَذِنَ فِي التَّوَكُّلِ وَقَالَ
 وَكُلْ عَنْ نَفْسِكَ فَفَعَلَ فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْمُوَكَّلِ وَلِذَا لُوطِيَ الْأَصَحُّ

وَإِنْ وَكَّلَ فِي شَيْءٍ لَا يَشْتَرِي مَعِيَّةًا
 فَإِنْ اشْتَرَى فِي النِّعْمَةِ وَهُوَ يَسَاوِي مَعَ الْعَيْبِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ

٧٥
قلت وفي هاتين الصورتين لا يعزل أحدهما الآخر ولا يعزل
بائع له وحيث جورنا للوكيل التوكيل بشرط أن يوكل أمينا إلا أن
يعين الموكل غيره ولو وكل أمينا ففسق لم يملك الوكيل غرضه
في الأصح والله أعلم **فصل** قال بيع لشخص معين أو في زمن أو مكان
معين تعين وفي المكان وجهه إذا لم يتعلق به غرض وان قال بيع
بمائه لم يبيع بأقل وله أن يزيد إلا أن يصرح بالمني لو قال اشتر
هذا الدينار رسالة ووصفها فاشترى به شاتين بالصفة
فإن لم يشأ واحدة ديناراً لم يصح الشراء للموكل وإن ساوته
كل واحدة فالأظهر الصحة وحصول الملك منهما لا وكل
ولو أمره بالشراء بعين فاشترى في الذمة لم يقع له كل وكذا عكسه
في الأصح ومنع خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه فنقصه
باطل ولو اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وقع للوكيل وإن سماه
فقال البائع بعينه فقال اشترى فلان فعكس في الأصح وإن
قال يبت موكلك تريد فقال اشترى له فالذهب بطلانه
ويد الوكيل أمانة وإن كان بجعل فإن تعدي ضمن ولا يعزل
في الأصح وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في
الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاء بعض المجلس بشرط

الوكيل دون الموكل. وإذا اشترى الوكيل طائفة بالبيع بالتمش
ان كان دفعة اليه الموكل والأفلا ان كان الثمن معينا وان
كان في الذمة طائفة اليه ان انكر وكالته او قال لا اعلم او ان
اعترف بها طائفة ايضا في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل
كضامن الموكل كاصيل. وإذا اقتصر الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده
وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان اعترف
بوكالته في الاصح ثم يرجع الوكيل على الموكل **قلت** والمشتري الربيع
على الموكل ابتداء في الاصح والله اعلم **فصل** الوكالة جائزة من الجانبين
فاذا عزل الموكل في حضوره او قال رفعت الوكالة او ابطالتها او
اخرجتك منها انزل فان عزل وهو غائب انزل في الحال وفي قول
لا حتى يبلغه الخبر ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة انزل
وينزل بمزاج احدهما عن اهلية التصرف بموت وجون
وكذا انما في الاصح وبمزاج محل التصرف عن ملك الموكل
وانكار الوكيل الوكالة للبيان او لغرض في الاحفاء ليس
بعزل فان تعد ولا غرض بعزل وادوا اختلفا في اصلها او
صفتها بان قال وكلفتني بالبيع بسية او الشري بعشرين
فقال بل نقدا او بعشرة صدق الموكل بميمنه ولو اشترى

٧٢
حَارِثَةُ بَعِثْتَنِي وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ فَقَالَ بَلْ فِي عَشْرَةِ وَحَلَفَ
فَإِنْ اشْتَرَيْتَ بَعِينٌ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَشَاهِدٌ فِي الْعَقْدِ أَوْ قَالَ بَعْدَ اثْنَتَيْ
لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَّقَهُ الْبَايِعُ فَالْبَايِعُ بَاطِلٌ وَإِنْ كَذَبَهُ حَلَفَ عَلَى
نَعْيِ الْعِلْمِ بِالْمُوَكَّلِ وَوَقَعَ الشِّرْيُ لِلْمُوَكَّلِ وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى
فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ يُسَمِّ الْمُوَكَّلَ وَكَذَا إِنْ شَاهِدَهُ الْبَايِعُ فِي الْأَصَحِّ
وَإِنْ صَدَّقَهُ بِطَلِ الشِّرْيِ وَحَيْثُ حَكَمَ بِالشِّرْيِ لِلْمُوَكَّلِ يُسْتَحَبُّ
لِلْقَاضِي أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوَكَّلِ لِيَقُولَ لِلْمُوَكَّلِ إِنْ كُنْتَ أَمْرُكَ بِعَشْرِينَ
فَقَدْ بَعَثْتُكَهَا بِهَا وَيَقُولُ هُوَ اشْتَرَيْتُ لِحُلِّ لَهْ وَلَوْ قَالَ أَتَيْتُ
بِالتَّصَرُّفِ الْمَادُونِ فِيهِ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صَدَقَ الْمُوَكَّلُ وَفِي فَوَائِدِ
الْمُوَكَّلِ وَقَوْلُ الْمُوَكَّلِ فِي تَلْفِ الْمَالِ مَقْبُولٌ بِمِثْلِهِ وَكَذَا فِي الرَّدِّ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ جَعَلَ قَبْلًا وَلَوْ أَدْعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمُوَكَّلِ وَأَنْكَرَ
الرَّسُولُ صَدَقَ الرَّسُولُ وَلَا يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ تَصْدِيقَ الْمُوَكَّلِ
عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَالَ قَبِضْتُ الثَّمَنَ تَلَفَ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صَدَقَ
الْمُوَكَّلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَإِلَّا فَالْمُوَكَّلُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ كَلَهُ
بِقَضَائِي فَقَالَ قَضَيْتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحْقُّ صَدَقَ الْمُسْتَحْقُّ بِمِثْلِهِ
وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَفِيمَ الْيَتِيمِ
إِذَا ادَّعَى دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمُلُوحِ يَخْتَارُ إِلَى تَيْبِنِهِ عَلَى الصَّحِيحِ

وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا مُودِعٍ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكَةِ ارْجُوا الْمَالَ الْبَاشِرُ
فِي الْأَصَحِّ وَلِلْعَاصِبِ مِنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ حُلٌّ
وَكُلُّهُ الْمُسْتَحَقُّ يَقْبِضُ مَالَهُ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ أَوْ عَيْرٍ وَصَدَقَهُ وَجِبَ
الدَّفْعِ فِي الْأَصَحِّ **قلت** وَإِنْ قَالَ أَنَا وَارِثُهُ وَصَدَقَهُ وَجِبَ الدَّفْعُ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ **كتاب**

في صحة ما ذكره في كتاب الوصايا
من صحة ما ذكره في كتاب الوصايا
من صحة ما ذكره في كتاب الوصايا

الأقارب

يَصِحُّ مِنْ مَطْلُوقِ التَّصَرُّفِ وَأَقْرَابُ الصَّبِيِّ وَالْمُخْنُونِ لَا غَيْرَ فَإِنْ أَدَّيَ
الْبَلُوغَ بِالْإِحْتِلَامِ مَعَ الْإِمْكَانِ صَدَقَ وَلَا يَحْلِفُ إِنْ أَدَّاهُ بِالسِّتِ
طَوْلِبَ بَيْتِيَّةٍ وَالسَّفِيهِ وَالْمُفْلِسِ سَبَقَ حُكْمُ أَقْرَابِهِمَا وَيُقْبَلُ أَقْرَابُ
الرَّقِيقِ بِمُوجِبِ عَقُوبَةٍ وَلَوْ أَقْرَبَ بَيْنَ جَنَابَةٍ لَا تُوجِبُ عَقُوبَتَهُ
فَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ وَزَوْجَتُهُ وَإِنْ أَقْرَبَ بَيْنَ
مَعَا مَلَّةٍ لَمْ يَقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا ذُو نَالِهِ فِي التِّجَارَةِ
وَيُقْبَلُ إِنْ كَانَ وَيُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ وَيَصِحُّ أَقْرَابُ الْمَرِيضِ
مَرَضَ الْمَوْتِ لِجَنَةِ وَكَذَلِكَ الْوَارِثُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ أقرَّ صَحْبَهُ
بَيْنَ مَرَضٍ وَفِي مَرَضٍ **كتاب** لَا خَرَّ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ وَلَوْ أقرَّ
فِي صَحْبِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَأَقْرَبَ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا خَرَّ لَمْ يُقَدِّمِ الْأَوَّلُ فِي
الْأَصَحِّ وَلَا يَصِحُّ أَقْرَابُ مَكْرَهٍ وَتَشْرِيطٍ فِي الْمُقْرِبِ لَهُ أَهْلِيَّةٌ أَسْتَحَقُّ
الْمُقْرِبَ فَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّابَّةُ عَلَى كَذَا فَلَعُوْا فَإِنْ قَالَ سَبْرًا لِمَا لَهَا

وَحِبَّ وَلَوْ قَالَ لِحَمْلٍ هُنْدٍ كَذَابًا بَشَرًا وَوَصِيَّةً لَزِمَهُ وَإِنْ أَسَدًا
إِلَى جَهَنَّمَ لَا تُكْفَرُ فِي حَقِّهِ فَلَعَنُوا وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ فِي الْأَطْهَرِ وَالْأَلْبَنِ
الْمَقْرُوءِ الْمَقْرُوكِ الْمَالِ فِي يَدِهِ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ رَجَعَ الْمَقْرُوءُ فِي حَالِ تَكْذِيبِهِ
وَقَالَ غَلِطْتُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ **فصل** قَوْلُهُ لَزِمْتُ كَذَابًا
صِيغَةً أَقْرَأَ وَقَوْلُهُ عَلَى وَفِي ذِمَّتِي لِلدِّينِ وَمَعِي وَعِنْدِي لِلْعَيْنِ
وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ فَقَالَ زَيْنٌ أَوْ حُذَّاءُ زَيْنٌ أَوْ حُذَّاءُ أَوْ حَتَمٌ
عَلَيْهِ أَوْ جَعَلَهُ فِي كَيْسٍ فَلَيْسَ بِأَقْرَأَ وَلَوْ قَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ
أَوْ صَدِيقٌ أَوْ بَرَاتَنِي مِنْهُ أَوْ قَضَيْتُهُ أَوْ أَنَا مَقْرُوبُهُ فَهُوَ أَقْرَأُ
وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقْرَأٌ وَأَنَا أَقْرَبُ فَلَيْسَ بِأَقْرَأَ وَلَوْ قَالَ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ
كَذَابٌ فَقَالَ بَلَى أَوْ نَعَمْ فَأَقْرَأُ وَفِي نَعَمْ وَحُذَّاءُ وَلَوْ قَالَ أَقْضِرُ
أَلْفًا لَذِي لِي عَلَيْكَ فَقَالَ نَعَمْ أَوْ أَقْضَى غَدًا أَوْ أَهْلِي
يَوْمًا أَوْ حَتَّى أَقْعُدَ أَوْ أَفْعَ الْكَيْسِ أَوْ أَجِدَ فَأَقْرَأُ فِي الْأَصَحِّ **فصل**
بَشَرًا فِي الْمَقْرُوبِ أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمَقْرُوءِ وَلَوْ قَالَ دَارِي أَوْ تَوْنِي
أَوْ دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ عَمْرٍو فَهُوَ لَعَنُوا وَلَوْ قَالَ هَذَا الْفُلَانُ
وَكَانَ مِلْكِي لَمْ أَنْ أَوْ رَدْتُ فَأَوْ كَلَامُهُ أَقْرَأُ وَآخِرُهُ لَعَنُوا وَلَكِنْ
الْمَقْرُوبُ فِي يَدِ الْمَقْرُوءِ لَيْسَ بِأَقْرَأَ لِلْمَقْرُوءِ فَلَوْ أَقْرَأَ لَمْ يَكُنْ
لِي يَدُهُ ثُمَّ صَارَ عَمَلٌ بِمَقْتَضَى الْأَقْرَأَ فَلَوْ أَقْرَأَ حُرَّةً وَعَبْدٌ فِي يَدِ

غيره ثم اشتراه حكم له بحريته ثم ان كان قال فهو حر الاصل فشره
افتدا وان قال اعتقته فافتدا من جهته ويبيع من جهه
البايع على المذهب فيثبت فيه الخياران للبايع فقط ويصح
الاقرار بالمجهول فاذا قال له على شئ قبل تفسيره بكل ما
يتمول وان قل ولو فسر به بالتمول لكنته من حنفيه حقه
حنطه او بما يحل قتناوه لكل ماعلم وسر حيز قبل الاصح
ولا يقبل بما لا يقتنى كخزير وكلبي لا تنفع فيه ولا بعبادة ورد
سلام ولو اقر بمال او مال عظيم او كبير او كثير قبل تفسيره
بما قل منه وكذا بالمستولدة في الاصح لا يكتب وجلد ميتة
وقوله له كذا لقوله شئ وقوله شئ شي وكذا كذا كذا لو لم يكن
ولو قال شئ وشئ او كذا وكذا وجب شيان ولو قال كذا
درهما ارفع الدرهم او جرة لزم درهم والمذهب انه لو قال
كذا وكذا درهما بالنصب وجب درهمان وانه لو رفع او جرة
فدرهم ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال ولو قال الف
ودرهم قبل تفسيره الالف بعين الدراهم ولو قال
خمسة فمئرون درهمان فالجميع درهم على الصحيح ولو
قال الدراهم التي اقررت بنا قصته الموزن فان كانت دراهم

٧٨
البلد تأتمن له الوزن فالصحيح قبوله إن ذكره متصلاً ومنعه إن
فصله عن الإقرار وإن كانت ناقصة قبل أن وصله وكذا إن
فصله في النحر والتفسير بالمعشوشه كقولنا قصته
ولو قال علي بن درهم المئشرة لزومه تسعة على الأصح وإن قال
درهم في عشرة فإن مراد المعينة لزومه أحد عشر أو الحساب
عشرة والإف درهم **فصل** قال له عندي سيف غد
أو ثوب في صندوق ولا يلزمه الطرف أو غد فيه سيف أو صندوق
فيه ثوب لزومه الطرف وحده أو عبد علي أبيه عامة لم تلزمه
العامة على الصحيح أو دابة بسن جهها أو ثوب مطد لزومه
الجميع ولو قال في ميراث أبي ألف فهو إقرار على أبيه بدين ولو قال
في ميراثي من أبي فهو وعد هبه ولو قال له على درهم درهم
لزومه درهم فإن قال ود درهم لزومه درهمان ولو قال درهم
ود درهم ود درهم لزومه بالأولين درهمان ولما الثالث فإن
أراد ما كيد الثاني لم يجب بشيء وإن نوى الاستيناف
لزومه ثالث وكذا إن نوى تأكيد الأول أو إطلاقه في الأصح
ومتى اقترع بهم كشيء وثوب وطولب بالبيان فامتنع فالصحيح
أنه يحبس ولو بين وكذبه المقر له فليس ينزل يدع القول

قَوْلُ الْمُقْرِئِ فِيهِ وَلَوْ أَقْرَأَهُ بِالْفِ ثُمَّ أَقْرَأَهُ بِالْفِ فِي يَوْمٍ آخَرَ
لَزِمَهُ الْفُ فَقَطَّ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْقَدِيرُ دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَثَرِ فَلَوْ
وَصَفَّ مَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ **وَأَسَدُهُمَا إِلَى جِهَتَيْنِ** وَقَالَ
قَبَضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةَ ثُمَّ قَالَ قَبَضْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةَ
لَزِمْنَا وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفِ مِنْ ثَمَنٍ حَرٍّ أَوْ كَلْبٍ أَوْ الْفِ قَضَيْتُهُ لَزِمَهُ
الْأَلْفُ بِنِ الْأَظْهَرِ وَلَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنٍ عَبْدٍ لَمْ يَقْبِضْهُ إِذَا سَلِمَهُ سَلِمَتْ قَبْلَ
لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَجُعِلَ مَثَلًا وَلَوْ قَالَ الْفُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ عَلَى
الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ الْفُ لَا يَلْزِمُ لَزِمَهُ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفِ ثُمَّ جَابَ بِالْفِ
وَقَالَ أَرَدْتُ هَذَا وَهُوَ وَدِيعَةٌ فَقَالَ الْمُقْرِئُ لَهُ لِي عَلَيْهِ أَفْرَ صَدَقَ
الْمُقْرِئُ فِي الْأَظْهَرِ بِمِثْلِهِ فَإِنْ كَانَ قَالَ فِي ذِمَّتِي أَوْ دِينًا صَدَقَ الْمُقْرِئُ
لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ **وَلَد** فَإِذَا قَبِلْنَا التَّفْسِيرَ بِالْمُودِ بَعْدَ فَلَاحِ
أَنَّهَا أَمَانَةٌ فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلَفُ بَعْدَ الْإِمْرَارِ وَدَعْوَى الرَّدِّ
وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي أَوْ مَعِيَ الْفُ صَدَقَ فِي دَعْوَى الْوَدِيعَةِ
وَالرَّدِّ وَالتَّلَفِ قَطْعًا وَاتَّهَ اعْلَمْ وَلَوْ أَقْرَبَ بَيْعٍ أَوْ هَبْتَهُ وَأَقْبَضَ
ثُمَّ قَالَ كَانَ قَاسِدًا وَأَقْرَدْتُ لَطَنِي الصِّحَّةَ لَمْ يُقْبَلْ وَلَهُ تَخْلِيفُ
الْمُقْرِئِ فَإِنْ نَكَحَ كُلَّ حَلْفِ الْمُقْرِئِ وَبَرَى وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِلزَّيْدِ
بَلَّ الْعَمْرُ وَأَوْعَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ بَلَّ مِنْ عَمْرِو سَلِمَتْ لِلزَّيْدِ وَالْأَظْهَرُ

٧٩
أَنَّ الْمَقَرَّ نَعِزُّمُ قِيَمَتَهَا لِعَمْرِ **وَيَصِحُّ** الْأَسْتِثْنَاءُ إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَعْرِفْ
فَلَوْ قَالَ لَهُ عَشْرَةُ الْأَلْسَعَةِ الثَّمَانِيَّةِ وَجَبَتْ سَبْعَةٌ **وَصَحُّ** مِنْ
غَيْرِ الْخَيْرِ كَالْفِائِثَةِ وَتَوَاتُرًا وَبَيِّنٌ يَتَوَبُّ قِيَمَتُهُ دُونَ الْفِائِثَةِ وَمِنْ
الْمُعْتَنِ هَذِهِ الدَّارُ لَهُ الْأَهْدَاءُ الْبَيْتِ وَهَذِهِ السَّاهِمَةُ لَهُ إِذَا الدَّارُ
وَفِي الْمَعْنَى وَجْهٌ سَادُّ **فَلْت** لَوْ قَالَ هُوَ الْعَبِيدُ لَهُ الْوَاحِدُ أَقْبَلُ
وَرُجِعَ فِي الْبَيِّنَاتِ الْيُسْعُ فَإِنْ مَا تَوَاتُرًا وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَثْنَى
صَدَّقَ مِمَّنْ عَلَى الصَّحِيحِ **وَاللَّهُ أَعْلَمُ** **فصل** أَوْ يَنْسِبُ أَنْ كَذَبَتْ نَفْسُهُ
أَشْرَطَ لِخُتْمَانٍ لَا يَكْتَدِبُهُ الْخَيْرُ وَلَا الشَّرُّ بَأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ
النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ وَأَنْ يَصْدَقَ الْمُسْتَلْحَقُ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلْقَدَرِ
فَإِنْ كَانَ بِالْعَاقِبَةِ كَذَبَهُ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا بَيْتَهُ **وَأَنْ** اسْتَلْحَقَ صَغِيرًا
ثَبَتَ فَلَوْ بَلَغَ وَكَذَبَهُ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ **وَيَصِحُّ** أَنْ يَسْتَلْحَقَ مِثْلًا
صَغِيرًا أَوْ كَذَبَهُ فِي الْأَصَحِّ وَبَرْتُهُ وَلَوْ اسْتَلْحَقَ اثْنَانِ
بِالْعَاقِبَةِ لَمْ يَصْدَقْ وَحَلَمَ الصَّغِيرَ بَأَنْ فِي اللَّفْظِ أَنْ تَالِهُ تَعَالَى
وَلَوْ قَالَ لَوْلَا أُمُّهُ هَذَا وَلَدِي تَجِبَتْ نَفْسُهُ وَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا سَيِّلًا
فِي الْأَظْهَرِ **كَذَلِكَ** الْوَقَالُ وَلَدِي وَلَدَتُهُ فِي مِلْكِي فَلَمَّا قَالَ عُلِقَتْ بِهِ
فِي مِلْكِي ثَبَتَ الْأَسْتِثْنَاءُ فَإِنْ كَانَتْ فِرَاشُهُ لِحَقِّهِ بِالْفِرَاشِ
مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ وَجْهِهِ فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ وَاسْتِلْحَاقُ السَّيِّدِ

باطل وأما إذا أُلحق النسب بحيره كهذا إجماعاً روعي فتثبت نسبه من الملقح
 به بالشرط السابقه وبشرط كون الملقح به ميتاً ولا يشترط أن يكون
 نكاحاً في الأصح وبشرط كون المقر وارثاً حياً والأصح أن المستلحق لا يثبت
 ولا يشارك المقر في حصته وإن السالغ من الورثه لا ينفرد بالأقرار
 وأنه لو أقر أحد الوارثين فإنكر الآخر ومات ولم يرثه إلا المقر ثبت
 النسب وأنه لو أقر ابن جارية مجهول فإنكر المجهول نسب
 المقر لم يؤثر فيه وثبت أيضاً نسب المجهول وأنه إذا كان الوارث
 الظاهر بحبه المستلحق كخ أو ابن للميت ثبت النسب ولا يرث
كتاب العارية شرط العير صفة تبرعه وملاك المنفعة
 فيعبر عنها بغير اشتراط على الصحيح وله أن يستنصب
 من يستوفي المنفعة له والمستعار كونه مستفعا به مع بقائه
 ويجوز أعاره حارثه لخدمه امرأة أو محرم ويكره أعاره عبداً
 مسلماً لكافراً والأصح اشتراط لفظ كاعترت أو اعزني وكيفي
 لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولو قال اعترتك لتعلقه أو لتعزني
 فربك فهو أجازة فاسدة توجب اجرة المثل ومؤنة الرد على
 المستعير فإِنْ تعلق به لا يستعمل ضمنه وإن لم يفرط والأصح
 أنه لا يضمن ما ينحق أو ينسحق باستعماله والثالث أن يضمن

المتحوي والمستعير من مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته
في يد وكيل بعته في شغلها أو في يد من سلكها إليه ليرضها
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فإن أعاده لزراعة حطة زرعها
ومثلها إن لم يسهل أو لشعير لم يزرع فوقة الحطة ولو أطلق
الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء وإذا استعار لبناء أو غراس
فله الزرع ولا علس والبيع أنه لا يضمن مستعير لبناء ولا العلس
وأنه لا يصح إعارته الأرض مطلقاً بل بشرط تعيين نوع المنفعة
فصل لكل منهما رد العارية متى شاء إلا إذا عارل دفين
فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون وإذا عارل لبناء أو الغراس
ولم يذكر مدة ثم رجع إن كان شرط القلع مجاناً لزمه وإلا فإن اختار
المستعير القلع قلعه ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح **قلت** الأصح
يلزمه والله أعلم وإن لم يختار لم يقلع مجاناً بل للمجير الخيار إن
يقتيد بأجرة أو يقلع ويضمن إرض التقصير أو يملكه بعينه
فإن لم يختار لم يقلع مجاناً إن بدل المستعير الأجرة وكذا
إن لم يتدخل في الأصح ثم قيل يبيع الحاكم الأرض بما فيها ويقسم
بينها والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختار شيئاً للمجير وحولها والانتفاع
بها ولا يدخلها المستعير غير إذن لتفريح ويجوز التسعير والإصلاح

في الأصح ولعل بيع ملكه والعارية المؤقتة كما أطلقه
 وفي قوله القلع فيها مجازاً إذا رجع وإذا أعار لزراعة ورجع قبل
 إدراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد وإن له الأجرة
 فلو عتق مدة ولم يدرك فيها لتقصيره بما خيرا لزراعة قلع مجازاً
 ولو حمل السيل بدمراً إلى أرضه فنبت فهو لصاحب البذر والأصح
 يجبر على قلعه ولو ركب دابة وقال لما ليدها لعرضها فقال
 أجر ثلثها أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك المصدور
 المالك على المذهب وكذا لو قال اعرضني وقال بل عصببت متي فإن
 تلفت لعين فقد اتفقا على الضمان لكن الأصح أن العارية تضمن
 بغية يوم التلف لا بأقصى القيمة ولا بيوم التقبض فإن كان ما يدعيه
 المالك شراً خلف للزيادة **في الغصب**
 هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً فلو ركب دابة وجلس
 على فراش فغاصب وإن لم ينقل ولو دخل داره وأزعجه عنها أو أزعجه
 ونهزه على الدار ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجدواية ولو سكن
 بيتاً ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط
 ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وإن كان
 ولم يزعجه فغاصب لنصف الدار إلا أن يكون ضعيفاً لا يعد

مُسْتَوْلِيًا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَعَلَى الْغَاصِبِ الْمُرْدُفَانِ تَلْفَ عِنْدَهُ
ضَمْنَهُ وَلَوْ أَتْلَفَ مَالًا فِي يَدَيْ مَالِكِهِ ضَمْنَهُ وَلَوْ فَتَحَ رَأْسَ بَرْقٍ
مَطْرُوحٍ عَلَى الْأَرْضِ فَمَرَجَ مَا فِيدَ بِالْفَتْحِ أَوْ مَنَصُوبٍ مَسْقُطًا بِالْفَتْحِ
وَمَرَجَ مَا فِيدَ ضَمْنًا وَإِنْ سَقَطَ بَعَارِضُ تَرْجٍ لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ فَتَحَ قِفَصًا
عَنْ طَائِرٍ وَهَيَّجَهُ فَطَارَ ضَمْنًا وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ
إِنْ طَارَ فِي الْحَالِ ضَمْنًا وَإِنْ وَقَفَ ثُمَّ طَارَ فَلَا وَالْأَيْدِي الْمُنْتَزِعَةُ
عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ أَيْدِي صَمَانٍ وَإِنْ جَهِلَ صَاحِبُهَا الْغَضَبُ
ثُمَّ إِنْ عَلِمَ فَكَغَاصِبٍ مِنْ غَاصِبٍ فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ صَمَانٌ مَا
تَلْفَ عِنْدَهُ وَكَذَا إِنْ جَهِلَ وَكَانَتْ يَدُهُ فِي أَصْلِهَا يَدُ صَمَانٍ
كَالْعَارِيَةِ وَإِنْ كَانَتْ يَدًا مَانَةً كَوَدِيعَةٍ فَالْقَرَارُ عَلَى الْغَاصِبِ
وَمَتَّى أَتْلَفَ أَلَا خِذْ مِنَ الْغَاصِبِ مَسْتَقْلَابَهُ فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ
مُطْلَقًا وَإِنْ حَمَلَهُ الْغَاصِبُ عَلَيْهِ بَانَ قَدَمٌ لَهُ طَعَامًا مَعْصُوبًا
ضَيَافَةً فَآكَلَهُ فَكَذَا فِي الْأَظْهَرِ وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَ مَالًا لِكِهِ
فَآكَلَهُ بَرَى الْغَاصِبُ **فصل** يَضْمَنْ نَفْسُ الرَّقِيقِ بِقِيَمَتِهِ أَتْلَفَ
أَوْ تَلَفَ تَحْتَ يَدِ عَادِيَةٍ وَانْعَاصُهُ الَّتِي لَا يَفْقَدُ أَرْشُهَا بِمَا
نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَكَذَا الْمَقْدَرَةُ إِنْ تَلَفَتْ وَإِنْ أَتْلَفَتْ
فُكْدًا فِي الْعَدِيدِ وَعَلَى الْحَدِيدِ سَقْدٌ مِنَ الرَّقِيقِ وَالْقِيَمَةُ فِيهِ كَالْيَدِ

في الحر فبيده نصف قيمته ما يراكحوان بالقيمة وغيره مثلي
فشعور والاصح ان المثلي ما حصره كيل او وزن وحاز السلم فيه
نكاح وشراب ونخاير وتير ومسيك كافر وقطن وعنب وديقولا
غالية ومعجون فيضمن المثلي بمثله تلف وان تلف فان تعذر فالقيمة
والاصح ان المعتبر اقصى قيمة من الغصبت الي تعذر المثلي ولو نقل الغصوب
المثلي الي بلد اخر فلما لكان يتكلف رده وان يطالبه بالقيمة
في الحال فاذا ردها فان تلف في البلد المنقول اليه طالبه بالمثل
في أي البلد ينشأ فان فقد المثل غرمته قيمة الكثر البلد من قيمة ولو
ظهر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان لا مونة
لنقله كالتلف فله مطالبة بالمثل والا فلا مطالبة بالمثل
بل يغرمه قيمة بلد التلف في الاطلاق بلا غصبت بقيمة يوم التلف
فان جنى وتلف يسرايه قال الواجب الاقصى ايضا ولا تضمن
الحمر ولا تراو على ذي الا ان يظهر شرها او يتعها وترد عليه
ان بقيت العين وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم
والاصنام والآلات الملاحية لا يجب ابطالها شي والاصح انها
لا تفسد الكس الفاحش بل تفصل ليعود كما قبل التأليف فان
عجز المتكسر عن رعاية هذا الحد لم ينع صاحب المتكسر اربعة

كَيْفَ تَنْشُرُ وَتُضَمُّ مَنَفَعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَخَوَرُهَا بِالتَّقْوِيَةِ
 وَالْفَوَاتِ فِي يَدِ عَادِيَةٍ وَلَا تُضَمُّ مَنَفَعَةُ الْبَيْعِ إِلَّا بِالِثَبُوتِ
 فِي الْأَصَحِّ **فصل** أَدْعَى تَلَفَهُ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ صَدَقَ الْغَاصِبُ بِمِثْلِهِ
 عَلَى الصَّحِيحِ فَأَوْدَا حَلْفَ غَرْمِهِ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي
 قِيَمَتِهِ أَوِ الثِّيَابِ الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ الْمُعْصُوبِ أَوْ فِي عَمِيٍّ
 خَلَقِي صَدَقَ الْغَاصِبُ بِمِثْلِهِ وَفِي عَمِيٍّ حَادِثٍ صَدَقَ الْمَالِكُ
 بِمِثْلِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ رَدَّهٗ نَاقِضَ الْقِيَمَةِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَلَوْ غَضِبَ
 ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ فُصَارَتْ بِالرَّحْمَنِ رَهْمًا ثُمَّ لَبَسَهُ فَأَبْلَاهُ فَصَارَتْ
 بِصَفِّ دِرْهَمٍ فَرَدَّهٗ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَهِيَ فُسْطُ الثَّالِفِ مِنْ
 أَقْصَى الْقِيَمِ **قلت** وَلَوْ غَضِبَ خُفَيْنِ قِيَمَتُهُمَا عَشْرَةٌ فَتَلَفَ
 أَحَدَهُمَا وَرَدَّ الْآخَرَ وَقِيَمَتُهُمَا رَهْمَانِ أَوْ تَلَفَ أَحَدَهُمَا غَضَبًا أَوْ
 فِي يَدِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ثَمَانِيَّةٌ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ حَدَّثَ نَقَصَ
 يَسْرِي إِلَى التَّلَفِ بَأَنَّ جَعَلَ الْحَسِطَةَ هَرَسِيَّةً وَكَالْتَالِفِ
 وَفِي قَوْلِ يَرْدُهُ مَعَ أَرْشِ النِّقْصِ وَلَوْ جَنَى الْمُعْصُوبُ فَتَعَلَّقَ
 بِرَقَبَتِهِ مَا لَزِمَ الْغَاصِبُ تَخْلِيصُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْمَالِ
 فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ غَرْمُ الْمَالِكِ وَلِلْمُتَعَمِّقِ عَلَيْهِ تَغْرِيبُهُ وَأَنْ يَتَعَلَّقَ
 بِمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الْغَاصِبِ وَلَوْ رَدَّ الْعَبْدُ

مَنَفَعَتُهَا وَلَا تُضَمُّ مَنَفَعَةُ الدَّارِ وَالْعَبْدِ وَخَوَرُهَا بِالتَّقْوِيَةِ
 وَالْفَوَاتِ فِي يَدِ عَادِيَةٍ وَلَا تُضَمُّ مَنَفَعَةُ الْبَيْعِ إِلَّا بِالِثَبُوتِ
 فِي الْأَصَحِّ وَأَدْعَى تَلَفَهُ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ صَدَقَ الْغَاصِبُ بِمِثْلِهِ
 عَلَى الصَّحِيحِ فَأَوْدَا حَلْفَ غَرْمِهِ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي
 قِيَمَتِهِ أَوِ الثِّيَابِ الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ الْمُعْصُوبِ أَوْ فِي عَمِيٍّ

فمنها

إلى المالك فبيع في الجناية رجع المالك بما أخذه **المالك** عليه
على الغاصب ولو غصب أرضا فنقل ثراؤها اجرة المالك
على رده أو رد مثله وإعادة الأرض كما كانت وللتناقل الرد وإن
لم يظا ليه المالك أن كان له فيه غرض أو لا فلا يرد به إلا إذا
في الأصح ويقاس بما ذكرنا حفر البئر وطورها وإذا أعاد الأرض
كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش لكن عليه اجرة المثل المدق
إلا عادة وإن بقي نقص وجب ارشده معها ولو غصب زينا
ونحوه وأغلاؤه فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل
الذهب في الأصح وإن نقصت القيمة ففقط لزمه الأرش وإن
نقصت غير الذهب ورد الباقي مع ارشده إن كان نقص
القيمة أكثر والأصح أن الشئ لا يجبر نقصه قبله وإن
تذكر صنعة بسببها يحجر البنيان وتعلم صنعة لا يحجر
بنيان أخرى قطعاً ولو غصب عصباً فتم خلط بالأصح
أن الخل للمالك وعلى الغاصب الأرش إن كان الخل انقص
قيمه ولو ظهر غصب ثم اختلفت أو جلد ميتة فدفعه فالأصح
أن الخل والجلد للمغصوب منه **فصل** في زيادة المغصوب
إن كانت ثراؤها قصارة فلا شيء للغاصب بسببها وللمالك

٨٤
تَكْلِفُهُ رَذَةً كَمَا كَانَ إِنْ امْكَنَ وَأَرَشُّ النَقْصِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْبًا
كِتَابًا وَغَيْرَ ذَلِكَ كَلْفُ الْقُلُوعِ وَإِنْ صَبَغَ الثَّوْبَ بِصَبْغَةٍ وَأَمْلَأَ
فَصْلَهُ أَجْبَرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ تَرِدْ فِيمَتَهُ
فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ فِيهِ وَإِنْ نَقَصَتْ لِرْمَةِ الْأَرَشِ وَإِنْ زَادَتْ أَشْرًا
فِيهِ وَلَوْ خَلَطَ الْمُعْصُوبُ بِغَيْرِهِ وَأَمَّا كَنْ الِهْتِيزِ لِرْمَةٍ وَإِنْ شَقَّ
فَإِنْ تَعَدَّرَ فَإِلَّا ذَهَبَ أَنَّهُ كَالنَّالِفِ فَلَهُ تَغْرِيمُهُ وَلِلْغَاصِبِ أَنْ
يُعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوقِ وَلَوْ عَصَبَ خَشْتَهُ وَبَنَى عَلَيْهَا الْخُرُجَتْ
وَلَوْ أَدْرَجَهَا فِي سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ خَافَ تَلَفَ نَفْسٍ
أَوْ مَالٍ مُعْصُومَيْنِ وَلَوْ وَطِئَ الْمُعْصُوبَةُ عَالِمًا بِالْخُرُوجِ حَتَّى
وَإِنْ جَهِلَ فَلَا حَدَّ وَفِي الْحَالِ تَنْجِيزُ الْمَهْرِ إِلَّا أَنْ تَطَاوَعَهُ فَلَا
يَحِبُّ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَيْهَا الْحَدُّ أَنْ عَمِلَتْ وَوُطِئَ الْمُشْتَرِي مِنَ
الْغَاصِبِ كَوَطِئِهِ فِي الْحَدِّ وَالْمَهْرُ فَإِنْ غَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ
فِي الْأَظْهَرِ وَإِنْ أُحْبِلَ عَالِمًا بِالْحَدِّ يَمُرُّ بِالْوَلَدِ رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ
وَإِنْ جَهِلَ فَخُرْسِيبٌ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْأَنْفِصَالِ وَيَرْجِعُ بِهَا
الْمُشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ وَلَوْ تَلَفَ الْمُعْصُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
وَعَرِمَهُ لَمْ يَرْجِعْ وَكَذَا لَوْ تَعَبَّ عِنْدَهُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَرْجِعُ بِغَرْمِ
مُسْعَةٍ اسْتَوْفَاهَا فِي الْأَظْهَرِ وَيَرْجِعُ بِغَرْمِ مَا تَلَفَ عَنْهُ وَبَارَشَ

تَقْصُرُ بِنَايَهُ وَغَرَّاسِيْدُهُ إِذَا انْقَضَى فِي الْأَصْحَى وَكُلُّ مَا لَوْ غَرَّمَهُ الْمُشْتَرِي
رَجَعَ بِهِ لَوْ غَرَّمَهُ الْغَاصِبُ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَمَا لَا
فِي رَجْعِهِ **قُلْتُ** وَكُلُّ مَنْ أَنْبَتَ يَدُهُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَكَامُ الْمُشْتَرِي
وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كَمَا** **الشَّفِيعُ** لَا تَنْبِيْهُ **الشَّفِيعُ** لَا تَنْبِيْهُ
بَلْ فِي أَرْضٍ مَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ تَبْعَاوُكَ دَا تَرْتَلِمُ تَوْبَر
فِي الْأَصْحَى وَلَا شَفَعَةَ فِي حَجَرَةٍ بَنِيَتْ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِ مُشْرَكٍ
وَكَدَّ مُشْرَكٌ فِي الْأَصْحَى وَكُلُّ مَا لَوْ قَسِمَ بَطَلَتْ مِنْفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ
لِحَامٍ وَرَحَى لَا شَفَعَةَ فِيهِ فِي الْأَصْحَى وَلَا شَفَعَةَ الْإِشْرَافِ وَلَوْ
بَاعَ دَارًا وَلَهُ شَرِيْكٌ فِي مِثْرَتِهَا فَلَا شَفَعَةَ لَهَا فِيهَا وَالصَّحِيحُ
ثَبُوتُهَا فِي الْمِرْمَانِ كَانَ الْمُشْتَرِي طَرِيقًا خَرَّ إِلَى الدَّارِ أَوْ امْكَنَ
فَتَحَّ بَابُ الشَّارِعِ وَالْأَفْلَاةُ وَأَنَا تَثَبْتُ قِيَامُ مَلِكٍ مُعَاوَضِهِ
مَلِكًا لَا زِمًا مُتَاخِرًا عَنْ مَلِكِ الشَّيْفِيعِ لِمَبِيْعٍ وَمَهْرٍ وَعَوَظٍ
خُلِيعٍ وَصَلَحٍ دَمٍ وَخَوْصٍ وَاجْرَةٍ وَبِاسْمِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ شَرَطَ فِي الْبَيْعِ
الْخِيَارَ لَهَا أَوَّلُ الْبَيَايَعِ لَمْ يَوْحَدْ بِالْشَفَعَةِ حَتَّى يَنْقُطَعَ الْخِيَارُ
تَخَذَ وَأَنْ شَرَطَ لِلْمُشْتَرِي فَأَلَا طَهْرًا أَنَّهُ يَوْحَدُ أَنْ قُلْنَا الْمَلِكُ
لِلْمُشْتَرِي وَالْأَفْلَاةُ وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالْشَفَعَةِ عَيَاوَارًا
رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَإِذَا الشَّيْفِيعُ أَخَذَهُ وَبَرَضَى بِالْعَيْبِ فَأَلَا طَهْرًا

٨٤
احاطة الشفيع ولو استرى اثنان دارا او بعضها فلا شفعة لاحدها
على الآخر ولو كان للمشتري شرك في الارض فالاصح ان الشريك
لا يأخذ كل المبيع بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم
حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري ويشترط الفطام من الشفيع
كتملك او اخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك اما تسليم العوض
إلى المشتري فإدائمه او الزمة القاضية بالتسليم ملك الشفيع ^{الشفيع}
وأما رضى المشتري بكون العوض في ذمته واما قضا القاضية
بالشفعة اذا حضر مجلسه وانبت حقه فيملك به في الاصح ولا يملك
شقصا لم يره الشفيع على المذهب **فصل** ان اشترى ثملي اخذه
الشفيع مثله او مستقوما في قيمته يوم البيع وقيل يوم استقر به التقاطع
اختيارا او بموجبا فلا طهر أنه غير بين ان يعجل ويأخذ في الحال او يصير
إلى المحل ويأخذ ولو بيع شقص وعينه اخذه بمحضته ويوحد
المهور بمهر مثله او كذا عوض الخلع ولو اشترى بحراف
وتلف امتنع الاخذ فان عثر الشفيع قدرا وقال المشتري لم يكن
معلوم القدر حلفت على نفي العلم وإن ادعى علمه ولم يعبر قدرا
لم تشع دعواه في الاصح واذا طهر الثمن مستحقا فان كان معينا
بطل البيع والشفعة والا ابدل وبقي وان دفع للشفيع مستحقا

لَمْ تَطُلْ شَفَعَتُهُ إِنْ جَهَلَ وَكَذَلِكَ إِنْ عَلِمَ فِي الْأَصَحِّ وَتَضَرُّفُ
الْمُسْتَشْرَى فِي الشَّقِصِ كَبَيْعٍ وَوَقْفٍ وَاجَارَةٍ صَحِيحٍ وَلِلشَّفِيعِ
نَقْضُ مَا لَا شَفْعَةَ فِيهِ كَالْوَقْفِ وَاخْذُ وَتُخَيَّرُ فِيمَا فِيهِ شَفْعَةُ
كَبَيْعٍ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي أَوْ يَنْقُضَهُ وَيَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ
وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُسْتَشْرَى وَالشَّفِيعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ صُنْدُقِ الْمُسْتَشْرَى
وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الشِّرَاءُ أَوْ كَوَّنَ الطَّالِبُ شَرِيكَاً فَإِنْ اعْتَرَفَ الشَّرِيكَُ
بِالْبَيْعِ فَأَلْصَحَّ ثُبُوتُ الشَّفْعَةِ وَيُسَلِّمُ الثَّمَنُ إِلَى الْبَايِعِ إِنْ لَمْ يَعْزِمْ
تَقْبِضَهُ وَإِنْ اعْتَرَفَ فَهَلْ تَبَيَّنَ يَدُ الشَّفِيعِ أَمْ يَأْخُذُ الْقَاضِي بِحِفْظِهِ
فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْأَقْرَارِ نَظِيرُهُمْ وَلَوْ اسْتَحَقَّ الشَّفْعَةَ جَمْعُ
أَخْذِهَا عَلَى قَدْرِ الْحَصَصِ وَفِي قَوْلِ عَلَى الرَّؤُوسِ وَلَوْ بَاعَ أَحَدُ شَرِيكَيْ
نِصْفِ حِصَّتِهِ لِجُلٍّ ثُمَّ بَاقِيَهَا لِأَخْرَفٍ فَالشَّفْعَةُ فِي النِّصْفِ
الْأَوَّلِ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ عَفَا عَنِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ شَارَكَهُ
الْمُسْتَشْرَى الْأَوَّلُ فِي النِّصْفِ الثَّانِي وَالْأَفْلَاوُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ عَفَا أَحَدُ
شَفِيعَيْنِ سَقَطَ حَقُّهُ وَتُخَيَّرُ الْآخَرُ بَيْنَ اخْذِ الْجَمِيعِ وَتَرْكِهِ وَلَيْسَ
لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ وَإِنْ الْوَاحِدُ إِذَا اسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ
سَقَطَ كُلُّهُ وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ فَلَهُ اخْذُ الْجَمِيعِ فِي الْحَالِ
فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ تَاخِيَةَ الْأَحَدِ إِلَى الْقَدَمِ

٨٥
الغائب ولو اشترى بشفصا فللشفيع اخذ نصيبيهما ونصيب
احدهما ولو اشترى واحد من اثنين فله اخذ حصته احدا لبايعين
في الاصح والاطهر ان الشفعة على الفور فاذا علم الشفيع بالبيع
فليبادر على العادة فان كان مريضا او غائبا عن بلد المشتري او
حائبا من عذر فليؤكل ان قدره والا فليشهد على الطلاق المقتدر
عليه منهما بطل حقه في الاظهر فلو كان في صلاة او حجام او طعام
فله الانام ولو اخر وقال لم اصدق الخبر لم يعد ان خبره عدلان
وكذا ثبته في الاصح ويعد ان خبره من لا يقبل خبره ولو اخبر
ولو اخبر بالبيع باللف فترك فبان خمسمائة بغير حقه وان
بان باكثر بطل ولو لقي المشتري فسلم عليه او قال بورك الله
في صفقتك لم يبطل وفي الدعاء وجد ولو باع الشفيع
حصته جاهدا بالشفعة فالاصح بطلانها

كتاب القراض القراض والمضاربة
ان يدفع اليه مالا يتجر فيه والربح مشترك ويشترط لصحته كون
المال ذراهم او دنانير فلا يجوز على تبر أو حلي ومغشوشين
وعروض ومعلوما مغشوا وقيل يجوز على احدى الصورتين
ومستلما الى العامل فلا يجوز بشرط كون المال بيد المالك

ولا علم معه ويجوز شرط علم غلام المالك معه على الصحيح
ووطيفة العامل التجارة وتوابعها كسائر الشيا وبوطيقها فلو
فارضده ليشترى حنطة في طحين وبخبر او غز لا يسجد ويسعه
فسد القراض ويجوز ان يشترط عليه شري متاع معين او نوع
يندر وجوده او معاملة شخص ولا يشترط بيان مدة القراض
فلو ذكر مدته ومنعه التصرف بعدها فسد وان منعه
الشري بعدها فلا في الاصح ويشترط اختصاصها بالزبح
واشترى لها فيه ولو قال قارضك على ان كل الزبح لك فقراض
فاسد وقيل قرص صحيح وان قال كله لي فقراض فاسد
وقيل ابضاع وكونه معلوما بالجزئية فلو قال على ان لك فيه
شركة او نصيبا فسد او ينساق الاصح الصحيح ويكون نصيب
ولو قال لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على
الصحيح ولو شرط لاحدهما عشرة اوج صنف فسد **فصل**
بشترط ايجاب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل بشرطها وكيل
وموكل ولو قارض العامل اخر باذن المالك ليشركة
في العمل والزبح لم يجز في الاصح وبغير اذنه فاسد فان تصرف
الثاني فتصرف غاصب فان اشتراه في الذمة وطلنا باجله

٨٢
فالزح للعامل الأول في المهر وعليه للثاني أجرته وقبل هو للثاني
وقيل إن اشترى بعين مال القراض فباطل ويجوز أن يقارن
الواحد اثنين متفاصلا ومتسما ويا والاثنتان واحد والزح
بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال وإذا فسد القراض فقد صرف
العامل والزح للمالك وعليه للعامل أجره مثل عمله إلا إذا قال قارضك
وجميع الزح لي فلا شيء له في الأصح وتصرف العامل محتاطا لا
بغير ولا سببه بلا إذن وله البيع بعرض له الرد بعيب نصيبه
مصلحة فإن اقتضت الامسأل فلا في الأصح والمالك الرد فإن
اختلفا عمل بالمصلحة ولا يعامل المالك ولا يشترى القراض بأكثر
من راس المال ولا من يعق على المالك بغير إذنه ولذا زوجه في الأصح ولو
فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل إن اشترى في الذمة ولا يسافر
بالمال بلا إذن ولا ينفق منه على نفسه حضرا وكذا سفر
في الأظهر وعليه فعلم ما يعتاد لحي الثوب ووزن الخفيف
كذهب ومسك لا امتعة الثقيلة ونحوه وما لا يلزمه له
الاستيحار عليه والأظهر أن العامل يملك حصته من الزح
بالقسمة لا بالظهور وشمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق
والمهر الحاصلة من مال القراض تفوز بها المالك وقيل مال قراض

وَالنَّقْضُ الْكَامِلُ بِالرَّخْصِ مَحْسُوبٌ مَا امْكَنَ وَمَجْبُورٌ بِهِ وَكَذَا
لَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ بَأَقْوَمَ أَوْ غَضِبَ أَوْ سَرِقَ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ وَإِنْ
تَلَفَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ الْأَصَحُّ **فصل** إِنْ قَسَمَ قَسْمًا
أَحَدَهُمَا أَوْ جَزَأَهُ أَوْ غَمَى عَلَيْهِ أَنْفَسَهُ وَيَلْزَمُ الْعَامِلُ الْأَسْتِيفَاءُ إِذَا فُتِحَ
أَحَدُهُمَا وَتَنْصِبُ رَأْسَ الْمَالِ إِنْ كَانَ عَرْضًا وَقَبْلَ الْيَلْمِ التَّصْفِيرُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ رِجْحٌ وَلَوْ اسْتَرَدَّ الْمَالُ بَعْضُهُ قَبْلَ طَهْوَرِ رِجْحٍ وَخُسْرَانٍ
رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْبَاقِي وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الرِّجْحِ فَالْمُسْتَرَدُّ شَائِعٌ
رِجْحًا وَرَأْسًا **مسألة** رَأْسُ الْمَالِ مِائَةٌ وَالرِّجْحُ عِشْرُونَ
وَاسْتَرَدَّ عِشْرِينَ فَالرِّجْحُ سُدُّ مَالٍ فَيَكُونُ الْمُسْتَرَدُّ سُدُّهُ
مِنَ الرِّجْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمُسْتَرَدُّ وَبَاقِيهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الْخُسْرَانِ فَالْخُسْرَانُ مَوْزَعٌ عَلَى الْمُسْتَرَدِّ
وَالْبَاقِي فَلَا يَلْزَمُ جَبْ حِصَّةِ الْمُسْتَرَدِّ لَوْ رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ **مسألة**
الْمَالُ مِائَةٌ وَالْخُسْرَانُ عِشْرُونَ ثُمَّ اسْتَرَدَّ عِشْرِينَ فَرِجْعُ الْعِشْرِينَ
حِصَّةُ الْمُسْتَرَدِّ وَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْخُمُسَةِ وَسَبْعِينَ
وَيُصَدَّقُ الْعَامِلُ بِمِيزَانِهِ فِي قَوْلِهِ لَمْ أَرْجَحْ أَوَّلًا أَوْ لَمْ أَرْجَحْ الْأَكْثَرُ
أَوْ اسْتَرَدْتُ هَذَا لِلْفَرِاضِ أَوَّلًا أَوْ لَمْ تَسْجُنِي عَنْ شَيْءٍ كَذَا
وَفِي قَوْلِ رَأْسِ الْمَالِ وَدَعَوِي التَّلَفِ وَكَذَا دَعَوِي الرَّدِّ فِي الْأَصَحِّ

وَأَوْخْتَلَفَ فِي الْمَشْدُوطِ لَهُ تَخَالُفًا وَلَهُ أَجْرَةُ الْمَشْدُوطِ
كتاب المساقاة تَصْنَعُ مِنْ جَانِبِ التَّصْرِيفِ وَلَتَصِي
وَمَحْنُونَ بِالْوَلَايَةِ وَمَوْرِدُهَا النُّخْلُ وَالْعِنَبُ وَجُوزُهَا
الْقَدِيمُ فِي الْأَشْجَارِ الْمُتَمَرَّةِ وَلَا تَصْنَعُ الْمَخَابِرَةُ وَهِيَ عَمَلُ الْأَرْضِ
بِتَعْصُنِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَالْبَذَرُ مِنَ الْعَامِلِ وَلَا الْمَزَارَعَةُ
وَهِيَ هَذِهِ الْعَامِلَةُ وَالْبَذَرُ مِنَ الْمَالِكِ فَلَوْ كَانَ بَيْنَ النُّخْلِ بَيَاضٌ صَحَّتْ
الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاةِ عَلَى النُّخْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ الْعَامِلِ
وَعُسْدِ أَفْرَادِ النُّخْلِ بِالسَّقْيِ وَالْبَيَاضُ بِالْعِمَارَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ بِشَرْطِ
الْإِفْصَالِ بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَا تَقْدَمُ الْمَزَارَعَةُ وَإِنْ كَثُرَ الْبَيَاضُ
كَقَلِيلِهِ وَإِنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَسَاوِي الْحِزْمِ الْمَشْرُوطِ مِنْ
الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجَاوِزَ تَبَعًا لِلْمَسَاقَاةِ فَإِنْ أَفْرَدَتْ
أَرْضُ الْمَزَارَعَةِ فَالْمُغْلُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ عَلَيْهِ وَدَوَابُّهُ
وَأَلَاتُهُ وَطَرَبُوهُ جَعَلَ الْغَلَّةَ لَهَا وَهِيَ أَجْرُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ نِصْفُ
الْبَذَرِ لِزَرْعِ لَهُ النِّصْفُ الْآخَرُ وَيُعِينُ نِصْفُ الْأَرْضِ أَوْ
تَسْتَأْجِرُهُ نِصْفُ الْبَذَرِ وَنِصْفُ مَنَفَعَتِهِ الْأَرْضُ لِزَرْعِ النِّصْفِ
الْآخَرِ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ مِنَ الْأَرْضِ **فصل** يَشْتَرُطُ تَحْصِيصُ
الثَّمَرِ بَيْنَهُمَا وَاشْتَرَاكُهُمَا فِيهِ وَالْعِلْمُ بِالنَّصِيبَيْنِ بِالْحَزْمَةِ كَالْقَرَارِ

وَالْأَظْهَرُ صَحَّةُ الْمَسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ لَكِنْ قَبْلَ بَدْوِ
الصَّلَاحِ وَلَوْ سَاقَاةً عَلَى وَدِيٍّ لِيَغْرِسَهُ وَيَكُونَ الشَّجَرُ
لَهَا لَمْ يَحْزَرْ وَلَوْ كَانَ مَعْرُوسًا وَشَرَطَ لَهُ حُرَامُ الثَّمَرِ عَلَى
الْعَمَلِ فَإِنْ قَدْ رَمَدَتْ شُرُفُهَا غَالِبًا صَحَّ وَالْأَفْلَاوَقِيلُ أَنْ تَعَارَضَ
الْإِحْتِمَالُ صَحَّ وَلَهُ مَسَاقَاةٌ شَرِيكُهُ فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ زَادَةً
عَلَى حَصَّتِهِ وَشَرَطَ أَنْ لَا يَشَرِّطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جَنْبِ
أَعْمَالِهَا وَأَنْ يَنْفَرِدَ بِالْعَمَلِ وَبِالْيَدِ أَحَدِيْقَهُ وَمَعْرِفَةُ الْعَمَلِ
بِقَدْرِ الْمُدَّةِ لِسَنَةِ أَوْ كَثَرٍ وَلَا يَجُوزُ التَّوْقِيتُ بِأَدْرَاجِ
الثَّمَرِ فِي الْأَصَحِّ وَصَيَّغَتْهَا سَاقِيْتُكَ عَلَى هَذَا الْخُلُقِ كَذَا
أَوْ سَلَّمَتْهُ إِلَيْكَ لِتَعْمُدَ هَذِهِ وَشَرَطَ الْقَبُولَ دُونَ
تَفْصِيلِ الْأَعْمَالِ وَتَحْمِيلِ الْمَطْلُوقِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ عَلَى الْعَرُوفِ الْغَالِبِ
وَعَلَى الْعَامِلِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِصِلَاحِ الثَّمَرِ وَاسْتِزَادَتِهِ
بِمَا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ لَسَقَى وَتَقَيَّةً نَهَى وَاصِلَاحِ الْحَاجِزِ
الَّتِي تَقَيَّةً فِيهَا الْمَا وَتَلْفِيحٌ وَتَحْبِيَّةً حَشِيَّشٍ وَقَضْبَانِ
مُضَرَّةً وَتَعْرِشَ جَرَّتْ بِهِ عَادَةٌ وَكَذَا حَفْظُ الثَّمَرِ
وَحِدَادَةٌ وَتَجْعِيْفُهُ فِي الْأَصَحِّ وَمَا قَصِدَ بِهِ حَفْظُ الْأَصْلِ
وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ بِنَاءً أَحْيَاطَانِ وَحَفْظُهُ جَرِيدٍ

٨٨
فَعَلَى الْمَالِكِ وَالْمُسَاقِلَةِ لَزِمَتْهُ فَلَوْ هَرَبَ الْعَامِلُ قَبْلَ الْقِرَاعِ
وَأَتَتْهُ الْمَالِكُ مَتَّبِعًا بَقِيَ اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ وَإِلَّا اسْتَأْجَرَ
لِحَاكِمٍ عَلَيْهِ مَنَئِمَةٌ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَاكِمِ فَلْيَشْهَدِ عَلَى الْإِنْفَاقِ أَنْ
أَرَادَ التَّرْجُوعَ وَلَوْ مَاتَ وَخَلَفَ تَرَكَتُهُ أَمَّ الْوَارِثُ الْعَمَلُ بِهَا
وَلَهُ أَنْ يَتِمَّ بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَلِيٍّ وَلَوْ تَبَيَّنَتْ خِيَانَةُ عَامِلٍ فُتِمَ إِلَيْهِ
مُشْرُوفًا لَمْ يَحْفَظْ بِهِ اسْتَوْجَرَ مِنْ مَالِهِ عَامِلًا وَلَوْ خَرَجَ الثَّمَرُ
مَسْتَحَقًّا فَلِلْعَامِلِ عَلَى الْمُسَاقِلَةِ أَجْرُهُ الْمَثَلُ **قَالَ الْأَخْبَارُ**
شَرْطُهَا كِبَايِعٌ وَمُشْتَرٍ وَالصَّيْغَةُ جَرْتُكَ هَذَا أَوْ كَرْتُكَ
أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعُهُ سَنَةً بِكَذَا فَيَقُولُ قَبِلْتُ أَوْ اسْتَأْجَرْتُ
أَوْ التَّرْتِيبُ وَالْأَصَحُّ أَنْ يَقَادُهَا بِقَوْلِهِ أَجْرُكَ تَنْفَعْتَهَا
وَمَنْعَهَا بِقَوْلِهِ بَعْدَكَ مَنَعْتَهَا وَهِيَ قِسْمَانِ وَارِدَةٌ عَلَى عَيْنٍ
كَأَجَارَةِ الْعَقَارِ وَدَائِمَةٌ أَوْ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ بِرُبِّ عَلَى الذِّمَّةِ كَأَسْتَأْجَرَ
دَائِمَةً مَوْصُوفَةً وَبِأَنْ يُلَيِّمَ ذِمَّتَهُ خِيَا طَةً أَوْ بِنَا وَلَوْ قَالَ اسْتَأْجَرْتُكَ
لَتَعْمَلَ كَذَا فَأَجَارَةُ غَيْرِ وَبِكُلِّ ذِمَّةٍ وَشَرْطُهَا فِي أَجَارَةِ
الذِّمَّةِ تَلَسُّيمُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ وَأَجَارَةُ الْعَيْنِ كَأَسْتَأْجَرَ ذَلِكَ
فِيهَا وَتَجَوُّزُهَا التَّحْمِيلُ وَالتَّاجِيلُ إِنْ كَانَتْ فِي الذِّمَّةِ
وَإِذَا أَطْلَقَتْ تَعَجَّاتٌ وَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً مَلَكَتُ فِي كَالِ وَشَرْطُهَا

كُونَ الْأَجْرَ مَعْلُومَةً فَلَا يَصِحُّ بِالْعَمَارَةِ وَالْعَهْلِفِ وَلَا لِيَسْلَخَ
بِالْجُلْدِ وَيَطْحَنَ بِنَعْصِرِ الدَّقِيقِ وَبِالنَّخَالَةِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لَرَضِيَ
رَفِيقًا بِنَعْصِرِهِ فِي الْحَالِ جَازٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَكَوْنِ الْمَنْفَعَةِ مُتَقَوِّةً
فَلَا يَصِحُّ اسْتِيجَارُ بَيْتٍ عَلَى كَلِمَةٍ لَا تَتَعَبُكَ إِنْ تَرَوَيْتَ
السِّلْعَةَ وَكَذَا ذَرَاهِمُ وَدَنَائِيرُ لِلتَّرْيِينِ وَكَلْبٌ لَصِيدِهِ
الْأَصَحُّ وَكَوْنُ الْمَوْجِرِ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِهَا فَلَا يَصِحُّ اسْتِيجَارُ
ابْنٍ وَمَعْصُوبٍ وَأَعْمَى لِلْحَفِظِ وَأَرْضٌ لِلزَّرْعِ لَا مَاءَ لَهَا
دَائِمٌ وَلَا يَكْفِيهَا الْمَطَرُ الْمَعْتَادُ وَيَجُوزُ أَنْ كَانَ لَهَا مَاءٌ
دَائِمٌ وَكَذَا أَنْ كَفَاهَا الْمَطَرُ الْمَعْتَادُ أَوْ مَا أَتَى لَوْجَ الْمَنْفَعَةِ
وَالْعَالِي خُصُولُهَا فِي الْأَصَحِّ وَإِلَّا مِتَّاعُ الشَّرْعِيِّ كَالْحَسِيِّ فَلَا يَصِحُّ
اسْتِيجَارُ لِقَلْعٍ سَرٍّ صَحِيحَةٍ وَلَا حَائِضٍ لخدمَةٍ مُسْحَرَةٍ
وَكَذَا مَنْكُوحَةٍ لِرَضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ بغيرِ أَذْنِ الزَّوْجِ فِي الْأَصَحِّ
وَيَجُوزُ تَأْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ فِي عَمَارَةٍ أَوْ دِمَةٍ كَالزَّيْتِ فِي مَثَلِ حِمْلٍ
إِلَى مَكَّةَ أَوَّلِ شَهْرِ كَذَا وَلَا يَجُوزُ عَمَارَةٌ غَيْرُ مَنفَعَةٍ
مُسْتَقْبَلَةٍ فَلَوْ اجْرَأَ السَّنَةُ الثَّانِيَةَ لِمُسْتَأْجَرِ الْأَوَّلَى قَبْلَ
انْقِضَائِهَا جَازٍ فِي الْأَصَحِّ وَيَجُوزُ كِرَاءُ الْعُقَّةِ الْأَصَحُّ وَهُوَ
أَنْ يُوجَرَ دَابَّةٌ رَجُلًا لِيَرْكَبَهَا بَعْضُ الطَّرِيقِ وَرَجُلَيْنِ لِيَرْكَبَا

٨٩
هَذَا أَيْمَانًا وَذَا أَيْمَانًا وَيُجِبُ الْبَعْضُ ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ **فصل**
لِشَرْطِ كَوْنِ الْمَنْفَعَةِ مَعْلُومَةً ثُمَّ تَارَةً تُقَدَّرُ بِرَمَازٍ كَدَارِ
سَنَةٍ وَتَارَةً بِعَمَلٍ كَدَابَةِ إِلَى مَكَّةَ وَخِيَاطَةِ ذَا الثَّوْبِ فَلَوْ
جَمَعَهُمَا فَاسْتَأْجَرَهُ لِيَحِيطَ بِبَاضِ النَّهَارِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ وَفِيهِ
نَعْلِمُ الْقُرْآنَ بِمَدَّةٍ أَوْ تَعْيِينَ سَوِيٍّ وَفِي النَّبَائِيْنِ الْمَوْصِيغِ
وَالطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالسَّهْلُ وَمَا يَتَّبِعُ بِهِ إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ وَإِذَا
صَلَحَتِ الْأَرْضُ لِمَبْنًى وَرِزَاعَةٍ وَغَرَّاسٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ الْمَنْفَعَةِ
وَيَكْفِي تَعْيِينَ الرِّزَاعَةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يُزْرَعُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ
لِيَتَنَقَّعَ بِهَا مَا شِئْتَ صَحَّ وَكَذَا لَوْ قَالَ إِنْ شِئْتَ فَارْزَعْ وَإِنْ
شِئْتَ فَاعْرِسْ فِي الْأَصَحِّ وَلِشَرْطِ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ أَوْ كَوْبٍ
مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ مَشَاهِدَتَهُ أَوْ وَصْفَ تَأْمُرٍ وَقِيلَ لَا يَكْفِي الْوَصْفُ
وَكَذَا الْحَكْمُ فِي بَارِكٍ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمَلٍ وَغَيْرِهِ أَنْ كَانَ لَهُ وَلَوْ شَرَطَ
حَمْلَ الْمَعَالِيْقِ مُطْلَقًا فَسَدَ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ
لَيْسَ يَحْتَاجُ وَشَرْطُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ تَعْيِينَ الدَّابَّةِ وَفِي
اشْتِرَاطِ رُوتَيْهَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ذَكَرَ
الْحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلِيُّ وَشَرْطُ فِيهِمَا بَيَانُ قَدْرِ
السَّيْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَنَازِلَ مُصْنُوطَةٍ فَيُتْرَكُ عَلَيْهِ وَجِبَ

فِي الْأَجَارِ لِلْمَحْمُولِ أَنْ يَعْرِفَ الْمَحْمُولُ فَإِنْ حَصَرَ رَأً لَا وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ
 أَنْ كَانَ فِي طَرَفٍ وَإِنْ غَابَ قَدْ رُبَّيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَجُسَدُهُ لَا يَحْسُ
 الدَّابَّةُ وَصَفَتْهَا إِنْ كَانَتْ أَجَانَةً ذِمَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ رَجُلًا
 وَخَوْهَ **فصل** لَا يَصِيحُ أَجَانَةً مُسْلِمٍ لَهَا إِدْرَاقٌ لِعِبَادَةِ تَحِبُّ لَهَا نِيَّةُ
 الْحَاجِّ وَتَفَرُّقُهُ زَكَاةً وَتَصِيحُ لِيَتَّهَمَ بِزِمَّتِهِ وَدَفْنُهُ وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ
 وَالْحَصَانَةُ وَارْضَاعُ مَعَا وَلَا حِدَّةً فَتَطْوَأُ الْأَصْحَ أَنْ لَا يَسْتَبِيعَ
 أَحَدَهُمَا الْآخَرَ وَالْحَصَانَةُ حِفْظُ صَبِيٍّ وَتَعْمَلُهُ بِغَسَلِ رَأْسِهِ
 وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ وَدَهْنِهِ وَحَلِيلِهِ وَرَبَطُهُ فِي الْمَهْدِ وَحَرِيكِهِ
 لِيَنَامَ وَخَوَّهَ وَأَوْاسَا جَرَلَهَا فَانْتَطَعَ اللَّسَنُ فَاَلْمَذْهَبُ
 انْفِسَاخُ الْعَقْدِ فِي الْإِرْضَاعِ دُونَ الْحَصَانَةِ وَالْأَصْحَ أَنْ لَا يَحِبُّ
 حَبْرٌ وَحَبِطٌ وَحَلُّ عَلَى وَتَرَاوِي وَخِيَاطٌ وَحَالٍ **قلت** صحح الراغب
 فِي الشَّرْحِ الرَّجُوعَ إِلَى الْعَادَةِ فَإِنْ اضْطَرَّتْ وَجِبَ الْبَيَانُ وَالْإِقْبَالُ
 الْأَجَانَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فصل** سَجِبُ سَلِيمٍ مِفْتَاحُ الدَّارِ إِلَى الْمَكْرِزِ
 وَغَارَتُهَا عَلَى الْمَوْجِزِ فَإِنْ بَادَرَ وَاصْلَحَهَا وَإِلَّا فَلَمَّا كَثُرِي
 الْحَبَارُ وَكُنِيَ السَّيْلُ عَنْ السَّيْلِ عَلَى الْمَوْجِزِ وَنَسِطِيهِ عَرْضَةِ الدَّارِ
 عَنْ تَلْجِ وَكُنَاسَةِ عَلَى الْمَكْرِزِ وَإِنْ أَحْرَدَا بَنَةً لِرُكُوفِهَا عَلَى الْمَوْجِزِ
 إِكَاثٌ وَبَرْدٌ عَدٌّ وَحَرَامٌ وَتَفَرُّقٌ وَبَرَّةٌ وَخِطَامٌ وَعَلَى الْمَكْرِزِ مَحْمُولٌ

فيه

وَمَنْطَلَةٌ وَوِطَاءٌ وَغِطَاءٌ وَتَوَابِعُهَا وَالْأَصَحُّ فِي السَّرْحِ اتِّبَاعُ الْعَرَفِ
وَوُجُوهُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَوْجِرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ وَعَلَى الْمَكْتَرِي عَمَّا جَارَةِ الْعَيْنِ
وَعَلَى الْمَوْجِرِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ مَعَ الدَّابَّةِ لِنَعْمَتِهَا وَإِعَانَةِ
الرَّاكِبِ فِي رُكُوبِهِ وَنَزُولِهِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَرَفْعِ الْحِمْلِ وَحِطَّةُ
وَشَدِّ الْحِمْلِ وَحَلَّةُ وَلِيْسَ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ تَلَفُ الدَّابَّةِ وَثَبْتُ
الْخِيَارُ بَعِيْبِهَا وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ بَلْ يَلْزِمُهُ إِلَّا بِذَلِكَ
وَالطَّعَامُ الْمَحْمُولُ لِيُوكَلَّ بِبَدَلٍ إِذَا أَكَلَ فِي الْأَظْهَرِ **فصل** يَبْعُ
عَقْدُ الْإِجَارَةِ مُدَّةً تَبْقَى فِيهَا الْعَيْنُ غَالِبًا وَفِي قَوْلٍ لَا تَزَادُ
عَلَى سَنَةٍ وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثِينَ وَلِلْمَكْتَرِي شَيْفَا الْمَنْفَعَةِ
بِنَفْسِهِ وَبِخَيْرِهِ فَيُرْكَبُ وَيُسَكَّنُ مِثْلَهُ وَلَا يُسَكَّنُ
حَدًّا إِذَا قَصَّارًا وَمَا سَيَّئُوا فِي مَنَدِهِ كَدَارٍ وَدَابَّةٍ مُعِينَةٍ لَا يَبْدَلُ
وَمَا سَيَّئُوا فِي مَنَدِهِ كَثُوبٌ وَصَبِي عَيْنٍ لِلْخِيَاطَةِ وَالْأَرْتَضَاعِ يَجُوزُ بِهِ
إِبْدَالُهُ فِي الْأَصَحِّ وَيَدُ الْمَكْتَرِي عَلَى الدَّابَّةِ وَالثَّوْبِ بِدَائِمَةٍ
مُدَّةَ الْإِجَارَةِ وَكَذَا بَعْدَهَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ رِبْطًا دَائِمَةً
أَكْثَرَاهَا لِحِمْلِ أَوْ رُكُوبٍ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا لَمْ يَصْنَعْ إِلَّا إِذَا انْقَضَتْ
عَلَيْهَا أَصْطَبِلَتْ فِي وَقْتٍ لَوْ أَنْتَفَعَ لَمْ يَصْبِرْهَا الْهَدْمُ وَلَوْ تَلَفَ
الْمَا فِي يَدِ أَجِيرٍ بِلَا تَعَدٍّ كَثُوبٌ اسْتَوْجَرَ لِحِيَاطَتِهِ أَوْ صَبَغَهُ

وَمَنْطَلَةٌ
وَوِطَاءٌ
وَوُجُوهُ
الرَّاكِبِ
وَنَزُولِهِ
وَحِطَّةُ
وَشَدِّ
الْخِيَارُ
وَالطَّعَامُ
عَقْدُ
عَلَى
بِنَفْسِهِ
وَبِخَيْرِهِ
حَدًّا
وَمَا
كَثُوبٌ
إِبْدَالُهُ
مُدَّةَ
أَكْثَرَاهَا
عَلَيْهَا
الْمَا

لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْيَدِّ بَأْنِ قَعْدِ الْمُسْتَأْجِرِ مَعَهُ أَوْ
أَحْصَرَهُ مَنَزِلُهُ وَكَذَا إِنْ انْفَرَدَ فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَاءِ الْثَالِثُ
يَضْمَنْ الْمُسْتَأْجِرُ وَهُوَ مِنَ التَّزَمِّ عَمَلًا فِي ذِمَّتِهِ لَا الْمَنْفَرِدُ وَهُوَ
مَنْ أَحْبَرَ نَفْسَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً لِعَمَلٍ وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قِصَّارٍ
لِيَقْصُرَهُ أَوْ حِيَاطٍ لِيَخْطِطَهُ فَفَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحِرَّةَ فَلَا أَجْرَ
لَهُ وَقِيلَ لَهُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَعْرِفًا بِذَلِكَ الْعَمَلِ وَالْإِفْلَاقِ وَقَدْ
سَيِّئَ تَحَسُّنًا وَلَوْ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ ضَرَبَ لَدَابَّةً أَوْ كَبْهًا
فَوْقَ الْعَادَةِ أَوْ أَرَكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ اسْكَنَ حَدَادًا أَوْ قِصَّارًا
ضَمِنَ الْعَيْنَ وَكَذَا لَوْ أَكْثَرِيَ لِحْمَلِ مَائَةٍ رُطِلَ حِنْطَةً فَحَمَلِ مَائَةً
شَعِيرًا أَوْ عُلْسًا أَوْ لَعْسَةً أَوْ قِزَّةً شَعِيرًا فَحَمَلِ حِنْطَةً
دُونَ عُلْسِهِ وَلَوْ أَكْثَرِيَ لِمَائَةٍ فَحَمَلِ مَائَةً وَعِشْرِينَ لَزِمَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلُ لِلزِّيَادَةِ
وَإِنْ تَلَفَتْ بِذَلِكَ ضَمْنُهَا إِنْ لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُهَا مَعَهَا فَإِنْ كَانَ
ضَمِنَ قِسْطَ الزِّيَادَةِ وَفِي قَوَائِمِ نَصْرِفِ الْقِيَمَةِ وَلَوْ سَلِمَ الْمَائَةُ وَالْعِشْرُونَ
إِلَى الْمَوْجِرِ خَمَلَهَا جَاهِلًا ضَمِنَ الْمَكْتَرِي عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ
وَزَنَ الْمَوْجِرُ وَحَمَلَ فَلَا أَجْرَ لِلزِّيَادَةِ وَلَا ضَمَانَ إِنْ تَلَفَتْ وَلَوْ
أَعْطَاهُ ثَوْبًا لِيَخْطِطَهُ قَبْلًا وَقَالَ أَمْرٌ شَيْءٌ بِقَطْعِهِ قَبْلَ قَوْلِ
بَلْ قَبِضًا فَلَا أَظْهَرَ تَصَدِيقَ الْمَالِكِ بِمَنْدِهِ وَلَا أَجْرَ عَلَيْهِ وَعَلَى

٩١
الخطا ارش النقص **فصل** لا تنفسح اجارة بعد كغدير
وقود حمام وسفر ومرص مستأجرة لغير ولو استاجر
ارضنا راعة فزرع فهلك الزرع بحاجة فلشله الفسخ ولا حظ
شي من الاجرة وتنفسح بموت الدابة والاجرة المعينة للمستقبل
لا الماضي الاظهر فيسقط من المسمى ولا تنفسح بموت
العاقدة برق متولي الوقف ولو اجر البطن الاول مدة ومات قبل
تمامها والولي صبيامدة لا يبلغ فيها بالسنة فسلخ باختيار فلامع
انفساخها في الوقف لا الصبي وانها تنفسح بانهدام الدار لا انقطاع
ما ارض استوجرت لزر راعة نكثت الخيار وعصب
الدابة واباق العبد نكثت الخيار ولو اكرى جملالا وهرب
وتركها عند المالك تربي اجمع القاضي ليمونها من مال الجال
فان لم يجد له مالا لا اقتصر عليه فان وثق بالمالك تربي دفعه
اليه والا جعله عند ثقة وله ان يبيع منها قدر النفقة ولو اذن
للمالك تربي في النفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر متى قبض
المالك تربي الدابة والدار واستكها حتى مضت مدة الاجارة
استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا الوال تربي دابة ليركب الي
موضع وقبضها ومضت مدة امكن السير اليه وسوا قبل جاز

العين والدمعة إلا سنام الدابة الموصوفة ويستفرغ في الأجزاء
الفاصلة أجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحيح تحت ولو أحرى
عينا مدة ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالأصح أنها لا تنفس
الأجزاء وأنه لا خيار للعبد والأظهر أنه لا يرجع على سيد باجرة
ما بعد العتق ويصح بيع المستأجر للكتري ولا تنفس الأجزاء

في الأصح ولو باعها لغيره جاز في الأظهر ولا تنفس
المرضى لم تعرقط ان كانت ببلاد الاسلام فللمسلم تملكها بالأحياء
وليس هو لذي وان كانت ببلاد كفار فلهم أحياءها وكذا المسلم
ان كانت مما لا يدنون المسلم من عندها وما كان معمورا فالأحد
فان لم تعرف والعمارة اسلامية قال ضايح وان كانت جاهلية
فالأظهر أنه يملك بالأحياء ولا يملك بالأحياء حريم معمور وهو
ما تمس الحاجة إليه لتمام الانتفاع فحريم القرية النادي ومركز
أخيل ومناخ الأبل ومطرح الرما ودورها وحريم البئر الموات
موقف النازح والحوض والدولاب ومجتمع الماء ومترد الدابة
وحريم الدار في الموات مطرح رمايد وكناسته وتلج وممر صوب
الباب وحريم ابار القنات وما لو حف فيه بقصرها وها اوجيف الانقيار
والدار المحفوفة بذور لا حريم لها ويستصرف كل واحد في ملكه

عَلَى الْعَادَةِ فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ دَانَهُ الْمَحْفُوقَةَ
بِمَسَاكِينِ حِمَا مَاءٍ وَإِصْطِبَالًا وَحَانُوتَهُ فِي الْبَرَاقِيزِ حَانُوتَ حَدَادٍ
إِذَا احْتِطَا وَأَحْكَمَ الْحِدْرَ رَأَى وَيَجُوزُ أَحْيَا ثَوَاتِ الْحَرَمِ دُونَ
عَرَاقَاتِ الْأَصَحِّ **قُلْتُ** وَمِنْ دَلِيلِهِ وَمِنْ كَعْرِفَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَيُخْلِفُ
الْأَحْيَاءَ بِحَسَبِ الْغَرَضِ فَإِنْ رَادَ مَسْكَنًا اشْتَرَطَ تَحْوِيلُهَا بِقَعْدَةٍ
وَسَقْفٍ بَعْضُهَا وَتَعْلِيقُ بَابٍ فِي الْبَابِ وَجْهٌ أَوْ زُرْبَتُهُ دُونَ
فَتْحِهَا لَا سَقْفٌ وَفِي الْبَابِ الْخِلَافُ وَمِنْ رَغْبَةٍ فَمَعَ التُّرَابُ حَوْلَهَا
وَلَسَوِيَّةُ الْأَرْضِ وَتَرْتِيبُ مَا لَهَا إِنْ لَمْ يَلْفِهَا الْمَطَرُ لَا الزَّرَاعَةُ
فِي الْأَصَحِّ أَوْ بَسَانًا فَمَعَ التُّرَابُ وَالتَّحْوِيلُ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ
وَنَهْيُهُ مَاءٍ وَبِشْتَرَطِ الْغَرَضِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمِنْ شَرْعٍ فِي عَمَلِ أَحْيَاءٍ
وَلَمْ يَتِمَّ وَأَعْلَمُ عَلَى بُقْعَةٍ بِنَصْبِ أَحْيَاءٍ أَوْ غَرَضٍ حَشْبًا فَتَحْرُوهُ
أَحَقُّ بِهِ لِحُزْنِ الْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَا أَوْ مَلَكَهُ
وَلَوْ طَالَ مَدَّةُ التَّحْرِيقِ قَالَهُ السُّلْطَانُ أَحْيَا وَاتْرَكَ فَإِنْ اشْتَهَلَ
أَمْهَلُ مَدَّةٍ قَرِيبَةٍ وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْأَمَامُ مَوَاتًا صَارَ أَحْيَا بِأَحْيَائِهِ
كَالْمُتَحَرِّقِ لَا يَقْطَعُ الْإِقَادَةُ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَقَدْ رَأَيْتُهُ عَلَيْهِ وَكَذَا
التَّحْرِيقُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْأَمَامِ أَنْ يَحْيِيَ بُقْعَةً مَوَاتٍ لِرِغْمِ
حَزِينَةٍ وَصَدَقَ وَصَالَةٌ وَضَعِيفٌ عَنِ الْجَمْعَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْ

حِجَابٌ لِلْحَاجَةِ وَلَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ **فصل** منعته الشارع المروءة ومحور
الجلوس به لاستراحة ومعاملة وكونها اذا لم يضيق على المارة
ولا يشترط اذن الإمام وله تطليل مقعد ببارية وغيرها ولو سبق
إليه اثنان اقرع وقيل يقدم الإمام براه ولو جلس للمعاملة ثم
فارقته تاركاً للمعرفة او منتقلاً إلى غير بطل حقه وإن فارقته
ليعود لم يبطل إلا أن تطول مفارقتها بحيث ينقطع معاملته
عنه ويألفون غيره ومن ألف من المسجد موضعاً يفتي فيه
ويقرئ كالجالس شارع لمعاملة ولو جلس فيه لصلاة لم يصح
احتج به في غيرها فلو فارقته لحاجة ليعود لم يبطل اختصاصه
في تلك الصلاة في الأصح وإن لم يترك الزارة ولو سبق رجل إلى
موضع من باب مستبل او فتية إلى مدرسته او صوفي إلى الخلعة
لم يزعج ولم يبطل حقه بخروجه لشري حاجة كونه **فصل** المعدن
الظاهر وهو ما خرج بلا علاج كلفظ وكبريت وقار ومومبا
وبرام وحجار رخي لا يثبت فيه اختصاص بتحرر ولا اقتطاع فان
ضاق بيله قدم السابق بقدر حاجته فلو طلب زيادة فالأصح
إزعاجه فلو جاء معاً اقرع في الأصح والمعدن الناطق وهو ما لا
يخرج إلا بعلاج كذهب فضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل

٩٤
فِي الْأَطْهَرِ مِنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَظَهَرَ فِيهِ مَعْدِنٌ بَاطِنٌ مُلْكُهُ وَالْمِيَاهُ
الْمُبْلَحَةُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَالْعُيُونُ فِي الْجِبَالِ يَسْتَوِي الْمَنَاسِقُ فِيهَا فَإِنْ رَأَى
قَوْمٌ سَفَى أَرْضَهُمْ مِنْهَا فَضًا وَسَفَى الْأَعْلَى فَأَلْعَلَى وَحَسِبَ كُلُّ وَاحِدٍ
الْمَا حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ رِثَاعٌ وَانْخِفَاصٌ
أَفْرَدَ كُلُّ طَرَفٍ سَفَى وَمَا أَخَذَ مِنْ هَذَا الْمَارِ فِي أَنْ يَمْلِكَ عَلَى الصَّيْحِ
وَحَافِزٍ بِرِثَاقِ الْأَرْضِ فَإِنْ بَلَغَتْهَا حَتَّى يَرْتَحِلَ وَالْمَحْفُوزَةُ لِلْمَلِكِ أَوْ فِي
مِلْكٍ يَلِكُ مَا هِيَ فِي الْأَصْحِ وَسَوَاءٌ مُلْكُهُ أَمْ لَا لَا يَلْزِمُهُ بَدَلٌ مَا فَضَلَ
عَنْ حَاجَتِهِ لِزَرْعٍ وَبَيْعٍ لِمَا شَاءَ عَلَى الصَّيْحِ وَالْقَنَاءُ الْمُشْتَرَكَةُ يُقَسِّمُ مَا وَهَبَ
خَشْيَةً فِي غَرَضِ اللَّهِ فِيهَا تَقَبُّ مَسَارِيرُهُ أَوْ مُتَغَلِّتُهُ عَلَى قَدْرِ الْخَصَصِ
وَلَهُمُ الْقِسْمَةُ مِنْهَا بِأَلَا **فصل في الوقف** شَرْطُ

الْوَقْفِ صِحَّةُ عِبَارَتِهِ وَاهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ وَالْمَوْقُوفُ دَوَامُ الْإِسْتِفَاعِ بِهِ
لَا مَطْعُومٌ وَرَحِيانٌ وَلَا وَقْفٌ حَرِّ نَفْسِهِ وَلِذَا مُسْتَوْلَةٌ وَكُلُّ
مُعْلَمٍ وَاحِدٍ عِنْدِيهِ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ وَقَفَ بِنَاءً أَوْ غَرَسًا فِي أَرْضٍ مُسَاجِرَةٍ
لَهَا فَأَلَا صَحُّ جَوَانِ قَائِنٍ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ وَجَمِيعٍ اسْتَشْرَطَ
إِمْكَانُ تَمْلِكِهِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى جَنِينٍ أَوْ عَلَى الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ فَلَوْ أَطْلَقَ
الْوَقْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ وَقْفٌ عَلَى سَيِّدَةٍ وَلَوْ أَطْلَقَ الْوَقْفَ عَلَى بَهِيمَةٍ
لَهَا وَقِيلَ هُوَ وَقْفٌ عَلَى مَا إِلَيْهَا وَيَصِحُّ عَلَى ذِي لَمْ يَرْتَدِّ وَحَرِّ يَوْفُسِهِ

في الأصح وإن وقف على جهة معصية كعانة الكنايس فباطل
أو جهة قريبة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صح
أو جهة لا تظهر فيها القرينة كالأغنياء صح في الأصح ولا يصح إلا
بلفظ وصريحه وقفت كذا أو أرضي موقوفة عليه والتسبيل
والتحسيس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة
محترمة أو موقوفة أو لا تبلى ولا تؤهب فصرح في الأصح وقوله تصد
فقط ليس بصريح وإن نوى إلا أن يضيف إلى جهة عامة
وينوي الأصح أن قوله حرمة أو أبدته ليس بصريح وإن قوله جعلت
البيعة مستحداً تصير به مستحداً وإن الوقف على معين بشرط
فيه قبوله ولو رد بطل حقه شرطنا القول أم لا ولو قال وقفت
هذه سنة فباطل ولو قال وقفت على أولادي أو على زيد ثم نسله ولم
يزد قال أظهر صحة الوقف فإذا انقرض المذكور قال أظهر أنه يبقى
وقفاً وإن صرفه أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور ولو
كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من سيولد لي
فالمدّهب بطلانه أو منقطع الوسط كوقفته على أولادي
ثم رجل ثم الفقراء فالمدّهب صحيح ولو اقتصر على وقفته قال أظهر
بطلانه ولا يجوز تعليقه لقوله إذا جاز يدفقه وقفت ولو

وَقَفَ بِشَرَطِ الْخِيَارِ بَطْلَ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِشَرَطٍ أَنْ
 لَا يُوجَرَ اتَّبَعَ شَرْطُهُ وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي وَقْفٍ لِمَسْجِدٍ لِحْتِصَانِهِ
 بِطَائِفَةٍ كَالشَّافِعِيَّةِ اخْتَصَرَ كَالْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى
 شَخْصَيْنِ ثُمَّ الْفَقْرَاءُ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا فَالْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ أَنَّ نَصِيبَهُ
 يُصْرَفُ إِلَى الْآخِرِ **فصل** قَوْلُهُ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يَقْتَضِي
 السُّوْيَةَ بَيْنَ الطَّرِيقِ وَكَذَا لَوْ زَادَ مَا تَنَاسَلُوا وَعَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ
 أَوْلَادِي أَوْ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِي وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ
 الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ فِي الْأَصَحِّ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ
 عَلَى الذَّرِيَّةِ وَالسُّبُلِ وَالْعَقَبِ وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَلَى مَنْ
 تَنَسَّلَ مِنْهُمْ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَوَالِيهِ وَلَهُ مُعْتَوٍ وَمُعْتَوٍ فَمِنْهُمْ
 وَقِيلَ يَطْلُ وَالِضْفَةُ الْمَتَّفِدَةُ عَلَى جِلٍّ مَعْطُوفَةٍ تُعْتَبَرُ فِي
 السُّبُلِ كَوَقَفْتُ عَلَى مُحْتَاجِي أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَأَخَوَاتِي الْمُحْتَاجِينَ وَإِلَّا
 أَنْ يَفْسُقَ بَعْضُهُمْ **فصل** الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَلِكَ رَقَبَةُ الْمَوْقُوفِ يَتَقَلُّ
 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَيْ يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّ فَلَا يَكُونُ لِلْوَاقِفِ وَلَا
 لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَمَنَافِعُهُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَيْسَتْ وَفِيهَا بِنَفْسِهِ
 وَبِغَيْرِهِ بَانَاءٌ وَاجَارَةٌ وَمِلْكٌ إِلَّا حِرَّةٌ وَقَوَائِدُ كَثْرَةٌ وَصُوفٌ وَلَبَنٌ
 وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ وَالثَّانِي يَكُونُ وَقْفًا لَوْ مَاتَ الْبَيْتُ اخْتَصَرَ

أو بطلنا بعد بطلان ولو قال على الأولاد
 ثم الأولاد أو لادى ثم الأولاد هم ما تناسلوا

يُجْلِدُهَا وَلَهُ مَهْرُ الْكَارِيَةِ إِذَا أُوطِيتْ بِشِبْهِةٍ أَوْ نِكَاحٍ إِنْ
صَحَّحْنَاهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ الْمَوْتُونِ
إِذَا اتْلَفَ بِلِشْتَرِي بِهَا عَبْدٌ لِيَكُونَ قَفَا مَكَانَهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ
فَبِعَصْرٍ عَبْدٌ وَلَوْ حَبَّتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَنْقُطْ عَنِ الْوَقْفِ عَلَى الْمَذْهَبِ
بَلْ يَنْتَفِعُ بِهَا جَدْعًا وَقِيلَ تُبَاعُ وَالْمَنْزُوعُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَالْأَصَحُّ
جَوَازُ بَيْعِ حَضَرِ الْمَسْجِدِ إِذَا بِلَيْتٍ وَجَدَّ وَعَدَهُ إِذَا انْكَسَرَتْ
وَلَمْ تَصْلَحِ إِلَّا لِلْأَحْرَاقِ وَلَوْ أَهْدَمَ مَسْجِدٌ وَتَعَدَّرَتْ عَادَتُهُ
لَمْ يَبْعَ بِحَالٍ **فصل** إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ابْتِغَاءً
وَأَمَّا لِنَظَرٍ لِلْقَاضِي عَلَى الْمَذْهَبِ وَشَرَطَ النَّاظِرُ الْعَدَالَهَ وَالْغَايَةَ
وَالْإِهْتِدَاءَ إِلَى التَّصَرُّفِ وَوَضَعِيَّتَهُ الْعِمَانَةَ وَالْإِجَارَةَ
وَتَحْصِيلَ الْعِلَّةِ وَتَسَمُّنَهَا فَإِنْ فُوضَ إِلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يَتَعَلَّ
وَاللِّوَاقِفُ غَيْرُكَ مِنْ وَلَا هُـ وَنَصَبُ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ نَظْرَهُ خَالَ
الْمَوْقِفِ وَإِذَا أَمَرَ النَّاظِرُ فَرَّادَتِ الْأَجْزَاءُ فِي الْمُدَّةِ أَوْ ظَهَرَ طَالِبُ
بِالزِّيَادَةِ لَمْ يَنْفَسِخِ الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ **كتاب الهبة**
الْمَلِكُ بِلَا عَوْضٍ هِبَةٌ فَإِنْ مَلَكَ مَحْتًا جَاءَ الثَّوَابُ بِالْآخِرَةِ فَصَلَقَهُ
فَإِنْ نَقَلَهُ إِلَى مَكَانٍ مُوْهُورٍ لَهُ إِنْ كَانَ مُدِيَّةً وَشَرَطَ الْهِبَةُ
إِجَابٌ وَقَبُولٌ لَفْظًا وَلَا شَرْطَانِ فِي الْهَدِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ

يَكْفِي الْبَيْعُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ ذَلِكَ لَوْ قَالَ أَرَقِبْتُكَ أَوْ جَعَلْتُهَا
لَكَ رُقِيًّا إِنْ مِتُّ فَلْيُعَادَتْ إِيَّايَ وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ
لَكَ الْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ الْحَدِيدُ الْقَدِيمُ وَمَا جَارِ بَيْعُهُ
جَارَ هَبْتُهُ وَمَا لَا كَيْدَ هُوَ وَمَغْصُوبٌ وَضَائِلٌ فَلَا الْاِحْتِيَاجَ إِلَى الْخُطْبَةِ
وَسَمَوَهَا وَهَبْتُهُ الدِّينَ الْمَدِينِ أَبْرَأُ لغيره بَاطِلَةٌ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَمْلِكُ
مَوْهُوبٌ إِلَّا قَبْضُ بَابِ الْوَاهِبِ فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْقَبْضِ
قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ وَقِيلَ يَنْفَسُ الْعَقْدُ رَيْسُ لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ
فِي عَطِيَّةٍ أَوْ لَادَةٍ بَأَنَّ يَسْوَى بَيْنَ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَقِيلَ
لِقِسْمَةِ الْأَرِثِ وَلِلْأَبِ الرَّجُوعُ فِي هَبَةٍ وَلَهُ وَكَذَا لِلسَّائِرِ
الْأَصُولُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَشَرْطُ رَجُوعِهِ فِي سُلْطَانِهِ الْمُنْتَهَى فَيَمْتَنِعُ
بِبَيْعِهِ وَوَقْفِهِ لَا بَرَهْنِهِ وَهَبْتُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَعْلِيْقُ عَقْدِهِ
وَتَرْوِجُهَا وَزَرَاعَتُهَا وَكَذَا الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ
زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ زَادَ رَجَعَ فِيهِ بَرِيَادَتُهُ
الْمُتَّصِلَةُ لَا الْمُنْفَصِلَةُ فِي الْأَصَحِّ وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ بِرَجْعَتِ
فِيمَا وَهَبْتُ وَاسْتَرْجَعْتُهُ أَوْ رَدَّتْهُ إِلَى مِلْكِي أَوْ نَقَضْتُ الْهَبَةَ لَا
بِبَيْعِهِ وَوَقْفِهِ وَهَبْتُهُ وَاعْتَقَقَهُ وَوَطَّيْتُهَا فِي الْأَصَحِّ وَلَا
رَجُوعَ لغيرِ الْأَصُولِ فِي هَبَةٍ مَعْنِيهِ يَنْفَى الثَّوَابُ وَمَتَى وَهَبَ

لَوْ قَالَ أَرَقِبْتُكَ أَوْ جَعَلْتُهَا
لَكَ رُقِيًّا إِنْ مِتُّ فَلْيُعَادَتْ إِيَّايَ
وَإِنْ مِتُّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ
الْمَذْهَبُ طَرْدُ الْقَوْلَيْنِ
الْحَدِيدُ الْقَدِيمُ وَمَا جَارِ
بَيْعُهُ جَارَ هَبْتُهُ وَمَا لَا
كَيْدَ هُوَ وَمَغْصُوبٌ وَضَائِلٌ
فَلَا الْاِحْتِيَاجَ إِلَى الْخُطْبَةِ
وَسَمَوَهَا وَهَبْتُهُ الدِّينَ
الْمَدِينِ أَبْرَأُ لغيره بَاطِلَةٌ
فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَمْلِكُ مَوْهُوبٌ
إِلَّا قَبْضُ بَابِ الْوَاهِبِ فَلَوْ
مَاتَ أَحَدُهُمَا بَيْنَ الْهَبَةِ
وَالْقَبْضِ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ
وَقِيلَ يَنْفَسُ الْعَقْدُ رَيْسُ
لِلْوَالِدِ الْعَدْلُ فِي عَطِيَّةٍ
أَوْ لَادَةٍ بَأَنَّ يَسْوَى بَيْنَ
الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَقِيلَ
لِقِسْمَةِ الْأَرِثِ وَلِلْأَبِ
الرَّجُوعُ فِي هَبَةٍ وَلَهُ وَكَذَا
لِلْسَّائِرِ الْأَصُولُ عَلَى
الْمَشْهُورِ وَشَرْطُ رَجُوعِهِ
فِي سُلْطَانِهِ الْمُنْتَهَى فَيَمْتَنِعُ
بِبَيْعِهِ وَوَقْفِهِ لَا بَرَهْنِهِ
وَهَبْتُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَتَعْلِيْقُ
عَقْدِهِ وَتَرْوِجُهَا وَزَرَاعَتُهَا
وَكَذَا الْإِجَارَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ
وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ وَعَادَ لَمْ
يَرْجِعْ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ زَادَ
رَجَعَ فِيهِ بَرِيَادَتُهُ الْمُتَّصِلَةُ
لَا الْمُنْفَصِلَةُ فِي الْأَصَحِّ
وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ بِرَجْعَتِ
فِيمَا وَهَبْتُ وَاسْتَرْجَعْتُهُ
أَوْ رَدَّتْهُ إِلَى مِلْكِي أَوْ
نَقَضْتُ الْهَبَةَ لَا بِبَيْعِهِ
وَوَقْفِهِ وَهَبْتُهُ وَاعْتَقَقَهُ
وَوَطَّيْتُهَا فِي الْأَصَحِّ وَلَا
رَجُوعَ لغيرِ الْأَصُولِ فِي
هَبَةٍ مَعْنِيهِ يَنْفَى الثَّوَابُ
وَمَتَى وَهَبَ

مُطْلَقًا فَلَا ثَوَابَ إِنْ وَهَبَ لِدُونِهِ وَكَذَا لَا عَلَى سِنْدٍ فِي الْأَظْهَرِ وَالنَّظِيرُ
عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ وَجِبَ فَهُوَ قِسْمُ الْمَوْجُوبِ الْأَصَحُّ فَإِنْ لَمْ يُثْبِتْهُ فَلَهُ الرُّجُوعُ
وَلَوْ وَهَبَ بِشَرْطِ ثَوَابٍ مَعْلُومٍ فَأَلْظَهَرُ صَحَّةَ الْعَقْدِ وَبِكَوْنِ بَعْثِ عَلَى
الْعَمَلِ أَوْ بِمَجْهُولٍ فَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِهِ وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً فِي ظَرْفٍ فَإِنْ
لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِرَدِّهِ لَقُصِرَتْ تَمَرُّهُ فَهُوَ هَدِيَّةٌ أَيْضًا وَلَا فَلَاحُ وَبِحُكْمِ
اسْتِعْمَالِهِ الْآيَةِ فِي كُلِّ الْهَدِيَّةِ مِنْهُ إِنْ اقْتَضَتْ الْعَادَةُ . . .

كَلِمَةُ اللَّقْطَةِ نُسْخَتُهَا لِقَطَاطُ الْوَأَثِ بِإِمَانِهِ

نَفْسِهِ وَقِيلَ يَحِبُّ وَلَا يَسْتَحِبُّ لَغَيْرِ وَأَثَرُ وَتَجَوُّزُ الْأَصَحُّ
وَيُكْرَهُ لِفَاسِقٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ إِلَّا شَهِادَةً عَلَى الْإِقْطَاطِ
وَأَنَّهُ يَصِحُّ التَّقَاطُ الْفَاسِقِ الصَّيِّ وَالَّذِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ
الْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَنْزِعُ مِنَ الْفَاسِقِ وَيُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ وَأَنَّهُ لَا يَعْتَدُ
تَعْرِيفَهُ بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ وَيَنْزِعُ الْوَلِيُّ لِقَطَّةَ الصَّيِّ وَيَعْرِفُ
وَيَمْلِكُهَا لِلصَّيِّ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَيْثُ تَجَوُّزُ لَا يَعْتَدُ تَعْرِيفَهُ
بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ وَيَنْزِعُ الْوَلِيُّ لِقَطَّةَ الصَّيِّ مَا يَعْرِفُ
وَيَمْلِكُهَا لِلصَّيِّ إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَيْثُ تَجَوُّزُ الْأَقْرَبِ لَهُ وَيُضَمُّ
الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ فِي انْتِزَاعِهِ حَتَّى تَلْفَ فِي يَدِ الصَّيِّ وَالْأَظْهَرُ

٩٦
بُطْلَانِ التَّقَاطِ الْعَبْدِ وَلَا يُعْتَدُ بَعْرِيفُهُ فَلَوْ أَخَذَهُ سَيِّدُهُ مِنْهُ
كَانَ لِقَاطًا **قَالَ** الْمَذْهَبُ صَحَّةُ التَّقَاطِ الْمَكَاتِبُ صَحِيحَةٌ مِنْ
بَعْضِهِ حُرٌّ وَهِيَ لَهُ وَلِسَيِّدِهِ فَإِنْ كَانَتْ مُهَاطَةً فَلَصَاحِبُ التَّوْبَةِ
لَا ظَهَرَ وَكَذَا حُكْمُ سَائِرِ النَّادِرِ مِنَ الْأَكْسَابِ وَالْمَوْنِ إِلَّا أَرَشَ
الْحَيَاةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ **فصل** الْحَيَوَانِ الْمَمْلُوكِ الْمَمْتَنِعِ مِنْ صَغَارِ الْبَيْعِ
بِقُوَّةِ كَبِيرٍ وَفَرَسٍ أَوْ بَعْدٍ وَكَارِبٍ وَطَبْيٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ كَلْبٍ أَوْ
وَحْدٍ بِمَقَارَةٍ فَلِلْمُقَاضِي التَّقَاطُ لِحِفْظِهِ وَكَذَا الْغَيْرِ فِي الْأَصْحِ
وَيَحْرُمُ التَّقَاطُ لِمُتْلِكٍ إِنْ دُخِلَ بِقَرِيْبَةٍ قَالَا صَحَّ حَوَازُ التَّقَاطِ
لِمُتْلِكٍ مَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاةٍ يَجُوزُ التَّقَاطُ لِلْمُتْلِكِ الْقَرِيْبِ وَالْمَقَارَةِ
وَيُتَخَيَّرُ لِحِذِّهِ مِنْ مَقَارَةٍ قَاءٍ نَشَاعَرَفَةٍ وَتَمْلِكُهُ أَوْ بَاعَهُ وَحَفِظَ
ثَمَنَهُ وَعَرَفَتْهَا تَمْلِكُهُ أَوْ أَكَلَهُ وَعَرَفَتْ قِيَمَتَهُ إِنْ ظَهَرَ مَالُكَهُ
قَاءٍ أَوْ أَخَذَ مِنَ الْعُرَانِ فَلَهُ الْخَصْلَانِ الْأَوَّلَانِ لَا الثَّالِثَةُ فِي الْحَجِّ
وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقِطَ عَبْدٌ لَا يَمِيْزُ وَيُلْتَقِطُ غَيْرُ الْحَيَوَانِ فَإِنْ كَانَ
سَبْرًا فَسَادُهُ كَرَدِيْبَةٍ فَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَعَرَفَهُ لِمُتْلِكٍ ثَمَنَهُ
وَإِنْ شَاءَ تَمْلِكُهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ وَقِيلَ إِنْ وَجِدَهُ فِي عَمْرٍ أَنْ وَجِبَ
الْبَيْعِ وَإِنْ أُمِكنَ بَقَاؤُهُ بَعْدَ لَاحِظٍ كَرَطَبٍ تَخَفَّفَ فَإِنْ كَانَتْ الْغِيْطَةُ
فِي بَيْعِهِ بَيْعٌ أَوْ فِي تَخْفِيفِهِ وَتَبَرَّعَ بِهِ الْوَاحِدُ حَقَّقَهُ وَإِلَّا بَيْعَ

بعضه ليخفف الباقي **و** من أخذ لقطه للحفظ ابداً فهي
أمانة فإن دفعها إلى القاصي **ل**زمته القبول **و** لم يوجب
الأشروت التعريف **و** الحالة هذه فلو قصد بعدد لخيانته لم
يصرفاً من الأصح **و** إن أخذ بقصد خيانه فضا من ولسرله
بعده أن يعرف **و** يملك على المذهب **و** إن أخذ ليعرف
و يملك على المذهب **و** إن أخذ ليعرف **و** يملك فإمائه مدة التعريف
و كذا بعدهما ما لم يختر التملك في الأصح **و** يعرف جنسها وضيقتها
و قدرها ووعها صها **و** وكائنها ثم يعرفها في الأسواق
و أبواب المساجد وحوها سنة على العادة يعرف أولاً
كل يوم طر في النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع **و** لا
تبلغ سنة مفرقة في الأصح **قلت** الأصح تكفي والله أعلم **و** يذكر
بعض أوصافها **و** لا يلزمه مؤنه التعريف **و** إن أخذ لحفظ تل
يرتبها القاصي من بيت المال أو يقرض على المالك **و** إن أخذ لملك
لزمته وقيل إن لم يملك فعلى المالك **و** الأصح إن الحقير لا يعرف
سنة بل زماً يظن أن فاقده يعرض عنه غالباً **فصل** إذا
عرف سنة لم يملكها حتى ينجها **و** يلفظ لملك **و** قيل **و**
النبي وقيل يملك بعض السنة **و** فإن ملك فظهر المالك **و** انفتاح على

عَلَى رَدِّ عَيْنِهَا فَذَاكَ وَإِنْ ارَادَهَا الْمَالِكُ وَارَادَ الْمُلْتَقَطُ الْعِزَّ
إِلَى بَذْلِهَا اجِبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ تَلَفَتْ عَرِضَتْ مِثْلَهَا أَوْ
قِيمَتُهَا يَوْمَ التَّمْلِكِ إِنْ تَقَصَّتْ بَعِيْبُ فَإِنْ اخَذَهَا مَعَ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ
وَإِنْ ادَّعَاهَا رَجُلٌ وَلَمْ يَصْنَعْهَا وَلَا يَسْتَعِذُّ بِهَا لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ وَإِنْ وَصَفَهَا
وَوَظَنَ صِدْقَهُ حَارَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَذْهَبِ فَائِزٌ فَعَفَا قَامَ آخَرُ
بَيِّنَةٍ هَا حَوْلَتْ إِلَيْهِ فَإِنْ تَلَفَتْ عِنْدَهُ فَلِصَاحِبِ الْبَيِّنَةِ ضَمِيرُ
الْمُلْتَقَطِ وَالْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ **قُلْتُ** لَا تَحِلُّ لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ
لِلتَّمْلِكِ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا قَطْعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **تَكَادُ اللَّفْظُ**
التَّقَاطُ الْمَنْبُودُ فَرَضُ كَفَايَةٍ وَيَجِبُ الْأَشْهَادُ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَأَنَا
ثَبِتُ وَلَا يَهْدِي إِلَّا لِقَطْعِ الْمَكْلُوفِ حُرِّمٌ عَلَى مَنْ شَدِيدٌ وَلَوْ اَلْتَقَطَ
عِنْدُ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَنِ أَنْ يَرْعَى مِنْهُ فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَبُ عِنْدَهُ أَوِ الْقَطْعُ
بِأَذْنِهِ فَالسَّيِّدُ الْمُلْتَقَطُ وَلَوْ اَلْتَقَطَ صَبِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ مُجْرِمٌ
عَلَيْهِ أَوْ كَافِرٌ مُسْلِمًا أَنْ يَرْعَى مِنْهُ فَإِنْ عَلِمَهُ فَأَقْرَبُ عِنْدَهُ أَوِ الْقَطْعُ
بِأَذْنِهِ وَلَوْ أَرَادَ حَمِيشَانِ عَلَى أَخِي جَعَلَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ
مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا لِقَطْعِهِ مُنْعَ الْآخَرِ مِنْ
مُزَاحَمَتِهِ وَإِنْ اَلْتَقَطَاهُ مَعًا وَهِيَ أَهْلٌ فَأَلَا صَحِّحٌ أَنَّهُ يَقْدَمُ غَنِيٌّ
عَلَى فَقِيرٍ وَعَدْلٌ عَلَى مَسْنُونٍ فَإِنْ اسْتَوَيَا أُفْرِغَ وَإِذَا وَجَدَ بِلْدَ لَيْسَ طَا

ببلد فليس له نقله إلى ياديه والأصح أن له نقله إلى بلد آخر وأن للغريب
إذا التقط بلداً أن ينقله إلى بلده وإن وجد بياً ديه فله نقله إلى بلد
وإن وجد بدوي بلداً وكان حضري أو بياً دية أقربين وقيل إن كانوا
ينقلون للجمعة لم يقر ونفقته في ماله العام لو وقف على اللقطاء
أو الخاص وهو ما اختص به كتاب ملفوفة عليه ومنه وشه تحته وما في
جيبه من درهم وغيرها ومهده ودنانير منشورة فوقه وتحت
وإن وجد في دار وهي له وليس له مال مدفون تحتها وكذا
شيء ملفوفه وامتنعة موضوعه بقرنيه في الأصح فإن لم
يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال فإن لم
يكن قام المسلمون بكفايته فصاوفي قول يعقده وللملتقط الاستقلال
بمخط ماله في الأصح ولا ينفق عليه منه إلا بأذن القاضي قطعاً
فصل إذا وجد لقيط طبار الأسليم وفيها أهل دمة أو بدار
فتحوها وأقروها بدار كفار صلحاً أو بعد ملكها بحرية وفيها
مسلم حكم بإسلام اللقيط وإن وجد بدار كفار فكاقر إن
لم يسكنها مسلم وإن سكنها مسلم كاسير وتاجر مسلم الأصح
ومن حكم بإسلامه بالدار فاقام ذم بينه ونسبه حقه وتبعه
في الكفر وإن افتصر على الدعوى فالمذهب أنه لا ينتج في الكفر

وَحُجَّتْ بِاسْلَامِ الصَّبِيِّ بِحُجَّتَيْنِ أَحْرَيْنِ لَا تُفْرَضَانِ فِي الصَّبِيِّ إِحْدَاهُمَا
الْوِلَادَةُ فَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُسْلِمًا وَقَدْ تَلَوَّقَ فَهُوَ مُسْلِمٌ فَإِنْ
بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا مُرْتَدًّا وَلَوْ عَلَّقَ بِشَرِّ كَافِرِينَ ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهَا حُكِمَ
بِاسْلَامِهِ فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا مُرْتَدًّا وَفِي قَوْلِ كَافِرٍ أَصْلَى
الْثَانِيَةِ إِذَا سَبَى مُسْلِمٌ طِفْلًا بَتَعَ الشَّيْءُ فِي الْإِسْلَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
مَعَهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ وَلَوْ سَبَّاهُ ذِي لَحْمٍ حُكِمَ بِاسْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا
يَصِحُّ إِسْلَامُ صَبِيِّ مِمَّنْ اسْتَقْلَلَ عَلَى الصَّحِيحِ **فصل** إِذَا لَمْ يَقْرَ
الْمَلِكُ طَائِرَةً فَهِيَ حُرٌّ إِلَّا أَنْ يَغْنِمَ أَحَدُ بَيْتَةِ بَرْقَةٍ وَإِنْ أَقْرَبَتْهُ لَمْ يَحْضُرْ
فَصَدَقَهُ قَبْلَ أَنْ لَمْ يَسْتَوْقِرْ أَقْرَبَتْهُ وَبِحَرِيَّةٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَسْتَوْقِرُ أَنْ
لَا يَسْبِقُ تَصَرُّفٌ يَقْتَضِي نَفْسَهُ حُرِّيَّةَ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ بَلْ يَقْبَلُ
إِقْرَارَهُ فِي أَصْلِ الرِّقِّ فَاحْكَامُهُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لَا الْمَاضِيَةُ الْمُضْطَرَّةُ
بِغَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ فَلَوْ لَزِمَتْهُ دَيْرٌ فَأَقْرَبَتْهُ وَفِيهِ مَا لَمْ يَقْضَ مِنْهُ وَلَوْ
ادَّعَى رِقَّةً مِنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ بَلَا يَسْنَهُ لَمْ يَقْبَلْ وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمَلِكُ
فِي الْأَظْهَرِ وَأَوْرَانَا صَعِيرًا مِمَّنْ أَوْعِيَتْهُ فِي يَدِهِ مِنْ بَيْتِهِ وَلَمْ
يَعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى النِّفَاطِ حُكِمَ لَهُ بِالرِّقِّ فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُرٌّ
لَمْ يَقْبَلْ فَقُلْتُ فِي الْأَصَحِّ لَا يَسْنَهُ وَمِنْ أَقَامَ بَيْتَهُ بِرِقَّةٍ عَلَى يَدِهَا
وَلَيْسَ طَائِرًا مَتَعَرَّضًا لِبَيْتِهِ لَسَبَّ الْمَلِكُ وَفِي قَوْلِ بَلْ يَكُونُ مَطْلَقُ الْمَلِكِ

وَلَوْ اسْتَلْحَقَ اللَّعِيبُ طَحْرُ مُسْلِمٍ لِحَقِّهِ وَصَارَ أَوَّلُ بَيْتِهِ وَإِنْ
اسْتَلْحَقَهُ عَبْدٌ لِحَقِّهِ وَفِي قَوْلٍ لِسَيِّدٍ طَحْرُ تَصَدَّقَ سَيِّدُهُ وَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ
أَمْرًا لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ أَوْ أَشَانِ لَمْ يُقَدِّمَ مُسْلِمٌ وَحَرُّ عَلَى ذِمِّي وَعَبْدٌ
فَارِسٌ لَمْ تَكُنْ سَيِّدُهُ عَرَضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيَلْحَقُ مِنَ الْحَقِّ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
قَائِفًا وَتَحْتَرَّ وَنَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ الْحَقُّ بِهِمَا أَمْرًا لَا نَسِيَابَ لِعَبْدٍ بِلَوْغِهِ إِلَى
مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا وَلَوْ أَقَامَا يَتْنَتَيْنِ فَتُعَارِضَتَيْنِ
سَقَطَتَا فِي الْأَطْهَرِ **كِتَابُ الْحَجَّالَةِ** وَفِي قَوْلِهِ
مَنْ رَدَّ آتِيَّ فَلَهُ كَذَاوَسُهُ بِرُطْبِ صِبْغَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْعَمَلِ بِعَوَضٍ
مُلْتَزِمٍ فَلَوْ عَمِلَ بِهَا إِذِنْ أَوْ إِذِنْ لَشَخَصٍ فَعَمِلَ غَيْرُهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَوْ قَالَ
أَجْنَبِيٌّ مَنْ رَدَّ عَبْدٌ زَيْدٌ فَلَهُ كَذَا اسْتَحَقَّهُ الرَّادُّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ
وَإِنْ قَالَ قَالَ زَيْدٌ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا وَكَانَ كَذَا بِأَلْسِنَةٍ
عَلَيْهِ وَلَا عَلَى زَيْدٍ وَلَا يَشْتَرُ طَقْبُولُ الْعَامِلِ وَإِنْ عَيْنُهُ وَنُظِمَ عَلَى
عَمَلٍ تَحْمِلُ وَكَذَا مَعْلُومٌ فِي الْأَصَحِّ وَبَشَرٌ طَاوُونَ الْجَعْلِ
مَعْلُومًا فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ فَلَهُ ثَوْبٌ أَوْ أَرْضِيهِ فَسَدَ الْعَقْدُ
وَلِلرَّادِّ آخِرُهُ مِثْلُهُ وَلَوْ قَالَ مِثْلُكَ كَذَا فَزَدَهُ مِنْ أَقْرَبٍ مِنْهُ فَلَهُ
مِثْلُ طَعْمٍ مِنَ الْجَعْلِ وَلَوْ اشْتَرَا أَشَانِ فِي رَدِّهِ اشْتَرَا فِي الْجَعْلِ
وَلَوْ التَزَمَ جُعْلًا لِمُعِينٍ فَشَارَكَ غَيْرُهُ فِي الْعَمَلِ أَنْ قَصَدَا عَمَلَهُ

العامل على التمسك فلا
تتلى له وان فسخ

فَلَا كُلَّ الْجُعْلِ وَإِنْ قَصَدَ الْعَمَلُ لِلْمَالِكِ فَلِلْأَوَّلِ قِسْطُهُ وَلَا شَيْءَ
لِلْمُشَارِكِ تَحَالٍ وَلِكُلِّ مِثْمَا الْفَسْخُ قَبْلَ تِمَامِ الْعَمَلِ أَنْ يَفْسخ قَبْلَ
الشَّرْوعِ أَوْ يَفْسخ الْمَالِكُ بَعْدَ الشَّرْوعِ فَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ فِي الْأَصَحِّ وَالْمَالِكُ
أَنْ يَزِيدَ وَيَقْصُرَ فِي الْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاعِ وَفَائِدَتُهُ بَعْدَ الشَّرْوعِ وَجُوبُ
أَجْرِ الْمِثْلِ وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ وَهَرَبَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ
وَإِذَا رَدَّ فَلَسْ لَمْ حَبْسُهُ لِقَبْلِ الْجُعْلِ وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ إِذَا انْصَرَفَ
شَرَطَ الْجُعْلُ أَوْ سَعِيَّهُ فِي رَقْعَةٍ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْجُعْلِ تَخَالَفَا •

قوله الفرائض يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِمَوْتِهِ تَجْهِيهِ
ثُمَّ يَقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثَلَاثِ الْمَالِ ثُمَّ يَقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْوَرَثَةِ •
قلت فَإِنْ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ وَالْحَبَائِثِ وَالْمَرْهُونِ
وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُسْتَرِي مُفْلِسًا قُذِمَ عَلَى مَوْتِهِ تَجْهِيهِ •
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَسْبَابِ الْأَرْثِ أَرْبَعَةٌ قَرَابَةٌ وَنِكَاحٌ وَوَلَاءٌ فِيرِثُ
الْمُعْتَقُ الْعَبْدُ وَلَا عِلْسُ الرَّابِعِ الْإِسْلَامُ فَتُصَرَّفُ التَّرَكَةُ لِبَيْتِ
الْمَالِ أَرِثًا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ بِأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ وَالْمَجْمَعُ عَلَى أَرْثِهِمْ
مِنْ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ الْبَنُّ وَابْنَةُ وَإِنْ سَقَطَ الْأَبُ وَالْبَوُّ وَإِنْ عَدَا
وَالْأَخُ وَابْنَةُ الْأُمِّ وَالْعَمُّ الْأُمُّ وَالْأُمُّ وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ
وَمِنْ النِّسَاءِ بَعْثُ الْبَنَتِ وَبَنَاتُ الْبَنِّ وَالْأُمُّ وَالْحَبْلَةُ وَالْأَخْتُ

الأخوة والأخوات وفرص اثنين فأكثر من ولد الأم وقد يفرض للمحد
مع الإخوة والسدس فرض سبعة أب وحيد لميتهما ولدا وولداين
وأم لميتهما ولد أو ولدان أو اثنتان من الأخوة والأخوات وحيدة وليست
ابن مع بنت صلب ولا خيت وأخوات لأب مع أخت لأبوين ولو أحده
من ولد الأم **فصل** الأب والابن والزوج لأبهم أحدهما ابن الابن لا
يحجبه إلا الابن أو ابن ابن أقرب منه والجد لا يحجبه إلا متوسط
بينه وبين الميت والأخ لأبوين يحجبه الأب والابن وابن الابن
ولا يحجبه هؤلاء وأخ لأبوين ولا من يحجبه أب وجد وولد وولد
ابن وابن الأخ لأبوين يحجبه سبعة أب وجد وابن وابن الأخ
لأبوين ولأب ولا يحجبه هؤلاء وابن أخ لأبوين والعم لأبوين يحجبه هؤلاء
 وابن أخ لأب ولا يحجبه هؤلاء وعم لأبوين وابن عم لأبوين يحجبه هؤلاء
 وعم لأب ولا يحجبه هؤلاء وابن عم لأبوين والمعتق يحجبه عبته
النسب والنسب للأم والزوجة لا يحجبن بنت الابن يحجها ابن أو بنتان
إذا لم يكن معهما من يعصبتها والجد للأم لا يحجها إلا الأم
وللأب يحجها الأب والأم والقربى من كل جهة يحج البعدي
منها والقربى من جهة الأم كأم أم يحج البعدي من جهة الأب
كأم أم أب والقربى من جهة الأب لا يحج البعدي من جهة الأم

مَسْكَتِي زَوْجِ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبُو ثَلَاثٍ مَا فِي نَعْدِ الزَّوْجِ أَوِ الزَّوْجَةِ
وَالْحَدُّ كَالْأَبِ إِذَا تَلَّ الْأَبُ يَسْقِطُ الْأَخُو وَالْأَخَوَاتُ وَالْحَدُّ
يُقَاسِمُهُمْ إِنْ كَانُوا أَبَوَيْنِ أَوْ أَبٍ وَالْأَبُ يَسْقِطُ أَمَ نَفْسِهِ وَلَا يَسْقِطُ
لِلْحَدِّ وَالْأَبُ زَوْجِ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبُو ثَلَاثٍ يَرُدُّ أُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى
ثَلَاثٍ الْمَبَاقِي وَلَا يَرُدُّهَا الْحَدُّ وَالْحَدَّةُ الشَّدْرُ وَكَذَا الْحَدَاتُ
وَيُرِثُ مِنْهُنَّ أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّهَا تَهَيَّا الْعِدْلِيَّاتُ بِأَنَّهُنَّ خَلَصْنَ وَأُمُّ
الْأَبِ وَأُمُّهَا تَهَيَّا كَذَلِكَ وَكَذَا أُمُّ ابْنِ الْأَبِ وَالْأَخْدَادُ فَوْقَهُ وَأُمُّهَا
عَلَى الْمَشْهُورِ وَضَابِطُهُ كُلُّ جَدَّةٍ أَدَلَّتْ بِمَحْضِ إِبْنَاتِ أَوْ ذِكُورِ أَوْ
إِنَاتِ إِلَى ذِكُورٍ ثَرِيثٍ وَمَنْ أَدَلَّتْ بِذِكْرِ شَيْءٍ نَشِيزٍ فَلَا **فصل**
الْأَخُو وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ إِنْ أَنْفَرَدُوا وَوَرِثُوا كَأُولَادِ الصَّلْبِ كَذَا
إِنْ كَانُوا لِأَبٍ مَشْرُكَةٍ وَهِيَ رَوْحٌ وَأُمٌّ وَوَلَدَ أُمٌّ وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ
فَنَشَارَكَ الْأَخُ وَلَدَ الْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ لَوْ كَانَ بَدَلَ الْأَخِ أَخٌ لِأَبٍ
سَقَطَ وَلَوْ اجْتَمَعَ الصَّنْفَانِ فَكَاجِبَتَا أَوْ أَدِصْلِبَ أَوْلَادُ
أَبْنَةٍ إِلَّا أَنْ يَنبَاتِ ابْنُ بَعْضِهِنَّ مِنْ دَحْنَتَيْنِ أَوْ اسْقَلِ
وَالْأَخْتُ لَا يُعْصِبُهَا إِلَّا أَخُوهَا وَلِلْوَاحِدِ مِنَ الْأَخُو وَالْأَخَوَاتِ لَأُمِّ
السُّدْرُ وَلَا ثَلَاثِينَ فَصًا عِدَا الثَّلَاثِ سِوَا ذُلْعِهِمْ وَإِنَاثُهُمْ وَالْأَخَوَاتُ

لأبوين أو أب مع البناق **و** بنات الابن عصبة كالإخوة
 فشقط اخت لأبوين مع البنات الأخوات **ل**أبوين أو الأخوة لأبوين
 أو لأب كل منهم كأبيه اجتماعاً وانفاداً لكن يخالفونهم في أنهم لا يردون
 الأم إلى السدس ولا يرثون مع الجد **و** لا يعصبون أخواتهم ولا يسقطون
 في المشتركة والعلم لأبوين ولأب كل من الجهتين اجتماعاً وانفاداً
 وكذا قياس من نفي العيم ويساير عصبة النسب والعصبة من النسب
 سهم مقدّر من المجمع على توريثهم ميراث المال أو ما فضل بعد الفروض
فصل من لا عصبة له بنسب وله معتق قوله أو الفاضل عن
 الفروض له ربح لا كان أو امرأة فإن لم يكن فلعصبة بنسب
 المتعصبين بنسبهم لا لبيته ولخته ورتبتهم كرتبتهم
 في النسب لكن الأظهر أن أختا المعتق وابن أخيه يقدمان على جدّه
 فإن لم يكن له عصبة فلمعتق المعتق ثم عصبة لذل ولا ترث
 امرأة بولاء إلا معتقها أو منتمياً إليه بنسب أو بولاء **فصل** اجتماع جد
 وإخوة وأخوات لأبوين ولأب فإن لم يكن معهم ذو فرض
 فله الأكثر من سدس التركة وثالث الباقي المقاسمة وقد لا يفي
 شيء كسنتين وأمر ورجح فيفرص له السدس ويتراد في العول وقد

كان فله لا كذا من
 فان أخذ الثلث الباقي وان
 فله الباقي سبعة أحوال

يَبْقَى دُونَ سُدُسٍ كَبْنَيْنِ وَرَوْحٍ فَيُفْرَضُ لَهُ وَتُحَالُ وَقَدْ بَقِيَ سُدُسٌ
 كَبْنَيْنِ وَآمٍ فَيُفَوَّزُ بِهِ الْجَدُّ وَتُسْقَطُ الْأُخُوَّةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 وَلَوْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ أُخُوَّةٌ وَأَخَوَاتٌ لَا يُوزَنُ وَلَا يَنْحَسِبُ لِمُجْدِّ مَا سَبَقَ وَتَعَدُّ
 أَوْلَادُ الْأَبِ بْنِ عَلَيْهِ أَوْلَادُ الْأَبِّ الْقِسْمَةُ فَإِذَا اخْتَصَمَتْهُ فَإِنْ كَانَ
 فِي أَوْلَادِ الْأَبِ بْنِ ذَكَرًا فَلِلْبَنَاتِ لَهُمْ وَسَقَطَ أَوْلَادُ الْأَبِّ وَاتَّخَذَ الْوَاحِدَةُ
 إِلَى النِّصْفِ وَالثَّانِيَانِ مُصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثِينَ لَا يَفْضَلُ عَنْ الثَّلَاثِينَ شَيْءٌ
 وَقَدْ يَفْضَلُ عَنْ النِّصْفِ فَيَكُونُ لِأَوْلَادِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ قِسْمًا مَوَاحِقَةً
 إِلَى النِّصْفِ كَأَنَّهُ لَا يُفْرَضُ لَهُنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَلَدِيَّةِ وَهِيَ رَوْحٌ
 وَآمٌ وَحَدٌّ وَآخَتٌ لِأَبِ بْنِ الْأَبِّ فَلِلزَّوْجِ نِصْفٌ وَلِلْأُمِّ ثَلَاثٌ لِلْجَدِّ
 سُدُسٌ وَلِلْأَخْتِ نِصْفٌ فَتَعُولُ ثُمَّ يَقْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأَخْتُ
 نَصِيبَهُمَا اثْنَانِ قَالَهُ الثَّلَاثَانِ **فصل** لَا يَتَوَارَثُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ
 وَلَا يَرِثُ مُرْتَدٌّ وَلَا يُورَثُ وَيَرِثُ الْكَافِرُ الْكَافِرَ وَإِنْ
 اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا لَكَزِ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ حَرْبِيٍّ وَذِي
 وَلَا يَرِثُ مَرْءٌ مِنْهُ رِثَةً وَالْجَدُّ يَرِثُ مِنْ بَعْضِهِ حَرْبِيٌّ يَرِثُ
 وَلَا قَاتِلٌ وَوَيْلٌ إِنْ لَمْ يَصْنَعْ وَرِثَةً وَلَوْ مَاتَ تَوَارَثَانِ بَعْرَتِ
 أَوْ هَدِمَ أَوْ فِي عَرْبَةٍ مَعًا أَوْ جَهْلَ اسْمَهُمَا لَمْ يَتَوَارَثَا وَمَا لِكُلِّ
 لِبَاقِي وَرِثَتِهِ وَمَنْ أَسِيرٌ أَوْ فَقِيرٌ أَوْ تَطْعَ خَبْرُهُ تَرَكَ مَالَهُ

حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُ مَوْتُهُ أَوْ تَصْنِي مَدَّةُ يُغْلِبُ لِنَظَرِ ابْنِهِ لَا يَحْشُرُ فَوْقَهَا
 فَيَحْتَسِبُ الْقَاضِي وَيَحْكُمُ بِمَوْتِهِ ثُمَّ يُعْطَى مَالُهُ مِنْ مَرْتَبَتِهِ وَتَحْكُمُ الْحُكْمُ
 وَلَوْ مَاتَ مِنْ يَرْتَهُ الْمَفْقُودُ وَقَفْنَا حَصَّتَهُ وَعَمَلْنَا فِي الْحَاضِرِ
 بِالْأَسْوَأِ وَلَوْ خَلَفَ حَمَلًا يَرْتُ أَوْ قَدْ يَرْتُ غَمَلًا لَا حَوطَ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ
 غَيْرِهِ قَائِرٍ أَنْفَصَلَ حَيًّا لَوْ قَدْ يُعْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَرِثَ
 وَالْأَفْلَاحُ إِنَّ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ سِوَى الْحَمْلِ أَوْ كَانَ مِنْ قَدْ
 يَحْبِبُهُ وَقَفَ الْمَالُ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَا يَحْبِبُهُ وَلَهُ مُقَدَّرٌ أُعْطِيَهُ
 عَائِلًا إِنْ أُمِكنَ عَوْلُ كَرْزِ وَجَدِ حَامِلًا وَأَبُو بَيْنَ لَهَا شَرْفٌ فَلَهَا
 سُدُّ سَائِرِ عَائِلَاتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُقَدَّرٌ كَالِدٍ لَمْ يُعْطُوا
 وَقِيلَ أَكْثَرُ الْحَمْلِ أَرْبَعَةٌ فَيُعْطَوْنَ لِثَلَاثَةٍ وَكَثُرَ الْمَشْكَلُ إِنْ لَمْ
 يَحْتَلِفْ ارْتِدَّ كَوَلْدًا يَمُومُ مَعْتَقًا أَوْ أَلْفِ عَمَلٍ لِيَقِينَ فِي حَقِّهِ
 وَحَقِّ غَيْرِهِ وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ حَتَّى يَبِينَ وَمِنْ اجْتِمَاعِ فِيهِ
 جِهَتًا وَرِثَ وَتَعْصِيْبِ كَرْزِ وَجِ هُوَ مَعْتَقٌ أَوْ ابْنُ عَمٍّ وَرِثَ
قُلْتُ فَلَوْ وَجَدَ فِي نِكَاحِ الْمَجْرُوسِ وَالشَّهِيْدَةِ بِنْتٌ فِي اخْتِ وَرِثَ
 بِالسُّوْتِ وَقِيلَ بِنَا وَاللَّهِ لَعَلَّمُ وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي جِهَةِ عَصُوْنَةٍ
 وَزَادَ أَحَدَهُمَا بَقَايَةَ أُخْرَى كَأَنِّي عَمْرٍ أَحَدَهُمَا أَخٌ لِأَمٍّ فَلَهُ السُّدُّ
 وَالْبَاقِي مِنْهُمَا فَلَوْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتٌ فَلَهَا نِصْفُ الْبَاقِي مِنْهَا سِوَا وَقِيلَ

يُتَحَرِّمُ الْإِخْرَاجُ وَمِنْ اجْتِنَاعِ نِيَّةِ جِهَتَا فَرْقِ رَدِّ بَاقِيَّاهَا فَقَطْرُ
وَالْقُرَّةُ بَأَن تَحْبُ أَحَدَاهَا الْآخَرِي أَوْ لَا تَحْبُ أَوْ تَكُونُ أَقْلَ حُجْبًا
قَالَ أَوَّلُ كَبَيْتٍ هِيَ اخْتُ لَامٍ بَأَن يَطَّأُ مَحْوُوسِي أَوْ مُسَلِّمٍ بِشَهْدَةِ أُمِّهِ
فَتَلِدُ بِنْتًا وَالثَّانِي كَلَامُ هِيَ اخْتُ لَابٍ بَأَن يَطَّأُ بِنْتَهُ فَتَلِدُ بِنْتًا وَالثَّالِثُ
كَلَامُ أُمِّ هِيَ اخْتُ بَأَن يَطَّأُ هَذِهِ الْبِنْتَ الثَّانِيَةَ فَتَلِدُ وَلَدًا فَإِلَّا أُولَى أُمِّ
أُمِّهِ وَاخْتَهُ **فصل** إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَابَاتٍ فَتُسَمَّى الْمَالُ بِالسُّوَيْدِ
إِنْ تَحْصُوا ذَكَورًا أَوْ إِنَاثًا وَإِنْ اجْتَمَعَ الصَّنِفَانِ قَدْ ذَكَرَ انْتِشِيرَ
وَعَدَّ رُوسَ الْمُعْتَمَرِ عَلَيْهِمْ أَصْلُ الْمَسْئَلَةِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذَوْ
فَرْضٍ أَوْ ذَوْ فَرْضَيْنِ مِثْمَالَيْنِ فَالْمَسْئَلَةُ مِنْ مَخْرَجِ ذَلِكَ الْكُسْرِ
فَمَخْرَجُ ذَلِكَ الْتِصَافُ اثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ وَالرَّبْعُ أَرْبَعَةٌ وَالسُّدْرُ
سِتَّةٌ وَالْمِثْرُ ثَمَانِيَةٌ وَإِنْ كَانَ فَرْضَانِ مُخْتَلِفَا الْمَخْرَجِ فَإِنْ تَدَاخَلَ
مَخْرَجَاهُمَا فَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ أَكْثَرُهَا كُسْدٌ سِرٌّ ثَلَاثٌ إِنْ تَوَافَقَ ضَرْبُ وَفْقُ
أَحَدِهِمَا فِي الْإِخْرَاقِ فَالْحَاصِلُ أَصْلُ الْمَسْئَلَةِ كُسْدٌ سِرٌّ ثَلَاثٌ فَإِلَّا أَصْلُ أَرْبَعَةٍ
وَعِشْرُونَ وَإِنْ تَبَايَنَ ضَرْبُ كُلٍّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ فَالْحَاصِلُ أَصْلُ ثَلَاثٍ
وَرُبْعُ الْأَصْلِ اثْنَا عَشَرَ فَإِلَّا أَصُولُ سَبْعَةٍ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ
وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَالَّذِي يَعُولُ مِنْ
السِّنَةِ إِلَى سَبْعَةٍ كَزَوْجٍ وَاخْتِيرَ إِلَى ثَمَانِيَةٍ كَهْمُ مَوْلَى وَالثَّلَاثَةُ

لَهُمْ وَاحِدٌ لِّمِ وَالْإِثْنَيْ عَشَرَ لَهُمْ وَآخِرُ الْأَمْرِ وَالْإِثْنَيْ عَشَرَ لِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ
كَذَلِكَ وَاحِدٌ لِّمِ وَآخِرُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ لَهُمْ وَاحِدٌ لِّمِ وَسَبْعَةٌ
عَشَرَ لَهُمْ وَآخِرُ الْأَمْرِ وَالْأَرْبَعَةِ وَالْعَشْرُونَ إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ كَثِيرٌ
وَأَبْوَنُ وَوَاحِدٌ وَإِذَا تَمَثَّلَ الْعِدَدَانِ فَذَاكَ وَإِنْ خْتَلَفَا وَفِي الْأَكْثَرِ
بِالْأَقْلِ مَرَّتَيْنِ فَكَثْرَتُهُمَا خِلَافٌ كَثَلَا تَهْ مَعَ سِتِّهِ أَوْ سَبْعَةٍ وَإِنْ لَمْ
يَفِيهَا إِلَّا عِدَدٌ ثَالِثٌ مُتَوَافِقَانِ مُجَرَّدٌ كَارِبَعَةٍ وَسِتِّهِ بِالزَّيْفِ
وَإِنْ لَمْ يَفِيهَا إِلَّا وَاحِدٌ تَبَايَنَّا كَثَلَا تَهْ وَارِبَعَةٍ وَالْمُتَدَاخِلَاتِ
مُتَوَافِقَانِ وَلَمْ يَكُنْ عَكْسُ **فَرَعٍ** إِذَا عَرَفْتَ أَصْلَهَا وَانْقَسَمَتْ لِسَمَاءٍ
عَلَيْهِمْ فَذَاكَ وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى صَنِيفٍ قُوِلَتْ بَعْدَهُ فَإِنْ
تَبَايَنَّا ضَرْبَ عِدَدٍ فِي الْمَسْئَلَةِ بَعُولُهَا أَنْ عَالَتْ وَإِنْ تَوَافَقَا ضَرْبَ
وَفَوْقَ عِدَدٍ فِيهَا فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى صَنِيفٍ قُوِلَتْ
سَمَاءٌ كُلُّ صَنِيفٍ بَعْدَهُ فَإِنْ تَوَافَقَا رَدَّ الصَنِيفُ إِلَى فَعْدِهِ وَإِلَّا
تُرِكَ ثُمَّ إِنْ تَمَثَّلَ عِدَدُ الرُّوسِ ضَرْبَ أَحَدِهَا فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ بَعُولُهَا
وَإِنْ تَدَاخَلَا ضَرْبَ أَكْثَرِهَا وَإِنْ تَوَافَقَا ضَرْبَ وَفَوْقَ أَحَدِهَا فِي
الْآخِرِ ثُمَّ الْحَاصِلُ فِي الْمَسْئَلَةِ وَإِنْ تَبَايَنَّا ضَرْبَ أَحَدِهَا فِي الْآخِرِ ثُمَّ الْحَاصِلُ
فِي الْمَسْئَلَةِ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ وَيَقَا سُرْعَى هَذَا إِلَّا نَحْسَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ
اصْنَائِينَ وَارِبَعَةٍ وَلَا يَرِيدُ الْكُسْرَى عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ

نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل
المسئلة فيما ضربت فيه فما بلغ فهو نصيبه ثم نقشه على عدد ^{الصنف}
نوع مات عن ورثته مات أحدهم قبل القسمة فإن لم يترك الثاني غير
الباقيين وكان يرثهم منه كأرثهم من الأول أو جعل كان الثاني لم يكن وقسم
بين الباقيين كل حق وأخوات أو بنين وبنايات مات بعضهم عن الباقيين
وإن لم يخص أرثه في الباقيين أو اخضر واختلف قد لا يستحق
فصح مسئلة الأول ثم مسئلة الثاني ثم إن انقسم نصيب الثاني من
مسئلة الأول على مسئلته فذاك وإلا فإن كان بينهما موافقة ضرب
رقب مسئلته في مسئلة الأول وإلا كلها فيما فالبلغ صحتان ثم
من له شيء من الأولى أخذ مضر وبأفما ضرب فيها ومن له
شيء من الثانية أخذ مضر وبأفما نصيب الثاني من الأولى
أوفى وفقدان كان بين مسئلته ونصيبه **كن الوصايا**
تصح وصيته كل من كلف حر وإن كان كافراً وكذا المجنون عليه
على المذهب لا مجنون ومعنى عليه وصي وفي قول تصح من صبي
مميز ولا رقيق وقيل إن عتق ثم مات صح وأوصى لجهة
عامته فالشرط أن لا تكون معصية لعماء كنيسة أو لشخص
فالشرط أن ينصوّر له الملك فتصح لجل وينفذ إن انفصل حياً

۱۴۰۰

لَهُوَ وَطَبْلٌ يَحُلُّ لَا نَتَّقُهُ بِهِ كَطَبْلٍ حَرَبٍ وَجَمِيعٌ هُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي وَلَوْ
أَوْصَى بِطَبْلٍ لَلَّهُ وَلَغَتْ إِلَّا أَنْ صَلَحَ لِحَرْبٍ وَجَمِيعٌ **فصل** يَدْعَى أَنْ لَا
يُوصَى بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثٍ مَالِهِ فَإِنْ نَرَادُ وَرَدَ الْوَارِثُ بَطَلَتْ فِي الزَّائِدِ وَإِنْ
أَحْزَنَ فَإِنْ جَازَتْهُ تَنْغِيدٌ وَفِي قَوْلٍ عَطِيَّةٌ مَبْدَأٌ وَالْوَصِيَّةُ بِالزَّيَادَةِ
بِالزَّيَادَةِ لَعَوٌ وَيُعْتَبَرُ الْمَالُ يَوْمَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ يَوْمِ الْوَصِيَّةِ وَيُعْتَبَرُ
مِنْ الثَّلَاثِ ابْتِغَاءُ عِلْقٍ بِالْمَوْتِ وَتَبَرُّعٌ لِحَرْبٍ فِي مَرَضِهِ كَوَقْفٍ وَهَبَةٍ
وَعَتَقٍ وَأَبْرَارٍ وَإِذَا اجْتَمَعَ تَبَرُّعَاتٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَوْتِ وَعَجَزَ الثَّلَاثُ
فَإِنْ تَحْضُرَ الْعَتَقُ أَقْرَعٌ أَوْ غَيْرُهُ قُسِطَ الثَّلَاثُ وَهُوَ وَغَيْرُهُ قُسِطَ
بِالْقِيَمَةِ وَفِي قَوْلٍ يُقَدِّمُ الْعَتَقُ أَوْ مَجْزُؤُهُ قُدِّمَ الْأَوَّلُ فَإِلَّا وَلَّيْتُ شَيْئًا
الْثَّلَاثُ فَإِنْ جَدَّتْ دَفْعَةٌ وَاتَّخَذَ الْجَنَسُ لَعَتَقٍ عَبِيدًا أَوْ أَبْرَارًا جَمَعَ
أَقْرَعٌ فِي الْعَتَقِ وَقُسِطَ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَ وَتَصَرَّفَ وَكَلَّ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَتَقٌ قُسِطَ وَإِنْ كَانَ قُسِطَ طَوَّ فِي قَوْلٍ يُقَدِّمُ وَلَوْ
كَانَ لَهُ عَبْدَانِ فَقُسِطَ سِلَامٌ وَغَايِمٌ فَقَالَ إِنْ اعْتَقْتُ غَايِمًا فَسِلَامٌ
حُرِّمَ اعْتِقَ غَايِمًا فِي مَرَضٍ مَوْعِدَةٍ عَتَقَ لَا إِقْرَاعَ وَلَوْ أَوْصَى بِعَيْنٍ حَلِيزَةٍ
هِيَ ثَلَاثُ مَالِهِ وَبَاقِيهِ غَايِبٌ لَمْ تُدْفَعْ كُلُّهَا إِلَيْهِ فِي الْحَالِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا
يُقْسَطُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّلَاثِ **فصل** إِذَا طَنَّنَا الْمَرَضُ
مَخَوْفٌ لَمْ يَنْفَعْدُ تَبَرُّعٌ نَرَادُ عَلَى الثَّلَاثِ فَإِنْ بَرَأْنَا فَوَيْلٌ لَنَا

غَيْرَ مَخُوفٍ فَمَاتَ فَارِسٌ عَلَى النِّجَاحَةِ نَفْدًا إِلَى مَخُوفٍ وَلَوْ شِئْنَا
لَكُنْهُ مَخُوفًا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ حَرِينِ عَدْلَيْنِ وَمِنْ الْمَخُوفِ قَوْلُهُ
وَذَاتُ حَنْبٍ مُرْعَافٌ دَائِمٌ وَسَهْلٌ مُتَوَاتِرٌ وَدُونَ وَابْتَدَأَ فَالْجُ وَخَرَجَ
الطَّعَامُ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ إِنْ كَانَ يَخْرُجُ لِسِدَّةٍ وَوَجِعَ أَوْ مَعْدَةٍ دَمٌ وَهَمِي
مُطَبَّقَةٌ أَوْ غَيْرُهَا إِلَّا الرِّبْعُ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ بِالْمَخُوفِ بِأَسْرُكَهَا
اعْتَادُوا قَتْلَ الْأَشْرَى وَالْحِمَامِ قِتَالٍ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ وَتَقْدِيمُ لِقِصَاصٍ
أَوْ جُزْمٍ وَاضْطِرَابٍ بَرِيحٍ وَهَيْجَانٍ مَوْجٍ فِي مَرَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَطَلْقُ حَامِلٍ
وَبَعْدُ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَفْصِلِ الْمَشَبَهُ وَصَيِّغَتُهَا أَوْصِيَتْ لَهُ بِكَدٍّ
أَوْ أَذْفَعُوا إِلَيْهِ أَوْ أَعْطَوْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ جَعَلْتَهُ لَهُ أَوْ هَوَلَهُ
بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هَوَلِهِ قَارَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ هَوَلَهُ مِنْ مَالٍ
فَيَكُونُ وَصِيَّةً وَتَتَعَقَّدُ بِكُنَايَةِ وَالْكِتَابَةِ كُنَايَةً وَإِنْ وَصَّى لغير
مُعَيَّنٍ كَالْفَقْرِ الزَّمْتِ بِالْمَوْتِ بِلَا قَبُولٍ أَوْ لِمُعَيَّنٍ اشْتَرَى الْقَبُولَ
وَلَا يَصِحُّ قَبُولُهُ وَلَا رَدُّهُ فِي حَيَاتِهِ الْمُوَصِّي وَلَا يَشْتَرِي بِبَعْدِ مَوْتِهِ الْقَبُولَ
فَارِسٌ مَاتَ الْمُوَصِّي لَمْ يَبْلُغْهُ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهُ فَيَقْبَلُ وَارثُهُ وَهَلْ
يَمْلِكُ الْمُوَصِّي لَمْ يَمُوتِ الْمُوَصِّي أَمْ يَقْبُولُهُ أَمْ مَوْقُوفٌ فَإِنْ قَبِلَ أَنَّهُ مَلِكٌ
بِالْمَوْتِ وَالْإِبَانِ لِلْوَارِثِ أَوْ أَلْظَهَرُهَا الثَّالِثُ وَعِلْمُ بَنِي التَّمْرِ وَكَسْبُ
عَبْدٍ حَصْلًا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ وَنَفَقَتُهُ وَفِطْرَتُهُ وَبِطَالِبُ

الموصى له بالنفقة ان توقف قبوله ورد **صل** اوصى بشاة تناول
صغيره الحبث وكبيرتها سليته ومعينه ضانا ومعا ولذا
ذكر في الاصح لا سئلته وعناق ولو قال اعطوه شاة من غنمي ولا
غنم له لغت وان قال من مالي اشترت له واحمل والناقته تيناو لان
النجاني والعراق احدهما الاصح تناول بعير ناقته لا بقرة ثورا
والثور لليلك والمذهب حمل الدابة على فرس ويغل وحمار وتناول
الزفتى صغيرا وانثى ومعينا وكافرا وعلوسها وقيل ان اوصى بعناق
عبد وحب المجري كفار لو وصى بحد فتيقه فماتوا او قتلوا قبل موته
بطلت وان بقي واحد بعير او باعناق رقاب ثلث فان عجز ثلثه عن
فالمذهب انه لا يشترى شقص بل بنفسين فان فصل عن
انفس قتيبت فلولورثته ولو قال ثلثي للعتق اشترى شقص
ولو وصى لملها فانت بولدين فلهما اذبح وميت فكله للمحي
الاصح ولو قال ان كان حملك ذكرا او قال انثى فله كذا فولدتها
بلغت ولو قال ان كان بطنها ذكر فولدتها استحق لذكر
او ولدت ذكر في الاصح صحتهما ويعطيه الوارث من شانهما
ولو وصى لحبيرة فلا ربعين دارا من كل جانب والعلم اصحاب
علوم الشرع كمنسب وحديث وفقه لا مفرق واديب ومعتبر

في الاصح

وَطَبِيبٌ وَكَذَا مُتَكَلِّمٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفَقِيرِ
الْمَسَاكِينُ وَعَكْسُهُ وَلَوْ جَمَعَهَا شَرِكٌ يَصْغِيرُ وَأَقْلُ كُلِّ صِنْفٍ ثَلَاثَةٌ
وَلَهُ التَّفْصِيلُ أَوْ زَيْدٌ وَالْفَقِيرُ قَالِمٌ ذُهِبَ عَنْهُ كُحْلُهُمْ فِي حَوَازِ عَطَالِهِ
أَقْلُ مُتَمَوِّلٍ لِكُنْ لَا يَحْرَمُ أَوْ لَجَعَ مُعْتَرٍ غَيْرِ مُتَخَصِّصٍ كَالْعُلُوِّ يَحْتَمِلُ
فِي الْأَظْهَرِ وَأَلَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ لَا قَارِبَ زَيْدٌ دَخَلَ كُلُّ قَرَابَةٍ
وَأَنْ يَبْعُدَ إِلَّا أَصْلًا وَفَرَعًا فِي الْأَصَحِّ وَلَا تَدْخُلُ قَرَابَتُهُ أُمُّ فَوْصِيهِ
الْعَرَبِيِّ الْأَصَحُّ وَالْعَبْدُ بِأَقْرَبِ حَبْلٍ يَسْبِقُ إِلَيْهِ زَيْدٌ وَتَعَدُّ
أَوْلَادُهُ قَبِيلَةً وَيَدْخُلُ فِي أَقْرَبِ أَقَارِبِهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَالْأَصَحُّ يَقْدِمُ
ابْنُ عَلِيِّ أَبِي وَاحٍ عَلَى جَدِّهِ وَلَا يُرْتَجَحُ بِذُكُورَةٍ وَوَرَأْتُهُ بَلَّ سِتْوَى
الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْإِبْنِ وَالْبَنَتِ وَيَقْدِمُ ابْنُ الْمُبْنَةِ عَلَى ابْنِ الْأَبِ وَالْأُمِّ
لِقَارِبِ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَشْتُهُ فِي الْأَصَحِّ **فصل** يَصْحَحُ مَنَافِعُ عَمْدٍ
وَدَارٍ وَغُلَّةٍ خَانُوتٍ وَيَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ مَنَفْعَةُ الْعَبْدِ وَالْكَسَابَةِ
الْمُعْتَادَةِ وَكَذَا مَهْرُهَا فِي الْأَصَحِّ وَلَدَهَا فِي الْأَصَحِّ بَلَّ هُوَ كَالْأُمِّ
مَنَفْعَتُهُ لَهُ وَرَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ وَلَهُ اعْتِقَاقُهُ وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ
إِنْ أَوْصَى بِمَنَفْعَةٍ مُدَّةً وَكَذَا ابْنُ الْأَبِ فِي الْأَصَحِّ وَبَيْعُهُ إِنْ لَمْ يُؤَيَّدَ
كَامِلُ سَاحِرٍ وَإِنْ لَمْ يَدَقَّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَصْحَحُ بَيْعُهُ لِلْمَوْصِي لَهُ دُونَ غَيْرِهِ
وَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِرَقَبَتِهِ الْعَبْدُ كُلُّهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِمَنَفْعَتِهِ أَبَدًا

وَعَدْلَةٌ وَهَدَايَةٌ إِلَى التَّصَرُّفِ الْمُوصَى بِهِ وَاسْلَامٌ لِمَنْ الْأَصَحُّ
حَوَازٍ وَصِيَّةٌ ذِمِّي لِي ذِمِّي وَلَا يَصْرُ الْعَمَى الْأَصَحُّ وَلَا تَشْطَرُّ الذُّكُورَةُ
وَأُمُّ الْأَطْفَالِ أَوْ كِلَى مِنْ غَيْرِهَا وَيَنْعَزِلُ الْوَصِيُّ بِالْفَسْقِ وَكَدًّا
الْعَاصِي فِي الْأَصَحِّ لَا إِمَامًا إِلَّا عَظِيمٌ يَصْحُ الْأَصْحَاءُ فِي قَضَائِهِ وَتَقْدِيرِ
الْوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ حَرِّ مُكَلَّفٍ وَشَيْئًا فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ مَعَ هَذَا أَنْ
تَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ لَوَصِيٍّ أَيْضًا فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ جَازِي الْأَطْفَالِ
وَلَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ الْمَلِكَ إِلَى الْبُلُوغِ ابْنِي أَوْ قَدُومَ زَيْدٍ فَإِذَا بَلَغَ أَوْ قَدِمَ
فَهُوَ الْوَصِيُّ جَازٍ وَلَا يَحُوزُ نَصْبٌ وَصِيٍّ وَالْحَدِّحِيُّ بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ وَلَا
الْأَيْضًا بِنُزُوجِ طِفْلٍ وَبَنَاتٍ وَلَقَطْعَةُ أَوْصَيْتُ الْمَلِكَ أَوْ فَوْضْتُ
وَحَوَّهْمَا وَيَحُوزُ فِيهِ التَّوْقِيتُ وَالتَّعْلِيْقُ وَيَشْتَرُ طَيَّانٌ مَا يُوصِي فِيهِ
فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوْصَيْتُ الْمَلِكَ لَغَا وَالْقَبُولُ وَلَا يَصْحُ نَصْبٌ
وَصِيٍّ وَالْحَدِّحِيُّ بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ فِي حَيَاتِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ وَصَّى اثْنَيْنِ
لَمْ يَنْفَرِدَا أَحَدُهَا إِلَّا أَنْ صَرَّحَ بِهِ وَلِلْمُوصِي وَالْوَصِيِّ الْعَزْلُ مَتَى شَاءَ
وَإِذَا بَلَغَ الطِّفْلُ وَتَارَعَهُ فِي الْأَمْنَانِ عَلَيْهِ صَدَقَ الْوَصِيُّ أَوْ بَنِي
رَفَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ صَدَقَ الْوَلَدُ **كَبَابُ الْوَدِيعَةِ**
مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا وَمَنْ قَدَّرَ لَمْ يَشْرُ بِأَمَانَتِهِ كَرَهُ
فَارِثٌ وَثَقُ اسْتَحَبَّ وَشَرَطُهُمَا شَرْطُ مَوَاطِنٍ وَكَدِّ وَشَيْئًا

هَذَا أَوْاسْتَعْفُظُكَ

من صح

صِبْغَةَ الْمَوْدِعِ كَأَسْتَوْدَعُكَ وَأَنْتَ لِحِفْظِهِ وَالْأَصْحَ أَنَّهُ
لَا شَيْءَ طَالِ الْقَبُولِ لِقَطَارٍ يَكْفِي الْقَبْضُ وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيٌّ أَوْ مَحْنُونٌ
مَا لَمْ يَقْبَلْهُ فَإِنْ قَبِلَ ضَمِنَ وَلَوْ أَوْدَعَهُ صَبِيًّا مَا لَأَقْتَلَفَ عَلَيْهِ
لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ اتْلَفَهُ صَبِيٌّ فِي الْأَصْحِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ سَفِيهِ لَصَبِيٍّ وَتَتَع
بِمَوْتِ الْمَوْدِعِ أَوْ الْمَوْدِعِ وَجَوْنِهِ وَانْجَابِهِ وَلَهَا الْأَسِيرُ دَاوُدَ وَالرَّذِ
كُلُّ وَفَتْ وَأَصْلُهَا الْأَمَانَةُ وَقَدْ تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِعَوَارِضٍ مِنْهَا
أَنْ يُؤَدَّ عَيْنٌ بِلَا إِذْنٍ وَلَا عُدْرٍ فِيضْمَنْ وَقِيلَ أَنْ أَوْدَعَ الْقَاضِي
لَمْ يَضْمَنْ وَإِذَا لَمْ يَزَلْ يَدُّ عَنْهَا حَازَتْ لِأَسْبَغَانِهِ مِنْ يَحْمِلُهَا إِلَى الْحَرْزِ
أَوْ يَضَعُهَا فِي خَيْرَانِهِ مُشْتَرَكَةً وَإِذَا ارَادَ سَفَرًا فَلْيُرْ إِلَى الْمَالِكِ
أَوْ وَكِيلِهِ فَإِنْ فَقَدَهَا قَالِقَاضِي فَإِنْ فَقَدَهَا فَأَمِيرٌ فَإِنْ دَفَعَهَا
بِمَوْضِعٍ وَسَاقَ ضَمِنَ فَإِنْ أَعْلَمَ بِهَا مِمَّا سَكَّرَ الْمَوْضِعَ لَمْ
يَضْمَنْ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ سَاقَ قَرِيبَهَا ضَمِنَ إِلَّا إِذَا وَقَعَ حَرْبٌ أَوْ غَارٌ لَا
وَعَجَزَ عَمْرٌ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ كَأَسْبَقَ وَالْحَرْبِيُّ وَالْغَارَةُ فِي الْبُقْعَةِ
وَأَشْرَافُ الْحَرْزِ عَلَى الْحَرْابِ عِدَارٌ كَالسَّفَرِ وَإِذَا مَرَضَ مَحْزُوقًا
فَلْيُرْ دَهَا إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكِيلِهِ وَإِلَّا فَالْحَاكِمِ أَوْ أَمِيرٍ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ
ضَمِنَ إِلَّا إِذَا لَمْ تَمْلِكْ بَأْسَ مَاتَ فَجَاءَتْ وَمِنْهَا إِذَا نَقَلَهَا مِنْ مَحَلَّةٍ أَوْ دَارٍ
إِلَى أُخْرَى دَفَعَهَا فِي الْحَرْزِ ضَمِنَ وَالْأَقْلَامُ مِنْهَا أَنْ لَا يَدْفَعَ مُتْلِفَاتِهَا

وَأَمِيرٌ

فلو اودعه دأته فتدك علفها ضمن فان زهاه عنه فلا على الصحيح
فان اعطاه المالك علفا علفها منه والا فيراجعه او وكيله
فان فقد فللحالم ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن في الاصح وعلى
المؤدع تعريض ثياب الصوف للريح كذا يفسدها الذود
وكذا السبها عند حاجتها ومنها ان يعدل عن الحفظ
لما مور وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال لا تترك على الصندوق
فقد وانكسرت قلده وتلفت ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا على
الصحيح وكذا لو قال لا تقفل عليه فقلبت فقلها ولو
قال اربط الدراهم في كلك فاسكها في يده فتلفت فللمذبح
انها ان صناعت يوم ونسيان ضمن او باخذ غاصب ولا وجعلها
في حبيبه بدلا عن الربط في الكتم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو اعطاه
دراهم بالسوق ولم يبين كيفيه الحفظ فربطها في كاه واسكها
بيده او جعلها في حبيبه لم يضمن وان اسكها بيده لم يضمن
ان اخذها غاصب ويضمن ان تلفت بخفلة او يوم وان قال
لا احفظها في البيت فليصير في خزانة فانه اخذها عذر
ضمن ومنها ان يضيئها بان يضعها في غير حزم مثلاً
او يدليها سارقاً او من يصادر المالك فلو ارهه ظالم حتى سلما

١١٩
إِنَّهُ فَلَمَّا لَكَ تَضَمُّنُهُ فِي الْأَصْحَ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الظَّالِمِ وَمِنْهَا أَنْ
يَنْتَفِعَ بِهَا بَأَنْ يَلْبَسَ أَوْ يَكْبَحِيانَهُ أَوْ يَأْخُذَ الثَّوبَ لِيَلْبَسَهُ
أَوَالِدَاهُم لِيَنْفِقَهَا فِي ضَمْنٍ وَلَوْ تَوَيَّ الْأَخْذَ وَلَمْ يَأْخُذْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى
الصَّحِيحِ وَلَوْ خَلَطَهَا بِالْإِلَهِ وَلَمْ تَمَيِّزْ ضَمْنًا وَلَوْ خَلَطَ دَرَاهِمَ لَيْسَ بِ
لِلْمُودِعِ ضَمْنٌ فِي الْأَصْحَ وَمَنْ صَارَتْ مَضْمُونَةً بِانْتِغَالٍ وَغَيْرِهِ
ثُمَّ تَرَكَ الْخِيَانَةَ لَمْ يَسِرْ فَإِنْ أَحْدَثَ ثَلَاثُ الْمَالِكِ اسْتِثْنَاءً بَرِيءٌ فِي الْأَصْحَ
وَمَنْ طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بَأَنْ يُجْلِيَ نُسْبَةَ وَبَيْنَهَا فَإِنْ خَرَّبَ لَعَلَّ
ضَمْنًا وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا أَوْ ذَكَرَ خَفِيًّا كَسَرٍ قَدْ ضَمِنَ
صُدُقَ يَمِينِهِ وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا كَرِيقٍ قَاتِلٍ عَرُوفٍ وَالْجَرِيءِ
وَعُمُومُهُ صُدُقُ بَلَامِيرٍ وَإِنْ عَرُفَ دُونَ عُمُومِهِ صُدُقُ يَمِينِهِ
وَإِنْ جَهِلَ طَوْلِبَ بَيِّنَةٍ ثُمَّ يَحْلِفُ عَلَى التَّلَفِ وَإِنْ ادَّعَى نَدَاهَا عَلَى
مَنْ أَيْمَنَهُ صُدُقُ يَمِينِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ لَوَارِثِهِ أَوْ ادَّعَى وَارِثُ الْمُودِعِ
الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ ادَّعَى عِنْدَ سَفَرِهِ أَمِينًا فَادَّعَى الْأَمِيرُ الرَّدَّ
عَلَى الْمَالِكِ طَوْلِبَ بَيِّنَةٍ وَجُودُهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ مُضْمِنٌ
كِتَابُ الْقَسَمِ الْفَقِي وَالْعَيْنَةِ الْفَقِي مَالٌ حَصَلَ مِنْ كِفَارِ
بِلَا قِتَالٍ وَاجْتِافٍ خَيْلٍ وَرِكَابٍ خَزِيذَةٍ وَعَشِيرَةٍ وَجَارَةٍ وَمَا جَلَّوْا عَنْهُ
خَوْفًا وَمَالٌ مَرْتَدٍ قَتَلَ أَوْ مَاتَ وَذَمٌّ وَمَاتَ بِلَا وَارِثٍ يَمُوتُ

وخمسة خمسة احدى مصلح المسلمين كالشعور والقصة
والعلم بقدم الاله الثاني بنو هاشم والمطلب شيترك
الغنى والفقير والسنا ويفضل الذكر كالارث والثالث التاخر
وهو صغير الاب له وليت رطافرة على المشهور الرابع والخامس
المساكين وابن السبيل ويعم الاصناف الاربعة المتأخرة وقيل
يخص بالخاصة كل ناحية من بنو هاشم واما الخامس الاربعة
فالأظهر انها للمترقة وهم الاحباء دون المرصدين للجهاد
فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة او جماعة عريفا
ويحت عن حال كل واحد وعياله وما يفيهم فيعطيه كفايتهم
ويقدم في اثبات الامم والا عطا قريشا وهم ولد النضر
كانة ويقدم منهم بني هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل
ثم عبد العزى ثم سائر البطون الاقرب فالأقرب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر العرب ثم العجم ولا يثبت
في الديوان اعم ولا زبنا ولا من لا يصلح للغزو ولو مرض بعضهم
او جرح ورجح زواله اعطي فان لم يرجح فالأظهر انه يعطى
وكذا زوجته واولاده اذا مات فتعطي الزوجة حتى تلحق
والاولاد حتى يستقلوا فان فصلت الخامس الاربعة عن

حَاجَاتِ الْمَرْتَزَقَةِ وَزِعَ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مَوْنَتِهِمْ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجُوزُ
 أَنْ يُصَرَّفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثَّغُورِ وَالسِّلَاحِ وَالْكُرَاعِ
 هَذَا حُكْمُ مَنْقُولِ الْفَقِيهِ فَأَمَّا عِقَارُهُ فَلَا مَذْهَبَ أَنْ يُجْعَلَ وَقْفًا وَتُقَسَّمُ
 غَلَّتُهُ كَذَلِكَ **فصل** الغنيمة ما حصل من كفار بقتال وإيجاب
 فيقدم منه السلب للقائِل وهو ثياب القليل والخيل والراث
 وألات الحرب كدرع وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا
 سوار ومِرْطَقَةٌ وخاتَمٌ ونفقة معه وجنبته نقاد معه في
 الظاهر لا حقيقة مشدودة على الفريسي على المذهب وإنما يستعمل
 بركوب غرر يلحق به شركاء في حال الحرب فلو دمي من حصن
 أو من الصف أو قتل نائماً أو أسيراً أو قتلته وقد انهمم الكفار
 فلا سلب وكفاية شره أن يزيل امتناعه بأن ينفق عينيه
 أو يقطع يديه أو رجلية في الظاهر ولا يختص السلب بالمشهور
 وبعد السلب تخرج مؤننه الحفظ والنقل وغيرها ثم يختص
 الباقي الخمسة لأهل حشر الفريسيين كما سبق والأصح أن النقل يكون
 من حشر الحشر المصداق للمصالح أن نقل ما يستعمل في هذا القتال
 ويجوز أن ينقل من مال المصالح الحاصل عنده والنقل زيادة
 بشرطها الإمام أو الأمير لمن يفعل ما فيه نكايته في القمار ويحتهد

عند العاصم
 مدني وطلب

فِي قَدْرِهِ وَمَحَلُّهُ الْآخَا سُرُ الْارْبَعَةِ عَقَارُهَا وَمَنْقُولُهَا لِلْعَائِلِيَّةِ
وَهُمْ مِنْ خَصِّهَا لَوْ قَعْدَهُ بَنِيَّةُ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ وَلَا شَيْءٌ لَمْ
خَصَرِ بَعْدَ انْقِصَا الْقِتَالِ وَفِيهَا قَبْلُ حَيَارَةِ الْمَالِ وَحَدُّهُ وَلُومَاتُ
بَعْضُهُمْ بَعْدَ انْقِصَانِهِ وَاحْيَانُ حَقِّهِ لَوَارِثِهِ وَصَلَّى بَعْدَ
الْانْقِصَانِ وَقَبْلُ الْحَيَارَةِ فِي الْأَصَحِّ وَلُومَاتُ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ ذَهَبَ
لَا شَيْءٌ لَهُ وَالْأَطْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدَّوَابِّ وَحِفْظِ امْتِنَعَةٍ
وَالتَّاجِرَ وَالْمُحْتَرِفَ لِيُسَهِّلَ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا وَلِلرَّجُلِ سَهْمُهُمُ وَلِلْفَارِسِ
ثَلَاثَةٌ وَلَا يُعْطَى الْفَرَسُ وَاحِدٌ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ لَا لِبَعِيرٍ وَغَيْرِهِ كَوْنِي قَوْلٍ
يُعْطَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ هِيَ الْأَمِيرُ عَنْ أَحْضَارِهِ وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ
وَالذِّمِّيُّ إِذَا حَصَرُوا فَلَهُمُ الرِّضْخُ وَهُوَ دُونَ سَهْمِهِمْ خِيَمَتُهُ لِلْإِمَامِ
فِي قَدْرِهِ وَمَحَلُّهُ الْآخَا سُرُ الْارْبَعَةِ فِي الْأَطْهَرِ **قَالَ** إِنَّمَا يُرْصَخُ لِلَّذِي
حَصَرَ بِلَا اجْرٍ وَبِإِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ وَاسْمُهُ **كَلَامٌ**
الْفَقِيرُ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَتِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرُ
مَسْكَنَهُ وَثِيَابَهُ وَمَا لَهُ الْغَايِبُ فِي مَرَحَلَتَيْنِ وَالْمَوْجِلُ
ذِكْرُ بَلَاءٍ يَتَوَقَّعُ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِعِلْمٍ وَالْكَسْبُ مَمْنَعُهُ فَقَفِيرٌ
وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالنَّوَافِلِ وَلَا لَشَيْءٍ تَرَكَّ فِيهِ الزَّمَانُ وَلَا التَّغْفِيرُ
عَنِ الْمَسَلَّةِ عَلَى الْحَدِيدِ وَالْمَلِكُ يَنْفَقُهُ قَرِيبٌ أَوْ زَوْجٌ لِسِرِّهِ

وَالْأَطْهَرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِسِيَّاسَةِ الدَّوَابِّ وَحِفْظِ امْتِنَعَةٍ

فِي الْأَصْحِ وَالْمُسْكِينِ مَنْ قَدَرَ عَلَى مَا ارْتَدَّ شَرُّهُ مَوْقِعًا
مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ وَالْعَامِلُ سَاعٍ وَكَاتِبٌ وَقَارِئٌ وَحَاشِدٌ
يَجْمَعُ ذَوِي الْأَمْوَالِ لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي وَالْمَوْلُفَةُ مَنْ اسْلَمَ وَنَيْتُهُ
صَعِيفَةٌ أَوْ لَهُ شَرَفٌ يُتَوَقَّعُ بِاعْطَائِهِ اسْلَامٌ غَيْرُهُ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمْ
يُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ وَالرِّقَابِ الْمَكَاتِبُونَ وَالْفَارِغُ أَنْ اسْتَدَانَ
لِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ اعْطَى **فصل** الْأَصْحِ يُعْطَى إِذَا نَابَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَظْهَرُ اشْتَرَا طَحْلُولَهُ دُونَ حُلُولِهِ لِذَلِكَ **فصل** الْأَصْحِ
اشْتَرَا طَحْلُولَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْ لِصَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ اعْطَى مَعَ الْغَنَى
وَقِيلَ أَنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ فَلَا وَسَبِيلَ اللَّهِ تَعَالَى غُرَاةً لَا تَقِي
لَهُمْ فَيُعْطُونَ مَعَ الْغَنَى وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْشَى سَفَرًا أَوْ مَجْتَازًا وَشَرْطُهُ
الْحَاجَةُ وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ وَشَرْطُ اخْتِارِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ
الْثَّمَانِيَةِ الْإِسْلَامُ وَأَنْ لَا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَلِيبِيًّا وَكَذَا
مَوْلَاهُمْ فِي الْأَصْحِ **فصل** مَنْ طَلَبَ زَكَاةَ وَعِلْمِ الْإِمَامِ اسْتِحْقَاقَهُ
أَوْ عَدَمَهُ عَمَلٌ يَعْلَمُهُ وَالْأَفَاقِيْنَ ادَّعَى فَعَرَّ أَوْ مَسْكَنَةً لَمْ يَكْفُفْ
بَيْتَهُ فَإِنْ عَمِرَتْ لَهُ مَالٌ وَادَّعَى ثَلَاثَةَ كِلَافٍ وَكَذَا إِنْ ادَّعَى
عِيَالًا فِي الْأَصْحِ وَيُعْطَى عَائِلٌ وَابْنُ سَبِيلٍ يَقُولُهُمَا فَإِنْ لَمْ
يَخْرُجَا اسْتُرِدَّ وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمَكَاتِبُ وَغَارِمٌ بِبَيْتِنِهِ

وَهِيَ اخْبَارُ عَدْلٍ وَتَعْنِي عَنْهَا الْاِسْتِفَاضَةُ وَكَذَا تَصَدِّقُ
رَبُّ الدِّينِ وَالسَّيِّدُ فِي الْاَصَحِّ وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ كِفَايَةً
سِنَّةً **هَكَذَا** الْاَصَحُّ الْمَنْصُورُ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ كِفَايَةُ الْعُمِّ الْغَالِبِ
فَيُشْتَرَى بِهِ عَقَارًا يَسْتَعِيزُ بِهِ وَاللَّهُ اعْلَمُ وَالْمُكَاتِبُ وَالْقَارِئُ
قَدْ رَدَّ يَدَهُ وَابْنُ السَّبِيلِ مَا يُوصِلُهُ مَقْصِدَهُ اَوْ مَوْصِغَ مَالِهِ
وَالْعَازِي قَدْ رَحَّجَتْهُ لِنَفْقِهِ وَكِسْوَةِ ذَاهِبًا وَرَاحَةً وَمَقِيمًا
هُنَاكَ وَفَرَسًا وَسِلَاحًا وَنَجِيرًا ذَلِكَ مِلْكُ كَالِهِ وَنَهْيُ الْاَبْنِ
السَّبِيلِ مَرْكُوبٌ اِنْ كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا اَوْ كَانَ ضَعِيفًا لَا يَطُوقُ
الْمَشْيَ وَمَا سَقَلَ عَلَيْهِ الزَّادُ وَمَتَاعُهُ اِلَّا اِنْ يَكُونَ قَدْرًا يَحْتَاجُ
مِثْلَهُ حَلَهُ نَفْسِهِ وَمَنْ فِيهِ صِفَتَانِ اسْتَحَقَّ أَنْ يُعْطَى بِأَحَدَاهُمَا
فَقَطُّ فِي الْاُظْهَرِ **فَصْلٌ** يَجِبُ اسْتِيعَابُ الْاَصْنَافِ اِنْ قَسَمَ
الْاِمَامُ وَهُنَاكَ عَامِلٌ اِلَّا اِلَّا قَسَمَهُ عَلَى رُبْعَةٍ قَابِلَةٍ فَقَدْ بَعْضُهُمْ
فَعَلَ الْمَوْجُودِ يَرَوْنَ اِذَا قَسَمَ الْاِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الزُّكُوتِ
الْحَاصِلَةَ عِنْدَهُ اَحَادُ ثَلَاثٍ صِنْفٍ وَكَذَا اسْتَوْعَبَ الْمَالِكُ
اِنْ اَخْصَرَ الْمُسْتَحْتَرُونَ فِي الْبَلَدِ وَفِي بَعْضِ الْمَالِ وَالْاَيْمُنُ
اَعْطَا ثَلَاثَةً وَتَجِبُ الشُّوْبَةُ بَيْنَ الْاَصْنَافِ لَا يَنْبَغِي اَحَادُ الصِّنْفِ
اِلَّا اِنْ يَفْتَرِغَ الْاِمَامُ فَيُجْرَمُ عَلَيْهِ التَّقْصِيلُ مَعَ تَشَاوِي

المَحَاجَاتُ وَالْأَظْهَرُ مَنَعَ نَقْلَ الزَّكَاةِ وَلَوْ عُدِمَ الْأَصْنَاءُ فِي
الْبَلَدِ وَحَبَّ النَّقْلُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَحُوزْنَا النُّقْلَ وَحَبَّ الْأَقْبَرُ
عَلَى الْبَاقِيَرِ وَقِيلَ يَنْقُلُ وَشَرَطَ الشَّاعِي كَوْنَهُ حُرًّا عَدْلًا فَيَقْتَرِبَ بِأَبْوَابِ
الزَّكَاةِ فَإِنْ غَيَّرَ لَهُ أَحَدٌ وَدَفَعَ لَمْ يَشْتَرِطُ الْفَقِيرُ وَلِيُعْلِمَ شَهْرًا
لَا خَذْلَهَا وَيَسَّرَ وَسَمَّ نَعَمَ الصَّدَقَةِ وَالْفَقِيرُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكْثُرُ شَعْرُهُ
وَيُكْرَهُ فِي الْوَجْهِ **فصل** الْأَصْحَحُ حُرٌّ وَبِهِ جَزَمَ الْبَعُوثِيُّ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ
لَعَنَ فَاعِلَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فصل** صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ وَتَحِلُّ لِعَنَى
وَكَا فَرُودَ فَعْمَا سِرًّا وَفِي رَمَضَانَ وَلِقَرِيبٍ وَجَارٍ أَفْضَلُ وَمَنْ
عَلَنَهُ وَنُزْلًا مِنْ تَلَزَمَتْهُ نَفَقَتُهُ سَيُتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ حَتَّى
يُودِيَ مَا عَلَيْهِ **فصل** الْأَصْحَحُ تَحْرِيْمُهُ صَدَقَةً بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِنَفَقَتِهِ
مَنْ تَلَزَمَتْهُ نَفَقَتُهُ أَوْ لِدَيْنٍ لَا يَرْجُوا لَهُ وَفَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ وَفِي اسْتِحْبَابِ
الصَّدَقَةِ بِمَا أَفْضَلَ عَرَجَ حَاتِبُهُ أَوْ جَدُّهُ أَصَحُّمَا إِنْ لَمْ يَسْتَوْعِلْ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ
اسْتَحَبَّ الْأَقْلَابُ **فصل** **الكناج** هُوَ مَسْتَحَبٌّ
لِمَحْتَاجٍ إِلَيْهِ يَجِدُ أَهْلَهُ فَإِنْ فَتَقَدَّهَا اسْتَحَبَّ تَرْكُهَا وَيَكْرَهُ
شَهْوَتُهُ بِالصَّوْمِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ كَرِهَ إِنْ فَقَدَ الْأَهْلَ وَالْأَقْلَابُ
الْعِبَادَةُ أَفْضَلُ **فصل** فَإِنْ لَمْ يَتَّعِبْ بِالنِّكَاحِ أَفْضَلُ الْأَصْحَحُ
فَإِنْ فَتَقَدَّ الْأَهْلَ وَبِهِ عِلَّةٌ كَرِهَ أَوْ مَرَضٍ دَائِمٍ أَوْ تَعْنِيْنِ كَرِهَ

فصل
الكناج

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِتَحْقِيقِ تَيْدٍ بِكَرٍّ نَسِيبَةٍ لَّئِيْتُ قَرَاتِهِ قَرِيْبَةً
وَإِذَا قُضِيَ دَنْكَ حَمَاسِنَ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخَطِيئَةِ وَإِنْ لَمْ
تَأْذَنْ وَلَهُ تَكْرِيرُ نَظَرِهِ وَلَا يَنْظُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفِّزِ وَيَحْرُمُ
نَظْرُ فُحْلٍ بَالِغٍ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ أَجْنِبَةٍ وَكَذَا
وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا عِنْدَ حُرْفِ فِشْنَةٍ وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْرِ
عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمَةٍ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ وَجَلَّ مَا
سِوَاهُ وَقِيلَ مَا يَنْبَغُ وَافِي الْمَهْنَةِ فَقَطَّطُوا الْأَصْحَ حُلَّ النَّظَرِ بِلَا
شَهْوَةٍ إِلَى الْأَمَةِ إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ وَإِلَى صُغَيْرِهِ
إِلَّا الْفَرْجَ وَأَنْ تَنْظُرَ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرُ الْمُسَوِّجِ كَالنَّظَرِ
إِلَى مَحْرَمٍ وَأَنْ الْمُرَاهِقُ كَالْبَالِغِ وَجَلَّ نَظْرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا بَيْنَ
سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ وَيَحْرُمُ نَظْرُ امْرَأَةٍ إِلَى شَهْوَةٍ **فَلَيْتُ** وَلِذَا بَغِيْهَا
بِالْأَصْحِ الْمَنْصُورِ وَالْأَصْحِ عِنْدَ الْمُتَحَقِّقِينَ أَنَّ الْأَمَةَ كَالْحُرَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَالْمُرَاةُ مَعَ امْرَأَةٍ كَرَجُلٍ وَرَجُلٌ وَالْأَصْحُ يَحْرُمُ نَظْرُ ذِمَّةٍ إِلَى مُسْلِمَةٍ
وَحَوَازِ نَظَرِ الْمُرَاةِ إِلَى بَدَنِ أَجْنَبِيٍّ سِوَى مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ
إِنْ لَمْ تَخَفْ فِشْنَهُ **فَلَيْتُ** الْأَصْحُ التَّحْرِيمُ كَهَوَالِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَنَظَرُهَا إِلَى مَحْرَمِهَا كَعَلْسِهِ وَمَتَى حَرَّمَ النَّظْرُ حَرَّمَ الْمَسْرَ
وَيُبَاحُ أَنْ يَفْضُدَ وَحِجَامَةً وَعِلَاجٌ **فَلَيْتُ** وَيُبَاحُ النَّظْرُ لِمُعَامَلَةٍ

وَسَهَادَةٍ وَتَعْلِيمٍ وَتَحْوِهَا بِغَيْرِ الْحَاجَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلِلزَّوْجِ الْفُطْرُ
إِلَى كُلِّ بَدْنِهَا **فصل** فِي خُطْبَةِ خَلِيفَةٍ عَنِ النِّكَاحِ وَعِدَّةٍ لَا تَقْرَحُ
مِلْعَنَدَةٍ وَلَا تَعْرِضُ لِرَجْعَةٍ وَيَحِلُّ تَعْرِضُ فِي عِدَّةٍ رَفَاةٍ وَكَذَا
لِبَايِنٍ فِي الْأَظْهَرِ وَتَحْرُمُ خُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةٍ مِنْ صُرُوحٍ بِإِجَابَتِهِ
إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ لَمْ يَحْتُمْ وَلَمْ يَرُدْ لَمْ يَحْرُمْ فِي الْأَظْهَرِ وَمِنْ شَتَائِبِ
فِي خَاطِبٍ كَرَمَسَاوِيَةٍ بِصَلَفٍ وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةِ
قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَقَبْلَ الْعَقْدِ وَلَوْ خُطِبَ الْوَلِيُّ فَقَالَ الزَّوْجُ
أَحْمَدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ
يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ **قلت** الصَّحِيحُ لَا يَسْتَحَبُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ طَالَ
الذِّكْرُ الْفَاصِلُ لَمْ يَصِحَّ **فصل** إِنَّمَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِجَابَةٍ وَهُوَ
زَوْجُكَ وَأَنْتَ كُنتَ وَقِيُولُ بَانَ يَقُولُ الزَّوْجُ تَزَوَّجْتُ
أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قَالَتْ نَكَحْتُهَا أَوْ تَزَوَّجْتُهَا وَيَصِحُّ بِقَدَمِ لَفْظِ الزَّوْجِ
عَلَى الْوَلِيِّ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ وَيَصِحُّ بِالْعَمِيَّةِ
فِي الْأَصَحِّ لَا بِكُنْيَةٍ قَطْعًا وَلَوْ قَالَ زَوْجُكَ فَقَالَ قَبِلْتُ لَمْ يَنْعَقِدْ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ زَوْجِي فَقَالَ زَوْجُكَ فَقَالَ الْوَلِيُّ تَزَوَّجْتُهَا
فَقَالَ زَوْجُكَ صَحَّ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ وَلَوْ سَرَّ بَوْلًا فَقَالَ إِنْ
كَانَ أُنْثَى فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا أَوْ قَالَ إِنْ كَانَتْ سَيِّئًا طَلَقْتُ وَأَعْتَدْتُ

فقد نزلت وحبسها فامدّتها بطلانها ولا تؤقبت ولا ينكح
الشغار وهو زواجها على أن تزوج بنتك وتضع
كل واحدة صدقاً الأخرى فيقبل فإن لم يجعل البضع
صدقاً فالأصح الصحة ولو سمي مالا مع جعل البضع صدقاً بطل
فالأصح الصحة ولو سمي مالا مع جعل البضع صدقاً فالأصح
ولا يصح إلا بحضور شاهدين بشرطهما حرية وذكورة
وعدالة وشع وبصر وفي الأعمى وجه والأصح انعقاده بأي
الزوجين وعددهما ويتعقد بمشورة العدة على الصحيح
لا مشورة رجل أو سلام والحرية ولو بان فسق الشاهد عند
العقد فباطل على المذهب وإنما يبطل بمشقة أو اتفاق الزوجين
ولا أثر لقول الشاهد بكنافا سقيراً ولو اعترف به الزوج
وأنكرت فزوج بينهما وعليه نصف المهر إن لم يدخل بها
والأفك له ويستحب الإشهاد على رضى المرأة حيث يعتبر
رضاهما ولا يشترط **فصل** لا تزوج امرأة نفسها بأذن
ولا غيرها بوكالة ولا تقبل نكاحاً واحداً والوطء في نكاح بلا
ولي صحيح مسمّى المثل لا أحد ويقبل إقرار الولي بالنكاح إن
استقل بالإنشاء والأفلا ويقبل إقرار البالغ العاقل بالنكاح

بطل

عَلَى الْجَدِيدِ وَاللَّابِ تَزْوِجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً غَيْرَ إِذَاهَا
وَسَيَحِبُّ اسْتَيْدَاَهَا وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِجُ تَيْبٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا فَإِنْ كَانَتْ
صَغِيرَةً لَمْ تَزَوَّجْ حَتَّى يَتَشَلَّعَ وَالْحَدُّ كَالْأَبِ عِنْدَ عِلْمِهِ وَسَوَاءُ
رَأَتْ الْبَكَارَةَ بَوْطِ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ وَلَا أَثَرَ لَهَا وَلَا وَطْأَ سِقْطَةٍ فِي
الْأَصْحِ وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ كَلَّحَ وَعَمِلَ لَا يَزَوِّجُ صَغِيرَةً بِحَالٍ
وَتَزَوَّجُ التَّيْبُ الْبَالِغَةُ بِصَرَخِ الْأَذِنِ وَيَكْفِي فِي الْبِكْرِ سُكُوتُهَا
فِي الْأَصْحِ وَالْمَعْتَقُ وَالسُّلْطَانُ كَالْأَخِ وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ تَمُرَّ
حَدُّهُ أَبَوَاهُ ثُمَّ أَخٌ لَا بَوْنَ لَهُ ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَقَطَ ثُمَّ عَمٌّ ثُمَّ سَائِرُ
الْعَصْبَةِ كَالْأَرْثِ وَيَقْدُمُ أَخٌ لَا بَوْنَ عَلَى أَخٍ لَا بَوْنَ الْأَظْهَرُ وَلَا يَزَوِّجُ
أَبْنُ بَيِّنَةٍ فَإِنْ كَانَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أَوْ مَعْتَقًا أَوْ قَاضِيًا زَوْجَ بِهِ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ
نَسَبُ زَوْجِ الْمَعْتَقِ ثُمَّ عَصْبَتُهُ كَالْأَرْثِ وَيَزَوِّجُ عَتِيقَةً
الْمَرْأَةُ مَنْ يَزَوِّجُ الْمَعْتَقَةَ مَا دَامَتْ حَيَّةً وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْمَعْتَقَةِ فِي الْأَصْحِ
فَإِذَا مَاتَتْ زَوَّجَ مَنْ لَهُ الْوَلَاءُ فَإِنْ فَقَدَ الْمَعْتَقُ وَعَصْبَتُهُ زَوْجَ
السُّلْطَانِ وَكَذَا يَزَوِّجُ إِذَا عَصَلَ الْقَرِيبُ وَالْمَعْتَقُ
وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعَصْلُ إِذَا دَعَتْ بَالِغَةً عَاقِلَةً إِلَى الْفَوْءِ وَامْتَنَعَ
وَلَوْ عَيَّنَتْ كُفُّوا وَإِذَا الْأَبُ غَيْرُهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِي الْأَصْحِ **فصل**
لَا دَلِيلَ لِرَقِيقٍ وَصَبِيٍّ وَمُجَنُّونَ وَمُخْتَلِ النَّظَرِ بِهَرَمٍ وَجَبَلٍ وَكَذَا

مُخَوَّرٌ عَلَيْهِ سِفْهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ بَعْضُ هَذِهِ
الْصِّفَاتِ فَالْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَعْمَاءُ إِنْ كَانَ لَا يَدُومُ غَالِبًا أَنْظَرِ
إِفَاقَتَهُ وَإِنْ كَانَ يَدُومُ أَثَامًا أَنْتَ ظَرْفٌ وَقِيلَ تَقُولُ لَوَلَايَةُ الْأَبْعَدِ
وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَلَايَةُ لِفَاسِقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ وَقِيلَ لِلْكَافِرِ
الْكَافِرَةُ وَالْأَحْرَامُ أَحَدُ الْعَاقِدِينَ أَوِ الزَّوْجَةِ مَنَعَ صِحَّةَ النِّكَاحِ وَلَا
تُقَلُّ لَوَلَايَةُ فِي الْأَصَحِّ فَبِزَوْجِ السُّلْطَانِ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ إِلَّا الْأَبْعَدُ
قُلْتُ وَلَوْ لَحَرَّمَ الْوَلِيُّ أَوِ الزَّوْجُ فَعَقْدٌ وَكَيْلُهُ أَكْثَرُ لِمَصِيحٍ وَالْعِلْمُ
وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ زَوْجِ السُّلْطَانِ وَذَوْنَهُمَا لَا يَزُوجُ إِلَّا
بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ وَالْمُخَيَّرُ التَّوَكُّلُ فِي التَّزْوِجِ بَعِيرًا ذَلِيلًا وَلَا يُشْتَرَطُ
تَعْيِينُ الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ وَخِطَاؤُ الْوَكِيلِ فَلَا يَزُوجُ غَيْرَ كُفُوٍّ لِلْمُخَيَّرِ
إِنْ قَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَكُلٍّ إِنْ نَهَتْهُ عَنْهُ فَلَا وَإِنْ قَالَتْ زَوْجِي فَلَهُ
التَّوَكُّلُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ وَكَّلَ قَبْلَ اسْتِيزَانِهَا فِي النِّكَاحِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى
الصَّحِيحِ وَلَقِيلَ وَكَّلَ الْوَلِيُّ سَازِجًا بِكَ بِنْتُ فُلَانٍ وَلَقِيلَ الْوَلِيُّ
لِوَكِيلِ الزَّوْجِ زَوْجْتُ مَتَى فَلَا نَافِقُونَ وَكَيْلُهُ قَبْلُ نِكَاحِهَا
لَهُ وَيُلْزَمُ الْمُخَيَّرُ تَزْوِجَ مَجْنُونَةٍ بِالْعَدَةِ وَمُحْبُونٍ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ لَا
صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ وَيُلْزَمُ الْمُخَيَّرُ وَغَيْرُهُ إِنْ نَعِنَ اجَابَةً مُلْتَمِسَةً
التَّزْوِجَ فَإِنْ أَمْتَعِينَ كَأَخِي مَسَّاتُ بَعْضُهُمْ لِرَبِّهِ إِلَّا جَابَهُ فِي الْأَصَحِّ

وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَايَ فِي ذَرْجَةٍ اسْتَحَبُّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَفْقَهُهُمْ
وَأَسْتَلْهُمْ بِرِضَاهُمْ فَإِنْ تَشَاخَوْا اقْرَعْ ظَوْرَ رَجُلٍ غَيْرٍ مِنْهُمْ حَرَجَتْ
مِنْ عِنْدِهِ وَقَدْ أَذِنَتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ صَوْتَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدَهُمْ
زَيْدًا وَآخَرَ عَمْرًا فَإِنْ عَرِفَ السَّابِقُ فَهُوَ الصَّحِيحُ وَإِنْ وَقَعَ مَعًا
أَوْ جَهَلَ السَّبِقُ وَالْمَعِيَّةُ فَبِأُطْلَانٍ وَكَذَا لَوْ عَرِفَ سَبَقُ
أَحَدِهَا وَلَمْ يَتَّعَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّرٌ ثُمَّ اسْتَشْدَّ
وَحَبَّ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَبَيَّنَ فَإِنْ أَذْعَى كُلُّ رَجُلٍ عِلْمًا سَبَقَهُ
سَمِعَتْ دَعْوَاهَا بِنَاءً عَلَى الْحَدِيدِ وَهُوَ قَبُولُ اقْتِرَارِهَا بِالْبَطَاحِ
فَإِنْ أَذْكَرَتْ خَلَقَتْ وَإِنْ أَقْرَبَتْ أَحَدَهُمَا تَبَتَّ بِكَاحِهَا وَسَمَاعُ دَعْوَى
الْآخَرِ وَخَلِيفَتُهَا لَهُ يُشْنَى عَلَى الْمُؤَلِّثِ فَمَنْ قَالَ هَذَا لِزَيْدٍ بَلَّغَ عَمْرٍ
هَلْ يَغْرُمُ لِعَمْرٍوَ إِنْ قُلْنَا نَعَمْ فَنَعَمْ وَلَوْ تَوَلَّى طَرَفٌ فِي عَقْدِهِ فِي تَرْجِيحِ
نِسْبَتِهِ بِأَبْنِ ابْنِهِ الْآخَرِ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَرْوِجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ
بَلَّغَ تَرْوِجُهُ ابْنَ عَمِّهِ فِي ذَرْجَتِهِ فَإِنْ فَقِدَ الْقَاضِي فَلَوْ أَرَادَ
الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَا وَلِيَ لَهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كِفْهِ
فَفَعَلَ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ وَحِصَالُ الْكَلَامِ سَلَامَتُهُ مِنَ الْعُيُوبِ
الْمُشْتَبَةِ لِلْخِيَارِ وَخَرِيْبُهُ زَوْجُهُ مِنْ فَوْقِهِ مِنَ الْوَلَاةِ أَوْ خَلِيفَتُهُ
وَمَا لَا يَحُوزُ لَوْ أَحَدٌ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَا يَحُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ وَدَيْلًا فِي أَحَدِهَا

أَوْ كَيْلِبِهِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ **فصل** رَوَّجَهَا الْوَلِيُّ غَيْرَ كُفُوٍ بِرِضَاهَا
 أَوْ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ الْمُشْتَرُونَ بِرِضَاهَا وَرَضَى الْبَاقِينَ صَحَّ وَلَوْ
 رَوَّجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَقْرَبِ دَعْوَاةٌ أَنْ يُلَوِّزَ رَوَّجَهَا
 أَحَدُهُمْ بِرِضَاهَا ذَوْنُ رِضَاهُمْ لَمْ يَصَحَّ وَفِي قَوْلٍ يَصَحُّ وَلَمْ يَفْشُ
 وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَرْوِجِ الْأَبِ بِكَرٍّ صَغِيرَةٍ أَوْ بِالْعَدَّةِ غَيْرِ
 كُفُوٍ بغيرِ رِضَاهَا فِي الظَّهْرِ بَاطِلٌ وَفِي الْآخِرِ يَصَحُّ وَلِلْبَالِغَةِ
 الْخِيَارُ وَلِلصَّغِيرَةِ إِذَا بَلَغَتْ وَلَوْ طَلَبَتْ مِنْ وَلِيِّهَا أَنْ
 يَرْوِّجَهَا السُّلْطَانُ بغيرِ كُفُوٍ فَمَعْلُومٌ لَمْ يَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ وَخِصَالُ
 الْفَقَاهَةِ سَلَامَتُهُ مِنَ الْغُيُوبِ الْمُتَشَبِّهِةِ لِلْخِيَارِ وَحُرِّيَّةُ الْرِثَقِ
 لَيْسَ كُفُوًا حُرَّةً أَصْلِيَّةً وَنَسَبٌ نَالِجِيٌّ لَيْسَ كُفُوًا عَرَبِيَّةً وَلَا
 غَيْرُ قُرْبَشِيٍّ قُرْبَشِيَّةً وَلَا غَيْرُهَا شَيْءٌ وَمُطْلَبِي لَهَا وَالْأَصَحُّ
 اُعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْعَجْمِ كَالْعَرَبِ وَغَفَّةٌ فَلَيْسَ فَاسْتَوْ كُفُوًا
 عَمِيقَةً وَحَرْفَةً فَصَاحِبُ حَرْفَةٍ دَنِيَّةٌ لَيْسَ كُفُوًا رَفِيعَةً
 فَدَاسٌ وَحُجَامٌ وَحَارِشٌ وَرَاعٌ وَقِيمٌ الْحَمَامُ لَيْسَ كُفُوًا بَنَاتٍ
 حَيَاطٌ وَلَا خَيَاطٌ بَنَاتٍ تَاجِرٌ أَوْ بَرَّازٌ وَلَا هُمَا بَنَاتٌ عَالِمٌ وَقَاضٍ
 وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّيَّارَ لَا يُعْتَبَرُ وَأَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ لَا تُقَابَلُ بِبَعْضٍ
 وَلَهُ تَرْوِجُ ابْنِهِ الصَّغِيرَةِ وَكَذَا مَعْجِيئُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَتَجْوِزُ مِنْ لَا

الْعَيْتُ
 لَيْسَ
 كُفُوًا

تَكَافِيهِ بِنَا فِي الْخِصَالِ فِي الْأَصَحِّ **فصل** لَا يَزُوجُ مَجْنُونٌ صَغِيرًا
وَكَنْدًا كَبِيرًا إِلَّا لِحَاجَةٍ فَوَاحِدَةٌ وَلَهُ تَزْوِجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ
أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ وَيُزَوِّجُ الْمَجْنُونَةَ ابْنَ وَاحِدٍ إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ وَلَا
تَشْتَرُطُ الْحَاجَةُ دَسْوًا صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً ثَبَتٌ وَبُكَرًا إِنْ لَمْ
يَكُنْ ابْنٌ وَحَدُّ لَمْ تَزُوجْ فِي صَغِيرِهَا فَإِنْ بَلَغَتْ رُوحَهَا السُّلْطَانُ
فِي الْأَصَحِّ لِلْحَاجَةِ لَا لِمَصْلَحَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بِسَفِيهِهِ لِيَسْتَقِلَّ
بِنِكَاحِ بَلِّ بَنِكَاحٍ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ قَبِيلِهِ أَوْ الْوَلِيِّ فَإِنْ أِذْنٌ وَعَيْنٌ
أَمْرًا لَمْ يَنْكَحْ غَيْرَهَا وَيَنْكَحُهَا بِمَهْرٍ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلٍ فَإِنْ رَادَّ صَحَّحَهُ
النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنَ الْمُسْتَحْتَمِّ وَلَوْ قَالَ ابْنُ أَلْفٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ أَمْرًا
نَكَحَ بِالْأَقْلِ مِنَ أَلْفٍ وَمَهْرُ مِثْلِهَا وَلَوْ أَطْلَقَ الْأَذْنَ فَاَلْأَصَحُّ صَحَّحُهُ
وَيَنْكَحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ تَلِيْقِهِ وَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلِيُّهُ اشْتَرَطَ إِذْنَهُ
فِي الْأَصَحِّ وَتُقْبَلُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ فَأَقْلٌ فَإِنْ رَادَّ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ
وَفِي قَوْلِ بَطْلٍ وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهِ بِلا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ فَإِنْ وَطِئَ
لَمْ يَلِزْهُ شَيْءٌ وَقِيلَ مَهْرُ مِثْلٍ وَقِيلَ أَقْلٌ مِمَّا وَلِيَ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ
لَيْسَ بِصَحِّ نِكَاحُهُ وَمَوْءُنُ النِّكَاحِ فِي كَسْبِهِ كَمَا فِيهَا مَعَهُ وَنِكَاحُ
عَبْدٍ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَإِذَا زِنَهُ صَحِّحَ وَلَهُ الطَّلَاقُ الْأَذْنَ
وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِأَمْرٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ وَلَا يُعَدِّلُ عَمَّا أَذِنَ فِيهِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُ عَبْدِهِ عَلَى النِّكَاحِ وَلَا عَكْسُهُ
وَلَهُ إِجْبَارُ أَمْتِهِ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ فَأَمَّا مَنْ طَلَبَتْ لَمْ يَلْزِمَهُ تَزْوِجُهَا
وَقِيلَ إِنَّ حُرْمَتَ عَلَيْهِ لَزِمَتْهُ وَإِذَا رَوَّجَهَا فَالْأَصَحُّ أَنَّ بِلِلْمَلِكِ
لَا بَوْلًا بِتَزْوِجِ مُسْلِمٍ أَمْتَهُ الْكَافِرَةَ وَقَاسَتْهُ وَمَكَاتَتْ وَلَا
يُزَوِّجُ وَلَوْ عَبْدٌ صَبِيٍّ وَيُزَوِّجُ أَمْتَهُ فِي الْأَصَحِّ **بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ**
تَحْرِمُ الْأُمَمَاتُ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَتْ مِنْ وَلَدِ نَحْوِ امْرِئٍ
وَالسَّائِغَاتُ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَتْ مِنْ وَلَدِهَا فَبَنَاتُهَا
وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ زَنَاءٍ تَحِلُّ لَهُ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَدُهَا مِنْ زَنَاءٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَالْأَخَوَاتُ وَسَبَائِلُ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتُ وَالْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ
وَكُلُّ مَنْ فِي أَخْتِ ذَكَرٍ وَلَدَتْ فَحَمَلَتْ وَأَخْتُ امْرِئٍ وَلَدَتْ
فَحَمَلَتْ وَتَحْرُمُ هَهُنَا السَّبْعُ بِالرِّضَاعِ أَيْضًا وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعَتْ
أَوْ أَرْضَعَتْ مِنْ أَرْضَعَتْكَ أَوْ مِنْ وَلَدِهَا أَوْ وَلَدَتْ مِنْ أَرْضَعَتْكَ
أَوْ ذَا بَنِيهَا فَأُمُّ رِضَاعٍ وَقِسْرُ الْبَنَاتِ وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعَتْ
أَخَاكَ وَنَافِلَتَكَ وَلَا أُمُّ مَرْضِعَةٍ وَلَدَكَ وَبَنَاتُهَا وَلَا أَخْتُ لِحْمِكَ
بِنَسَبٍ وَلَا رِضَاعٍ وَهِيَ أَخْتُ لِحْمِكَ لَا بَنَاتُهَا وَلَا عَكْسُهُ وَتَحْرُمُ
نَوْحَةٌ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَتْ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ وَامْتِنَانُ تَزْوِجِكَ
مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ بَنَاتُهَا إِنْ دَخَلَتْ بِهَا وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمَلِكٍ حُرِّمَ

عَلَيْهِ أُنْتَهَاهَا وَبَنَاقًا وَحَرَمَتْ عَلَى آيَاهُ وَأَبْيَاهُ وَكَدًا
أَلْمُوطُوتُ شَهْدَةٍ فِي حَقِّهِ قِيلَ أَوْحَقُّهَا أَلَا الْمَرْفُ بِهَا وَلَيْتَ
مُبَاشَرَةً شَهْوَةً كَوَاطٍ فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمٌ بِشَهْوَةٍ
قَرِيبَةٍ كَبِيرَةٍ نَكَحَ مِنْهُنَّ لَا بِمَحْضُورَاتٍ وَلَوْ طَرَأَ مُؤَدَّ حَرِيمٍ
عَلَى نِكَاحٍ قَطَعَهُ كَوَاطٍ زَوْجَةً أَيْنَهُ بِشَهْدَةٍ وَتَحْرِيمُ جَمْعِ
الْمَرْأَةِ وَأَخْنِهَا أَوْ عَمَّتَهَا أَوْ خَالَاتِهَا مِنْ رَضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ فَإِنْ جَمَعَ
بِعَقْدٍ بَطُلَ أَوْ مَرْتَبًا ثَانِيًا وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعَهُمَا بِنِكَاحٍ
حَرَّمَ فِي الْوِطْءِ بِلَدٍّ لَا مِلْكُهَا فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً حَرَمَتْ الْأُخْرَى
حَتَّى يَحْرِمَ الْأُولَى كَيْسَعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ ثَابِتَةٍ لَا حَيْضٍ وَاجْرَامٍ
وَكَدَّ أَرْهَقَ فِي الْأَصَحِّ زَلُّ مِلْكِهَا ثُمَّ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ عَكْسَ حِلِّ
الْمُنْكَوْحَةِ دُونَهَا وَلِلْعَبْدِ امْرَأَتَانِ بَغْتًا وَلِلْحُرِّ أَرْبَعُ بَانَ
جَمَعَ بِعَقْدٍ مَعًا بَطُلَ أَوْ مَرْتَبًا فَالْخَامِسَةُ وَتَحِلُّ الْأَحْتِ
وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةٍ بَايَرٍ لَا رَحْمَةَ وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا
أَوْ الْعَبْدُ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ وَتَغَيَّرَ بِقِيلٍ أَوْ حَشْفَةٍ
أَوْ قَدْرُهَا بِشَرْطِ الْإِنْتِسَارِ وَصَحَّةِ النِّكَاحِ وَكَوْنُهُ مِنْ
يُنْكَرُ جَمَاعَةً لَا طِفْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ قَبْضِهِ وَلَوْ نَكَحَ بِشَرْطِ
إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ أَوْ بَانَ أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَطُلَ وَفِي التَّطْلِيقِ قَوْلٌ

فصل لا يملك من يملكها أو بعضها ولو ملك زوجته
أو بعضها بطل نكاحه ولا تنكح من تملكه أو بعضه ولا الحر
أمه غيره إلا بشرط أن لا يكون تحت حرة تصلح للاستباع
قبل ولا غير صالحة وإن نكح عن حرة تصلح قبل ولا تصلح
فلو قدر على غايبة حلت أمه إن لحقه مشقة ظاهرة في قصدتها
أو خاف زنا مدته ولو وجد حرة بموكل أو بدون مهر مثل
فالأصح حل أمه في الأولى دون الثانية وإن خاف زنا أمه
فلو أمكنه سر فلا خوف في الأصح وإسلامها وحل الحر وعبد
كتابي أمه كتابية على الصحيح لا عبد مسلم في المشهور
ومن بعضهما رقيق كزينة ولو نكح حرة أمه بشرطه
ثم أسرا ونكح حرة لم تنفسخ الإمامة ولو جمع من لا يحل له أمه
حرة وأمّه بعقد بطلت الإمامة لا الحر في الظاهر **فصل**
يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحل كتابية
لكن تكره حربية وكذا ذميمة على الصحيح والكتابية
يهودية أو نصرانية لا تمتزجة بالزبور وغيره فإن
لم تكن الكتابية أشوا يديته فالأظهر حلها إن علم
دخول قومها في ذلك الدين قبل نسجه وتخريفه وقبل يلقه قبل

نسخه والكتاب المنكوحه مسلمة في نفقة وقسم وطلاق
وتجبر على غسل حيض ونفاس وكذا جناية وترك الكل
خبر بر في الاظهر وتجبر هي ومسلمة على غسل ما يجبر من
اغصانها وتحرم متولدة من وثني وكفايته وكذا عكسه في
الاظهر وان خالفت الشا مرة اليهود والصايون النصارى
في اصل دينهم حر من والا فلا ولو يهود نصراني او عكسه
لم يفت في الاظهر فان كانت امرأة لم تحل لمسلم فاءن كانت
منكوحه فلا ردة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول
او دينه الا ول ولو توثر لم يفر وفيما نقل القولان ولو
لهود وثني او نصر لم يفر ويتعين الاسلام لمسلم ارتد
ولا تحل مرتدة لاحد ولو ارتد زوجان واحدهما قبل
دخول تجزيت الفرق او بعده وقفت فان جمعتهما الا ان لم
في العدة دام النكاح والا فالفرقة من الردة وتجزم الوطأ في
التوقيف لاحد

باب نكاح المشرك

اسلم كتابي او غيره ونكحه كتابية دام نكاحه او وثنية
او محوسية فتخلفت قبل دخول تجزيت الفرق او بعده
واسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه ولو

ملف

أُسْلِمَتْ وَأَصْلُهَا عِلْسِيَّةٌ وَلَوْ أُسْلِمَ مَعَادِمُ النِّكَاحِ وَالْمُعْتَمِدُ بِاللِّدْنِ
وَحَيْثُ أَدْمَنَ لَا يَقْضَى مَقَارِنُهُ الْعَقْدُ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْأَسْلَامِ
وَمُنَاقَاةُ أَنْ تُعْتَقَدَ وَلَا مُؤَيَّدٌ أَوْ كَذَا لَوْ قَادَرَتِ الْأَسْلَامُ عَلَيْهِ
شُبْهَةً عَلَى الْمَذْهَبِ لَا نِكَاحَ مُحْرَمٍ وَلَوْ أُسْلِمَ ثُمَّ أُحْرِمَ ثُمَّ أُسْلِمَ وَهُوَ
مُحْرَمٌ أَقْبَرُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ نَحَى حُرْمَةً وَأَمْنَهُ وَأُسْلِمُوا اتَّعَبَتِ
الْحُرْمَةُ وَأَنْدَفَعَتْ الْأَمْنَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ
عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ فَاسِيدٌ وَقِيلَ إِنَّ الْأَسْلَامَ وَقَرَّرَ بَيْنَهُمَا صَحْنَهُ
وَالْأَفْلَا فَعَلَى الصَّحِيحِ لَوْ طَلَقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أُسْلِمَ الْمَرْجُلُ الْأَبْجَلُ
وَمَنْ قَرَّرَتْ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ وَأَمَّا الْفَاسِيدُ لِحَرْفَانِ قَبَضَتُهُ قَبْلَ
الْأَسْلَامِ فَلَا شَيْءَ لَهَا وَالْأَمْنَةُ مِثْلُ وَإِنْ قَبَضَتْ بَعْضُهُ فَلَهَا قِسْطُ
مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ وَمَنْ أَنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ
فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ إِنْ صَحَّ نِكَاحُهُمْ وَالْأَمْنَةُ مِثْلُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّ
فَإِنْ كَانَ الْأَنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا أَوْ بِإِسْلَامِهِ فَيُصْطَفَى
مُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا وَإِلَّا فَيُصْطَفَى مَهْرٌ مِثْلُ وَلَوْ تَرَافَعَ الْبَيْنَا
دِمِّي وَمُسْلِمٌ وَحَبَّ الْحَكْمُ أَوْ ذِمَّازٍ وَحَبَّ الْأَظْهَرُ وَنَقَرَهُ هُمْ عَلَى
مَا نَقَرُوا وَأُسْلِمُوا أَوْ بَطِلَ مَا لَا نَقَرُ **فصل** اسلمت تحت الكفر من أربع
وَأُسْلِمَ مِنْ مَعْدَةٍ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَوْ كُنْ كِتَابِيًّا لَزِمَهُ اخْتِبَارُ أَرْبَعٍ

وَيُدْفَعُ مَنْ زَادَ وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ
فَقَطُّ تَعَيَّنَ لَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَمِنْهَا كَيْمَا بَيْنَانِ وَأَسْلَمْنَا فَإِنْ
دَخَلَ بَهَا حَرَامًا أَبَدًا أَوْ لَا بِوَاحِدَةٍ تَعَيَّنَتِ الْبِنْتُ فِي قَوْلِ تَحْيِيرٍ
أَوْ بِالْبِنْتِ تَعَيَّنَتِ أَوْ بِالْأُمِّ حَرَامًا أَبَدًا وَفِي قَوْلِ تَقَى الْأُمِّ أَوْ تَحْتَهُ
أُمُّهُ أَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ إِنْ جَلَسَتْ لَهُ الْأُمُّهُ وَإِنْ تَخَلَّفَتْ
قَبْلَ دُخُولِ تَنْجَرُتِ الْفَرْقَةُ أَوْ أُمًّا وَأَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ لِحَادِ
أُمُّهُ إِنْ جَلَسَتْ لَهُ عِنْدَ اجْتِنَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامُهَا وَإِلَّا أُنْفَعْنَ
أَوْ حُرَّةٌ وَأُمًّا وَأَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ وَأَنْدَفَعْنَ
وَإِنْ أَصْرَتْ قَانَقَضَتْ عِدَّتُهَا اخْتَارَ أُمُّهُ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقَتْ
ثُمَّ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ فَلَمْ يَرْفَحْ تَارَادُ بَعَا وَالْإِخْيَارُ اخْتَرْتُكَ
أَوْ قَرَرْتُ بِكَ حَكْلًا أَوْ أَسْبَكْتُكَ أَوْ تَبَكْتُكَ وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارُ
لَا الظَّهَارُ وَلَا يَلَا فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فِسْخُ
وَلَوْ حَصَرَ الْإِخْيَارُ فِي خَمْسٍ أُنْفَعُ مَنْ زَادَ وَعَلَيْهِ النِّعْيُ وَنَقَضَتْ
حَتَّى يَخْتَارَ فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْيَارَ خِيسَرًا فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَتْ
حَامِلٌ بِهِ وَدَاتُ أَشْهُرٍ وَغَيْرُ مَدْحُولٍ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ
وَدَاتُ أَقْرَابٍ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَابِ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرٌ وَيُوقَفُ نَصِيبُ
رُوحَاتٍ حَتَّى يَصْطَلِحَ **فصل** اسْلَامًا مَعَ اسْتِمْرَارِ النِّفَقَةِ

وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى أَنْقَضَتْ لَعِدَّةً فَلَا وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا
لَمْ تَسْتَحِقْ الْمُدَّةَ التَّخْلُفَ فِي الْحَدِيدِ وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ لَا فَاسْلَمْ فِي الْعِدَّةِ
أَوْ أَصْرَتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ أَرْتَدَّتْ فَلَا نَفَقَةَ
وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ أَرْتَدَّتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ
بَابُ الْخِيَارِ وَالْإِعْثَارِ وَنَصَاحِ الْعِدِّ وَحَدِّ أَحَدٍ

الرَّوْحِ خَيْرٌ بِالْأَخْرِجُونَا أَوْ حُدَامًا أَوْ بَرَصًا أَوْ وَحْدَهَا رَتْقًا
أَوْ قَرْنًا أَوْ وَحْدَتُهُ عَيْنًا أَوْ مَجْبُوبًا تَبَّتْ الْخِيَارُ فِي فُسْخِ الْبَيْتِ
وَقِيلَ إِنْ وَحْدَهُ مِثْلُ عَيْنِهِ فَلَا وَلَوْ وَحْدَهُ خَشْيَ وَاضْحًا فَلَا فِي
الْأَظْهَرِ وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ عَيْنٌ تَخَيَّرَتْ إِنْ لَاعَنَتْهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَأْتِ
تَخَيَّرَ فِي الْحَدِيدِ وَالْخِيَارُ لَوْ لَحِقَ حَدِيثٌ وَكَذَا بِمُقَارِنِ
جُنُودٍ وَكَذَا حُدَامٌ وَبَرَصٌ فِي الْأَصْحِ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ وَالْفُسْخِ
قَبْلَ دُخُولِ سِقْطِ الْمَهْرِ وَبَعْدَهُ الْأَصْحُ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ
فُسْخَ بِمُقَارِنِ وَبِحَادِثِ بَيْنِ الْعَقْدِ وَالْوُطْأِ جَهْلُهُ الْوَاطِئُ
وَالْمُسْتَمِي إِنْ حَدَّثَ بَعْدَ وَطْأٍ وَلَوْ أَنْفَسَخَ بِرَدِّهِ بَعْدَ وَطْأٍ فَالْمُسْتَمِي
وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بَعْدَ الْفُسْخِ بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ عَرَّاهُ فِي الْحَدِيدِ وَبَشَرَطَ
فِي الْعَنْدِ رَفَعَ إِلَى حَاكِمٍ وَكَذَا سَابِرُ الْعَيُوبِ فِي الْأَصْحِ
وَتَثْبُتُ لَعْنَةُ بَاغِرَارِهِ أَوْ بَيْتِهِ عَلَى إِفْرَارِهِ وَكَذَا بِمِثْلِهَا

فان كل حلفت

بَعْدَ نُكُولِهِ فِي الْأَصَحِّ وَإِذَا تَبَيَّنَ صَرَبُ الْقَاضِي لَهُ سَبُّ بَطْلِيهَا
فَإِذَا نَمَتِ رَفَعَتُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ وَطَيْتُ حُلْفَ فَإِنْ حَلَمْتُ
أَوْ أَقْرَأْتُ عَلَيَّ بِالْفَسْحِ وَقِيلَ تَحْتَاجُ إِلَى أَدْنِ الْقَاضِي وَمُسْتَحْبِهِ
وَلَوْ أَنَّ غَزَلَ لَنَّهُ أَوْ مَرَّ صِنْتُ وَحَسِبْتُ فِي الْمَلَّةِ لَمْ تُحْسِبْ وَلَوْ
رَصِنْتُ بَعْدَهَا بَدَهُ تَطْلُ حَقُّهَا وَكَذَا لَوْ أَهْلَتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ
وَلَوْ نَحَّ وَشُرْطِيهَا إِسْلَامٌ أَوْ فِي أَحَدِهَا نَسَبٌ وَحَرِيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا
فَأَخْلَفَ فَإِلَّا ظَهَرَ صَحِيحُهُ النِّكَاحُ ثُمَّ إِنْ بَانَ خَيْرًا مِمَّا شُرْطَ فَلَا
خِيَارَ وَإِنْ بَانَ ذُوْنُهُ فَلَهَا خِيَارٌ وَكَذَا لَهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَنَّتْهَا
مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً قَبْلَ أَنْ تَكْتَابِيَهُ أَوْ أَتْلُوْهُ هِيَ غَلٌّ لَهُ فَلَا خِيَارَ
فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ أَذِنَتْ فِي تَرْوِجِهَا بِمَنْ ظَنَّتْهُ كُفُوًا قَبْلَ أَنْ يَفْسُقَ
أَوْ دَنَاءَةً نَسَبِهِ وَحَرَفَتِهِ فَلَا خِيَارَ لَهَا **قُلْتُ** وَلَوْ بَانَ مَعْصِيًا أَوْ عَبْدًا
فَلَهَا الْخِيَارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ قَسَحَ يَخْلِفُ فُحْمُ الْمَهْرِ وَالرُّجُوعُ بِهِ
عَلَى الْغَارِ مَا سَبَقَ فِي الْعَيْبِ وَالْمَوْثُرِ تَعْدِيرُ قَارِنِ الْعَقْدِ
وَلَوْ غَزَلَ حُرَّةً أَمَةً وَصَحَّحْنَا أَلَّا وَلَدُ قَبْلَ الْعِلْمِ حُرٌّ وَعَلَى الْمَعْرُورِ
فِيمَنْهُ لِسَيِّدِهَا وَيَرْجَحُ بِهَا عَلَى الْغَارِ وَالْتَعْدِيرُ بِالْحُرَّةِ لَا
يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّلِهَا بَلْ مِنْ وَكَيْلِهِ أَوْ مِمَّا تَعْلَقُ الْعُزْمُ بِدَمِهَا
وَلَوْ أَنْفَصَلَ الْوَلَدُ أَمِيَّتًا بِإِجَابَتِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَمَنْ عَقَّقَهُ

فان كل حلفت

تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مِنْ فِيهِ رَوْحٌ تَخَيَّرْتُ فِي فَسْحِ النِّكَاحِ
وَأَلْظَهَرُ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ فَإِنْ قَالَتْ جَهِلْتُ الْعَتَقَ صَدَقَتْ
بِمِيزَانِ أَنْ مَكَرَ بَأْنِ كَانَ الْمَعْتَقُ غَائِبًا وَلِذَا إِنْ قَالَتْ
جَهِلْتُ الْخِيَارَ بِهِ فِي الْأَظْهَرِ فَإِنْ فَسَحَتْ قَبْلَ وَطْفِ فَلَا
مَهْرَ وَبَعْدَهُ بَعْتُ بَعْدَهُ وَحَبَّ الْمُسْتَحْيِ أَوْ قَبْلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ
وَقَبْلَ الْمُسْتَحْيِ وَأَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عِنْدَ
تَحْتِ أُمِّهِ فَلَا خِيَارَ **فصل** يُلْزَمُ الْوَلَدُ انْعِقَافُ الْأَبِ
وَالْإِحْدَادُ عَلَى الْمَشْهُورِ بَأْنِ يُعْطِيهِ مَهْرٌ حَرَقًا وَيَقُولُ
الْمَخْرُجُ وَأَعْطَاكَ الْمَهْرَ أَوْ يَبْلُغُ لَهُ بِلَادُهُ وَيُهْرَأُ وَيُملِكُ أُمُّهُ أَوْ مَتَاهَا
ثُمَّ عَلَيْهِ مَوْتُهُمَا وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْيِينُ النِّكَاحِ دُونَ الشَّرِيِّ
وَلَا رَفْعُهُ وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ فَتَعْيِينُهَا لِلْأَبِ وَبِحَبِّ التَّحْدِيدِ
إِذَا مَاتَتْ أَوْ انْقَسَخَ بَرْدَةٌ أَوْ فَسَحَتْ بِعَيْتٍ كَذَا إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ
الْأَصَحِّ وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ عَقَافٌ فَرَقْدَهُ مَحْتَاجٌ إِلَى نِكَاحٍ وَيُصَدَّقُ
أَوْ أَظْهَرَ الْحَاجَةَ بِإِيجَادِهِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْأَتُهُ وَلَدُهُ وَالْمَذْهَبُ
وَحُجُوبُ مَهْرٍ لَا حِلَّ فِيهِ الْوَلَدُ حُرٌّ لَيْسَ بِكَانٍ
مُسْتَوْلَدٌ لِلْأَبِ لَمْ تَصُرْ مُسْتَوْلَدَةً لِلْأَبِ وَإِلَّا فَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا
تَصِيرُ وَأَنَّ عَلَيْهِ يَمْنَاهَا مَعَ مَهْرٍ لَا قِيَمَةَ وَلَدٍ فِي الْأَصَحِّ وَنِكَاحًا

فَلَوْ مَلَكَ زَوْجَهُ وَاللَّهِ الَّذِي لَا يَحِلُّ لَهُ الْأَمَةُ لَمْ يَنْفَسِحْ النِّكَاحُ
 وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أَمَةٍ مُكَاتِبَةٍ فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتِبَةً زَوْجَهُ سَيِّدَهُ
 انْفَسَحَ النِّكَاحُ بِنِ الْإِصْحَاقِ **فصل** السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا
 يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْحَدِيدِ وَهِيَ فِي كَسْبِهِ تَعْدُ النِّكَاحُ
 الْمُعْتَادُ وَالنَّادِرُ فَإِنْ كَانَ مَا ذُوْنًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ فَيُعَيَّنُ سَيِّدُهُ
 يَبْحَثُ وَكَذَا رَأْسُ مَالٍ فِي الْإِصْحَاقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَا ذُوْنًا
 لَهُ **فصل** دَمِيٌّ وَفِي قَوْلِ عَلَى السَّيِّدِ لَهُ الْمُسَافِرَةُ
 بِهِ وَيُفَوِّتُ الْإِسْتِمْتَاعَ وَإِذَا لَمْ يَسَافِرْ لَزِمَتْ تَحْلِيَّتُهُ لَيْلًا
 لِلْإِسْتِمْتَاعِ وَسَيِّدُهُ يَتَخَذُ مَا رَأَى أَنْ يَتَّقَلَ الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ
 وَإِلَّا فَتَحْلِيهِ لِكَسْبِهِمَا وَإِنْ اسْتَحْدَمَهُ بِلَا تَقْلِيلٍ لَزِمَتْهُ الْأَقْلُ
 مِنْ أَمَةٍ مِثْلُ كُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَقِيلَ يَلْزِمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ
 وَلَوْ لَمْ يَسَافِرْ فَاسِيدًا وَوَحْدًا فَفَهْمُ مِثْلِ ذِي مَتْنٍ وَفِي قَوْلِ فِي رَقَبَتِهِ
 وَإِذَا زَوْجُ أَمَةٍ اسْتَحْدَمَهَا نَهَارًا وَسَلَّمًا لِلزَّوْجِ لَيْلًا
 وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ حَتَّى يَنْفَسِحَ فِي الْإِصْحَاقِ وَلَوْ أَخْلَى دَارَهُ
 بَيْنًا وَقَالَ لِلزَّوْجِ تَخْلَوْا بِهَا فِيهِ لَمْ يَلْزِمْنِي فِي الْإِصْحَاقِ وَلِلَّسَّيِّدِ
 السَّيْفُورُ وَاللِّزْوَاجُ صُحْبَتُهَا وَالْمَذْهَبُ أَنَّ السَّيِّدَ
 لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَ الْأَمَةَ أَجْنَبِيٌّ أَوْ مَاتَتْ فَلَا كَأَنَّ لَوْ هَلَاكَ كَتَابُهَا

أَوْ قَتَلَ نَفْسَهُ قَتَلَ زَوْجَهُ
 سَفَحَ سَهْمًا وَأَنْ تَحْتَجُّ لَوْ
 خَلَّتْ نَفْسَهُ

دُخُولٍ وَلَوْ بَاعَ مِرْوَاحَهُ فَاْلْمَهْرُ لِلْبَائِعِ فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ
فَنَصْفُهُ لَهَا وَلَوْ نَوَّحَ أَمَتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَحْتَمِمْهُ **كِتَابُ الصَّدَاقِ**
سَبْرٌ تَسْمِنُهُ فِي الْعَقْدِ وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ وَمَا صَحَّ مَبِيعًا
صَحَّ صَدَاقًا وَإِذَا أَصْدَقَ عَيْنًا فَنَلَقَتْ فِي يَدِهَا مِنْهُمَا ضَمَانًا
عَقْدٍ وَفِي قَوْلِ ضَمَانٍ يَدٍ فَعَلَى الْإِوَالِ لِبَيْعِهَا بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ
وَلَوْ نَلَفَتْ يَدَهُ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ وَإِنْ أَتْلَفَتْهُ فَقَابِضُهُ وَإِنْ
أَتْلَفَتْهُ أَجْنَبِيٌّ تَخَرَّتْ عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ فَسَخَتْ الصَّدَاقَ
أَخَذَتْ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرٌ مِثْلُ وَإِلَّا غَرِمَتْ لِلْمُتَلَفِ وَإِنْ أَتْلَفَتْهُ
الزَّوْجُ فَكُتِلَ فِيهِ وَقِيلَ كَأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ أَصْدَقَتْ عِنْدَ بَيْنٍ مُتَلَفٍ
عَبْدٌ قَبْلَ قَبْضِهِ انْقَسَمَ فِيهِ لَا فِي الْبَائِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَهَا الْخِيَارُ
فَإِنْ فَسَخَتْ مَهْرٌ مِثْلُ وَإِلَّا فَحَصَّةُ التَّالِفِ مِنْهُ وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ
تَخَرَّتْ عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ فَسَخَتْ مَهْرٌ مِثْلُ وَإِلَّا فَاسْتَأْنَى وَالْمَنَافِعُ
الْقَائِمَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضُمُّهَا وَإِنْ طَلَبَتْ السَّلِيمَ فَاِمْتَنَعَ عَلَى ضَمَانِ
الْعَقْدِ وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاهَا بِرُكُوبٍ فَتَحَوَّهَ عَلَى الْمَذْهَبِ
وَلَهَا حُسْبُ نَفْسِهَا لِقَبْضِ الْمَهْرِ الْمَعِينِ وَكَأَنَّ لَا اِثْلَ وَحَلَّ فَلَوْ حَلَّ
قَبْلَ السَّلِيمِ فَلَا حُسْبُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا اِسْلِمَ حَتَّى تَسْلِمَ فَعَلَى قَوْلِ
يَجْبَرُ هُوَ وَفِي قَوْلِ لَا اِجْبَاءَ لَوْ مَنْ سَلَّمَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ وَالْأُطْلُقُ يَجْزِي

فَيَوْمَ تَبُوءُ مَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ وَتُؤْمَرُ بِالْكِتَابِ فَإِذَا سَأَلْتَ عَنْ عَطَايَاهَا
الْعَدْلُ وَلَوْ بَادَرَتْ فَمَكَتْ طَالِبُ الشَّهَادَةِ فَإِنْ لَمْ يَطَا امْتَنَعَتْ
حَتَّى يَسْلَمَ وَإِنْ وَطِئَ فَلَا وَلَوْ بَادَرَتْ فَسَلَامٌ فَلَمْ تُكْرَفْ فَإِنْ مَنَعَتْ
بِلَا عَذْرِ اسْتُرْدَّ أَنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لَشَطِيفٌ وَخَوْرٌ
أَمَهَلَتْ مَا يَرَاهُ قَاضٍ وَلَا حَاجًا وَرِثْلَاثَةُ أَيَّامٍ لَا يَنْقُطِعُ حَيْضٌ
وَلَا تَسْلَمُ صَغِيرٌ وَلَا مَرِيضَةٌ حَتَّى تَزُولَ مَانِعٌ وَطَوَّلَتْ قَرْنُ الْمَهْرِ
يُوطِئُ وَإِنْ حَرَّمَ كَحَايِضٍ وَمَوْتٍ جَدَّاهَا لَا يَخْلُوهُ فِي الْبَيْتِ **فصل**
نَلَمَهَا بِخَيْرٍ أَوْ حَرَامٍ أَوْ مَعْصُوبٍ وَحَبَّ مَهْرٍ مِثْلٍ فِي قَوْلٍ قِيمَتُهُ
أَوْ بِمَمْلُوكٍ وَمَعْصُوبٍ بَطْلٌ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ الْأَظْهَرُ وَتَحْيِيرُ
فَإِنْ فَسَخَتْ فَمَهْرٌ مِثْلٍ فِي قَوْلٍ قِيمَتُهُمَا وَإِنْ جَا زَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ
حِصَّةُ الْمَعْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ قِيمَتُهُمَا وَفِي قَوْلٍ يَقْنَعُ بِهِ
وَلَوْ قَالَ زَوْجَتُكَ شَيْئًا وَبَعَثَكَ ثَوْبًا هَذَا الْعَبْدُ مَعَ النِّكَاحِ
وَكَذَا الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ وَيُوزَعُ الْعَبْدُ عَلَى الثَّوْبِ
وَمَهْرٍ مِثْلٍ وَلَوْ نَلَمَ بِالْفِ عَمَلٍ أَنْ لَا يَبُوءَ أَوْ أَنْ يُعْطِيَهُ الْعَقْدُ الْمَذْهَبُ
فَسَادَ الصَّدَاقُ وَوُجُوبُ مَهْرٍ مِثْلٍ لَوْ شَرَطَ خِيَارًا فِي النِّكَاحِ
بَطْلُ النِّكَاحِ أَوْ فِي الْمَهْرِ فَإِنَّ الْأَظْهَرَ صَحَّةُ النِّكَاحِ لَا الْمَهْرُ وَسَائِرُ
الشُّرُوطِ إِنْ وَافَقَ مَقْتَضَى النِّكَاحِ أَوْ لَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ عَزْرٌ لِعَمَلِ

وَصَحَّ النِّكَاحُ وَالْمَهْرُ وَإِنْ خَالَفَ وَلَمْ يُجْلَ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِي لَشَرْطِ
أَنْ لَا يَنْزَوْجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ لَهَا صَحَّ النِّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ
وَالْمَهْرُ وَإِنْ أَخْلَ كَانَ لَا بَطْأً أَوْ يُطْلَقَ بَطْلُ النِّكَاحِ وَلَوْ نَكَحَ نِسْوَةً
بِمَهْرٍ فَإِلَّا ظَهَرَ فُسَادُ الْمَهْرِ وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٌ وَلَوْ نَكَحَ لِطِفْلٍ بِمَهْرٍ
مِثْلٍ أَوْ نَكَحَ بِنْتًا لَرَسِيدَةٍ أَوْ رَسِيدَةً بِكُرٍّ أَوْ بِلَا إِذْنِ بَدْرَدِهِ
فَسَدَ الْمُسَمَّى وَالْأَظْهَرُ صَحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَلَوْ تَوَافَقُوا عَلَى مَهْرٍ
سِرًّا وَأَعْلَنُوا زِيَادَةً فَأَمْلَهُ هَبٌّ وَجَوْبٌ مَا عَقِدَ بِهِ وَلَوْ قَالَتْ
لَوْلِيَّتَاهُ زَوْجِي بَالَفٍ فَنَقَصَ عَنْهُ بَطْلُ النِّكَاحِ فَلَوْ أَطْلَقَتْ
فَنَقَصَ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلٌ وَفِي مَوَاقِفٍ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ **قُلْتُ**
الْأَظْهَرُ صَحَّةُ النِّكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فصل**
قَالَتْ رَسِيدَةٌ زَوْجِي بِلَا مَهْرٍ فَرُوجٌ وَفِي الْمَهْرِ أَوْسَكُتُ فَو
تَقْوِيضُ صَحِيحٌ وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدٌ أَمَةٌ زَوْجَتُهَا بِلَا مَهْرٍ
وَلَا يَصِحُّ تَقْوِيضُ غَيْرِ رَسِيدَةٍ وَإِذَا جَرَى تَقْوِيضُ صَحِيحٌ فَإِلَّا ظَهَرَ
أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْوِيضُ الْعَقْدِ فَإِنْ وَطِئَ فَمَهْرٌ مِثْلٌ وَيُغْتَبَرُ حَالُ الْعَقْدِ
فِي الْأَصَحِّ وَلَهَا قَبْلُ الْوُطْءِ مَطَالِنَةُ الزَّوْجِ بَلَّغٌ بِمَهْرٍ وَجَسْرُ
نَفْسِهَا بِفَرْضٍ وَكَذَا التَّسْلِيمُ الْمَفْرُوضُ فِي الْأَصَحِّ وَلِشَرِّ طَرِيقَاتِهَا
بِمَا يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ لَا عِلْمًا بِعَدْرِ مَهْرٍ مِثْلٍ فِي الْأَظْهَرِ وَيَجُوزُ فَرْضُ مِثْلٍ

في الأصح وفوق مهر مثل وقيل لا ان كان من جنسه ولو اشع من الفرض
أو تدار غا فيه فرض القاضى نقد البلد حاشا **قلت** ويفرض من مهر مثل
وشرط علمه به والله أعلم ولا يصح فرضه من اجنبي من ماله في الأصح
والفرض الصحيح يسمى في شرط طلاق قبل وط ولو طلق قبل
فرضه وط فلا شرط وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل
الأظهر **قلت** الأظهر وجوبه والله أعلم **فصل** مهر المثل ما يربغ
به في مثله أو كنه الأعظم نسب فراعى أقرب من تنسب إلى من تنسب
إليه وأقربهن اخت لا يورث ثم لا يورث بنات أخ ثم عمات كذلك
فإن فقدت ساء العصبية أو لم ينلن أو جهل مهرهن فأرحم
لجذات وأخالات ويعتبر برسر وعقل ونسار وبكارة وثوبة
وما اختلف به عرض فإن اختلفت بفضل أو نقص يد أو نقص
لا يؤن بالكال أو ساحت واحدة لم يجب موافقتها ولو خفف للعشيرة
فقط اعتبر وفي وط يباح فاسد مهر مثل يوم الوط فإن
تكرر مهر في أعلا الأحوال **قلت** ولو تكرر وط تبته واحدة
مهر فإن تعدد جنسها تعدد المهر ولو تكرر وط معصوبة
أو مكرهة على زنا تكرر المهر ولو تكرر وط الأب والشرى
وسيد مكانته مهر وقيل مهر وقيل إن اتخذ المجلس مهر والأمر والله أعلم

فصل الفرقه قبل وطمنها أو بسببها لفسخه بعينها يسقط
المهر وما لا كطلاوقا سلامه وردته ولعانه وإرضاع أمه
أو أمها بشططه ثم قيل معنى الشطط أن له خيار الرجوع والصحة
عقد نفيس الطلاق فلوراد بعده فله وإن طلق والمهر تالف فنصف
بدله من مثل أوقية وإن تعيب يدها فإن قنع به وإلا فنصف قيمته
سليما وإن تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقصا بلا خيار فإن
غاب جناية وأخذت أرشها فالأصح أن له نصف الأرش
ولها زيادة منفصلة وخيار في متصلة فإن شئت فنصف
قيمة بلا زيادة وإن سمحت لزومه القبول وإن مراد ونقص كبر
عند وطول خلوة وتعلم صنعة مع بر صانع أن اتقيا بنصف
العين وإلا فنصف قيمته وزرارة الأرض نقص وحرثها زيادة
وحمل أمه وبهية زيادة متصلة وإن طلق وعليه ثم مؤبر
لم يلمزها قطعه فإن قطف بعين نصف النخل ولو رضي بنصف
النخل وتبقيته الثم إلى جداده أحبوت في الأصح وبصير
النخل في يديها ولو رصنت به فله الأمتناع والقيمة ومضى
ثبت خيار له أو لها لم يملك نصفه حتى يختار رد والاختيار
ومضى رجعه عنه اعتبارا لأقل من يومي الأصدان والقبض ولو

أَصْدَقُ تَعْلِيمٍ قُرْآنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَأَصَحُّ تَعْدُّ وَتَعْلِيلُهُ وَجِبَتْ مَهْرٌ
مِثْلُ بَعْدٍ وَطَوَّافٌ بَصْفُهُ قَبْلَهُ وَلَوْ طَاقٍ قَدْ زَالَ مِلْكُهَا عِنْدَهُ
فَنَصْفُ بَدَلِهِ فَإِنْ كَانَ زَالَ وَعَادَ تَعْلُقُ بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ
وَهَبَتْهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ فَأُظْهِرَ أَنَّ لَهُ نِصْفَ بَدَلِهِ وَعَلَى هَذَا لَوْ وَهَبَتْهُ
النِّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبِعُ بَدَلِ كَلِمَةٍ وَفِي قَوْلِ النِّصْفِ الْبَاقِي
وَفِي قَوْلِ تَخْيِيرِ بَيْنَ بَدَلٍ نِصْفِ كَلِمَةٍ أَوْ نِصْفِ الْبَاقِي وَرُبِعُ بَدَلِ
كَلِمَةٍ وَلَوْ كَانَ دَيْنًا فَأَرَاتَهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيْسَ
لِوَلِيِّ عَمُوٍّ عَنْ حَذَائِقِ عَلَى الْحَدِيدِ **فصل** مَطْلَقُهُ قَبْلُ طَمَعُهُ
إِنْ لَمْ يَحِبَّ شَطْرَ مَهْرٍ وَكَذَا لِمَوْطُوءَةٍ فِي الْأَطْهَرِ وَفَرْقُهُ لَا يَسْتَبِيهَا
كَطَلَاقٍ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُقْصَرَ عَنْ ثَلَاثِينَ رَهْمًا فَإِنْ تَنَازَعَا فِيهِ
قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِنَظَرِهِ مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا وَقَبْلَ حَالِهِ وَقَبْلَ حَالِهَا
وَقَبْلَ أَقْلٍ مَا **فصل** اخْتَلَفَ فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ تَخَالَفًا وَتَجَالَفًا
وَأَرِثَاهُمَا وَوَارِثُ وَاحِدٍ وَالْآخَرُ ثُمَّ يَفْسُخُ الْمَهْرُ وَجِبَتْ مَهْرٌ مِثْلُ
وَلَوْ أَدْعَتْ بِسَمِيَّةٍ فَأَنْكَرَهَا تَخَالَفًا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَدْعَتْ بِكَذَا
وَمَهْرٌ مِثْلُ فَاقْرَأِ النِّكَاحَ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ فَأَصَحُّ تَطْلِيقُهُ
الْبَيَانُ فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ تَخَالَفًا وَإِنْ أَصْرَ مَشْكُورًا
خُلِفَتْ وَقَضَى لَهَا وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ وَرُوحٌ وَوَلِيٌّ صَغِيرَةٌ

أَوْ مَجْتُونَةٍ تَخَالَفَانِي الْأَصَحُّ وَلَوْ قَالَتْ نَكَحْتِي يَوْمَ كَذَا بِإِلْفٍ وَيَوْمَ
 كَذَا بِإِلْفٍ وَثَبَّتَ الْعَقْدُ أَنْ يَأْخُذَ بِأَوَّلِهَا أَوْ بِثَنِيَّتِهِ لَزِمَ الْفَانِ
 فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَافِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا صَدَقَ بِمَنْدِهِ وَسَقَطَ الشَّطْرُ
 وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي جَدِيدَ لَفْظٍ لَا عَقْدَ لَهُ ثَقِيلٌ **فصل** وَلَهُ
 الْعُرْسُ سَنَةً وَفِي قَوْلِ أَوْ وَجْهٍ وَاجِبَةٌ وَإِلَّا جَاءَتْهُ الْيَمَانُ فَرَضُ
 عَزْرٍ وَفِي كَفَايَةِ وَأَنَا حَيْتُ أَوْ شَيْئٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَحْضُرَ
 الْأَعْيَانُ وَإِنْ تَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَإِنْ أَوْلَمَ ثَلَاثَةً
 لَمْ يَحِبَّ فِي الثَّانِي تَكَرَّرَ فِي الثَّالِثِ وَأَنْ لَا يَحْضُرَ الْحُزْبُ
 أَوْ طَمَعٌ فِي جَاهِدِهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ مَنْ تَأَذَّى بِهِ أَوْ لَا تَلِيْقُ بِهِ
 مُجَالِسَتُهُ وَلَا مَنُكَّرُ فَإِنْ كَانَ يَزُولُ الْخُضُورُ فَلْيَحْضُرْ
 وَمِنْ الْمَنُكَّرِ فِرَاشُ حَرِيرٍ وَرُصُورُ لَحْيَوَانٍ عَلَى سَقْفٍ
 أَوْ جِدَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ أَوْ سِتْرٍ أَوْ ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ وَتَحْجُوزٌ مَا
 عَلَى أَرْضٍ قَبَسَاطٍ وَمَخْدَةٌ وَمَقْطُوعُ الرَّاسِ وَصُورُ شَجَرٍ
 وَتَحْرُومُ تَصَوِيرِ حَيَوَانٍ وَلَا تَشَقُّ طُجَاهَاتُهُ بِصَوْمٍ فَإِنْ
 شَقَّ عَلَى الدَّاعِ صَوْمُهُ نَفَلَ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ وَإِنْ كَلَّ الضَّيْفُ
 بِمَا قَدَّمَ لَهُ بِلَا لَفْظٍ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِأَكْلِ وَلَهُ أَحَدٌ
 مَا يَعْلَمُ رِضَاَهُ بِهِ وَيَحِلُّ تَرْسُكُهُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَحْلَالِ وَلَا

وقيل سنة

يَكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ وَحَيْلُ التَّقَاطُ وَتَرَكَ أَوَّلَهُ **ك** **بُ** الْقِسْمِ وَالشُّوْبِ
يَخْتَصِرُ الْقِسْمُ بِرِجَالٍ وَمِنْ بَاتٍ عِنْدَ بَعْضِ سَوِيَّةٍ لَزِمَهُ
عِنْدَ مَنْ مَعَى وَلَوْ أَعْرَضَ عَنْهُنَّ أَوْ عَنِ الْوَاحِدَةِ لَمْ يَأْتُمْ وَيُسْتَحْتُ
أَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ وَلَسِيَتْ حَقُّ الْقِسْمِ مِنْ بَصِيَّةٍ وَرَتْقَاءٍ وَحَاضِرٍ
وَنَفْسٍ لَا يَأْتِي شِرْكَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْفِرْ فَيَسْكُنْ دَارَ عَلَيْهِنَّ
يُؤْتِيَهُنَّ وَإِنْ أَيْفَرَدَ فَأَلْأَفْضَلُ الْمَصْنُوعُ الْيَهْرُ وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ
وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضٍ دُعَاءُ بَعْضٍ إِلَى بَعْضٍ كَقُرْبِ
مَسْكَنِ مَنْ مَصْنُوعٍ إِلَيْهَا أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا وَحَرْمُ أَنْ يُعْمَمَ مَسْكَنُ
وَاحِدَةٍ وَيَدْعُوهُنَّ إِلَيْهِ وَأَنْ يَجْمَعَ صَرِيَّتَيْنِ فِي مَسْكَنِ لَا
بِرِضَاهُمَا وَلَهُ أَنْ يُرْتَبَ الْقِسْمُ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا
وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَتَّبَعُ فَإِنْ عَمِلَ لَيْلًا وَسَكَنَ نَهَارًا
كَلَامٌ مَعْلُومٌ وَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى الْآخَرِ لَيْلًا
إِلَّا بِضَرُورَةٍ لَمْ رِضَاهَا الْخَوْفُ وَحِينَئِذٍ إِنْ طَالَ مَكْنَةُ قَضَى
وَالْأَوَّلُ إِلَى الدُّخُولِ نَهَارًا أَوْ ضَعِ مَتَاعٌ وَخَوْفٌ وَيَتَّبَعُ أَنْ لَا يَطُولَ
مَكْنَةُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضَى إِذَا دَخَلَ الْحَاجَةُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ سَوِي
وَطَمَنَ أَسْتَمْتَاعٌ وَأَنَّهُ يَقْضَى إِنْ دَخَلَ بِالسَّبَبِ لَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ
فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا وَأَوَّلُ نَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ وَهُوَ أَفْضَلُ وَجُوزُ

ثَلَاثًا وَلَا زِيَادَةً عَلَى الْمَذْهَبِ وَالصَّحِيحِ وَجُوبُ قُرْعَةٍ لِلْإِتِّدَارِ
 وَقِيلَ تَحْيَرُ وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ قَدَرِ تَوْبَةٍ لِكُلِّ حُرَّةٍ مِثْلًا أَمَهُ وَخَصَّرَ
 بِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ زَوَايَا سَبْعٍ بِإِلَاقَتِهَا وَثَلَاثٌ ثَلَاثٌ
 وَثَلَاثٌ تَحْيَرُهَا بَيْنَ ثَلَاثٍ بِإِلَاقَتِهَا وَسَبْعٌ بِقِضَائِهَا وَمَنْ
 سَافَرَتْ وَخَلَّاهَا بَعِيرًا ذِي نَاسِثَةٍ وَبَاذِيَةٍ لِعَرْضِهِ يَقْضَى
 لَهَا وَلِعَرْضِهَا إِلَّا فِي أَحَدٍ يَدٍ وَمَنْ سَافَرَ لِقَلْبَةٍ حَرَّمَ أَنْ يَسْتَصْحِبَ
 بَعْضَهُمْ وَفِي الْأَسْفَارِ الطَّوِيلَةِ وَكَذَا الْقَصِيدَةِ فِي الْأَصْحِ
 لَا يَسْتَصْحِبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَلَا يَقْضِي مَدَّةَ سَفَرِهِ
 فَإِنْ وَصَلَ الْمَقْصِدَ وَصَارَ مَقِيمًا قَضَى مَدَّةَ الْأَقَامَةِ
 لَا الْأَوَّلِ فِي الْأَصْحِ وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجَ الرِّضَا
 فَإِنْ رَضِيَ وَوَهَبَتْ لِمُعْتَبَرَةٍ بَاتَ عِيْدُهَا لِبَيْتِهَا وَقِيلَ
 يُؤَالِيَهُمَا أَوْ هُنَّ سَوَى أَوْلَاهُ فَلَهُ التَّخَصُّصُ وَقِيلَ لِسَوَى **فصل**
 طَهْرُ أَمَارَاتِ نُسُورِهَا وَعَطَاطُهَا بِلَا هَجٍّ فَإِنْ تَحَقَّقَ نُسُورُ
 وَلَمْ يَتَّكِرْ وَعَطَاطُهَا هَجْرٌ فِي الْمَضْجِعِ وَلَا يَضْرِبُ الْأَطْفَالَ
فصل الْأَطْفَالُ يَضْرِبُ اللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ تَكَرَّرَ ضَرْبُ فُلُوسٍ
 حَقًّا كَسَمِّ وَتَفَقَّدَ الزَّيْمَةَ الْقَاضِي تَوْفِيئُهُ فَإِنْ أَسَاحَلَقَهُ
 وَأَذَاهَا بِإِلَاسٍ سَبَبٌ فَإِنْ عَادَ غَزَرَتْهُ وَإِنْ قَالَتْ كُلُّ أَنْ

سَائِرُ

صَاحِبَهُ مُتَعَدِّ تَعْرِفَ الْفَاضِلِ كَالِ ابْتِغَاءِ تَحْبِيرِهَا وَمَنْعِ
الظَّالِمِ فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاؤُ وَتَجَسَّحَتْ كَمَا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا
وَهَا وَكَبَلَانِ هُمَا فِي قَوْلِ مُوَلِّيَّانِ مِنَ الْحَاكِمِ فَعَلِ الْأَوَّلُ بَشَرًا
رِضَاهُمَا قَبُولُ كُلِّ خَلْعٍ بِطَلَاؤِ قَبُولِ عَوِضٍ خِلْعٍ وَتَوَكُّلُ حَكَمٍ
بِتَدْلِ عَوِضٍ وَقَبُولُ طَلَاؤِ قَبُولِ عَوِضٍ

الْحَالِجُ

هُوَ وَرَقَةٌ بَعُوْضٍ يَنْقُطُ طَلَاؤُهَا خِلْعٌ شَرْطُهُ دَوْحٌ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ قَدْفُلُ
خَالِجٌ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ لِسْفُهُ صَحٌّ وَوَحْبٌ دَفْعُ الْعَوِضِ
إِلَى مُوَلَّاهُ وَوَلِيَّتُهُ وَشَرْطُ قَابِلِهِ الطَّلَاؤُ نَصْرُهُ فِي الْمَالِ فَإِنْ
اِحْتَلَعَتْ أَمْنَهُ بِلَا إِذْنٍ سَيَدِّدُ بَيْنَ وَغَيْرِهَا إِلَيْهِ بَابُ وَالزَّوْجِ
فِي ذِمَّتِهَا صَوْرَةٌ أَلْعَبُ فِي قَوْلِ قِيَمَتِهَا وَفِي صَوْرَةِ الدِّينِ الْمُسْتَمْتَرِ
وَفِي قَوْلِ مَهْرٍ مِثْلُ إِنْ أَذِنَ وَغَيْرِهَا عَيْنًا لَهُ أَوْ قَدَرٌ دَيْنًا
فَامْتَثَلَتْ تَحْلُوقٌ بِالْعَبْرِ وَبَسْمِهَا فِي الدِّينِ إِنْ طَلَّقَ الْأَذْنَ
اِقْتَضَى مَهْرٌ مِثْلُ مِنْ حُسْبِهَا رَاخًا لَعَنَ سَفِينَهُ أَوْ قَالَ
طَلَّقْتُ عَلَى الْفِ فَقَبِلْتُ طَلَّقْتُ رَجْعِيًّا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَطْلُقْ
وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرْصُودِ مِنْ الْمَوْتِ وَلَا يَحْسِبُ مِنَ التَّطْلُقِ إِلَّا
زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلُ رَجْعِيَّةٍ فِي الْأُظْهَرِ لَا يَنْزِعُ بِصَحْوَةٍ
قَلِيلًا وَكثيرًا دَيْنًا وَغَيْرًا وَمَنْعُهُ وَلَوْ خَالَغَ نَحْوُ رَاخٍ وَحَمِيرٍ

بانت بمهر مثل في قول ببدل الخ **و** لها التوكيل فلو قال لوكيله
خالعها بما يتيه لم ينقص مهرها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل
فان تنقص فيها لم تطلق **و** في قول بيع بمهر مثل لو قالت لوكيلها
اخلع بالالف فامتثل بقدره وان زاد فقال اخلعها بالالف من
مالها بوكالة ما بابت ويلزمها مهر مثل في قول الاكثمنة وما شئت
و ان اضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلع اجنبه والمال عليه
و ان اطلق قال لا ظهر ان عليها ما سمي **و** عليه الزيادة ويجوز
توكيله ذميا وعبد او محجورا عليه بسفد ولا يجوز توكيل محجور
عليه في قبض العوض **و** الاصح صحة توكيله امرأه لخلع زوجها
او طلاقها ولو وكلار حكا تولى طرفا وميل الطرفين **فصل**
الفرق بين الخلع طلاق **و** في قول افسخ لا يفسخ عددا فاعل الاول
لفظ الفسخ كناية والمفاد انه خلع في الاصح ولفظ الخلع صريح
و في قول كناية ضل الاول لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر
مثل **و** الاصح ويصح بنائيات الطلاق مع النية وبالعمية
و لو قال بعثك نفسك كذا فقالت اشتريت فكناية خلع
و اذا بدا يصيغ معاوضة كطلقتك او خالعتك بكذا قلنا
خلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليل ولذا الرجوع قبل قبولها

وَشَرَطَ بِشَرْطِهَا الْفَرْطَ غَيْرَ مُنْفَضِلٍ فَلَوْ اخْتَلَفَ اِجَابُ
وَقَبُولُ كَطَلَقْتُكَ بِالْفِ فَقَبِلْتُ بِالْفَتْرِ وَعَكْسُهُ اَوْ طَلَقْتُكَ
ثَلَاثًا بِالْفِ فَقَبِلْتُ بِالْفَتْرِ وَعَكْسُهُ اَوْ طَلَقْتُكَ ثَلَاثًا بِالْفِ
فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بَثَلْتُ الْفِ فَلَعَوُ وَلَوْ قَالَ طَلَقْتُكَ ثَلَاثًا
بِالْفِ فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِالْفِ قَالَا صَحَّ وَقَوَّعَ الثَّلَاثَ وَجُوبُ
الْفِ قَاتِلٌ بِذَلِكَ بِصِيغَةِ تَعْلِيْقٍ كَقَوْلِي وَمَتَى مَا اعطيتني فتعلّق
فلا رجوع له ولا يشترط القبول لفظاً ولا الا عطا في
المجلس وان قال ان اواذا اعطيتني فسد ذلك للشرط
اعطاء على الفور وان بدأت بطلب طلاق فاجاب بمعارضة
مع شوب جماله فلهما الرجوع قبل جوابه ويشترط قور
لجوابه ولو طلبت ثلثاً بالالف فطلق طلقته بثلاثة فواحدة بثلاثة
واذا خالعه او طلق بعوض فلا رجعة فاذن شرطها فرجعي
ولا مال في قولنا بن مهر مثل ولو قالت طلقني بكذا
وارتدت فاجاب ان كان قبل دخول او بعده واصرت حتى انقضت
العدة بانته بالردة ولا مال وان سلمت فيها طلقته بالمال
ولا يضر تخلل كلام بينين ايجاب وقبول **فصل**
قال انت طالق وعليك وولي عليك كذا ولم يستن طلبها

بِمَا أَفْعَرَ رَجَعِي قَبِلْتُ أَمْ لَا وَلَا مَالٌ فَإِنْ قَالَ ارْدُدْتُ مَا يَرَادُ
بَطْلَقْتُكَ بِكَذَا وَصَدَّقْتَهُ فَكَهُوَ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ سَبَقَ
بِأَنْتَ بِالْمَذْكُورِ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ ذَا الْمَذْهَبِ
أَنْتَ لَطَلَقْتِكِ بِكَذَا فَإِذَا قَبِلْتَ بَيِّنَةً وَوَجَبَ الْمَالُ
وَإِنْ قَالَ إِنْ ضَمَنْتِ لِي الْفَأَنْتَ طَالِقٌ فَضَمَنْتِ فِي الْفَوْرِ
بَيِّنَةً وَلَزِمَهَا الْإِلَافُ وَإِنْ قَالَ مَتْنِي ضَمَنْتِ لِمَتْنِي ضَمَنْتِ طَلَقَتْ
وَإِنْ ضَمَنْتِ دُونَ الْإِلَافِ لَمْ تَطْلُقِي وَلَوْ ضَمَنْتِ الْفَيْرَ طَلَقَتْ
وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسِي إِنْ ضَمَنْتِ لِي الْفَأُفَقَالَتِ طَلَقَتْ وَضَمَنْتِ
أَوْ عَلَسَهُ بَيِّنَةً بِأَلْفٍ فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا وَإِذَا
عَلَّقَ بِاعْطَاءِ مَالٍ فَوَضَعَتْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَقَتْ وَالْأَصَحُّ
دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ وَإِنْ قَالَ إِنْ اقْبَضْتِنِي فَقَبِلْتُ كَالْعَطَاءِ وَالْأَصَحُّ
كَسَابُ التَّحْلِيْقِ فَلَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَشْتَرُ لِلْإِقْبَاضِ مَجْلِسُ **قُلْتُ**
وَيَقَعُ رَجْعِيًّا وَيَشْتَرُ التَّحْقُوقَ الصِّفَةَ أَخْذُ بِيَدِهِ وَلَوْ مَلَكَه
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ عَلَّقَ بِاعْطَاءِ عَبْدٍ وَوَصَفَهُ صِفَةً سَلِمَ
فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ تَطْلُقِي أَوْ هَا مَعْجِيًّا فَلَمْ رَدُّهُ
وَمَهْرٌ مِثْلُ فِي قَوْلِ قَيْمَتِهِ سَلِيمًا وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طَلَقْتَ عَبْدًا
الْمَعْصُوبَ بِنِي الْأَصَحُّ وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ لَوْ مَلَكَ طَلَقَتْهُ فَقَالَ

١٥٨
 طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ فَطَلَّقَ الطَّلَاقَ فَلَهُ أَلْفٌ وَقِيلَ ثَلَاثٌ وَقِيلَ
 إِنَّ عِلْمَ الْحَالِ أَلْفٌ وَالْأَفْثَلَةُ وَلَوْ طَلَبْتَ طَلَقَهُ بِالْأَلْفِ
 فَطَلَّقَ بِأَيَّةٍ وَتَعَبًا بِأَيَّةٍ وَقِيلَ بِالْأَلْفِ وَقِيلَ لَا يَنْبَغُ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقَنِي
 غَدًا بِالْأَلْفِ فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ بَأْتٍ مَهْرٌ مِثْلٌ وَقِيلَ قَوْلُ
 بِالْمُسْتَمَى وَإِنْ قَالَ إِذَا دَخَلْتُ فَكُنْتُ طَالِقًا أَوْ بِالْأَلْفِ فَقِيلَتْ وَدَخَلْتُ
 طَلَّقْتُ عَلَى الصَّحِيحِ بِالْمُسْتَمَى وَفِي قَبْلِهِ أَوْ قَوْلُ مَهْرٌ مِثْلٌ وَنَصَحَ
 اخْتِلَاعُ الْجَنَبِيِّ وَإِنْ كَرِهَتْ الزَّوْجَةُ وَهُوَ كَاخْتِلَاعِهَا لَفِظًا
 وَحُكْمًا وَلَوْ كَيْلَهَا أَنْ يَخْتَلِعَ لَهُ وَلِإِجْنَابِ تَوْصِيْلِهَا فَتُخْبِرُ
 هِيَ وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصَرَّحَ بِوُكَايَلَتِهَا كَاذِبًا لَمْ تَطْلُقْ
 وَأَبُو هَاكَ جَبِي فَيُخْتَلِعُ بِأَلْفٍ فَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَا لَهَا وَصَرَّحَ
 بِوُكَايَلَةٍ أَوْ لَا يَكُنْ تَطْلُقُ أَوْ بِاسْتِقْدَالٍ فَيُخْلَعُ بِمَعْصُومٍ
فصل ادْعَتْ خُلْعًا فَأَنْكَرَ صِدْقَ بَيْعِهِ وَإِنْ قَالَ طَلَّقُكَ
 بِكَذَا فَقَالَتْ مَجَانًا بَأْتٍ وَلَا عَوَضَ وَإِنْ اخْتَلَعَا فِي حَنْسٍ
 عَوَضَهُ أَوْ قَدَرَهُ وَلَا يَبْتَنُّ تَخَالُفًا وَرَجَبٌ مَهْرٌ مِثْلٌ وَلَوْ
 خَالَعَ بِالْأَلْفِ وَتَوَيَّا تَوَعًّا لَزِمَ وَقِيلَ مَهْرٌ مِثْلٌ وَلَوْ قَالَ ارْدُنَا
 دَنَا يَرَفَعُ بَلَدًا هُمُ أَوْ قُلُوسًا تَخَالُفًا عَلَى الْوَلَدِ وَجَبَ
 مَهْرٌ مِثْلٌ بِلَا تَخَالُفٍ فِي الثَّانِي **كتاب الطلاق**

شَيْءٌ طُلِفَ نَفْسُهُ التَّكْلِيفُ إِلَّا السَّكَرَانَ وَيَتَعَبُ بِصَرْحِهِ بِلَا
نِيَّةٍ وَبِكُنَايَةٍ بِنِيَّةٍ فَصَرَحَهُ الطَّلَاؤُ وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ
عَلَى الْمَشْهُورِ كَطَلَقْتِكِ وَأَنْتِ طَالِيَةٌ وَمُطَلَّقَةٌ وَيَا طَالِيَةً كَأَنْتِ
طَالِيَةٌ وَالطَّلَاؤُ فِي الْأَصَحِّ وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاؤِ بِالْعَجْمِيَّةِ صَرَحَ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَأَطْلَقْتِكِ وَأَنْتِ مُطَلَّقَةٌ كُنَايَةً وَلَوْ اشْتَهَرَ لَقَطُ
لِلطَّلَاؤِ عَلَى حَلَالٍ أَوْ حَلَالٍ أَنَّهُ عَلَى حَرَامٍ فَصَرَحَ فِي الْأَصَحِّ **قُلْتُ**
أَلَا صَحَّ أَنَّهُ كُنَايَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ وَكُنَايَتُهُ كَأَنْتِ خَلِيَّةٌ بِرَيْدَتِهِ بَتْلَةٌ
بِإِنْ عَتَلْتِي اسْتَدْرَى حِكْمَ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ
لَا نَدَى سَرِّكَ أَعَزُّ لِي أَعَزُّ لِي دُعَايِي وَدُعَايِي وَخَوَّهَا وَالْإِقْنَانُ
كُنَايَةٌ طَلَاؤُ وَعَلَسُهُ وَلَيْسَ الطَّلَاؤُ كُنَايَةً ظَهَارٍ وَعَلَسُهُ
وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ أَوْ حَرْمٍ مُشْكٍ وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ طَهَارًا
حَصَلَ أَوْ نَوَاهُمَا خَيْرٌ وَتَبَتِ مَا اخْتَارَهُ وَقِيلَ طَلَاؤُ وَقِيلَ
ظَهَارٌ أَوْ حَرْمٌ عَيْنُهَا لَمْ تَحْرُمْ وَعَلَيْهِ كِفَاةٌ يَمُرُّ وَكَذَا
إِنْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةً فِي الظَّهْرِ وَالثَّانِي لَعَوَّ وَانْقَالَ كَمَتَهُ وَنَوَى
عَتَقًا تَبَتِ أَوْ حَرْمٌ عَيْنُهَا أَوْ لَا نِيَّةً فَكَأَنَّ رُوحَهُ وَلَوْ قَالَ هَذَا
التَّوْبُ أَوْ الطَّعَامُ أَوْ الْعَبْدُ حَرَامٌ عَلَى فُلَعُوٍّ وَشَرْطِيَّةٌ الْكُنَايَةُ
أَقْرَبُهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ وَقِيلَ يَكْفِي بَاوَلَهُ وَإِشَارَةٌ نَا طَرِيقُ طَلَاؤِ

لَعُوْ وَفِيْل كَتَايَه وَيُعْتَد بِإِسْنَانٍ آخِر سَرِي الْعُقُودِ وَالْحَاوِلِ
 فَإِنْ هُمُ كُلُّ أَحَدٍ فَصَحَّحَتْهُ وَإِنْ اخْتَصَّ بِقَهْمٍ فَطِنُوْزُ كِتَابَةٍ
 وَلَوْ كَتَبَتْ نَا طُوْ طَلَا قَا وَلَمْ يَنْوُ فَلَعُوْ وَإِنْ نَوَاهُ فَالْأَطْهَرُ وَقُوْعُهُ
 فَإِنْ كَتَبَتْ إِذَا بِلَعْلِكَ كِتَابِي فَانْتِ طَالُوْ قَانَا تَطْلُوْ بِلُوْعِي
 وَإِنْ كَتَبَتْ إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي وَهِيَ قَارِيَةٌ فَقَرَأَتْهُ طَلَقَتْ وَإِنْ قَرَأَتْ
 عَلَيْهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَارِيَةً فَقَرَأَتْ عَلَيْهَا طَلَقَتْ
فصل لَهْ تَقْوِيضُ طَلَا بِهَا إِلَيْهَا وَهُوَ مَمْلُوكٌ فِي الْحَدِيدِ
 فَسُيَّرَ طَلُوْ قُوْعُهُ تَطْلِيْعُهَا عَلَى مَوْرٍ وَإِنْ قَالَ طَلَقِي
 يَا لَيْ فَطَلَقَتْ بَابَتْ وَلَزِمَهَا الْفُوتُ فِي قَوْلِ تَوْكِيلٍ
 فَلَا سُبْرَ طَا مَوْرٍ فِي الْأَصَحِّ وَفِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا خِلَافٌ
 الْوَكِيلُ عَلَى الْقَوْلِ لَهْ الرَّاجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيْعِهَا وَلَوْ قَالَ إِذَا
 حَارَ مَضَانُ فَطَلَقِي لَعَا عَلَى التَّمْلِيكِ وَلَوْ قَالَ ابْنِي نَفْسِي
 فَقَالَتْ ابْنَتُ وَبَوِيَا وَقَعَ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ قَالَ طَلَقِي فَقَالَتْ
 ابْنَتُ وَنَوْتُ أَوْ ابْنِي وَنَوِي فَقَالَتْ طَلَقْتُ وَقَعَ وَلَوْ قَالَ
 طَلَقِي وَنَوِي ثَلَاثًا فَقَالَتْ طَلَقْتُ وَبَوِيَا ثَلَاثًا وَإِلَّا
 فَوَاحِدَةً فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوَحِدَتْ أَوْ عَكْسَهُ فَوَاحِدَةً
فصل مَرَّ لِسَانُ بَايَمِ طَلَا وَغَاوْ لَوْ سَبَقَ لِسَانُ بَطْلَا

لَا تَصْدِ لَهَا وَلَا يُصَدِّقُ ظَاهِرُهَا إِلَّا بِفَرِيضَةٍ وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا
 طَالِقًا فَقَالَ يَا طَالِقُ وَتَصَدَّقَ الْمَدَامُ تَطْلُقُ وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ فِي
 الْأَصَحِّ وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِبًا فَقَالَ يَا طَالِقُ وَقَالَ ارْدِي
 الْمَدَامُ فَالْتَفَتَ الْحَرْفُ صَدِّقْ وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَلَقٍ هَذَا لَا
 أَوْلَا عِبَاءً أَوْ هُوَ يَظُنُّهَا اجْنَبِيَّةً بَانَ كَانَتْ فِي ظِلْمَةٍ أَوْ نَكَحَهَا
 لَهُ وَلِيَّهُ أَوْ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَعَ وَلَوْ فَطَحَ بِهَا بِالْعَرَّةِ وَلَمْ
 يَعْرِفْ مَعْنَاهُ وَقَعَ وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكَرَّرٌ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينُهُ
 اخْتِيَارَ بَيَانَ أَوْ عَلَى ثَلَاثَ فَوَاحِدٍ أَوْ صَرِيحٍ أَوْ تَحْلِيْقٍ وَلَكِنْ أَوْ خَرَّ
 أَوْ عَلَى طَلَقٍ فَسَرَّحَ أَوْ بِالْعُلُوِّ سَرَّحَ وَشَرَطَ إِلَّا لَرَاهُ قَدْرَهُ الْمَكْرَهُ
 عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَى بِهِ بَوْلًا يَتَوَعَّلِبُ وَتَحْرِ الْمَكْرَهُ عَنْ
 دَفْعِهِ بِهَرَبٍ غَيْرِهِ وَظَنَّهُ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ وَيَحْصُلُ تَخْوِيفُ
 بِضَرْبٍ سَدِيدٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ تَلَاوُفٍ مَالٍ وَتَحْوِهَا وَقِيلَ بِشَرَطِ
 قَتْلٍ وَقَتْلٍ قَتْلٍ أَوْ قَطْعٍ أَوْ ضَرْبٍ مَحْمُومٍ وَلَا يَشْطُرُ التَّوْبَةُ
 بَانَ يَتَوَعَّى غَيْرَهَا وَقِيلَ إِنْ تَرَكَهَا بِلَا عَدْرِ وَقَعَ وَمَنْ أَثْمَرَ
 بِمَزِيلٍ عَقْلَهُ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَضَرُّقَهُ عَلَيْهِ
 قَوْلًا وَفَعَلًا عَلَى الْمَذْهَبِ وَبِئْسَ قَوْلٌ لَا وَقِيلَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ
 لَعَلَّكَ وَبَعْضُكَ وَجَزَلَكَ أَوْ كَبِدَكَ أَوْ شَعَرَكَ أَوْ طَفَرَكَ طَالِقٌ وَقَعَ

ثم يقع وقيل لا يكون مكررا

وَكَاذِبٌ عَلَى الْمَذْهَبِ لَا فَضْلَ لَهُ كَرِهَ وَعَرَفَ وَكَذَا
مَنْعِي وَلَبَّسَ الْأَصْحَحَ وَأَوْقَالَ لَمَقْطُوعُهُ عَمِيرَتٌ بِمَنْكِ طَالِقٌ وَوَضَعَ وَكَذَا
كَمُكَ عَلَى الْمَذْهَبِ لَا فَضْلَ لَهُ كَرِهَ وَعَرَفَ لَمْ يَقْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ
قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ وَنَوَى تَطْلِيفَهَا طَلَّقَتْ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاً
فَلَا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِ صَانِفَةً إِلَيْهَا فِي الْأَصْحَحَ وَلَوْ قَالَ مِنْكَ يَا
أَسْرُطَانِيَّةُ الطَّلَافِ وَفِي الْأَصْنَافِ الْوَجْهَانِ وَلَوْ قَالَ أَسْبِرِي
رَحِمِي مِنْكَ فَلَعَوَّ وَقَبِلَ إِنْ نَوَى طَلَاً وَهَذَا وَفِي **فصل** خِطَابُ
الْأُخْبِيَّةِ بِطَلَاً وَتَعْلِيْقُهُ بِنِكَاحٍ وَعَيْتُهُ لَعَوَّ وَالْأَصْحَحُ صَحَّ
تَعْلِيْقُ الْعَبْدِ ثَلَاثَةً لِقَوْلِهِمْ إِنْ عَتَقْتُ وَإِنْ دَخَلْتُ فَانْتَ طَالِقٌ
ثَلَاثًا فَيَتَعَزَّزُ إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلْتَ بَعْدَ عَيْتِهِ وَيَلْحَقُ رَجْعُهُ
لَا مَحْتَلَعَهُ وَلَوْ عَلَقَهُ بِدُخُولِ فَبَانَتْ ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلَتْ لَمْ
يَقْعُ إِنْ دَخَلَتْ فِي الْبَيْتِ وَنَوَى وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْأَطْهَرِ
وَفِي ثَلَاثٍ يَقْعُ إِنْ بَانَ بِدُونِ ثَلَاثٍ وَلَوْ طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ
وَرَجَعَ أَوْ حَذَرَهُ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ عَادَتْ بِبَقِيَّةِ الثَّلَاثِ
وَإِنْ بَلَّتْ عَادَتْ بِثَلَاثٍ وَلِلْعَبْدِ طَلَقٌ زِفَاطٌ وَلِلْحُرِّ
ثَلَاثٌ وَيَقْعُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَيَتَوَارَثَانِ فِي عَتَقِهِ رَجْعِي لَا يَرْجِعُ فِي الْقَدَمِ
تَرْتَهُ **فصل** قَالَ طَلَّقْتُكَ وَأَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى عَدَاؤَ وَقَع

وَكَذَا الْكُفَايَةُ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً وَاحِدَةً
وَقِيلَ الْمُنَوَى **محل** وَلَوْ قَالَ أَنْتِ وَاحِدَةً وَنَوَى عِدَّةً أَوْ مَنَوَى
وَقِيلَ وَاحِدَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَاتَتْ
قَبْلَ تَمَامِ طَالِقٍ لَمْ يَقَعْ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ثَلَاثٍ ثَلَاثَاتٍ وَبِمِثْلِ وَاحِدَةٍ
وَقِيلَ لَا شَيْءَ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ وَخَلَلَ
فَصَلَّ ثَلَاثًا وَإِلَّا فَإِنْ قَصَدَ تَأْكِيدَ وَاحِدَةٍ أَوْ اسْتِيفَانًا
ثَلَاثًا وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الظَّهْرِ وَإِنْ قَصَدَ بِالثَّانِيَةِ
تَأْكِيدَ أَوْ بِالثَّلَاثَةِ اسْتِيفَانًا أَوْ عِلْسَ فِثْنَتَانِ أَوْ بِالثَّلَاثَةِ
تَأْكِيدَ الْأُولَى فَثَلَاثٌ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ
صَحَّ قَصْدُ تَأْكِيدِ الثَّانِيَةِ لِثَلَاثٍ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ وَهَذِهِ الصُّورُ
فِي مَوَاطِنَ فَلَوْ قَالَهُ لَغَيْرَهَا فَطَلَّقَهُ بِكُلِّ حَالٍ وَلَوْ قَالَ هَذِهِ
إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ قَدْ خَلَّتْ فِثْنَتَانِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ
طَوُورُ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَهُ مَعَ أَوْ مَعَهَا طَلَّقَهُ فِثْنَتَانِ
فِي مَوَاطِنَ وَطَلَّقَهُ فِي غَيْرِهَا وَلَوْ قَالَ طَلَّقَهُ بَعْدَ طَلْقِهِ أَوْ قَبْلَهَا
طَلَّقَهُ فَكَذَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ طَلَّقَهُ فِي طَلْقِهِ وَارَادَ مَعَ
فَطَلَّقَتَانِ أَوْ اطْرُقَ الْإِحْسَابُ أَوْ أَطْلَقَ فَطَلَّقَهُ وَلَوْ قَالَ
نِصْفَ طَلَّقَهُ فِي نِصْفِ طَلْقِهِ فَطَلَّقَهُ بِكُلِّ حَالٍ وَلَوْ قَالَ طَلَّقَهُ فِي

طَلَّقْتَنِي وَقَصَدَ مَعَيَّه فثَلَاثٌ أَوْ طَرَفًا مُوَاحِدَةً أَوْ حِسَابًا
وَعَرَفَهُ فَثَنَتَانِ وَإِنْ جَهِلَهُ وَقَصَدَ مَعْنَاهُ فَطَلَّقَهُ وَقِيلَ ثَنَتَانِ
وَإِنْ لَمْ يَنْوِشْهَا فَطَلَّقَهُ وَفِي قَوْلِ ثَنَتَانِ إِنْ عَرَفَ حِسَابًا وَلَوْ قَالَ
بَعْضَ طَلَّقَهُ فَطَلَّقَهُ أَوْ بَعْضِي طَلَّقَهُ فَطَلَّقَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كُلُّ بَعْضٍ
مِنْ طَلَّقَهُ وَالْأَصَحُّ أَنْ قَوْلَهُ بَعْضٍ طَلَّقْتَنِي طَلَّقَهُ وَثَلَاثُهُ انْصَافٍ
طَلَّقَهُ أَوْ بَعْضٍ طَلَّقَهُ وَثَلَاثُ طَلَّقَهُ طَلَّقْتَنِي وَلَوْ قَالَ بَعْضٍ وَثَلَاثُ
طَلَّقَهُ فَطَلَّقَهُ وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ أَوْ قَعْتُ عَلَيْكَ أَوْ بَيْنَكَ طَلَّقَهُ
أَوْ طَلَّقْتَنِي أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَتَعَالَى عَلَى كُلِّ طَلَّقَةٍ فَإِنْ قَصَدَ
تَوْزِيْعَ كُلِّ طَلَّقَةٍ عَلَيْهِنَّ وَقَعَ فِي ثَنَتَيْنِ ثَنَتَانِ وَفِي ثَلَاثٍ
وَأَرْبَعٍ ثَلَاثٌ وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى انْشَرِكْتُ مَعَهَا أَوْ انْ
كُفِي فَإِنْ نَوَى طَلَّقَتْ وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ قَالَ أُخْرَى ذَلِكَ لَمْ يَنْشُرْ **فصل**
يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ وَلَا يَصِحُّ سَكْنُهُ تَنْقِيسًا وَحِجْ
فصل وَيُشَرِّطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ الْمِيهْرِ فِي الْأَصَحِّ وَيُشَرِّطُ
عَدَمُ انْتِفَاقِهِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا الْإِثْنَيْنِ وَوَاحِدَةً
مُوَاحِدَةً وَقِيلَ ثَلَاثٌ أَوْ ثَنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فِثَلَاثٍ
وَقِيلَ ثَنَتَانِ وَهُوَ مِنْ تَفْثِيثٍ وَعَكْسُهُ فَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا الْإِثْنَيْنِ
إِلَّا طَلَّقَهُ فَثَنَتَانِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا الْإِثْنَيْنِ فَثَنَتَانِ وَقِيلَ

ثَلَاثٌ وَقِيلَ طَلْقَةٌ أَوْ حُسْبًا إِلَّا ثَلَاثًا فِثْنَانِ وَقِيلَ ثَلَاثٌ
أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا يَصِفُ طَلْقَهُ ثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ وَقَصْدُ التَّعْلِيْقِ لِمَرْيَعٍ وَكَذَا يَمْنَعُ
انْعِقَادَ تَعْلِيْقٍ وَعِتْقٍ وَمِيزٍ وَنَذِيرٍ وَكُلُّ تَضَرُّعٍ وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ وَقَصْدُ التَّعْلِيْقِ لِمَرْيَعٍ وَكَذَا
يَمْنَعُ انْعِقَادَ تَعْلِيْقٍ وَعِتْقٍ وَمِيزٍ وَنَذِيرٍ وَكُلُّ تَضَرُّعٍ وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ
فَضْلٌ شَكَى فِي طَلْقٍ فَلَا أَوْ فِي عَدَدٍ قَالُوا قُلْ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ وَلَوْ قَالَ
إِنْ كَانَ ذَا الطَّائِرِ غَرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ آخَرُونَ لَمْ يَكُنْ مَرَاتِي
طَالِقٌ وَجُهِلَ لَمْ يَحْكَمْ بِطَلْقٍ أَحَدٌ فَإِنْ قَالَهُمَا رَحُلٌ لَزَوْ حَتَّى
طَلَقَتْ أَحَدَهُمَا وَلَزِمَهُ الْكُفُّ وَالْبَيَانُ وَلَوْ طَلَّقَ أَحَدَهُمَا بَعِيْنًا
ثُمَّ جَهِلَ لَهَا وَقَفَ حَتَّى يَذْكُرَ وَلَا يُطَالِبُ بَيَانِ إِنْ صَدَّقْنَاهُ
فِي الْجَهْلِ وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلَا حَنْبِيَّةَ أَحَدًا كَمَا طَالِقٌ وَقَالَ قَصْدُ
الْحَنْبِيَّةِ قَبْلَ الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ زَيْبٌ طَالِقٌ قَصْدُ حَنْبِيَّةِ
فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَالَ لَزَوْ حَتَّى أَحَدًا كَمَا طَالِقٌ وَقَصْدُ مَعْنَى
طَلَقَتْ وَإِلَّا فَاحَدَهُمَا وَلَزِمَهُ الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى وَالْمَعْنَى
فِي الثَّانِيَةِ وَتَعَزَّلَ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ أَوِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ الْمَبْدَارُ

بهما وتنفقهما في الحال ويقع الطلاق باللفظ وقيل إن لم
يعتبر فعند التعيين والوطأ ليس بيا فاولا تعيينا وقيل
تعيينا ولو قال مشيرا إلى واحدة هذه المطلقة فبيان اوردت
هذه وهذه او هذه بل هذه حكم بطلانها ولو ماتا او احداها
قبل بيان تعيين بقية مطالبته لبيان اوردت ولو مات
فلا ظهر قول بيان وارثه لا تعيينه ولو قال ان كان عرابا
فامراني طالق وان لا فعبدى حر وجهل منع منهما الى البيان
فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقرع
بين العبد والمرأة فان قرع عتق او قرعت لم تطلق
والاصح انه لا يرق **فصل** الطلاق سنتي وبدعي وحرم
البدعي وهو ضربان طلاق في حيز مفسوسة وقيل ان سأل
لم يحرم وتحوز خلعها فيه لا اجنبى في الاصح ولو قال انت طالق
مع اخر حيزك فسنتي في الاصح اذ مع اخر طهر لم يطأها
فيه بدعي على المذهب طلاق في طهر وطأ فيه من قد حمل
ولم يطهر حمل قتل وطأ حايضا وطهرت فطلقها بدعي
في الاصح ويحل خلعها وطلاق من طهر حملها ومن طلق بدعي
سن له الزحفه ثم ان شأ طلق بعد طهر ولو قال لحايض انت

طالِقُ لِلْبِدْعَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ أَوِ السَّنَةِ فَمِنْ تَطَهَّرَ أَوْ لَمْ يَنْ تَطَهَّرَ
لَمْ يَمْسُرْ فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ لِلْسَّنَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ وَإِنْ مُسَّتْ فَمِنْ
تَطَهَّرَ بَعْدَ حَيْضٍ أَوِ لِلْبِدْعَةِ فَمِنْ الْحَالِ إِنْ مُسَّتْ فِيهِ وَالْآخِرُ
مَحْيِضٌ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَهُ حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ
أَوْ أَجْلَهُ فَكُلُّ السَّنَةِ وَطَلَقَهُ قَبِيحَةً أَوْ قَبِيحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَحْسَنَهُ فَكُلُّ بِدْعَةٍ
أَوْ سُنَّةٍ بِدْعَةٍ أَوْ حَسَنَةٍ قَبِيحَةٍ وَقَعَ فِي الْحَالِ وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ وَفَسَّرَ بِتَفْرِيقِهَا عَلَى اقْتِرَاءِ
لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا مِنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَدِينُ وَيَدِينُ مِنْ
قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ تَخْلِي أَوْ أَنْ تَشَارِيذَ وَلَوْ قَالَ
لِنِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ ذَلَّ امْرَأَةً إِلَى طَالِقٍ وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ فَالصَّحِيحُ
أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا لِقَرِينِهِ بَانَ خَاصَمَتُهُ وَقَالَتْ تَزَوَّجْتُ
فَقَالَ كُلَّ امْرَأَةٍ إِلَى طَالِقٍ وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ الْخَاصَمَةِ **فصل** قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا أَوْ فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ وَقَعَ بِأَوَّلِ حُرِّهِ مِنْهُ
أَوْ فِي نَهَارِهِ أَوْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ فَيَجُزِّي أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ وَآخِرَ نَهَارِهِ
حُرِّهِ مِنَ الشَّهْرِ وَقِيلَ يَا أَوَّالَ النِّصْفِ الْآخِرُ وَلَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى
يَوْمٌ فِي غُرُوبِ شَمْسِهِ أَوْ نَهَارًا فَمِثْلُ ذَلِكَ مِنْ غَدَاةٍ أَوْ يَوْمٍ
فَإِنْ قَالَ نَهَارًا فَيَجُزِّي بِشَمْسِهِ وَإِلَّا لَغَا وَبِهِ بِقَاسِ شَهْرٍ

وَسَنَّةٌ أَوَّانَتْ طَالِقٌ أَمْسَرَ وَفَصَدَّ أَنْ يَبِيعَ فِي أَحْكَالٍ مُسْتَنْدًا إِلَيْهِ
وَقَعَ فِي أَحْكَالٍ وَقَبْلَ لَعْوَا أَوْ فَصَدَّ أَنْهُ طَلَّقَ مُسْرًا هِيَ الْأَنْ مَعْتَدَةً
صَدَقَ بِمَيْسَرِهِ أَوْ قَالَ طَلَّقَتْ فِي نِكَاحٍ أَخْرَافًا عَرُوفَ صَدَقَ بِمَيْسَرِهِ
وَالْأَفْلَاوَادُ أَوَّانَاتُ التَّعْلِيْقِ مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ وَأَنْ إِذَا أَوْمَتْ
وَمَتَّى مَعَ وَكُلَّمَا أَوَّانَتْ كَيْ وَوَقْتُ فَخَلَّتْ وَلَا تَقْتَضِي مَوْرًا إِنْ
عَلَّقَ بِإِثْبَاتٍ فِي غَيْرِ خُلْعٍ إِلَّا أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَيْءٌ وَلَا تَكْثُرُ
إِلَّا كَلَّمَا أَوْ قَالَ إِذَا طَلَّقْتَ فَانْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ وَعَلَّقَ بِصِفَةٍ
فَوَجَدَتْ فَطَلَّقْتَ إِنْ أَوْ كَلَّمَا وَقَعَ طَلَا فِي فَطَلَّقَ ثَلَاثَ فَوَجَدَتْ فِي مَمْسُورَةٍ
وَفِي غَيْرِهَا طَلَّقَهُ أَوْ قَالَ وَتَحْتَهُ أَرْبَعٌ إِنْ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً فَعَبْدٌ
حُرٌّ وَإِنْ ثَلَاثِينَ فَعَبْدَانِ وَإِنْ ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ وَإِنْ أَرْبَعًا
فَأَرْبَعَةٌ فَطَلَّقَ أَنْبَعًا مَعًا أَوْ مَرْبَاعًا عَشْرَةً وَلَوْ عَلَّقَ بِكُلِّهَا
فَخَمْسَةَ عَشْرَةَ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ عَلَّقَ بِثَمْنٍ فَعَلِيَ فَمَلْدُهُبٌ إِنَّهُ إِنْ
عَلَّقَ بِأَنْ كَانَ لَمْ تَدْخُلْ وَقَعَ عِنْدَ الْيَاسِرِ مِنَ الدَّخُولِ أَوْ بغيره
فَعَبْدٌ مُضَى مِنْ يَمِينٍ فِيهِ الْمَضَى إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ذَلِكَ الْفِعْلُ
وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ أَوْ إِنْ لَمْ تَدْخُلْ يَبِيعُ أَنْ
وَقَعَ فِي أَحْكَالٍ **قلت** إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوٍ فَتَعْلِيْقُ الْأَصَحِّ وَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ
فصل عُلُقُ خُمَلٍ فَإِنْ كَانَ حُلٌّ ظَاهِرًا وَقَعَ وَإِلَّا فَإِنْ

وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ التَّعْلِيْقَيْنِ وَقُوْعُهُ
أَوَّلَ لَيْلٍ مِنْ أَرْبَعِ سَنِينَ أَوْ بَيْنَهُمَا وَوُطِّئَتْ وَأَمْلِكُنْ حُدُوثَ نَفْسٍ
وَالْأَقْلَامُ الْأَصْحَحُ وَقُوْعُهُ وَإِنْ قَالَ أَنْ كُنْتُ حَامِلًا بِذِكْرِ مُطْلَقَةٍ
أَوْ أَنْتِ فَطَلَقْتِ بِنَفْسِكَ قَوْلَهُمَا وَقَعَ ثَلَاثٌ **أَوْ** إِنْ كَانَ حَمْلًا
فَكَرَّ أَوْ طَلَقَهُ وَأَنْتِ فَطَلَقْتِ بِنَفْسِكَ قَوْلَهُمَا وَقَعَ ثَلَاثٌ **أَوْ** إِنْ وَلَدَتْ
فَأَنْتِ طَالِقٌ قَوْلُهُ ثَلَاثٌ إِنْ مَرَّتْ بِمَا طَلَقَتْ بِأَوَّلِ انْقِصَافٍ
عِدَّتْهَا بِالثَّلَاثِ وَإِنْ قَالَ كَلَّمَا وَلَدَتْ قَوْلُهُ ثَلَاثٌ مِنْ
حَمْلٍ وَقَعَ بِأَوَّلِ وَلَدٍ طَلَقَتَانِ وَانْقِصَافُ الثَّلَاثِ لَا يَتَّبِعُ بِهِ
ثَالِثَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ كُلَّمَا وَلَدْتُ وَاحِدَةً تَصُولُهَا
طَوَالِقُ قَوْلُهُ مَعَ طَلَقِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتْ بِمَا طَلَقَتْ
الرَّابِعَةَ ثَلَاثًا وَكَذَا الْوَلَدُ إِنْ بَقِيَ عِدَّتُهَا
وَالثَّانِيَةُ طَلَقَهُ وَالثَّلَاثَةُ طَلَقْتِ وَانْقِصَافُ عِدَّتِهَا
بَوَلَدَتِهَا وَقِيلَ لَا تَطْلُقُ الْمَرْءَ وَلَوْ تَطْلُقُ الْبَاقِيَاتِ طَلَقَهُ
طَلَقَهُ وَإِنْ وَلَدَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَعَ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ طَلَقَتْ
الْأَوَّلِيَّاتِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقِيلَ طَلَقَهُ وَالْآخِرِيَّاتِ طَلَقْتِ
طَلَقْتِ وَتَصَدَّقَتْ بِمِنْهَا فِي حَيْضَتِهَا إِذَا عَلِقَتْ بِهِيَ كَأَنِّي
وَلَدْتُهَا فِي الْأَصْحَحِ وَلَا تَصَدَّقَتْ فِي تَعْلِيْقِ عِدَّتِهَا

وَلَوْ قَالَ إِنَّ حُرْصَتَنَا فَأَنْتَا طَالِقَاتِ فَرَعَتَاهُ وَكَذَبَتْهُمَا
صَدَقَتْ بِمَنْدِهِ وَلَا يَفْعُ وَإِنْ كَذَبَ وَاحِدَةً طَلَعَتْ فَقَطَّ وَلَوْ
قَالَ إِنْ أَوَّادًا أَوْ مَسَى طَلَعْتُكَ فَأَنْتَا طَالِقَتَانِ قَبْلَهُ ثَلَاثًا فَطَلَعَهَا
وَقَعَ الْمَنْجَرُ فَقَطَّ وَقِيلَ لَكَ وَقِيلَ لَاشَيْءٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ طَاهَرْتُ
مِنْكِ وَأَلَيْتُ وَلَا عِنْتُ وَفَسَخْتُ بِعَيْبِكَ فَأَنْتَا طَالِقَتَانِ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ رُحِدَ الْمَعْلُوقُ بِهِ فَنَجَّحْتَهُ الْخِلَافُ وَلَوْ قَالَ إِنْ
وَطَيْتُكَ مَبَاحًا فَأَنْتَا طَالِقَتَانِ قَبْلَهُ ثُمَّ وَطَيْتُ لَمْ يَقْعُ قِطْعًا وَلَوْ
عَلَّقَهُ بِمَشِيَّتِهَا خَطَابًا اشْتَرَطْتُ عَلَى فَوْرٍ أَوْ غَيْبَةٍ
أَوْ بِمَشِيَّةِ اجْنَبِي فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ قَالَ الْمَعْلُوقُ بِمَشِيَّتِهِ سَيِّئٌ
كَارِهَا بِقَلْبِهِ وَقَعَ وَقِيلَ لَا يَقْعُ بَاطِنًا وَلَا يَقْعُ بِمَشِيَّةِ صَبِيَّةٍ
وَصَبِيٍّ وَقِيلَ لَا يَقْعُ بِمَشِيَّتِهِ وَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْمَشِيَّةِ وَلَوْ قَالَ
أَنْتَا طَالِقَتَانِ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَسْأَرَ زَيْدٌ طَلَعَهُ فَتَا طَلَعَهُ لَمْ تَطْلُقْ
وَقِيلَ يَقْعُ طَلَعَهُ وَلَوْ عُلِّقَ بِفِعْلِهِ ففَعَلْنَا سَيِّئًا لِلتَّعْلِيقِ
أَوْ مَكْرَهَا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَطْهَرِ أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ سَاءَ لِي
بِتَّعْلِيقِهِ وَعَلِمَ بِهِ فَكَذَلِكَ وَالْأَيْقَعُ قِطْعًا **فصل**
قَالَ لَأَنْتَا طَالِقَتَانِ ثَلَاثًا بِأَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَقْعُ عَدَدُ الْأَيْمِينِ
قَالَ قَالَ مَعَ ذَلِكَ هَكَذَا طَلَعْتُ فِي أَصْبَعَيْنِ طَالِقَتَيْنِ

وَمِنْ ثَلَاثٍ ثَلَاثًا قَاءَ رَجُلٌ ارْتَدَّتْ بِإِلَافَةِ الْمَقْبُوضِينَ
صَدَقَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ إِذَا مَاتَ سَيِّدِي فَأَنْتَ طَالِقٌ
طَلَقْتَ بِي وَقَالَ مِثْلُهُ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ فَعَتَقَ بِهِ قَالَا صَحَّهَا
لَا تَحْرُمُ إِلَهُ الرَّجْعَةِ وَتَحْدِيدُ قَبْلِ رَوْحٍ وَلَوْ نَادَى
أَحَدُيْ رَوْحِي فَجَاءَتْهُ الْآخَرَى فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَهُوَ بَطِلٌ
الْمَنَادَاهُ لَمْ تَطْلُقِ الْمَنَادَاهُ وَتَطْلُقُ الْمَجْبُودَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ
عَلَّقَ بِأَكْلِ مَائِهِ وَعَلَّقَ بِصَفِيٍّ كَلَّمَ مَائِهِ فَطَلَقَتَانِ
وَالْحَلْفُ بِالطَّلَا وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى أَوْمَنَعَ أَوْ حَقَّقَ حَبْرٌ
فَإِذَا قَالَ إِنْ حَلَفْتُ بِطَّلَايَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ لَمْ تَحْرَجْ
أَوْ إِنْ خَرَجْتَ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرُكَا قُلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ
وَقَعَ الْمُعْلَقُ بِالْحَلْفِ وَيَقَعُ الْآخَرَانِ وَحَدَّثَ صَفِيُّهُ وَلَوْ قَالَ
إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاحُ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعِ الْمُعْلَقُ
بِالْحَلْفِ وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتَخْبَارًا أَطَلَقْتَهَا فَقَالَ نَعَمْ فَإِنْ قَرَأَ
بِهِ فَإِنْ قَالَ ارْتَدَّتْ مَا ضَيَّأَ وَرَاحَ صَدَقَ بِمِثْلِهِ وَإِنْ
قِيلَ ذَلِكَ لِلْمَتَّاسِ لَا نَشَأُ فَقَالَ نَعَمْ فَصَرَّحَ وَقِيلَ كَذِبٌ **فصل**
عَلَّقَ بِأَكْلِ نَعِيفٍ أَوْ مَائِهِ فَبَقِيَ لِبَيَّتِهِ أَوْ حَبْلِهِ لَمْ يَقَعْ وَلَوْ
أَكَلَتْهُمَا وَخَطَطَا نَوَاهُمَا فَقَالَ إِنْ لَمْ يَمِزْ بِنَوَالٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ

فَعَلَّتْ كُلُّ نَوَاحٍ وَحْدَهَا لَمْ يَتَّعِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَحْيَا وَلَوْ كَانَ
بَيْنَهُمَا نَمْرٌ فَعَلَتْ بِبِلَعِهَا ثُمَّ بَرَسَتْهَا ثُمَّ بَا، مَسَاكُهَا فَبَادَرَتْ
مَعَ وَاعِدِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ وَرَمْيِ بَعْضٍ لَمْ يَتَّعِ وَلَوْ أَنَّ هُمَا بَسَرَقَا
فَقَالَ إِنْ لَمْ تَصْدُقْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ سَرَقْتُ مَا سَرَقْتُ
لَمْ تَطْلُقِي وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تَخْبِرِي بَعْدَ دِحْيَةٍ هَذِهِ الرِّمَانَةُ
فَقِيلَ كَسِبَهَا فَكُلَا ضَرَّانِ تَذَكَّرْ عِدَايَ لَعَلَّهَا لَا تَنْقُضَ عَنْهُ
ثُمَّ يَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ
وَالصُّورَتَانِ يَمِينٌ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا وَلَوْ قَالَ لَثَلَيْثٌ مَرَّ لَمْ يَجِبْ فِي
بَعْدَ دِحْيَةٍ فَارِضٌ لِيَوْمٍ وَاللَّيْلَةُ فَقَالَتْ وَاحِدَةٌ
سَبْعَ عَشْرَةَ وَآخَرَى خَمْسَ عَشْرَةَ أَيْ يَوْمَ حَمْعَةٍ وَقَالَتْ
أَحَدَى عَشْرَةَ أَيْ مَسَاوِي لَمْ يَتَّعِ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى حِزْنٍ أَوْ زَانٍ
أَوْ بَعْدَ حِينَ طَلَقْتَ بِمَضْيَةٍ كَخَطَةٍ وَلَوْ عَلَّقَ بِرَوْيِدٍ زَيْدٍ
أَوْ مَسِيدٍ وَقَدْ فَرَّ تَنَاقُلَهُ تَحْيَا وَمَسَاوِي خِلَافٍ ضَرَرِيهِ
وَلَوْ خَاطَبَتْهُ بِكَ رُوَاهُ كَمَا سَفِهَتْ بِأَحْسَنِ فَقَالَ إِنْ
كُنْتُ كَذَاكَ فَانْتَ طَالِقٌ إِنْ أَرَادَ مَكَافَأَتَهَا بِإِسْمَاعِ مَا تَكْرَرِ
طَلَقَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهًا أَوْ تَعْلِيلًا عَثِرَتْ الصَّغِيرَةُ
فَلَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ فِي الْأَصَحِّ وَالسَّفَهَةِ مُنَافِي إِبْلَاقِ الضَّرَفِ

في الأصح ولو وطئ رجعية الا قرأ من وقت الوطئ راجع فيما كان
بني وتحريم الاستمتاع بها فان وطئ فلا حد ولا يعزرا ولا
معتقدهم ونحوه مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع
على المذهب يصح ايلا وظهار وطلاء ولعان وتوارثان وإذا
اذعى العدة منقضية رجعة فيها فانكرت فان انفقا
على وقت الانفصال ليوم الجمعة وقال راجعتي يوم الخميس فقلت
بل السبت صدقت بمينها او على وقت الرجعة ليوم الجمعة وقالت
انقضت الخميس وقال السبت صدق بمينها فان تزارعا في السابق
بلا ايقاف فالاصح ترجيح سبق الدعوى فان اذعت الانفصال
ثم اذعى رجعة قبله صدقت بمينها او اذعاهما قبل انفصال
فقلت بعد صدق **قلت** فان ادعيا معا صدقت والله اعلم
ومنى اذعاهما والعدة منقضية باقية صدق ومنى انكرها
وصدقت ثم اعترفت قبل اعترافها واذا اطلق دون ثلاث
وقال وطئت في رجعة وانكرت صدقت بمينها وهو مقر
لها بالمهر فارق بضمنه فلا جوع له ولا فلا تطالبه الانصف
كتاب **الايلا** هو حلف زوج بجمع
طلاقة ليمتنع من وطئها مطلقا او فوق اربعة اشهر

وَأَحَدُ يَدَانِهِ لَا يَخْتَصِرُ بِالْحَلِفِ لِلَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بَلْ لَوْ عَلَّقَ
بِهِ طَلَقًا أَوْ عِتْقًا أَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَنَدَيْتُهُ عَلَى صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ
أَوْ حَجٍّ أَوْ عَتَقْتُ كُلَّ مَنْ مَوْلِيًا وَلَوْ حَلَفْتُ بِأُحْسَنِ مَا فِي يَمِينِي بِمَخْصَصَةٍ
فَإِنْ نَحِمَهَا فَلَا أَيْلًا وَلَوْ إِلَى مَنْ رَيْتُهَا أَوْ قَرَأْتُهَا أَوْ إِلَى مَحْبُوبٍ لَمْ يَصِحَّ
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ رُبْعَةَ شَهْرٍ فَإِذَا مَضَتْ
فَوَائِيهِ لَا وَطِئْتُكَ رُبْعَةَ شَهْرٍ وَهَكَذَا مَرَارًا فَلَيْسَ بِمَوْثِقٍ
إِلَّا صَحَّ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ خَمْسَةَ شَهْرٍ فَإِذَا مَضَتْ فَوَائِيهِ
لَا وَطِئْتُكَ سَنَةً فَإِلَّا نِكَاحٌ حُلْمٌ وَلَوْ قِيدَ سِتِّينَ عَدِ
الْحُصُولِ فِي الرُّبْعَةِ كُنْزُ وَلِغَيْبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ وَإِنْ
ظَنَّ حُصُولَهُ قَبْلَهَا فَلَا دَكَّ ذَا لَوْ شَكَّ فِي الْأَصَحِّ وَلَفْظُهُ
صَرَخْ وَكَأَيُّهُ مِنْ صَرْحَةٍ تَغْيِيبٍ ذِكْرُ قُرْجٍ وَوُطْأٌ وَجَمَاعٌ
وَاقْتِصَانُ رُبْعٍ وَاحِدٍ أَنْ مَلَأَ مَسْتَهَ وَمُبَاصَعَةً
وَمُبَاشَرَةً وَإِثْنَانًا وَعِشْرِينَ أَوْ قَرِيبًا نَادِيًا وَخَوَّهَا كِتَابَاتٌ
وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِيلَاءُ
وَلَوْ قَالَ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَكَانَ ظَاهِرُ قَوْلٍ وَالْإِيلَاءُ
ظَهَارٌ وَلَا أَيْلًا بَاطِنًا وَيُحْلَمُ بِمَا ظَاهِرًا وَلَوْ قَالَ عَنْ ظَهَارِي
إِنْ ظَاهَرْتُ فَلَيْسَ بِمَوْثِقٍ حَتَّى يَطْلُبَ هَرَّاءُ إِنْ وَطِئْتُكَ فَضَرْتُكَ طَائِقٌ

فَمَوْلٍ فَإِنْ دَخَلَ طَلَّقَ الصَّغِيرَةَ وَزَالَ الْإِلَیْلُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ
لَوْ قَالَ لَا رُبَّحٍ وَأَسَدٌ لَا أَجَامِعُكَ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ فَإِنْ جَامَعَ
ثَلَاثًا مَوْلٍ مِنَ الرَّابِعَةِ فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطْإِ زَالَ
الْإِلَیْلُ وَلَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا سَنَةً أَمْرَةٌ فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ

في الأظهر فإن وطئ وبقي منها أكثر من أربعة أشهر فهو **فضل**
 نهل أربعة أشهر من الأيلاء بلا قاصر وفي حصة من
 الرجعة ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت فإذا
 أسلم استؤنفت وما منع الوطأ ولم يحل بنكاح إن وجد
 فيه لم يمنع المدة كصوم وأحرام ومرضى جنون أو فها وهو
 حسي كصغير ومرضى منع وإن حدث في المدة قطعها فإذا
 زال استؤنفت وقتل بتناي وشرعي كإحرام فالمدته
 أنه يطأ البطلان فإن عصى بوطأ سقط الحيض وصوم
 نفل فلا يمنع مرض في الأصح فإن وطئ في المدة والأفهام
 مطالته بأن يغى أو يطلق ولو تركت حقها فلها المطالبة
 بعده وتحصل الغية بتغيب حشفه يقبل ولا مطالبة
 إن كان بها مانع وطئ الحيض ومرض وإن كان فيه مانع
 طبعي كمرض طويل بأن يقول إذا قد ريت وشرعي

احد جمع كل واحد
من كل من كل واحد
واحد واولوا الى

كأحرامٍ فالمدَّهَبُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَلَاقٍ فَإِنْ عَصَى بَوَّطِ سَقَطَ
الْمُطَالَبَةُ وَإِنْ أَبَى الْغَيْثُ وَالطَّلَاقُ فَإِلَّا ظَهَرَ أَنَّ الْقَاضِي
يُطَلِّقُ عَلَيْهِ طَلْقَهُ وَأَنَّهُ لَا يُمْهَلُ ثَلَاثَةٌ وَأَنَّهُ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ
مُطَالَبَتِهِ لَزِمَهُ كِفَانٌ يَمِينٌ **كِتَابُ الظَّهَارِ**

يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مُطْلَقٍ وَلَوْ ذِي حَصِيٍّ وَظَهَرَ سَكْرَانٌ
كَطَلْقِهِ وَصَرَّحَ أَنْ يَقُولَ لِرِزْوَجْتِهِ أَنْتَ عَلَيَّ أَوْ مَعِيَ
أَوْ عِنْدِي كَظَهَرِ امْرَأَتِي كَذَا أَنْتَ كَظَهَرِ امْرَأَتِي صَرَّحَ عَلَى
الصَّحِيحِ وَقَوْلُهُ جِسْمُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ نَفْسُكَ كَبَدَنِ امْرَأَتِي جِسْمُهَا
أَوْ جَسَدِهَا صَرَّحَ وَالْأَطْهَرُ أَنْ يَقُولَ كَيْدَهَا أَوْ بَطْنَهَا أَوْ صَدْرَهَا
ظَهَرَ وَكَذَلِكَ عَيْنُهَا إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ وَأَوْ إِنْ قَصَدَ كَرَامَةً
فَلَا وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ وَقَوْلُهُ رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ
عَلَى كَظَهَرِ امْرَأَتِي ظَهَرٌ فِي الْأَطْهَرِ وَالتَّشْبِيهُ بِالْحِدَّةِ ظَهَرَ
وَالْمَدَّهَبُ طَرْدُهُ فِي كُلِّ مُحَرِّمٍ لَمْ يَنْظُرْ مُحَرِّمُهَا لِأَمْرٍ ضِعْفٍ وَنَدَّ
أَبْنُ لَوْ شَبَّهَ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَمُطْلَقَةٍ وَأُخْتُ رِزْوَجَةٍ وَبَابُ
وَمَلَأَ عِنْدَهُ فَلَعُوٌّ وَصَحَّ تَعْلِيْقُهُ لِقَوْلِهِ إِنْ ظَاهَرَتْ مِنْ زَوْجَتِي
الْأُخْرَى فَأَنْتَ عَلَى كَظَهَرِ امْرَأَتِي فَظَاهِرٌ مُطْلَقٌ هُوَ امْرَأَتُهَا وَلَوْ قَالَ
إِنْ ظَاهَرَتْ مِنْ فُلَانَةٍ وَقُلَانَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فَخَاطَبَهَا بِظَهَرِهَا لَمْ

يَصْرُ مَظَاهِرًا مِنْ رَوْحِيَّةٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظُ فَلَوْ نَكَحَهَا
وَمَظَاهِرُهَا صَارَ وَأَوْ قَالَ مِنْ فَلَانَةٍ الْإِجْنَابِيَّةِ فَكَذَلِكَ
وَقِيلَ لَا يَصِيرُ مَظَاهِرًا وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهِرًا وَلَوْ قَالَ إِنْ ظَاهِرَتْ مِنْهَا
وَهِيَ أَحْبَبَةٌ فَلَعَوٌّ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَطَهَّرَ الْمُحْرِمَ لَمْ يَنْوِ أَوْ نَوَى
الطَّلَاقَ أَوِ الظِّهَارَ أَوْ هُمَا أَوِ الظِّهَارَ بَيِّنَتِ طَالِقٌ وَالطَّلَاقُ
بِكَظْمِ الثَّمَنِ طَلَقْتُ وَلَا ظِهَارًا أَوِ الطَّلَاقُ بَيِّنَتِ طَالِقٌ وَالظِّهَارُ
بِالْبَاءِ فِي طَلَقْتُ وَحَصَلَ الظِّهَارُ إِنْ كَانَ طَلَاقُ جَمْعٍ **فصل**
عَلَى الْمَظَاهِرِ كَقَارَةِ إِذَا عَادَ وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ
ظِهَارِهِ زَمَنًا كَانَ فُرْقَةً فَلَوْ انْتَصَلَتْ بِهِ وَفُقِدَ بِمَوْتِ أَوْ فُسِخَ
أَوْ طَلَاقُ بَائِنٍ أَوْ جَمْعٍ وَلَمْ يُرَاجَعْ أَوْ جَزَ فَلَاعُودَ وَلِذَا لَوْ مَلَكَهَا
أَوْ لَاعَنَهَا فِي الْأَصَحِّ لَشَرَطُ سَبْقِ الْقُدُوفِ ظِهَارَهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ
رَاجَعَ لَوَارَثَ مُتَصِلًا ثُمَّ اسْتَلِمَ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْهُ عَائِدٌ بِالرَّجْعَةِ الْإِلْمُ
بَلْ بَعْدَهُ وَلَا شَقَطُ الْكُفَّانِ بَعْدَ الْعُودِ بِفُرْقَةٍ وَيَحْرُمُ
قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَطَوَّكَ كَذَا الْمُسْتَحْنِ سَبْهُهُ فِي الظِّهَارِ **فصل**
الْأَظْهَرُ الْجَوَازُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَصِحُّ الظِّهَارُ الْمَوْقُوتُ مَوْقُوتًا وَفِي قَوْلِ
مُؤَبَّدًا وَفِي قَوْلِ لَعَوٍّ فَعَلَى الْأَوَّلِ الْأَصَحُّ أَنْ عَوْدَهُ لَا يَحْصُلُ بِإِمْسَاكِ
بَلْ يَوْطِ فِي الْمَدَّةِ رَجَبُ الزَّعْمِ بِمَغْيِبِ الْخَشْفَةِ وَلَوْ قَالَ لَا رَجْعَ

أُنْتِ عَلَى كَظَمِ أُمِّي فَظَاهِرٌ مِنْهُنَّ فَإِنْ أَمْسَكَهُنَّ فَأَرْبَعٌ
 كَفَّارَاتٍ وَفِي الْقَدِيمِ كَفَّارَةٌ وَلَوْ ظَاهِرٌ مِنْهُنَّ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ
 فَعَايِدُ مِنَ الثَّلَاثِ الْأُولَى وَلَوْ كَرَّرَ فِي امْرَأَةٍ مُتَصِلًا وَتَصَدَّقَ
 تَأَكِيدًا فَظَهَارٌ وَاحِدٌ وَاسْتِيفَ أَفَاقًا لَا طَهْرَ التَّجَدُّدِ وَأَنَّهُ بِالْمَرْءِ
 الثَّانِيَةِ عَايِدٌ فِي الْأَوَّلِ **كتاب الكفارات بشرط**
 نَيْتِهَا لَا تَعْيِينِهَا وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ عِتْقُ رَقَبَةٍ
 مُؤْمِنَةٍ بِإِلَاعِيبٍ تَحِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ فَجَزِي صَغِيرٌ وَأَقْرَعٌ
 وَأَعْرَجٌ يُكْنِيهِ تَبَاعٌ مَشَى وَأَعْوَرٌ وَاصِمٌ وَاحْشَمٌ وَفَاقِدٌ
 أَنْفِهِ وَأَذُنِيهِ وَأَصَابِعُ رِجْلَيْهِ لَا زَمْنَ وَلَا فَا قُدَّ رِجْلُ
 أَوْ خِنْصِرٌ وَيَنْصِرُ مِنْ يَدٍ أَوْ أَمْلَسَتْ مِنْ غَيْرِهَا **قلت** أَوْ أَمْلَأَ
 إِيَّاهُمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا هَرَمٌ عَاجِزٌ وَمَنْ أَكْثَرُ وَفِيهِمْ نَوْنٌ
 وَمَرِيضٌ لَا يُرَجَا فَإِنْ بَرَأَ بَانَ الْأَجْزَاءُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يُجْزَى شَرِي
 قَرِيبٌ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ وَلَا أُمٌّ وَلِدٍ وَذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ وَيَجُوزُ مُدَبَّرٌ
 وَمُعَلَّقٌ بِصِفَةٍ أَعْتَقَ عَبْدِيهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَنْ كُلِّ
 نَصِيفٍ أَوْ نَصِيفٌ ذَا وَلَوْ أَعْتَقَ مُعْسِرٌ بِنَصِيفٍ عَنْ كَفَّارَتِهِ
 فَالْأَصَحُّ الْأَجْزَاءُ أَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حُرٌّ أَوْ لَوْ أَعْتَقَ يَعْوِضُ لَمْ يَجْزَ عَنْ
 كَفَّارَةٍ وَالْأَعْتَاؤُ بِالْكَطْلَانِ فَلَوْ قَالَ أَعْتَقَ أُمٌّ وَلَدِي عَلَى

هذا هو الصحيح
 وهو الذي عليه الجمهور
 وهو الذي عليه الجمهور

١٢٩
أَلْفَاعَتُو نَعْدَ وَلَزِمَهُ الْعَوْضُ وَكَذَلِكَ قَالَ أَعْتَقَ عَبْدَكَ
عَلَى كَذَا فَأَعْتَقَ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ قَالَ أَعْتَقْتُهُ عَنِّي عَلَى كَذَا ففَعَلَ
عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ وَعَلَيْهِ الْعَوْضُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُلَاحِظُ عَقِبَ لَفْظِ
الْإِعْتَاقِ ثُمَّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ مَسْنَةً فَاصِلًا
عَنْ كَيْفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَا لِهَ نَفَقَةٍ وَكِسْفٍ وَسُلْخٍ وَأَثَا لَا يَدَّ
مِنْهُ لَزِمَهُ الْعَتَقُ وَلَا يَحْتَاطُ بِمَعْنَى ضِعْفٍ وَرَأْسِ مَا لَا يُفْضَلُ
وَحُلُّهَا عَنْ كَيْفَايَتِهِ وَلَا مَسْكُونٍ وَعَبْدٌ نَفْسِيَّتَيْنِ الْفَتَا
فِي الْأَصَحِّ وَلَا سَتَرِي بَعِيرٍ وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالِ اعْتِبَارُ الْبَسَارِ
بَوَقْتِ الْإِدَاءِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عَتَقِ صَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ
بِالْهَلَالِ أَوْ نِيَّةِ كَفَارَةٍ وَلَا يَشْتَرِيهِ تَبَايَعُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ بَدَأَ فِي اثْنَا
شَهْرٍ حُسِبَ الشَّهْرُ بَعْدَهُ بِالْهَلَالِ وَأَتَمَّ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّلَاثِ
ثَلَاثِينَ وَيُزَوَّلُ الْتَبَايَعُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ بِلَا عَذْرِ وَلَدَائِسٍ
فِي الْحَدِيدِ لَا حَيْضٍ وَكَذَا حَبْنُونَ عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ
صَوْمِ هَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ قَالَ الْأَثَرُونَ لَا يُرْجَاؤُا وَالْهَلَالُ أَوْ لِحْقَهُ بِالصَّوْمِ
مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضٍ كَفَرَ بِأَطْعَامِ شَهْرَيْنِ
مُسْكِينًا أَوْ فَقِيرًا لَكَافِرًا وَلَا هَا شِمِيًّا وَمُطْلَبِيًّا سِتِينَ مَدًّا
بِمَا يَكُونُ قَطْعٌ • **كِتَابُ** **اللُّغَا** **بِ** لَيْسِيَّة

قَدْ فَوَّضْتُ بِصِرْجِيهِ الزَّيْنَةَ كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ زَيْنَتٌ أَوْ زِينَةٌ
أَوْ يَا زَيْنَتُ أَوْ يَا زَيْنَتُ وَالرُّمِّيُّ بِلَا جَمْعٍ حَشْفَةٍ فِي فَرْجٍ مَعَ وَصْفِهِ
بِتَحْرِيمٍ أَوْ ذُبُرٍ صِرْجَانِ وَزَيْنَاتٌ فِي الْجَبِيلِ كِنَايَةٌ وَكَذَارَاتٌ
مَقْطُوعَةٌ فِي الْأَصْحَحِ وَزَيْنَتٌ فِي الْجَبِيلِ صِرْجٌ فِي الْأَصْحَحِ وَقَوْلُهُ يَا
فَاجِرُ يَا فَاسِقُ وَلَهَا يَا حَبِيشَةَ وَأَنْتِ تَحْبِسِينَ الْخَلْقَ وَلَقَرْتِي
يَا بَطِيٍّ وَلَوْ وَجَّهْتَهُ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءً كِنَايَةٌ فَإِنْ انْكَرَارًا دَقَّقْتُ
صَدَقَتْ بِمِثْلِهِ وَقَوْلُهُ يَا ابْنَ الْحَلَالِ وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَارٍ
وَتَحْوٍ تَعْرِضُ لِي بِقَدْوٍ وَإِنْ نَوَاهُ وَقَوْلُهُ زَيْنَتُ بِكَ إِقْرَارُ
بِرْنَا وَقَدْ فَوَّضْتُ لَوْ قَالَ لِرَوْحَتِي زَيْنَتُ فَقَالَتْ زَيْنَتُ بِكَ أَوَانَتْ
أَرْزَنِي مَعِي فَقَادُوا وَكَانِيَةً فَلَوْ قَالَتْ زَيْنَتُ أَوَانَتْ أَرْزَنِي مَعِي
مُفْرَقًا وَقَادُوا وَقَوْلُهُ زَيْنَتُ لِرَجُلٍ أَوْ ذَكَرَ قَدْ فَوَّضْتُ وَالْمَذْهَبُ
أَنْ قَوْلَهُ بِذَلِكَ عَلَيْكَ وَلَوْلَهُ لَسْتُ مَعِي أَوْ لَسْتُ أَنْبَى
كِنَايَةٌ وَلَوْلَا غَيْرُهُ لَسْتُ أَنْبَى فُلَانٌ صَرِيحٌ إِلَّا الْمُنْفَعِي بِلُغَانٍ وَجَدَ
قَادُوا مُحْضِينَ وَيُعَزُّرُ غَيْرُهُ وَالْمُحْضَنُ مُكَلَّفٌ حَرٌّ مُسْلَمٌ
عَفِيفٌ عَنْ وَطْئِ حُلْمِهِ وَتَبَطَّلَ لِعَفْوِهِ بِوَطْئِ مُحْرَمٍ مَمْلُوكَةٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ كَأَزْوَاجِهِ فِي عِدَّةٍ شَهْرَةٍ وَأَمْتُهُ وَلَدَةٌ وَمَلُوكَتُهُ
بِلَا وَطْئٍ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ زَيْنَتُ مَقْدُونٌ سَقَطَ الْحَدُّ أَوْ أَرْتَدَّ فَلَا

وَمَنْ رَفَى مِرَّةً ثُمَّ صَلَحَ لَمْ يَعِدْ مُحْصَنًا وَحَدُّ الْقَذْفِ يُوَدَّتْ
وَسَيِّطُ الْعَصُو وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ مِرَّةٌ كُلُّ الْوَرْتَةِ وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا
بَعْضُهُمْ فِالْمِيَاقِي كُلُّهُ **فصل** لَهُ قَذْفُ زَوْجَةٍ عِلْمُ زَنَاهَا وَأَوْطَانُهُ
ظَنُّ مُوَكَّدٍ أَكْثَرُ شَيْءٍ عَزَائِهَا بِزَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ بَأْنِ سَاهَا فِي خُلُوقِ
وَلَوَاتِ بَوْلِدٍ عِلْمٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَزِمَةٌ نَفِيْدَةٌ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ إِذَا لَمْ يَطَأْ
أَوْ لَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوُطْ أَوْ قَوْفٍ أَرْبَعِ سِنِينَ
فَلَوْ وَلَدَتْهُمَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَسْتَبِرْ حَيْضَتُهُ حَرَمَ النِّفْيِ وَإِنْ وَلَدَتْهُ
أَيْفَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ حَلَّ النِّفْيُ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ وَطِئَ
وَعَزَلَ حَرَمَ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ عِلْمُ زَنَاهَا وَلَقَتْلُ كَوْنِ الْوَلَدِ مِنْهُ
وَمِنْ الزَّنا حَرَمَ النِّفْيِ وَكَذَا الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ
فصل اللَّعَانُ قَوْلُهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ شَهَادَةُ اللَّهِ أَنِّي مِنَ الصَّادِقِينَ
فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّنا فَإِنْ غَابَتْ سَمَاهُ لَوْ رَفَعَتْ سَمَاهُ بِمَا
تُمَيِّزُهَا وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ
فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا فَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يُنْفِيهِ ذِكْرُهُ فِي الْكَلِمَاتِ
فَقَالَ وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ أَوْ هَذَا الْوَلَدُ مِنْ زَنَائِلِي مَنْ
وَتَقُولُ هِيَ شَهَادَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ
الزَّنا وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا

وَلَوْ بَدَّلَ لَفِظُ شَهَادَةٍ مَحَلِّفٌ وَنَحْوُهُ أَوْ غَضِبَ بِلَعْنٍ
وَعَكْسُهُ أَوْ ذِكْرُ أَقْبَلِ تَامَ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ
وَشِئْرٌ طَرَفِيهِ أَمْرُ الْقَاضِي وَيُلْقَنُ كَلِمَاتُهُ وَأَنْ تَيَاخَرَ لَعْنَاهَا عَنْ
لَعْنَانِهِ وَيُلَا عَيْنُ آخَرُ سُنَّاتٍ مُسْتَهْمَةٌ أَوْ قَامِيَّةٌ وَيَصِحُّ بِالْعَجْمَةِ
وَفِيمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَحِجَّةٌ وَيُغْلَطُ بِزَمَانٍ وَهُوَ يُعَدُّ عَصْرُ
جُمُعَةٍ وَمَكَانٍ وَهُوَ أَشْرَفُ بِلَا فِيهِ كَتَبَتْ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ
وَالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَبَيْتِ الْمُقَدِّسِ عِنْدَ الصُّمَّةِ وَغَيْرِهَا
عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ وَحَاضِرُ بَابِ الْمَسْجِدِ وَذِمِّيٌّ فِي بَيْعَةٍ وَكِنِيَّةٌ
وَكَذَا بَيْتُ تَارِ مَحْبُوسٍ فِي الْأَصَحِّ لَا بَيْتُ اصْنَامٍ وَثَنِيٌّ وَجَمْعُ أَقْلِهِ
أَرْبَعَةٌ وَالتَّغْلِيظَاتُ سُنَّةٌ لَا فَرْضٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَثَنِيٌّ
لِقَاضٍ وَعُظْمَاهَا وَيُبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَأَنْ تَبْلَاغُنَا قَائِمِينَ
وَشَرْطُهُ زَوْجٌ يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَلَوْ آرْتَدَ بَعْدَهُ وَطَفَقَ وَف
وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لَا عَنْ وَلَوْ لَا عَنْ ثَمَّ أَسْلَمَ فِيهَا صَاحِبٌ أَوْ امْرَأَتُهُ
يُنَوِّنُهُ وَيَتَعَلَّقُ بِلَعْنَانِهِ فِرْقَةٌ وَحُرْمَةٌ مُؤَنَّنَةٌ وَأَنْ كَذَبَ
نَفْسُهُ وَسَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ وَرَحُوبُ حَدِّ زَنَاهَا وَابْتِغَاءُ
نَسَبِ نَفَاهُ بِلَعْنَانِهِ وَأَنَا يَخْتَارُ إِلَى نِيٍّ فَمَنْ مَنَّهُ فَارِنْ تَعَدُّ
بِأَنْ وَلَدَتْهُ لَسِتَ اسْمُهُ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَقَ فِي مَحَلِّسِهِ

أَوَّلَكُمْ وَهُوَ بِالْمَشْرِقِ وَهِيَ بِالْمَغْرِبِ لَمْ يَلْحَقَهُ وَلَهُ نَفْيُهُ مَيِّتًا
وَالنَّفْيُ عَلَى الْفَوْرِ فِي الْحَدِيدِ وَبَعْدَ رُلْعِدِ رُولَهُ نَفْيُ حَمَلٍ
وَأَنْتَ طَارُو صُعْبِهِ وَمَنْ أَخْرَوْ قَالَ حَمَلَتْ الْوَلَادَةُ صِدْقَ بَيْمَنِهِ
إِنْ كَانَ غَائِبًا وَكَذَا الْحَاضِرَةُ مُدَّةٌ يُمْكِنُ حَمَلُهُ فِيهَا وَلَوْ
فِي ذَلِكَ مَشَعَتْ بَوْلِدَكَ وَأَجَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ لَدَا صَالِحًا فَقَالَ
أَمِينَ أَوْ نَعَمْ تَعْدَ نَفْيِهِ وَإِنْ قَالَ خِرَالُ تَعْبِيبًا أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا
وَلَهُ الْإِلْعَانُ مَعَ إِمْرِكِنْ بَيْنَهُ بَرْنَاهَا وَلَهَا لِدْفَعِ حَدِّ الزَّوْنَا
فصل لَهُ الْإِلْعَانُ لِنَفْيِ وَلَدٍ وَإِنْ عَفَتْ عَنْ أَحَدٍ وَزَالَ النِّكَاحُ
وَلِدْفَعِ حَدِّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ رَدَّ وَلَدًا لَتَعْرِيزِهِ إِلَّا
تَعْرِيزًا رَدَّ بِلَيْبٍ لِكُذِّبِ كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوْطَأُ وَلَوْ عَفَتْ
عَنْ أَحَدٍ وَأَقَامَ بَيْنَهُ بَرْنَاهَا أَوْ صَدَقَتْهُ وَلَا وَاللَّهِ سَكَتَتْ عَنْ
طَلَبِ أَحَدٍ أَوْ حَبَّتْ تَعْدَ قَذْفِهِ فَلَا لِعَانٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَبَاهَا أَوْ
مَاتَتْ ثُمَّ قَدْ فَضَّاهَا بِرَأْسِ طَلَبٍ أَوْ مَضَاهَا إِلَى بَعْدِ النِّكَاحِ لَا عَنْ إِنْ
كَانَ وَلَدًا يَلْحَقُهُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى قَبْلِ نِكَاحِهِ فَلَا لِعَانٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَلَدًا وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ لِكَيْلِهِ إِشْشَاقُ قَذْفٍ وَيُلَا عَزْوَ لَا يَصَحُّ
نَفْيُ أَحَدٍ تَوْمِينَ **قَاب** **العقد** عِدَّةُ النِّكَاحِ
ضَرَابُ الْأَوَّلِ مَتَّعًا بِفَرْقَةٍ حَيِّ تَطْلَاقٍ وَفَسِيخٍ وَإِنَّمَا يَجِبُ بَعْدَ وَطْءٍ

أَوْ اسْتَدَخَلَ مِنْتَهُ وَإِنْ تَقَنَّ بِرَأْيِهِ الرَّحِيمُ لَا يَخْلُقُ فِي الْجَدِيدِ وَعَدَّةُ
حُرَّةٍ ذَاتِ اقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ وَالْقُرْآنُ طَهْرُهَا وَإِنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ
بِالطَّعْنِ فِي حَيْضَةٍ ثَالِثَةً أَوْ حَائِضًا فِي رَابِعَةٍ وَفِي قَوْلِ ابْنِ شَرِطٍ
يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَعْدَ الطَّعْنِ وَهَلْ يُحْسِبُ طَهْرُهَا مِنْ لَمْ تَحْضِ
قَرَأَتُهَا لِأَنَّهَا عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يُنْقَلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ
مُحْتَوِشٍ بِدَمٍ مِنَ الثَّانِي أَظْهَرَ عِدَّةً مُسْتَحَاضَةً بِاقْرَاءِهَا
الْمَرْدُودَةِ إِلَيْهَا وَتَحْيِيزَةً بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ وَقِيلَ بَعْدَ
الْيَأْسِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَمَكَاتِبُهُ وَمِنْ فَرْهَا رِقٌّ بِفَرْسٍ وَأَنْ عَمَّتْ عِدَّةُ
رَجْعَةٍ كَمَلَّتْ عِدَّةُ حُرَّةٍ فِي الْأَظْهَرِ أَوْ بَيْنُونَةٍ فَامَّةٍ فِي الْأَظْهَرِ
وَحُرَّةٍ لَمْ تَحْضِ فِي بَيْتِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَشْهُرٍ
فَبَعْدُ هَذَا لِأَنَّ وَتَكُلُّ الْمُنْكَسِرَةِ ثَلَاثِينَ فَإِنْ حَاضَتْ فِيهَا وَجَبَتْ
الْأَقْرَاءُ وَأَمَّا شَهْرٌ وَنِصْفٌ فِي قَوْلِ شَهْرٍ أَنْ وَقَوْلِ ثَلَاثَةٍ وَمِنْ
انْقِطَاعِ دَمِهَا لِعَلَّةِ كَرَضَائِعٍ وَمِنْ تَضْيِيقِ حَتَّى تَحْضِرَ أَوْ تَنْسِرَ
فَبِالْأَشْهُرِ أَوْ لِعَلَّةِ فَكَذَا فِي الْجَدِيدِ وَفِي الْقَدِيمِ تَرْبِصُ
تِسْعَةَ أَشْهُرٍ وَفِي قَوْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ بِأَشْهُرٍ
أَجْدٍ يَدُلُّو حَاضَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ أَوْ
بَعْدَهَا فَأَقْوَالُ أَظْهَرُهَا إِنْ كُنْتَ فَلَا شَيْءَ وَالْأَقْلَى أَقْوَالُ الْمَعْتَدِ

بِاسْرِ عَشِيرَتِهَا وَفِي قَوْلِ كُلِّ النِّسَاءِ **قُلْتُ** ذَا الْقَوْلِ الظَّهَرُ وَالْعِلْمُ
فصل عِدَّةُ الْحَامِلِ وَضَعُهُ بِشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْكِفَاةِ وَأَوَّلُ
أَحْمَالِ الْمَنِيِّ بِلَعَانٍ وَأَنْفِصَالِ كُلِّهٖ حَتَّى يَلِيقَ تَوْمِينُ وَاسْتِحْلَالُ
دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَتَوْمَانٌ وَتَقْصِي عَمِّيَّتِ الْفَقْدِ وَبِمَضْغَةٍ
فِيهَا صَوْتٌ أَدْمِي حَبِيَّةٌ أَحْبَرُهَا الْقَوَائِلُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَوْتٌ وَقَلْبٌ
هِيَ أَصْلُ أَدْمِي انْقَضَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ طَهَرَ فِي عِدَّةِ اقْتِرَاءِ أَشْهُرٍ
حَمْلٌ لِلزَّوْجِ اعْتَدَتْ بِوَضْعِهِ وَلَوْ أَرْتَابَتْ فِيهِ لَمْ يَكُنْ حَتَّى تَزُولَ
الرِّبَّةُ أَوْ بَعْدَ هَا وَبَعْدَ نِكَاحِ اسْتِمْرَارٍ إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِذَوِّ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ عَقْلِهِ أَوْ تَعْبُدَهَا قَبْلَ نِكَاحِ فَلْتَضْبَعُ لِنَزُولِ
الرِّبَّةِ فَإِنْ نَكَحَتْ فَلَا مَذْهَبَ عَدَمٍ إِيطَالِهِ فِي كَالٍ فَإِنْ عَلِمَ
مُقْتَضِيهِ أَنْ يَطْلُنَهُ وَلَوْ أَبَانَهَا فَوَلَدَتْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ لِحِفَّةٍ
أَوَّلَ لَشَرَفٍ لَوْ طَلَّقَ جَعِيًّا حَسِبَتْ أُمَّةً مِنَ الطَّلَاقِ وَفِي قَوْلِ
مِنْ أَنْصَرَامِ الْعِدَّةِ وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتَّةِ
أَشْهُرٍ فَكَانَهَا لَمْ يَكُنْ وَإِنْ كَانَ لِسِتَّةِ قَالُوا لِلثَّانِي وَلَوْ
نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَوَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فِي الْعِدَّةِ
فَأَسَدٌ فَوَلَدَتْ لِلثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ لِحِفَّةٍ وَأَنْقَضَتْ بِوَضْعِهِ
ثُمَّ تَعْتَدُ لِلثَّانِي أَوَّلًا مَكَانَ مِنَ الثَّانِي لِحِفَّةٍ أَوْ مِنْهَا عَرَضٌ عَاقِبٌ

فَإِنْ أُلْحِقَهُ بِأَحَدِهِمَا فَكَالْمَكَانِ مِنْهُ فَقَطْ **فصل** لِرُزْمَاهَا
عِدَّتَا شَخْصَيْنِ جَسَدَيْنِ طَلَقَ وَطَيَّ عِدَّةَ اقْتِرَاءٍ أَوْ اشْتِهَارِ
جَاهِلًا أَوْ عَالِمًا فِي رَجْعِيَّةٍ تَدْخُلُهَا قِسْمَتَا عِدَّةٍ مِنَ
الْوُطْأِ وَتَدْخُلُ فِيهِ بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ فَإِنْ كَانَتْ أَحَدَاهُمَا حَمْلًا وَالْأُخْرَى
اِقْتِرَاءً تَدْخُلُ فِي الْأَصَحِّ فَتَقْضِيَانِ بَوْصَعِيَّةً وَيُرَاجَعُ قَبْلَهُ وَقِيلَ إِنْ
كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوُطْأِ فَلَا أَوْلَ شَخْصَيْنِ بَأْتٍ كَانَتْ فِي عِدَّةِ نَوْحٍ أَوْ
شُبْهَةٍ قَوْطَيْنِ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِيدٍ أَوْ كَانَتْ رُوحَةً
مُعْتَدَةً عَنْ شُبْهَةٍ فَطُلِّقَتْ فَلَا تَدْخُلُ فِيهِ كَانَ حَمْلٌ
قُدِّمَتْ عِدَّتُهُ وَإِلَّا فَإِنْ سَبَقَ الطَّلَاقُ ائْتَمَّتْ عِدَّتُهُ
ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْآخَرِيَّ وَلَهُ الرُّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ فَأَوْ رَجَعَ انْقَطَعَتْ
وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ وَلَا يَسْتَمِيعُ بِهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا
وَإِنْ سَبَقَتْ الشُّبْهَةُ قُدِّمَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ وَقِيلَ الشُّبْهَةُ
فصل عَاشَرُهَا كَرُوحٍ بِلَا وَطْأٍ فِي عِدَّةِ اقْتِرَاءٍ أَوْ اشْتِهَارِ فَاَوْجُهُ
أَصَحُّهَا إِنْ كَانَتْ بَأْسًا انْقَضَتْ وَإِلَّا فَلَا رَجْعَةَ بَعْدَ
الْاِقْتِرَاءِ وَالْاِشْتِهَارِ **قلت** وَيُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
وَلَوْ عَاشَرَهَا الْجَنَبِيُّ انْقَضَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ نَكَحَ مُخْتَدَةً
بَطْنِ الصُّحَّةِ وَوَطِئَ انْقَطَعَتْ مِنْ حِينَ وَطِئَ وَيُفَوِّلُ

أَوْ وَجْهٍ مِنَ الْعَقْدِ وَلَوْ رَاجَعَ حَايِلًا ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ
 وَفِي الْقَدِيمِ تَبْنِي أَنْ لَمْ يَطَّأُوا حَامِلًا فَبِالْوَضِيعِ فَلَوْ وَضَعَتْ
 ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ وَقِيلَ أَنْ لَمْ يَطَّأْ بَعْدَ الْوَضِيعِ فَلَا عِدَّةَ وَلَوْ خَالَعَ
 مَوْطُوَّةً ثُمَّ لَكَّهَاشُمْ وَطَى ثُمَّ طَلَّقَ اسْتَأْنَفَتْ وَدَخَلَ فِيهَا الْبَقِيَّةُ
فصل عِدَّةُ حُرَّةٍ حَايِلٍ لَوْ قَارَءَ وَإِنْ لَمْ تَوْطَأْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرَةٌ
 أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا وَأُمَةٌ نِصْفُهَا وَإِنْ مَاتَ عَنْ رَجْعَةٍ اسْتَقَلَّتْ
 إِلَى وَفَاةٍ أَوْ بَارٍ فَلَا وَحَامِلٍ يَوْضَعُ حَبْلَ طَيْسٍ السَّابِقِ فَلَوْ مَاتَ صَبِيٌّ
 عَنْ حَامِلٍ فِيهَا لِأَشْهُرٍ وَكَذَا مَسْوُوحٌ إِذَا لَا يُلْحَقُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ
 وَلَوْ طَلَّقَ أَحَدِيهِمَا رَأَيْتُهُ وَمَاتَ قَبْلَ بَيَانِ أَوْ تَعْيِينِ فَإِنْ كَانَ
 لَمْ يَطَّأْ اعْتَدَ بِالْوَفَاةِ وَكَذَا إِنْ وَطَى وَلَهُمَا ذَوَاتَا أَشْهُرٍ وَأَقْرَارُ
 وَالطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ فَإِنْ كَانَ بَيِّنًا اعْتَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِالْأَشْهُرِ مِنْ
 عِدَّةِ وَفَاةٍ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَقْرَائِهَا وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالْأَقْرَاءُ
 مِنَ الطَّلَاقِ وَمَنْ غَابَ وَأَنْقَطَعَ خَبَرُهُ لَيْسَ لِرُؤُوسِهِ نِكَاحٌ
 حَتَّى يُتَبَيَّنَ مَوْتُهُ أَوْ طَلَاقُهُ وَفِي الْقَدِيمِ ثَلَاثُونَ أَرْبَعُ سِنِينَ
 ثُمَّ تَعْتَدُ لَوْ قَارَءَ وَتَنْكِحُ فَلَوْ حَكَمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نَقَضَ عَلَى الْحَدِيدِ
 فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ نَحَتَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ وَالْعِدَّةُ فَبِأَنْ مَيِّتَ صَاحِبُهَا
 الْحَدِيدُ فِي الْأَصَحِّ وَيَحِبُّ الْأَحْدَاثُ عَلَى مُعْتَدَةِ وَفَاةٍ لَا رَجْعَةَ فِيهِ

وَيُكْفَى عَجَبًا بِمَا تَبَيَّنَ مِنْ تَأْخِيرِهَا وَفُتْنَتِهَا
 وَكَذَا اسْتَأْنَفَتْ بِغَيْرِ ذَرْعٍ وَلَا لَهْفٍ

وَبَيْتُ الْحَبَائِبِ وَفِي قَوْلِ نَجَبٍ وَهُوَ تَرْكُ لِبْسِ مَصْبُوعٍ
لِزِينَةٍ وَإِنْ جَسَنَ وَقِيلَ بِحُلٍّ مَا صَبَغَ غَزْلَهُ أَوْ لَسَّجَ وَيُطَاخُ غَيْرُ
مَصْبُوعٍ مِنْ قَطْرِ وَصُوفٍ وَكَيْتَانِ وَكَذَا الْبَرَسِيمُ فِي الْأَصْحِ وَمَصْبُوعٌ
لَا يُقْصَدُ لِزِينَةٍ وَيُحْرَمُ حُلِّيٌّ فِي هَبِّ فَرْصَةٍ وَكَذَا لَوْلُو فِي الْأَصْحِ
وَطَيْبٌ بَدَنٌ وَثَوْبٌ وَطَعَامٌ وَحُلٌّ وَالتَّحَالُ بِإِشْدَادِ الْحَاجَةِ
كَرَمِدٍ وَاسْفِيدَاجٍ وَذِمَامٌ وَخَصَابُ حِنَاءٍ وَخَوْفٌ وَحُلٌّ
تَجْمِيلُ فَرَاثٍ وَأَثَابٌ وَتَنْظُفٌ يَغْسِلُ رَأْسَ قَلَمٍ وَإِزَالَةٌ
وَسَجٌّ **فصل** وَحُلٌّ امْتِشَاطٌ وَحَتَامٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُرُوجٌ
يُحْرَمُ وَلَوْ تَرَكْتَ الْإِحْدَادَ عَصَبَتْ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ
كَمَا لَوْ فَارَقْتَ الْمُسْكِرَ وَلَوْ بَلَغَتْهَا الْوَفَاةُ بَعْدَ الْمُدَّةِ
كَأَنَّكَ مَنَقُضَتُهُ وَلَهَا الْإِحْدَادُ عَلَى غَيْرِ زَوْجٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
وَيُحْرَمُ الزِّيَادَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فصل** نَجَبٌ مُكْنَى بِمَعْتَدَةِ طَلَاقٍ
وَلَوْ بَابُ الْإِنَاشِرَةِ وَلِمَعْتَدَةِ وَفَاةٍ فِي الْأَظْهَرِ وَفَسَّخَ عَلَى
الْمَذْهَبِ وَشَكْرٌ فِي مَسْكِرٍ كُنْتَ فِيهِ عِنْدَ الْفَرْقَةِ وَلَيْسَ
لِزَوْجٍ وَغَيْرِهَا إِخْرَاجٌ وَلَا لَهَا خُرُوجٌ **فصل** وَلَهَا الْخُرُوجُ فِي
عِدَّةِ وَفَاةٍ وَكَذَا بَابُ الْكُنْهَارِ لِشَرِي طَعَامٍ وَعَزْلٌ وَخَوْفٌ وَكَذَا
لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارَةٍ لِعَزْلٍ وَحَدِيثٌ وَخَوْفٌ بِإِشْرَاطٍ أَنْ تَرْجِعَ

وَتَبَيَّنَتْ فِي بَيْتِهَا وَتَنَقَّلَتْ مِنَ الْمَسْكَنِ خَوْفٌ مِنْ هَدْمِهِ أَوْ عَرَقِ
أَوْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ تَأْذَنَ بِالْخِيَرَانِ أَوْ هُمْ بِهَا أَذَى شَدِيدًا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَوْ أَنْتَعَلَتْ إِلَى مَسْكَنِ بِلَادِنِ الزَّوْجِ فَوَجِبَتْ
الْعِيَّةُ قَبْلَ وَضُوعِهَا إِلَيْهِ أَعْنَدَتْ فِيهِ عَلَى النَّصْرِ أَوْ بَعْدَ إِذْنٍ فِي
الْأَوَّلِ وَكَذَا لَوْ أَذِنَ ثُمَّ وَجِبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ فَلَهَا الْجُوعُ وَالْمُضْيُ
فَإِنْ مَضَتْ أَقَامَتْ لِقِصَاصِ حَاجَتِهَا ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ لِنَعْتِدَ الْبَقِيَّةَ
فِي الْمَسْكَنِ لَوْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الدَّارِ الْمَالُوفَةِ فَطُلُقُ قَالَ مَا أَذِنْتَ
فِي الْخُرُوجِ صَلَّيْتُ بِمِثْلِهِ وَلَوْ قَالَتْ نَقَلْتَنِي فَقَالَ بَلْ أَذِنْتَ لِحَاجَةِ
صَلَاةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَنْزِلُ بَدْوِيَّةٍ وَبَنَتْهَا مِنْ شَعَرٍ كَمَنْزِلِ
حَضْرِيَّةٍ وَإِذَا كَانَ لِلْمَسْكَنِ لَهُ وَيَلِيقُ مَا تَعَيَّنَ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِلَّا
بِاعْتِاقِ ذَاتِ أَشْهُهُ فَلَمْ يَسْتَأْجِرْ أَوْ مَسْتَعَارًا لَزِمَتْهُ فِيهِ فَإِنْ
رَجَعَ الْمُعِيرُ وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ نَقَلَتْ وَكَذَا مَسْتَأْجِرٌ انْقَضَتْ
مُدَّتُهُ أَوْ لَهَا اسْتَمْرَتْ وَطُلِبَتْ الْأَجْرَةُ فَإِنْ كَانَ مَسْكِنُ النِّكَاحِ
فَلَهُ النُّقْلُ إِلَى لَا يَتَوَهَّجُ أَوْ خَسِدِيًّا فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ وَلَيْسَ لَهُ
مُسَا لِنَتُّهَا وَمُدَّ حُلَّتُهَا فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ مُحَرَّمٌ لَهَا مُمَيَّرٌ
ذَكَرٌ أَوْ لَهُ أَنْثَى أَوْ رَوْحَةٌ أُخْرَى أَوْ أَمَةٌ جَازٍ وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ غُرَّةٌ
فَسَكَنَهَا أَحَدُهَا وَالْآخَرُ الْأُخْرَى فَإِنْ اخْتَلَفَتْ اخْتَدَّتْ لِلرَّافِقِ

وَلَوْ أَذِنَ فِي الْمَسْكَنِ بِبَيْعِهِ فَلَمْ يَكُنْ
أَوْ فِي مَسْكَنِ وَجِبَتْ لِحَاجَةِ الْخُرُوجِ

وَلَوْ كَانَ الْمَسْكِنُ لَهُ

وَلَوْ كَانَ الْمَسْكِنُ لَهُ

لم يطبخ ومُسْتَرَا حِ اشْتَرَطَ مُحَرَّمٌ وَالْأَفْلَا وَيُفْعَى أَنْ يُغْلَقَ
 مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ وَأَنْ لَا يَكُونَ مِمَّا لِحَدِّهَا عَلَى الْآخَرَى وَسُقُلُ
 وَعُلُوُّ كِدَارٍ وَحُجَّةٌ **سُ** **الاستبراء** بِحَبِّ سَبَبَيْنِ
 أَحَدُهُمَا مِلْكٌ أُمَةٌ بِشَرِيٍّ وَإِثْمٌ وَهَبَةٌ وَسَبَبٌ أَوْ رَدٌّ يَعْيبُ
 أَوْ تَحَالُفٌ أَوْ إِقَالَةٌ وَسَوَابِكٌ وَمِنْ اسْتِبْرَاءِهَا الْبَايَعُ
 قَبْلَ الْبَيْعِ وَمُسْتَفِيلَةٌ مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِهَا وَهِيَ فِي مَكَاتِهِ
 عَجَزَتْ وَكَذَا مَرْتَدَةٌ فِي الْأَصَحِّ لَا مِنْ حَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ
 وَإِحْرَامٍ وَفِي الْأَحْرَامِ وَحْدَةٌ وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ اسْتَحْبَبَ وَقَبِلَ حَبِّ
 وَلَوْ مَلَكَ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ مُعْتَدَةٍ لَمْ يَحِبَّ فَإِنْ رَأَى لَا وَحِبَّ الْأَظْهَرُ
 الثَّانِي زَوَالُ فِرَاشٍ عَنْ أُمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بِعِتْقِ
 أَوْ مَوْتِ السَّيِّدِ وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةُ اسْتِبْرَاءٍ عَلَى مُسْتَوْلَدَةٍ ثُمَّ
 أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَحِبَّ فِي الْأَصَحِّ **قُلْتُ** وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أُمَةٌ مَوْطُوءَةً
 فَأَعْتَقَهَا لَمْ يَحِبَّ وَتَزَوَّجَ فِي الْحَالِ إِذَا لَمْ يَشَيْدْ مِنْ كُوحَةٍ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَتَحْرِمُ تَزَوُّجُ أُمَةٍ مَوْطُوءَةٍ وَمُسْتَوْلَدَةٍ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ
 وَلَوْ أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ فَلَمْ يَنْكَحْهَا بَلَا اسْتِبْرَاءٍ فِي الْأَصَحِّ
 وَلَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ وَهِيَ مِنْ زَوْجَةٍ فَلَا اسْتِبْرَاءَ وَهُوَ يَقْرَأُ
 وَهُوَ حَيٌّ ضَعْفُهُ كَامِلَةٌ فِي الْجَدِيدِ وَذَاتُ اشْهُرٍ بِشَهْرٍ وَفِي

٢٥
 بثلاثه وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه
 وإن ملكك شيرا فقد سبق أن لا استبرأ **قلت** يحصل
 بوضع حمل زنا في الأصح والله أعلم ولو مضى من استبرأ بعد
 الملك قبل القبض خيب أن ملك يارث وكذا شرا في الأصح لا
 يهبة ولو اشترى مجوسية فحاضت ثم أسلمت لم يلف ويخدم
 الاستمتاع بالمستبرأ لا المسبية فيجعل غير وطء وقيل لا وإذا
 قالت حصت صدقة ولو منعت السيد فقال أخبرني
 بنجام الاستبراء صدق ولا تصير أمه فاشأ إلا بوطا فإذا ولدت لا مكان
 من وطئه لحقه ولو اقرب وطئا ونفى الولد وأدعى استبرأ لم
 يلحقه على المذهب فابن الزنا لا استبرأ حلف أن الولد ليس
 منه وقيل يجب تعرضه للاستبرأ ولو ادعت أمه لا فأنكر
 أصل الوطء وهنالك ولد لم يحلف على الصحيح ولو قال وطئت
 وعزلت لحقه في الأصح **كتاب الرضايع** أما ثبتت بلبس
 امرأة حبة بلغت تسع سنين ولو حلبت فأوجر بعد موتها حرم
 في الأصح ولو جئت أو نزعت ميدة زبد حرم ولو خلط بإبع حرم إن
 غلب فإن غلب شرب الكل قيل أو البعض حرم في الأصح ويحرم
 إيجار ولذا اشعأ طاع على المذهب لا حقنة في الأصح وشرطه رضيع

الدرر في المصالح
 الدرر في المصالح
 الدرر في المصالح

الدرر في المصالح
 الدرر في المصالح
 الدرر في المصالح

حَتَّى لَمْ يَبْلُغْ سَنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ضَعَايَتْ وَضَبَطَهُنَّ بِالْعُرْفِ
 فَلَوْ قُطِعَ اِعْرَاضًا تَعَدَّدَ اَوَّلُهُمْ وَعَادَ فِي الْحَالِ اَوْ تَحَوَّلَ مِنْ تَدْيٍ
 اِلَى تَدْيٍ فَلَا وَلَوْ خُطِبَ مِنْهَا دَفْعَةٌ وَاَوْجَرَهُ خَمْسًا اَوْ عَشْرَةً
 فَرْضَعَتْ وَلَوْ شَكَ هَلْ خَمْسًا اَمْ اَقْلَ اَوْ هَلْ رَضَعَ فِي حَوْلَيْنِ اَمْ
 بَعْدَ فَلَا تَحْرِيْمَ وَفِي الثَّانِي قَوْلُ اَوْ وَجْهٌ وَتَصْيِيرُ الْمُرْضِعَةِ اِلَى
 وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ اَبَاهُ وَنَسَبُهُ اِلَى اَوْلَادِهِ وَلَوْ كَانَ
 بَدَلَ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٌ اَوْ اَخَوَاتٌ فَلَا حُرْمَتَهُنَّ فِي الْاَصْحَ وَابَاءُ
 الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبِ اَوْ رَضَاعٍ اَحْدَاثُ لِلرُّضِيعِ وَاُمُّهَا تَهَا حِدَاتُهُ
 وَاَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبِ وَرَضَاعٍ اِخْوَتُهُ وَاَخَوَاتُهُ وَاَخَوَاتُهَا وَاَخَوَاتُهَا
 اَخْوَالُهُ وَخَالَاتُهُ وَاَبُو ذِي اللَّبَنِ حَيْدُهُ وَاَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي
 وَاللَّبَنُ مِنْ نَسَبِ الْيَتِيمِ وَلَدٌ نَزَلَ بِهِ بِنِكَاحٍ اَوْ وَطِئَتْ بِهَيْهَتْ
 لَا زِنَا وَلَوْ تَفَالًا بِلِحَاظِ اِسْتَعْنَى اللَّبَنُ وَلَوْ وَطِئَتْ مِنْ كَوْنِ بَشَرَةٍ
 اَوْ وَطِئَتْ اِثْنَانِ بِشَبْهَةٍ فَوَلَدَتْ فَاللَّبَنُ مِنْ لِحْقَةِ الْوَلَدِ تَقَافٍ
 اَوْ غَيْرِهِ وَلَا تَقْطَعُ نِسْبَةُ اللَّبَنِ عَنْ زَوْجٍ مَاتَ اَوْ طَلَقَ
 وَاِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ اَوْ انْقَطَعَ وَعَادَ فَاِنْ نَحَتْ اَخْرَوْ وَلَدَتْ مِنْهُ
 فَاللَّبَنُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لَهُ وَقَبْلُهَا لِالْاَوَّلِ اِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ
 طَهْوَرِ لَبَنِ حَمْلِ الثَّانِي وَكَذَا اِنْ دَخَلَ فِي قَوْلِ الثَّانِي فِي قَوْلِهَا

رَدِّ فَرَضِ طِفْلٍ مِنْ طَرَفِ اَبِيهِ
 رَدِّ فَرَضِ طِفْلٍ مِنْ طَرَفِ اُمِّهِ
 رَدِّ فَرَضِ طِفْلٍ مِنْ طَرَفِ اَبِيهِ
 رَدِّ فَرَضِ طِفْلٍ مِنْ طَرَفِ اُمِّهِ

٤٢
فصل تحت الصغيرة فأضعها أمه أو أخته أو زوجته أخرى
انفسخ نكاحه وللصغيرة نصف مهرها وله على المصغرة نصف
مهر مثل وفي قول كله ولو رضعته من نكاحه فلا غرم ولا مهر للمصغرة
ولو كان تحتها كبيرين وصغيرة فأرضعتهم الكبير والصغير
انفسخت الصغيرة وكذا الكبير في الأظهر وله نكاح
من شأنهما وحكم مهر الصغيرة وتغريم المصغرة ما سبق
وكذا الكبير إن لم تكن موطوءة فإن كانت فله على المصغرة
مهر مثل في الأظهر ولو أرضعت بنت الكبير الصغيرة
حرمت الكبير إذا وكذا الصغيرة إن كانت الكبير
موطوءة ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت
أم امرأته ولو نكحت مطلقته صغيراً وأرضعته بلبنه
حرمت على المطلق والصغير إذا ولو روج أم ولد عنده
الصغير فأرضعته لبن السيد حرمت عليه وعلى السيد ولو
أرضعت موطوءة أمه صغيرة تحتها بلبنه أو لبن غيره
حرمتا عليه ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسخت
وحرمت الكبير إذا وكذا الصغيرة إن كان الأرضاع
بلبنه وإلا فريية ولو كان تحتها كبيرين وثلاث صغيرات فأرضعتهن حرمت

ابدا وكذا الصغائر ان ارضعتهن بلبنة أو لبن غيره وهي موطوءة
 وإلا فان ارضعتهم معا بإيجارهن الخامسة انفسن من ولا يحرم
 مؤبدا أو مرتباً لم يحرم من وتفسخ الأولى والثالثة وتفسخ
 الثانية بإرضاع الثالثة وفي قول لا تفسخ ويحرم القولان
 فمن تحت صغيرتان ارضعتهما اجنبية مرتباً انفسن
 أم الثانية **فصل** قال هند بنتي وأختي رضاعاً أو قالت هو أخي
 حرم تناحلهم ولو قال زوجان بيننا رضاعاً محرم
 فرق بينهما وسقط المسمى ووجب مهر مثلان وطى وإن ادعى
 رضاعاً فأنكرت انفسخ ولها المسمى إن وطى وإلا فنصفه
 وإن ادعته فأنكرت صدق مسمى إن شذجت برضاها وإلا
 فالأصح تصديقها ولها مهر مثلان وطى وإلا فلا شيء وكيف
 منك رضاع على نفع عليه ومدعيه عليت وتثبت بشهادة رجلين
 أو رجلين أو امرأتين أو أربع نسوة وإلا قارب شرطه رجلان وقبل
 شهادة المرضعة إن لم تطلب أجرة ولا ذكرت فعلها ولذا إن
 ذكرته فقالت ارضعتني في الأصح والأصح أنه لا يفي شهادته
 محرم بل يجب كسروفت وعقد دو وصول اللبن خوفه
 ويعرف ذلك بمشاهدة حلب وإيجار وازدراء أو قرابن كالتيقام

١٩٧
تَدْي وَمَصِيَّة وَحَرَكَة حَلْقِهِ تَجْرُع وَارْدَادٍ يَعْدُ عَلَيْهِ الْفَالِقُونَ
كتاب التَّفَقُّاتِ عَلَى مُوسِرٍ لِرَوْحَتِهِ كُلِّ يَوْمٍ

مُدَّ اطْعَامٍ وَمُعْسِرٍ مُدٌّ وَمُتَوَسِّطٍ مُدٌّ وَنَصْفٌ وَالْمُدُّ مِائَةٌ
وَتِلْكَ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَتِلْكَ دِرْهَمٌ **قُلْتُ** الْأَصَحُّ مِائَةٌ وَاحِدٌ

وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَتِلْكَ دِرْهَمٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسَيَكِينُ الرِّكَائِ
مُعْسِرٌ وَمَنْ فَوْقَهُ كَانَ لَوْ كُفِيَ مَذْبَنٌ جَمْعُ سَيَكِينٍ مُتَوَسِّطٍ
وَالْمُوسِرُ وَالْوَلِيبُ غَالِبُ قُوَّةِ الْبَلَدِ **قُلْتُ** فَاِنْ اخْتَلَفَ وَجِبَ لَا يُؤْتَى بِهِ
وَيُعْتَبَرُ السَّيَادَةُ غَيْرُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَلَيْهِ تَلِيكَهَا حَبًّا
وَكَدًّا طَحْنُهُ وَخَبْزُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا بَدَلَ الْخَبْزِ لَمْ يَجِبْ
الْمُسْتَنْعَى فَإِنْ اعْتَصَمْتَ جَارِي الْأَصَحِّ الْإِخْبَارُ وَدَقِيقًا عَلَى الْمَذْهَبِ
وَلَوْ أَكَلْتَ مَعَهُ كَالْعَادَةِ سَقَطَتْ نَفْعَتُهَا فِي الْأَصَحِّ الْإِخْبَارُ وَدَقِيقًا
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ أَكَلْتَ مَعَهُ كَالْعَادَةِ سَقَطَتْ نَفْعَتُهَا فِي الْأَصَحِّ **قُلْتُ**

إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ رَسِيدَةٍ وَلَمْ يَأْذَنْ وَلِيُّهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَجِبَ أَدَمُ
غَالِبُ الْبَلَدِ كَرِيَّةٌ وَسَمْنٌ وَخَبْزٌ وَتَرْجِيحٌ بِالنُّصُولِ
وَيُقَدَّرُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ وَيُفَادَتْ بَيْنَ مُوسِرٍ وَغَيْرِهِ وَلَحْمٌ يَلْبِغُ
بِشَارِهِ وَأَعْسَارُهُ كَالْعَادَةِ الْبَلَدِ وَلَوْ كَانَتْ تَأْكُلُ الْخَبْزَ وَحْدَهُ
وَجِبَ الْأَدَمُ وَكِسْوَةُ تَكْفِيهَا فَيَجِبُ لِمَتَّيْضٍ وَسَرَاوِيلٌ وَحِمَارٌ

وَمَلْعَبٌ وَيُرِيدُ فِي الشَّيْخَانِيَّةِ وَجَنَسُهَا قُطْرٌ فَإِنْ حَرَّتْ عَادَةُ الْبَلَدِ
بِمِثْلِهِ بَكَانٍ وَحَرٌّ بِرَوْحِ الْأَصْحِ وَيَحِبُّ مَا تَقَعْدُ عَلَيْهِ كَزَيْتِهِ أَوْ لَبْدِ
أَوْ حَصِيرٍ وَكَذَا فِي رَأْسِ الْيَوْمِ فِي الْأَصْحِ وَمَخَدَّةٌ وَلِحْيَاتٌ فِي الشِّتَاءِ وَالْزَّ
تَنْطِفُ كَمَشْطٍ وَدَهْنٌ وَمَا يَغْسِلُ الرَّاسَ وَمَرْتَلٌ فَخَوْهٌ لِدَفْعِ ضَرْبِ
لَا حَالُ وَخِضَابٌ وَمَا يَنْزِيهِ وَدَا مُرْضٍ وَأَجْرٌ طَبِيبٍ وَحَاجِمٌ وَلَهَا طَعَامٌ
أَيَّامُ الْمَرْضَى أَدْمَهَا وَالْأَصْحِ وَجُوبٌ أَجْرَةٌ حَمَافٍ بِحَسَبِ الْعَادَةِ
وَمَنْ مَأْغَسٍ جَمَاعٍ وَنِقَاسٌ لَا حَيْضَ وَاحْتِلَامٌ فِي الْأَصْحِ وَلَهَا الْآتُ
أَكْلٌ وَشَرْبٌ وَطَبِخٌ كَقَدْرِ وَتَصَقَّةٌ وَكُوزٌ وَجِرَةٌ وَخَوْهَا
وَمَسْكَنٌ بَلِيغٌ وَلَا يَشْتَطُّ كَوْنُهُ مِلْكَةً وَعَلَيْهِ مَنْ لَا يَلِيقُ
بِهَا خِدْمَتُهُ نَفْسَهَا إِخْدَامُهَا بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ لَهُ أَوْ مُسْتَأْجِرَةٍ
أَوْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ صَحَبَتْهَا مِنْ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بِخِدْمَتِهِ وَسَوَاءٌ هَذَا
مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ وَعَبْدٌ فَإِنْ خَدَمَهَا بِحَقِّ أَوْ أَمَةٍ بِأَجْرٍ فَلَيْسَ
عَلَيْهِ غَيْرُهَا أَوْ بِأَمَةٍ أَنْصَقَ عَلَيْهَا بِأَمْلِكٍ أَوْ مِنْ صَحْبَتِهَا
لَزِمَتْ نَفَقَتُهَا وَجَنَسُ طَعَامِهَا جَنَسُ طَعَامِ الزَّوْجَةِ وَهُوَ مَدُّ
عَلَى مُعْسِرٍ وَكَذَا مُتَوَسِّطٌ فِي الصَّحِيحِ وَمُوسِمٌ وَثَلَاثُ
وَلَهَا السُّوَّةُ تَلِيْقُ بِهَا لَهَا وَكَذَا أَدَمٌ عَلَى الصَّحِيحِ لَا تَنْطِفُ فِي كَثَرِ
وَسُخٍّ وَتَأَذَتْ بِقِلِّ وَجِبَّ أَنْ تَرْفَعَهُ وَمَنْ تَخَدَّمُ نَفْسَهَا فِي الْعَادَةِ إِنْ

٢٨
اُخْتِجَتْ إِلَى خِدْمَةِ لِمَرْضٍ أَوْ زَمَانِهِ وَحِبِّ خِدَامِهَا وَلَا إِخْدَامَ لِرَقِيقِهِ
وَفِي كَيْمِيلَةٍ وَحُجَّةٍ وَحِبِّ فِي الْمَسْكَنِ مُتَاعٌ وَمَا يَسْتَهْلِكُ لَطْعَامُ
تَمْلِكُ وَتَنْصَرِفُ فِيهِ فَلَوْ قَرَّرَتْ بِمَا يَصْرِفُهَا مِنْ مَتَاعِهَا وَمَادَامَ نَفْعُهُ
لِكَيْسُورَةٍ وَظُرُوفِ طَعَامٍ وَمُسْتَحْطٍ تَمْلِكُ وَقِيلَ ائْتِاعٌ وَتُعْطَى
الْحَسَنَةُ أَوْ لِيَتَنَاءَى وَصَيِّفٍ فَإِنْ تَلَفَتْ فِيهِ بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ
تَبْدَلْ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ فَإِنْ مَاتَتْ فِيهِ لَمْ تَرُدِّ وَلَوْ لَمْ يَكْسُومُدَّةً
فَذَيْنٌ **فصل** أَحَدُ يَدَايَا نَحْبِ بِالْمَكِينِ لَا الْعَقْدِ فَإِنْ اخْتَلَفَا
فِيهِ صَدَقَ فَإِنْ لَمْ تَعْرِضْ عَلَيْهِ مَدَّةً فَلَا نَفِيقَةَ فِيهَا وَإِنْ
عَرَضْتَ وَحِبِّ مِنْ يُلُوعِ الْخَبْرِ فَإِنْ غَابَ كَتَبَ الْحَاكِمُ الْحَاكِمُ
بَلَدِهِ لِيَعْمَلَهُ فَيُجِئُ أَوْ يُوَدِّلُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَمَضَى مِنْ وَصُولِهِ فَرَضَهَا
الْقَاضِي وَالْمَعْتَبَرُ فِي مَحْثُونِهِ وَمُرَاهِقَةٍ عَرَضُ وَبِئْسَ قَطْرٌ
يَنْشُوزُ وَلَوْ مَنَعَ لَمْ يَسْرِ بِلا عَذْرٍ وَعِبَالَةَ زَوْجٍ أَوْ مَرْضٍ يَصْرُ
مَعَهُ الْوُطَاعُ عَذْرٌ وَالْخَدْرُ وَجْهٌ مِنْ سِنْدِهِ بِلَا إِذْنٍ يَنْشُوزُ
إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى الْبَيْتِ أَوْ سَفَرُهَا بِإِذْنِهِ مَعَهُ أَوْ لِحَاجَتِهِ
لَا يَسْقُطُ وَلِحَاجَتِهَا يَسْقُطُ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ شِئْتَ فَنَابَ
فَأَطَاعَتْ لَمْ تَحْبِثْ فِي الْأَصَحِّ وَطَرِيقُهَا أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ كَمَا سَبَقَ
وَلَوْ خَرَجَتْ فِي غَيْبَتِهِ لَزِمَ بَارَةٌ وَخَوَّهَ الْمَسْقُوطُ وَالْأَظْهَرُ أَنْ لَا

نَفَقَتُهُ لِيَصْغِيرَ وَانْهَاجَتْ لِكَبِيرِ عَلَى صَغِيرٍ وَلِحَرَامِهَا بَحْجِ أَوْعَرٍ
بِلَا إِذْنِ شُورٍ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا وَإِنْ مَلَكَ فَلَا حَتْمَ خُرُجٍ مِمَّسَافَةٍ
لِحَاجَتِهَا أَوْ بِإِذْنِ فِي الْأَصَحِّ لَهَا نَفَقَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجْ وَيَمْنَعُهَا صَوْمُ نَفْلٍ
فَإِنْ أَبَتْ فَنَاسِئَةٌ فِي الْأَظْهَرِ وَالْأَصَحُّ أَنْ قَضَا لَا يَتَضَيَّقُ لِنَفْلِ
فِي مَنَعِهَا وَأَنَّهُ لَا مَنَعَ مِنْ تَحْمِيلِ مَكْتُوبَةٍ أَوَّلَ وَقْتٍ وَسَبْعِينَ
رَاتِبَةً وَتَحْبُّ لِرَجْعَتِهِ الْمَوْنُ أَلَا مَوْنَةً تَنْظِفُ فُلُوظَتِ
حَامِلًا فَانْفَقَ فَبَانَتْ حَامِلًا أَسْتَزْجَعُ مَا دَفَعَ بَعْدَ عِدَّتِهَا
وَكَامِلُ الْبَايْنِ بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثَ لَافَقَةٍ وَلَا سِقَةَ وَتَحْبَانِ الْحَامِلِ
لَهَا وَفِي قَوْلٍ لِلْحَمَلِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تَحْبُّ كَحَامِلٍ عَنْ شَبْهَةِ
أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ **قُلْتُ** وَلَا نَفَقَةَ لِمُعْتَدَةٍ وَفَاءَةً وَإِنْ كَانَتْ
حَامِلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَنَفَقَتُهَا لِعِدَّةٍ مُقَدَّرَةٍ لِرَمْنِ الْنِكَاحِ وَقِيلَ
تَحْبُّ الْكِفَايَةِ وَلَا يَحْبُّ دَفْعُهَا قَبْلَ ظُهُورِ عَمَلٍ فَإِذَا ظَهَرَ
وَجَبَ يَوْمًا يَوْمٍ وَقِيلَ حِينَ تَضَعُ وَلَا تَسْقُطُ بِمَضَى الزَّمَانِ
عَلَى الْمَذْهَبِ **فَصَلِّ** أَعْيَسَ فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دُيًّا عَلَيْهِ
وَالْأَفْلَهُ الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا فُسْخَ بِمَنَعَ مُوسِرٍ
حَضَرَ أَوْ غَابَ وَلَوْ حَضَرَ غَابَ مَالُهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّسَافَةِ الْقَصْرِ
فَلَهَا الْفَسْخُ وَإِلَّا فَلَا وَيَوْمَرُ بِالْأَحْضَارِ وَلَوْ بَرَّعَ رَجُلًا لَمْ

١٢٩
يلزمه القبول وقد رتبته على الكسب كمالاً فإنما يفسخ بعجزه
عن نفقة معسره والاعسار بالأسوة كهر بالنفقة وكذا
بالأدم والمسكر في الأصح **قلت** الأصح المنع في الأدم والله أعلم
وفي عساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل وطء البعد ولا
فسخ حتى تثبت عند قاض عساره فيفسخه أو بآذن لها فيه
ثم في قول يجر الفسخ والأظهر إمامها له ثلثة أيام ولها الفسخ صبغة
الرابع إلا أن يسلم نفقته ولو مضى يوماً من بلا نفقة وانفق
الثالث وعجز الرابع بنت فقير تشايف ولها الخروج من المهلة
لتحصل النفقة وعليها الرجوع لبدلاً ولو رضيت بعساره
أو كحته عاملة باعساره فلها الفسخ بعده ولو رضيت بعساره
بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرته ومجنونته باعسار بمهر
ونفقة ولو اعسر زوج أمته بالنفقة فلها الفسخ فإن
رضيت فلا فسخ للسيد في الأصح وله أن يلجئها إليه بأن
ينفق عليها أفسخى أو جوعى **فصل** يلزمه نفقة الوالد وإن
علا والولد وإن سفل وإن اختلف دينهما بشرط سيار
المنفق بقا صل عن قوته وقوت عياله في يومه
ويباع فيها ما يباع في الدين ويلزم كسواً كسبها في الأصح

وَلَا تَحِبُّ لِمَالِكَ كَفَايَتَهُ وَلَا مُلْكُهَا وَتَحِبُّ لِفَقِيرٍ غَيْرِ مُلْكِهِ
إِنْ كَانَ زَمِيًّا أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا وَأَلَا فَا قَوْلًا أَحْسَنُهَا
تَحِبُّ وَالثَّالِثُ الْأَصْحُ الْفَرْعُ **قُلْتُ** الثَّالِثُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَهِيَ الْكَفَايَةُ وَتَسْقُطُ بِقَوَاتِهَا وَلَا تُصِيرُ دِينًا إِلَّا بِفَضْلِ قَلْبٍ
أَوْ دِينِهِ فِي اقْتِرَاضِ لُغْبِيَّةٍ أَوْ مَنَعٍ وَعَلَيْهَا أَرْضَاعٌ وَلِذَلِكَ الْبَاءُ
ثُمَّ بَعْلَةٌ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهَا هِيَ أَوْ أَجْنِبِيَّةٌ وَحَبَّ أَرْضَاعُهُ
وَإِنْ وَجِدَتْ لَمْ تَحْبِرْ إِلَّا مُمْ قَانٍ رَغِبَتْ وَهِيَ مُنْكَوْحَةٌ أَيْ
فَلَمْ تَنْعَمْهَا فِي الْأَصْحُ **قُلْتُ** الْأَصْحُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا وَصَحَّحَهُ
الْكَثُرُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ انْفَقَا وَطَلَبَتْ أَحْرَةً مِثْلَ أُجْبِيَّةٍ
أَوْ فَوْقَهَا فَلَا وَكَذَا إِنْ تَبَرَّعَتْ أَجْنِبِيَّةً أَوْ رَضِيَتْ بِأَقْلٍ فِي
الْأَظْهَرِ وَمِنْ اسْتَوَى فَرْعَاهُ انْفَقَا وَإِلَّا فَالْأَصْحُ أَقْرَبُهُمَا فَإِنْ
اسْتَوَى فَبِالْأَرْضِ فِي الْأَصْحُ وَالثَّانِي بِالْأَرْضِ ثُمَّ الْقُرْبُ
وَالْوَارِثَانِ يَسْتَوِيَانِ أَمْ يُوَزَعُ بِحَسَبِهِ وَجْهَانِ وَمِنْ لَهْ أَبَوَانِ
فَعَلَى الْأَبِ وَقِيلَ عَلَيْهِمَا الْبَالِغُ أَوْ أَحَدُهُمَا وَحَدَّثَ أَنَّ أَدْنَى بَعْضِهِمْ
بِبَعْضٍ فَالْأَقْرَبُ وَإِلَّا فَبِالْقُرْبِ وَقِيلَ الْأَرْضُ وَقِيلَ بِوَلَايَةِ
الْمَالِ وَمِنْ لَهْ أَصْلٌ وَفَرْعٌ فَبِالْأَصْحُ عَلَى الْفَرْعِ وَإِنْ تَعَدَّ
أَوْ تَحْتَاجُونَ يُقَدِّمُ رَوْحَتَهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ وَقِيلَ الْوَارِثُ

وَقِيلَ الْوَلِيُّ **فصل** الْحَضَانَةُ حِفْظٌ مِنْ لَا يَسْتَفِلُّ وَتَرْبِيَّةٌ
وَالْإِنَاثُ الْيَتِيمَاتُ وَأَوَّلَاهُنَّ أُمَّ ثُمَّ أُمّهَاتُ يُدْلِلْنَ بِإِنَاثٍ يُقَدِّمُ
أَقْرَبَهُنَّ وَاحِدٌ يُقَدِّمُ بَعْدَهُنَّ أُمُّ أَبٍ ثُمَّ أُمّهَاتُهَا الْمُدْلِيَاتُ
بِإِنَاثٍ ثُمَّ أُمُّ أَبِي كَذَا لِكَثْرَةِ أُمِّ أَبِي جَدِّ كَذَلِكَ وَالْقَدِيمُ الْأَخَوَاتُ
وَالْخَالَاتُ عَلَيْهِنَّ وَتَقْدِمُ أُخْتُ عَلَى خَالَةٍ وَخَالَةٌ عَلَى بِنْتِ أَخٍ
وَأُخْتِ وَبِنْتِ أَخٍ وَأُخْتِ عَلَى عَمَةٍ وَأُخْتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ عَلَى أُخْتٍ
مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُ أُخْتٍ مِنْ أَبٍ عَلَى أُخْتٍ مِنْ أُمٍّ وَخَالَةٍ
وَعَمَةٍ لِأَبٍ عَلَيْهِمَا أُمٌّ وَسَقُوطُ كُلِّ جَدَّةٍ لَا يَرِثُ دُونَ أَنْثَى
غَيْرِ مُحْرَمٍ كَبِنْتِ خَالَةٍ وَتَثَبَّتْ لِكُلِّ ذَكَرٍ مُحْرَمٍ وَارِثٍ
عَلَى تَرْتِيبِ الْوَارِثِ وَكَذَا غَيْرُ مُحْرَمٍ كَابْنِ عَمٍّ عَلَى الصَّحْبِ
وَلَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ مَشْنَاهَا لَا بَلَّ إِلَى ثِقَةٍ يُعَيِّدُهَا فَإِنْ فَقِدَ الْوَارِثُ
وَالْمُحْرِمَتَهُ أَوِ الْوَارِثُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ
فَالْأُمُّ ثُمَّ أُمّهَاتُهُنَّ الْأَبُ وَقِيلَ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْخَالَةُ وَالْأُخْتُ
مِنْ الْأُمِّ وَتُقَدِّمُ الْأَصْلُ عَلَى الْكَأَشِبَةِ فَإِنْ فَقِدَ الْأَصْحَ الْأَقْرَبُ
وَالْإِنَاثُ الْأُنْثَى وَالْأَفْقَرُ وَلَا حَضَانَةَ لِرَبِيتٍ وَمَجْنُونٍ وَفَاسِقٍ
وَكَا فِرَ عَلَى مُسْلِمٍ وَنَا حَتَّى غَيْرِ أَبِي الطِّفْلِ الْأَعْمَى وَابْنِ عَمٍّ وَابْنِ
أَخِيهِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ رَضِيْعًا أَشْرَطَ أَنْ تُرَضَّعَ عَلَى

الصحيح فان كملت فاقصته او طلقته منكوحه حصنت وان
 غابت الام او امتنعت فللمدة على الصحيح هذا كله في غير مير
 والمير ان افرق ابواه كان عند من اختار منهما فان كان في احدها
 جنون او كفر او رقى او فسق او نكحت فالحق للآخر وخير بين ام
 وحده وكذا اخ او عم مع اخت او حالة في الاصح وان اختار
 احدهما الاخر حول اليه فان اختار الاب ذكر لم يمنعه
 زيارة امه ويمنع انثى لا يمنعهها دخولها زانية والزيارة
 مرة في ايام فافان مرضا فالام اولى بمرضاها فان رضى بي
 بيته والا فبيته وان اختارها ذكر فعندها ليل او عند
 الاب لها را يورده ويسلمه لمكتب حرفة او انثى فعندها ليل
 ولها را ويرورها الاب على العادة وان اختارها افرغ
 وان لم يختار فالام اولى وقيل يفرغ ولو اراد احدهما سفر
 حاد كان الولد المير وغيره مع المقيم حتى يعود او سفر
 نقلة فالاب اولى بشرط امن طريقه والبلد المقصود قتل
 ومسافة قصر ومخارم العصبة في هذا كالأب وكذا
 ابن عم لذكر ولا يعطى انثى فان رافقته بنته سلم اليها
فصل عليه كفاية رفيقه نفقة وكسوة وان كان اعشى

زَمَانًا وَمُدَبَّرًا وَسُتُولَةً مِنْ غَالِبٍ رَقِيقِ الْبَلَدِ وَأَدْمِهِمْ
وَكِسْوَتِهِمْ وَلَا يَكْفِي سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَيُسْتَأْنَى أَنْ يَبَاوِلَهُ بِمَا يَتَنَعَّمُ
مِنْ طَعَامٍ وَادِيمٍ وَكِسْوَةٍ وَتَسْقُطُ بِمَحْضِي الزَّمَانِ وَيَبِيعُ
الْقَاضِي فِي هَامَالَةٍ فَإِنْ فَقِدَ الْمَالَ أَمْرَهُ بِبَيْعِهِ أَوْ إِيْتَاقِهِ
وَيُجَبَّرُ أَمْتُهُ عَلَى ارْضَاعٍ وَلَدَيْهَا وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ فَضَّلَ عَنْهُ وَفَطْنُهُ
قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ وَارْضَاعُهُ بَعْدَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهَا وَلِلْحَرَّةِ
حَقٌّ فِي تَرْبِيَةِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍهَا فَطْنُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ وَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ
وَلَا أَحَدُهُمَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ وَهُمَا الزِّيَادَةُ وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ إِلَّا عَمَلًا
يُطِيقُهُ وَتَحْزُورُ نَحَارَ حَبْتِهِ بِشَرْطِ رِضَا هَا وَهِيَ حَرَّاحٌ
يُودِيهِ كُلَّ يَوْمٍ وَأُسْبُوعٌ وَعَلَيْهِ عِلْفٌ دَوَابِهِ وَسَقِيَّتُهَا قَارِبٌ
أَمْتَنَعَ أَجْبَرَ الْمَاكُولِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ عِلْفٍ أَوْ ذَبْحٍ وَفِي غَيْرِهِ عَلَى
بَيْعٍ أَوْ عِلْفٍ فَلَا يَحْلُبُ مَا ضَرَّ وَلَدَهَا وَمَا لَا رُوحَ لَهُ كَقَتْلِهِ
وَدَارِ لَا يَحْبُ عِمَارَتُهَا **بَيِّنَةٌ** **الْحَرَّاحُ** الْفِعْلُ
الْمَرْهُوقُ ثَلَاثَةُ عُمَدٍ وَخَطَا وَشَبَّ عَمْدٌ لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ
وَهُوَ قِصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصُ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا جَارِحٌ أَوْ مُثَقِّلٌ
فَإِنْ فَقِدَ قِصْدَ أَحَدِهَا بَانَ وَقَعَ عَلَيْهِ قَاتٌ أَوْ رَمَى شَجَرَةً
قَاتًا بِهَ فَخَطَا وَإِنْ قِصْدَهُمَا بَالَ يَقْتُلُ غَالِبًا فَشَبَّ عَمْدٌ وَنَهْ

الضرب بسوط أو عصا فلو غزا نبرته بمقتل فعده وكذا بعده
إن تورم وتنا لم حتى مات فإن لم يظهرا ثم ومات في الحال
فشيبه عمد وقيل عمد وقيل لاشي ولو غزا فملا لا يؤلم جلد
عقب فلا شيء بحال ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب
والطلب حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها
غالبًا جوعًا أو عطشًا فعده وإلا فإن لم يكن به جوع وعطش
سابق فشيبه عمد وإن كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس
الحال فعده وإلا فلا في الأظهر ويحب القصاص بالسب ولو شهدا
بقصاص فقتل ثم رجعا وقالنا تعدنا لزمتهما القصاص
إلا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهما ولو ضيف مسموم
صبيًا أو مجنونًا مات وحب القصاص أو بالغا قلا ولم يعلم حال
الطعام فديته وفي قول قصاص وفي قول لاشي ولو دس سمان في
طعام شخص الغالب كله منه فأكله جاهلًا فعلى الأقوال
ولو ترك المخبر روح علاج خرج منه لك فأت وجب القصاص
ولو ألقاه في ماء لا يعد مغرقًا لمنبس طمكت فيه
مضطجعا حتى هلك فهدرًا ومغرق لا يخلص منه إلا
بسياسة فإن لم تحسبها أو كان مكتوفًا أو زمنًا فعده وإن منع

٢٥٢
مِنْهَا عَارِضٌ كَرِيحٌ وَمَوْجٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ وَإِنْ أَمَكْنَتْهُ فَرَّهَا فَلَا
دِيَّةَ فِي الْأَظْهَرِ أَوْ فِي نَارٍ يُمْكِنُ الْخِلَاصُ مَكَثَ فِي الدِّيَّةِ الْقَوْلَانِ
وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ فِي النَّارِ وَجَدَ وَلَوْ أَمْسَكَهُ مَقْتَلُهُ
آخَرًا وَحَفَرَ جُيْرًا فَرَدَّاهُ فِيهَا أَحَدُهَا وَالْقَاهُ مِنْ شَاهِقِ قَتْلِقَاهُ آخَرُ
تَفْلَهُ فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُرْدِي وَالْقَادِ فَقَطَّ وَلَوْ الْقَاهُ فِي مَا يَغْرِقُ
فَالْتَمَهُ حَوْتَ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ أَوْ غَيْرِ مَغْرُوقٍ فَلَا وَلَوْ
أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ الْقِصَاصُ وَكَذَا عَلَى الْمَكْرُوهِ فِي الْأَظْهَرِ
فَإِنْ وَجَبَتْ لِدِيَّةٍ وَرَزَعَتْ فَإِنْ كَانَتْ أَحَدُهَا فَقَطَّ وَالْقِصَاصُ
عَلَيْهِ وَلَوْ أَكْرَهَ بَالِغٌ مُرَاهِقًا فَعَلَى الْبَالِغِ الْقِصَاصُ إِنْ قُتِلَا
عَمْدًا الصَّبِيَّةَ عَمَلٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَلَوْ أَلْمَزَهُ عَلَى رَيْمِي شَاخِصٍ عَلَى الْمَكْرُوهِ
أَنَّهُ رَجُلٌ وَطَنَهُ الْمَكْرُوهَ صَبِيحًا فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الْقِصَاصِ
عَلَى الْمَكْرُومِ أَوْ عَلَى رَيْمِي صَبِيحٍ فَأَصَابَ رَجُلًا فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ
أَحَدٌ أَوْ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ فَرَلِقَ وَمَاتَ فَشِبْهُ عَمْدٍ وَقِيلَ عَمْدٌ
أَوْ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ فَلَا قِصَاصَ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ قَالَ أَقْتُلْنِي وَإِلَّا
قَتَلْتُكَ فَقَتَلَهُ فَالْمَذْهَبُ لَا قِصَاصَ فِي الْأَظْهَرِ لِدِيَّةٍ وَلَوْ قَالَ
أَقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمًّا فَلَيْسَ بِكَرَاهٍ **فصل** وَجَدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا
فَقُتِلَ مِنْهُمَا مَن مَّنْهُمَا فَانْكَرَ قَتْلَ الْوَاحِدِ وَلَا لِقَطْعِ عُضْوَيْنِ

فقاتلان وان انهما الى حلة مذبح بان لم يبق ابقار ونطق
 وحركة اختيار ثم حتى اخر فالاول قاتل ويعزر الثاني ان حتى
 الثاني قاتل الى انهما اليها فان دقت كخر بعد جرح فالثاني قاتل
 وعلى الاول قصاص العوض وما كان بحسب اكمال والا فقاتلان
 ولو قتل مريضاً في النزع وعيشته عيش مذبح وجب القصاص
فصل قتل مسلماناً ظن كفره بدار الحرب لا قصاص ولا ادية
 في الاظهر اوبدار الاسلام وجباً وفي القصاص قول اومن
 عهد ذمياً او عبداً او ظننه قاتل ايده فبان خلافه فالمدفون
 وجوب القصاص ولو ضرب مريضاً جهلاً مرضه ضرباً يقتل
 المريض وجب القصاص وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص في
 القتل اسلام او امان فيهدد الحربي بالمرتد ومن عليه قصاص
 لغيره والزاني المحصن ان قتل ذمياً قاتل ومسلم فلا في
 الاصح وفي القاتل بلوغ وعقل والمذهب وجوبه على المسلمين
 ولو قال كنت يوم القتل صبياً او مجنوناً صدق بمينه ان
 امكن الصبي وعهد المجنون ولو قال انا صبي فلا قصاص
 ولا يخلف ولا قصاص على خزي يجب على المعصوم والمرشد
 ومكافاة فلا يقتل مسلم بدمي ويقتل ذمي بدمي وان اختلفت

المدفون

٥٢
 مِلَّتُهُمَا فَلَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ وَلَوْ جَرَحَ ذِي دِمِيَا
 وَأَسْلَمَ الْكَارِخُ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ فَكَذًا فِي الْأَصَحِّ وَفِي الصُّورَتَيْنِ
 إِنَّمَا يَقْتَضِ الْإِمَامُ بَطْلَ الْوَارِثِ وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مُرْتَدِّ بَيْتِي وَمُرْتَدِّ
 لَا ذِي مُرْتَدٍّ وَلَا يَقْتُلُ حُرٌّ مَن فَيَدْرُو وَيُقْتَلُ قَرْنٌ وَمُدَبَّرٌ
 وَمُكَاتَبٌ وَلَمْ وَلَدٍ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَلَوْ قَتَلَ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ
 الْقَاتِلُ أَوْ عَتَقَ بَيْنَ الْجَرْحِ وَالْمَوْتِ فَلَمْ يَحْدُثْ إِلَّا سَلَامٌ وَمَنْ بَعْضُهُ
 حُرٌّ لَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ لَا قِصَاصَ وَقِيلَ إِنْ لَمْ تَرُدَّ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ وَجَبَ
 وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَحُرٍّ ذِي وَلَدٍ يَقْتُلُ وَلَدًا وَإِنْ سَقَلَ
 وَلَا لَهُ وَيُقْتَلُ بَوَالِدِيَّةٍ وَلَوْ تَدَا عِيَا مَجْتَهُو لَا فِقْتَلِيهِ أَحَدُهُمَا
 فَإِنْ لَحِقَهُ الْقَارِيفُ بِالْآخِرِ اقْتَصَرُوا إِلَّا فَلَكَ لَوْ قَتَلَ أَحَدُ خَوَيْتِ
 الْأَبِ وَالْآخِرِ الْأُمِّ مَعَافٍ كُلُّ قِصَاصٍ يُقَدِّمُ بِقُرْعَةٍ فَإِنْ
 اقْتَصَرَ بِهَا أَوْ مَبَادِرًا فَلَوْ ارْتَضَى مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصِرِ إِنْ لَمْ
 تُورَثْ قَاتِلًا بِحَقٍّ وَكَذَا إِنْ قَتَلَ مُرْتَدٌّ وَلَا زَوْجِيَّةً وَلَا
 فَعَلَ الشَّانِي فَقَطَّ وَتُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ وَلِلْمَوْلَى الْعَفْوُ
 عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ الرُّؤُسِ وَلَا يَقْتُلُ
 شَرِيكُ مُحِطٍ وَسَبْرُ عَمْدٍ وَيُقْتَلُ شَرِيكُ الْأَبِ وَعَبْدٌ
 شَارَكَ حُرًّا فِي عَبْدٍ وَذِي شَارَكَ مُسْلِمًا فِي ذِي وَكَذَا شَرِيكُ

وَلَا حَرْبَ

حَرْبِي وَقَاطِعُ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا وَشَرِيكَ النَّفْسِ وَدَافِعُ الصَّائِلِ
 فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ جَرَحَهُ جُرْحٌ حِينَ عَمْدًا وَخَطَأً وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ جَرَحَ
 حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ثُمَّ اسْلَمَ وَجَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ لَمْ يَقْتُلْ وَلَوْ دَاوِيَ
 جُرْحُهُ بِسِمٍ مُدْفِقٍ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ جَارِحُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ غَالِيًا
 فَشِبْهُ عَمْدٍ وَإِنْ قَتَلَ غَالِيًا وَعُلِمَ حَالُهُ فَشَرِيكَ جَارِحِ نَفْسِهِ
 وَقِيلَ شَرِيكَ مُحْطِيٍّ وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسِيٍّ فَاقْتُلُوهُ وَضَرَبَ كُلُّ
 وَاحِدٍ غَيْرُ قَاتِلٍ فِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْ جَرَحَهُ أَصْحَابُ حَيْثُ تَوَاطَوْا
 وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا قَتَلَ بَأْسَهُمْ أَوْ مَعَافِيَا الْقُرْعَةِ وَلِلْبَاقِينَ
 الْإِدْيَاتُ فَلَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ عَصِيٍّ وَقَعَ قِصَاصًا وَالْأَوَّلُ دِيَّةٌ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فصل** جَرَحَ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَمْدًا نَفْسَهُ فَأَسْلَمَ
 وَعَتَّقَ ثَمَرَاتَ بِلْجُورٍ فَلَا ضَمَانَ وَقِيلَ تَجَبُّهُ يَتَوَلَّوْنَ مَا هُمَا فَأَسْلَمَ
 وَعَتَّقَ فَلَا قِصَاصَ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَّةِ مُسْلِمٍ مُحْفَظَةٍ عَلَى
 الْعَاقِلَةِ وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّيْرِ فَالنَّفْسُ هَدَرٌ وَجِبَ
 قِصَاصُ الْجُرْحِ فِي الْأَظْهَرِ نَسْتَوْفِيهِ فَرِيضَةُ الْمُسْلِمِ وَقِيلَ
 إِلَّا مِمَّا فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَا لَا وَحَبَّ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْشِهِ
 وَدِيَّةٍ وَقِيلَ أَرْشُهُ وَقِيلَ هَدَرٌ وَلَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ اسْلَمَ فَمَاتَ بِالسَّيْرِ
 فَلَا قِصَاصَ وَقِيلَ إِنْ قَضَرَتِ الرِّدَّةُ وَجِبَ وَجِبَ الدِّيَّةُ فِي قَوْلِ

وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا فَاسْلَمَ أَوْ حُرَّ عَبْدًا فَعْتَقَ وَمَاتَ بِالسَّيِّئَةِ
 فَلَا قِصَاصَ وَتَجِبُ دِيَّتُهُ مُسْلِمٌ وَهِيَ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ فَإِنْ رَأَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ
 لَوَرَّثَتْهُ وَالْوَقْطَعُ يَدُ عَبْدٍ فَعْتَقَ ثُمَّ مَاتَ بِسَيِّئَةٍ فَلِلْسَيِّدِ الْأَقْلُ
 مِنْ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ وَفِي قَوْلِ الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ وَقِيَمَتِهِ
 وَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ فَعْتَقَ فُجِرَ حُرَّةً آخِرًا وَمَاتَ بِسَيِّئَةٍ تَمُّ فَلَا قِصَاصَ
 عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ حُرًّا وَتَجِبُ عَلَى الْآخِرِ **فصل** يُشْتَرَطُ لِقِصَاصِ
 الطَّرْفِ وَالْجُرْحِ مَا شَرِطَ لِلنَّفْسِ لَوْ دَضَعُوا سَيْفًا عَلَى يَدِهِ
 وَتَحَامَلُوا عَلَيْهِ دَفَعَهُ فَأَبَانُوا هَا قِطَعُوا وَشَجَّاحُ الرَّاسِ
 وَالْوَجْهِ عَشْرُ خَارِصَةٍ وَهِيَ مَا شَقَّ الْجِلْدَ قَلِيلًا وَدَائِمَةٌ تَدْمِيهِ
 وَبَاضَعَةٌ تَقْطَعُ اللَّحْمَ وَمِثْلُهَا قِدَّةٌ تَغُوصُ فِيهِ وَتَسْمَحُاقٌ تَبْلَعُ
 الْجِلْدَةَ الَّتِي بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ وَمَوْضِحَةٌ تَوْضِحُ الْعَظْمَ
 وَهَاشِيئَةٌ تَهَشِّئُهُ وَمُسْقِلَةٌ تَسْقِلُهُ وَمَا مَوْمَةٌ تَبْلَعُ
 حَرِيطَةَ الدِّمَاغِ وَدَائِمَةٌ تَحْرِقُهَا وَتَجِبُ الْقِصَاصُ فِي
 الْمَوْضِحَةِ فَقَطْ وَفِيكَ فِيمَا قَبْلَهَا سِوَى الْخَارِصَةِ وَلَوْ أَوْضَحَ
 فِي بَاقِيِ الْبَدَنِ أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَازِنِ أَوَاذِينَ وَلَمْ يَبْنِهِ وَجَبَ
 الْقِصَاصُ فِي الْأَصْحَحِ وَتَجِبُ فِي الْقِطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ حَتَّى فِي أَصْلِ
 الْخَدِّ وَمَنْبُيٌّ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَلَا إِجَافَهُ وَالْأَقْلُ عَلَى الصَّحِيحِ

وَيَجِبُ فِي فَقِي عَيْنٍ وَقَطْعِ أُذُنٍ وَجَفْرِ وَمَا رَيْنَ وَشَفَةِ
وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَاشْتِيَةٍ وَكَذَا الْيَاثَانِ وَشُقْرَانِ الْأَصْح
وَلَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ وَلَهُ قَطْعُ أَقْرَبِ مَنَاصِلِ الْمَوْضِعِ
الْكُسْرِ وَحُلُومَتُهُ الْبَاقِي وَلَوْ أَوْضَحَهُ وَهَشَمَ أَوْضَحَ وَآخَذَ خَمْسَةَ
أَبْعَرَةٍ وَلَوْ أَوْضَحَ وَنَقَلَ أَوْضَحَ وَلَهُ عَشْرَةٌ أَلْبَعْرَةِ وَلَوْ قَطَعَهُ
مِنْ الْكُوعِ فَلَقِيَ لَهُ التَّقَاطُ أَصَابِعُهُ فَإِنْ فَعَلَهُ غُرْرٌ
وَلَا غُرْمٌ وَالْأَصْحَ أَنْ لَهُ قَطْعُ الْكَفِّ بَعْدَهُ وَلَوْ كَسَرَ عَصْدَهُ
وَأَبَانَهُ قَطْعَ مِنَ الْمِرْفَقِ وَلَهُ حُلُومَتُهُ الْبَاقِي فَلَوْ طَلَبَ الْكُوعُ
مُكَيِّنَ الْأَصْحَ وَلَوْ أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوْؤُهُ أَوْضَحَهُ فَإِنْ ذَهَبَ
الضَّوُّ وَإِلَّا أَذْهَبَ بِأَخْفَ مُمَكِّنٍ كَتَقْرِيبِ حَدِيدَةٍ مُحْمَاةٍ
مِنْ حَدَقَتِهِ وَلَوْ لَطَمَهُ لَطَمَةً تَذْهَبُ ضَوْؤُهُ غَالِبًا فَذَهَبَ
لَطَمَةً مِثْلَهَا فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَذْهَبَ السَّمْعُ كَالْبَصَرِ
يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ بِالسَّيْرِ وَكَذَا الْبَطْنُ وَالذُّوقُ
وَالشَّمُّ فِي الْأَصْحَ وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا فَتَأْكُلُ غَيْرَهَا فَلَا قِصَاصَ
فِي الْمَثَاكِلِ **بَابُ كَيْفِيَةِ الْقِصَاصِ وَمُسْتَوْفِيَةِ الْأَخْطَانِ فِيهِ**
لَا تَقْطَعُ يَسَارُ يَمِينٍ وَلَا شَفَةَ سُفْلَى بَعْضِهَا وَعَكْسُهُ
وَلَا أَمْلَةٌ بِأُخْرَى وَلَا زَايِدٌ بِزَايِدٍ فِي مَحَلِّ آخَرٍ وَلَا يَحْضُرُ تَقَادُتٌ

كبر وطول وقوة بطش في أصلي وكذا زائد في الأصح ويعتبر
قدراً الموضحة طولا وعرضا ولا يقصر تفاوت عِلْظ لحم وجلد
ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه ولا نتمه من
الوجه والقفا بل نأخذ قسما الباقي من إرش الموضحة لو
وترع على جميعها وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر رأس
المشجوع فقط والصحيح أن الاختيار في موضعه إلى
الجاني ولو أوضح ناصيته وناصيته أصغر تنضم من باقي الرأس
ولو زاد المقتصر في موضحة على حقه لزومه قصاص الزيادة
فإن كان خطأ أو غنى على ما وجب إرش كامل وقيل قسما
ولو أوضح جمع أوضح من كل واحد مثاها وقيل قسما
ولا تقطع صحيحة شيئا وإن رضى الجاني فلو فعل لم يقع
قصاصاً بل عليه ديتها فلو سري فعليه قصاص
النفس وتقطع الشلاء بالصحيحة إلا أن يقول أهل
الخبز لا يقطع الدم ويقنع بها مستوفيهما ويقطع
سليم بأعسم وأعرح ولا اثر لخصرة أظفار وسوادها
والصحيح قطع ذاهية الأظفار بسليمها دون عكسه
والذكر صحة وشلاء لا اليد والأشمل من قبض لا يشبسط

أَوْ عَلَسُهُ وَلَا أَثَرَ لَا تَنْتَشَارُ وَعَدِمَهُ فَيَقْطَعُ فَيُخْلِصُ وَغَيْرُ
وَأَنْفُ صَحِيحٌ بِأَحْسَنِهِ وَأَذُنٌ سَمِيعٌ بِأَصَمٍّ لَا عَيْنٌ صَحِيحَةٌ
حَدَقَتْهُ عَمَيًّا وَلَا لِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْسَرٍ وَفِي قُلُوعِ السِّنِّ قِصَاصٌ
لَا فِي كَسْرِهَا وَلَوْ قُلِعَ سِنٌّ صَغِيرٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَلَا ضَمَانٌ فِي الْحَالِ فَإِذَا جَاءَ
وَقْتُ نَبَاتِهَا بَانَ سَقَطَتِ الْبَوَاقِي وَغَدَنَ دَوْرُهَا وَقَالَ
أَهْلُ الْبَصَرِ فَنَسَدَ الْمَنْبِتِ وَحَبَّ الْقِصَاصُ وَلَا يُسْتَوَى لَهُ
فِي صِغَرِهِ وَلَوْ قُلِعَ سِنٌّ مُشْخُورٌ فَنَبَتَتْ لَمْ يَتَغَيَّرْ الْقِصَاصُ
فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ نَقَصَتْ يَدُهُ إِصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً وَقَطَعَ
وَعَلَيْهِ أَرْشٌ أَصْبَحَ وَلَوْ قَطَعَ كَامِلٌ نَاقِصَتَهُ فَإِنْ شَاءَ الْمُقْطُوعُ
أَخَذَ دِيَّةً أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعُ وَإِنْ شَاءَ لَقَطَعَهَا وَالْأَصْحَاحُ أَنْ حُلُومُهُ
مُنَابِتُهُنَّ يَحْتَاجُ أَنْ لَقَطَعَ لَا أَنْ أَخَذَ دِيَّتَهُنَّ وَأَنْ يَحْتَاجُ فِي الْحَالِ حُلُومُهُ
خُمْسُ الْكَفِّ وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِدَا أَصَابِعٍ فَلَا قِصَاصَ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ كَقَدِّ مِثْلِهَا وَلَوْ قَطَعَ فَاقِدُ الْأَصَابِعِ كَامِلًا فَقَطَعَ كَقَدِّ
وَأَخَذَ دِيَّتَهُ الْأَصَابِعُ وَلَوْ شَلَّتْ إِصْبَعًا فَقَطَعَ بِدَا
كَامِلَةً فَإِنْ شَاءَ لَقَطَعَ الثَّلَاثَ السَّلِيمَةَ وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ
بِدَا وَقِنَعَ بِهَا **فصل** قَدْ مَلَفُوْنَا وَرَعْمُ مَوْتُهُ صُلُقٌ إِلَى مَمِيَّتِهِ
الْأَظْهَرُ وَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا وَرَعْمُ نَقْصُهُ فَا لَمْ يَذْهَبْ صَدِيقُهُ إِنْ لَمْ

وَأَخَذَ دِيَّتَهُنَّ

أَصْلُ السَّلَامَةِ فِي عُضُوفِ ظَاهِرٍ وَالْأَفْلَاوِيْدِيَّةِ وَحِلْيَةِ فَمَاتَ
وَزَعَمَ سِرِّيَّةً وَالْوَلِيَّ أَنْدِمَا لَا مُمْكِنًا أَوْ سَبَبًا فَالْأَصَحُّ تَصَدَّقَ
الْوَلِيَّ وَكَذَا لَوْ قُطِعَ يَدُهُ وَزَعَمَ سَبَبًا وَالْوَلِيَّ سِرِّيَّةً وَلَوْ
أَوْضَحَ مُوَضِّعِيهِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ قَبْلَ أَنْدِمَا إِلَيْهِ صَدَقَ
إِنْ أَمْكَنَ وَإِلَّا خَلَفَ الْجَرِيحُ وَتَبَتِ رِشَانُ قَبْلَ وَثَالِثُ
فصل الصحيح ثبوتُه لِكُلِّ وَارِثٍ وَيَتَنَظَّرُ عَائِيَهُمْ
وَكُلَّ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَيَحْتَسِبُ الْقَاتِلُ لَا يَخْلِي بِفَيْدٍ وَلَيْتَفَقَرُ
عَلَى مُسْتَوِيٍّ وَالْأَفْقَعَةُ يَدْخُلُهَا الْعَاجِزُ وَيَسْتَنْبِطُ
وَقَتْلُ لَيْدِهِ خُلِّدَ لَوْ بَدَأَ أَحَدُهُمْ فَعَتَلَهُ فَالْأَظْهَرُ لِقِصَاصِ
وَلِلْبَاقِيْنَ وَسَطُ الدِّيَةِ مِنْ تَرْكِهِ وَفِي قَوْلٍ مِنَ الْمُبَادِرِ وَإِنْ
بَادَرَ بَعْدَ عَقْوٍ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ وَقَتْلُ لَيْدٍ لَمْ يَعْلَمْ
وَيَحْكُمُ قَاضِيٌّ وَلَا يَسْتَوْفِي قِصَاصُ الْبَازِنِ الْأَمَامِ فَإِنْ
اسْتَعْلَى عِزُّهُ وَيَا ذَنْ لَأَهْلٍ فِي نَفْسٍ لَا طَرَفَ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ
أَذِنَ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَاصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا عِزُّهُ وَلَمْ يَعْلَمْ
وَإِنْ قَلَّ أَخْطَاةُ وَامِئَكَزَ عِزُّهُ وَلَمْ يَعْلَمْ قَاجِرَةُ الْجَلَادِ
عَلَى الْحَاجِي عَلَى الصَّحِيحِ وَيَقْتَضِي عَلَى الْفَوْرِ وَفِي الْحَرَمِ وَالْحَرِّ
وَالْمَرْضَى وَتَحْسِبُ الْحَامِلُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ أَوِ الطَّرَفِ حَتَّى تَرْضَعَهُ

اللبا وليست غني بغيرها أو فطام لحولين والصحيح تصديقها
في عملها بغير محيلة ومن قتل بمحدر أو خنق وتجويع ونحوه
اقتصر به أو بسحر فسيئ فكذا خمر ولو اطاق في الأصح ولو جوع
فلم يميت يزيد وفي قول المسيف ومن عدل إلى سيف فله ولو
قطع فسرى فلولي حرز رقبته وله القطع ثم الحرز وإن
شأ انتظر السراية ولو مات بحايضة أو كسر عصب فاحرز
وفي قول كفعله فإن لم يميت لم تزد الجوايف إلا ظهر ولو
اقتصر مقطوع ثم مات سراية فلوليته حرز وله عفو
بنصف دية ولو قطعت يداها فاقصر ثم مات فلوليته
الحرز فإن عفي فلا شيء ولو مات جان من قطع قصاص فهدر
وإن مات سراية منعاً أو سبق المجنى عليه فقد اقتصر وإن
تأخر فله نصف الدية في الأصح ولو قال مستحق بمين
أخرجها فخرج يساراً وقصد إيلاحتها فمدره وإن قال
جعلتها عن اليمين وظننت أجزائها فكذبها فالصحيح لأقصاص
في اليسار ونجبت دية ويقتضي قصاص اليمين وكذا لو قال
دهشت فظننتها اليمين وقال القاطع ظننتها اليمين
موجب العمد القود والدية بدل عند سقوطه وفي قول أحدهما متهما

٥٧
وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ عَفْوُ عَلَى الْمَدِيَّةِ بغيرِ رَضَى الْحَبَانِي وَعَلَى الْأَوَّلِ
لَوْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ فَالْمَذْهَبُ لَا دِيَّةَ وَلَوْ عَفَى عَنْ الدِّيَّةِ لَعَاوَلَهُ الْعَفْوُ
بَعْدَهُ عَلَيْهَا وَلَوْ عَفَى عَلَى غَيْرِ حَبْسٍ لَدِيَّةٍ تَبَيَّنَتْ أَنَّ قَتْلَ الْحَبَانِي وَالْأَفْلَا
وَلَا سَقَطَ الْقَتْلُ فِي الْأَصَحِّ وَلَيْسَ بِمَحْجُورٍ فَلَيْسَ عَفْوُ عَنْ مَالٍ إِنْ
أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا وَالْأُخْرَى فَإِنْ عَفَى عَلَى الدِّيَّةِ تَبَيَّنَتْ وَإِنْ أَطْلَقَ فَمَا سَبَقَ
وَإِنْ عَفَى عَلَى أَنْ لَا مَالٍ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ شَيْءٌ وَالْمُبْدِي لَدِيَّةٍ
كَفَيْلٍ وَقَتْلَ دُصْبِي وَلَوْ تَصَالَحَا عَنْ الْقَتْلِ عَلَى مَا يَتَّبِعُ بَعِيرُ لَعَا
إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا وَالْأُخْرَى الْأَصَحُّ الصَّحِيحَةُ وَلَوْ قَالَ رَسِيدٌ اقْطَعْنِي
فَنَعَلَ نَهْدًا فَإِنْ سَرَى أَوْ قَالَ اقْتُلْنِي فَهَلَلْتُ وَفِي قَوْلٍ يَحِبُّ
دِيَّةً وَلَوْ قُطِعَ نَعْفَى عَنْ قُودِهِ وَأَرْشِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْرِ فَلَا شَيْءَ وَإِنْ
سَرَى فَلَا قِصَاصَ وَأَمَّا أَرْشُ الْعُصُوفِ فَإِنْ خَرِيَ لَفُظٌ وَصِيَّتُهُ
كَأَوْصِيَّتِهِ لَهُ بَأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَاحِ تَوْصِيَّتُهُ لِقَاتِلِ أَوْ لَفُظِ إِبْرَاهِيمَ
أَوْ إِسْقَاطِ أَوْ عَفْوِ سَقَطَ وَقَتْلُ وَصِيَّتُهُ وَتَحِبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ
إِلَى تَامِ الدِّيَّةِ وَفِي قَوْلٍ إِنْ تَعَرَّضَ عَفْوُ مَا يَحْدُثُ مِنْهَا
سَقَطَتْ فَلَوْ سَرَى إِلَى عُصْفٍ آخَرَ وَأَنْدَمَلَ صَمِينُ دِيَّةٍ
السَّرَافَةِ فِي الْأَصَحِّ وَمِنْ لَهُ قِصَاصُ نَفْسٍ بِسَرَايَةِ طَرَفٍ لَوْ
عَفَى عَنِ النَّفْسِ فَلَا قِطْعَ لَهُ أَوْ عَنِ الطَّرَفِ فَلَهُ حَرْزُ الرِّقَبَةِ فِي الْأَصَحِّ

وَلَوْ قَطَعَهُ ثُمَّ عَفَى عَنِ الْفَيْسِ نَجَانًا فَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ بَانَ بَطْلَانُ
الْعَفْوِ وَالْإِفْصَاحُ وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ عَفَى فَاقْتَصَرَ الْوَكِيلُ جَاهِلًا فَلَا
قَصَاصَ عَلَيْهِ وَالْأَظْهَرُ جُوبُ دِيمَرٍ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى قَاتِلِهِ
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَرْجَعُ بِهَا عَلَى الْعَاقِلِ وَلَوْ وَجِبَ قَصَاصُ عَلَيْهَِا
فَلَمَّا عَفَى عَلَيْهِ جَارٌ وَسَقَطَ فَإِنْ فارق قَبْلَ الْوُطْرِ جَعَلَ بِنَصْفِ

الْأَرْضِ وَفِي قَوْلِ بِنَصْفٍ مَهْمُشِلٌ **كَمْ** **الذِّيَاتُ**
فِي قَتْلِ الْحَرَامِ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ بِعَبْرٍ مُثَلَّثَةٍ فِي الْعَهْدِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَارْبَعُونَ
خَلِيفَةً أَيْ حَامِلًا وَتَحْمِشَةً فِي الْخَطَا عِشْرُونَ بِنْتُ مُحَاضِرٍ كَذَا
بَنَاتُ لَبُوبٍ وَبَنُوكُوبٍ وَحِقَاقٍ وَحِدَاعٍ فَإِنْ قَتَلَ خَطَاً
فِي حَرَمِ مَكَّةَ أَوِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ
وَالْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ أَوْ مُحَرَّمًا ذَا رَجَمٍ مُثَلَّثَةٌ وَالْخَطَاُ وَإِنْ ثَلَّثَ
فَعَلَى الْعَاقِلَةِ مَوْحِلَةٌ وَالْعَهْدُ عَلَى الْحَابِي مُعْجَلَةٌ وَشِبْهُ الْعَهْدِ
مُثَلَّثَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَوْحِلَةٌ وَلَا يَقْبَلُ مَعْصِيَةٌ وَمَرِيضٌ
الْإِبْرَضَةُ وَتُثَبِّتُ حِمْلُ الْخَلِيفَةِ بِأَهْلِ خَبْرَةٍ وَالْأَصَحُّ أَحْزَاوَهَا
قَبْلَ خَمْسِينَ سَنَةً وَمِنْ لَزِمَتُهُ وَلَهُ إِبِلٌ لَمَنَّا وَقِيلَ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ
بَلَدِهِ وَالْغَالِبُ بَلَدُهُ وَلَا يُعَدُّ إِلَى تَوَعُّجِ رِقَبَتِهِ إِلَّا نِسْرَانِ
وَلَوْ عُدَّتْ فَالْقَدِيمُ الْفَدَوْنِيَارِ أَوَاتِي عَشْرَ أَلْفٍ مِائَةٍ وَالْجَدِيدُ

رَشِيخٌ حَامِلٌ

٢٥٢
قِيمَتُهَا بِنَقْدِ بَلَدِهِ وَإِنْ وَجَدَ بَعْضُ أَخَذَ قِيَمَتَهُ الْبَاقِي مِنَ الْمَرْأَةِ
وَالْحَتَّى كُنْصِفَ رَجُلٌ نَفْسًا وَجُرْحًا وَيَهُودِيٌّ نَصْرَانِيٌّ
ثَلَاثُ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٌّ ثَلَاثَا عَشْرَ مُسْلِمٍ وَكَذَّاءٌ وَثِيٌّ لَهُ أَمَانٌ
وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْلَعْدُ إِلَّا سِلَاحًا إِنْ تَمَسَّكَ بِهِ لَمْ
يُنْكَأْ فِدْيَتُهُ دِينِيهِ وَالْأَفْلَمْجُوسِيُّ **فصل** في مَوْضِعِهِ الرِّاسِ وَالْوَجْهِ
لِخُرْمُسَ لِمِ خَمْسَةِ أَبْعَدَ وَهَاشِمَةُ مَعَ إِيْضًا حَ عَشْرَةً وَدُونَهُ
خَمْسَةٌ وَقِيلَ حُكُومَتُهُ وَمَنْقَلُهُ خَمْسَةَ عَشْرَ وَمَا مَوْمَهُ ثَلَاثُ الْدِيَرِ
وَلَوْ أَوْضَحَ فَتَقَسَّمُ أَحَدٌ وَنَقَلَ ثَالِثٌ وَأَمَّ رَابِعٌ فَعَلَى كُلِّ مِثْلِ الثَّلَاثِ
خَمْسَةٌ وَالرَّابِعُ تَمَامُ الثَّلَاثِ وَالشَّجَاحُ قَتَلَ الْمَوْضِعَةَ أَنْ عُرِفَتْ
نِسْبَتُهَا وَجَبَ مِيتَ طَامِنْ أَرْشُهَا وَالْأَفْلَمْجُوسِيُّ لَجَرَجَ سَابِرِ
الْبَدَنِ وَفِي حَايِفَةٍ ثَلَاثُ دِيَةٍ وَهِيَ جَرْحٌ يَنْفِذُ إِلَى جَوْفِ كِبْطَرِ
وَصَدْرٍ وَتُغْرَةٍ تَخْرُجُ مِنْ وَجْهِهِ وَخَاصِرَةٍ وَكَهْ تَحْتَلِفُ أَرْشُ
مَوْضِعِهِ بِكِبَرِهَا وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزِ وَجِلْدُ
قِيلَ أَوْ أَحَدُهُمَا مَوْضِعَتَانِ وَلَوْ انْقَسَمَتْ مَوْضِعَتُهُ عِدًّا وَخَطَا
أَوْ شَمَلَتْ رَأْسًا وَجْهًا مَوْضِعَتَانِ وَقِيلَ مَوْضِعَتُهُ وَلَوْ شَعَرَ
مَوْضِعَتُهُ فَوَاحِلَةً عَلَى الصَّيْحِ أَوْ غَيْرِهِ فَتَشْتَانِ وَالْحَايِفَةُ الْمَوْضِعَةُ
فِي النَّعْدِ وَلَوْ نَفَذَتْ فِي بَطْنٍ خَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ حَايِفَتَانِ فِي الْأَصَحِّ

وَلَوْ أَوْصَلَ حُجُوفُهُ سِنَانًا لَهْ طَرَفَانِ فَتَنَّتَانِ وَلَا سَيْفُ طَارِئَاتِ
بِالْحَمَامِ مُوضِحَةٌ وَجَائِظُهُ وَالْمَذْهَبُ أَنَّ الْأَذِينَ دِيَّةَ لَا حَاوِمَهُ
وَبَعْضُ بَقِيَّةِ طُهُ وَلَوْ أَيْسَرَهَا فِدْيَةٌ رُبِّي قَوْلِ حُكُومَتِهِ وَلَوْ قَطَعَ
بِاسْتِثْنَاءِ حُكُومَتِهِ رُبِّي قَوْلِ دِيَّةٍ رُبِّي كُلِّ عَيْنٍ نَصْفُ دِيَّةٍ وَلَوْ
عَيْنُ أَحْوَلٍ وَأَعْمَشُ وَأَعْوَرٌ وَكَذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِ بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الْمَضُوءُ
فَإِنْ نَقَصَ فَنَقِصْ طُهُ فَإِنْ لَمْ يَنْصِبْ طُهُ حُكُومَتَهُ وَفِي كُلِّ حِفْزٍ رُبْعٌ
دِيَّةٍ وَلَوْ لَا عَمَلُ وَمَارِئِ دِيَّةٍ وَفِي كُلِّ مَرَّ طَرَفِيهِ وَالْحَاظِرِ ثَلَاثُ
وَقِيلَ فِي الْحَاظِرِ حُكُومَتُهُ وَفِيهَا دِيَّةٌ وَكُلُّ شَعْبَةٍ نِصْفٌ وَلِسَانُ
وَلَوْ لَا لَكِنْ دَارَتْ وَالشَّعْ وَطِفْلٌ دِيَّةٌ وَقِيلَ شَرْطُ الطِّفْلِ
ظُهُورُ أَثَرِ نَطْقٍ يَحْمِيهِ لِيَكُنْ كَارِ وَمَصْرُوعٌ لَا حَرَسَ حُكُومَتُهُ
وَكُلِّ سَبْعٍ لَدَرْ حَرَسَ سَلَمٍ خَمْسَةٌ أَبْعَدُ سَوَالِسَ الظَّاهِرِ مِنْهَا
دُونَ السَّبْعِ أَوْ قَلَعَهَا بِهِ وَفِي سَبْعٍ أَيْدِ حُكُومَتِهِ وَحَرَكَةُ
السَّبْعِ أَنْ تَقْلِبَ فَلَصِيحَةٌ وَإِنْ بَطَلَتْ الْمُنْفَقَةُ حُكُومَتُهُ أَوْ
نَقَصَتْ فَأَلَا صَحَّ كَصِحِّحَةٍ وَلَوْ قَلَعَ سَبْعٌ صَبِي لَمْ يَتَغَيَّرْ فَلَمْ تَقْدَرِ
وَبَانَ فَسَادُ الْمَنْبِتِ وَجَبَّ الْأَرْضُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَوَمَاتٌ قَبْلَ
الْبَيَانِ فَلَا شَيْءَ وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ سَبْعٌ مَتَعَوَّرٌ فَعَادَتْ لَا يَسْتَقِطُ
الْأَرْضُ وَلَوْ قَلَعَتْ الْأَشْنَانُ فَنَحْسَابُهُ وَفِي قَوْلِ لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَّةٍ

٢٥٩
ان اتخذ جان وحياته وكل حي نصف دية ولا يدخل ارش انسان
في دية المحبين الا اصرح وكل يد نصف دية ان قطع من كف فان
قطع نوقته فحكومته ايضا وكل اصبع عشرة ابعرة واملئة ثلث
العشرة واملئة ايهام نصفها والرجلان كاليدين وفي حلماتها ديتها
وحلمته حكومته وفي قول دية وفي اثني عشر دية وكذا ذكر
ولو لصغير وشيخ وعين وحشفة لذكر وبعضها يقسطه
منها وقيل من الذكر وكذا حلم بعض ما روي في الاكابر والدية
وكذا شفرها وكذا سلاح جلدان في حياة مستقرة
وحر غير السلاح رقبته **فرع** في العقل دية فان زال بجرح
له ارش او حكومته وحياته في قول يدخل الا قول في الاكثر
ولو ادعى زواله فان لم ينتظم قوله وفعله في خلواته فله
دنه بلا يمين وفي السبع دية ومن اذن نصف وقيل منقطع النقص
ولو زال اذنيه وسنعه فدينان ولو ادعى زواله وانزعج للصباح
في نوم وعفلة فكاذب والاحليف واخذ دية وان نقص
فقسطه ان عرفت والا فحكومته باجتها وقاص وقيل بعشر
سبع ورنه في صحته وبضبط التفاوت وان نقص من اذن
سدت وصية ما انتهى سماع الاخرى ثم عكس وجب قسط

التَّأَوُّتِ وَفِي ضَوْكُلٍ عَيْنٍ نَصْفِ دِيَّةٍ فَلَوْ فَتَاهَا لَمْ يَزِدْ وَإِنْ
 ادَّعَى زَوَالَهُ سَيْلُ أَهْلِ الْخَبْرَةِ أَوْ يَمْتَحِنُ بِتَقْرِيبِ عَقْرِ
 أَوْ حَدِيدَةٍ مِنْ عَيْنِهِ بَغْتَةً وَيُنْظَرُ هَلْ يَنْزِعُ وَإِنْ نَقَصَ كَالسَّعِ
 وَفِي الشِّمِّ دِيَّةٌ عَلَى الصَّيْحِ وَفِي الْكَلَامِ دِيَّةٌ وَفِي بَعْضِ الْحُرُوفِ
 قِسْطُهُ وَالْمَوْزَعُ عَلَيْهَا ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ
 وَقِيلَ لَا يُوزَعُ عَلَى الشَّفَهِيَّةِ وَالْحَاقِيَّةِ وَلَوْ عَمِيَ عَنْ بَعْضِهَا
 خِلْقَةً أَوْ بَاقَةً سَمَاوِيَّةً قَدِيَّةً وَقِيلَ قِسْطُ أَوْجِنَايَةٍ فَاَلْمَذْهَبُ
 لَا تَكْمُلُ دِيَّةٌ وَلَوْ قُطِعَ نَصْفُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ رُبْعُ كَلَامِهِ
 أَوْ عَكْسُ نَصْفِ دِيَّةٍ وَفِي الصَّوْتِ دِيَّةٌ فَإِنْ بَطَلَ مَعَهُ حَرَكَةُ لِسَانٍ
 نَعَزَ عَنِ التَّقْطِيعِ وَالتَّرْدِيدِ فَدِيَّتَانِ وَقِيلَ دِيَّةٌ وَفِي الذَّوْقِ
 دِيَّةٌ وَتَذَرُكَ بِهِ خِلَاقَةٌ وَهُوَ صَنْدُ وَمَرَاةٌ وَمِلْوَخَةٌ وَعُدُوبَةٌ
 وَتُوزَعُ عَلَيْهِمْ فَإِنْ نَقَصَ فُخْلُوقَتُهُ وَنَجَبَ الدِّيَّةُ فِي الْمَضِيعِ وَفِي
 إِمْنَانٍ بِكسر صُلْبٍ وَفُتُوَّةٍ حَلَبٍ وَذَهَابِ جَمَاعٍ وَفِي أَفْضَالِهَا
 مِنْ الزَّوْجِ دِيَّةٌ وَهُوَ رَفَعُ مَا بَيْنَ مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَدُبُرٍ وَقِيلَ
 ذَكَرٌ وَبَوْلٌ فَإِنْ لَمْ يُكَلِّمْ لَوْ طَالَ إِلَّا بِأَفْضَالٍ فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ
 وَمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ اقْتِصَاصَهَا فَأَرَأَيْتَ الْبَكَاءَ بِغَيْرِ ذَكَرٍ
 قَارِئُهَا أَوْ بِذَكَرٍ لَشِبْهَةٍ أَوْ مَكْرَهَةٍ فَهِيَ مِثْلُ تَسَاوَرِشٍ

غيره

البكارة وقيل مهر بغير وسوسة عليه ولا شيء عليه وقيل
إنزال نعيم في كنف فارس وفي البطش فيه وكذا المشي
ونقصها حلوته ولو كسر ضلبي فذهب مشيه وجماعه
أو ومنه فديتان وقيل فيه **قصة** أزال أطرافاً ولطائف
تقتضي ديات فأتى سراً فيه فديته وكذا الوحش الحايث
قبل اندماله في الأصح فإن حر عدا والجنايات خطأ أو عكسه
فلا تدخل في الأصح ولو حر عنه بعددت **فصل** تحت الحلوقة
فما لا مقد رفيه وهي جزئ نسبتها إلى نية النفس وقيل إلى عضو
الجناية نسبة نقصها من قيمته لو كان رفيقاً بصفاية فإن
كانت ليطرف له مقدراً شرط أن لا ترضعه على الصحيح فإن
كملت ناقصة أو طلفت تبلغ مقدرة فإن بلغت نقص القاضى شيئاً
ياحتها أو لا تقدر فيه كتحديد فإن لا تبلغ دية نفس ويقوم
بعد اندماله فإن لم يتبق نقص اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال
وقيل بقدره قاض باجتهاده وقيل لا عزم والجرح المقدركو صخي
يتبعه الشئ حوالية وما لا يتقدر يقدر بحلوته في الأصح وفي
نفس الرقيق قيمة وفي غيرها ما نقص إن لم يتقدر في الحد
والا فسيبته من قيمته وفي قول ما نقص ولو قطع ذكره وأنتباه

فِي الْأُطْهَرِ مِمَّنْ بَانَ وَالثَّانِي مَا نَقُصَّرُ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ فَلَا شَيْءَ •
بَابُ مَوْحِيَاتِ الدِّيَةِ وَالْعَاقِلَةِ وَالْكَفَانِ صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ لَا مِيرَ
 عَلَى طَرَفِ سَيْطَحٍ فَوَقَعَ بِذَلِكَ فَمَاتَ فِدْيَتُهُ مُغْدُظَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ وَبِ
 قَوْلٍ قِصَاصٍ وَلَوْ كَانَ بَارِضًا وَصَاحَ عَلَى بَالِغٍ بِطَرَفِ سَيْطَحٍ فَلَا
 دِيَّةَ فِي الْأَصَحِّ وَشَتَّى سِلَاحٍ لِكُصْيَا حٍ وَمَرَاهِقٌ مُتَقِطٌ كَبَالِغٍ
 وَلَوْ صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ فَاضْطَرَّ بِصَبِيٍّ وَسَقَطَ فِدْيَتُهُ مُخَفَّفَةً
 عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَوْ طَلَبَ سُلْطَانٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ يَسُوءٍ فَاجْتَهَصَتْ
 ضِمْنَ الْحَبِينِ وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي مَسْبَعَةٍ فَأَلْهَمَ سَبْعُ فَلَا
 ضَمَانَ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ انْتَقَالَ ضَمِنْ وَلَوْ تَبَعَ بِسَيْفٍ هَارٍ بِأَمْنِهِ
 فَرَمَى نَفْسَهُ تَمَارًا أَوْ نَارًا مِنْ سَيْطَحٍ فَلَا ضَمَانَ فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلًا لَعَمَى
 أَوْ طَلَّةً ضَمِنْ وَكَذَا لَوْ انْحَسَفَ بِهِ سَقْفٌ فَهَرَبَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ سَلِمَ
 صَبِيٌّ إِلَى سَبَاحٍ لِيُعْلِمَهُ فَعَرِفَتْ وَجَبَتْ يَتُهُ وَيَضْمَنْ كَفَرِيَّةً
 عُدْوَانٍ لَا فِي مَلِكِهِ وَمَوَاتٍ وَلَوْ حَفَرَ يَدُ هُلَيْزِهِ بَيْتًا وَدَعَا
 رَجُلًا فَسَقَطَ فَالْأُطْهَرُ ضَمَانُهُ أَوْ يَمْلِكُ غَيْرُهُ أَوْ مُشْتَرِكٌ بِلَا إِذْنٍ
 مَنْضُمُونَ أَوْ بِطَوَيْتٍ صَبِيٍّ يَضُرُّ الْمَاءَ تَدْرٍ أَوْ لَا يَضُرُّ وَإِذْنُ الْمَلِكِ
 فَلَا ضَمَانَ وَلَا يَضُرُّ إِذْنُ الْإِمَامِ فَلَا ضَمَانَ وَإِلَّا فَإِنْ حَفَرَ لِمُصْلِحَةٍ
 فَالضَّمَانُ أَوْ مُصْلِحَتُهُ عَامَةٌ فَلَا فِي الْأُطْهَرِ وَمُسْجِدٍ كَطَرِيقٍ وَمَا

بَانَ
 حَقْلًا

تولد من جناح إلى شارب مضمون ويحل الخراج الميازيب إلى
شارب والتالف بها مضمون الجدي فان كان بعينه في الحيدار
فسقط الخارج فذل الضمان وإن سقط كله فنصفه في الأصح
وإن جداره ما يلا إلى شارب فلجناح أو مستويا قال وسقط فلا
ضمان وقيل إن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمير ولو سقط
بالطريق فغيره شخص أو تلف مال فلا ضمان في الأصح ولو طرح
قائمت وقشور بطيخ بطريق مضمون على الصحيح ولو تعاقبت
سببا هلال فعل الأول بأن حفر ووضع آخر حجرا عدا وأنا فغير
به وقوع بها فعل الواضع فإن لم يتعد الواضع فالمنقوك
تضمين الحافر ولو وضع حجرا وآخران حجر فغيرهما فالضمان
أثلاث وقيل نصفان ولو وضع حجرا فغيره رجل فذخرجه
فغيره آخر ضمنية المدحرج ولو عشر بقاعد أو ناييم أو واقف
بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان إن اشع الطريق إلا فالذهب
إلهم دار قاعد وناييم لا عشرهما وضمان واقف لا عشره
فصل إصطد ما يلا قصد فعل عاقله كل نصفية
مخففة وإن قصد أن يصفها مغلظة أو أحدهما
فلكل حكمة والصحيح أن على كل كفارتين إن ماتا مع مكوئيهما

فَكَذَلِكَ فِي تَرْكَةِ كُلِّ نِصْفٍ قِيَّةٌ دَائِمَةٌ الْآخِرُ وَصَبِيَّانِ
أَوْ مَحْنُونَانِ كَمَا مِلَيْنِ وَقِيلَ إِنْ أَرَكَهُمَا الْوَلِيُّ تَعْلُوقُهُ الْضَمَانُ
وَلَوْ أَرَكَهُمَا أَجْنَبِيٌّ ضَمَنَهُمَا وَدَا بَيْنَهُمَا أَوْ حَامِلَانِ وَاسْقَطَتَا
فَالْيَدِيَّةُ كَمَا سَبَقَ وَعَلَى كُلِّ لَرَبْعٍ كَفَّارَاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى عَاقِلٍ كُلِّ
نِصْفٍ غَرَقِيٍّ جَنَيْنِيَّهِمَا أَوْ عَبْدَانِ فَمَهْدَرٌ أَوْ سَفِينَتَانِ
فَكَذَلِكَ بَيْنَ الْمَلَا حَانَ كَرَاكِبِيٍّ إِنْ كَانَتْ لَهَا قَانٌ كَانَ فِيهِمَا مَالٌ
أَجْنَبِيٌّ لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ ضَمَانِهِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ لَزِمَ كُلًّا نِصْفُ
قِيَمَتِهِمَا وَلَوْ اشْرَفَتْ سَفِينَتُهُ عَلَى غَرَقٍ جَازَ طَرَحُ مَتَاعِهَا وَجَبَتْ
لِرَجُلٍ نَحَاةٍ الْإِزَاكِبُ فَإِنْ طَرَحَ مَالٌ غَيْرُهُ بِلَا إِذْنِ ضَمِنَهُ وَلَا
فَلَا وَلَوْ قَالَ الْقَوْمُ مَتَاعَكَ وَعَلَى ضَمَانِهِ أَوْ عَلَى ابْنِ ضَامِنٍ صَمِنَ
وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّوَقُّفِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنَّمَا يَضْمَنُ مُلْتَمِسُ الْجَوْفِ غَرَقٍ
وَلَمْ يَخْتَرِ نَفْعَ الْإِلْقَاءِ بِالْمُلْقِيٍّ وَلَوْ عَادَ حَجْرٌ سَجِينِيٍّ فَقَتَلَ أَحَدَ مَاتِهِ
هُدْرَ قِسْطُهُ وَعَلَى عَاقِلَةٍ الْبَاقِي بِالْبَاقِي أَوْ غَيْرَهُمْ وَلَمْ يَقْصِدُوا
لِخَطَا أَوْ قَصَدُوا فَعُدَّ فِي الْأَصْحَانِ غَلَبَتْ الْأَصَابَةُ **فصل**
بَيْنَ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَهْدِ تَلْزِمُ الْعَاقِلَةُ وَهُمْ عَصَبَتُهُ إِلَّا
الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ وَقِيلَ يُعْقِلُ بَنُو هَوَالٍ بَنُو عِمْرٍ وَيُقَدِّمُ الْأَوَّلُ
فَإِنْ تَقَيَّ شَيْءٌ مِنْ بَنِيهِ وَمُذَلِّ بَنُو بَنِي الْقَدِيمِ الشَّوْثَةُ ثُمَّ

مُعْتِقٌ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتَقُهُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ وَالْمُعْتِقُ ابْنُ الْكَبَانِي
ثُمَّ عَصَبَتُهُ ثُمَّ مُعْتِقٌ مُعْتِقُ الْأَبِ عَصَبَتُهُ وَكَذَا أَبَدًا
وَعَتِيقُهَا يَعْقِلُهُ عَاقِلُهَا وَمُعْتَقُونَ الْمُعْتِقِ وَكُلُّ شَخْصٍ
مِنْ عَصَبَةِ كُلِّ مُعْتِقٍ لِحَمَلِ مَا كَانَ حِمْلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتِقُ وَلَا يَعْقِلُ
عَتِيقٌ إِلَّا ظَهَرَ فَإِنْ فُقِدَ الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَفِ عَقْلُ بَيْتِ الْمَالِ
عَنِ الْمُسْلِمِ فَإِنْ فُقِدَ فَكُلُّهُ عَلَى الْحَاجِبِ فِي الظَّهِيرَةِ وَيُوجَلُ
عَلَى الْعَاقِلَةِ دِيَّةُ نَفْسٍ كَامِلَةٍ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ
وَدُمَيَّ سَنَةٍ وَقَتْلُ ثَلَاثِ نِسَاءٍ سَتِينَ فِي الْأَوَّلِ ثَلَاثُ وَقَتْلُ
ثَلَاثِ نِسَاءٍ وَتَحْمِيلُ الْعَاقِلَةِ الْعَبْدِ فِي الظَّهِيرَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ
ثَلَاثِ دِيَّةٍ وَقَتْلُ ثَلَاثِ وَلَوْ قَتَلَ حُلَيْنَ فِي ثَلَاثِ وَقَتْلُ سِتِّ
وَالْأَطْرَافِ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدْرُ ثَلَاثِ دِيَّةٍ وَقَتْلُ كُلِّهَا فِي سَنَةٍ وَاجَلُ
النَّفْسِ مِنَ الزُّهْرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْجَنَائِزِ وَمَنْ مَاتَ بَعْضُ سَنَةٍ
سَقَطَ وَلَا يَعْقِلُ وَرَقِيٌّ وَصَبِيٌّ وَمُحْبُونٌ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ
وَعَكْسُهُ وَيَعْقِلُ يَهُودِيٌّ عَنْ نَصْرَانِيٍّ وَعَكْسُهُ فِي الظَّهِيرَةِ
وَعَلَى الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ وَالْمُتَوَسِّطِ رُبْعُ كُلِّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ
وَقَتْلُ هُوَ وَاجِبُ الثَّلَاثِ وَيُعْتَبَرُ فِي الْخَوَلِ وَمَنْ أَعْسَرَ
فِيهِ سَقَطَ **فصل** مَالُ جَنَايَةِ الْعَبْدِ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ

وَلَسَيِّدُهُ بِنَعْدِهِ لَهَا وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِيهَا وَفِي الْقَدِيمِ
بِأَرْشِيهَا وَلَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ فِدَاؤُهُ ثُمَّ حَتَّى
يَسْلَمَهُ لِلْبَيْعِ أَوْ فِدَاؤُهُ وَلَوْ حَتَّى ثَانِيًا قَبْلَ الْعِدَا بَاعَهُ فِيهِمَا أَوْ
فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ
وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَا هُمَا أَوْ قَتَلَهُ فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلِ وَقَتْلَ
الْقَتْلَانِ وَلَوْ هَرَبَ أَوْ مَاتَ بَرِيءُ سَيِّدِهِ إِلَّا إِذَا طَلَبَ مَنَعَهُ
وَلَوْ اخْتَارَ الْعِدَا قَالًا صَحَّحْنَا لَهُ الرُّجُوعَ وَلَسَلِيمَةً وَتُعْدِي
أُمُّ وَلَدِهِ بِالْأَقْلِ وَقَتْلَ الْقَتْلَانِ وَقَتْلَ الْقَتْلَانِ وَلَوْ هَرَبَ أَوْ مَاتَ
بَرِيءُ سَيِّدِهِ إِلَّا إِذَا طَلَبَ مَنَعَهُ رَحْمًا يَأْتِيهَا كَوَاحِلُهُ فِي الْأَطْهَرِ
فصل في الجنين عشرة إن انفصل ميتًا بحياة في حياتها أو
موتها وكذا إن طهر بلا انفصال في الأصح والأصل
أَوْحَيًّا وَبَقِيَ مَا نَابِلًا أَلَمْ تَمُتْ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ مَاتَ حِينَ
خَرَجَ أَوْ دَامَ الْمَلَّةُ وَمَاتَ قَدِيمُهُ نَفْسًا وَلَوْ أَلْقَتْ جَنِينًا
فَعَرَّتَانِ أَوْ بَدَأَ فَعَرَّةً وَكَذَا الْحَمُّ قَالَ الْقَوَائِلُ فِيهِ صَوْنٌ
خَفِيَّةٌ قَتْلَ أَوْ قَتْلَ لَوْ بَقِيَ لَتَصَوَّرَ وَهِيَ عِنْدَ أَوَّلِ مَمَرِ سِلْمٍ
مِنْ عَيْبِ مَبِيعٍ وَالْأَصَحُّ قَبُولُ كَبِيرٍ لَمْ يَعْجَزْ بِهِ دَمٌ
وَلَيْشَرَّ طَابُوعُهَا يَنْصَفُ عَشْرًا لَدِيَّةً فَإِنْ فَعَدَتْ خَمْسَةَ الْعَرَّةِ

وَقِيلَ لَا يُشْرَطُ فَلِلْفَقْدِ قِيمَتُهَا وَهِيَ لَوْرَثَةِ الْحَبِينِ وَعَلَى عَاقِلَةٍ
أَكْبَانِي وَقِيلَ إِنَّ تَعَمُّدَ فَعْلِهِ وَالْحَبِينُ الْهُودِي أَوِ النَّصْرَانِي
قِيلَ لِمُسْلِمٍ وَقِيلَ هَذَرٌ قَالَ أَصَحُّ عُرَّةٌ كَثَلَتْ عُرَّةٌ مُسْلِمٍ وَالرَّقِيقُ
عَشْرٌ فِيهِ أُمُّهُ يَوْمَ الْجَنَابَةِ وَقِيلَ لِأَجْهَاضٍ لَسْتِ دَهَا فَاِنْ
كَانَتْ مَقْطُوعَةً وَالْحَبِينُ سَلِيمٌ قُوتَتْ سَلِيمَتُهُ فِي الْأَصَحِّ وَنَحْلُهُ
الْعَاقِلَةُ فِي الْأَظْهَرِ **فَضْلٌ** بِحَثِّ الْقَتْلِ كَفَّارَةٌ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا
وَمَجْنُونًا وَعَبْدًا وَذِمِّيًّا وَعَامِدًا أَوْ مُحْطِيًّا وَمُتَسَبِّبًا بِقَتْلِ
مُسْلِمٍ وَلَوْ بِدَارِ حَرْبٍ وَذِمِّيٍّ وَحَبِينٍ وَعَبْدٍ بِنَفْسِهِ وَفِي نَفْسِهِ
وَحَبَّةٌ لَا أَمْرًا وَصَبِيٍّ حَرْبِيٍّ وَنَاغٍ وَصَائِلٍ وَمُقْتَصِرٍ مِنْهُ
وَعَلَى كُلِّ مَنِ الشَّرْكَاءُ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصَحِّ وَهِيَ لَظْهَارٍ لَكِنْ
لَا إِطْعَامٌ فِي الْأَظْهَرِ **قَالَ** **دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ**
يُشْرَطُ أَنْ يَعْصِرَ مَا يَدْعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَاٍ وَإِنْ غَرَادَ
وَشِرْكَةً فَإِنْ أَطْلَقَ اسْتَفْصَلَهُ الْقَاضِي وَقِيلَ يُعْرِضُ عَنْهُ
وَأَنْ يُعَيِّنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فَلَوْ قَالَ قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ لَمْ يَحْلِفْ الْقَاضِي
فِي الْأَصَحِّ وَنَحْرُ بَانَ دَعْوَى غَضَبٍ وَسِرْقَةٍ وَإِذَا شَرَعَ
مِنْ مُكَلِّفٍ مُلْتَزِمٍ عَلَى مِثْلِهِ وَلَوْ أَدْعَى انْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ ثُمَّ أَدْعَى
عَلَى آخَرٍ لَمْ تَشْرَعْ الثَّانِيَةُ أَوْ عَمْدًا وَوَصَفَةً بَعْضُهُمْ لَمْ يَبْطُلِ أَصْلُ

الدَّعْوَى فِي الْأَظْهَرِ وَتَثَبَّتِ الْقَسَامَةُ فِي الْقَتْلِ بِمَحَلِّ لَوْتٍ
وَهُوَ قَرِيبُهُ لَصِدْقِ الْمَدْعَى بَأَن وَجَدَ قَتِيلًا فِي مَحَلِّهِ أَوْ قَرِيبِهِ
صَغِيرَةٍ لَا عَدَايَةَ أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ وَلَوْ تَعَابَلَّ صَفَاةً لِقَتْلِ
وَانْكَشَفُوا عَنْ قَتِيلٍ فَأَبَى التَّمَقُّبُ قِيَالِ لَوْتٍ فِي حَقِّ الصِّفَةِ
الْأُخْرَى إِلَّا فِي حَقِّ صِفَةٍ وَسَهَادَةِ الْعَدْلِ لَوْتٍ وَلَكِنَّ عَيْدَ
أَوَيْسًا وَقَتْلَ نُسَيْطٍ تَفَرَّقَتْهُمْ وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَصِيبَانِ
وَكُفَّارِ لَوْتٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَهَرَ لَوْتٌ فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْ قَتْلِهِ
فُلَانٌ وَكَذَبَهُ الْآخَرُ بِطُلُّ اللَّوْتِ وَفِي قَوْلِ الْأَوْتِيلِ
لَا يَسْطُرُ ابْنُ كُزَيْبٍ قَاسِمٌ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ زَيْدٌ
وَمَجْهُوْلٌ وَقَالَ الْآخَرُ عَمْرٌ وَمَجْهُوْلٌ حَلَفَ كُلُّهُمَا عَلَى مَرَّةٍ عَيْنَةٍ
وَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ وَلَوْ أَنْكَرَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ اللَّوْتُ فِي حَقِّهِ فَقَالَ
لَمْ أَكُنْ مَعَ الْمُتَفَرِّقِينَ عَنْهُ صَدَقَ بِحَبْسِهِ وَلَوْ ظَهَرَ
لَوْتٌ بِأَصْلٍ قَتَلَ دُونَ عَدُوٍّ وَحَطَّ طَرَفُ الْقَسَامَةِ فِي الْأَصَحِّ
وَلَا يَقْسَمُ فِي طَرَفٍ وَإِنْ تَلَاوَيْ مَالُ الْإِمْنِيِّ عَيْدُ فِي الْأَظْهَرِ وَهِيَ
أَنْ يَحْلِفَ الْمَدْعَى عَلَى قَتْلِ أَدْعَاةِ عَمْسِينَ مِائَةً وَلَا يُشِيطُ مَوَالِيهَا
عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ تَخَلَّلَهَا جَنُودٌ وَإِنَّمَا بَنَى وَلَوْ مَاتَ لَمْ يَنْسَ
وَارْتَدَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ مَرْتَدَةٌ وَزِعَتْ حَبْسَ الْأَدْعَى

تأمل أحدهما

وَجِبَ الْكَسْرُ فِي قَوْلِ خَلِيفٍ كُلِّ خَمْسِينَ وَ لَوْ حَلَفَ الْآخَرُ
خَمْسِينَ وَلَوْ غَابَ حَلْفُ الْآخَرِ خَمْسِينَ وَ أَخَذَ حَصَّتَهُ وَالْأَصْبَرُ
لِلْعَايَةِ وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مِمَّنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِلَا لَوْثٍ وَالْمُرْدُودَةُ
عَلَى الْمُدَّعَى أَوْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ وَالْمِيمُ مَعَ شَاهِدٍ
خَمْسُونَ وَ يَجِبُ الْقِسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا أَوْ شَبِيهِ الْعِدَّةِ
عَلَى الْعَاقِلَةِ وَ فِي الْعَدُوِّ عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَ فِي الْقَدِيمِ قِصَاصُ
وَلَوْ ادَّعَى عَدُوًّا بِلَوْثٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ حَضَرَ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ
وَ فِي قَوْلِ خَمْسِينَ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلَمٌ فِي الْإِيمَانِ وَالْأَفْسِيغِي
الْكَتَفَانِيَّانَا عَلَى صِحَّةِ الْقِسَامَةِ فِي غَيْبَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ
الْأَصَحُّ وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلُ الدِّمِ أَقْسَمَ وَلَوْ مَكَاتٍ لِقَتْلِ عَبْدٍ
وَمَنْ ارْتَدَّ فَالْأَصْلُ تَأْخِيرُ الْقِسَامَةِ لِيُسَلِّمَ فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرِّقَةِ
صَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ لَا قِسَامَةَ فِيهِ **فصل**
أَمَّا يَثْبُتُ مُوْجِبُ الْقِصَاصِ بِإِقْرَارِ أَوْ عَدْلَيْنِ وَالْمَالُ بِذَلِكَ وَ بَرَجُلٍ
وَأَمْرَاتَيْنِ أَوْ بَيِّنٍ وَلَوْ عَقَا عَنْ الْقِصَاصِ لِيُقْبَلَ لِلْمَالِ جُلُ
وَأَمْرَاتَانِ لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ شَهِدَ هُوَ وَهُمَا بِهَا شَهْدًا
إيضاح لم يجب إرشها على المذهب وليصرح الشاهد
بالمُدَّعَى فَلَوْ قَالَ صَرِيحُ السَّيْفِ فَمَرَجَهُ فَمَاتَ لَمْ يَثْبُتْ حَتَّى يَقُولَ فَمَاتَ مِنْهُ

أَوْفَقَالَهُ وَلَوْ قَالَ ضَرَبَ رَأْسَهُ قَادِمَاهُ أَوْ قَالَ سَأَلَ دُمَهُ تَبَيَّنَتْ
 دَامِيَّةٌ وَلَيْسَتْ تَرْطًا لِمَوْصَحَةٍ ضَرْبُهُ قَاوَضَ عَظْمَ رَأْسِهِ وَقِيلَ
 يَكْفِي قَاوَضَ رَأْسَهُ وَجِبَّ بَيَانُ مَحَلِّهَا وَقَدَرُهَا لِيُحَرِّقَ صَاحِبُ
 وَثِيَّتِ الْقَتْلِ بِالْسَّيْرِ بِأَقْرَبِ بَيْتَيْنِهِ وَلَوْ شَهِدَ لِمَوْتِهِ بِمَجْرَحِ
 قَبْلِ الْأَنْدَمَاءِ لَمْ يَقْبَلْ وَبَعْدَهُ يَقْبَلُ وَلَكِنْ أَمَّا عَلَى مَرَضٍ مَوْتِهِ
 فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بَعِثَتْ شُهُودَ قَتْلِ حَمَلُونَهُ
 وَلَوْ شَهِدَ أَشَانٌ عَلَى اثْنَيْنِ يَقْبَلُ قَتْلُهُ قَتْلُهُ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ
 يَقْبَلُ قَاتِلُهُ صَدَقَ الْوَلِيُّ إِلَّا وَلَيْسَ حُكْمُ بَيِّنَةٍ أَوْ الْآخَرَيْنِ
 أَوَّلُ الْجَمِيعِ أَوْ كَذَبَ الْجَمِيعِ بَطَلَتْ أَوْ لَوْ أَقْرَبُ بَعْضُ الْمَوْتِ بَعْضُ
 بَعْضٍ سَقَطَ الْقِصَاصُ وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ
 أَوْ أَلَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ لَعَنَ وَقِيلَ لَوْ **كِتَابُ الْبَغَاةِ**
 لَهُمْ مُخَالَفُوا الْأِمَامَ بِخُرُوجٍ عَلَيْهِمْ سَرَطٌ شَوْلَهُ لَهُمْ وَبَاوَدُوا وَمُطَاعَ بِهِمْ
 قَتِلُوا أَوْ أَمَامَ مَنْصُوبٍ وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ لَمْ يَكُنْ الْجَمَاعَاتُ
 وَتَكْفِيرُ ذِي كِبِيرَةٍ وَلَمْ يَقْبَلُوا تَرْكِ كَوَاوِلِ الْإِفْقُطَاعِ
 طَرِيقُ وَقَبْلُ شَهَادَةِ الْبَغَاةِ وَقَصْنَا قَاضِيَهُمْ فَمَا يَقْبَلُ
 قَصْنَا قَاضِيَنَا إِلَّا أَنْ يَسْتَحْلِلَ مَا نَأْوِيهِ كَمَا نَأْوِيهِ بِالْحُلُمِ
 وَيَحْكُمُ بِقَابِ سَبَاعِ الْبَيْتِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَقَامُوا أَحَدًا وَأَخَذُوا الْكَاهِنَ جَزِيَّةً

كِتَابُ الْبَغَاةِ
 وَفِيهِ مَقَالَةٌ
 فِي مَقَالَةِ الْبَغَاةِ
 وَفِيهِ مَقَالَةٌ
 فِي مَقَالَةِ الْبَغَاةِ

وَخَرَّاجًا وَفَرَّقُوا سَتَهُمُ الْمَرْتَزِقَةَ عَلَى جُنْدِهِمْ صَحَّحَ وَفِي الْآخِرِ
 وَحَبَهُ وَمَا أَتْلَفَهُ بَاغٍ عَلَى عَادِلٍ وَعَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي قِتَالٍ ضَمِنَ
 وَالْإِنْفَاءَ وَفِي قَوْلٍ يَضْمِنُ الْبَاغِي وَالْمُتَاوَلُ يَلَا شَوْكَهُ يَضْمِنُ
 وَعَلَيْهِ كَبَاغٍ وَلَا يُقَاتِلُ الْبَغَاةَ حَتَّى يَبْتَغِيَ إِلَيْهِمْ أَمِينًا فُطِنًا
 نَاصِحًا سِيَالَهُمْ مَا يَنْقُبُونَ فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَوْ سَبَّهَتْهَا زَالَهُمَا
 فَإِنْ أَصْرُوا أَنْصَحَهُمْ ثُمَّ إِذَنْهُمْ بِالْقِتَالِ فَإِنْ اسْتَمْهَلُوا الْجَهْدَ
 وَفَعَلَ مَا رَأَوْهُ صَوَابًا وَلَا يُقَاتِلُ مُدْبِرَهُمْ وَلَا مُخَنَّهُمْ وَأَسِيرَهُمْ
 وَلَا يُطْلَقُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا وَامْرَأَةً حَتَّى تَقْضَى الْحَرْبُ وَتُفَرَّقَ
 جَمْعُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطِيعَ بِأَخِيَّتَانِ وَتُرَدَّ سِلَاحُهُمْ وَخَبْلُهُمْ
 إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَضَتْ الْحَرْبُ وَامْنَتْ غَايِلَتُهُمْ وَلَا يَسْتَعْمَلُ
 فِي قِتَالٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ وَلَا يُقَاتِلُونَ بِعَظِيمٍ كِنَارٍ وَمِنْجَنِيْقٍ
 إِلَّا لِضُرُورَةٍ فَإِنْ قَاتَلُوا بِدَاوَا حَاطُوا بِنَابِهَا وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ عَلَيْنَا
 بِأَهْلِ حَرْبٍ وَأَمْسُوهُمْ لَمْ يَنْفِدُوا مَا نَهَوْا عَنْهُ عَلَيْنَا وَتَقَدَّرَ عَلَيْهِمْ
 فِي الْأَصْحَاءِ وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَامِلِينَ بِحَرِيمٍ قِتَالَنَا انْقِصَ
 عَمَلُهُمْ أَوْ مَكَرُهُمْ فَلَا وَكَذَا إِنْ قَالُوا ظَنَّنَا حَوَالَهُ
 أَوَّاهُمْ مُحْفَرُونَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَيُقَاتِلُونَ كِبَاغَةً **فَقُلْ**
 شَرُّ الْأِمَامِ كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا قَرَشِيًّا مُجْتَهِدًا اشْتِجَاعًا

عليهم بطلان في رواية ابن جرير
 فيهم مدبرين ولا يستعملون

دَارِي وَسَمِعَ وَبَصَرَ وَنُطِقَ وَتَحَقَّقَ الْإِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ
وَالْأَصَحُّ بَيْعَتُهُ أَهْلَ الْحِلِّ وَالْعَقْدُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّسُلِ
وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَشْتَرِ احْتِجَابُهُمْ وَشَرَطُهُمْ صِفَةُ الشُّهُودِ
وَبِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ فَأَوْجِبُ الْعِلَّ الْأَمْرَ شُورِي مِنْ جَمْعٍ فَلَا اسْتِخْلَافَ
فَيَرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ وَبِاسْتِجْلَاجِ الشَّرْطِ وَطَرِكِ ذَا فَاسِقٍ
وَحَاطِلٍ فِي الْأَصَحِّ **قُلْتُ** لَوْ أَدْعَى دَمْعَ زَكَاهُ إِلَى الْبُعَاةِ صُدِّقَ
بِمُسْنَدِهِ أَوْ جَزِيَّتِهِ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ وَكَذَا خَرَجَ فِي الْأَصَحِّ بِصِدْقِهِ
فِي حَدِّ الْأَنْ يَثْبُتَ بَيْنَهُ وَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْبَدَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
تَابِ الرِّقَةِ هِيَ قَطْعُ الْإِسْلَامِ بِنَيْتِهِ أَوْ قَوْلِ كُفْرٍ
أَوْ فِعْلٍ سَوَاءً قَالَهُ اسْتَهْزَأَ أَوْ عَيَّادًا أَوْ اغْتِيَاذًا أَوْ مَنْ فِي
الصَّانِعِ أَوْ الرُّسُلِ أَوْ كَذَبَ رَسُولًا أَوْ حَلَلَ مُحَرَّمًا بِإِجْمَاعٍ
كَالزَّيَاوَعَلْسَةِ أَوْ نَفَى جُوبَ مَجْمَعٍ عَلَيْهِ أَوْ عُلْسَةِ أَوْ عَزَمَ عَلَى
الْكُفْرِ غَدًّا أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ كُفْرٌ وَالْفِعْلُ الْمَكْفُرُ
مَا تَعَدَّ اسْتِهْزَاءً صَرِيحًا بِالْإِيمَانِ أَوْ حُجُودًا لَهُ كَالْقَائِمِ صَحْفٍ
بِقَاذُورَةٍ وَنَجْوٍ لِصَنِيمٍ أَوْ شَمْسٍ وَلَا يَصِحُّ رِقَّةٌ صَبِيٍّ وَمُخَوَّلٍ
وَمَلَكَةٍ وَلَوْ ارْتَدَّ جَبْرًا لَمْ يُقَاتَلْ فِي حُرُوبِهِ وَالْمَذْهَبُ **صَحْحُهُ**
رِقَّةُ الشُّكْرَانِ وَإِسْلَامُهُ وَتَقَبُّلُ الشَّهَادَةِ بِالرِّقَةِ مُطْلَقًا

وَقِيلَ بِحَبِّ التَّقْصِيلِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ شَهِدُوا بِرِدَّةٍ فَأُنْكَرَ
حَكِيمٌ بِالشَّهَادَةِ قُلُوبًا كُنْتُ مَكْرَهَا وَأَقْتَصَنَتْهُ قُرْبَةً كَأَشْرٍ
كَفَّارِ صِدْقٍ بِمَنْبِهِ وَإِذَا لَوْ قَالَ لَفِظُ الْفِظْ كَفَرًا دَعَى
إِكْرَاهًا صِدْقٍ مُطْلَقًا وَلَوْ مَاتَ مَعْرُوفٌ بِالسَّلَامِ عَنْ أَيْتِنِ
مُسْلِمِينَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا ارْتَدَّ فَمَاتَ كَأَفْرَافٍ بَيْنَ سَبَبِ
كَفَرٍ لَمْ يَرْتَدَّ وَتَضَيُّعِهِ وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ فِي الْأَطْهَرِ وَتَحَبُّ
إِسْتِثْنَاءُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدُّ وَفِي قَوْلٍ يُسْتَحَبُّ وَهِيَ فِي الْحَالِ فِي
قَوْلٍ ثَلَاثَةً أَبَامٍ فَإِنْ أَصْرًا قُتِلَ وَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّ وَتُرِكَ وَقِيلَ لَا يُغَيَّرُ
إِسْلَامُهُ إِنْ ارْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَفِيَ كَرْنَا دَقِيقًا طَنِيَّةً
وَلَا الْمُرْتَدُّ إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدًا أَبُوهُ مُسْلِمٌ
فَمُسْلِمٌ أَوْ مُؤْتَدِّ إِنْ مُسْلِمٌ وَفِي قَوْلٍ مُرْتَدُّ وَفِي قَوْلٍ كَافِرٌ
أَصْلِي **ف** أَطْهَرُ مُرْتَدُّ وَنَقَلَ الْعَرِاضُونَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْغَيْرِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي رِوَايَةٍ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ بِهَا أَقْوَالُ أَطْهَرُهَا إِنْ
هَلَكَ مُرْتَدُّ إِيَّانَ زَوَالِهِ بِهَا وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ
وَعَلَى الْأَقْوَالِ يُقْضَى مِنْهُ دِينَ لُزْمَةٍ قَبْلُهَا وَيُفَقُّ عَلَيْهِ بِالْعُرْوَةِ
مِنْهُ وَالْأَصَحُّ يُلْزَمُهُ عُرْوَةُ إِيَّانِهِ بِهَا وَيُفَقُّهُ زَوْجَاتُ وَقِفَ
نَكَاحُهُنَّ وَتَرْيِبٍ وَأَذَا وَقِفْنَا مِلْكَةً فَتَصْرِفُهُ إِنْ اخْتَمَلَ

الوقت لاعتقون تدبير ووصية موفون إن أسلم بقدر
والأفلا وسبعه وهبته ورهنته وكثابته باطله وفي القديم
موتوفه وعلى الأقوال يجعل ماله مع عدل وامته عند
أمره ثغرة بوجرماله وبودري مكانته اليوم إلى العاصي
ثم الزنا إباح الذكر بفرج محرم بعينه
حال عن الشبهة مشتمل يوجب الحد وذكروا أني قيل
على المذهب ولا حد بما خذ ووطأ زوجته وأمنه في حض
وصوم وإجمام وكذا أمته المروحة والمعتدة وكذا
مملوكته المحرم ومكررة في الأظهر وكذا كل جهة إباح
بها عا لم كنكاح بلا شهوة على الأصح ولا بوطأ ميتة
الأصح ولا بجهة في الأظهر ومحمد في منسأجرة وميتة محرم
وإن كان تزوجها بشرطه التكليف إلا السكران
وعلم تحريره وحد المحصن الرجم وهو مكلف حر ولو
ذمي غيب حشفته بقيل في نكاح صحيح لا فاسد بل
الأظهر والأصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه وإن
الكامل الزاني ناقص محصن والبيكر الحرة حلال وتغيب
علام إلى مسافة قصر فافوقها وإذا عثر الإمام جهة فليس له طلب غيرها

١٢٧
في الأصح وتغرب غريب من بلد الزنا إلى غير بلد فإن عاد إلى
بلده منع في الأصح ولا تغرب امرأة وحدها في الأصح بل منع
زوج أو محرم ولو باجرة فإن امتنع باجرة لم تجب في الأصح والعبد
ممسون وتغرب نصف سنة وفي قول سنة وفي قول لا تغرب
وتثبت بینه أو اقاربه ولو اقرب ثم رجع سقط ولو قال
لا تحذوني أو هرب فلا في الأصح ولو شهد أو بعه زناها
وآذ بع النفا عذر الم تحذ هي ولا قاذفها ولو غير شاهد
زنا وبه لزمه الباقون غيرها لم تثبت ويستوفيه الإمام
ونائبه من حر ومبعض ويستحب حضور الإمام وشهوده
وتحذ الرقيق سيده أو الإمام فإن تنازعوا فالأصح الإمام
وأن السيد يغرب وأن المكاتب حر وأن الماسر والكافر
والمكاتب تحذون عبيدهم وأن السيد يغرب ويستع البتة
بالعقوبة والرجم بدري وحجارة معتدلة ولا تحذر للرجل
والأصح إسب تحذ به للمرأة إن ثبت بینه ولا يؤخر لمرض
وحر وبرد مضطرب وقيل يؤخر إن ثبت بفرار ويؤخر
الجلد للمرض فإن لم يرج برؤه جلد لا يسوط بل بعث كال
عليه مائة غصن فإن كان ممسون ضرب به مرتين

وَمَشَدُ الْأَعْصَانِ أَوْ يَنْكَبِسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِيُنَالَهُ بَعْضُ الْأَلَمِ
فَإِنْ بَرَأَ أَجْرَاهُ وَلَا جِلْدَ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ مُقْطَبَيْنِ وَأَذَا جِلْدَ الْإِمَامِ فِي
مَرَضٍ أَوْ حَرٍّ وَبَرْدٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى النَّصْرِ فَيَنْتَقِي أَنْ لَا يَخِيرَ سَتَجِبُ

كتاب حد القذف شرط حد القاذف

التكليف إلا السكْرَانِ وَالْأَخْيَارُ وَبَعْضُ الْمَمَائِرِ وَلَا يُحَدُّ
بِقَذْفِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ فَالْحَرَمَتَانِ وَالرَّهَقُ أَرْبَعُونَ
وَالْمَقْذُوفُ الْأَحْصَانُ وَسَبُّوهُ اللَّعَانُ وَلَوْ شَهِدَ ذَنْبُ لِمَعْنَى
بِرَّ نَا حُدُّوا فِي الْأَطْهَرِ وَكَذَا أَرْبَعُ نِسَوَةٍ وَعَبِيدٌ وَكَفَرَةٌ عَلَى
الْمَذْهَبِ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ عَلَى إِقْرَارِهِ فَلَا وَلَوْ تَقَادُ فَا فَلَيْسَ
تَقَا صَا وَلَوْ اسْتَفْلَ الْمَقْذُوفُ بِإِلَّا سَتَيْفًا لِمَقْعَعِ الْمَوْتِ

كتاب قطع السيرة يشترط لوجوبه في المسرور

أُمُورُ كَوْنُهُ رُبْعُ دِينَارٍ خَالِصًا أَوْ قِيمَتُهُ وَلَوْ سَرَقَ رُبْعًا
سَبِيكَةً لَا شَاوَى رُبْعًا قُطِعَ وَكَذَا ثَوْبٌ رَثٌ
فِي جَنْبِهِ تَمَامُ رُبْعِ جَهْلِيلَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَخْرَجَ نِصَابًا مِنْ حَرَمٍ
مَرْتَيْنِ فَإِنْ تَحَلَّلَ عِلْمُ الْمَالِكِ وَاعَادَهُ الْحَرَمَ فَالْأَخْرَاجُ الثَّانِي
سِرْقَتُهُ أُخْرَى لَا قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ نَقَبَ رِجَالًا حِنْطَةً وَنَحْوَهَا
فَانْصَبَتْ نِصَابٌ قُطِعَ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ أَشْرَكَ فِي أَخْرَاجِ نِصَابَيْنِ

قُطِعَا وَالْأَفْلَا وَلَوْ سَرَقَ خَيْرًا وَخَيْرًا أَوْ كَلْبًا وَجِلْدَ مَيْتَةٍ
بِلَا دَبْعٍ فَلَا قُطْعَ فَإِنْ بَلَغَ إِنَا الْخَيْرَ نَصَابًا قُطِعَ عَلَى الصَّحِيحِ
وَلَا قُطْعَ فِي طَبُورٍ وَخَوٍّ وَقِيلَ إِنْ بَلَغَ مُكْتَسَرَةً نَصَابًا قُطِعَ
قُلُوبُ الثَّانِي أَصَحُّ وَاتَّهَ اعْلَمُ **الثَّانِي** كَوْنُهُ مِلْكًا لِغَيْرِهِ فَلَوْ مِلْكُهُ
بِإِذْنٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ اخْرَاجِهِ مِنْ الْخَزَائِنِ وَنَقَصَ مِنْهُ عَنْ نَصَابٍ
بِأَكْلِ غَيْرِهِ لَمْ يُقْطَعْ وَكَذَا إِذَا ادَّعَى مِلْكَهُ عَلَى الْبَصَرِ لَوْ
سَرَقًا وَأَدَّعَاهُ أَحَدُهُمَا لَهُ أَوْ لَهَا فَكَذَبَهُ الْآخَرُ لَمْ يُقْطَعْ الْمُدَّعِي
وَقُطِعَ الْآخَرُ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ سَرَقَ مِنْ حِزِّ شَرِيكِهِ مُشْتَرَكًا
فَلَا قُطْعَ فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ قُلْتُ نَصِيبُهُ **الثَّالِثُ** عَدَمُ شُبُهَتِهِ
فِيهِ فَلَا قُطْعَ بِسَرَقَةِ مَا لِي أَصِلَ فَرَجٌ وَسَيْدٌ وَالْأَطْهَرُ قُطْعُ رَجُلٍ
بِالْآخَرِ وَمَنْ سَرَقَ مَالَ بَيْتٍ لِمَالٍ إِنْ فُرِزَ لَطَائِفُهُ لَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ
قُطِعَ وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْمُسْرُوقِ كَمَا لِمَصْلُوحٍ
وَكَصْدَقَةٍ وَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا وَإِلَّا قُطِعَ وَالْمَذْهَبُ قُطْعُهُ بِمَقْوُوفٍ
وَأَمَّا وَلَدٌ سَرَقَ نَائِمَةً أَوْ مَجْنُونَةً **الرَّابِعُ** كَوْنُهُ مُحَرَّرًا بِمِلْكِ
أَوْ حَصَانَةٍ مَوْضِعُهُ فَإِنْ كَانَ بَصَحًا أَوْ مُسْتَحْدًا شَرَطَ دَوْلَمُ
لِحَاطِظٍ وَإِنْ كَانَ مُحَصَّنًا لِحَاطِظٍ مُعْتَادٍ وَاصْطَرَّ حِرْزُ
دَوَابِّ لَا أَنْبِيَهُ وَثِيَابٌ وَعَرَصَتُهُ دَارٌ وَصَفَتُهَا حِرْزٌ أَنْبِيَهُ وَثِيَابٌ

بذلة لا حلي ونقد ولو نام بصحا أو مسجدا على ثوب أو توسد
 متاعا محررا فلو انقلب فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه
 بقربه بصحا إن لاحظه محررا وإلا فلا وشروط الملاحظ قد رت
 على منع سارق بقوة أو استعانة ودار متصلة عن العمار
 إن كان به قوي يقطن حرر مع فتح الباب وإغلاقه وإلا فلا
 ومتصلة حرر مع إغلاقه وحافظ ولو نائم ومع فتحه
 ونومه غير حرر ليلار كذا نهار في الأصح وكذا يقطن
 تغفله سارق في الأصح فإن خلت فامذهب بها حررها
 رهن أمر وإغلاقه فإن فقد شرط فلا وخيمه بصحا إن لم
 تشد أطنا بها رخي أديا لها فهي وما فيها كمتاع بصحا وإلا
 محرر بشرط حافظ قوي فيها ولو نائم وما شتد بانيه معلقه
 متصلة بالعمارة محررة بلا حافظ وبيريه بشرط حافظ
 ولو نائم وإبل بصحا محررة بحافظ يراها ومقطورة
 بشرط الالتفات قايدها إليها كل ساعة بحيث يراها وان
 لا يزيد قطار على تسعة وغير مقطورة ليست محررة في
 الأصح ولكن ما قربت بيت محرر محرر وكذا بمقبره بطرف
 العمار في الأصح لا بمضيعة في الأصح **فصل** في قطع محرر

ولا يقطع مختلسا ولا يقطع
 ولا يقطع مختلسا ولا يقطع
 ولا يقطع مختلسا ولا يقطع
 ولا يقطع مختلسا ولا يقطع

وَكَاذِبُ مَعْبُورَةٍ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ غَصِبَ حَرَّ الْمِيقُطَعِ مَا لَكُنْهُ وَلَكَا
 أَجْنَبِي فِي الْأَصْحِ وَلَوْ غَصِبَ مَا لَا وَاحِرَةً بِحَرْزِهِ فَسَرَقَ الْمَالُ
 مِنْهُ مَالُ الْخَاصِّ أَوْ أَجْنَبِي الْمَغْصُوبِ فَلَا يقطع ابْنِي الْأَصْحِ **قلت**
 هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَالُ النَّقْبَ وَلَمْ يَظْهَرِ لِلطَّارِفِينَ وَإِلَّا فَلَا يقطع
 قَطْعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا يقطع وَلَوْ تَعَاوَنَا فِي النَّقْبِ
 وَانْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِخْرَاجِ أَوْ وَضَعَهُ يَأْتِي بِقُرْبِ النَّقْبِ فَأَخْرَجَهُ
 أُخْرَى قَطْعَ الْمَخْرُجِ وَلَوْ وَضَعَهُ بِيَسْطِ نَقْبِهِ فَأَخَذَهُ خَارِجًا
 وَهُوَ شَيْءٌ وَمِنْ نَصَابِيئِهِ لَمْ يقطع عَانِي لَا ظَهَرَ وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ
 حَرِّ أَوْ وَضَعَهُ بِأَرَاوُظٍ أَوْ ظَهَرَ دَائِبَةً سَائِرَةً أَوْ عَرَضَةً لَمْ يقطع هَابَةً
 فَأَخْرَجَتْهُ قَطْعَ أَوْ وَاقِفَةً فَسَلَّ بِمَوْضِعِهِ فَلَا فِي الْأَصْحِ وَلَا
 يُضْمَنُ حَرْبُ بَيْدٍ وَلَا يقطع سَارِقُهُ وَلَوْ سَرَقَ صَغِيرًا
 بَعْدَ لَدَوْ فَكَدَانِي الْأَصْحِ وَلَوْ نَامَ عَبْدٌ عَلَى بَعِيرٍ فَقَاتَ وَأَخْرَجَهُ
 عَنِ الْقَائِلَةِ قَطْعَ أَوْ حَرْفًا فِي الْأَصْحِ وَلَوْ نَقَلَ مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ إِلَى
 صَحْرٍ أَوْ بَارَاهِمًا مَقْتُوخٍ قَطْعَ وَإِلَّا فَلَا وَقِيلَ إِنَّ كَانَا مُغْلَقَيْنِ
 قَطْعَ وَبَيْتٍ خَانَ وَصَحْنَهُ كَسَبَ وَدَلِيلُ الْأَصْحِ **فصل** لَا يقطع
 صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمَكْرُةٌ وَيَقْطَعُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ مَالُ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ
 وَفِي مَعَاهِدٍ اقْتُولُوا أَحْسَنَهَا إِنْ شَرَّ طَرَفٌ قَطَعَهُ بِسَرِقَةٍ قَطْعَ وَإِلَّا فَلَا

قُلْتُ أَلَا طَهَرَ عِنْدَ الْجَمْعِ لَا قَطْعَ وَاللَّهِ عَلَمٌ وَتَثْبِيتُ السَّرِقَةِ يَمِينِ
 الْمَدْعَى الْمَرْدَّةُ فِي الْأَصَحِّ وَبِإِقْرَارِ السَّارِقِ فِي الْمَذْهَبِ قَبُولُ رُجُوعِهِ
 وَمَنْ أَقَرَّ بِعَقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَالْصَّحِيحُ أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يُعْرِضَ لَهُ بِالْإِجْمَاعِ
 وَلَا يَقُولُ ارْجِعْ وَأَوْ أَقْرِبِلَا دَعْوَى أَنَّهُ سَرَقَ مَا لَمْ يَزِدْ الْغَايِبِ
 لَمْ يَقْطَعْ فِي الْحَالِ بَلْ نُسِتَ طَرَحُ صَوْنِهِ فِي الْأَصَحِّ أَوَانَهُ الرِّقَابَةُ غَايِبٌ
 عَلَى رَأْسِهِ خَلْدٌ فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ وَتَثْبِيتُ بَعْضِهَا دَعْوَى رَجُلَيْنِ فَلَوْ شَهِدَ
 رَجُلٌ وَلَمْ يَأْتِ تَانِ ثَبَتَ لِمَا لَوْ لَا قَطْعَ وَيُسْتَرَادُّ ذِكْرُ الشَّاهِدِ شَرْطًا
 السَّرِقَةِ وَلَوْ اخْتَلَفَ شَاهِدَانِ لِقَوْلِهِ سَرَقَ بَعْضُهُ وَالْآخَرُ عَيْنُهُ
 فَبَاطِلُهُ وَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ مَا سَرَقَ فَإِنْ تَلَفَ صَمِيمُهُ وَتَقَطَّعَ
 يَمِينُهُ فَإِنْ سَرَقَ تَانِيًا بَعْدَ قَطْعِهَا فَرَجُلُهُ السِّدْرِي
 وَثَالِثًا يَدُ السِّدْرِي وَرَابِعًا رَجُلُهُ الْيَمْنَى وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعْرَضُ
 وَيُخْمَسُ مَحَلُّ قَطْعِهِ بِرُتْبَتِهِ أَوْ دَهْرٍ مُغْلَى قَبْلَ هَوْنَتِهِ لِحَدِّ
 وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرٌّ لِلْمَقْطُوعِ مُؤْتَدٌّ عَلَيْهِ وَلِلْأَهَامِ إِهْمَالُهُ وَتَقَطُّعُ
 السِّدْرِي لَوْعٍ وَالرَّجُلُ مِنْ مَفْصَلِ الْقَدَمِ وَمَنْ سَرَقَ مَرَّةً بِلَا
 قَطْعٍ كَفَتْ مَبْنِيَّتُهُ وَإِنْ نَقَصَتْ أَرْبَعٌ وَكَذَا لَوْ ذَهَبَتْ
 الْخَشْيَةُ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَتَقَطُّعُ يَدِ زَايِدٍ إِصْبَعًا فِي الْأَصَحِّ لَوْ
 سَرَقَ فَنَقَطَتْ يَمِينُهُ بِأَفْرِ سَقَطَ الْقَطْعُ أَوْ سِيَارُهَا عَلَى

المذهب **باب فاطم الطريق** هو مسلم
 مكلف له شوكه لا يختلسون تبعه ضون لا حرقا فله
 يعتمدون العرب والذين يغلبون سر ذمة بقوتهم قطاع
 في حقهم لا لقافلة عظيمة وحيت يلو غوث ليس قطاع وقد
 الغوث يكون للبعث اولضعف قد يغلبون واحكام هذه
 في بلد فهم قطاع ولو علم الامام قوما يجيبون الطريق
 ولم ياخذوا مالا ولا نفعا عزهم محبسون وغيرهم واذا اخذ القاطع
 نصاب السرقه فطعم يده اليمنى ورجله اليسرى فان عا دفسره
 ومناه وان قتل قتل حتما وان قتل واخذ مالا قتل ثم صلب
 ثلاثا ثم يزل فيقتل ومن اعانهم وكثر معهم عزز تحس
 وتعريب وغيرها وقيل يتعين التعريب حيث يراه وقتل
 القاطع يحلب فيه معنى القصاص في قول الحد فاعا الاول
 لا يقتل ودمي ولومات فدية ولو قتل جمعا قتل بواحد وللغير
 ديات ولو عفي وليه بال وجب سقط القصاص ويقتل حدا
 ولو قتل بمشقل او بقطع عضو فاعل به مثله ولو جرح فاندمل
 لم يحتم قصاص في الاظهر وتسقط عقوبات تحصر القاطع
 بتوبته قبل القدر عليه لا بعد هاعا المذهب ولا تسقط

وفيل
 مد يد
 صلب

بول

سَائِرُ أَحْدُوْدِيهَا فِي الْأَطْهَرِ **فصل** مَنْ لَزِمَهُ قِصَاصٌ وَقُطِعَ وَحَدُّ
قَذْفٌ وَطَالِبُوهُ جُلِدُوا ثُمَّ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ وَيُؤَادَرُ بَقِيَّتُهُ بَعْدَ قِطْعِهِ
لَا قِطْعَهُ بَعْدَ جُلْدِهِ إِنْ تَغَابَ مُسْتَحَقُّ قَتْلِهِ وَكَذَا إِنْ حَضَرَ قَالَ عَمَلًا
الْقُطْعَ فِي الْأَصَحِّ وَإِذَا أُخْرِجَ مُسْتَحَقُّ النَّفْسِ حَقُّهُ جُلْدًا فَإِذَا بَرَأَ
قُطِعَ وَلَوْ أُخْرِجَ مُسْتَحَقُّ طَرَفٍ جُلْدًا وَعَلَى مُسْتَحَقِّ النَّفْسِ الصَّبْرُ
حَتَّى يَسْتَوِيَ الطَّرَفُ فَإِنْ بَادَرَ فُقِتِلَ فَلَيْسَ بِمُسْتَحَقِّ الطَّرَفِ دِيَّةٌ وَلَوْ أُخْرِجَ
مُسْتَحَقُّ الْجُلْدِ فَالْقِيَاسُ صَبْرُ الْأَخْرَجِ وَلَوْ اجْتَمَعَ حَدٌّ وَدُسَّ تَعَالَى
قُدِّمَ الْأَخْفُ فَالْأَخْفُ أَوْعَقُوبَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا دَمِيرٌ قَدْ مَحَدَّ
قَذْفٌ عَلَى زَيْنًا وَالْأَصَحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى حَدِّ شُرْبٍ وَأَنَّ الْقِيَاسَ
قَتْلًا وَقِطْعًا يُقَدَّمُ عَلَى الزَّانِ **كتاب** **الاشربة**
كُلُّ شَرَابٍ سَكَرَ كَثِيرُهُ حَرْمٌ قَلِيلُهُ وَحَدُّ شَارِبِهِ إِنْ لَا
صَبِيئًا وَمُخْبَنُونًا وَهَرَبِيًّا وَذِمِّيًّا وَمَوْجِرًا وَلِذَا مَكْرُمٌ عَلَى
شُرْبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَنْ جَهِلَ كَوْنَهَا حَرَامًا لَمْ يُحْدَدْ وَلَوْ قَرَّبَ
إِسْلَامُهُ فَقَالَ جَهِلْتُ تَحْرِيمَهَا لَمْ يُحْدَدْ وَجَهِلْتُ الْحَدَّ وَلَمْ يُحْدَدْ
بِدْرَوِيٍّ فَمَنْ لَا يُخْبِرُ عَجْنَ دَفِيقَةٍ بِهَا وَمَعْجُونٌ هُوَ فِيهِ وَكَذَا
حَقْنُهُ وَمَرْعُوطَانِي الْأَصَحُّ وَمَنْ غَضَنَ بِلِقْمَةٍ أَسَاغَهَا تَحْرِيمًا لَمْ يُحْدَدْ
غَيْرَهَا وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُهَا لِلدَّوَارِ وَعَطِيشٌ وَحَدُّ الْخِرَازِ يُعْمَلُ

وَرَفِيقُ عَشْرُونَ سَوْطًا أَوْ أَيْدٍ أَوْ نَعَالٍ وَأَطْرَافُ ثِيَابٍ وَقِيلَ يَتَعَيَّرُ
سَوْطًا وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ بُلُوعَهُ ثُمَّ يَنْزِلُ فِي الْأَصْحِ وَالزِّيَادَةُ تَعْرِيفٌ
وَقِيلَ حَدٌّ وَحَدٌّ بَأَقْرَابِ أَوْ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ لَا يَرِيجُ خَيْرٌ مِنْهُمَا
وَيَكُونُ فِي أَقْرَابِ وَشَهَادَةُ شَرِّ خَيْرٍ وَقِيلَ يَشْرُطُ وَهُوَ عَالِمٌ
بِمُخْتَارٍ وَلَا يُحَدُّ حَالُ سَكْرَةٍ وَسَوْطٌ الْحَدُّ وَدِينٌ قَضِيْبٌ
وَعَصِي وَرَطْبِيٌّ بِاسْمٍ وَفَرْقَةٌ عَلَى الْأَعْصَاءِ إِلَّا الْمُقَاتِلُ
وَالْوَجْهُ قِيلَ وَالرَّاسُ لَا تَشْدِيدُهُ وَلَا يُحَدُّ ثِيَابُهُ وَيُؤَالِي الضَرْبُ
يَحِثُّ مُحْصَلُ زَعْرٍ وَتَنْكِيلُ **فصل** يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا
حَدَّ لَهَا وَلَا كَاهَنَ يَحْبِسُ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ صَنْعٍ أَوْ تَوْبِيخٍ وَجَهْدِ الْإِمَامِ
فِي جَنْسِهِ وَقَدَرُهُ وَقِيلَ إِنْ تَعَلَّقَ بِأَدَمٍ لَمْ يَلْفِ تَوْبِيخٌ فَإِنْ
جُلِدَ وَحَبَّ أَنْ يَنْقُصَ فِي عَيْدٍ عَنْ عَشْرٍ مِنْ جِلْدَةٍ وَخَرَّ عَنْ الْعَيْنِ
وَقِيلَ عَشْرٌ وَلَيْسَتْ تَوْبِيخٌ هَذَا جَمِيعُ الْمَعَاصِي فِي الْأَصْحِ وَلَوْ عَفِيَ مُسْتَحَقُّ
حَدٍّ فَلَا تَعْرِيفٌ لِلْإِمَامِ فِي الْأَصْحِ أَوْ تَعْرِيفٌ لَهُ فِي الْأَصْحِ ● ● ●
كتاب **الضمان** **والمصالاة** لَهُ دَفْعٌ طَرِيبًا عَلَى نَفْسٍ
أَوْ طَرَفٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ مَالٍ فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ وَلَا يَحِبُّ لِدَفْعِ عَنْ
مَالٍ وَجَبَّ عَنْ بَضْعٍ وَكَذَا نَفْسٌ قَصْدُهَا كَافِرٌ أَوْ مَيِّمَةٌ
لَا مُسْلِمٌ فِي الْأَظْهَرِ وَالِدَفْعُ عَنْ غَيْرِهِ كَوَعْدُ عَنْ نَفْسِهِ وَقِيلَ يَحِبُّ

قَطَعًا وَلَوْ سَقَطَتْ حَرَّةٌ وَلَمْ تَنُذِرْ عَنْهُ إِلَّا بَلَسَ بِهَا صَمْنًا فِي الْأَصْحَابِ
وَيُدْفَعُ الصَّائِلُ بِالْأَخْفِ فَإِنْ امْكُنْ بِكَلَامٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ حَرَّمَ الضَّرْبَ
أَوْ بَصْرًا بِيَدٍ حَرَّمَ سَوْطًا أَوْ سَبُوطًا حَرَّمَ عَصًا أَوْ يَنْقُطِعُ عُضْوٌ حَرَّمَ
قَتْلَ قَاتِلٍ أَمْ كُنْ هَرَبْتَ فَا لَمْ تَهْبِطْ حُوبُهُ وَتَحْرِيرُ قَبَائِلٍ وَلَوْ عُصِفَتْ
يَدُ خَلَصَهَا بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَيْلٍ خَيْبَةٍ وَضَرْبُ سَيْدٍ قَيْدٍ فَإِنْ عَجَزَ
فَسَلَّمَهَا فَنَدَرَتْ أَسْنَانُهُ فَهَدَّرَ وَمَنْ نَظَرَ إِلَى عُرْمَةٍ فِي دَارِهِ
مِنْ كُوفَةٍ أَوْ ثَقِيبٍ عَمَّا قَرَمَاهُ خَفِيفًا عَمَاءُ أَوْ أَصَابَ قُرْبًا
عَيْنُهُ فَجَرَحَهُ قَاتَ فَهَدَّرَ بِشَطِطٍ عَدِمَ مُحَرَّمٌ وَذَوَّجَهُ لِلنَّاطِرِ
قِيلَ وَاسْتِثْنَاءُ الْحَرَمِ قِيلَ وَإِنْ ذَارَ قَبْلَ مَبْدِئِهِ وَلَوْ عَنَدَ رَوِيٍّ
وَوَالٍ وَرُوْحٍ وَمُعَلِّمٌ مُتَضَمِّنُونَ وَلَوْ حَدَّ مُقَدَّمًا فَلَا ضَمَانَ
وَلَوْ ضَرَبَ شَارِبٌ بِنِعَالٍ يُثَابُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الصَّيْحَةِ
وَكَذَا أَوْ يَبْعُونَ سَوْطًا عَلَى الْمَشْهُورِ أَوْ الشَّرِوْحِ
فَسَطَطُهُ بِالْعَدَدِ وَفِي قَوْلِ بَصْفٍ يَتِي وَتَجْرِي فِي قَائِدٍ
خَلْدٍ أَحَدًا وَثَمَانِينَ وَلَمْ يَسْتَقِلْ قَطَعَ سِلْعَةً إِلَّا مَخُوفَةً
لَا خَطَرَ فِي ثَرَكِهَا أَوْ الْخَطَرُ فِي قَطْعِهَا الشَّرُّ لَا بِي وَجَدَ قَطْعَهَا
مِنْ صَبِيٍّ وَتَجْنُونَ مَعَ الْخَطَرِ إِنْ خَرَّ الْخَطَرُ لِشَرِكِهِ لِيَسْلُطَانَ
وَلَهُ وَلِيَسْلُطَانَ قَطْعَهَا بِالْخَطَرِ وَفَضْلُ حَجَامَةٍ فَلَوْ

مَاتَ بَجَائِزٍ مِنْ هَذَا فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصْحَحِ وَلَوْ فَعَلَ سُلْطَانٌ بَعْضُ
مَا مَنَعَ فِدْيَتَهُ مُعَلَّطَةً فِي مَالِهِ وَمَا وَجِبَ بَخْطِ الْأَمَامِ عَلَى حَدِّ
وَحُلْمِ فَعَلٍ عَاقِلَتِهِ وَفِي قَوْلِي لَا بَيْتَ لِمَالٍ وَلَوْ حُدَّ بِشَاهِدٍ بَيْنَنَا
عَبْدٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرَاهِقٌ فَإِنْ قُضِيَ اخْتِبَارُهُمَا فَالضَّمَانُ
عَلَيْهِ وَالْإِقَالَةُ لَقَوْلَانِ فَإِنْ ضَمِنَا عَاقِلَةً أَوْ سَيْتَ مَا لِي فَلَا رُجُوعَ
عَلَى الذَّمِّ بَيْنَ الْعَبْدِ فِي الْأَصْحَحِ وَمَنْ حُجِمَ أَوْ قُصِدَ بِأَذْنٍ لَمْ
يُضْمَرْ وَقُتِلَ جَلَادٌ وَضَرَبَهُ بِأَمْرِ الْأَمَامِ مَكْبَاشَتُهُ الْأَمَامُ إِنْ هَلَّ
ظُلْمُهُ وَخَطَاةُ الْإِقَالَةِ قِصَاصُ وَالضَّمَانُ عَلَى الْجَلَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
إِكْرَاهٌ وَجِبَ خَتَانُ الْمَرْأَةِ بِحُرِّ مِنَ الْحَمَّةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ وَالرَّجُلِ
بِقِطْعِ مَا يَغْطِي حَشْفَتَهُ لِعَدَا الْبُيُوعِ وَيُدْبُ تَعْمِيلُهُ
فِي سَابِعِهِ فَإِنْ ضَعُفَ عَمَلُ أَحْتِمَالِهِ آخِرُ مَنْ خَشِنَتْ فِي سِرِّهِ لَعَمَلُهُ
لَزِمَهُ قِصَاصُ الْإِقَالَةِ فَإِنْ أَحْتَمَلَهُ وَخَشِنَتْ وَلِيَّ فَلَا ضَمَانَ فِي الْأَصْحَحِ
وَأَجْرُهُ فِي مَالِ الْمُخْتُونِ **فَصْلٌ** مَنْ كَانَ مَعَ دَائِيهِ أَوْ دَوَابِّهِ
أَتَلَا فِيهَا نَفْسًا وَمَا لَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَلَوْ بَالَتْ أَوْرَاشُ
بَطْرِيقٍ فَتَلَفَ مِنْهُ نَفْسًا أَوْ مَالًا فَلَا ضَمَانَ وَتَحَرَّرَ عَمَّا لَا يُعَادُ
كَرْخٍ شَدِيدٍ فِي وَحْلِ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمَنْ عَمِلَ
حَطَبًا عَلَى ظَهْرِ أَوْ بَيْتٍ فَعَمِلَ بِنَاءً فَسَقَطَ ضَمْنُهُ وَإِنْ دَخَلَ سَوْفًا

فَتَلَفَ بِهِ نَفْسًا وَمَالًا ضَمِيرًا كَانَ زِحَامٌ فَأَوْسَلَهُمْ بَحْرُ
وَتَمَرَّقَ ثَوْبٌ فَلَا إِلَا ثَوْبٌ أَعْمَى وَمُسْتَدِيرٌ إِلَهِيَّةٌ فَجَبَّ
تَنِيهِهً وَأَمَّا يَضْمَنُهُ إِذَا لَمْ يُقْصِرْ صَاحِبُ الْمَالِ فَإِنْ نَظَرَ
بِأَن وَضَعَهُ بِطَرَفِهِ أَوْ عَرَّضَهُ لِلدَّابَّةِ فَلَا وَانْكَانَتْ لِدَاثِهِ
وَحَدَّهَا فَاتْلَقَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ رَأَى لَمْ يَضْمِنْ صَاحِبُهُ أَوْلِيًّا
ضَمِنْ أَلَا أَنْ لَا يُقَرِّطُ فِي رِبْطِهَا أَوْ حَصْرِ صَاحِبِ الزَّرْعِ
وَلَهَا وَنَ فِي دَفْعِهَا وَكَذَا إِنْ كَانَ الزَّرْعُ فِي مَحْوِطٍ لَهُ بَاتَ
تَرْكُهُ مَفْتُوحًا فِي الْأَصْحَحِ وَهَرَّةٌ تَتَلَفُ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا
إِنْ عَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهَا ضَمِنْ مَا لِكُهَا فِي الْأَصْحَحِ لِيَدَاوِيَهَا وَإِلَّا فَلَا
فِي الْأَصْحَحِ **بِ** **السَّيَرِ** كَانَ الْجَهَادُ

فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ كَفَايَةً وَقِيلَ عَنِ
وَأَمَّا بَعْدُ فَلِلْكَفَارِ حَالَانِ أَحَدُهُمَا يَكُونُونَ سِلَاحَهُمْ
فَفَرَضَ كَفَايَةً إِذَا فَعَلَهُ مِنْ فِيهِمْ كَفَايَةً سَقَطَ الْخُرُجُ عَنْ
الْبَاقِينَ وَمِنْ فَرَضِ الْكُفَايَةِ الْقِيَامُ بِأَقَامَةِ الْحُجَّ وَخَلِّ
الْمُشْكَلَاتِ فِي الدِّينِ وَبِعُلُومِ الشَّرْعِ لِنَفْسِهِ وَحَدِيثِ
وَالْفُرُوعِ حَيْثُ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَحِبَّ الْعَبْدُ كُلَّ سُنَّةٍ بِالرَّايَةِ وَدَفَعَ ضَرَّ الْمَلِكِ

كَلْسُوءٌ عَارٍ وَأَطْعَامٌ جَائِعٌ إِذَا لَمْ يَنْدَفِعْ بِزَكَاةٍ رَسِيَّةٍ أَوْ تَحْمِلَ
الشَّهَادَةَ وَأَذَاوَهَا وَالْحَرَمُ وَالصَّنَائِعُ وَمَا تَنَمُّ بِهِ الْمَعَالِشُ وَجَوَابُ
سَلَامٍ عَلَى عَمَلٍ وَيُسْنُ اسْتِذَاقٍ عَلَى قَاضِي مَا جَدَّ وَالْكُلُّ فِي عَامٍ
وَلِجَوَابِ عَلَيْهِمْ وَلَا جِهَادَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَمَرْبُوعٍ
وَذِي عِرْحٍ بَيْنَ وَاقِطَعٍ وَاشْتَلَوْا عَبْدًا وَمَعَادِمَ أَهْبِدَ قِتَالٍ وَكُلُّ
عَلْدٍ مُنْعٍ وَجَوْبٍ حَجَّ مَنَعَ الْجِهَادَ إِلَّا خَوْفَ طَرَفٍ مِنْ كُفَّارٍ
وَكَذَابٍ مِنْ لُصُوصِ مُسْلِمِينَ عَلَى الْقَبِيحِ وَالَّذِينَ كَالْحَالِ حُرِّمَ
سَفَرُ جِهَاتٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيبٍ وَالْمَوْجِلُ لَا وَقِيلَ مَنَعَ سَفَرُ
مَخَوِّهَا وَيَحْرُمُ جِهَادُ إِلَّا بِإِذْنِ ابْنِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمِينَ لَا سَفَرُ تَعْلَمُ
فَرَضَ عَلَيْهِمْ كَذَابُ كَفَايَةٍ فِي الْأَصْحَابِ إِنْ أَذِنَ ابْنُ أَبِيهِ وَالْغَرِيبُ
ثُمَّ رَجَعُوا وَاجِبُ الرُّجُوعِ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الصَّفَقُ فَإِنْ شَرَعَ
فِي قِتَالِ حَرَمٍ الْأَنْصَارُ فِي الْأَظْهَرِ الشَّانِ يَدُ طَوْنِ بَلَدَةٍ
لَنَا فَيَلْتَمِزُ أَهْلُهَا الدَّفْعُ بِالْمَمْلُوكِ فَإِنْ امْتَنَعَ تَاهَبُ الْقِتَالِ
وَحَالَ الْمَمْلُوكُ حَتَّى عَلَى فَقِيرٍ وَلِدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ بِلَا إِذْنِ
وَقِيلَ إِنْ حَصَلَتْ مُقَاوَمَةٌ بِأَحْرَارٍ شَرِطَ أَذْنُ سَيِّدِهِ
وَالْمَمْلُوكُ مَضِدٌّ دَفْعَ عَنِ نَفْسِهِ بِالْمَمْلُوكِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قُتِلَ
وَإِنْ جُوزَ الْأَسْرُ فَلَهُ أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَمَنْ هُوَ دُونَ مَسَافَةٍ

وَصَرَّ الْبَلَدَ هَلِهَا وَمَرَّ عَلَى الْمَسَافَةِ بِلَزْمِهِمُ الْمَوَافِقَةَ
بِقَدْرِ الْإِكْفَاقَةِ إِنْ لَمْ يَكْفِ هَلِهَا وَمَنْ بَلِيَهُمْ قَبْلُ إِنْ كَفُوا
وَلَوْ سَرَّوْا مُسْلِمًا فَافًا لَا صَحَّ وَجُوبُ الْهُوَضِ إِلَيْهِمْ خِلَاصِهِ
إِنْ تَوَقَّعْنَا هُ **فصل** ذِكْرُهُ غَزْوُ بَغِيرِ أَذْنِ الْأَمَامِ أَوْ آيِيهِ
وَلَيْسَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَنْ يُؤْمَرَ عَلَيْهِمْ وَيَأْخُذَ الْبَيْعَةَ بِالْثَلَاثِ
وَلَهُ الْأَسْتِعَاثَةُ بِكَفَارٍ تَوْمَسُ خِيَانَتَهُمْ وَيَكُونُونَ بِحَيْثُ لَوْ
انْضَمَّتْ فِرْقَتَا الْكُفْرَ قَا وَمَسَاهُمُ وَبَعِيدٍ بِأَذْنِ الْمَشَاوَةِ
وَمُرَاهِقَةٍ أَقْوِيَاءُ وَلَهُ بَذْلُ الْأَهْبَةِ وَالشِّلَاحِ مِنْ سَبْتِ الْمَالِ
وَمِنْ مَالِهِ وَلَا يَصْلَحُ اسْتِيجَارُ مُسْلِمٍ لِحَقْدٍ وَيَصْلَحُ اسْتِيجَارُ ذِي
لِلْأَمَامِ قِتْلٍ وَلِغَيْرِهِ وَبُكَدَةُ لِعَارِ قِتْلٍ قَرِيبٍ وَمَحْرَمُ اسْتِجَارَةٍ **فصل**
أَلَا أَنْتَ سَمِعْتَ سَبَّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَحَرْمُ قِتْلِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَأَمْرًا وَخَشْيَ مُشْغِلٍ
وَيَحِلُّ قِتْلُ رَاهِبٍ وَاجِرٍ وَشَيْخٍ وَأَعْمَى وَزَمَنٍ لَا قِتَالَ فِيهِمْ
وَلَا رَأْيَ فِي الْأَطْفَالِ فَتُسَبَّرُ تَوْنٌ وَشَبَابٌ وَمَوَالِهِمْ وَيُجَوَّرُ
حِصَارُ الْكُفَرِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ وَارْتِسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ
وَرَمْيُهُمْ نَارًا وَمَنْجِيئُهُمْ وَتَبْيِثُهُمْ فِي عَفْلَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ
مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ مُسْلِمٌ جَازَ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ

وَالْحَمْدُ حَرْبٌ فَتَرْتَوُونَ بَيْنَهُ وَصِيَّانَ حَازِمِهِمْ وَأَنْ دَفَعُوا
بِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ تَدْعُ ضَرْفَةً إِلَى مَرِيئِهِمْ فَالْأَطْهَرُ
تَرَكْتُمْ وَأَنْ تَرْتَوُوا بِمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُ ضَرْفَةً إِلَى مَرِيئِهِمْ تَرَكْتُمْ
وَالْأَطْهَرُ حَازِمُهُمْ فِي الْأَصَحِّ وَبِحَرْمِ الْأَنْصَارِ عَنْ الصَّفَةِ وَالْم
يَزِدُّ عَدُوَّ الْكُفَّارِ عَلَى مِثْلَيْهَا أَلَا تَحِزُّونَ الْقِتَالَ أَوْ مَخْبِرًا إِلَى قَبِيلَةٍ
لَيْسَتْ بِجَدِّهَا وَتَحْجُوزُ إِلَى قَبِيلَةٍ بَعِيدَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَا تَشَارِكُ
مُتَحَيِّرًا إِلَى بَعِيدَةٍ الْجَيْشِ فَيَا غَنَمَ بَعْدَ مُفَادَلَتِهِ وَلَيْسَ تَارِكُ
مُتَحَيِّرًا إِلَى قَرِيبَةٍ فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ زَادَ عَلَى مِثْلَيْنِ جَانِبَ الْأَنْصَارِ
إِلَّا أَنَّهُ يَحْرُمُ أَنْصَارُ مَا يَدَّ بَطْلًا عَنْ مَاتَيْنِ وَوَاحِدٍ ضَعْفًا
فِي الْأَصَحِّ وَتَحْجُوزُ الْمُبَارَزَةَ فَإِنْ طَلَبَهَا كَأَنَّهَا تَحْبُجُّ إِلَى
وَأَنَا تَحْسِبُ مَنْ جَرَّبَ نَفْسَهُ وَبَاءَ ذِينَ الْأَمَامِ وَيَحْجُوزُ
أَنْ لَا يَنْبَأُ بِهِمْ وَشَجَرَهُمْ لِحَاجَةِ الْقِتَالِ وَالظُّفْرُ بِهِمْ وَكَدَّ
إِنْ لَمْ يَرْجُ حُصُولُهَا لَنَا فَإِنْ رُجِيَ نَدِبَ الشَّرْكَ وَحَرَّمَ اتِّلَافَ
الْحَيَوَانِ الْأَمَّا بَقَا نَلُونَ عَلَيْهِ لَدَفْعِهِمْ أَوْ ظَفْرِهِمْ وَغَنَمَاهُ
وَحَيْفَنَادُ جُوعَهُ إِلَيْهِمْ وَضَرْفَةُ **فصل** نَسَا الْكُفَّارَ وَصِيَّانَهُ
إِذَا اسِيرُوا وَارْقُتُوا وَكَدَّ الْعَبِيدُ وَتَحْجُزُ الْأَمَامُ
فِي الْأَحْرَارِ الْكَامِلِينَ وَيَعْلُ الْأَخْطَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ قَتْلِهِمْ

وَفَدَاءِ بِأَسْرَى أَوْ مَالٍ وَأَسْتَرْقَا **وَقَدْ** خَفِيَ **الْأَحْظُ** حَسَمُهُمْ
حَتَّى بَطَّحُوا قَبْلَ **الْإِسْتَرْقِ** وَشَيْءٌ وَكَذَلِكَ عَرَفُوا فِي قَوْلٍ وَلَوْ أَسْلَمَ
أَسِيرٌ عَصَمَ دَمَهُ وَتَمَّ **الْخِيَارُ** فِي الْبَاقِي **وَلَوْ** قَوْلٌ **بِتَبَعِيٍّ** الْمَرْقُ
وَأَسْلَامُ كَأَفْرِقِلَ ظَفِيرُهُ **بِغَضَمِ** دَمِهِ وَمَالُهُ وَصِعَارُ
قَلْبِهِ لَا زَوْجَتَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ **فَإِنْ** اسْتَرْقَتْ **أَنْقَطَعَ** نِكَاحُهُ
فِي أَكْثَالٍ وَقِيلَ **إِنْ** كَانَ **بَعْدَ** دُحُولِ **الْإِسْطِرْبِ** الْعِدَّةُ فَلَهَا
تَعْتِقُ فِيهَا **وَيَجُوزُ** رِقَاقُ **رُوحَتِهِ** ذِمَّتِي وَكَذَلِكَ عَتِيقَتُهُ فِي الْأَمْرِ
لَا عَتِيقُ مُسْلِمٍ وَزَوْجَتُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ **وَإِذَا** سَبَّحَ زَوْجَانِ **أَو** أَحَدُهُمَا
أَنْفَسَخَ النِّكَاحَ **إِنْ** كَانَ **أَحَدُهُمَا** **أَوْ** قِيلَ **أَوْ** قِيلَ **وَإِذَا** **أَرُو** وَعَلَيْهِ
دَيْنٌ **لَسَفَطَ** **فَيَقْضَى** مِنْ مَالِهِ **إِنْ** غَنِمَ **بَعْدَ** رِقَاقِهِ **وَلَوْ** اقْتَرَضَ
حَرْبِي مِنْ حَرْبِي **أَوْ** اشْتَرَى مِنْهُ **ثُمَّ** أَسْلَمَ **أَوْ** قَبْلَ **أَجْرَتِهِ** **دَامَ** الْحَقُّ
وَلَوْ أَتْلَفَ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ **فَلَا ضَمَانَ** فِي الْأَصَحِّ **وَالْمَالُ** الْمَأْخُودُ مِنْ
أَهْلِ الْحَرْبِ **فَهُوَ** **أَغْنِيَهُ** **وَكَذَلِكَ** **أَمَّا** **أَخَذَهُ** **وَاحِدًا** **أَوْ** جَمْعًا **مِنْ** دَارِ
الْحَرْبِ **سَرَقَةً** **أَوْ** وَجَدَ **كَهَيْئَةِ** **الْأَلْقُطَةِ** **عَلَى** **الْأَصَحِّ** **فَإِنْ** **أَمْسَكَ**
كَوْنُهُ **لِاسْتِئْذِينٍ** **وَحَبِّ** **تَعْرِيفِهِ** **وَاللِّغَامِ** **بَيْنَ** **التَّسْبِيحِ** **طَانِ** **الْعَبْدَةِ**
بِأَخْذِ الْقُوَّةِ **وَمَا** **يَصْلَحُ** **بِهِ** **وَالْحَمِّ** **وَشَحْمِهِ** **كُلُّ** **طَعَامٍ** **يُعَادُ**
أَكْلَهُ **عُمُومًا** **وَعَلْفُ** **الدَّوَابِّ** **بَيْنَنَا** **وَشَعِيرًا** **وَحَوَاهَا** **وَدَعُ**

كلمة

١٧٥
ما كور للجنة والصحيح جواز الفاكهة وأنه لا يجب قبة المذبح وأنه لا
يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وعلف وأنه لا يجوز ذلك لمن لم
يجش بعد الحرب الحيانة وأن من رجع إلى دار الإسلام ومعه بقية
لزمه ردها إلى المغنم وموضع التبسط إذا لهم وكذا ما
لم يصل عمران الإسلام في الأصح ولغانم رشيد ولو منحوا عليه
بفلس الأغراض عن الغنمة قبل فقهه والأصح جواز بعد
فرضهم وجواز جميعهم وبطلانه من ذوي القرى وسالبي
والمعصن لمن لم يخصه ومن مات فحقه لوارثه ولا تملك الأبقية
ولهم التملك وقيل يملكون وقيل إن سلمت إلى القسمة بأن
ملكهم وإلا فلا يملك العقار بالاستيلاء كما منقوا ولو كان
فيها طلب أو كلاب تنفع وأراد بعضهم ولم يزارع أعطيه إن
أنكر وإلا أقرع والصحيح أن سواد العراق فتح عنقه وقسم
ثم بذلوه ووقف على المسلمين وخراجها جزء تودي كل سنة
لمصالح المسلمين وهو من عتاد أن الجديته الموصل طولا ومن
القادسية إلى حلوان عرضا قلت الصحيح أن البصرة وإن
كانت داخلية في حد السواد فليس لها حكمة إلا في موضع غربي
دخلها وموضع شرقيها وإن بقي السواد من الدوائر المسكن

يُجُوزُ بَيْعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفُتِحَتْ مَكَّةُ صَلَاحًا فَدَوَّرَهَا وَارْضَاهَا
الْحَيَاةُ مِلْكُ بَاعِ **فصل** يَجْعَلُ مِنْ كُلِّ مَسْئَلٍ مُكَلِّفٍ مُخْتَارًا أَمَانُ حَرْبٍ
وَعَدَدٍ مُحْصَوْفٍ فَتَا وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ اسْتِغْرَافٍ لِمَنْ هُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَصَحِّ وَيَصِحُّ
بِكُلِّ لَفْظٍ يُغَيِّرُ مَقْصُودَهُ وَبِكُتَابَةٍ وَرِسَالَةٍ وَبِشَرْطِ عِلْمٍ
الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ فَإِنْ رَدَّ هُ بَطْلٌ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ وَتَلْفِي
إِشَارَةً مُفْرَمَةً لِلْقَبُولِ وَجَبَّ أَنْ لَا تَبِيدَ مَدَّتُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُبٍ
وَنَبِيٍّ قَوْلٍ يَجُوزُ مَا لَمْ يَبْلُغْ سَنَةً وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ بَصِيرَةِ الْمُسْلِمِينَ
لِجَاسُوسٍ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ بَيْدُنَا أَمَانُ إِنْ لَمْ تَخَفْ خِيَانَةً وَلَا يَدْخُلُ
فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ بِدَارِ الْحَرْبِ وَكَذَا مَا مَعَهُ مِنْهَا
فِي الْأَصَحِّ وَالشَّرْطُ وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ كُفْرٍ إِنْ امْكَنَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ
اسْتَحْبَبَّ لَهُ الْهَجْرَةُ وَإِلَّا وَجَبَتْ إِنْ أَطَاقَهَا وَلَوْ قَدَّ اسْتِغْرَافُ
عَلَى رِبَازٍ وَلَوْ أَطْلَقُوهُ بِالشَّرْطِ فَلَهُ اغْتِيَا لَهُمْ أَوْ عَلَى أَنْهُمْ فِي
أَمَانِهِ حَرَمٌ فَإِنْ تَبَعَهُ قَوْمٌ فَلَيْدُ نَعْمِهِمْ وَلَوْ بَقِيَ لَهُمْ وَلَوْ شَرَطُوا
أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ دَارِهِمْ لَمْ يَحْزِرِ الْوَفَا وَلَوْ عَاقَبَ الْإِمَامُ عِلْمًا
يَدُلُّ عَلَى قِلْعَتِهِ وَلَهُ مِنْهَا جَلِيلٌ جَائِزٌ فَإِنْ فُتِحَتْ بِدَلَالَتِهِ
أَغْطِيَهَا أَوْ بَغَيْرَهَا فَلَا فِي الْأَصَحِّ فَإِنْ لَمْ تَفُتَّحْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَقِيلَ
إِنْ لَمْ يُعْلَقِ الْجُوعُ بِالْفَتْحِ فَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَارِيَةٌ

أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا شَيْءَ أَوْ بَعْدَ الظُّفْرِ قَبْلَ السَّلَامِ وَجِبَ
بَدَلُ أَوْ قَبْلَ ظُفْرٍ فَلَا فِي الْأَطْهَرِ وَإِنْ أَسْلَمَتْ فَلَا مَذْهَبَ وَحُجُوبَ
بَدَلٍ وَهِيَ وَاجِبَةٌ مِثْلُهَا وَقِيلَ قِيمَتُهَا **نَحْوُ الْحَجَرِ** صَوْرَةُ عَقْدِهَا
أَوْ كَرِّكُمْ بَدَأَ بِالْإِسْلَامِ أَوْ أَذِنَتْ فِي إِقَامَتِكُمْ بِهَا عَلَى أَنْ تَبْدُلُوا
حِزْبَهُ وَتَتَقَادُوا وَاجْتَمَعُوا بِالْإِسْلَامِ وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ ذِكْرِهَا هَذَا
كَفِّ لِلِّسَانِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدِينِهِ
وَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مُوقَّتًا عَلَى الْمَذْهَبِ وَشَيْءٌ طَلْفُ قَبُولِ لَوْ
وَجَدَ كَافِرٌ بَدَأَ بِمَا قَالَتْ دَخَلَتْ لِسْمَاعِ كُلِّمَ اللَّهُ أَوْ رَسُولًا أَوْ بِأَمَانٍ
مُسْلِمٍ صَدَقَ فِي دَعْوَى الْأَمَانِ وَجِبَتْ وَشَرَطَ لِعَقْدِهَا
الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ إِذَا طَلَبُوا إِلَّا جَا سَوْسًا
خَافَهُ وَلَا تَعْقُدُ إِلَّا لِلْبُهِوِّ وَالنَّصَارِيِّ وَأَوْلَا مِنْ هَوْدَ
أَوْ تَضَرَّقَ قَبْلَ الشَّيْخِ فِي وَقْتِهِ وَكَذَا زَاغِمُ التَّمَسُّكِ بِصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ
وَرَبُورِدٍ أَوْ دَخَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا سَلَامٌ وَمَنْ أَحَدُ ابْنَيْهِ كُنَانِي
وَالْأَخَرُ وَشَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَا حِرْبَةَ عَلَى امْرَأَةٍ وَحَنِيٍّ وَمَنْ مِينَهُ
وَصَبِيٍّ وَمَحْنُونٍ فَإِنْ نَقَطَ حَنْوَنَهُ قَلِيلًا كَسَاعَةً مِنْ شَهْرٍ
لَزِمَتْهُ أَوْ كَثِيرًا كَيَوْمٍ وَيَوْمًا فَالْأَصَحُّ تَلْفِظُ الْإِفَاقَةِ فَإِذَا بَلَغَتْ
سَنَةً وَحَبِثَتْ وَلَوْ بَلَغَ ابْنٌ ذِي سِنٍ وَلَمْ يَبْدُلْ حِرْبَتَهُ أَوْ كُنِيَ عَلَيْهِ وَإِنْ

وَيُجِبُ

أَوْ شَكَّ كُنَانِي

بذلها عُقْدَ لَهُ وَقَتْلَ عَلَيْهِ كَجَزِيَّةِ أَبِيهِ وَالْمَذْهَبَ وَجُودَهَا عَلَى رَأْسِ
وَشَيْخِ هَرَمٍ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ وَأَجِيرٍ وَفَقِيرٍ عَجَزٍ عَنْ كَسْبٍ فَادَامَتْ
سَنَةً وَهُوَ مُعْسِرٌ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُوَسِّرَ وَيُمْنَعَ كُلُّ كَافِرٍ مِنْ اسْتِطْلَانِ
الْحِجَازِ وَهُوَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَقَرَاهِصًا وَقَتْلَ الْإِقَامَةِ
بِطَرَفِ الْمَمْتَدَّةِ وَلَوْ دَخَلَ بَعِيْرُ إِذْنِ الْإِمَامِ أَخْرَجَهُ وَعَتَرَهُ إِنْ
عَلِمَ أَنَّهُ مَرْغُوعٌ فَإِنْ اسْتَأْذَنَ إِذْنُ أَنْ كَانَ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ كَرِهَالِهِ
وَحَلَّ مَا نَحْتَاخُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ لِبَغَارَةِ الشَّرَفِ كَبِيرٌ حَاجَةً لَمْ يَأْذَنْ
إِلَّا شَطْرَ أَخَذَ شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا ثَلَاثَةً وَمُنْعُ دُخُولِ حَرَمِ
مَكَّةَ فَإِنْ كَانَ رَسُولًا خَرَجَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبٌ يَسْمَعُهُ
وَأَنْ يَرْضَى فِيهِ نُقْلًا وَإِنْ خِيفَ مَوْتُهُ فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَذْفَنْ
فِيهِ فَإِنْ ذُفِنَ نُسِرَ وَأَحْرِجَ وَإِنْ مَرَضَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْحِجَازِ وَعُظْمَتِ
الْمَشَقَّةُ فِي نُقْلِهِ ثَرَكٌ وَإِلَّا نُقِلَ فَإِنْ مَاتَ وَتَعَذَّرَ نُقْلُهُ ذُفِنَ
هُنَاكَ **فصل** أَقْلُ الْحَزْبَةِ دِينَارٌ لِكُلِّ سَنَةٍ وَيُسْتَمْتُ
لِلْإِمَامِ مُمَا كَسَبَ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْ مَتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ وَغَنَى أَتْرَعَهُ
وَلَوْ عَقِدَتْ بِالْكَثْرَةِ عَلِمُوا جَوَازَ دِينَارٍ لَزِمَهُمْ مَا التَزَمُوهُ فَإِنْ أَبَوْا فَلَا مَحْ
الَهُمْ نَاقِصُونَ وَلَوْ اسْلَمَ ذِمِّيٌّ أَوْ مَاتَ بَعْدَ سَنَةٍ أُحْدِثَتْ
عَزَائِرُهُ مِنْ تَرْكِهِ مَقْدَمَةً عَلَى الْوَصَايَا وَسَيُورِ بَيْنَهَا وَسَيُورِ أَدْمِيٍّ

أَيَّامُ
١١

على المذهب أو في خلال سنة فقيس خط وفي قول لا شيء وتؤخذ بالهانة
فيجلس الأخذ ويقوم الذي ونظما على رأسه وتحتي ظهره ويضعها
في الميزان ويقبض الأخذ لحته ويضرب له منيه وكله مستحب
وقيل واجب فعلى الأول له توكيل مسلم إلا وهو له عليه وأن
يسمى قلت هذه الحقة باطله ودعوى استخبارها أشد خطاء
والله أعلم وتستحب لله ما كسبه حتى يأخذ من وسط
دينارين وغير أربعة ولو عقدت بالشر ثم علوا جواز دينارين
ما التزموه فإن ابوا إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صولحو إلى بلادهم
ضيافة من ثم يهجر من المسلمين زابدا على أقل جهته وقيل
يجوز منها وتجعل على غي ومنه وسطه لا فقير في الأصح ويذكر عدد
الضيقان حلالا وفرسانا وجيشا لطعام والأدم وقد هما ذلك
واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيقان من كنيسته فاضل
مسكن ومقامهم ولا يحا وز ثلثة أيام ولو قال قوم يؤذي
الجزية بما سدد قد لا جزية فلا قيام إجابتهم إذا رأى ويضعف
عليهم الزكاة من خمسة أعف شاتار وخمسة وعشرين بنتا مخاصن
وعشرين دينار دينار وما يتى درهم عشرين وخمسة عشر
ولو وجب بنتا مخاصن مع جبران لم يضعف الجبران في الأصح ولو

كَانَ بَعْضُ نَصَابٍ لَمْ يَجِبْ قِسْطُهُ فِي الظَّهْرِ ثُمَّ الْمَأْخُودُ خَرِيَّةٌ وَلَا
يُؤْخَذُ مِنْ مَالٍ مِنْ لَاجَرِيَّةٍ عَلَيْهِ **فصل** يُلْزِمُنَا الْكَفُّ عَنْهُمْ وَضَمَانُ مَا
تَتَلَفُهُ عَلَيْهِمْ نَفْسًا وَمَالًا وَدَقَّ أَهْلُ الْحَرْبِ عَنْهُمْ وَقِيلَ إِنَّ الْفَرْدَ وَالْ
بِلَدَ لَمْ يُلْزِمُنَا الدَّقُّ وَمَنْعَهُمْ إِنْ حَدَثَتْ كُنَيْسِيَّةٌ فِي بِلَدٍ أَحَدُ ثَنَاءٍ
أَوْ اسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ وَمَا فَتَحَ عَنْهُ لَا يَجْدُ ثَوْبًا فِيهِ وَلَا يُقَرِّدُنَ عَلَى
كُنَيْسِيَّةٍ كَانَتْ فِيهِ فِي الْأَصْحِ أَوْ ضَلَحًا شَطْرَ الْأَرْضِ لَنَا وَشَطْرَ اسْكَاثِهِمْ
وَأَتَقَى النَّاسُ سِرَّ جَارٍ وَأَنْ أُطْلِقَ فَأُصْحَ الْمَنْعِ أَوْ هُمْ قَرَّرَتْ وَلَهُمْ لِأَحْدَاثِ
وَيُمنَعُونَ وَخُوبًا وَقِيلَ بَدَا مِنْ رَفْعِ ثِيَابٍ عَلَى ثِيَابٍ جَارٍ مُسَلِّمٍ
وَالْأَصْحَ الْمَنْعِ مِنَ الْمَسَاوَاةِ وَأَنْهُمْ لَوْ كَانُوا بِمَحَلَّةٍ مُتَفَصِّلَةٍ لَمْ يُنْعَوَا
وَيُمنَعُ الذِّمِّيُّ رُكُوبَ خَيْلٍ لَا هِمْدٍ وَبَغَالٍ بَغِيْسَةٍ وَيَرْكَبُ بِأَكَابٍ
وَرِكَابٍ خَشَبًا حَدِيدٍ وَلَا سَرْجٍ وَيَلْتَجِئُ إِلَى أَضْيَاقِ الطَّرِيقِ
وَلَا يَوْقُرُ وَلَا يُصَدَّرُ فِي مَجْلِسٍ وَيُؤْمَرُ بِالْغِيَارِ وَالزَّيْنِ أَوْ فَوْقَ
الشَّيْبِ وَإِذَا دَخَلَ حَتَمًا مَابِهِ مُسْلِمُونَ أَوْ تَجَرَّدَ عَنْ ثِيَابِهِ
جُعِلَ فِي عُنُقِهِ خَاتَمٌ حَدِيدٌ أَوْ رَصَاصٌ وَخَوْفٌ وَيُمنَعُ مِنْ
اسْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ شَرْكَاءَ وَقَوْلِهِمْ فِي عَزَائِرِ الْمَسِيحِ وَمِنْ أَظْهَارِ
خَمْرِ وَخُسْرِ وَنَاقُوسٍ وَغَيْدٍ وَلَوْ شَرِطَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فَنَالَهَا
لَمْ يَنْتَقِضِ الْعَهْدُ وَلَوْ قَاتَلُونَا أَوْ أَمْتَنَحُوا مِنْ الْجَزْيَةِ أَوْ مِنْ أَجْزَاءِ

حَلِمَ الْإِسْلَامُ انْتَقَضَ وَلَوْ نَاذِمِي مُسْلِمُهُ أَوْ صَالِحًا بِنِكَاحٍ أَوْ
ذَلْ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ
أَوْ طَعَنَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْقُرْآنِ أَوْ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِسَوَاءٍ فَأَلْصَحَّ أَنَّهُ إِنْ شَرِطَ انْتِقَاضُ الْعَهْدِ بِهَا انْتَقَضَ وَإِلَّا فَلَا
وَمَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ بِقِتَالٍ حَارَ دَفَعَهُ وَقِتَالُهُ أَوْ بَغْيُهُ لَمْ
يَحِبَّ ابْتِلَاغُهُ مَا مَنَّهُ فِي الظَّهْرِ بَلْ يَخْتَارُ الْأَمَامُ فِيهِ قِتْلًا وَرِقًا
وَمَنَا وَفِدًا فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ اخْتِبَارِ امْتِنَاعِ الرُّقَّةِ وَإِذَا بَطَلَ
أَمَانُ رَجَالٍ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُ نِسَائِهِمُ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْأَصْحِ وَإِذَا اخْتَارَ
ذِمِّي بِنْدَ الْعَهْدِ وَاللَّحْمُوقِ بَدَارَ الْحَرْبِ بَلَغَ الْمَأْمُرُ **ك** **بِالْهُدْنَةِ**
عَقْدُهَا كَيْفَ أَرَادَ قَلْبُهُ يَخْتَصِرُ بِالْأَمَامِ وَنَايِبِهِ فِيهَا وَلِبَلَدٍ يَحْوِزُ
لِوَالِي الْأَقْلِيمِ أَيْضًا وَإِنَّمَا تَعْقِدُ الْمَصْلُحَةُ كَضَعْفِنَا بِقَلْبِهِ عَدَدِ
وَأَهْبِيهِ أَوْ رَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ أَوْ بَدَلِ جَزِيَّةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَارَ زَتْ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِسَنَةِ وَكَذَا دَوْلَتَانِ فِي الظَّهْرِ وَالصَّغِيرِ
يَجُوزُ عَشْرَ سِنِينَ فَتَطَاوَمَتْ زَادَ عَلَى الْحَايِزِ فَقَوْلًا تَقَرُّقُ
الْصَّفْقَةُ وَإِبْلَاقُ الصَّفْقِ بَغْيُهُ وَكَذَا شَرْطُ فَاسِدٍ
عَلَى الصَّحِيحِ بَيَانُ شَرْطِ مَنْعِ فِكْرِ اسْتِرَانَا أَوْ تَرْكِ مَا لَنَا لَهُمْ
أَوْ لِيَتَعَقَّدَ لَمْ أَذْمَةُ بِذَوْبِ دِيَّارٍ أَوْ بِدَوْبِ مَالٍ إِلَيْهِمْ وَتَضَعُ الْهُدْنَةُ

عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا الْإِمَامُ مَنْ شَاءَ وَمَنْ صَحَّتْ وَجِبَ الْكَفَّ عَنْهُمْ
 حَتَّى تَقْتَضِيَ أَوْ يَنْقُضُوهَا بِتَصَرُّحٍ أَوْ قِتَالِنَا أَوْ مَكَاتِبِهِ لِقُلِّ
 الْحَرْبِ بِعَوْرَةٍ لَنَا أَوْ قَتْلِ مُسْلِمٍ وَإِذَا انْتَقَضَتْ جَارَتْ الْإِغَاةُ
 عَلَيْهِمْ وَبَيَاتُهُمْ وَلَوْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَاقُونَ بِقَوْلٍ وَلَا
 فِعْلٍ انْتَقَضَ فِيهِمْ يُضَافُ وَإِنْ نَكَرُوا بِاعْتِرَافِهِمْ أَوْ غِلَامِ الْإِمَامِ
 بِتَقَابِهِمْ عَلَى الْعَهْدِ فَلَا وَلَوْ خَافَ خِيَانَتَهُمْ فَلَهُ نَبَذُ عَهْدِهِمْ إِلَيْهِمْ
 وَيُلْغِيهِمْ الْمَأْمُونُ وَلَا يَنْبُدُ عَقْدُ الذِّمَّةِ بِتُهْمَةٍ وَلَا يَتَوَزَّ شَرْطُ
 رَدِّ مُسْلِمَةٍ تَأْتِيهِمْ مِنْهُمْ فَإِنْ شَرَطَ فُسَدَ الشَّرْطُ وَكَانَ
 الْعَقْدُ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ شَرَطَ رَدُّ مَنْ جَاءَ أَوَّلَهُ يَذْكُرُ رَدَّ الْخَبَائِثِ
 أَمْرًا لَمْ يَجِبْ دَفْعُ مَهْرٍ إِلَى زَوْجِهَا فِي الْأَطْهَرِ وَلَا يَرُدُّ صَبِيٌّ
 وَمَجْنُونٌ وَكَذَا عَبْدٌ وَحُرٌّ لَا عَشِيرَةَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ يَرُدُّ مَنْ
 لَهُ عَشِيرَةٌ طَلَبَتْهُ إِلَيْهَا لَا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ الْمَطْلُوبُ عَلَى
 قَهْرِ الطَّالِبِ وَالْهَرَبِ مِنْهُ وَمَعْنَى الرَّدِّ أَنْ يَخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَالِبِهِ وَلَا يَحْبِرُ
 عَلَى الرُّجُوعِ وَلَا يُلْزِمُهُ الرُّجُوعُ وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ وَلَنَا النِّعَافُ لَهُ
 لَا التَّصَرُّحُ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَرُدُّ مَنْ جَاءَهُمْ مَرْتَدًّا مِنْهُمْ
 الْوَفَاءُ فَإِنْ بَوَاقَهُ نَقَضُوا وَالْأَطْهَرُ رَجُوعُ الشَّرْطِ أَنْ لَا يَرُدُّوا
 قَتْلُ الصَّيْدِ وَالذَّبَايِحِ ذِكَاةُ الْكِبْوَانِ لِمَا كَوَّلَ بَذِيحَةً

١٧٩
خَلَقَ أَوَّلَهُ أَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ وَالْأَفْهَقُ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ وَشَرَطَ
دَائِحَ وَصَايِدٍ حِلِّ مُنْكَحَتِهِ وَتَحْلُ ذَكَاءِ أُمَّةٍ كِتَابَتِهِ وَلَوْ شَارَكَ مَجْوُوسِي
مُسْلِمَانِي ذَنْعٍ أَوْ أَصْطِيبَا دِحْرَمٍ وَلَوْ أَرْسَلَا كُلَّيْنِ أَوْ شَهْمَيْنِ
فَإِنْ سَبَقَ إِلَهُ الْمُسْلِمِ فَقَتْلُ أَوَائِهَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ حَلٍّ وَلَوْ
انْعَكَسَ أَوْ جَرَحَاهُ مَعًا أَوْ جَهْلًا أَوْ مَرْتَبًا وَلَمْ يُدْفِعْ أَحَدُهُمَا حَرَمَ
وَيَحِلُّ ذَنْعُ صَبِيٍّ مُمَيَّرٍ وَكَذَا غَيْرُ مُمَيَّرٍ فَجَنْوَتٌ وَسَكْرَانٌ
وَالْأَكْظَاهُ وَتَكْرَهُ ذَكَاءُ أَعْمَى وَيَحْرُمُ صَيْدُهُ بِرُفْيٍ وَكَلْبِي الْأَصْحَى وَتَحِلُّ
مَيْتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَوْ صَادَ هُمَا قَجُوسِي وَكَذَا الدَّوْدُ الْمَتَوَلِّدُ
مِنْ طَعَامٍ حَلٍّ وَفَالِهَةٍ إِذَا أَكَلَ مَعَهُ فِي الْأَصْحَى وَلَا يَقْطَعُ بَعْضُ
سَمَكِهِ فَإِنْ فَعَلَ أَوْ بَلَغَ سَمَكَةً حَيَّةً حَلَّ فِي الْأَصْحَى وَإِذَا رَكِبَ صَيْدًا
مُتَوَحِّشًا أَوْ بَعِيرًا نَدَا أَوْ شَاةً شَرَدَتْ بِسَهْمٍ أَوْ رَسَلٍ عَلَيْهِ
خَارِجَةً فَلَصَابَ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ فِي الْحَالِ حَلٌّ وَلَوْ تَرَدَّى بَعِيرٌ
وَنَحَى فِي بَيْتٍ وَلَمْ يَكُنْ قَطْعُ حُلُقُومِهِ فَكَذَا **قَلْبُ** الْأَصْحَى لَا يَحِلُّ
بِإِرسَالِ الْكَلْبِ وَصَحَّةِ الرُّؤْيَانِ وَالشَّائِبِ وَاللَّهْ أَعْلَمُ وَمَتَى تَبَسَّرَ
لِحَقْوَقِهِ بَعْدَ وَادِ اسْتِعَانَةٍ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُهُ فَقَدْ وَرِعَ عَلَيْهِ
وَيَكْفَى فِي النَّارِ وَالْمَرْدِي جَرْخُ بَقْصَةِ الْحَالِ الزُّهْدِ وَقِيلَ لَشَرَطُ
مُدْفَعٍ إِذَا أُرْسِلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا أَوْ طَائِرًا عَلَى صَيْدٍ فَاصَابَهُ

وَمَا تَفَانٍ لَمْ يُدْرِكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَأَوْدَرُهَا وَتَعَدَّ
ذَنْبُهُ بِلَا تَقْصِيرٍ بَأْسَ سَلِّ السَّكِينِ فَمَاتَ قَبْلَ امْرَأَتِ
أَوْ امْتَنَعَ بِقُوَّتِهِ وَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ خُلُوًا إِنْ مَاتَ لِتَقْصِيرِهِ بَأْسٌ
لَا يَكُونُ مَعَهُ سَكِينٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ تَشَبُّهُ فِي الْعَدُوِّ
حَرَمٌ وَلَوْ رَمَاهُ فَقَدَهُ بِصَفِيرٍ خَلَا وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عَضْوًا جَرَحَ
مُدْفِعٌ حَلَّ الْعَضْوِ وَالْبَدَنِ أَوْ بَعِيرٌ مُدْفِعٌ ثُمَّ ذَنْبُهُ أَوْ جَرَحَ
جَرَحًا آخَرَ مُدْفِعًا حَرَمَ الْعَضْوِ وَحَلَّ الْبَقِيَّةَ لَمْ يَمَكَّنْ
ذَنْبُهُ وَمَاتَ بِالْجُرْحِ حَلَّ الْجَمِيعِ وَقِيلَ حَرَمَ الْعَضْوِ وَذَكَاةُ كُلِّ جَوَانٍ
قُدِرَ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ الْخَلْقِ وَهُوَ مَخْرَجُ النَّفْسِ وَالْمَرْءِ وَهُوَ مَخْرَجُ
الطَّعَامِ وَتُسْتَحْتَقُّ قَطْعُ الْوَدَجِزِ وَهِيَ عِرْقَانِ فِي صَفْحَتَيْ
الْعُنُقِ وَلَوْ ذَنْبُهُ مِنْ قَفَاهُ عَصَى فَإِنْ اسْرَعَ فَقَطَعَ الْخَلْقُومَ وَالْمَرْءُ
وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حَلَّ وَالْأَفْلَاةُ وَكَذَا إِخْطَالُ سَلِينِ بَادِنِ
تَعْلَبِ وَتُسَبِّحُ خُرَابِلَ وَذَنْبُ بَقَرٍ وَغَنَمٍ وَخُجُوزٍ عَكْسُهُ وَإِنْ
يَكُونُ الْبَعِيرُ قَائِمًا مَعْفُولَ رَكْبَةٍ وَالنَّقْرَةُ وَالشَّاةُ مُصْجَعُهُ
لِحْشَاهَا الْأَنْبَسُ وَتُرْكُ رِجْلَاهَا الْيَمْنَى وَتُسَيِّدُ بَاقِيَ الْقَوَائِمِ وَإِنْ
يُحْدِثُ شَفَرَتَهُ وَيُوجِّهُ لِلْقَبِيلَةِ ذَيْبَتَهُ وَإِنْ يَقُولُ اِسْمُ اللَّهِ يَصْلِي
عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَقُولُ بِاسْمِ اللَّهِ وَاسْمُ مُحَمَّدٍ **فصل**

يَحْلُ ذَنْحٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ وَجَرْحٌ عَنْهُ بِكُلِّ مَحْدٍ مَخْرَجٍ حَلِيدٍ
وَنَحَاسٍ وَذَهَبٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ وَحَجَرٍ وَزَجَاجٍ الْأَطْفَالُ أَوْ شَبَابٌ
الْعِظَامُ فَأَوْ قَتْلٌ مُثْقِلٌ وَثَقْلٌ مَحْدٍ كَبْدٌ فِيهِ وَسُوطٌ وَسَهْمٌ بِلَا
نَصْلٍ وَلَا حِدٍّ أَوْ سَهْمٌ وَبَنْدُ قِيَةٍ أَوْ جَرْحَةٌ تَهْشُلُ وَاتْرَفِيهِ عَرْضُ السَّهْمِ
فِي مَرْوَرِهِ وَمَاتَ بَيْنَهُمَا أَوْ اخْتَنَقَ بِاخْتِنَاقٍ أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوَقَعَ بِأَرْضٍ
أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ هَرَامٌ وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَا فَسَقَطَ بِأَرْضٍ
وَمَاتَ حَلٌّ وَحَلٌّ الْأَصْطِيَادُ بِجَوَارِحِ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ كَلْبٌ فَهْدٌ
وَبَارٍ وَشَاهِيزٍ بِشَرْطٍ كَوْنِهَا مُعْلَمَةً بِأَنْ تَنْزُجَ جَارِحَةُ السَّبَاعِ
بِرَجْصٍ صَاحِبِهِ وَبَسْتَرٍ سَلْبٍ بِأَيْسَارِهِ وَيُمْسِكُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْكُلُ
مِنْهُ وَتَشْتَرِ طَائِرُ هَذِهِ الْأُمُورِ وَتَحْتِثُ يُظَنُّ تَأْذِيبُ الْجَارِحَةِ
وَلَوْ ظَهَرَ كَوْنُهُ مُعْلَمًا ثُمَّ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَمْ يَحْلُ ذَلِكَ الصَّيْدُ
فِي الْأُظْهَرِ فَشَيْئٌ تَرْطُ تَعْلِيمٌ جَدِيدٌ وَلَا أَثَرٌ لِلْعَقْرِ الدَّمِ وَمَعْصَرُ
الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ تَجَسُّرٌ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَأَنَّهُ يَلْعَنُ
عَسَلُهُ بَمَاءٍ وَتُرَابٌ وَلَا يَجِبُ أَنْ يُقَوَّرَ وَيُطْرَحَ وَلَوْ تَحَامَلَتْ
الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَتْهُ بِثِقَلِهَا حَلٌّ فِي الْأُظْهَرِ وَأَوْ
كَانَ بِيَدِهِ سِكِّينٌ فَسَقَطَ وَأَنْجَحَ بِهِ صَيْدٌ أَوْ احْتَكَّتْ
بِهِ سَنَاءٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَانْقَطَعَ خُلُوعُهُ وَمَرُّهَا أَوْ اشْتَرَا

مَنْ شَرَّ الْأَكْلِ فَطَارِحَةٌ
الطَّيْرِ الْأُظْهَرِ

كَلْبٌ بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحِلَّ وَكَذَلِكَ الْوَأَسْرَسَلْ فَأَغْرَاهُ
صَاحِبُهُ فَرَادَ عَدُوَّهُ فِي الْأَصْحَى وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِأَعْيَانِهِ تَزِيحُ حَلْ
وَلَوْ أُرْسِلَ سَهْمًا لَا خِتَابَ رَفُو بِهِ أَوَّلِي غَرْضٍ فَأَعْرِضْ صَيْدُ
فَقَتَلَهُ حَرَمٌ فِي الْأَصْحَى وَلَوْ رَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجْرًا أَوْ سِرْبَ طِيَارٍ
فَأَصَابَ غَيْرَهَا مَلَتْ فِي الْأَصْحَى وَلَوْ غَابَ عَنْهُ الْقَلْبُ وَالصَّيْدُ ثُمَّ
وَحْدَهُ مِتَّ أَحْرَمٌ وَأَنْ جَرَحَهُ وَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مِتَّ أَحْرَمٌ فِي الْأَصْحَى

وَاحِدَةٌ حَلَّتْ وَأَنْ
تَصَدَّ وَاحِدَةٌ
فَأَصَابَ

فصل عَلَيْكَ الصَّيْدُ بِصَبْطِهِ بَيْدٍ وَبِحَرْجٍ مُدْفِقٍ وَبَارْمَانٍ
وَلَحْنٍ سَاحٍ وَبِجُتُوعِهِ فِي شَبَكَةٍ نَصَبَهَا وَبِالْحَارِيَةِ إِلَى
مَضِيغٍ لَا يَفْلِتُ مِنْهُ وَلَوْ وَقَعَ صَيْدٌ فِي مَلِكِهِ وَصَارَ
مَقْدُورًا عَلَيْهِ يَتَوَحَّلُ وَغَيْرُهُ لَمْ يَمْلِكْهُ فِي الْأَصْحَى وَمَتَّى مَلِكُهُ
لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ بِإِنْقِلَابِهِ وَكَذَلِكَ بَارِسَالِ الْمَالِكِ الْأَصْحَى وَلَوْ
تَحَوَّلَ حِمَامَةٌ إِلَى بَرَجٍ غَيْرِهِ لَزِمَتْهُ رَدُّهُ فَإِنْ اخْتَلَطَ وَعَسَدَ
الْتِمِيزُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ أَحَدِهَا وَهَبْتُهُ شَيْئًا مِنْهُ لثَالِثٍ وَتَجَوَّرَ
لِصَاحِبِهِ فِي الْأَصْحَى فَإِنْ بَاعَهَا وَالْعَدَدُ مَعْلُومٌ وَالْقِيَمَةُ يَبْوَأُ
صَحَّ وَالْأَفْلَاوُ حَرْجُ الصَّيْدِ تَنَازُلُ مَتَعَاتِقَانِ فَإِنْ دَفِيقُ
الثَّانِي أَوْ أَمْرٌ دُونَ الْأَوَّلِ فَهُوَ لِلثَّانِي وَإِنْ دَفِيقُ الْأَوَّلِ فَلَهُ وَإِنْ أَمْرٌ
فَلَهُ ثُمَّ إِنْ دَفِيقُ الثَّانِي بَقِيَ طَرِيعُ حُلُقُومٍ وَمَرِيٌّ فَهُوَ حَلَالٌ

وَعَلَيْهِ لِلْأُولَى مَا يَقْضَى بِالذَّحِّ وَإِنْ دَفَعَتْ لَا يَفْطَعُهَا أَوْلَمُ
يَدْفَعُ وَمَاتَ بِأَكْرَحِيٍّ فَحَرَامٌ وَيُضْمَنُهُ الثَّانِي لِلْأُولَى وَإِنْ
جَرَحَا مَعًا وَدَفَعَا أَوْ أَرَمَا فَلَهُمَا وَإِنْ دَفَعَ أَحَدُهُمَا أَوْ أَرَمَ
دُونَ الْآخَرِ فَلَهُ وَإِنْ دَفَعَ وَاحِدٌ وَأَرَمَ الْآخَرُ وَجُوهِلُ السَّابِقِ
حَرَامٌ عَلَى الْمَذْهَبِ **كتاب** **الاصحح** **هي سنة**
لَا تَجِبُ إِلَّا بِالْإِزَامِ وَلَيْسَ بِمُرِيدِهَا أَنْ لَا يَزِيلَ شَعْرُهُ وَلَا تُظْفَرُ
فِي عَشْرِي كَحِجَّةٍ حَتَّى يَضْحَى وَأَنْ يَذْكُهَا بِنَفْسِهِ وَالْأَفْشِدَ لَهَا
وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَعَنْمٍ وَشَرَطُ إِبِلٍ أَنْ يَطْعَنَ فِي
السَّنَةِ السَّادِسَةِ وَبَقَرٍ وَمَعَزٍ فِي الثَّالِثَةِ وَضَائِقُ الثَّانِيَةِ
وَيَجُوزُ ذِكْرُ وَانْتِ وَخَصِي وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرُ عَنْ سَبْعَةٍ وَ
الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ وَأَفْضَلُهَا بَعِيرٌ ثُمَّ بَقَرٌ ثُمَّ ضَائِقٌ ثُمَّ مَعَزٌ
وَسَبْعُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ بَعِيرٍ وَشَاةُ أَفْضَلُ مِنْ مِشَاءِ رَكَّةٍ
فِي بَعِيرٍ وَشَرَطُهَا سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبٍ نَقِصُ كَحَافِلَاتِ تَجَرِي
عَجْفًا وَمَحْبُونَةً وَمَقْطُوعَةً بَعْضُ أَذْنٍ وَذَاتُ عَرِجٍ وَعَوْرٍ
وَمَرَضٍ وَجَوْبٍ يَتَرَدَّدُ بِصُرْطِهَا وَلَا فَقْدُ قُرُونٍ وَكَذَا شَقُّ
أُذُنٍ وَحَرْقُهَا وَثَقْبُهَا فِي الْأَصْعِ **قلت** **الاصحح** **المنصوص**
يَضُرُّ سِيْرُ الْكَرْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَحِلُّ وَقْتُهَا إِذَا ارْتَفَعَتْ

الشَّمْسُ كَرَمِجٍ بَوَّارٍ لَمْ تُضَيَّ قَدْرَ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ حَفِيفَتَيْنِ
 وَيَبْقَى حَتَّى تَغْرُبَ بَاقِيَ الشَّيْءِ **فَلْيَت** اِرْتِفَاعُ الشَّمْسِ فَضِيلُهُ
 وَالسَّطْرُ طُلُوعُهَا ثُمَّ مَضَى قَدْرَ الرُّكْعَتَيْنِ وَالْخُطْبَتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَنْ
 نَذَرَ مَعِينَهُ فَقَالَ لَهُ عَلَى أَنْ أَصْحَى هَذِهِ لَزِمَةٌ ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْوَقْتُ
 فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَإِنْ أَتَلَفَهَا لَزِمَةٌ أَنْ تَشِيرَ بِ
 بَقِيَّتِهَا مِثْلَهَا وَيَذْكُرَهَا فِيهِ وَإِنْ نَذَرَ بِذِمَّتِهِ ثُمَّ عَثَرَ لَزِمَةٌ ذَكَرَهَا
 فِيهِ فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بَقِيَ الْأَصْلُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْحَى وَتَشَارُطَ الْبَيْتِ عِنْدَ
 الذِّخْرِ إِنْ لَمْ يَسْبِقُوا تَحْيِينَ وَكَذَا إِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا أَصْحِيَّةً
 فِي الْأَصْحَى وَإِنْ وَكَلَّ بِالذِّخْرِ نَوَى عِنْدَ اعْطَاءِ الْوَكِيلِ أَوْ ذِكْرِهِ
 وَلَهُ الْأَكْلُ مِنْ أَصْحِيَّةِ تَطَوُّعٍ وَإِطْعَامِ الْأَغْنِيَا لَا تَمْلِكُهُمْ
 وَيَا كُلُّ ثَلَاثًا وَفِي قَوْلٍ بَصَفَاءِ الْأَصْحَى وَجُوبُ تَصَدَّقَ بِبَعْضِهَا
 وَالْأَفْضَلُ بِكُلِّهَا إِلَّا الْقَمَاءَ يَتَبَدَّلُ بِأَكْلِهَا وَيَتَصَدَّقُ
 بِجَلْدِهَا أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَرَدُّ الْوَاجِبَةِ يَذْخَرُ وَلَهُ أَكْلُ كُلِّهِ
 وَشُرْبُ فَاضِلِ لَيْسَ بِهَا وَلَا تَصْحِيَّةٌ عَنِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ وَلَا
 عَنْ مَيْتٍ لَمْ يُوَصَّ بِهَا **فَصَلِّ** لَيْسَ أَنْ يَعْقَ عَنْ غُلَامٍ لَشَابَتِ
 وَجَارِئَةٍ شَابَتْ وَسَنَاهَا وَسَلَامَتُهَا وَالْأَكْلُ وَالْتَصَدَّقُ
 كَالْأَصْحِيَّةِ وَلَيْسَ بِطَحْنِهَا وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ وَإِنْ تَذَخَّرَ

بِمَنْ يَكُونُ
 فِي الْوَقْتِ
 وَالْأَصْحَى
 وَالْأَصْحَى
 وَالْأَصْحَى
 وَالْأَصْحَى

يَوْمَ سَابِعٍ وَلَا يَتَدَلَّى فِيهِ وَتُحْلَقُ أَسَدُهُ لَعَبْدٍ وَبِحَمَاهَا وَتَقْتَدُّ
بِرَنْتِدِهِ ذَهَبًا أَوْ فضةً وَيُؤْذَنُ فِي أَذُنِهِ حَيْثُ يُولَدُ وَتُحْنَكُ تَمْرٌ
كتاب الأَطْعِمَةِ حَيَوَانُ الْبَحْرِ السَّمَكُ مِنْهُ خِلَالُ
كَيْفَ مَاتَ وَكَذَا غَيْرُهُ فِي الْأَصْحَحِ وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنَّ كُلَّ
مِثْلِهِ فِي الْبَرِّ حَلَالٌ إِلَّا فَلَامَكَ لَبَّيْ وَخَارِ وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَضَفِيعٍ
وَسَرْطَانٍ وَحَيَّةٍ حَرَامٌ وَحَيَوَانُ الْبَرِّ حَلَالٌ مِنْهُ الْأَنْعَامُ وَأَحْمِلُ
وَلَقَرٌ وَحَيْثُ وَحَمَانٌ وَطَبْخٌ وَضَبْعٌ وَضَبٌّ وَأَرْبَبٌ وَثَعْلَبٌ
وَيَرْبُوعٌ وَفَنَكٌ وَسَمُورٌ وَيَحْرُمُ بَعْلُ وَخَارٌ أَهْلِي كُلِّ ذِي
نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ كَأَسَدٍ وَنَمْرٍ وَدَيْبٍ وَدُبٍ
وَقِيلَ وَقِرْدٍ وَبَارٍ وَشَاهِيْنٌ وَصَقْرٌ وَنَسِيرٌ وَعُقَابٌ وَلَذَا
ابْنُ أَوْيٍّ وَهَرَّةٌ وَحَيْثُ فِي الْأَصْحَحِ وَيَحْرُمُ مَا يَذُبُّ قَتْلَ حَيَّةٍ
وَعُرَابٍ أَبْتَعَ وَحِدَاةٌ وَفَارَةٌ وَكُلُّ سَبْعٍ ضَارٍ وَكَذَا رَحْمَةٌ وَبَغَاةٌ
وَالْأَصْحَحُ حُلُّ غُرَابٍ زُرْعٌ وَتَحْرِيمُ بَيْبَعَا وَطَاوُسٍ وَتَحْلُ نَعَامَةٌ
وَكُرْكِيٌّ وَبَطٌّ وَأَوْزٌ وَدَجَاجٌ وَحَمَامٌ وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَتْ وَهَدَرَ
وَمَا عَلَى شَكْلِ عَصْفُورٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ لَوْنُهُ وَتَوَعَّدَ لِعِنْدِ لَيْبٍ
وَصَعُوقٌ وَزُرْزُورٌ وَخَطَّافٌ وَفُلٌّ وَخَلْفٌ وَذُبَابٌ وَحَشْرٌ وَخَنَسَاءٌ
وَدُودٌ وَكَذَا مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَا كَوَّلَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَنْصُرِ فَإِنْ اسْتَطَابَهُ

أَهْلُ يَسَارٍ وَطَبَاعٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ فِي حَالِ رَفَاهِيَةٍ حَلَّ
وَأَنْ اسْتَحْبَثُوهُ فَلَا وَانْ جَهْلَ اسْمُ حَيَوَانٍ سَبَّلُوا أَوْ عَمِلَ تَشْمِيئُهُمْ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ أَعْتَبَرُوا بِالشَّبْهِ بِهِ وَإِذَا ظَهَرَ تَعْيِيرُ الْحِمِّ حِلَالِهِ
حَرَّمَ وَقِيلَ لِكُلِّهِ **قُلْتُ** الْأَصَحُّ يَكْفُرُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَاِنْ غُلِفَتْ ظَاهِرُهُ
فَطَابَ حَلُّهُ وَلَوْ تَحَسَّرَ ظَاهِرُهُ حَلُّهُ وَلَيْسَ دَائِبُ حَرَّمَ وَمَا كَسِبَ
بِخَامَةِ تَحَسُّرٍ كَحَاجَمَةٍ وَلَيْسَ مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ أَنْ لَا يَأْكُلَهُ وَيُطْعَمَهُ
رَقِيقُهُ وَنَاضِحُهُ وَتَحِلُّ جَنْبَيْنِ وَجَدٍ مِثْلَانِي بَطْنِ مَذَكَاةٍ
وَمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مَوْتًا أَوْ مَرَضًا مَحْوًا وَوَحْدَ مَحْرَمًا لَزِمَهُ
الْكُلُّ وَقِيلَ بِجَوْرِفَانٍ تَوَقَّعَ حِلَالًا قَرِيبًا لَمْ يَخْرُجْ غَيْرَ سَدِّ
الزَّمَقِ وَالْأَفْعِ قَوْلُ يَشْبَعُ وَالْأَظْهَرُ سَدُّ الرَّمَقِ إِلَّا أَنْ خَافَ
تَلَفًا إِنْ اقْتَصَرَتْ لَهُ أَكْلُ آدَمِيِّ مَيْتٍ وَقَتْلُ مُرْتَدٍّ وَخَرْبِي
لَا ذِمِّي وَمُسْتَأْمَرٍ وَصَبِي خَرْبِي **قُلْتُ** الْأَصَحُّ حِلُّ قَتْلِ الصَّبِيِّ
وَالْمَرَاةِ الْحَرْبِيَّتَيْنِ لِلْأَكْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ وَجَدَ طَعَامٌ غَائِبٍ أَكَلَهُ وَغَرَمَ
أَوْ حَاضِرٍ مُضْطَرٍّ لَمْ يَلْزِمَهُ تَذَلُّهُ إِنْ لَمْ يَقْضِ صِلَ عِنْدَهُ فَإِنْ
أَثَرُ مُسْلِمًا حَازَ أَوْ غَيْرَ مُضْطَرٍّ لَزِمَهُ إِطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ
أَوْ ذِمِّي فَإِنْ مَنَعَ فَلَهُ قَتْلُهُ وَإِنْ قَتَلَهُ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ بِمَوْضِعٍ نَاجِرٍ أَنْ حَضَرَ وَلَا
فِي نَفْسِيَّةٍ فَلَوْ اطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوَصًا فَالْأَصَحُّ لَا عَوَصَ وَلَوْ وَجَدَ

١٨٤
مُضْطَرُ مَيْتَةٍ وَطَعَامٍ غَيْرِهِ أَوْ مُحَرَّمٍ مَيْتَةٍ وَصَنَدًا فَاَلْمَذْهَبُ
اَكْلُهَا وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ قِطْعٍ بَعْضُهُ لِأَكْلِهِ **قُلْتُ** الْأَصَحُّ جَوَانُهُ وَشَرْطُهُ
فَقَدْ الْمَيْتَةُ وَتَحْوِهَا وَأَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قِطْعِهِ أَقْلٌ وَتَحْرُمُ قِطْعُ
بَعْضِهِ لِأَكْلِهِ **قُلْتُ** الْأَصَحُّ جَوَانُهُ وَشَرْطُهَا فَقَدْ الْمَيْتَةُ وَتَحْوِهَا وَأَنْ
يَكُونَ الْخَوْفُ فِي قِطْعِهِ أَقْلٌ وَتَحْرُمُ قِطْعُهُ لغيرِهِ وَمِنْ مَعْصُومٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
كتاب المسابقة والمناضلة هُمَا سُنَّةٌ وَيَحِلُّ اخْتِدَا
عَوَضٍ عَنْهُمَا وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ عَلَى سَهَامٍ وَكَذَا مَرَاتِنُ وَمَاخٍ
وَرَمْيُ بَا حِجَارٍ وَتَجْنِيتُ كُلِّ نَاصِعٍ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْمَذْهَبِ لَهَا عَلَى كَرَّةٍ
صَوْلَجَانٍ وَتَبْدِيقُ سَبَاحَةٍ وَشَطْرِيحٌ وَخَاتِمٌ وَوُتُوفٍ عَلَى
رَجُلٍ وَمَعْرِفَةُ مَا بِيَدِهِ وَتَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ عَلَى خَيْلٍ وَكَذَا فِيلٍ وَتَعْلَلُ
وَحِمَارُ فِي الْأَظْهَرِ لَا طَيْرٌ وَصِرَاحٌ فِي الْأَصَحِّ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ عَقْدَهُمَا
لَا زِمٌ لِجَانِبٍ فَلْيَسِّرْ لِحَدِّهِمَا فَسُحْدٌ وَلَا تَرَكَ الْعَمَلَ قَبْلَ شُرُوعِهِ وَتَعْلَلُ
وَلَا زِيَادَةٌ وَتَقْصُرُ فِيهِ وَلَا فِي مَا لَمْ يَشْهَدْ الْمُسَابِقَةُ عِلْمُ الْمَوْفِقِ فِي النِّجَابَةِ
وَلَيْسَ وَبَيْنَ يَدَيْهِمَا وَتَغْيِيرُ الْفَرَسَيْنِ وَتَبْعِثَانِ وَأَمَّا مَنْ سَبَقَ
كُلَّ وَاحِدٍ وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ وَبِحُجُورِ شَرْطِ الْمَالِ مِنْ عَيْنِهِمَا
يَنْ يَقُولُ الْأَمَامُ وَاحِدٌ الرِّعِيَّةُ مَنْ سَبَقَ مِنْكُمَا فَلَهُ فِي نَيْبِ الْمَالِ
أَرَعَلِي كَذَا وَمِنْ أَحَدِهِمَا يَقُولُ إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَلَى كَذَا

أَوْ سَبَقْتُكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ فَإِنْ شَرِطَ أَنْ يَسْبُقَ مِنْهُمَا قَوْلُهُ عَلَى الْآخِرِ
كَذَا لَمْ يَصَحَّ إِلَّا بِمَحَلٍّ فَرَسُهُ لِقَوْلِهِ سَيَبْرَأُهَا فَإِنْ سَبَقَتْهُمَا أَحَدًا
الْمَالِكِينَ وَإِنْ سَبَقَاهُ وَجَّأَ مَعَا فَلَا شَيْءَ لِأَحَدٍ وَإِنْ جَامَعَ أَحَدُهُمَا
فَمَا لِهَذَا النَّفْسِ وَمَا لِالْمَتَاخِرِ لِلْمَحَلِّ وَلِلَّذِي مَعَهُ وَقِيلَ لِلْمَحَلِّ
فَقَطُّ وَإِنْ جَاءَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ الْمَحَلُّ ثُمَّ الْآخِرُ فَمَا لِالْآخِرِ لِلْأَوَّلِ الْأَصَحُّ
وَإِنْ سَبَقَ ثَلَاثَةٌ نَصَّاعِدًا وَشَرِطَ لِلثَّلَاثَةِ فِي مِثْلِ الْإِلَّا وَافْسَدَ
وَدُونَهُ يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ وَسَبَقَ أَيْلٌ يَكْتَفِي وَجِبِلٌّ يَغْنُو وَقِيلَ
بِالْقَوَائِمِ فِيهِمَا وَيُشْتَرَطُ لِلْمَنَاصِلَةِ بَيَانُ أَنَّ الرَّمِيَّ مُبَادَرَةٌ وَهِيَ
أَنْ يَتَدَّ سَاحِدَاهُمَا بِإِصَابَةِ الْعَدَدِ الْمَشْتَرُوطِ أَوْ مُحَاطَةً وَهِيَ أَنْ
تُقَابَلَ إِصَابَاتُهُمَا وَبَطْرَحِ الْمَشْتَرَكِ فَمَنْ نَزَادَ بَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ
وَبَيَانُ عَدَدِ ثَوْبِ الرَّمِيَّ وَالْإِصَابَةِ وَمَسَافَةِ الرَّمِيَّ وَقَدْ رُفِيَ
الْعَرْضُ طَوْلًا وَعَرْضًا إِلَّا أَنْ يُعْقَدَ بِمَوْضِعٍ فِيهِ عَرْضٌ مَعْلُومٌ
فَيَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ وَلِيُثَبِّتَ صِفَةَ الرَّمِيَّ مِنْ قَرَعٍ وَهُوَ
إِصَابَةُ الشَّيْءِ بِالْخَدِشِ وَحَرْقٍ وَهُوَ أَنْ يَنْقُبَهُ وَلَا يَثْبُتَ فِيهِ
أَوْ خَسْفٍ وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ أَوْ مَرَقٍ وَهُوَ أَنْ يَنْقُدَ فَإِنْ أَطْلَقَا اقْتَضَى
الْقَرَعُ وَجُوزُ عَوْضٍ الْمَنَاصِلَةِ مِنْ جَسْتٍ جُوزُ عَوْضٍ الْمُسَابِقَةِ
وَلِيُشَرِّطَهُ وَلَا يَثْبُتُ بِشَرَطِ تَعْيِينٍ فَوَسْرٍ سَبِيحٍ فَإِنْ عَيَّنَ لَهَا وَجَّازَ

١٢٤
إبداله بمثله فإن شرط منعه إبداله فسد العقد والظاهر اشتراط
بيان المبادي بالرعي ولو حصن جمع للمناضلة فانتصب ترعيان
تختاران أصحابا جازوا لا يجوز شرط تعيينهما بقرعة فإن اختار غريبا
ظنه راميا فبان خلافه بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر
واحد وفي بطلان الباقي قول الصنفه فإن صحيا فلم يجمعوا الخيار
فإن جازوا وتنازعوا فمن يسقط بطله فيسخ العقد وإذا نضل
حزب فبتم المالك بحسب الأصالة وقيل بالسوية وليست شرط في الأصالة
المشروطة أن تختص بالانضال فلو تلف تر أو قوس أو عرض
شيء انصدم به السهم وأصاب حسب له وإلا فلا يحسب عليه
ولو بشرط حسن وثبت ثم سقط أو لقي صلاية فسقط
حسب له

كتاب الأيمان لا تشع عقد الأبدان
الله تعالى أو صفة له لقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا يموت
ومن نفس بيده وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله
لم أره البمين وما انصرف إليه سبحانه عند اطلاق كالرحيم
والخالق والرازق والرب تشعقده البمين إلا أن يريد غيرهما وما
استعمل فيه وفي غيره سواء كالشمع والوجود والعالم والحي ليس
بميزانية والصفة كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه

وَعِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَمَشِيئَتُهُ بَيِّنٌ أَنَّهُ لَا أَنْ يَنْوِي بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومِ وَالْقُدْرَةِ
الْمُقَدَّرَةِ وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ فِيمِنْ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ الْعِبَادَاتِ وَحُرُوفِ
الْقِسْمِ يَا وَوَاوُوتَا كَمَا لَلَّهِ وَوَاللَّهُ وَتَحْتَصِرُ التَّابَا اللَّهُ وَلَوْ قَالَ
اللَّهُ وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ حَرَفَ فَلَيْسَ بَيِّنٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَلَوْ قَالَ اقْسَمْتُ أَوْ اقْسِمَ
أَوْ حَلَفْتُ أَوْ حَلَفُ يَا لِلَّهِ لَا فَعَلْتُ كَذَا فِيمِنْ أَنْ يَوَافِقَ أَوْ أَطْلُقَ
وَأَنْ قَالَ قَصَدْتُ خَبْرًا مَاضِيًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا صِدْقَ بَاطِنًا وَكَذَا
ظَاهِرًا عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ اقْسِمَ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ اسْأَلْكَ بِاللَّهِ
لَتَفْعَلُنَّ وَإِرَادَ يَمِينٍ نَفْسِهِ فِيمِنْ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ قَالَ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا فَنَا
يَهُودِيٍّ أَوْ بَرِّيٍّ مِنَ الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ بَيِّنٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَمَنْ سَبَقَ
لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِهَا بِلَا قَصْدٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَتَصَحَّ عَلَى مَا فِيهِ وَمُسْتَقْبَلٍ
وَلَمْ يَكُنْ مَكْرُوهَةً إِلَّا فِي طَاعَةٍ فَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ
حَرَامٍ غَصِيٍّ وَلَزِمَهُ الْحَنْتُ وَكَفَارَةٌ أَوْ تَرْكِ مَنذُوبٍ أَوْ فِعْلِ مَكْرُوهٍ
سُنِّ حَنِثُهُ وَعَلَيْهِ كِفَارَةٌ أَوْ تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ فَالْأَفْضَلُ تَرْكُ الْحَنِثِ
وَقَبْلُ الْحَنِثِ وَلَهُ تَقْدِيمُ كِفَارَةٍ بَعِيرٍ صَوْمٍ عَلَى حَنِثِ حَائِزٍ
قَبْلُ وَحَرَامٍ **قُلْتُ** هَذَا أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكَفَارَةُ ظَاهِرٍ عَلَى الْعَوْدِ
وَقَتْلٍ عَلَى الْمَوْتِ وَمَنْذُورٍ مَالِي **فصل** تنبيه في كفارة اليمينين
عَنِ كَالظَّهَارِ وَإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسِيكٍ مِنْ مَدْحِ

غالب ثوب بلبه وكسوتهم بالنسي كسوة كقميص أو عمامة أو إزار لا خف
وقفاً زينة من طقة ولا يشترط صلاحاً لئلا يفزع اليه فيجوز سراويل
صغير كبير لا يصلح وقطن وكتان وحرير امرأة وحمل وليس له
تذهب قوته فإن عجز عن الثلاثة لزمت صوم ثلاثة أيام ولا يجب تباعدها
الأطهر وإن غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكفر عبد بالمال إلا إذا ملكه
سيده طعاماً أو كسوة وقلنا يملك بل يكفر بصوم فإن ضره وكان
خاف وحنت باذن سيده صام بلا اذن أو وجد بلا اذن لم يصم إلا
باذن وإن اذن في أحدهما فالأصح اعتبار الحلف ومن بعضه حر وله مال
يكفر بطعام أو كسوة لا عتق **فصل** حلف لا يستثنى أو لا يقم فيها
فليخرج في الحال فإن ملكت بلا عذر حنت وإن بعث متاعه وإن
اشتغل بأشياء الخروج كجميع متاع وإخراج أهل وأبسر ثوب
لم يحنت ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحداهما في الحال لم
يحنت ولذا لو بني بينهما جداراً ولكل جانب مدخل في الأصح ولو
حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنت بهذا
أو لا تزوج أو لا تطهر أو لا يلبس ولا يركب أو لا يقوم أو لا يتعد
فاستدام هذه الأحوال حنت **قلت** تحبسه باستدامة الزوج
والتطهر غلط لذهول استدامة طيب لئلا يتطيان في الأصح

وَلَا تُطَوُّوهُمُ وَصَلَاةُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ الْحَنَّتِ
يَدْخُلُ كَهْلِيْزٍ دَاخِلَ الْبَابِ وَيَتَّيْنُ لَا يَدْخُلُ طَائِقَ قُدَامِ الْبَابِ
وَلَا يَصْعَدُ سَطْحَ غَيْرِ مَحْوُوطٍ وَلَا دَاخِلَ مَحْوُوطٍ فِي الْأَصْحِ وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ
أَوْ جِلْدَهُ لَمْ يَحْنَتْ فَإِنْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِيهَا مَعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا حَنَّتْ
وَلَوْ أَنْهَدَمَتْ فَدَخَلَ وَقَدْ تَقَيَّ سُبُاسُ الْحَيْطَانِ حَنَّتْ وَإِنْ صَارَتْ
فَصْنًا أَوْ جَعِلَتْ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا أَوْ بَيْتَانًا فَلَا وَهُوَ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ
دَارَ زَيْدٍ حَنَّتْ يَدْخُلُ مَا يَسْكُنُهَا بِمَلِكٍ لَا بِعَارَةٍ وَاجَابَةٍ وَغَضَبٍ
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَنَهُ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ وَلَا يُكَلِّمُ
عَنْدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فَبَاعَ عَمَّا أَوْ طَلَقَهَا فَدَخَلَ وَكَلَّمَ لَمْ يَحْنَتْ إِلَّا أَنْ
يَقُولَ دَارَ هَذِهِ أَوْ زَوْجَتَهُ هَذِهِ أَوْ عِنْدَهُ هَذَا فَيَحْنَتُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
مَا دَامَ مَا يَكُنْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا مِنْ ذَا الْبَابِ فَنَزَعَ وَنَصَبَ
فِي مَوْضِعٍ آخَرٍ مِنْهَا لَمْ يَحْنَتْ بِالنَّاسِ فِي حَنَّتِ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصْحِ وَلَا
يَدْخُلُ بَيْتًا حَنَّتْ بِكُلِّ بَيْتٍ مِنْ طِينٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ أَجْرٍ أَوْ خَشَبٍ
أَوْ خَبَةِ وَلَا يَحْنَتُ مَسْجِدٌ وَحَمَامٌ وَكَنْسِيَّةٌ وَغَارٌ وَجَبَلٌ
أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ بَيْتًا فِيهِ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ حَنَّتْ فِي
قَوْلِ إِنْ نَوَى الدُّخُولَ عَلَى غَيْرِهِ دُونَهُ لَا يَحْنَتُ فَلَوْ جَهَلَ
حُضُورَهُ لَمْ يَحْنَتْ لِمَا سَبَقَتْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَيَسَلِّمُ
عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَاسْتَسْنَاهُ لَمْ يَحْنَتْ وَإِنْ أَطْلَقَ حَنَّتْ فِي الْأَطْفَالِ

وَلَا يَحْنَتُ مَا يَكُنْ
وَلَا يَحْنَتُ مَا يَكُنْ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ **فَقَالَ** خَلْفَ لَا يَأْكُلُ الرُّسُوكَ زَيْتَهُ لَهُ حَنْثٌ بَرُوسٌ تَبْلَعُ رُحَاهَا
لَا طَيْرٌ وَحَوْتٌ وَصَيْدٌ إِلَّا بَيْدٌ تَبَاعُ فِيهِ مُفْرَدَةٌ وَالْبَيْضُ يُحْمَلُ عَلَى
مُرَابِلٍ بَايُصِدُّ فِي الْحَيَاةِ كَدَجَاجٍ وَفَعَامُهُ وَهَامِلٌ لَا سَمَكٌ جَرَادٌ وَاللَّحْمُ
عَلَى نَعِيمٍ وَفِيلٌ وَوَحْشٌ وَطَيْرٌ لَا سَمَكٌ وَشَحْمٌ بَطْنٌ وَكَذَا كَرِشٌ وَكَبِدٌ
وَطَحَالٌ وَقَلْبٌ فِي الْأَصْحِ وَالْأَصْحُ تَنَاوُلُهُ لَحْمٌ رَاسٌ وَلِسَانٌ وَشَحْمٌ
ظَهْرٌ وَحَنْثٌ فَإِنْ شَحْمٌ الظَّهْرُ لَا يَتَنَاوَلُهُ الشَّحْمُ وَإِنْ الْإِلَآءُ
وَالسَّنَامُ لَيْسَا شَحْمًا وَلَا لَحْمًا وَالْإِلَآءُ لَا تَتَنَاوَلُ سَنَامًا وَلَا يَتَنَاوَلُهَا
وَالدَّسَمُ يَتَنَاوَلُهَا وَشَحْمٌ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ وَكُلُّ دَاهِرٍ وَكُلُّ بَقَرٍ يَتَنَاوَلُ
جَامُوسًا وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى حِنْطَةٍ لَا أَكُلُ هَذِهِ حِنْثٌ
بِأَكْلِهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَبَطْحِينَتِهَا وَخَبْزَتِهَا وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ هَذِهِ أَحِنْطَةً
حِنْثٌ بِهَا مَطْبُوخَةٌ وَبَيْتَةٌ وَمَقْلِيَّةٌ لَا بِطَحِينَتِهَا وَسَوِيَّتِهَا وَعَجِينَتِهَا
وَخَبْزَتِهَا وَلَا يَتَنَاوَلُ رَطْبٌ ثَمَرًا أَوْ لَبَنًا وَلَا عَنَبٌ مُزِيًّا
وَكَذَا الْعُكُوسُ وَلَوْ قَالَ لَا أَكُلُ هَذَا الرُّطْبَ فَيَتَنَاوَلُهُ أَوْ لَا
أَكُلُ ذَا الصَّبِيِّ فَحَلَّةٌ شَيْخًا فَلَا حِنْثٌ فِي الْأَصْحِ وَالْأَخْبَرُ يَتَنَاوَلُ
كُلَّ خَبْزٍ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَارِزٍ وَبَاقِلِيٍّ وَدَارَةٍ وَحَمِيرٍ فَلَوْ
قُرِدَهُ قَاظِلَةٌ حِنْثٌ وَلَوْ خَلْفَ لَا يَأْكُلُ سَوِيَّتَهَا فَسَفَةٌ أَوْ تَنَاوَلُهُ
بِأَصْبَحٍ حِنْثٌ وَإِنْ جَعَلَهُ فِي مَاءٍ فَشَرِبَهُ فَلَا أَوْ لَا يَشْرَبُهُ فَبِالْعَكْسِ

اَوْ لَا يَأْكُلُ سَهْمًا فَأَكَلَهُ خَيْرٌ جَا مَدًا اَوْ ذَا يَبَا حَيْثُ وَاِنْ شَرِبَ
 ذَا يَبَا فَلَا وَاِنْ اَكَلَهُ فِي عَصِيْدَةٍ حَيْثُ اَنْ كَانَتْ عَيْنُهُ طَاهِرَةً
 وَتَدْخُلُ فِي فَالْهَدِي رَطْبٌ وَعَيْنٌ وَرَمَانٌ وَاتْرَجٌ وَرَطْبٌ
 وَيَابِسٌ **فَلْت** وَلِيْمُونٌ وَبُسْتَقٌ وَكَذَا بَطِيخٌ وَلَبٌ فَسِيْقٌ وَبُسْتَقٌ
 وَغَيْرُهُمَا فِي الْاَصْحَحِ قِشَاءٌ وَخِيَارٌ وَبَاذِجَانٌ وَجَرَزٌ وَلَا يَدْخُلُ
 فِي الثَّمَارِ يَا بَسْرٌ وَاللَّهِ اَعْلَمُ وَلَوْ اُطْلِقَ بَطِيخٌ وَتَمْرٌ وَخَوْرٌ لَمْ
 يَدْخُلْ هِنْدِيٌّ وَالطَّعَامُ يَتَنَاوَلُ قَتُونًا وَفَالْهَدِيَّ وَادْمًا
 وَخُلُوصِيٍّ وَلَوْ قَالَ لَا اَكُلُ مِنْ هَذِهِ الدَّقِيقَةِ تَنَاوَلُ لَحْمَهَا دُونَ
 وَلَدٍ وَلَبَنٍ اَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَشَرِبْتُ دُونَ وَرَبٍّ وَطَرَفٍ غَضِيْنٍ
فَصَلِّ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ فَاَخْتَلَطَتْ تَمْرًا فَأَكَلَهُ
 اَلَا تَمْرَةً لَمْ يَحْنَثْ اَوْ لَبًا كَلَّتْهَا فَاَخْتَلَطَتْ لَمْ يَزَالِهَا
 بِاَجْمَعٍ اَوْ لَبًا كُلُّ هَذِهِ الرَّمَانَةِ فَاِنْ يَبْرُكُ جَمِيعَ جَنَّتِهَا اَوْ لَا
 يَلْبَسُ هَذَيْنِ لَمْ يَحْنَثْ بِاَحَدِهِمَا فَاِنْ لَبَسَهُمَا مَعًا اَوْ مَرَّتَبًا
 حَيْثُ اَوْ لَا يَلْبَسُ هَذَا وَلَا هَذَا حَيْثُ يَأْكُلُ اَوْ لَا يَأْكُلُ اَوْ لَا يَلْبَسُ
 غَدَا تَمَاتَ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَاِنْ مَاتَ اَوْ تَلَفَ الطَّعَامُ
 فِي الْعَدَدِ بَعْدَ تَمْكِنِهِ مِنْ اَكْلِهِ حَيْثُ وَقِيلَ قَوْلَانِ مَكْرَهُ
 وَاِنْ اَتْلَفَهُ بِاَكْلٍ وَغَسَّوهُ قَبْلَ الْعَدَدِ حَيْثُ وَاِنْ تَلَفَ اَوْ اَتْلَفَهُ

لَنَا اَوْ يَأْكُلُ اَوْ يَلْبَسُ اَوْ يَلْبَسُ اَوْ يَلْبَسُ
 وَلَا يَلْبَسُ اَوْ يَلْبَسُ اَوْ يَلْبَسُ اَوْ يَلْبَسُ

أَجْنَبِيٌّ فَكَمُكِرُهُ أَوْ لَا قَضِيْفٍ حَقْلٍ عِنْدَ رَأْسِ الْهَيْلَالِ
فَلْيَقْضِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَهْلَ الشَّهْرِ فَإِنْ قَدِمَ أَوْ مَضَى
بَعْدَ الْغُرُوبِ قَدْ رَامَ كَانَهُ حَنْثٌ وَإِنْ شَرَعَ فِي الْكَيْلِ حِينَئِذٍ
وَلَمْ يَفْرَغْ لِكَثْرَتِهِ أَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَحْثْ أَوْ لَا يَتَكَلَّمُ فَسَبَّحَ
أَوْ قَرَأَ قِرَاءَةً فَلَا حَنْثَ أَوْ لَا يُكَلِّهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ حَنْثٌ وَإِنْ كَانَتْ
أَوْ رَأْسُ سَلَةٍ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا فِي الْكَيْدِ وَإِنْ
قَرَأَ آيَةَ الْإِيمَةِ بِهَا مَقْصُودَةً وَقَصْدَ قِرَاءَةٍ لَمْ يَحْثْ وَإِلَّا
حَنْثٌ أَوْ لَا مَالٌ لَهُ حَنْثٌ بِدَلِيلٍ يَنْوَعُ وَإِنْ قُلَّ حَتَّى تَوْبُ بَدَنِهِ
وَمَكَدَتْ رَأْسُهُ وَمُعَلَّقٌ عَنِقَتُهُ وَمَا وَضَعِي بِهِ قَدْ بَيَّنَّ حَالَهُ وَكَذَا
مَوْخَلٌّ فِي الْأَصْحِ لَا مَكَاثِبَ فِي الْأَصْحِ أَوْ لِيَصْرِيكَ فَا لَيْتَ
بِمَا يَسْتَمِيحُ ضَرْبًا وَلَا يَسْتَحِلُّ شَرْطُ الْإِيلَامِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ ضَرْبًا شَدِيدًا
وَلَيْسَ وَضَعُ سَوْطٍ عَلَيْهِ وَعَصْرُ وَخَسْفٌ وَنَقْفٌ مِنْ عَصْرٍ
قَبْلَ وَلَا لَظْمٌ وَوَكْدٌ أَوْ لِيَصْرِيكَ مَائَةً سَوْطٍ أَوْ خَشَبَةٍ
فَشَدَّ مَائَةً وَضَرْبَةً أَوْ ضَرْبَةً أَوْ بَعَثَكَ عَلَيْهِ مَائَةً شَمَاحٍ بَرٍّ إِنْ
عَلِمَ أَصَابَتَهُ الْكُلُّ أَوْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَوَصْلُهُ أَلَمْ يَكُنْ الْكُلُّ
فَلَيْتَ وَلَوْ شَكَ فِي أَصَابَةِ أَجْمَعٍ بَرٍّ عَلَى النَّصِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْ لِيَصْرِيكَ
مَائَةً سَوْطٍ أَوْ خَشَبَةٍ فَشَدَّ مَائَةً وَضَرْبَةً أَوْ بَعَثَكَ

عليه مائة شمر يخرج بران علم إصابته الدليل أو لم يعض على
بعض فوصله الم الكمل **قلت** ولو شك في إصابته الجميع بر على
النظر والله أعلم وإن فارقته أو وقف حتى ذهب وكانا ماشين
أو برآه أو احتال على غريم ثم فارقته أو افلس ففارقته ليوسر
حنت وإن استوفى وفارقته فوحبة ناقصة إن كان جنس حقه
لكنه أراد أن لم يحنت وإلا حنت عالم وفي غيره القولان أو كما رأى
مكرًا إلا رفعة إلى القاضى فدأى وشكر فلم يرفع حتى مات
حنت ويحمل على قاضى البلد فإن عزل قال ليرى لرفع إلى الثانى
أو إلى رفعة إلى قاضى بئر بكل قاضى أو إلى القاضى فلان فراه ثم
عزل فإن نوى ما دام قاضيا حنت إن لم يرفع فرفعه فزكه
وإلا فمكره وإن لم ينو بتر رفع إليه بعد عزله **فصل** خلفه
يبيع أو لا يشتري فعقد لنفسه أو غيره حنت ولا يحنت لعقد
وكيله له لا يتوله هو غيره أو لا يبيع مال يزيد فباعه بآذنه
حنت إلا فلا أو لا يهب له فوجب له فلم يقبل لم يحنت وكذا
إن قبل ولم يقض في الأصح وتحنت بعمرى ورقبى وصدقه
لا إغارة ووصيته ووقف أو لا يتصدق لم يحنت ماله في الأصح
أو لا يأكل طعاما اشتراه زيد لم تحنت بما اشتراه مع غيره ولذا

لَوْ قَالَ مِنْ طَعَامٍ شَرَاهُ زَيْدٌ فِي الْأَصْحِ وَتَحْتِ مَا اشْتَرَاهُ
سَلَامًا وَلَوْ اخْتَلَطَ مَا اشْتَرَاهُ بِمَشْرُوعٍ غَيْرِهِ لَمْ يَحْتِ بِتِلْكَ
أَكْلَهُ مِنْ مَالِهِ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ الْأَشْرَافِ زَيْدٌ لَمْ يَحْتِ بِدَارِ لَحْدِهَا بِسُغْفَرِهِ

كتاب النذر هو ضربان نذر نجاح كان كمنه

فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَوْمٌ وَمِنْهُ كَفَارَةٌ يَمِينٌ وَفِي قَوْلِ مَا التَّرْمِذِيُّ قَوْلُ ابْنِ مَرْزُوقٍ
سَأَلَ الثَّالثُ أَظْهَرَ وَجْهَهُ الْعَرَابِيُّونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ قَالَ ابْنُ
دَحْلُتٍ نَعْلِي كَفَارَةٌ يَمِينٌ أَوْ نَذْرٌ لَزِمَتْهُ كَفَارَةٌ بِالْأُحُولِ وَنَذْرٌ
تَبَرُّرٍ بَأَن يَلْتَزِمَ قَرِيبَةً إِنْ حَدَّثَتْ لَعْنَةً أَوْ ذَهَبَتْ بَعْدَهُ كَانَ
سُغْفَرٌ مَرِيضٍ فَيَنْتَهِي عَلَى أَفْعَالِي كَذَا فَيُلْزِمُهُ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ

المعلق عليه وَإِنْ لَمْ يُعْلَقْهُ بِشَيْءٍ كُلُّهُ عَلَى لَزِمَةٍ فِي الْأَظْهَرِ
وَلَا يَصِحُّ نَذْرٌ مَعْصِيَةً وَلَا وَاجِبٌ وَلَوْ نَذَرَ فَعَلٌ مُبَاحٌ أَوْ تَرْكٌ لَزِمَهُ لَمْ
لَكُنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كَفَارَةٌ يَمِينٌ عَلَى الْمَرْجَحِ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ أَيَّامٍ
نَذَرَ تَعَجُّلَهَا فَإِنْ قَبِلَتْ تَقَرُّقًا أَوْ مَوَالِيَةً وَجِبَدًا أَوْ جَارَ
أَوْ سَنَةً مُعَيَّنَةً صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعَبِيدَ وَالشُّرَيْقَ وَصَامَ
رَمَضَانَ عَنْدهُ وَلَا قَضَاءً وَإِنْ أَفْطَرَ تَحْيِضًا وَنَقَاسًا وَجِبَ
الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ **قلت** الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ وَيُذَكَّرُ الْجُمْهُورُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا بِلا عَدٍّ وَجِبَ قَضَاءُهُ وَلَا يَجِبُ

استينا فسنده فان شرط التتابع واجب الا صح
او غير معينه وشرط التتابع واجب ولا يقطع صوم
رمضان عن فرضه وفطر العبد والشتر ويقضيها تباعا
متصلة باخر السنة ولا يقطع حيز ولا يقضي بالقولان
وان لم يشترطه لم يجب اذ يوم الاخير ابدالم يقضي اثنى رمضان
وجب العبد والشتر يوم الاظهر فلو لم يصر صوم شهرين
تباعا لكفارة صامهما ويقضي اثنى بهما وفي قول لا يقضي ان
سبقت الكفارة النذر **قلت** ذا القول اظهر والله اعلم وتقض
رمن حيز ونهاية الاظهر او يوما بعينه لم يصم قبله او بعد
من اسبوع ثم نسيه صام اخره وهو الجمعة فان لم يكن هو
وقع قضا ومن شرع في صوم نفل فنذر اتمامه اتمه على
الصحيح وان نذر بعض يوم لم يتحقق وقيل يلزمه يوم
او يوم قدوم زيد فالأظهر انعقادها فان قدم ليلا
او يوم عيد او في رمضان فلا شيء عليه او نهارا وهو مفطر
او صائم قضا او نذرا وجب يوم اخر عن هذا او وهو صائم
نفلا فكذلك وقيل يجب تيممه ويكفيه ولو قال ان قدم
زيد فله على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عمر

١٢٩
فَلله عَلَى صَوْمِ أَوَّلِ خَمْسِينَ بَعْدَهُ فَقَدِمَا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَحَبَّ صَوْمُ
أَوَّلِ خَمْسِينَ بَعْدَهُ فَقَدِمَا فِي الْأَرْبَعَاءِ وَحَبَّ صَوْمُ الْخَمْسِينَ عَنْ أَوَّلِ
النَّذْرِ وَيَقْضَى الْخَمْسِينَ **فصل** نَذْرُ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَأَتْيَانُهُ
فَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ اتْيَانِهِ نَحْجٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَإِنْ نَذَرَ الْإِيتَانَ لَمْ يَلْزِمَهُ مَشْيٌ
وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيِ أَوْ أَنْ نَحْجَ أَوْ يَعْتَمِرَ مَا شَاءَ فَأَلَا ظَهَرَ وَجُوبُ الْمَشْيِ
فَإِنْ كَانَ قَالَ أَحْجَ مَا شَاءَ مِنْ حَيْثُ يَحْرُمُ وَإِنْ قَالَ مَشِيَ إِلَى بَيْتِ
اللَّهِ تَعَالَى فَمَزِدَ وَبَرَقَ أَهْلُهُ فِي الْأَصْحَحِ وَإِذَا أُوجِنَا الْمَشْيَ فَرَكِبَ
لِيَحْذَرَ أَجْزَاءَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْأَظْهَرِ أَوْ يَلْأَعْذِرُ أَجْزَاءَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَعَلَيْهِ دَمٌ وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ فَإِنْ
كَانَ مَغْضُوبًا اسْتَنَابَ وَسُيِّئَتْ تَحْيِيلُهُ فِي أَوَّلِ
الْمَكَانِ فَإِنْ تَكَرَّرَتْ حُرْقَاتُ حَجٍّ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ عَامَةً
وَأُمُكِنَهُ لَزِمَهُ فَإِنْ مَنَعَهُ مَرَضٌ وَحَبَّ الْقَضَا أَوْ عَدُوٌّ فَلَا
فِي الْأَظْهَرِ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ فِي وَقْتٍ مُنْعَهُ مَرَضٌ أَوْ عَدُوٌّ وَحَبَّ
الْقَضَا أَوْ هَدَا لَزِمَهُ حَمْلُهُ إِلَى مَكَّةَ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى
مَنْ يَهَيَّأُ أَوْ التَّصَدُّقُ عَلَى أَهْلِ بِلَدٍ مُنْعَيْنَ لَزِمَهُ أَوْ صَوْمًا فِي
بِلَدٍ لَمْ يَتَّعَيْنَ وَكَذَا صَلَاةُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَفِي قَوْلِهِ وَسَمِعَ
الْمَدِينَةَ وَالْأَقْصَى **قلت** الْأَظْهَرُ تَغْيِينُهُمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَوْ صَوْمًا مُطْلَقًا فَيَوْمًا وَأَيَّامًا ثَلَاثَةً أَوْ صَدَقَةً فَمَا كَانَ
أَوْ صَلَاةً فَرَكْعَتَانِ فِي قَوْلِ رَكْعَةٍ فَعَلَى الْأَوَّلِ حُبُّ الْيَوْمِ بِهَا
مَعَ الْقَدَرِ وَعَلَى الثَّانِي لَا أَوْ عَتَقًا فَعَلَى الْأَوَّلِ رَقَبَةٌ كَفَانٌ وَعَلَى
الثَّانِي رَقَبَةٌ **قُلْ** الثَّانِي هُنَا أَطْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَرَعَيْتُكَ كَأَنَّ مَجِيئَهُ
أَخْبَرَهُ كَامِلَةً فَإِنْ عَيَّرَ نَاقَصَتْهُ تَعَيَّنَتْ أَوْ صَلَاةً قَائِمًا لَمْ
يُخْرِقْ قَاعِدًا بِخِلَافِ عِلْسِيهِ أَوْ طَوَّلَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ أَوْ سَوَّى مُغْنِيَةً
أَوْ الْجَمَاعَةَ لَزِمَهُ وَالصَّحِيحُ اتِّعَادُ النَّذْرِ بِكُلِّ قُرْبَةٍ لَا يَجِبُ ابْتِدَاءُ
كَيْبَادَةٍ وَتَشْيِيدُ جَنَانٍ وَالسَّلَامُ **قُلْ** **وَالْقَضَا**
هُوَ فَرَضٌ كَفَائِيٌّ فَإِنْ تَعَيَّنَ لَزِمَهُ طَلَبُهُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ عَنْهُ أَصْلَحُ وَكَانَ
بِتَوَلَّاهُ فَلِلْمَضُوعِ الْقَبُولُ وَقِيلَ وَبِكُرَّةِ طَلَبِهِ وَقِيلَ حَرُمٌ وَإِنْ كَانَ
مِثْلُهُ فَلِلْقَبُولِ وَيَنْبَغِي الطَّلَبُ إِنْ كَانَ خَامِلًا بِرَجُوبِهِ لِنَشْرِ الْعِلْمِ
أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى الرِّزْقِ وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ تَرْكُهُ **قُلْ** وَبِكُرَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَعْيُنُ فِي التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ بِالنَّجْدِ وَشَرْطُ الْفَاهِي
مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ حُرٌّ ذَكَرَ عَدْلٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ نَاطِقٌ كَافٍ مُحْتَرِفٌ
وَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَخَاصَّةً
وَعَامَةً وَمَجْمَعَةً وَمُبَيَّنَةً وَنَاسِجَةً وَمَسْخُوحَةً وَمُتَوَاتِرَةً
وغيرها وَالْمُتَّصِلُ وَالْمُرْسَلُ وَحَالُ الرُّوَاةِ ثَوٌّ وَصَعْفٌ وَلِسَانٌ

١٩
العرب لغته ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعاً
واختلافاً والقياس بانواعه فإن تعذر جمع هذه الشروط فقول
سلطان له شوكة فاسقاً أو مقلداً نفذ قضاءه للضرورة
ويندب للإمام إذا رأى قاضياً أن ياذن له في الاستخلاف
فإن نهاه لم يستخلف فإن أطلق استخلف فيما لا يقدر عليه
غيره في الأصح وشرط المستخلف كالقاضي ألا أن يستخلف في أمر
خاص كسماع بيته فيكفي علمه بما يتعلق به ويجزم باجتهاده
أو اجتهاد مثله إن كان مقلداً ولا يجوز أن يشترط عليه
خلافه ولو حكم خصمان رجلاً في غير حد لله تعالى جاز مطلقاً
بشرط اهليته القضاء في قول لا يجوز وقيل بشرط عدم قاض
بالبعد وقيل يختص بالبدون قصاص ونكاح ونحوهما ولا ينفذ
حكمه الأعلى إرضيه فلا يبغي قاتله في ضرب دية على عاقلته
وإن جمع أحدهما قتل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد
الحكم في الأظهر ولو نصب قاضيان ببلد وخصر كلاهما كان وزير
أو نوع جاز وكذا أن لم يخص في الأصح إلا أن بشرط اجتماعهما
على الحكم **فصل** من قاض أو أعمى عليه أو عمى أو ذهبت اهليته اجتهاده
ونصبه بغيره أو نسيان لم ينفذ حكمه وكذا لو فسق في الأصح

فَانْزَلَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالَ لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّهَى فِي الْأَصْحَحِ وَلَا لِإِمَامٍ عَزَلٍ قَاضٍ
ظَهَرَ مِنْهُ خَلْلٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ وَهُنَاكَ أَوْضَلُ مِنْهُ أَوْ مِثْلُهُ وَفِي عَزَلِهِ
بِهِ مَصْلَحَةٌ لَسْتُ كَيِّفَ فِتْنَةٍ وَإِلَّا فَلَا لَكِنْ يَنْعَدُ الْعَزَلُ فِي الْأَصْحَحِ
وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ تَلْوَعِهِ خَبَرُ عَزَلِهِ وَإِذَا كُتِبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ
إِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي فَأَنْتَ مَعْرُوكٌ فَقَرَأْهُ أَنْعَزِلْ وَكَذَا إِنْ قَرَأَ
عَلَيْهِ فِي الْأَصْحَحِ وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَأَنْعَزِلَ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي شُغْلٍ مُعَيَّنٍ يَسْمَعُ
مَا لَمْ يَمِيتِ فِي الْأَصْحَحِ أَنْعَزِلْ بِنَايِبِهِ الْمُطْلُوعِ إِنْ لَمْ يُوَدَّنْ لَهُ فِي اسْتِخْلَافِ
أَوْ قَبْلِ اسْتِخْلَافٍ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَطْلُقْ فَإِنْ قَبِلَ اسْتِخْلَافَ عَيْنٍ فَلَا
وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ الْإِمَامِ وَلَا نَاظِرٌ بِمَوْتِهِ وَوَقِفٌ بِمَوْتِ قَاضٍ
وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بَعْدَ أَنْعَزَالِهِ حَكَمْتُ بِكَذَا فَإِنْ شَهِدَ
مَعَ آخَرٍ حُكْمَهُ لَمْ يَقْبَلْ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ تَحَاكَمَ حَاكِمٌ جَائِزٌ أَوْ حَكَمَ قَبْلَكَ
فِي الْأَصْحَحِ وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ قَبْلَ عَزَلِهِ حَكَمْتُ بِكَذَا فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ
مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَى فَلَمْ يَعْزُولْ وَلَوْ أَدْعَى شَخْصٌ عَلَى مَعْرُوفٍ أَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ
بَرَشْرَةً أَوْ شَرَهَادَةً عِنْدَ بَرٍّ مَثَلًا أَحْضَرَهُ وَفُصِّلَتْ خُصُومَتُهُمَا وَإِنْ
قَالَ حَلَمَ بَعَثَ بَيْنَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَا أَحْضَرَهُ وَقَبْلَ لَا حَتَّى تَقُومَ
بَيِّنَةٌ بِدَعْوَاهُ فَإِنْ حَضَرَ وَأَنْكَرَ صِدْقَ بِلَايَتِهِ فِي الْأَصْحَحِ **قُلْتُ**
وَالْأَصْحَحُ يَمَيِّزُ وَلَسَّ أَعْلَمُ وَلَوْ أَدْعَى عَلَى قَاضٍ جَوْرًا فِي حَلْمٍ لَمْ يَسْمَعْ وَشَرَطَ

بَيْتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحُلَّةِ حَكَمٍ بَيْنَهُمَا خَلِيفَتُهُ أَوْ غَيْرُ **فَصْلٍ**
لِيَكْتُبَ الْأَمَامُ لِمَنْ يُؤَلِّمُهُ وَيُشْهِدُ بِالْكِتَابِ شَاهِدَيْنِ مُخْرَجَيْنِ
مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ يُخْبِرَانِ بِالْحَالِ وَتَكْفِي الْأَسْتِغْنَاءُ فِي الْأَصْحَاحِ
كَيْتَابٍ عَلَى الْمَذْهَبِ وَتَحْتَ الْقَاضِي عَنْ حَالِ كُلِّ عِلْمَاءِ الْبَلَدِ وَعَدْلِهِ
وَيَدْخُلُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيُتْرَكُ وَسَطُ الْبَلَدِ وَبُطُونُهُ فِي أَهْلِ
الْحَبَشِ فَمَنْ قَالَ حَيْسَتْ مَحْوٍ أَدَامَهُ أَوْ ظَلَمَ نَعَلَ خَصْمَهُ حُجَّةً فَإِنْ
كَانَ غَائِبًا كَتَبَ إِلَيْهِ لِيَحْضُرَ ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ مَنْ أَدْعَى صَائِدًا سَأَلَ
عَمَّهَا وَعَمْرُ حَالَهُ وَتَصَرَّفَ مِنْ وَجَدَ فَاسْتَقَامَ أَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ
أَوْ ضَعِيفًا عَصَدَهُ مُعْجِرًا وَيَتَّخِذُ زَكَاةً وَكَارِبًا وَيُشِيرُ طَاوَنَهُ
مُسْلِمًا عَدْلًا عَارِفًا بِدَنَابَةِ مُحَاضِرٍ وَسِجِلَاتٍ وَيَسْتَحْبُ فِتْنَةً
وَدَفْعَ عَقْلٍ وَجَوْدَةَ خَطِّهِ وَمُتَرَجِّمًا وَشَرْطَةً عَدْلًا وَخَرِيَّةً
وَعَدَدًا وَالْأَصَحَّ جَوَارِ أَعْمَى وَاشْتِرَاطًا عَدْلًا فِي إِسْمَاعٍ وَاصِرًا صَمًّا
وَيَتَّخِذُ دَعْوَةً لِلنَّادِي وَبِئْسَ سِجْنًا لَا دَاخِرَ وَلَا غَيْرَ وَيَسْتَحْبُ
لَوْ أَنَّ مَجْلِسَهُ فَيَسْتَحْبُ بَارِدًا مَصُونًا مِنْ أَدَى حَرٍّ وَبَرْدٍ
لَا يُقَابِلُ الْوَقْتَ وَالْقَضَاءُ لَا مَسْجِدًا وَتَكْرَهُ أَنْ يَقْضَى فِي حَالِ
غَضَبٍ وَجُوعٍ وَشَبَعٍ مُفْرَطِينَ وَكُلَّ حَالٍ لَسُوْ خَلْقَهُ
فَيَنْدُبُ أَنْ يُشَاوِرَ الْعُقَمَاءَ وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ بِنَفْسِهِ

وَأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ وَكِيلٌ مَعْرُوفٌ فَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ مِنْ لَهُ خُصُومَةٌ
أَوْ لَمْ يَهْدِ قَبْلَ وَلَا يَتَدَفَّقُ قَبْلَ مَقْبُولٌ لَهَا وَإِنْ كَانَ يُهْدَى وَلَا خُصُومَةٌ
جَازٍ بِقَدْرِ الْعَادَةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُثَبِّتَ عَلَيْهَا وَلَا يُنْقِضَ حُكْمَ لِنَفْسِهِ
وَرَفِيقِهِ وَشَرِيكِهِ فِي الْمَشْتَرَكِ وَكَذَا أَضْلُهُ وَفِرْعُهُ عَلَى الصَّحِيحِ
وَيُحْكَمُ لَهُ وَلَهُوَ الْأَمَامُ أَوْ قَاضٍ آخَرٌ وَكَذَا نَائِبُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِذَا
اقْتَرَعَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَوْ نَقَلَ فُخْلَفَ الْمَدْعَى وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ سَقَطَ
حَقُّهُ مِنْ سَأَلِ الْقَاضِي أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِفْرَاقِهِ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَهُ أَوْ الْحَكَمَ بِمَا
نَبَتْ وَالْأَشْهَادُ بِهِ لَزِمَةٌ أَوْ أَنْ يَكُنَّ لَهُ مُحَضَّرٌ بِأَحْرَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ
أَوْ سَجْدًا بِأَحْكَمِ اسْتَحْبَبَ اجَابَتُهُ وَقِيلَ يَحِبُّ وَيُسْتَحَبُّ نَسْخَانِ
أَخْذَاهُمَا لَهُ وَالْآخَرَى تَحْفَظُ فِي يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِذَا حُكِمَ بِأَحْتِهَا
ثُمَّ بَانَ خِلَافُ بَعْضِ الْكُتُبِ أَوِ السُّنَنِ أَوِ الْجَمَاعِ أَوْ قِيَاسِ حُلٍّ نَقَضَهُ
هُوَ وَعَيْنُهُ لَا خِيفَةَ الْقَضَاءِ يُنْقِضُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا وَلَا يَقْضِي
بِخِلَافِ عِلْمِهِ بِالْإِجْمَاعِ وَالْإِظْهَارِ أَنَّهُ يَقْضِي بِعِلْمِهِ إِلَّا فِي
حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمٌ أَوْ شَرَاهُ دَنَةً أَوْ شَهِدَ
شَاهِدَانِ أَنْهُ حَلَمْتُ أَوْ شَهِدَتْ بِهَذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ
حَتَّى يَتْلُوكَ وَبَيْنَهُمَا وَجْهٌ مِنْ وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَ هَاهُ أَوْ لَدَا الْخَلْفِ عَلَى
اسْتِحْقَاقِ حَقِّهِ أَوْ دَايَمِ اعْتِمَادِ عَلَى خَطِّ مَوْتَرِهِ إِذَا وَثِقَ خَطُّهُ

وَأَمَّا نَهْ وَالصَّحِيحُ جَوَازُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ بِخَطِّ مُحَمَّدٍ عِنْدَهُ **فَصْلٌ**
لِإِسْوَابِ الْحَصِينِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ وَفِيَامِ لَهَا وَأَسْتِمَاعِ وَطَلَاةِ
وَحَدِّهِ وَجَوَابِ سَلَامٍ وَمَجْلِسِ الْأَصْحِ رَفْعِ مُسَلِّمٍ عَلَى ذِي فَيْهِ
وَإِذَا جَلَسَ فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ وَأَنْ يَقُولَ لِبَتْلَمِ الْمُدْعَى فَإِذَا ادَّعَى
طَالَ حَصْنَهُ بِالْجَوَابِ فَإِنْ اقْتَرَفَ ذَلِكَ وَإِنْ أَنْكَرَ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ
لِلْمُدْعَى الْكَافِيَّةُ وَأَنْ يَسْكُتَ فَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ وَإِلَّا فَيُخْلِفُ
فَلَهُ ذَلِكَ أَوَّلَ بَيِّنَةٍ لِي ثُمَّ احْضَرَهَا قَبِلْتُ فِي الْأَصْحِ وَإِذَا أَرَادَ حَمْدَ
خُصُومٍ قَدِمَ الْأَشْتَقُ فَإِنْ جَهِلَ أَوْ جَاءَ أَمْعًا أَوْ رَعَى وَيُقَدِّمُ
مُسَافِرُونَ مَسْنُوفِينَ وَنِسْوَةٌ وَأَنْ تَأْخُذَ أَمَامَ يَكْتَرُونَ وَلَا
يُقَدِّمُ سَابِقُ وَقَارِعُ إِلَّا بِدَعْوَى وَحَرْمِ اتِّخَاذِ شَهَادَةٍ مُعْجَبِينَ
لَا يُقْبَلُ غَيْرُهُمْ وَإِذَا شَهِدَ شَهِودٌ وَعَرَفَ عَدَالَةَ أَوْسَقًا
عَمِلَ بِعَلَمِهِ وَإِلَّا وَجِبَ الْأُسْتُزْكَاءُ بَأَنْ يُمِيرَ بِهِ الشَّاهِدُ
وَالْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ وَكَذَا قَدَّرَ الدِّينَ عَلَى الصَّحِيحِ وَبَعَثَ
بِهِ مَرْكَيًا ثُمَّ شَافَهُدَ الْمَرْكَيًا عِنْدَهُ وَقَبِلَ تَكْفِي كَاتِبُهُ
وَسُوطُهُ كَشَاهِدٍ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجُرْعِ وَالتَّعْدِيلِ وَخَيْرُ بَاطِنٍ
مَنْ يَجِدُ لَهُ لِيُصَحِّحَهُ أَوْ جَوَازُ أَوْ مُعَامَلَةٌ وَالْأَصْحِ اسْتِثْنَاءُ لِقَظِ
شَهَا دَةٍ وَأَنْ يَكْفِيَ هُوَ عَدْلٌ وَقَبِلَ زَيْدٌ عَلَيَّ وَبِحَبْرِ لَر

يَكْتَبُهَا

سبب الجرح ويُعتمد فيه المعانته أو الاستفادته ويقدم على
التعديله فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه
وأصله قدم والأصح أنه لا ينفى في التعديل قول المدعي عليه هو
عدل وقد غلط **باب القضاء على الغائب** هو جازان
كان عليه بينه وادعى المدعي حوذه فإن قال هو مقرر لم يشع
بينته وإن اطلق فالأصح أنها تشع وأنه لا يلزم القاضي نصب مستح
ينكر عن الغائب ويحب أن يحلفه بعد البينة إن احقر ثابت
في دميته وقيل يستحب ويجريان في دعوي على صبي أو مجنون
ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحلف ولو حضر المدعي عليه
وقال لو قبل المدعي أبرأني من ذلك أمربا لتسليم وإذا ثبت مال على
غائب وله مال فضاء الحاكم منه وإلا فإن سأل المدعي أنها أكلت إلى
قاضي بلد الغائب أجابه فينهي سماع بيئته ليحكم إنهم يستوفون
أو حتما يستوفون وإلا أنها أن يشهد عدلين بذلك يستحب
كتاب به يذكر فيه ما يميز به المحكوم عليه ويختد ويشهدان
عليه إن أنكر فإن قال لست أستمع في الكتاب صدق يمسبه
وعلى المدعي ينسبه بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه فإن أقامها
فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم إن لم يكن هنا مشاركا

١٩٢
لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَ أَحْضَرَ فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ طَوَّلَ
وَتُرِكَ الْأَوَّلُ وَالْأَخِيرُ إِلَى الْكَاتِبِ لِيُطْلَبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةُ
صِفَةٍ تَمَيِّزُهُ وَيَكْتَسِبُهَا ثَانِيًا وَلَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدٍ غَائِبٍ بِلَدٍ
الْحَاكِمِ فَشَافَهُ بِحُكْمِهِ فِي مَضَائِهِ إِذَا عَادَ إِلَى بَيْتِهِ خِلَافَ
الْقَضَا بِعِلْمِهِ وَلَوْ نَادَاهُ فِي طَرَفِي وَلَا يَتَّهِمُ أَمْرًا فَإِنْ اقْتَصَرَ
عَلَى سَمَاعِ بَيْتِهِ لَسَمِعَتْ بَيْتَهُ عَلَى فُلَانٍ وَيُسَمِّيهِ إِنْ لَمْ
يُعَدِّهَا وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ حَوَازُ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ وَالْكِتَابُ بِالْحُكْمِ يَضِي
مَعَ قُرْبِ مَسَافَةٍ وَسَمَاعِ الْبَيْتِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَى مَسَافَةِ قَبُولِ
شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ **فصل** إِذَا عَمِيَ غَائِبٌ عَنِ الْبَلَدِ يَوْمَ
اسْتِثْبَاءِ هُجْرَتِ الْعَقَارِ وَعِنْدَ دَفْنِ مَعْرُوفَاتٍ سَمِعَ بَيْتَهُ
وَحُكْمَهَا وَلَسَمِعَ الْقَاضِي بِلَدِ الْمَالِ السِّلْمَةَ لِلْمَدْعَى وَيَعْنِدُ فِي الْعَقَارِ
حُدُودَهُ أَوْ لَا يَوْمَ فَاظْهَرَ سَمَاعُ الْبَيْتِ وَيُيَالِغُ الْمَدْعَى فِي
الْوَصْفِ وَيَذْكُرُ الْقِيَّةَ وَانَّهُ لَا يَحْكُمُ بِهَا بِلَدِ بَيْتِ الْقَاضِي بِلَدِ
الْمَالِ بِالشَّهَادَةِ بِهِ فَيَاخُذُهُ وَيَبْعَثُهُ إِلَى الْكَاتِبِ لِيَشْهَدُوا
عَلَى عَيْنِهِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُسَلِّمُهُ إِلَى الْمَدْعَى بِكَيْفٍ أَيْدِيهِ فَإِنْ شَهِدُوا
بِعَيْنِهِ كَتَبَ بَرَاءَةَ الْكُفِيلِ وَالْأَفْضَلُ الْمَدْعَى مَوْنًا رَدَّ أَوْ غَائِبًا عَنْ
الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ أَمْ بِاحْضَارِ مَا بَلَدٍ أَحْضَارًا لِيَشْهَدُوا وَيَبْعَثُهُ

وَلَا تَشْعُرْ شَهَادَةً بِصِفَةِ مَا إِذَا وَجَبَ حُضَارُ فَقَالَ لِسَيِّدِي
عَيْنُ هَذِهِ الصِّفَةِ مَدَّةٌ بِمِثْلِهِ ثُمَّ لَمَدَعِي دَعْوَى الْقِيَمَةِ فَإِنْ زِلْ
تَخْلَفَ لَمَدَعِي أَوْ أَقَامَ بَيْنَهُ كَلِفًا لَا حُضَارَ وَحُسْرَ عَلَيْهِ وَلَا يُطَاقُ
إِلَّا بِالْحُضَارِ أَوْ دَعْوَى بَلِّغْ وَلَوْ شِئْتَ لَمَدَعِي هَلْ تَلَفْتَ أَمِيرُ يَدْعِي
قِيَمَتَهُ أَمْ لَا فَيَدْعِيهِمَا فَقَالَ غَضِبَ مَتَى كَذَا فَإِنْ تَقِي لَزِمَهُ رَدُّهُ
وَالْإِفْقَامَةُ سَمِعَتْ دَعْوَاهُ وَقِيلَ لَا بَلْ يَدْعِيهِمَا وَتَخْلِفُهُ ثُمَّ يَدْعِي
الْقِيَمَةَ وَيَجْرِيَانِ فِيمَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ لِذَلِكَ لِلسَّبْعَةِ فَحَدُّهُ وَشَكُّهُ هَلْ
بَاعَهُ فَيَسْطَلِبُ الشَّيْءَ أَمْ أَنْتَ لَفَهُ فَيَقِيَمَتُهُ أَمْ هُوَ بَاقٍ فَيَسْطَلِبُهُ وَحَيْثُ
أَوْجَبْنَا الْأَحْضَارَ فَتَبَتَ لَمَدَعِي اسْتَقَرَّتْ مَوْثِقَتُهُ عَلَى الْمَدْعِي عَلَيْهِ
وَالْإِفْقَامَةُ وَمَوْثِقَتُهُ الرَّدُّ عَلَى الْمَدْعِي **فصل الغائب الذي تشعُرُ البينة**
وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَلِّغٌ
إِلَى مَوْضِعِهِ لَيْدًا وَقِيلَ مَسَافَةٌ قَصِيرَةٌ وَمِنْ بَعْرِينَةٍ حَاضِرَةٍ
فَلَا تَشْعُرُ بَيْنَةً وَبِحُكْمٍ بَعِيدٍ حُضُورِهِ الْإِتْوَارِيَّةُ أَوْ تَعْرِينُهُ وَالْأَظْهَرُ
جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى غَايِبٍ فِي قِصَاصٍ وَحَدٍّ قَدْ فُتِّحَ وَمَنْعُهُ
فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ سَمِعَ بَيْنَةً عَلَى غَايِبٍ فَقَدِمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ
يَسْتَعِدَّهَا بَلْ يَخِيرُ وَيَكْنِيهِ مِنْ حَبْرٍ وَلَوْ عَزَلَ يُعَدُّ سَمَاعَ بَيْنَةٍ
ثُمَّ يَلِي وَجِبَتِ الْإِسْتِعَادَةُ وَإِذَا اسْتَعْدِيَ عَلَى حَاضِرٍ بِالْبَلَدِ

أُخْصِرَ بِدَفْعِ خَتَمِ طَبِيبٍ أُغْيِرَ أَوْ يَسْتَبِ لِيَذْلِكَ فَإِنْ أَمْنَعُ بِلَا
عَدْرِ أَوْ خُصْرَةٍ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ أَوْ غَايَةِ غَيْرِهِ بَيْتِهِ
فَلْيُسْرَ لَهُ إِحْضَانُ أَوْفِيهَا وَلَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ لَمْ يُخْصِرْهُ بَلْ يَسْمَعُ بَيْنَهُ وَيَكْتُبُ
إِلَيْهِ أَوْ لَا نَائِبَ فَالْصَّحُّ يُخْصِرُهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدُوِّ فَقَطْرٌ وَهِيَ الَّتِي
يَرْجِعُ مِنْهَا مَبْدُ حَرْ لِيَلْكَوَانِ الْمَخْدَنَ لِتَخْصُرَ هِيَ مِنْ لَا يَلْشُرُ حَرْ وَجْهَهَا

لِحَاجَاتٍ **باب القسمة** قَدْ تَقَسَّيْمُ الشُّرَكَاءُ أَوْ مَتَصُوبُهُمْ
أَوْ مَتَصُوبُ الْإِمَامِ وَشَرْطُ مَتَصُوبِهِ ذِكْرُ حَرْ عَدْلٍ يَعْلَمُ الْمَسَاحَةَ
وَالْحِسَابَ فَإِنْ كَانَ فِيهَا يَقْوِيمٌ وَحَتْ قَلِيمَانِ وَإِلَّا فِقَاسِمٌ وَفِي قَوْلِ
إِشَارٍ لِلْإِمَامِ جَعَلَ الْقَاسِمُ حَاكِمًا فِي الْقَيُّومِ فَيَعْمَلُ فِيهِ بَعْدَ لَيْلٍ
وَيَقْسِمُ وَيَجْعَلُ الْإِمَامُ رِزْقَ مَتَصُوبِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فَأَجْرُهُ عَلَى الشُّرَكَاءِ فَإِنْ أَسْتَأْجَرُوهُ وَسَمِيَ كُلُّ قَدِيرٍ لَزْمَةً
وَإِلَّا فَالْأَجْرَةُ مُوزَعَةٌ عَلَى الْحِصَصِ وَفِي قَوْلٍ عَلَى الرُّوسِ شَرْمَا
عَظُمَ الضَّرُّ فِي قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَثَوْبٍ يَغْسِبُ بَيْنَ رَوْحِي جَفِ
إِنْ طَلَبَ الشُّرَكَاءُ كُلُّهُمْ قِسْمَتَهُ لَمْ يَجِبْ لَهُمُ الْقَاضِي وَلَا مِنْعُهُمْ أَنْ قَسَمُوا
بِأَنْفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَبْطُلْ مَنَفَعَتُهُ كَسَيْفٍ يَكْسِرُ وَمَا يَبْطُلُ
نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ كَحَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَةٍ لَا يُجَابُ طَالِبُ قِسْمَتِهِ
فِي الْأَصْحِ فَإِنْ أَمَكْنَ جَعَلَهُ حَامِيًا جِبِ وَلَوْ كَانَ لَهُ عَشْرُ دَرَاهِمٍ لَبَصُلُحْ

لَيْسَ لِي وَالْبَائِي لَأَخْرَافاً لَصَحَّ اجْبَارَ صَاحِبِ الْعُشْبِ بِطَلَبِ صَاحِبِهِ دُونَ
 عَلَيْهِ وَمَا لَا يَعْظُمُ ضَرْفُ قِسْمَتِهِ أَنْوَاعُ أَحَدِهَا بِلَا أَجْزَاءٍ تَمْلِكُ
 رَدَّ أَرْضِ مُتَقِفَةٍ أَبْنِيَةٍ وَأَرْضِ مُشْتَبِهَةٍ الْأَجْزَاءُ فِي خَيْرِ الْمَشْتَبِعِ فَتَقْدَلُ
 السِّتْهُامُ كِبَلًا أَوْ زَنَا أَوْ ذَرْعًا يَعْدِلُ وَالْأَنْصِبَاءُ إِنْ اسْتَوَتْ وَلَكِنَّ
 فِي كُلِّ رُقْعَةٍ اسْمُ تَرِكٍ وَجُزْءٌ مِنْ مَحْدٍ وَجِهَةٌ وَتَدْرُجُ فِي بِنَادِقِ
 مُسْتَوِيَةٍ ثُمَّ تَخْرِجُ مَنْ لَمْ تَحْضُرْ هَارُ رُقْعَةٍ عَلَى الْجِزَاءِ الْأَوَّلِ إِنْ كَتَبَ
 الْأَسْمَاءُ فَيُعْطَى مَنْ خَرَجَ أَشْهُهُ أَوْ عَلَى اسْمِ زَيْدٍ إِنْ كَتَبَ الْأَجْزَاءُ فَلَمْ
 اخْتَلَفَتْ الْأَنْصِبَاءُ كَيْصِفَتْ ثَلَاثٌ وَسُدُّ سِرِّ جَزَيْتِ الْأَرْضِ عَلَى
 أَقْلِ السِّتْهُامِ وَقِسْمَتِ كَأْسَةٍ وَمُخْتَرِ زُرْعَةٍ تَفْتِي بِوَحْصَةٍ وَاحِدَةٍ
 الثَّانِي بِالْتَّعْدِيلِ كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ فِيهِ أَجْزَاءُهَا بِحَسَبِ اثْبَاتٍ
 وَقُرْبٍ مِلَّةٍ وَتُجَسَّرُ عَلَيْهَا فِي الْأَطْهَرِ وَلَوْ اسْتَوَتْ قِيمَتُهُ دَارَيْنِ أَوْ حَاتِرَيْنِ
 فَطَلَبَ حَقُّ كُلِّ لَوْ أَحَدُهُمَا أَجْزَاءُ أَوْ عَيْدٍ أَوْ شِبَابٍ مِنْ نَوْعِ أَجِيرٍ
 أَوْ نَوْعَيْنِ فَلَا فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ سِرٌّ أَوْ شَجَرٌ لَا يَكُنْ قِسْمَتُهُ فَيُرَدُّ مَنْ
 يَأْخُذُ قِسْمَ قِيمَتِهِ وَلَا اجْبَارَ فِيهِ وَهُوَ بَيْعٌ وَكَذَا التَّعْدِيلُ عَلَى
 الْمَذْهَبِ وَقِسْمَتُهُ الْأَجْزَاءُ إِنْ أَرَادَ فِي الْأَطْهَرِ وَبَيْعٌ طَيِّفٌ فِي الرَّدِّ
 الرِّضَا بَعْدَ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ وَلَوْ تَرَاصِيًا يَفْتَرِدُ مَا لَا اجْبَارَ فِيهِ
 اشْتَرَطَ الرِّضَا بَعْدَ الْقُرْعَةِ فِي الْأَصَحِّ كَقَوْلِهِمَا رَضِينَا هَذِهِ الْقِسْمَةَ

(ثم
 إذا
 كان
 في
 الرقعة
 اسم
 ترك
 وجزء
 من
 محدد
 وجه
 وتدرج
 في
 بنادق
 مستوية
 ثم
 تخرج
 من
 لم
 تحضر
 هار
 رقعة
 على
 الجزاء
 الأول
 إن
 كتب

أَوْ بَمَا أَخْرَجَتْهُ الْقُرْعَةُ وَلَوْ تَرَاضَا نَبِيَّتُهُ غُلَطًا أَوْ حَيْفًا نَفْسِهِ
إِجْبَارًا نَقَضَتْ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَبِيَّةً وَأَدْعَاهُ وَاحِدًا فَلَهُ خَلْفٌ شَرِكُهُ
وَلَوْ أَدْعَاهُ فِي قِسْمَةٍ تَرَاضًا وَقُلْنَا هِيَ سَبْعٌ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْعَلَاطِ فَلَا
قَائِدَ لَهُ هَذَا الدَّعْوَى **قُلْتُ** وَإِنْ قُلْنَا إِفْرَازُ نَقَضَتْ وَإِلَّا فَيُخْلَفُ شَرِكُهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَقْسُومِ شَيْئًا بَطَلَتْ هُمُودُهُ وَفِي الْبَاقِي
خِلَافٌ تَفَرُّقُ الصَّفَقَةِ أَوْ مِنَ النِّصَبَيْنِ مُعَيَّنٌ سِوَا بَقِيَّتِ
وَالْأَبْطَلُ **كَأَنَّ** **الشَّمَا دَانِ** شَرْطُ الشَّاهِدِ مُسَلِّمٌ
حُرْمُ مَكْلَفٍ عَدْلٌ ذُو مَرْوَةٍ غَيْرُ مَسْتَهْزَأَةٍ وَشَرْطُ الْعَدْلِ الْإِحْتِنَابُ
الْكِبَارُ وَالْإِصْرَارُ عَلَى صَغِيرَةٍ وَحُرْمُ اللَّعِبِ بِالزَّادِ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَكُونُ
بِشَرْطِ نَجْحٍ فَإِنْ شَرِطَ فِيهِ مَالٌ مِنْ الْجَانِبَيْنِ فَقَدْ رُوِيَ بِإِصْحَاحِ الْحَدِّ وَسَمَاعِهِ
وَيَكُونُ الْغِنَاءُ بِالْإِلَةِ وَسَمَاعُهُ وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْإِلَةِ مِنْ شِعَارِ الشَّرِّ
كَطَبْنُورٍ وَعُودٍ وَصَنْجٍ وَمِنْ مَارِ عِرَاقِيٍّ وَاسْتِثْنَاءُ عَهْلٍ أَيْ رَافِعٍ فِي الْأَصَحِّ
قُلْتُ الْأَصَحُّ تَحْرِيمُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُجَوِّزُ ذُو الْعُرْسِ وَخِيَانٌ وَكَذَا
غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِجْلَاجٌ وَبِحُرْمِ ضَرْبِ الْكُوبَةِ وَهِيَ
طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيِّقُ الْوَسْطِ لَا الرِّقَصِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَلَسُّسٌ لِفِعْلِ
الْمُخْتِشِ وَيَبَاحُ قَوْلُ شَعْرٍ وَإِنْشَادُهُ إِلَّا أَنْ يَهْجُوا أَوْ يَفْخُسُوا وَيَعْرِضَ
بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَالْمَرْءُ يُخْلَقُ بِمِثَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ

شَيْءٌ

فَلَا كَلَّ فِي سَوْقٍ وَالْمَشْيُ مَكْشُوفَ الرَّاسِ وَقَبْلَةُ زَوْجَةٍ وَأُمَةٍ
بِحَصْنَةِ النَّاسِ وَكَثَارَةِ حِكَايَاتٍ مُضْحِكَةٍ وَلَيْسَ فَقِيرٌ قَبِيلاً
وَقَلْبُ سَوْءٍ حَيْثُ لَا يُعْتَادُ وَإِكْبَابٌ عَلَى لَعِبِ الشَّطْرِخِ أَوْ غَنَاءٍ
أَوْ سَمَاعِهِ وَأَدَامَةٌ رَقِصٍ سَيِّطُهَا وَالْأَمْرُ فِيهِ يَخْتَلِفُ بِالْإِشْخَاصِ
وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمْالِ وَحِرْفَةُ دُنْيَةٍ كَحِجَامَةٍ وَلَيْسَ دَبِغٌ مِمَّنْ لَا يَلْتَمِزُ بِهِ
يُسْقِطُهَا فَأَرَادَ عَنَادَهَا وَكَانَتْ حِرْفَةُ أَبِيهِ قَلَانِي الْأَصَحِّ وَالنَّهْمُ
أَنْ يَجْرِيَ إِلَيْهِ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ صَرَفًا تَرُدُّ شَهَادَتَهُ لِعَبْدِهِ
وَمَكَاتِبُهُ وَغَرِيمُهُ مَيِّتٌ أَوْ عَلَيْهِ حَجْرٌ فَلَيْسَ بِأَهْوَى وَكَيْلٌ فِيهِ وَبَيِّنَةٌ
مَنْ خَبَرَتْهُ وَبِحَرِّ أَحَدٍ سَوْرَتُهُ وَلَوْ شَهِدَ لِمُورِثٍ لَهُ مِنْ بَنِيهِ أَوْ حَرَجٍ
بِمَالٍ قَبْلَ أَنْ يَمَالَ قَبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ وَتَرُدُّ شَهَادَةَ عَاقِلَةٍ بِفَسْقٍ
شَهْوَةٍ قَتْلٍ وَغَرَمًا فَلَيْسَ بِفَسْقٍ شَهْوَةٍ وَدِينٍ خَرَفٍ وَلَوْ شَهِدَ الْإِثْنَانُ
بِوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرِكَةِ قَبِلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا تَقْبَلُ
إِلَّا مَتْلُوكًا فَرَعَ وَتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا وَكَذَا عَلَى ابْنَيْهَا بِطَلَاقٍ صَرَفٍ
أَبَاهُمَا أَوْ قَدْ فُتِيَ فِي الْأَظْهَرِ وَإِذَا شَهِدَ لِفَرْعٍ وَأَجْنَبِيٍّ قَبِلَتْ
لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الْأَظْهَرِ **قَالَ** وَتَقْبَلُ الْكُلَّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخِ وَالْمَدِينِ
وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَلَا تَقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ مَنْ يُبْغِضُهُ حَيْثُ تَمْتَنِي
رُؤَاا نِعْمَتَهُ وَخَرَنَ بِسُورِهِ وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ وَتَقْبَلُ لَهُ وَكَذَا

شهادة النساء

١٩٦
عليه في عداوة دين كافر ومبتدع، وتقبل شهادة مبتدع
لا تكفره لا معقلا لا بصيرا ولا مبادر وتقبل شهادة الحسبة
في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكدا كطلاق وعنف
عن قصاص ونقارعة وانقصا لها وحل له وكذا النسب الصحيح
ومتى حكم شاهدين فبأنا كافرين وعبدان وصديقين نقصده هو
وغيره وكذا فاسقان في الظاهر ولو شهد كافر أو عبد أو صبي
ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق ثاب فلا وتقبل شهادة
غيرها بشرط اختبار بعد التوبة مدة ينظر بها صدق
توبته وقد رهاها أكثر من سنة وبشرط في توبة معصيته
قولية القول فيقول القاذب قد في باطل وأنا نادى عليه ولا أعوذ
إليه وكذا شهادة الزور **قلت** وغير القولية بشرط اقلع
ندم وعزم أن لا يعود ورد ظلامه آدمي ان تعلقت به والله أعلم
فصل لا يحكم بشاهد إلا في هلال رمضان في الظاهر
وبشرط للزنا أربعة رجال وللاقرار به اثنان وفي قول أربعة
للمال وعقد مالي كبيع وإقالة وحوالة وضمان وحق مالي خيار
وأجل حلان أو رجل وامرأتان ولغير ذلك من عقود مدني
أو لادعي وما يطالع عليه رجال غائب أو كراخ وطلاق ورجعة

وَإِسْلَامَ وَرَدِّهِ وَجَرِّحَ وَتَعْدِيلَ وَمَوْتِ وَإِعْسَارِ وَوَكَالَةِ
وَوَصَايَةِ وَشَهَادَةِ عَلَى شَهَادَةِ جُلَّانٍ وَمَا يَخْتَصَرُ مِنْ مَعْرِفَةِ
النَّسَائِ أَرَأَيْتَ رِجَالٌ غَالِبًا لِدَكَارٍ وَوَلَادَةٍ وَحِيصٍ وَضَاعٍ
وَعُيُوبٍ تَحْتَ الثِّيَابِ ثَبِتَ بِمَا سَبَقَ وَبَارِعَ نِسْوَةٍ وَمَلَا
ثَبِتَ بِرِجُلٍ وَأَمْرًا تَبَيَّنَ لِي ثَبِتَ بِرِجُلٍ وَمَعِينٍ فَمَا ثَبِتَ بِهِمْ ثَبِتَ
بِرِجُلٍ وَمَعِينٍ الْأَعْيُوبِ الْبِشَارِ وَخَوَّهَا وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِأَمْرَيْنِ
وَمَعِينٍ وَأَمَّا بِحَلْفِ الْمَلِكِ بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَتَعْدِيلِهِ
وَبَدْرٍ حَلْفِهِ صِدْقُ الشَّاهِدِ فَإِنْ تَرَكَ حَلْفَ وَطَلَبَ
مَعِينٍ خَصْمُهُ فَلَهُ ذَلِكَ فَإِنْ نَكَرَ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ بِمَعِينٍ الرَّدِّيِّ لَا ظَهَرَ
وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ أَمَةٌ وَلَدَهَا فَقَالَ رَجُلٌ هَذِهِ مُسْتَوْلِدَتِي عَلَّقْتُ
بِهِدَا فِي مَلِكِي وَحَلَفَ مَعِ شَاهِدٍ ثَبِتَ الْأَسْتِيلَادُ لَا سَبَّ
الْوَلَدِ وَخَرْنِيهِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ أَمَةٌ وَلَدَهَا
فَقَالَ رَجُلٌ هَذِهِ مُسْتَوْلِدَتِي عَلَّقْتُ بِهِدَا فِي مَلِكِي وَحَلَفَ
مَعِ شَاهِدٍ ثَبِتَ الْأَسْتِيلَادُ لَا سَبَّ الْوَلَدِ وَخَرْنِيهِ فِي
الْأَظْهَرِ وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ عُلَامٌ فَقَالَ رَجُلٌ كَانَ لِي وَاعْتَقْتُهُ
وَحَلَفَ مَعِ شَاهِدٍ ثَبِتَ الْأَسْتِيلَادُ لَا سَبَّ الْوَلَدِ وَخَرْنِيهِ
مَلَا لِي وَرَثَتِهِ وَأَقَامُوا شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَخَذَ

١٩٧
أَصِيْبُهُ وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ وَيَسْطُلُ حَقُّ مَنْ لَمْ يَحْلِفْ بِبُكُولِهِ
إِنْ حَضَرَ وَهُوَ كَامِلٌ فَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ صَدِيدًا أَوْ مَحْمُومًا لِمَذْهَبٍ
أَنَّهُ لَا يَقْبَضُ نَصِيْبُهُ فَإِذَا زَالَ عُدَّةُ حَلْفٍ وَاحِدٍ بَعِيْرُ عِيَادَةٍ
شَهَادَةٍ وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ كَرْنَا وَعَصِيْبٌ تَلَا فِي وَوَلَادَةٍ
أَلَّا بِالْأَبْصَارِ وَتَقْبُلُ مِنْ أَصْتَمٍ وَالْأَقْوَالِ لِعَقْدٍ شَرْطُ
سَمْعِهَا وَأَبْصَارُ قَائِلِهَا وَلَا يَقْبَلُ ائْتَمَى إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ أَدْنَاهُ
فَيُعْلَنُ بِهِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَ قَاضِيٍّ عَلَى الصَّبِيْحِ فَلَوْ جَلَّهَا بِصِيْرٍ ثُمَّ عَمِيَ
شَهِيدَانِ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ مَعْرُوفِي الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ
وَمِنْ سَمْعٍ قَوْلِ شَخْصٍ أَوْ تَأْيِ فِعْلِهِ فَإِنْ عَرَفَ عِنْدَهُ وَاسْتَدْرَكَ
وَسَمِعَ شَهِيدٌ عَلَيْهِ نِي حُضُورِ أَشْأَنَ وَعِنْدَ غَيْبَتِهِ وَمَوْتِهِ
بِأَسْمِهِ وَنَسَبِهِ فَإِنْ جَهِلَهَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ غَيْبَتِهِ وَمَوْتِهِ
وَلَا يَصِحُّ تَحْمِلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُتَنَقِّبَةٍ أَعْمَاكَ عَلَى صَوْتِهَا فَإِنْ عَرَفَهَا
بَعِيْنَهَا أَوْ بِأَسْمِ وَنَسَبِهَا لَمْ يَشْهَدْ عِنْدَ الْأَدَامَا يَعْلَمُ وَلَا يَحْوَنُ
الْتِمَلُ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلِيْنِ عَلَى الْأَشْهُرِ وَالْعَمَلِ عَلَى
خِلَافِهِ وَلَوْ قَامَتِ بَعِيْدَةُ عَلَى عَيْنِهِ حَقٌّ فَطَلَبَ الْمُدْعَى التَّحْمِيلَ
سَمَحَ الْفَاعِلُ بِالْحَلِيَّةِ الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ مَا لَمْ يَشَأْ وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ عَلَى
نَسَبِ مَنْ أَبْ قَبْلَهُ وَكَذَا ائْتَمَى فِي الْأَصَحِّ لَا عِتْقٌ وَلَا وَقْفٌ وَتَكَاحُ

وَمَلِكٌ فِي الْأَصَحِّ **فَلْت** الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَالْأَثَرَيْنِ فِي كَمَيْعِ الْخَوَارِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِشَرْطِ التَّسَامُعِ سَمَاعُهُ مِنْ جَمِيعِ بَوَائِنِ تَوَالِهُمُ عَلَى الْكَذِبِ
 وَقِيلَ يَكْفِي مِنْ عَدْلِيكَ لَا تَجْعَلُ الشَّاهِدَةَ عَلَى مَلِكٍ بِمَجْدِيدٍ وَلَا يَبْدُ وَتَضَرُّفٍ
 فِي مَدَّةِ لَصْنِهِ وَيُخَوِّزُ فِي طَوِيلَةٍ فِي الْأَصَحِّ وَشَرْطُهُ تَضَرُّفٌ مُلَاكٌ
 مِنْ سَلْبِي وَهَدْمٌ وَسَبَابٌ وَيَبِيعُ وَرَهْزِنْ وَتَضَرُّفٌ وَتَبْدِي شَهَادَةُ الْأَعْسَارِ
 عَلَى قَرَأَيْنِ وَمَخَالِيلِ الضَّرْفِ لِإِضَاقِهِ **فصل** تَحْمَلُ الشَّاهِدَةُ دَفْعَ فَرْضِ كِفَايَةِ
 فِي الزَّكَاةِ وَكَذَا الْأَقْرَارُ وَالتَّضَرُّفُ الْمَالِي وَكِتَابَةُ الصَّكِّ الْأَصَحُّ
 وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا اثْنَانِ لَزِمَهُمَا الْأَدَاءُ فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ
 الْآخَرُ قَالَ أَحْلَفَ مَعَهُ عَصِيٌّ وَإِنْ كَانَ شَهُودًا فَالْأَدَاءُ فَرْضٌ كِفَايَةٍ
 فَلَوْ طَلَبَ مِنْ اثْنَيْنِ لَزِمَهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَاحِدُ الزَّامِي إِنْ
 كَانَ فِيمَا ثَبَتَ بِشَاهِدَيْهِ وَلَا فَلَاقِيلَ لَا يَلْزِمُ الْأَدَاءُ الْأَمْسُ
 تَحْمَلُ قَضْدًا لَا اتِّفَاقًا وَلَوْ جُوبَ الْأَدَاءُ شَرْطٌ أَنْ يُدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوِ
 وَقِيلَ وَنَ مَسَافَةِ قَضْرٍ وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ ذُو مَسْقُوفٍ
 بِجَمِيعِ عَلَيْهِ قِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَجِبْ وَإِنْ لَا يَلْزَمُ مَعْدُورًا بِمَضْرُوبٍ كَانَ
 أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ بَعَثَ الْقَاضِي مِنْ سَمْعِهَا **فصل** تَقْبِلُ
 الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عَقُوبَةٍ وَفِي عَقُوبَةٍ لَا دَمِي عَلَى الْمَذْهَبِ
 وَتَحْمَلُهَا بَأَنْ يَسْتَرْعِيكَ فَيَقُولُ أَنَا شَهِدْتُ بِكَ وَأَشْهَدُكَ وَأَشْهَدُ

الخسوف

١٩١
عَلَى شَرِّهَا دَنَى أَوْ سَبَحَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ
عَلَى فُلَانٍ الْفَاعِلَ مِمَّنْ مَبِيعٌ أَوْ غَيْرُ وَفِي هَذَا وَجْهٌ وَلَا يَكُونُ سَمَاعُ قَوْلِهِ
لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَدًّا أَوْ أَشْهَدُ بِكَذَا أَوْ عِنْدِي شَرْهٌ دَعْوَةٌ بِكَذَا وَلَيْتَ
الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَا جِهَةَ التَّحْمِيلِ فَارِنْ لَمْ يَبَيِّنْ وَثَبَتَ الْقَاضِي بِعِلْمِهِ فَلَا
بَأْسَ وَلَا يَجْعَلُ التَّحْمِيلَ عَلَى شَهَادَةِ مُرَدٍّ وَدِلِّ الشَّهَادَةِ وَلَا تَحْمِلُ السُّقُوفُ فَإِنْ مَاتَ الْأَصْلُ
أَوْ عَابَتْ وَبَرَضَ لَمْ يَمْنَعِ شَهَادَةُ الْفَرْعِ وَإِنْ حَدَثَ رَدُّهُ أَوْ سَقُتْ أَوْ عَدَاقَتْ
مَنْعَتْ وَجَنُونا مَلُوتَهُ عَلَى الصَّغِيرِ وَلَوْ تَحْمَلُ فَرْعٌ فَاسْتَوْقِ أَوْ عِنْدَ قَاضِي
وَلَهُوَ كَامِلٌ قَبْلَتْ وَتَكْفِي شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَلَى الشَّاهِدِ وَفِي قَوْلِ الشَّيْطَانِ
لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ اثْنَانِ وَشَرْطُ قَبُولِهَا تَعَدُّ أَوْ تَعْسُرُ الْأَصِيلُ يَمُوتُ
أَوْ عَمِيَ أَوْ مَرَضَ يَشُقُّ حُضُورُهُ أَوْ غَيْبُهُ لِمَسَافَةِ عَدُوِّهِ قِيلَ
قَصْرٌ وَإِنْ شَمِيَ الْأَصُولُ وَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يُرَكِّبَهُمُ الْفَرْعُ فَإِنْ زَكَّوْهُمْ
قَبْلَ وَلَوْ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدُولٍ وَلَمْ يُسَمُّوهُمْ لَمْ يَحْزَرْ
فصل رَجَعُوا عَنْ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ اسْتِفَاءِ
مَالِ الْمُسْتَوْفَى أَوْ عَقُوبَةٍ فَلَا أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْقُضْ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوْفَى
قَصَاصًا أَوْ قَتَلَ رَدَّةً أَوْ رَجِمَ زَنًا أَوْ جُلِدَ وَمَاتَ وَقَالُوا نَعْدَمْنَا
فَعَلَيْهِمْ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ وَعَلَى الْقَاضِي قِصَاصُ أَنْ يَدَّ
تَعَمَّدَتْ فَإِنْ رَجَعَ هُوَ وَهُمْ فَعَلَى الْجَمِيعِ قِصَاصٌ إِنْ قَالُوا نَعْدَمْنَا

فَإِنْ قَالُوا خَطَانَا فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَعَلَيْهِمْ نِصْفُ وَلَوْ رَجَعَ مُزَلٌّ
فَأَصَحَّ أَنَّهُ يَضْمَنُ أَوَّلِيَّ وَحُلَّةَ فَعَلَيْهِ تَصْلَحُ أَوْ ذِيَّةً أَوْ مَعَ الشُّهُودِ
فَكَذَلِكَ وَبَلَّ هُوَ وَهُمْ شُرَكَاءُ وَلَوْ شَهِدَ ابْنُ ابْنِ أَوْ رَضَاعٍ
أَوْ لَعَانَ وَفُرَّقَ الْقَاضِي مَرَّ جَعَادًا مِ الْفِرَاقِ وَعَلَيْهِمْ مَهْمُ مِثْلٍ وَنِ
قَوْلٍ بِنِصْفَةٍ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَطَّاءُ وَلَوْ شَهِدَ ابْنُ ابْنٍ وَفُرَّقَ وَرَجَعَا فَقَامَتْ
بَيِّنَةٌ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا رَضَاعٌ فَلَا غَرْمَ وَلَوْ رَجَعَ شَهِودٌ مَالٍ غَرَمُوا فِي الْأَطْلَهِ
وَمَتَّى رَجَعُوا كُلُّهُمْ وَزِنَ عَلَيْهِمُ الْغَرْمُ أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ نِصَابٌ
فَلَا غَرْمَ وَقِيلَ يَغْرَمُ فَنَسَطُهُ وَإِنْ نَقَصَ النِّصَابُ وَلَمْ يَزِدْ الشُّهُودُ
عَلَيْهِ فَنَسَطُوا وَإِنْ زَادَ فَنَسَطُوا مِنَ النِّصَابِ وَقِيلَ مِنَ الْعَدَدِ
وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ أَمْرًا ثَانٍ فَعَلَيْهِ نِصْفٌ وَهُمَا نِصْفٌ أَوْ أَرْبَعٌ
فِي رَضَاعٍ فَعَلَيْهِ ثَلَاثٌ وَهِيَ ثَلَاثٌ فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثَنَانِ فَلَا غَرْمَ
الْأَصَحُّ وَإِنْ شَهِدَ هُوَ وَأَرْبَعٌ بِمَالٍ فَقِيلَ لِرَضَاعٍ وَالْأَصَحُّ هُوَ نِصْفٌ
وَهِيَ نِصْفٌ أَوْ أَرْبَعٌ فِي رَضَاعٍ فَعَلَيْهِ ثَلَاثٌ وَهِيَ ثَلَاثَانِ
فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ ثَنَانِ فَلَا غَرْمَ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ شَهِدَ هُوَ وَأَرْبَعٌ
بِمَالٍ فَقِيلَ كَرَضَاعٍ وَالْأَصَحُّ هُوَ نِصْفٌ وَهِيَ نِصْفٌ سَوَاءٌ
رَجَعَنَ مَعَهُ أَوْ وَحْدَهُ وَإِنْ رَجَعَ ثَنَانِ فَلَا غَرْمَ
وَإِنْ شَهِدَا رَحْصَانِ أَوْ صِفَةً مَعَ شَهِودٍ تَعْلِيْقُ طَلَاؤُ وَعَقْدُ

هو أو ثننان

لا يغررون **هذه** **الدعوى والبتيات** **تثبت** **الدعوى**
عند قاضٍ عتوبة لقصاص وقدف وإن استحق عتافه أخذها
إن لم تخف فتنته وإلا وجب الرفع إلى قاضٍ أو دينا على غير متمتع
من الأوطال له ولا يحل أخذ شيء له أو على منكرو ولا بينة أخذ
جلس حقه من مال له وكذا غير جنسه إن فقد على المذهب
أو على مقر متمتع أو منكرو وله بينة فكذا وقيل بوجوب الرفع إلى
قاضٍ وإذا جاز الأخذ فله كشف باب ونقش جدار لا يصل للمال
إلا به ثم المأخوذ من جنسه يملكه ومن غير بيعه وقيل يجب
رفعه إلى قاضٍ يبيعه والمأخوذ مضمون عليه في الأصح
فيضمنه إن تلف قبل ملكه وبيعه ولا يأخذ ثوب حقه
إن أمكن الاقتصاص وله أخذ مال غيره غره والأظهر أن المدعي
من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق فذا أسلم
روحان قبل وطفا لاسلما معافا لنكاح باء وقالت
مرتباً فهو مدع ومنى أدعى بقدر الشريطان جنس ونوع
وقدر صحة وتكسب إن اختلفت بما فيه أو عتبات ضبط
لحيوان وصفها بصفة السلم وقيل يجب معها ذكر
القيمة فإن تلفت وهي متقومه وجب ذكر القيمة أو نكاحا لم يكفر

الْأُطْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ بَلْ يَقُولُ نَكَحْتُهَا بِوَلِيٍّ مُرْتَدٍّ وَشَاهِدِي عَدْلٍ
 وَرِضَا هَا إِن كَانَ بِشَرِّ طَائِفٍ كَانَتْ أُمَّةً فَالْأَصَحُّ وَحُوبٌ ذِكْرُ الْعَجْزِ
 عَنْ طَوْلٍ وَخَوْفٍ عَنِ الْأَوْعَدِ أَمَّا إِيَّاكَ يَصِحُّ وَهَبَهُ لِي فِي الْأُطْلَاقِ
 فِي الْأَصَحِّ وَمَرَقَاتٌ عَلَيْهِ يَتَنَبَّهٌ لَيْسَ لَهُ تَحْلِيفٌ الْمَدْعَى فَإِنْ ادَّعَى إِذَا أَرَادَ
 أَوْ شَرَعَ عَيْنَ أَوْ هَبَهَا وَأَقْبَضَهَا حَلْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَذَلِكَ أَدْعَى عَلَيْهِ
 بَغْيَتِي شَاهِدِي أَوْ كَذِبِي فِي الْأَصَحِّ وَإِذَا اسْتَمْتَهَلَ لِي بَاتِي بِدَائِعِ انْهَلِ
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَوْ أَدْعَى رَفِيعًا لَيْسَ فَقَالَ أَنَا حُرٌّ قَالَتُ قَوْلُهُ أَوْرَثَ
 صَغِيرٍ لَيْسَ يَدُهُ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِتَيْنَةٍ أَوْ فِي يَدِهِ حُلْمٌ لَهُ بِهِ إِنْ لَمْ
 يُعْرِضْ اسْتِنَادُهَا إِلَى التَّفَاطُطِ فَلَوْ أَنْكَرَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُمَيَّرٌ
 فَإِنْ كَانَ لَعَوْرُ قِيلَ كِتَابُ الْخَوْلِ شَرَعَ دَعْوَى دَيْنٍ مُوَحَّلٍ فِي الْأَصَحِّ
فصل أَمَّا الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَلَى الْمُسْكُوتِ عَنْ جَوَابِ الْمَدْعَى جَعَلَ
 كَمَنْ كَرِهَ نَاكِحًا فَإِنْ ادَّعَى عَشْرَةَ فَقَالَ لَا تَلْزِمُنِي الْعَشْرَةَ لَمْ يَكُنْ
 حَتَّى يَقُولَ لَا بَعْضُهَا وَكَذَلِكَ يَحْلِفُ فَإِنْ حَلَفَ عَلَى الْعَشْرَةِ
 وَأَقْبَضَ عَلَيْهِ فَنَاكِحٌ فَجَحْلُ الْمَدْعَى عَلَى اسْتِحْقَاقِ دُونَ عَشْرَةِ
 بَحْرٍ وَيَا خُلَّةً وَإِذَا ادَّعَى مَا لَا مُضَافًا إِلَى سَبَبٍ كَقَضَلٍ كَذَا
 كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ لَا تَحْتَجُّ بِشَيْءٍ أَوْ شَفَعَتْهُ كَفَاهُ لَا تَحْتَجُّ عَلَى شَيْءٍ
 أَوْ لَا تَحْتَجُّ بِشَيْءٍ السَّفَقُورُ وَجَحْلُ الْمَدْعَى عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ هَذَا

فإن أحاط بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي
المطلق ولو كان بين موهون أو مكرري أو دعاه ما الله كراه
لا يلزم من تسليته فلو اعترف بالملك وأدعى الرهن والإحاطة
فحلت له أن يقول إن ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزم من تسليم
وإن ادعيت موهونا فادكره لأجيب. وإذا ادعى عليه عينا فقل
ليس هي. أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة ولا يترع منه
بل تخلفه المدعي أنه لا يلزمه التسليم إن لم تكن بينه وإن اقر
لمعين حاضر يمكن خصمته وتخلفه سئل فإن صدقه
صارت الخصومة معه وإن كذبته ترك في يد المقر وقيل يسلم إلى
المدعي وقيل تحفظه الحاكم لظهور ما لك وإن أقرته لغايب
فالأصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم
الغائب فإن كان للمدعي بينة قضى بها وهو قضا على غايب فيحلف
معهما وقيل على حاضر وما قيل إقرار عبده كعقوبة فالرد على
عليه وعليه الجواب وما لا كاشر فعل السيد **فصل** تغلط بين
مدعي ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال وفي ما يبلغ
نصاب زكاة وسبق بيان التغلط في اللعان ويحلف على

الْبَيْتُ فِي فِعْلِهِ وَلَدَا فِعْلٌ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتًا وَإِنْ كَانَ نَقْيًا
فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَلَوْ أَدَّعَى نَيْلًا لَوَرِيثِهِ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ
بِالْبَرَاءَةِ وَلَوْ قَالَ حَتَّى عِنْدَكَ عَلَيَّ بِمَا يُوْجِبُ كَذَابًا لِأَصْحَحَ حَلْفَهُ
عَلَى الْبَيْتِ **ط** وَلَوْ قَالَ حَبَسْتُ سَيْتَكَ حَلَفَ عَلَى الْبَيْتِ فَطَعَا وَادَّعَى
وَيَكُونُ الْبَيْتُ بِطَرِيقِ كَيْدٍ يَعْنِي خَطَأً أَوْ خَطَأً بِمِثْلِهِ وَتُعْتَبَرُ
نِيَّةُ الْقَاضِي الْمُتَحَلِّفِ فَلَوْ وَرَى أَوْ تَأَوَّلَ خِلَافًا فِيهَا أَوْ اسْتَشْنَى حَيْثُ
لَا يَشْعُرُ الْقَاضِي لَمْ يَدْفَعْ ائْتِ الْبَيْتَ الْفَاجِرَةَ وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ
غَيْرُهُ لَوْ أَقْرَبَ طَلُوبًا لَزِمَهُ فَإِنْ خَلَفَ وَلَا يَحْلِفُ فَاضْرَعْ عَلَى تَرْكِهِ
الظُّلْمَ فِي حُلْمِهِ وَلَا شَاهِدًا أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَوْ قَالَ مُدَّعَى
عَلَيْهِ أَنَا صَبِي لَمْ يَحْلِفْ وَوَقِفَ حَتَّى يَبْلُغَ وَالْبَيْتُ تَقْيِيدُ قَطْعِ
الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ لَا بَرَاءَةَ فَلَوْ حَلَفَهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيْتَهُ حِلْمًا وَلَوْ قَالَ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَدْ حَلَفَ فِي مَرَّةٍ فَلْيَحْلِفْ إِنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ فِي مَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ
وَإِذَا نَكَرَ حَلْفَ الْمُدَّعَى وَتَضَيُّعَهُ وَلَا يَقْضِي بِنُكُولِهِ وَالْمُتَوَلَّى أَنْ
يَقُولَ أَنَا نَاكِلٌ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي اخْلِفْ فَيَقُولَ لَا أَطْفُفُ فَإِنْ
سَكَتَ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ وَقَوْلُهُ لِلْمُدَّعَى اخْلِفْ حَكَمَ بِنُكُولِهِ
وَالْبَيْتُ الْمُرَدُّ وَدَعَا فِي قَوْلِ كَيْسَنَةَ وَفِي الْأَطْفَرِ كَأَمَّا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
فَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيْتَهُ بَادِرًا أَوْ بَرِيرًا لَمْ يَشْعُرْ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ

المُدْعَى وَلَمْ يَتَعَلَّكْ بِشَيْءٍ سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ وَيُسْرَاهُ مُطَالَبُهُ الْخَصْمَ
وَإِنْ تَعَلَّكَ قَامَةً بَيْنَهُ أَوْ مَرَّجَعَةً حَسِبَ بِأَمَلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقِيلَ ابْدَأْ
وَإِنْ اسْتَمَهَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَحْلَفَ لِيَنْظُرَ حَسْبَاءَهُ لَمْ يَهْتَمِلْ
وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ وَلَوْ اسْتَمَهَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجَوَابِ امْتَهَلَ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَمَنْ
طَوَّلَ بِزَكَاةٍ فَادْعَى فَعَهَا إِلَى سَاعٍ آخِرٍ أَوْ غَلَطَ خَارِجَ الزَّمَانِ
الْيَمِينِ فَشَكَلَ وَتَعَذَّرَ رَدُّ الْيَمِينِ فَلَا صَحَّ أَنَّهَا تَتَّخِذُ مِنْهُ وَلَوْ
ادَّعَى وَلِيٌّ صَبِيًّا لَهُ فَأَنْكَرَ وَتَكَلَّمَ تَحْلِفُ الْوَلِيُّ وَقِيلَ تَحْلِفُ
وَقِيلَ إِنْ ادَّعَى مَبَاشَرَةً سَبَّحَ حَلْفُ **فصل** ادْعَاءُ عَيْنَانِي
بِذِئَابِكِ وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَهُ سَقَطَتَا وَفِي قَوْلِهِ تَسْتَعْمِلَانِ فِي
قَوْلِهِ اتَّقَسِمَ وَقَوْلِهِ يَقْرِعُ وَقَوْلُهُ تَوَقَّفُ حَتَّى يَسِيرَ أَوْ يَصْطَلِحَا
وَلَوْ كَانَتْ يَدَاهُمَا وَأَقَامَا بَيْنَهُمَا بَعِثَتْ كَمَا كَانَتْ وَلَوْ كَانَتْ يَدُهُ
فَأَقَامَ عَيْنُهُمَا بَيْنَهُ وَهُوَ بَيْنَهُ قَدِمَ صَاحِبُ الْبَيْتِ وَلَا تَسْمَعُ بَيْنَهُ
إِلَّا بَعْدَ بَيْتِهِ الْمُدْعَى وَلَوْ أَزِيلَتْ يَدُهُ بَيْتُهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ
بِمَلِكِهِ مُشْتَبَدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِذْ لَوْ يَدُهُ وَاعْتَذَرَ بَعِثَهُ
شَرْهُودَهُ سَهَعَتْ وَقُدِمَتْ وَقَبْلُهَا وَلَوْ قَالَ الْخَارِجُ هُوَ مَلِكِي
اِشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَقَالَ بِلِ مَلِكِي وَأَقَامَا بَيْنَهُمَا قَدِمَ الْخَارِجُ دُونَ الْفَرِ
لِغَيْرِ شَيْءٍ ثُمَّ ادْعَاهُ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ اتِّعَالَأَوْ مِنْ أَخْذِ مِنْهُ

مَا لُيَسْتَدِ ثُمَّ ادْعَاهُ لَمْ يُسْتَرْ ط ذَكَرَ الْإِسْقَانِ الْأَصَحُّ وَالْمَذْهَبُ
أَنَّ زِيَادَةَ عَدَدِ شُهُودِ أَحَدٍ هَا لَا تَرْجَحُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لِأَحَدٍ هَا
رَجُلَانِ وَالْآخَرِ رَجُلٌ وَافْرَأَتَانِ فَإِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيْنَ رَجَحِ
الشَّاهِدَيْنِ فِي الظَّاهِرِ وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدٍ هَا بِلِكٍ مِنْ سَنَةِ وَالْآخَرِ
رَجُلٌ وَافْرَأَتَانِ فَإِنْ كَانَ لِلْآخَرِ شَاهِدٌ وَبَيْنَ رَجَحِ الشَّاهِدَيْنِ
فِي الظَّاهِرِ وَلَوْ شَهِدَتْ لِأَحَدٍ هَا بِلِكٍ مِنْ سَنَةِ وَالْآخَرِ مِنْ أَكْثَرِ
فَالْظَّاهِرُ تَرْجَحُ الْأَكْثَرُ وَلِصَاحِبِهَا الْآخِرَةُ وَالزِّيَادَةُ الْحَادِثَةُ
مِنْ تَوَمُّيدٍ وَلَوْ اطْلُقَتْ تَبَيَّنَتْ وَأَرَحَتْ بَيْنَهُ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ
وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِصَاحِبِ تَاخِرَةِ النَّارِ يَدٌ قَدِمَ وَآخَرُهَا لَوْ شَهِدَتْ
بِمِلْكِهِ أَمْسَرَ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تُشْعَخْ حَتَّى يَقُولُوا وَلَمْ يَرُلْ
بِمِلْكِهِ أَوْ لَا نَعْلَمُ مِنْ بِلَالِهِ وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمِلْكِهِ أَلَا اسْتَعْمَالًا
لِمَا سَبَقَ مِنْ إِذْنٍ وَشَرِيٍّ وَغَيْرِ هَا وَلَوْ شَهِدَتْ بِأَقْرَبِهِ
أَمْسَرَ بِالْمَلِكِ اسْتَدِيمَ وَلَوْ أَقَامَهَا بِمِلْكِ ابْنَةِ أَوْ شَجَرَةٍ لَمْ
يَسْتَحِقَّ ثَمَرَهُ مَوْجُودَةً وَلَا وَلَدًا مُتَعَصِّلًا وَيَسْتَحِقُّ عِلَاقِي
الْأَصَحُّ وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَاحْتَمَلَهُ كَحَدٍ مُطْلَقَةٍ رَجَعَ عَلَى
بَايَعِهِ بِالْمُزَوِّقِ لَا إِلَّا إِذَا ادَّعَى مِلْكُ سَابِقٍ عَلَى الشَّرِيٍّ وَلَوْ ادَّعَى
مِلْكًا مُطْلَقًا فَشَهِدَ بِالْأَمْعِ سَبِيهِ لَمْ يَصُرْ أَنْ ذَكَرَ سَبَاوَهُمْ

سَبَا أَخْرَضَ **فَضْلًا** أَمْرُكَ الْبَيْتَ عَشْرَةَ فَقَالَ بَلْ جَمِيعُ الدَّارِ عَشْرَةٌ
وَاقَامَا بَيْتَيْنِ تَعَارَضَتَا وَفِي قَوْلِ يُقَدِّمُ الْمُسْتَأْجِرُ وَلَوْ أَدْعَا شَيْئًا
فِي يَدِ ثَالِثٍ وَقَلَمَ كُلُّهُمَا بَيْتَهُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَوَرَنَ لَهُ ثَمَنَهُ فَإِنْ
اُخْتَلَفَ تَارِيخُ حُكْمٍ لِلْأَسْبَقِ وَإِلَّا تَعَارَضَتَا لَوْ قَالَ كُلُّهُمَا
يَعْتُكُهُ بِكَذَا وَاقَامَاهُمَا فَإِنْ أُخِذَ تَارِيخُهُمَا تَعَارَضَتَا وَإِنْ
اُخْتَلَفَ لَزِمَهُ الثَّمَانُ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَتَا أَوْ أَحَدَهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ
مَاتَ عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ وَنَصَرَانِي فَقَالَ كُلُّهُمَا مَاتَ عَلَى دِينِي
فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا صَدَّقَ النَّصْرَانِي وَإِنْ أَقْلَعَا بَيْنَهُمَا
مُطْلَقَتَيْنِ قَدِمَ الْمُسْلِمُ وَإِنْ قَبِلَتْ أَنْ أُخْرِجَ كَلَامُهُ إِسْلَامٌ
وَعَكْسُهُ الْآخَرُ تَعَارَضَتَا وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ دِينُهُ وَاقَامَ كُلُّهُمَا
أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ تَعَارَضَتَا وَلَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ
وَنَصْرَانِيٌّ فَقَالَ لِلْمُسْلِمِ اسْلَمْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا
النَّصْرَانِيُّ بَلْ قُبِلَهُ صَدَقَ الْمُسْلِمُ بِمُسْنَدِهِ وَإِنْ أَقَامَاهُمَا
قَدِمَ النَّصْرَانِيٌّ وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ رَمَضَانَ وَقَالَ
الْمُسْلِمُ مَاتَ الْأَبُ فِي شُعْبَانَ وَقَالَ النَّصْرَانِيُّ فِي شَوَّالٍ
صَدَّقَ النَّصْرَانِيٌّ وَتَقَدَّمَ بَيْتُهُ الْمُسْلِمُ عَلَى بَيْتِهِ وَلَوْ مَاتَ
عَنْ ابْنِ كَافِرٍ وَابْنِ مُسْلِمٍ فَقَالَ كُلُّهُمَا مَاتَ عَلَى دِينِنَا

صَدَقَ الْإِبْرَاهِيمُ بِالْيَمِينِ فِي قَوْلِهِ يُوَفَّقُ حَتَّى يَبْلُغَ الْوَصِيَّةَ
 وَلَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ أَعْتَقَ مَرِيضَةً سَالِمًا وَأُخْرَى غَنِيًّا وَكُلَّ وَاحِدٍ
 ثَلَاثَ أَلْفَ مِائَةٍ خَتْلَفَ تَارِيخَ قَدِيمِ الْأَسْبَقِ وَأَن اتَّخَذَ اقْرَعَ وَأَن أُطْلِقَا
 قَبْلَ يَقْرَعَ وَفِيهِ قَوْلٌ يَعْتِقُ مِنْ كُلِّ نَصْفَةٍ **فَلْت** الْمَذْهَبُ يَعْتِقُ
 مِنْ كُلِّ نَصْفَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ شَهِدَ أَجْنَبِيَانِ أَنَّهُ لَوْصِيَّ يَعْتِقُ سَالِمًا
 وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَوَارِثَانِ حَايِرَانِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَوَصِيَّ يَعْتِقُ
 غَنِيًّا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ تَبَيَّنَ لِمَا نَمِرَقَانِ كَانَ الْوَارِثَانِ فَاسِقَيْنِ لَمْ يَشَيْتِ
 الرَّاجِعُ فَيَعْتِقُ سَالِمًا وَمِنْ غَايِمِ ثَلَاثَ مَالٍ بَعْدَ مَالِ **فَضْلٍ** نَطْرُ
 الْقَابِضِ مُسْلِمٌ عَدْلٌ حُرٌّ وَالْأَصَحُّ أَشَدُّ أَطْحَرُ ذِكْرُ الْعَدْلِ
 كَوْنُهُ مُدْلَجِيًّا فَإِذَا تَدَاعَى مَجْهُولًا عَرْضَ عَلَيْهِ وَكَذَا لَوْ اشْرَكَ فِي
 وَطْنِ قَوْلَاتٍ مُمَكِّنًا مِنْهُمَا وَتَنَازَعَا بَيْنَ وَطْنِيَا بِشَبْهَةٍ وَاشْرَكَ
 لَهَا أَوْ شَرَكَتْ لَهَا أَوْ وَطْنِي رَوْحَتُهُ وَطَلَقَ قَوْطِنَهَا
 أُخْرَى بِشَبْهَةٍ أَوْ تَكْجِ فَاسِدًا وَأَمَّتْهُ فَبَاعَهَا قَوْطِنَهَا الْمَشْرِي
 وَلَمْ يَسْتَبِرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَكَذَا لَوْ وَطْنِي مَسْكُوحَةٌ فِي الْأَصَحِّ
 فَإِذَا وَلَدَتْ لِمَا يَتَرَسَّوْهُ أَشْهُرُ وَأَرْبَعُ سِنِينَ مِنْ وَطْنِيَّهَا وَأَدْعِيَاهُ عَمَلٌ
 عَلَيْهِ فَإِنْ تَخَلَّلَ بَيْنَ وَطْنِيَّهَا حَيْصَةٌ فَلِلثَانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ
 رَوْحَانِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَسَوَافِيهَا اتَّفَقَا إِسْلَامًا وَغَيْرَهُ أَمَّا

كتاب العتق انما يصح من مطلق التصرف
ويصح تعليقه وإضافته إلى خبر فيعتق كله وصحته خير
وأعتاق وحده فإفك رقبته في الأصح ولا يحتاج إلى شيء ويحتاج إليها
عليه كفايته وهي لا ملك إلى سلطان لا سبيل لا خدمة أنت سائبة أنت
مولاى وكذا كل صريح أو كناية للطلاق وقوله لعبد انت حر
وكلمة أنت حر صريح ولو قال عتقتك الملك أو حررتك ونوى تفويض
العتق إليه فاعتق نفسه في المجلس عتق أو عتقتك على ألف
أو أنت حر على ألف فقبل أو قال له العبد اعنقني على ألف فاجابه
عتق في الحال ولزمت ألف ولو قال عتقتك نفسك بألف فقد اشترى
فالمذهب صحة البيع ويعتق في الحال وعليه ألف والوالى السيد
ولو قال الحامل عتقتك أو عتقتك دون حملك عتقا ولو
اعتقه عتق دونها ولو كانت لرجل وأهلك الآخر لم يعتق أحدهما
بعنق الآخر وإذا كان بينهما عبد فاعتق أحدهما كله أو نصيبه
عتق نصيبه فإن كان محسرا بقي الباقي لشريكه وإلا سرى
إليه وإلى ما أشرب وعليه قيمته ذلك يوم الاعتاق
وتقع السراية بنفس الاعتاق وفي قولك يا ذا القيمة وقول إن
دفعها بأن لها بالإعتاق واستلاد أحد الشريكين المورس

يسرى وعليه فية نصيب شريكه وحصته من مهر مثل وتجر
 الأقوال ٢ وقت حصول السرية فعلى الأول والثالث لا تجب قيمة
 حصته من الولد ولا يسرى نكاح ولا يمنع السراية دين مستحق
 في الأظهر ولو قال لشريكه المولى سراً عتقت نصيبك فعليك
 فية نصيب فانكر صدق سمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب
 المدعي باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى إلى نصيب
 المنكر ولو قال لشريكه ان عتقت نصيبك فنصيبى حر بعد
 نصيبك فاعتق الشريك وهو مؤسر يسرى إلى نصيب الأول
 ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته فلو قال فنصيبى حر قبله
 فان كان المعلق معسراً اعتق نصيب كل عنه والوالها وكذا ان
 كان مؤسراً وابطلنا الدار والافلا يعتق شيء ولو كانت
 عند ارجل نصفه ولا حر ثلثه ولا حر سدسده فاعتق الاخران
 نصيبهما معاً فالقيمة عليهما نصفان على المذهب
 وشرط السراية اعتاقه باختياره فلو ورث بعض ولهم يسرى
 والمريض معسر الا في ثلث ماله والميت معسر فلو وصى بعق
 نصيبه لم يسر **فصل** اذا ملك اهل ثبوع اصله او فرعه اعتق
 ولا يشترى اطفال قريته ولو وهب له او وصى له فان كان

كَاَسْبًا فَعَلِ الْوَلَدُ قَوْلُهُ وَيَعْتَقُ وَيَنْفِقُ مِنْ كَسْبِهِ وَالْإِفَانُ
كَانَ الصَّبِيُّ مُعَسِّرًا أَحَبَّ الْقَبُولُ وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ أَوْ مُوسِرًا
حَرَمٌ وَلَوْ مَلِكًا مَرَضٌ مَوْتُهُ قَرِيبٌ بِلَا عَوْضٍ عَتَقَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَقَبْلَ مِنْ
رَأْسِ الْمَالِ أَوْ بَعْوَضٍ بِلَا مَحَابَةِ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَلَا يَرِثُ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ
فَقِيلَ لَا يَصِحُّ الشَّرَاءُ وَالْأَصَحُّ صَحَّتُهُ وَلَا يَعْتَقُ بِلَ بَيْعٍ لِلدَّيْنِ أَوْ مَحَابَةِ نَقْدٍ
لَهْبَةٍ وَالْمَا فِي مِنَ الثَّلَاثَةِ وَأَوْ هَبَ لِعَبْدٍ بَعْضُ قَرِيبَيْهِ نَقِيلَ
وَقُلْنَا يَسْتَقِيلُ بِهِ وَسَمَى عَلَى سَيِّدِهِ قَبْلَهُ بَاقِيَهُ **فصل** اعْتَقَ
فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ عَبْدًا لَا يَلِكُ غَيْرُهُ عَتَقَ ثَلَاثَةً فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ
مُسْتَعْرِقٌ لَمْ يَعْتَقُ شَيْءٌ مُبْدَرٌ لَوْ اعْتَقَ ثَلَاثَةً لَا يَلِكُ غَيْرُهُمْ
بِمَتْنِهِمْ سَوَاعَتَهُ أَحَدُهُمْ بَقْعَةً يَوْكُذَا لَوْ قَالَ اعْتَقْتُ ثَلَاثَكُمْ
أَوْ ثَلَاثَكُمْ حُرًّا وَلَوْ قَالَ اعْتَقْتُ ثَلَاثَ كُلِّ عَبْدٍ أَفْرَعٌ وَقِيلَ يَعْتَقُ
مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ وَالْفُرْعَةُ أَنْ تَوْحِدَ ثَلَاثَ رِقَاقٍ مُسَاوِينَ
يَكُونُ فِي تَنْبِيهِ رِقٍّ فِي وَاحِدَةٍ عَتَقَ وَتُدْرَجُ فِي تِنَادِقِ
سَبَقٍ وَتُخْرِجُ وَاحِدًا بِاسْمِ أَحَدِهِمْ فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَسَتْ
الْأَخْرَافُ أَوِ الرِّقَاقُ خَرَجَتْ أُخْرَى بِاسْمِ أُخْرَى وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ
أَسْمَاءَهُمْ ثُمَّ يُخْرِجَ رُقْعَةً عَلَى الْخُرَيْجَةِ مِنْ خُرْجِ اسْمِهِ عَتَقَ وَرِقَاوَانُ
مُكْتَبٌ كَانُوا ثَلَاثَةً قَبْلَهُ وَاحِدًا بِاسْمَيْنِ وَآخَرُ ثَلَاثَةٍ بِاسْمَيْنِ

رِقِّ وَسَهْمِ عَتَقٍ فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِذِي الْمَاشِيَةِ عَتَقَ وَرَقًا
أَوَّلًا ثَلَاثَ عَتَقٍ ثَلَاثًا أَوَّلًا عَتَقَ ثُمَّ يَقْرَعُ بَيْنَ الْأَخْرَجِينَ سَهْمَ
رِقِّ سَهْمِ عَتَقٍ فَمَنْ خَرَجَ ثُمَّ مِثْلُ الثَّلَاثِ وَأَنْ كَانَ فَوْقَ ثَلَاثِهِ
وَأَمَّا أَنْ تَوَزَّعَ عَنْهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيَةِ كَسِتَةٍ فَمِثْلُهُمْ سَوَاءُ جَعَلُوا
اثنَيْنِ اثنَيْنِ أَوْ بِالْقِيَةِ ذَوْنِ الْعَدَدِ كَسِتَةٍ فَمِثْلُهُمْ أَحَدُهُمْ
مِائَةٌ وَقِيَّتُهُ اثنَيْنِ مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ مِائَةٌ جَعَلَ الْأَوَّلُ جِزًّا وَالْاِثْنَانِ
جِزًّا وَالثَّلَاثَةُ جِزًّا وَإِنْ تَعَدَّرَ بِالْقِيَةِ كَارِبَعَةٍ فَمِثْلُهُمْ سَوَاءُ
فِي قَوْلٍ مَجْرُؤَاتِ ثَلَاثَةٍ أَجْزَاءٍ وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ وَاشَارَ فَإِنْ خَرَجَ
الْعَتَقُ لَوَاحِدٍ عَتَقَ ثُمَّ يَقْرَعُ لِتَسْمِيَةِ الثَّلَاثِ وَاللَّاشِيَةِ رِقِّ
الْأَخْرَجِينَ ثُمَّ يَقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ لَهُ الْعَتَقُ وَبَلَّتِ الْآخِرَ
وَفِي قَوْلٍ يَكْتَبُ اسْمُ كُلِّ عَبْدٍ فِي رُقْعَةٍ فَيَعْتَقُ مَنْ خَرَجَ
أَوَّلًا وَبَلَّتِ الثَّانِي **فَلَتْ** أَظْهَرُهَا الْأَوَّلُ فَإِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ وَالْقَوْلَانِ
فِي اسْتِحْبَابِ رِقْلِ كِإِحْبَابِ وَإِذَا اعْتَقْنَا بَعْضَهُمْ بِقُرْعَةٍ
فَظَهَرَ مَالٌ وَخَرَجَ كُلُّهُمْ مِنَ الثَّلَاثِ عَتَقُوا وَلَهُمْ سَهْمٌ مِنْهُ يَوْمَ
الْإِعْتَاقِ وَلَا يَرْجِعُ الْوَارِثُ بِمَا انْفَقَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ خَرَجَ بِأَطْرَافٍ
عِنْدَ أَخْرَاقِ وَمَنْ عَتَقَ بِقُرْعَةٍ حَلِمَ بِعِتْقِهِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاقِ
وَتَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ حَبِيدٌ وَلَهُ كِسْبُهُ مِنْ يَوْمِ ذَلِكَ يَوْمَ يَحْسُورُ

مِنَ الثَّلَاثَةِ مَنْ بَقِيَ قِيَقًا قَوْمَ يَوْمِ الْمَوْتِ وَحُسِبَ مِنَ الثَّلَاثِينَ
 هُوَ وَكُسِبَ الْبَاقِي قَبْلَ الْمَوْتِ لِمَا حَدَّثَ بَعْدَهُ فَلَوْ اعْتَقَ ثَلَاثَةً لَمَلَكَ
 غَيْرُهُمْ قَبْلَهُ كُلِّ مِائَةٍ فَكُسِبَ أَحَدُهُمْ مِائَةً أُقْرِعَ فَإِنْ خَرَجَ
 الْعَتَقُ لِلْكَاسِبِ عَتَقَ وَلَهُ الْمِائَةُ وَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِهِ عَتَقَ ثُمَّ أُقْرِعَ
 فَإِنْ خَرَجَتْ لِغَيْرِهِ عَتَقَ ثَلَاثَةً وَإِنْ خَرَجَتْ لَهُ عَتَقَ رُبْعَهُ وَبَعْدَهُ
 رُبْعَ كُسْبِهِ **فصل** مَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ رَقَّتَيْنِ بَاعَتْهُ أَوْ كَتَبَتْهُ وَتَدْبِيرُ
 وَاسْتِلَادٍ وَقَرَابَةٍ وَسِرَابَةٍ فَوَلَّاهُ لَهُ ثُمَّ لَعَصِبَتْهُ وَلَا تَرُفُ
 امْرَأَةٌ تُولَدُ الْأَمْرَ عَيْنُهَا وَأَوْلَادُهُ وَعَتَقَانِيَهُ فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهِ أَوْهَا
 ثُمَّ اعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بَلَا وَارِثٍ فَمَالُهُ لِلْبَنَاتِ وَالْأَوْلَادِ عَلَى
 الْعَصَبَاتِ وَمَنْ مَسَّهُ رِقٌّ فَلَا وَلَا عَلَيْهِ إِلَّا لِمَعْتَقِهِ وَعَصِبَتْهُ
 وَلَوْ نَحَرَ عِنْدَ مُعْتَقَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَوَلَّاهُ كَوَلَّى فَإِنْ اعْتَقَ الْأَبُ
 أُنْجَسَ إِلَى مَوَالِيهِ فَإِنْ اعْتَقَ الْجَدُّ وَالْأَبُ رَفِيقًا أُنْجَسَ فَإِنْ اعْتَقَ
 الْأَبُ بَعْدَهُ أُنْجَسَ إِلَى مَوَالِيهِ وَقِيلَ يَتَنِي لِمَوْلَى الْأُمِّ حَتَّى يَمُوتَ
 الْأَبُ فَيُنْجَسَ إِلَى مَوَالِي الْجَدِّ وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ أَبَاهُ حَبْرَهُ
 وَلَا إِخْوَتَهُ الْيَتَامَى وَلَكَذَا وَلَا تَقْسِيهِ فِي الْأَصَحِّ **فصل** الْأَصَحُّ
 الْمَنْصُورُ لَا يَجْرُ وَانْشَأَ اعْلَمْ **كتاب** **التدبير**
 صَرِيحُهُ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ إِذَا مِتُّ أَوْ مَتَّ فَإِنَّتَ حُرٌّ

عبدًا فانت

ولعنات الأب رقبة
 أجد أنجب إلى مواليه

أَوْ اعْتَقَنكَ بَعْدَ مَوْتِي وَكَذَلِكَ أَوَّاتٌ مَذْبُورٌ عَلَى
الْمَذْهَبِ وَيُصْحَى بِكَيْفَايَةِ عَتَقٍ مَعَ نَيْدٍ لِحُلَيْفٍ سَبِيلًا بَعْدَ مَوْتِي
وَيَحْضُرُ مُقْبِلًا كَأَن مَاتَ فِي ذَا الشَّهْرِ أَوِ الْمَرْضِ فَأَنْتَ حُرٌّ وَمُعَلَّقًا
كَأَن لَكَ خَلَّتْ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَإِنْ وَجِدْتَ الصِّفَةَ وَمَا تَعْتَقُ
وَالْإِقْلَاءَ وَتَشْتَرِي الدُّخُولَ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَإِنْ قَالَ إِنْ
مَاتَ ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ أَشْتَرِي بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى
التَّرَاخِي وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْعُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَوْ قَالَ إِنْ
مَاتَ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ فَلِلْوَارِثِ اسْتِخْدَامُهُ فِي الشَّهْرِ
لَا بَيْعُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ سَبَيْتَ فَأَنْتَ مَذْبُورٌ أَوَّاتٌ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي
إِنْ مَرَّ بِتِ اشْتَرَيْتَ طَبْعَ الْمَشِيَّةِ مُتَّحِلَةً فَإِنْ قَالَ إِنْ مَرَّ بِتِ
فَلِلشَّرَاحِيِّ وَلَوْ قَالَ لَا لِعَبْدِيهَا إِذَا مَاتْنَا فَأَنْتَ حُرٌّ لَمْ يَعْتَقُ
حَتَّى يَمُوتَا فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لَوَارِثِهِ بَيْعُ نَصِيبِهِ
وَلَا يَصِحُّ تَدْيِيرُ مَجْنُونٍ وَصِيٌّ لَا يَمِيرُ وَكَذَا مَمْرٌ فِي الْأَطْفَالِ
وَيُصْحَى مِنْ سَفْعِيهِ وَكَأَن فَرَّاصِلِي تَدْيِيرًا لَمْ تَدْيِئِي عَلَى أَقْوَالِ
مَلِكِيهِ وَلَوْ دَبَّرْتُمْ ارْتَدَلُمْ يَتَطَلَّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ ارْتَدَّ
الْمَذْبُورُ لَمْ يَيْطَلْ وَلَا يَحْزِي حَمْلُ مَذْبُورَةٍ إِلَى آرِهِمْ وَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ
عَبْدَ مُسْلِمٍ فَدَبَّرَهُ نَقَضَ وَبَيْعَ عَلَيْهِ وَلَوْ دَبَّرَ كَافِرٌ كَافِرًا

فاسلم ولم يرجع السيد في التدبير وحرف كسبه اليه وفي قول
يباع وله بيع المندبر والتدبير تعليل وعنى بالصفه وفي قول
وصيته فلو باعته ثم ملكه لم يعد التدبير على المذنب
ولو رجع عنه بقول كما بطلته فسختة بنقضته رجعت
فيه صح ان قلنا وصيته والا فلا ولو غاثر مدبر بصفه صح
وعنى بالاسبق من الموت والصفه وله وطم مدبره ولا يكون
رجوعا فان اولدها بطل تدبيره ولا يصح تدبير ام ولد
ويصح تدبير مكاتب وكاتبه مدبر **فصل** ولدت مدبرة من
نكاح او زنا لا يثبت للولد حكم المدبر في الاطهر ولو دبر حاملا
ثبت له حكم التدبير على المذنب فان مات ورجع في تدبيرها دام
تدبيره وقيل ان رجع وهو متصل فالولد برحملة صح فان مات
عقب دون الام وان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولدت
المعاق عتقها لم يعتق الولد وفي قول ان عتقت بالصفه
عتق ولا يتبع مدبرا ولله جناسه لجناسه فز ويعتق بالموت
من الثلث لله او بعضه بعد الدين ولو علق عتقا على صفه تخص
بالمرضى كان دخلت في مرض موته فانت حر عتق من الثلث وان
احملت الصبيحة فوجدت في المص من اسر المال في الاطهر ولو

ادعى عبدا لتدبير فانك فليس برجوع بل يخلف ولو وحيد
 مع مدبرها ان فقال لسيته بعد موت السيد وقال الوارث
 قبله صدق المدبر بيمينه وان اقاما يستير قدمت يتسنة
كتاب النكاح هي مستحبة ان طلبها رقيق
 امين قوي على كسب قبل او غير قوي ولا تله بحال وصيغها
 كما تبشك على كذا منحا اذا ادنته فانت حر وبيعت على النجوم
 وشرط كل محشم ولو ترك لفظ التعليق ونواه جاز ولا يلغى لفظ
 كما به فلا تعلية ولا نية على المذهب ويقول المكاتب قبلت وشرطها
 تكليف واطلاق وكتابه المريض من الثلث فان كان له مثله صححت
 كتابه كله فان لم يملك غيره وادى في حياته ما يتبع قيمته مائة
 عتق وان ادى ما يبعث ثلثاه ولو كاتب مرتد بنى على اقوال
 ملائكة ولو منفعته ومنحما بنجر فاك شر وقيل ان ملك بعضه
 وباقيه حر لم يشترط اجل وتحريم ولو كاتب على خدمة شهيد
 ودينار عتق انفعنايه او على ان يبيعه كذا افسدت
 ولو قال كما تبشك وبعثك هذا الثوب بالالف ونجم الالف كالتق
 الحرية بادا به فالمدح هب صحة الكتابة دون البيع ولو كاتب عبدا
 على غرض محشم وعلق عنهم بادا به فانص صحتها ويوزع على قيمتهم

هذه هي النكاح
 كتاب النكاح
 كتاب النكاح
 كتاب النكاح

بِوَمِ الْحَا بَرَمَنْ اِذِي حَصْنَةً عَتَقَ مِنْ عَجْزٍ رَقٍّ وَتَصَحُّ كِتَابَةٍ بَعْضُ مَنْ يَأْتِيهِ
حُرٌّ فَلَوْ كَاتَبَ كُلَّهُ صَحَّ فِي الرِّقِّ وَالْأَطْهَرُ لَوْ كَاتَبَ بَعْضُ مَنْ رَفِيقٌ فَسَدَتْ
اِنْ كَانَ بَيْنَهُ لَعَيْنٌ وَلَمْ يَأْذَنْ وَلَكِنْ اِذَنْ اَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَوْ كَاتَبَهُ مَعًا
اَوْ كَلَّا صَحَّ اِنْ اتَّفَقَتِ الْخُومُ وَجُعِلَ لِلْمَالِ عَلَى نِسْبَةٍ مِلْكِيَّهَا فَلَوْ عَجَزَ عَجَزُ
اَحَدُهَا وَارَادَ الْآخَرَ اتَّقَاهُ فَكَاتَبَهُ عَقْدٌ وَقِيلَ يَحْوُرُ وَلَوْ اَبْرَأ مِنْ
نَصِيبِهِ اَوْ عَتَقَهُ عَتَقَ نَصِيبَهُ وَقَوْمُ الْبَاقِي اِنْ كَانَ مُوسِرًا **فصل** يُلْزَمُ
السَّيِّدُ اِنْ جَمَعَ عَنْهُ جُرْأَمٌ مِنَ الْمَالِ اَوْ يَدْفَعُهُ اِلَيْهِ وَالْحَطَّ اَوَّلِي
وَفِي النِّجْمِ الْآخِرِ الْيَتَى وَالصَّحَّ اِنَّهُ يَكْفِي مَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ وَلَا
يَخْتَلِفُ مَحْسَبُ الْمَالِ اِنْ وَقْتُ وَجُوبِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ وَبَيْنَهُ الرِّقُّ
وَالْأَفَاسِبُ وَيَحْرُمُ وَطْمُكَ ابْنَتِهِ وَلَا حُدُودُهُ وَحُبُّ مَهْرٍ وَالْوَلَدُ حُدُ
وَلَا يَحِبُّ قِيمَتُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ صَارَتْ مُسْئُولَةً مُكَاتَبَةً فَإِنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ
بِمَوْتِهِ وَوَلَدُهَا مِنْ نِكَاحٍ وَزِنَانٍ كَاتَبَ فِي الْأَطْهَرِ يَتَبَعُهَا زَقَاوَعُهَا
وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْحَقُّ فِيهِ لِلْسَّيِّدِ وَفِي قَوْلِهَا فَلَوْ قُتِلَ فَقِيمَتُهُ لِذِي
الْحَقِّ وَالْمَذْهَبُ اِنْ ارْتَشَحَ جَنَائِيَةً عَلَيْهِ وَكِسْفَةٌ وَمَهْرٌ يَنْفَقُ مِنْ
عَلَيْهِ وَمَا فَضَّلَ وَقَفَ فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ وَالْأَفَلَسُ يَتَّبِعُ وَلَا يَعْتَقُ
شَيْءٌ مِنَ الْمَكَاتِبِ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَجْمَعًا وَلَوْ اتَى بِمَالٍ فَقَالَ السَّيِّدُ هَذَا
حَرَامٌ وَلَا يَبِينُهُ حُطِّ الْمَكَاتِبِ اِنْ حُلَّالٌ وَيُقَالُ لِلْسَّيِّدِ يَأْخُذُكَ اَوْ يَبْرِيهِ عَنْهُ

فإن أبي قبضته الفاضل فان نكل المكاتبة حلف السيد ولو خرج المودي
مستحقاً رجع السيد ببدله فإن كان في العجم الأخير بأن العتق
لم يقع وإن كان قال عند أخذه انت حر وإن خرج مبيعاً فله رده وأخذ
بدله ولا يزوج إلا بإذن ماله ولا يسري بأذن علي المذهب له سري
المواري لتجارة فإن وطئها فلا حد والولد نسب فإن ولدته في القابة
أو بعد عتقها دون سنة اشهر تنعده رقاً وعتقاً ولا تصير مولداً
في الظاهر وإن ولدته بعد العتق لعنق سنة اشهر وإن كان يطأها
فهو حر وهي أم ولد ولو عجل بعصها لبيرتها من الباطن فابراً لم يصح
الدفع ولا الإبراء ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض غيراً فلو باع
وأذى إلى المشتري لم يعتق في الظاهر ويطالب السيد المكاتبة
والمكاتبة المشتري بما أخدمته ولا يصح بيع رقبة في الجديد فلو باع
وأذى إلى المشتري لم يعتق في الظاهر ويطالب السيد المكاتبة
والمكاتبة المشتري بما أخدمته ولا يصح بيع رقبة في الجديد
فلو باع فأذى إلى المشتري ففي عتقه المولود وكهنته كبيعته
وليس له بيع ما في يد المكاتبة واعتاق عبده وتزوج أمته ولو قال
له رجل اعتق مكاتبك علي كذا ففعل عتق ولزمه ما التزم
القائمة ~~السيد~~ لا رمة من جهة السيد ليس له فسحها إلا أن يحجب عن

الهادى وجائزة للمكاتب فله ترك الا اذا وان كان معه وفاء فاداعى نفسه
 فليسيت الصبر والفسخ بنفسه وان شأنا كالم والمكاتب الفسخ
 في الاصح ولو استعمل المكاتب عند حلول الختم لستحب امره فان
 امهل ثم اذ الفسخ فله وان كان معه عرض اسهله الى الاضرار
 ان كان دون مخرج من الاقلا ولو حل المحر وهو غائب فليسيت الفسخ
 فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الا اذا امينه ولا تفسخ بجنوب
 المكاتب ويؤدي القاضي ان وجد له مالا ولا بجنوب السيد ويدفع
 الى وليه ولا يعتق بالدفع اليه ولو قتل سيده فلو ارثه قصاص فان
 عفى على دية او قتل خطأ احدهما مامعه فان لم يكن فله تعجين
 في الاصح او قطع طرقة فاقصامه والدية كما سبق ولو قتل جسيما
 او قطعه فعفى على ماله او كان خطأ اخذ مامعه وما سلكه
 الاقل من قيمته والارث فان لم يكن معه شيء وسال المسحون تعجين
 عجنه القاضي ويبيع بقدر الارث فان بقي منه شيء بقيت فيه الدابة
 وللسيد فداء وابقاؤه مكاتباً ولو اعتقه بعد الجناية او ابراء
 عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت ومات رقيقاً وللسيد
 قصاص على قاتله المكاتب والافاقية ويستقل بكل ضرر لا تنبع
 فيه ولا خطر ولا فلا ويصح باذن سيد في الاظهر ولو اشترى من

ليسيت فان عرض كساده
 ال ان يبدى في المصلحة على ارادة
 الامم وان كان ماله غايبا اسهله

يَعْتَوِي عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ فَإِنْ عَجَزَ فَصَارَ لِسَيِّدِهِ عَتَقَ وَعَلَيْهِ لَمْ يَصَحَّ بَلَا
إِذِنْ وَبِإِذِنْ فِيهِ الْقَوْلَانِ فَإِنْ صَحَّ تَكَاتَبَ عَلَيْهِ وَلَا يَصَحَّ اعْتَاثُهُ
وَكِتَابَتُهُ بِإِذِنْ عَلَى الْمَذْهَبِ **فصل** الْقَائِمَةُ الْفَاسِدَةُ لِشَرْطِ أَوْعُضٍ
أَوْ أَجْرٍ فَالسَّيِّدُ كَالصَّحِيحَةِ فِي اسْتِقْلَالِهِ بِالْكَسْبِ وَخِذَارِشِ
الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَمَهْرُ شَبَهَةٍ وَفِي أَنَّهُ يَعْتَوِي بِالْأَدَاءِ وَتَتَبَعُهُ لُشْبُهُ
وَكَالتَّعْلِيْقِ فِي أَنَّهُ لَا يَعْتَوِي بِإِبْرَاءٍ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ وَتَصَحُّ
الْوَصِيَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَلَا يَصْرِفُ إِلَيْهِ سَهْمُ الْمَكَاتِبِينَ وَتُخَالِفُهُمَا فِي أَنْ
لِلْسَيِّدِ فَسَخُّهَا وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ بَلْ يَرْجِعُ الْمَكَاتِبِيُّ إِنْ كَانَ
مُتَقَوِّمًا وَهُوَ عَلَيْهِ بِقَمَتِهِ يَوْمَ الْعِنَقِ فَإِنْ تَجَانَسَا قَوْلُ التَّقَالِ
وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْفَضْلِ بِهِ **قلت** أَصَحُّ اقْوَالِ التَّقَا صَقُوطُ أَحَدِ
الدَّيْنَيْنِ بِالْآخِرِ بِلَا رَضَايَ الثَّانِي بِرَضَاهُمَا وَالثَّلَاثُ بِرَضَايَ أَحَدِهِمَا وَالرَّابِعُ
لَا يَنْقُطُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَإِنْ فَسَخَهَا السَّيِّدُ فَلْيَشْهَدْ فُلُودُكَ الْمَالَ فَقَالَ
السَّيِّدُ كُنْتُ فَسَخْتُ بِفَانْكَرَ صُدِقَ الْعَبْدُ بِمَسْنَدِهِ وَالْأَصَحُّ بَطْلَانُ
الْفَاسِدَةِ يَجُونُ السَّيِّدُ وَإِعْمَانُهُ وَالحَجْرُ عَلَيْهِ لَا يَجُونُ الْعَبْدُ
وَلَوْ أَدْعَى كِتَابَتَهُ فَاذْكُرْ سَيِّدَهُ أَوْ أَرِثَهُ صَدَقَ وَاجْلِفْ الْوَارِثُ عَلَى نَفْسِ
الْعِلْمِ وَتَوَاحْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْجُورِ وَأَوْصِفَتْهَا تَخَالُفًا ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضُ
مَا يَدْعِيهِ لَمْ تَفْسُخِ الْقَائِمَةُ فِي الْأَصَحِّ بَلْ إِنْ لَمْ يَتَّفِقَا فَسَخِ الْقَائِمَةُ وَإِنْ

كان قبضه وقال المكاتب بحض المفوض ودية عتق ورجع هو
بما أدى والسيد بقمته وقد تيف صان لوقال كاتبك وأنا مجنون
او محمد علي فانكر العبد صدق السيد ان عرفت سبق ما ادعاه
والفالعبد ولوقال السيد صنعت عند النجم الاول اوقال البعض
فقال بل الاخر اوالكل صدق السيد ولومات عن ابنين وعبد
فقال كاتبني ابو كما فان انكر صدقا وان صدقا فمكاتب فان اعتق
احدهما نصيبه فالاصح لا يعتق بل يوقف فان ادى نصيب
الاخر عتق كله ولا والله لا بد وان عجز قوم على المعتق ان كان مؤسرا
والا فنصيبه حر والباقي قسر **فلا** بل الاظهر
العتق والله اعلم وان صدق قد احدهما فنصيبه مكاتب ونصيب
المكذب حر فان عتقه المصدق فالمدح انه يقوم عليه
كان مؤسرا **كتاب** **امهات الاولاد**

اذا احبل امته فولدت حيا او ميتا او ما يحل فيه غرة عتقت بموت
السيد وامه غيره بنكاح فالولد رقيق ولا تصير امه ولدا اذا ملكها
او بشبهه فالولد حر ولا تصير امه ولدا اذا ملكها في الاطهر وله وط
ام الولد واستخدام وارث حاية عليها ولذا تزوجها بغير اذنها
في الاصح ويجرم معها ورهها وهبتها ولو ولدت من زوج

اورثنا قال ولد للسيد بعثوا بموته كهي واولادها قبل الاستيلاء
من زنا او زوج لا يغضون بموت السيد وله تبعهم وعقبي لمسوله
من راس المال وبالله التوفيق

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد
وان واحد وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد وان واحد وذريته كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
واصلح لنا شأننا كله وافعل ذلك باخواننا واحباينا وسياقنا

اخرا الكتاب

وان محمد عيب وسد اخلا فخذ من لا عيب فهو علا
قال مختصر فرغت منه يوم الخميس التاسع عشر من شهر رمضان من تسعة وتسعين
واتفق الفراغ المبارك منه يوم الخميس التاسع عشر من شهر جمادى بر دول
سنة ست وتسعين على يد العبد الفقير الى الله تعالى محمد عبد الله الماردي
غفر له ولوالديه وجميع المسلمين على ما شئت من الاجابة جزاء الخمس كل
وصل على محمد وآله وصحبه وسلم كما في يوم السبت
غفر له عن كل ذنبه وفاربه من نظره فيه وجميع المسلمين وختم لهم بخمس

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد
وان واحد وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد وان واحد وذريته كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
واصلح لنا شأننا كله وافعل ذلك باخواننا واحباينا وسياقنا

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد
وان واحد وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد وان واحد وذريته كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
واصلح لنا شأننا كله وافعل ذلك باخواننا واحباينا وسياقنا

٥١
بسم الله الرحمن الرحيم
١٠ كتاب دعا يؤمنها ج الطالبين

١٠ دعاء المفسين باليف

١٠ الشيخ الامام العالم

١٠ العالم رحمه الله

١٠ تعالى رحمه الله

١٠ ونفعنا بكتنه

١٠ وجميعهم

١٠ امين

١٠ امين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله **العالم بال** **قال** رحمه الله
قوله في المهر سبحانك منصوب على انه اسم واقع موقع المصدر
 اي سبحت الله سبحانا اي نزهت من النقا بجر مطلقا الحمد للشا
 على المحمود بحيل صفاته والشكر بالنعاميه ويكون قولا وفعل
 الكبير بالغة الا لا النعم واحدها بالاول والاولى والوارع
 لغات الصلاة في اللغة الدعاء وقيل غير وفي الشرع من الله الرحمة
 ومن الملائكة الاستعفار ومن الادبي تضرع ودعوى سمي نبييا
 محمدا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة يقال رجل محمود ومحمود
 اي كثير الخصال المحمودة الملائكة جمع ملك الصالح القايم
 بحقوق الله تعالى وحقوق العباد التوفيق خلق قدرة الطائفة
 والخذلان خلق قدرة المعصية والنظم التاليف المختصر ما قل
 لفظه وكثرت معانيه واستوفيت المحرر المذهب المتقن
 المشوا لزايدا الخالي عن المعنى **الناظر** المصريح الاقادي جمع اقوال
 وهي جمع قول القائل ففتح اللام المهدب المنقى **قوله** محمد البقرع
 اي مغطاه صيانه **قوله** في المنهاج الحمد لله البرك هو خالق البر
 وقيل الصادق فيما وعد اوليائه الجواد كثير الجود **قوله** حلت نعمه
 عن الاحصاء بالاعداد اي الاحاطة **قوله** المان باللطيف والارتداد
 اي انعم بهما منا منه لا وجوب عليه واللفظ معنى التوفيق

محمد

المنقى

خلاف المعزلة وقال بن فارس لطفه سبحانه رفقه بعباده ورافه الرشد
والرشد والارشاد فيض الغي الهدى هنا بمعنى اللطف ويطلق
في غير هذا بمعنى البيان ومنه قوله تعالى واما تود هديناهم السيل الطريق
يوتنان و يذكران **قوله** اشهد ان لا اله الا الله انما ذكره للحدث الصحيح كل
خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد اكد ما **قوله** اما بعد معناه اما بعد
ما سبق وبادها للحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
فخطبته وستبها فان دعا عده هي فصل الخطاب الذي اوتيه داود
عليه السلام قيل هو اول من قالها وقيل فسر ساعته وقيل لعبد بن لوى والمشهد
فيه اما بعد بضم الاء **قوله** فاجاز الف را اما بعد
بالصوت التنوين واما بعد بالرفع والتنوين واجازها سلم اما بعد
بفتح الدال وانكم الخامس **قوله** انفتت فيه نفايس الاوقات في الخبير
انفتت وفي الباطل ضيعت وحسرت وغرمت ونحوها الراءعي منسوب
الي رافعات بلدة معروفة من بلاد قزوين وكان اما ما بارعاني العلوم
والمعارف والزهد والكرامات والطايف لم يصنف المذهب
مثل كتابه الشرح وله مصنوعات واحوال بسطتها في تهذيب الاسماء
يفضل بضم النون الاقوال للشيا في رضى الله عنه والاوجه لا صحابه
والطرق لا ختلافهم في كتابه المذهب **قوله** مراتب الخلاف اي هل هو

خلاف متأسد لم واه والقول القديم صنفه بالعراق يسمى كتاب
الحجة والجدد مصر وهو كتب كثير **قوله** في معنى الشرح للمراي لدقايقه وحفي الفاطم
ومهم بيان صحيحه ودرست خلافة ومهم خلافة هل هو قولان أو وجهان أو طريقان
والاحتجاج من مسابله إلى اقتدا بشرط أو تصوير وما غلط فيه من الأحكام وما صح فيه خلاف
الاصح عند الجمهور وما اختلف فيه من الفروع المتخارج المأخوذ لكن **كتاب** الطهارة
هي اللغة النظافة وفي الشروع رفع الحدث والنجس أو ما في معناها كالغسل لثانية
والثالثة وتجديد الوضوء والاعسال المسبوبة وطهارة المستحاضة
والمستقيم فمده كلها طهارات ولا ترتفع حدثا ولا نجسا ولكن معناه على
صوته الطهور المطهر **قوله** في المنهاج يشترط لرفع الحدث والنجس ماء
مطلق احسن من قوله ولا يجوز الا بالماء لانه لا يلزم من التخيير لاشراط
قوله وهو ما يقع عليه اسم ما يندى احترام من المصانف كالرد والموصوف
وهو المستعمل والمحتاج إلى قرينة وهو المنى الطحلب بضم اللام وفتحها
قوله ولا تنجس قلنا لما احتراز بالماء عن الماءيات فتنجس بملاقاة النجاسة
وان بلغت قلنا لا **قوله** طهر بفتح الهاء وضمهم الحصر بكسر الجيم وفتحها معرب
قوله في المنهاج في ميتة لا ينسب لها سائلة لا تنجس ما يقع احسن من قول
المحرمان لان الملبع اعم والحكم سوا الرطل بكسر الراء وفتحها **قوله** المنهاج او كان فقيها
موافقا لآفته احتراز بالفقيه عن العامي وبالموافق عن كنفه وغيره ممن يخالف

في المنجس الصنبة قطعه تسير في الانا ونحوه **قوله** اسباب احدث احسن من
قول اخرين باب ما ينقض الوضوء لان في المسئلة وجهين **احدها** قال ابن
القائم بطل الوضوء بالحدث واصحابها لا يقال بطل بل انتهى وقولهم بطل
مجاز كما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصيام لا بطل **قوله** المحرر انفتحت
ثقبته هي بضم التاء المعد بفتح الميم وكسر العين ويجوز اسكان العين مع فتح
الميم وكسرها ويجوز كسرها قولهم تحت المعد اي السنة وقولهم فوقها
اي السنة وما فوقها حقيقة المحرم الذي لا ينقض الوضوء ويجوز
النظر اليها والخلق بها كل من حرم نكاحها مؤبداً بسبب مباح لمرة
المصحف مثلث الميم الصندوق بضم الصاد وفتحها الصبيان بكسر الصاد
وضم الشك هنا وفي معظم ابواب الفقه هو التردد سواء المستوي
والراجح هنا مراد الفقهاء وعند اهل الاصول الشك المستوي والا فالراجح
ظن المرجوح وهم **قوله** المحرر لا يبول في الحجر بكسر الحيم وفتح الحاء جمع حجر
وهو الخرق في الارض **قوله** المنهاج ولا يتكلم هي زايده له الحبيب بضم الباء
واسماؤها ذكر الشياطين جمع خبيث واخبايث انما هم جمع خبيثه وقيل غم
قوله المحرر وفي معنى الحجر كل طاهر قاله للجاسسه غير محترم كان ينبغي
ان يزيد جامداً كما قاله المنهاج ليحترز عن ما الورد واكمل وكوها الرجاج
مثلث الزاي قال اهل اللغة كل موضع صلح فيه ينزلت فيه وسط

باسكان السمين والافوسط بالفتح وحمدا لاسكان على ضعف التمه
القصدي قول المنهاج فيه رفع حدث انما قال حدث ولم يقل الحدث ليدخل
فيه من نوي بعض احداثه فانه يكفيه على الاصح قولها عند مثلث العين الثمرة
بفتح الزاي وحكي اسكانها موضع الغم كجبهة المرفق بكسر الميم وفتح
الفاء وعلسته اللوع والكاع هو الغظم الذي في مفصل الكف بل الابهام
واما الذي يلي الحنصر فليسوع بضم الكاف والمفصل رجع ورضع ملك
بفتح الكاف وضم السواك بكسر السين تشنق من سأل اذا دل وقتل
من حباته بل تساوك اي تمايل وفي الاصبع عشت لعنت تلتيف الحمد والبا
والعاشرة اصبوع قول المنهاج السؤال عرضا بكل حشر لا اصبعه
في الاصبع والبعيد غشش واستثنا الاصبع مما زاده المنهاج ولا بد منه
وقوله اصبعه احترار من اصبع غيره فانها تكفيه اذا كانت غششة
قطعا النكسة بفتح التوز واسكان الكاف تريح الفم قول المنهاج
والسنة اوله فان ترك في اثابه انما قال ترك ليدخل فيه التارك عمدا وهو
تأكله سوا واوضحته في مشرح المذهب والروضه والاشا مع شئ
بكسر اللام وهي بقا عفيف الشئ وما بين اجزائه قولها فان لم يمتحن طهرها
كن غسهما اصوب من قول من قال فان كان قام من النوم لم غسهما لان الحكم انه
متى شئ فيهما لم الغس لتبنيهما صلى الله عليه وسلم على العلة فانه لا يدرى ان

بات يده وانما قال في الا نال يحترق عن البركة ونحوها والمراد انما فيه دون
قلبتين الغرفة بالضم والفتح **قوله** يبلغ بينهما غير صيام بنصب غير ورفع
قوله تخيل اصابعه يدخل فيه اصابع يديه وجليه **قوله** بحور الكف
الوضوح من الحياتة والنجاسة **قوله** يلبس يفتح اليا الملعب يفتح الكاف
والعين المدا من البحر موق بالضم معرب **قوله** في المنهاج حرفه كاستفله
لا بد منه ويرد على المحر لان عبارة تقتضي اخرا **قوله** وتخل اذكار القرآن
لا بقصد قرآن فهم منه مسئلة نفيسة انه اذا اتى بقوله لم يقصد قرآنا ولا
ذكر احل صرع به امام الحرمين وغيره **قوله** تتبع اثر الحيف مسكا والافتح احسن
من قول غيره او نحوه لان السنة المسئلة فان عجز فتح الصاع اربعة امداد
يذكر ويونت وهو هنا مختص ابطال وثلاث بالبعدي كما في النظم وفيه
الحج وغيرهما وقيل ثمانية ابطال **قوله** بكف يفتح اوله **قوله** المنهاج كل مسكر
ما بيع ليحترق عن البنج وغيره من الخسيس المسكر فانه حرام ليس بنجس
وقوله والروث احسن من قول غيره العدة لان العدة محضنة
بفضلة الادى والروث اعم ولانه اذا علمت نجاسة الروث مع انه مختلف
فيه من ما كوال اللحم فالعدة بالجمع عليها اولى ولا علس المذي باسكان الدال
وتقال بكسرها مع تشديد الدال وتخفيفها وتقال في فعل مدي بتخفيف
الدال وتشديد ها وامي الودي باسكان الدال المهملة وحكى الجوهر

انه بكسر فاع مع تشديد الياء وصاحب المطالع انه بذال معجمة وهما شاذان
او باطلان وودي وودي وودي بالتشديد وهو ما تخير كذا مخرج
عقب البول والمشي مستند لا غير فقال امشي وامي وامي بالتشديد
قول المنهاج ورطوبة فرج احسن لتدخل المرأة وسائر الحيوان الطاهر وقول
لغة جري الماء يتناول عبرة بنفسه واجراة والحكم واحد النسب المقصود قال
تيمم فلا تاوممته وناممته واممته واممته في قصده الرجل من الاشجار
سوا كان في شعيرة وبراءة ومدير الرقعة بضم الراء وكسر هاء **قول** بحسب السن
الشرايد ويقصر لختان مسهوتون فمن مد كنبه بالالف والافا ليا وعمجد
استرية وهو جمع ناديتي او هبت الثوب لزيد كما قال في المنهاج وهذا
هو الفصيح به كما القان ورهبة منه كما هو مشهور في كتب الفقه
وهي لغة حاتية احاديث كثيرة في الصحيح ويكون من زايده على مذهب
الاختلاف وغيره من اجازتها في الواجب ولذا القول في بعبته
وبعت منه وذو حته وذو حته منه **قول** في المنهاج يحتاج اليه
لعطش محترم ولو ملا هو بالمد اي في المستقبل العضو بضم العين
وكسر هاء **قول** في المنهاج او متين في عضو ظاهر كذا لم يصح ولا بد
من الحاق عضو ظاهر وقد تركه المحرم مع ذكره في الشرح **قول** المر
ان لم يكن عليه ساتر وجب التسليم وكذا غسل الصحيح والصحيح انه يتيمم
مع

مع ذلك هذا معكوس والصواب المعروف في المذهب **قوله** في المنهاج وجب
التبسم وكذا غسل الصحيح على المذهب لا نالتبسم واجب قطعاً
وانما الخلاف في غسل الصحيح **قوله** غسل العضو المعلوم لغة ضعيفة انكرها
المأثرون والمعروف قول المنهاج غسل العليل الزنيخ بكسر الزاي
الحاتم يفتح التاء وكسرها والخاتام والمجيتام وابع لغات **فعله** يقترن اليه
بضم الراء **قوله** لا على الواو بكسر الواو وبالمد **قوله** الا ان يكون مجرده دم كثير لقطه
كشي زيادة للمنهاج لا بد منها الحيض في اللغة السيلان المحيض قال
للماردي المحيض في قوله تعالى وسيلوكم غير المحيض هو الحيض بالجمع
العلماء واما قوله فاعتزلوا النساء في الحيض فقل دم الحيض وقبل زمانه
وقيل مكانه وهو الفرج وقيل هو اصحابنا غير الماردي مذهبنا انه
الدم **قوله** المنهاج اذا انقطع الحيض لم يحل قبل الغسل غير صوم وطلاق
فلفظه طلاقاً وزيادة حسنة وان كانت لا ترد على عبادة المهر **قوله**
حفظت بكسر الفاء المقابلة بالمد بالنفاس بكسر النون **باب الصلاة**
في اللغة الدعاء وسميت الصلوة الشرعية صلاة لانها عليها هذا
هو الصواب وقول الجمهور من اهل اللغة وغيرهم الظل المسترو منه
انا في ظل فلان ومنه ظل الحبة وظل الليل وظل الشمس ستر الشجر
ويكون من اول النهار الى اخره ويختصر الف با بعد الزوال فالظل اعم **قوله** المنهاج

الشفق الأحمر فزاد الأحمر زيادة لا بد منها **قوله** الممر الفجر هو الذي
يستطير ضوهه معناه ينتشر كما قال المنهاج فتوكلها لكم الصلاة
في وقت النهي في حرم مكة أصوب من قول غيرهما في مكة فان يومهم
اختصاصها دون باقي الحرم **قوله** اثنا الصلاة أي تضاعفها واحداها
ثنى بكسر التاء واسدكان النون الاذان والاذين والتاذين الاعلام الصلاة
جامعة بنصهما الاول والاخر والتاخير **قوله** الاذان ثني ياسدكان التا اقامة
فرادي أي معظم والافلف اقامة والتكبير مشني ولهذا استثنى
المنهاج لفظ اقامة وانما يستثنى التكبير لانه علي نصف لفظ
في الاذان فكان مفرد ولهذا اشترع جمع كل تكبيرين من الاذان
بنفس واحد بخلاف باقي الفاظه فان كل لفظ بنفسه شرح
ان يأتي بالترهادة مرتين سراً قبل قولها جهراً بالغا **قوله** وسبى صيت
حسن صوت اراد بالصيت رفيع الصوت **قوله** المنهاج انه يصح
للاذان للصبح من نصف الليل او صبح من قول عيني اخر الليل **قوله** والبغنة
مقام محمود انما اتى به منكرا لانه ثبت كذلك الصحيح موافقة
لقوله نعاي عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً الذي وعدانه يكون
بدلاً منصوباً باعنى او مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعدته
والمراد مقام الشفاعة العظمى في القيامة بحمد فيه الاولون والاخرون

وذكر في المنهاج

فول المخرجة الصلاة على الدابة ان كانت معقولة الصواب حذف
معقولة كما حذفها المنهاج وكما هي محذوفة من الشرح للرافعي ومن التهذيب
وساير الكتب **قوله** يشترط نصب فقار هو بفتح مفتوحة ثم قاف
وهو ظهه **قوله** المنهاج فلن عجز فستلحقها هوز زيادة له **قوله** فتحه عليه
اي ثلثينه اذا وقفت قراته **قوله** المنهاج اميز بالمد ويجوز القصر تنبيه على
رجحان المد قولها يوم من مع تاميز امامه تنبيه على حقيقة مقارنته
قال اصحابنا يقارنه فلا يقدم ولا يتأخر وليس في الصلاة ما يستحق مقارنته
في جميعه غير التاميز المفضل من الحجرات **قوله** الخ الحنة وقيل من قاف
وقيل من القاف وقيل من الحاشية سمي بذلك المفضل من سور
وقيل لقلة المسوخ فيه **قوله** يفصل هويه بضم الهاء وفتح **قوله** وما
استقلت به قدمي اى قامت به وحملتته ومعناه جميع جسمي وانما اتيه
بعد قوله خشع لك سمعي وبصري الى اخره للتوكيد وهو من ذكر العام
بعد الخاص **قوله** المنهاج احق ما قال العبد وكلنا لك عبد هكذا هو في
صحیح مسلم وغيره احق بالالف وكلنا بالواو ووقع في كتب الفقه محذوفما
والصواب اثباتها قولها عفت ثلثه وخمسين هذا شرطه عند اهل
الحساب تسعة وخمسين ابتاعا لرواية الحديث في صحيح مسلم وغيره
من روايته ابن عمر رضي الله عنهما **قوله** فليزره اولشيد وسطه اما يزره بضم الراء

رَجُوزٌ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ كَسَرُهَا رَغْلُ طَوَائِعِلَافٍ فِي تَجْوِيزِ الْفَتْحِ
 وَأَمَّا قَوْلُهُ وَشِدْدٌ فِيخُوذٌ ضَمُّ الدَّالِ وَفَتْحُهَا وَكَسَرُهَا الْعَدَمُ الضَّمِيرُ
 وَوَسْطُهُ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَتَجْوِيزُ اسْكَا نَهَا **قَوْلُهُ** ثَبَا الْمُنْتَصِفُ هُوَ بَفَتْحِ
 الصَّادِ وَتَبِيمُ الذَّيَابُ بِكَسْرِ الْيَوْنِ وَرُوثُهَا **قَوْلُهُ** الْمَنْهَاجُ وَلَوْ نَطَقَ بِنُظْمٍ قَرَأَ
 بِقَصْدٍ تَفْهِيمٍ كَمَا يَحْسِبُ خَذَ الْكُتَّابُ أَنْ قَصْدَهُ مَعْدُ قَرَأَهُ لَمْ تَبْطُلْ وَلَا
 بَطَلَتْ يَتَنَبَّهُ مِنْهُ أَرْبَعُ مَسَائِلَ أَحَدُهُمَا إِذَا قَصَدَ الْقِرَاءَةَ وَالثَّانِيهَا إِذَا
 قَصَدَ الْقِرَاءَةَ وَالْأَعْلَامُ وَالثَّلَاثَةُ يَقْصِدُ الْأَعْلَامُ وَالْمُلَاجَعَةُ لَا يَقْصِدُ شَيْئًا
 فَالْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاقَةُ فِيهِمَا وَالثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ تَبْطُلُ فِيهَا
 وَتَتَنَبَّهُ الرَّابِعَةُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأُولَى كَمَا تَتَنَبَّهُ الثَّلَاثَةُ مِنْهَا وَهَذِهِ الرَّابِعَةُ
 لَمْ يَذْكُرْهَا الْمَحَرُّ وَهِيَ نَفِيسَةٌ لَا يَسْتَعْنِي عَنْ بَيَانِهَا وَسَبْقَ مَثَلُهَا فِي
 قَوْلِ الْمَنْهَاجِ وَتَحِلُّ إِذَا كَرَأَ لِقَرَانِ الْحَنْبَلِ لَا يَقْصِدُ **قَوْلُهُ** فَمَلَعَ ذَوِيهَا
 بِكَسْرِ اللَّامِ **قَوْلُهُ** حَاقِبًا أَوْ حَاقِبًا الْأَوَّلُ بِالْيَوْنِ وَهُوَ مَدْفَعُ الْبَوْلِ وَالثَّانِي
 بِالْبَاءِ وَهُوَ مَدْفَعُ الْغَايَةِ **قَوْلُهُ** مَحْضَرٌ ظَعَامٌ هُوَ بَفَتْحِ الْخَاوِضِ
 وَكَسَرِهَا **قَوْلُهُ** الْمَحَرُّ دَعَا الْقَتْلَ وَالْيَدُ السَّعْيُ وَتَخْفِذُ بِكَسْرِ
 الْفَاءِ أَيْ سَاعٍ وَقَوْلُهُ عَذَا بَدَلُ الْحَدِيدِ الْكُنَّارُ مَلْحَقٌ بِالْحَدِيدِ بِكَسْرِ الْحِيمِ وَمَلْحَقٌ
 بِكَسْرِ الْخَاوِضِ لَا يَفْتَحُهَا أَيْ لَا حَقَّ الرَّجُلُ يَفْتَحُ الْخَاوِضَ عَلَى الْمَسْتَوِي وَحَلَّى اسْكَا نَهَا
قَوْلُهُ الْمَنْهَاجُ وَمَدْفَعَةٌ حَدَّثَ أَعْمَاجُ حَسَنٌ مِنْ قَوْلِهِمْ مَدْفَعَةٌ الْإِهْتِنَانُ

لانه لا يدخل فيه الرجح **قوله** وملازمة غير معسر هو باضافة غير يري
 معسر النافاهم تن هو مكر الفا **قوله** المنهاج لاحسن من لجان
 لان لانا يقتضي اكثر **قول** المحرر ولو ساوفا لم يضر هذا ما عدلحا
 وقد اكر الغزالي وعين من استعماله وصوابه ولو قارنه كما قال المنهاج
 لان المساوفا في اللغة محي واحد بعد اخر قولها سفر ساكن الحيا
 بمجاورة الحلة هي بكسر الحاء **قول** المحرر في الجمع بين الصلوتين في وقت الثانية
 فلا يشترط الترتيب والمواولة في اظهر الوجهين ولا بد من بينه الجمع عند الشرع
 في الصلوة هذا ما غلطوه فيه لانه حكمي الاختلاف في الترتيب والمواولة وجزم
 بوجوب السنية ولم يقل هذا احدهما في المسئلة وجهان اصحهما ان البلاء
 سنة والثاني انها كلها واجبة قولها خطاة الابنية هي بكسر الحاء
 اي تحمل الابنية وما بينها **قول** المحرر ويشترط فعل المودن بالاذان كما جلس
 فلفظة كما ليست عربية ويطلقها فقها البئر العجم بمعنى عند
 العنزة بفتح العين والنون عصي فيها زج **قوله** يقرأ في الاولى الجمعة
 والثانية المنافقين هم اهلها وفي صلاة العبد **قوله** ولا يتحلى هو
 بلا همز من خطا يخطوا خط **قوله** كديبا ج هو بكسر اللام ونحتها **قوله** وله
 ليس ثوب نجس في غير صلاة وكحوها اي كسجود الشكر **قوله** المنهاج
 شهدوا قبل الموال بروية الهدال البيلة الماضية وقال في المحرر البارة

وكذا هي كسب الخ قوله

وكلأها صبح لكن الليلة أجود وهو كفيف **قيل** كسفت الشمس
والقمر وكسفا **وحسفا** وحسفا وانحسفا **وقيل** كسفت وحسفت
وقيل أول تغيرها كسوف **وقيل** كسوف البويطي مسنوب إلى بويطي فريد
من صعيد مصر **قيل** في اسمه يوسف بن يحيى يكنى أبا يعقوب وهو
خليفة الشافعي في حلقته وأجل أصحابه المسنوبين إليه قولها ثياب
بذله تكسر **قيل** أي الملبوسة في شغلها في بيته **قيل** مسقي واستقي **قوله**
مغبتها هو المقدم من الشدة **الهي** مهموز ممدود الصبي الذي لا يعضه
شيء المسمى بالهزم ممدود وهو محمود العاقبة الذي لا يافيه مريعا يفتح
الميم وكسر الراء **والممتناه** تحت ما حود من المراجعة وهي الخصب **وروي**
مريعا بضم الميم وبالموحدة ومريعا بفتح السين فوق وهو من رتعت الماشية
إذا أكلت ما شئت **الغدة** بفتح الدال كثير الماء **وقيل** جبار المطر المجلد
بكسر اللام سائر الألف **العمود** السطح بفتح السين هو المطر الشديد
الواقع على الأرض **قوله** طبعا أي مستوعبا للأرض طبعا بفتح الطاء
الياس اللاؤا بالمد سدة المجاعده الممدار الكثير الدر **والقطر** **قوله**
المنهج صد الخطبة الثانية **يعني** نحو ثلثه وعليه يحمل إطلاق
المحرر قولها ينكسه بفتح أوله مخفف **ويجوز** ضمه مشددا الصبي
المطر الكثير **كجنانير** بالفتح جمع جنانة بالكسر والفتح **وقيل** بالفتح الميت

وَبِالْكَسْرِ النِّعَشْرُ وَقِيلَ عَكْسُهُ مِنْ حِرَادٍ اسْتَرَا الْأَخْصَانِ هُنَا اسْفَلُ
الْجَلِيزِ وَحَقِيقَتُهُمَا الْمُنْفَضُ مِنْ اسْفَلَهُمَا **قوله** الْمَنْهَاجُ ثُمَّ يَعْسَلُ
رَاسَهُ ثُمَّ لَحِيَّتَهُ نَبْذَةً عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيبِ وَهُوَ مَرَادُ الْمَرِّ يَقُولُهُ وَلَحِيَّتُهُ
الْمَشْطُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَالشَّيْنِ وَبِاسْتِحْبَابِ الشَّيْنِ مَعَ ضَمِّ الْمِيمِ وَكُسْرُهَا
وَمَمْشُوطُ الْخَطِّ بِكُسْرِ الْخَاءِ الْقَرَارُ الْخَالِصُ وَهُوَ نَفْعٌ **قوله** الْمَنْهَاجُ وَكَو
خَرَجَ بَعْدَ الْغُسْلِ خَبِيرٌ وَحَيْثُ نَزَلَتْ هَذِهِ وَقِيلَ مَعَ غُسْلِ أَنْ خَرَجَ مِنْ
فَرْجٍ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْخُلَافَ فِي الْغُسْلِ يَحْتَرَمُ بِالْخَاسَةِ الْخَارِجَةِ مِنَ الْمَرْجِ
وَهُوَ مَرَادُ الْمَرِّ بِاطْلَاقِهِ الْحَسُوطُ بِفَتْحِ الْخَا وَتَقِيلُ حَنَاطُ بَكْسَرِهَا وَهُوَ أَنْوَاعٌ
مِنَ الطَّبِيعِ تَحْتَ طَبِيعَةِ الْخَاسَةِ **قوله** الْمَنْهَاجُ وَتَشَدُّ إِلَيْهَا هُوَ مِثْلُهُ تَحْتَ وَلَا يَسِيْرُ
مَعَهَا مِثْلُهُ فَوْقَ هَذَا هُوَ الْفَصِيحُ الْمَشْهُورُ **قوله** الْمَنْهَاجُ وَلَا يَلْبِسُ مَحْمَرٌ
ذَكَرَ مَحْنِطًا هُوَ الصَّوَابُ وَبَيَّنَّا قَوْلَ الْمَرِّ وَلَا يَلْبِسُ الْمَحْمَرُ وَلَا الْمَحْرَمَةُ
مَحْنِطًا **قوله** الْمَنْهَاجُ الْمَشْيُ أَمَامًا بِقَرْنِهَا أَفْضَلُ زَادَ بِقَرْنِهَا وَهُوَ
مَرَادُ الْمَرِّ بِاطْلَاقِ أَمَامِهَا قَوْلُهَا اللَّهُ اجْعَلْهُ فَرَطًا لَا بُوَيْهَ أَيُّ سَابِقًا
سَهْنًا مَصْلَحَتُهُمَا فِي دَارِ الْقَرَارِ شَاوِعَا فِيهِمَا **قوله** لَا تَحْرَمُنَا نَفْعَ التَّائِبِ
وَضَمِيمًا **قوله** الْمَنْهَاجُ وَتَحْرَمُ الْجِدْلَةُ عَلَى كَافٍ هُوَ مَرَادُ الْمَرِّ يَقُولُهُ وَلَا
يَصْلِي عَلَى كَافٍ السَّفْطُ بِكُسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا وَفَتْحُهَا وَالْإِسْتِهْلَالُ
الصَّبَاحُ الدَّوْحُ مُوْنَةٌ وَتَذَكُّرٌ وَهِيَ حَبِيبٌ لَطِيفٌ **قوله** الْمَرِّ يَلْعَبُ

السفط حذاً ينفع منه الروح هو ريعه أشهر كما صرح به المنهاج
قوله ما قامه ولسبطة أي قامته رجل معتدلاً رافعاً يديه قائماً وذلك نحو أربع
أذرع ونصف وقال المحامي ثلاث ونصف وعلطون الحمد بفتح اللام
وضمها ولحد والحد واصله الميل يقال حثا يحثوا وحشي حشوا وحشيا
فحشواث وحشيات المساجي بفتح الميم جمع مسجاة بكسر هاء الجوز
الأنها من خدي الغرامد وهو الصبر الكايد ويقصر البغي بكسر
العين مستدرة وباسكانها مخفف اللفظ بفتح العين واسكانها المقين
مثلته النائم بكسر الميم لوضع الحذ عليها الرخوة بكسر الراء وفتحها
الزكاة إلى السبع هي من زكا يزكو إذا زاد

قول المنهاج يحزى بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين يعني
أن البعير الذي لا يحزى في الزكاة ولا يلغى هنا قطعاً حتى لو كان له
سنة الأيوماً لا يلغى وهو مراد المحرر بطلانه **قول** المحرر أربع خمسينات
وخمسة أربعينات هذا قد انكسر بعض العربية وقال لا يجوز جمع
الخمسينات والأربعينات ونحوها وهذا الأثر ضعيف والصواب
موانع وقد حكى ابن بري وعين عن سيبويه قال كل مذكر لم يجمع
جمع تكسينات يجوز جمعها بالالف والياء قياساً لحامر وهامات
فيجوز أربعينات ونحوها **قوله** ظانته بالمد وهمة قبل النون

الزبي يضم الراء وتشد يد الباء مقصورة هي قزيبه العهد بالولادة
والمراح يضم الميم موضع مبيدتها الحلب بفتح اللام وحكى اسكانها
الناظور بالمهملة والمعمجة الجرب بفتح الجيم وكسر الراء موضع تخفيف
التم الراء بفتح الهرة يضم الراء على اشهر اللغات الورد بنت اصف
يكون باليمن يصبع به الفطر بكسر الفاء والطا وضمها حب العصف
قول المحرماية من هو تشديد الراء لفتح ضعيفه والفتيح
من العصا وهو طلان دمشق بفتح الميم وحكى كسرهما العلس بفتح اللام
صف من الحنطة حبان في كمام الحباد والحصا د بفتح او لهما وكسر
الدولاب يضم الاء وفتحها فارسي معرب الحصر حزر ما على التخل من
الوطب ثمل السوار بكسر السين وضمها الائمة فيها تشيع لغات تلبت
الهمزة والميم الاصبع مثلثة الهمزة والباء والعاشرة اصبع الحاتم
بفتح الاء وكسرها وخاتام وخيتام الاحذع بالذال المهملة مقطوع الاء
تمل الشئ بفتح الميم وضمها وكسرها الفطر بها لكسر المستكن بفتح الكاف
وكسرها الصيام اصله الامسال المثانة بالمثلثة مجمع البول **قول**
المنهاج وليضن الصائم لسانه عن الكذب والعينيه ونفسه عن
الاستهوانت من شح ولا يشبع هذا العطف لان اللفظين اشتراكا
في الامر بهما لكن الاول امر ايجاب والثاني استعجاب الاعتكاف اصله

المعبر واللبث **و**مدانزمت الشئ المنارة بالفتح وكذا منارة السراج
المدرقة بفتح الموحدة وبالذال المعجمة **و**المهملة هو الكفير المعصوب
بالضاد المعجمة وحكى بالمهملة هو المايوس من قدرته على الحج بنفسه
قرن بالسكان **ال**رأبلا خلاف **و**غلطوا الجوهرى في فتحها وفزعها ن
اولسارضى الله عنه مسنوب اليه **ا**نما هو منسوب الى قبيلة من مراد
البحرانه واخذ ببيتة بالتخفيف **و**الشدة **يقول** المنهاج اذا عجز الما يتم
اي عجز لفقد الماء او المرض او الجراحة او برد ونحوها وهو اعم من قول
المحرقات لم يجد الماء **ثم** **قوله** ليك ان الحمد بكسر الهمزة وفتحها طوى منسلة
الطا الفتح اوضح **قوله** يدخل من تنية كذا بفتح الكاف **و**الملة
الاصطباع مشتق من الصبغ بالسكان **ل**با وهو العضد وقيل
نصفه الاعلى وقيل منتصفه وقيل الابط قولها يصلون الصبح
مجلسين **ا**ى اول وقتها المشعر الحرام بفتح الميم على الصحيح المشهور
وبه جبا القرآن وحكى الجوهرى وغير كسرها ومعنى الحرام المحرم الذي
يجرم فيه الصيد وغيره **ف**انه من الحرم وقيل **و**الحرم وسعى
مشعر المافيه من الشعابروهي معالم الدين وهو عند العقبة
جبل المزدلف **ت**قيا للفرج وعند المفترس والمحدثين هو جميع المزدلفة
الموسى وزنه فعلى وقيل مفعول من اوسيت **ر**اسه خلسته

قوله المنهاج والخلق والطواف والسعي لا اخر لوقتها لفظه
السعي ما زادة المنهاج حاضرا والمسجد الحرام من دون مرحلتين من مكة
او من الحرم هو الصواب واما عند قول المحرران غير الحاضر من مسكنه
فوق مرحلتين فمقتضاه من مسكنه على مرحلتين فقط فهو من
حاضرية وليس هو مراده بل نفس المرحلتين له حكم ما فوقه فكان لا يوجد
حذف لفظه فوق فولهما يحرم عليه دهن شعره لئلا يفسد منه قوله
بالشعر عن دهن رأس الاصلع الذي لا شعر له لفساد منبته قوله
المنهاج يحرم ازاله شعر المحرم انما قال ازاله ليتناول الخلق والنفث
والاهراق والقتل والازالة بالوثة وغير ذلك فهو احسن واعلم من
عبارة من يقتصر على الخلق قوله المنهاج يحرم اصطيا دكل ما كول يرى ومثوله
منه ومن غيره يدخل في قوله منه ومن غيره شيان احدهما المتولد
من ما كول وغير ما كول والثاني المتولد من شاة وصبيح او طهي فانه متولد
من صبيح وغيره وهو حرام بلا خلاف وقل من ينه عليه العناق
بفتح العين الانثى من اولاد المعز اذا قويت لم تبلغ سنة حجبها عنق
وعنقوانا كحفه هي ما بلغت اربعه اشهر من اولاد المعز وفصلت
عن امها والذكر حفه لانه حفر حنياه اي عظامه **وهو** السبع
واشاره الاخر بعقد كنه لفظه بعقد ما زادة المنهاج ليحترز

عن اشارة في الصلاة وبالشهادة فليس لها حكم النطق بينهما في الاصح
قوله المنهاج شرط العاقد ريثد وعلم اكره بغير حق اصوب من
قوله المحرر بغيره في المتبايعين التكليف لا يرد عليه ثلاثة اشياء
احدها انه ينتقض بالسكان فانه يصح بيعه على المذهب مع انه
غير مكلف كما تقره كتب الاصول والثاني انه يرد عليه المحجور عليه
لسفه فانه يصح بيعه مع انه مكلف والثالث المكره بغير حق
فانه مكلف لا يصح بيعه ولا يرد واحد منها على المنهاج **قوله** رضاه
بضم الراء وكسر هاء **قوله** المنهاج يصح بيعه لما على شرط لفظ شرط
زادها وهي مراد المحرر قولها كان صوابا للباقين بكسر الصاد وضمها وتقال
ايضا صيانا وهو وعاء الذي يحسان فيه الحرف بكسر الجيم وضمها وفتحها
الفتا بكسر الفاء وضمها الحرفين بالسكان الباء وضمها وفي اخذت سد النون
مع الضم عسب الحجل بفتح العين واسكان المهملة **قوله** مزرعا يحصل
بكسر الصاد وضمها **قوله** بيع العربون وفي المحرر العربيات يقال عربون بالفتح
وعربون بضم العين وعربان واربون واربوت واربات **قوله** المنهاج
في تعدد الصفات لا يصح اعتبار الوكيل وكذا وقع في بعض نسخ
المحرر وفي اثرها الموكل والصواب الاول **قوله** في البيع بشرط البراءة
من عيب باطن بالحيوان لفظه باطن ما زاده المنهاج ولا بد منه على الصحيح

قوله في ارش العيب لا يصح اعتبار اقل منه من يوم البيع الى القبض هو
جمع ثمة وهو اصاب من قول المرر الاعتبار باقل القيم من يوم البيع والقبض
فانه يقتضي ان لا يعتد بالوسط ولفظ المنهاج صريح في اعتبار وهو
الصواب الرابع بكسر النون يجوز الهندي قولها في التولية هي بيع في شرطه
وترت احكامه يستفاد منه انه لا يجوز التولية قبل القبض وهذا هو
الصحيح وهي مسلة بنسبة **قوله** ده يار ده اي عشرة باحد عشر
لما وهي عجيبة بفتح الدالين المهملين والاي المرر بكسر الراء **قوله** المنهاج لو تعجب
التر بعد التخليه بترك البايع السفي فله اختيار وقال المرر لو تعجبها
بمعنى باجاجة فله اختيار والصواب الاول لانها اذا تعيبت بالجلعة لا
يثبت الخيار على الجديد على صحيح وان امكن جله على ما قال المنهاج فهو
متعين لكن لفظه مباعد لذلك قولها سمع به هو بفتح الميم السلام
والسلف بمعنى واسلم واسلم واسلف وسلف سمي سلما التسليم راس
المال في المجلس وسلفا لتقدمه الترياق والطرايق والدرايق بضم
اولها وكسره **قوله** المرر تكلم الوجه يعني اجتماع كلمة **قوله** الثوب
المروي باسكان الراء **قوله** المنهاج في اخر الرهن ان لم يقض الدين فسخ
لنعيم قصا الوارث وغيره قولها وليبيع محضه المفاسر هي بفتح
الحاء وكسرها وضمها **قوله** المنهاج البلع نخرج المني احسن

احسن واعلم من قولهم بالاحتلام فقد يخرج في البيضة قولها وقت
امكان المنة استكمال شمع سنين يتناول من الذكر والامني وهذا هو
المذهب وقيل منيها لحيضها **قول** المنهاج يختبر ولدا لزارع بالزراعة
اعم من قول غيره المزارع الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة
فيه اعم من قول لا يتصرف كما يبطل المرمي المظلة بحسب الميمر لانه يفتح الدال لغير
في مكان مرتفع يقع عليه **قول** المنهاج ويحرم ان يبنى في الطريق ذك
او يغرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز هذا تصرح بان الخلاف يختص
بما لا يضر فان ضحرم قطعاً وعليه يحمل كلام المحرر **قوله** داران
تفتحان هو بالمشاة فوق وكذا كل غايته **قوله** هذا العقد
فيه شوب بيع واجارة **هكذا** الصواب واما قول بعضهم
شايبه تصحيف قولها ليس له ان يتد فيه وتدا هو تخفيف
التا من بيت وكسرها **قول** المنهاج الاصح صحة ضمان الحال مؤجلا
كذا هو في بعض نسخ المحرر وفي بعضها الاصح لا يصح الصواب
الاول الوكالة بفتح الواو وكسرها **قول** المنهاج يقبل قول الوكيل
في الرد وقيل ان كان يجعل فلا هذا تصرح بان الخلاف يختص بمن
له جعل وهو مراد المحرر وان كان عبارة موهمة التعميم **قول** المنهاج
ولو وكله بقضاءين فقل قضيته وانك المستحق لكذا صوابه

ووقع في نسخ الممر وكله في قصص دين فقال قبضته وهو يصحيف
من السناجح السرحين والسريقين بكسر السين وفتحها عجمي معرب
وهو الزبل العارنيه مشدد بالياء وتخفيفها وجمعها عوارىها
قول المنهاج اذا عارة لزراعة الحنطة زرعها ومثلها احسن من قول
المحرر زرعها وما دونها لانه يوهم منع المثل ولا منع منه قطعاً
قوله الغصب الاستيلاء على حق لغيره وانا اصب من قول
غيره هو الاستيلاء على مال غيره عدواناً ليدخل فيه غضب الكل وجلد
الميتة والسرحين والاختصاص بحوهمها ليس بالاصح غضبه
القصاص بكسر القاف **قول** المنهاج لو اخل الشفعة وقد احب
ثقة هو مراد المحرر بقوله احب واحد **قوله** ومورد المساقاة
التخل والعنب موافق لنصر الشافعي في المختصر في ذكر العنب
احسن من قول غيره التخل والكرم فقد ثبت الصحيح الذي عن تسمية
كرماً الودي بتثنية اليا صغار التخل ويسمى ايضا الفسل
قول المنهاج لا يصح احبانه مسلم لجهاد واحترز بالمسلم عن الذي
فانه يجوز للامام استيغانه كما اوضحه في كتاب السير وهو مراد
المحرر بطلاقه وان كانت عبارة مؤلفه اليه بضم الموحدة مخففة
للاخلقة في انت البعير معها برى وبراث وبرين واصلا برون

كفرية وقرى البارية بتشد يد اليا وحكي تخفيفها شاذًا
يقال وقف في لغة مدنية او وقف **قوله** لو ماتت البهية اختصر
الموت عليه مجلداتها انما قال اختصر لان الخمس لا يوصف بانه
ملوك **قول** المنهاج ما جاز بيعه جاز هبته وما لا مجهول
ومقصوب وضال فلا الا جتي حنطة وخوها من المحقرات
فانه لا يجوز بيعها على الصحيح ويجوز هبتها بلا خلاف وذكر
المجهول وغيره مثالا واستفني من عبارة انه لا يجوز هبة
ما ينتفع به من الغاسات كالكلب وجلد الميتة والخر المحترمة
والسرحين فلا يجوز هبتها كلها على الاصح وانه لا يجوز هبة
ما لا يملكه القوضرة بتشد يد الرا وحكي تخفيفها شاذًا
الجمعة بضم النون والانتجاع الذهب لطلب المرعى وغيره
قول المنهاج في المعروض على القاي ان الحق بهما امر بالاشتبا
بعد بلوغه وهو شرط على الصحيح وقيل بشرط التميز
واهما المخر **قوله** في المشرحة واخ لا يوين اجود من قول
عين اخوين لانه يؤهم اشتراط اخوين فان قيل اراد بيان
الصوت الواقعة في من الصحابة رضي الله عنهم قلنا المراد من
المختصرت بيان المحكام محررة لا بيان اصول ادلتها **قوله**

في القاتل وقيل ان لم يصبر ورث هو بضم اليا ليدخل فيه القاتل خطأ
فان العاقلة تضمنه قولها اذا خلف عملا قد يربث وقد امثاله زوج
وامم وحبد وعل امرأة الارب ان كان ذكر الم يربث وان كانت انثى
ورثت وهي الاء كدهرية وانجنا بنتان وعل امرأة ابن عكسه
قول المنهاج وان اوصي لداية ليصرف في غلفها فالمنقول صحتها
هو مراد المحر بقوله الظاهر صحتها الا ان يقل خلافا في صحتها
بل اشار الى احتمال خلاف **قوله** وكذا حربي وموتد في الاصح المرتد
زيادة للمنهاج **قوله** والتعامر قتال بين متكافئين لفظة متكافين
زيادة للمنهاج لا بد منها **كتاب النكاح** هو
حقيقته في العقد مجاز في الوطء وقيل عكسه مشر **قول**
المنهاج يلج الكافر الكافرة اعم واخص من قول غيره ابنته **قوله**
لوزوج السلطان من اوليها بغير كفور رضاها لم يصح في
الاصح هو مراد المحر بقوله لم يجزها **قوله** نكح بالاقل من الف ومهر
مثالها لكن الصواب حذف الف اولان اثباتها يقتضي اكثر
الامر من هذا او اكثرهما من ذاك وهذا غير منتظم
قول المحر ولو نكح السفينة بغير اذن الولي فبنا طيل الصواب
حذف الولي كما حذفه المنهاج ليدخل فيه ما اذا استاذنه

فمنعه فاذن الحاكم فانه يصح قطعاً مع ان الولي لم يخرج بمنعه
مقر من الولاية لانه صعب **قول** المنهاج لا يزوج ولي عبد صبي
اصوب من قول المحر لا يجبر لانه لا يلزم من عدم اجباره منع تزويجه
برصاه والصحيح منعه وبه قطع المغوي **قول** المحر تحرم من جهة
المصاهرة بالنكاح الصحيح الصواب حذف لفظة الصحيح كما حذفها
المنهاج فان حرمة المصاهرة تثبت بالنكاح الفاسد **قول** المنهاج
ولست مباشرة بشهوة كوطي في الاظهر لفظة بشهوة زيادة للمنهاج
لا بد منها **قول** المحر الاصح لا تخل مناحته من احد ابويه كتاب في الاخر
وشئ يؤهم ان الخلاف في الطريقين وانما هو اذا كان الاب كتابياً كما اوضحه
المنهاج فعلى تحريم متولد من وشئ وكتابيه وكذا عكسه في الاظهر
قول المنهاج لو وجد خنثى واضمحلا خيار في الاظهر لفظة واضمحلا
بما زادة ولا بد منها لبيان المسئلة وللتنبية على ان نكاح الخنثى المشكل
باطل فان لم يذكره في هذا الموضع **قول** يحرم وطامة ولده يعمة الابن
والنبت **قول** المحر وليس لها بيع الصداق قبل القبض هو تفرع على
قول ضمان العقد كما صرح به المنهاج ولعل الرافعي فليس بالقفا واثار
به الى التفرع على ضمان العقد فحقة السامح **قول** المنهاج لو
توافقوا على مهر سراً وعلنوا زيادة فاما لذهب وجوب ما عقده

تتناولنا اذا عقدتم ستم اعلنوا يا لزيادة واما اذا توافقتم سراً
بلا عقد ثم عقدوا علانية وقول المحرم محمول عليه **قوله** اقل نوب
العشيم ليلتف زيادة **قوله** المحرم وان سافرت يا ذنه سقط قسمه في
الحديد مراده اذا سافرت لغرضها فان كان لغرضه لم يسقط
قطعا كما صرح به المنهاج **قوله** المحرم اكله يقبل الالبهام في لفظ الالف مراده
اذا قال خالعنك يا لى ونويا نوعا كما صرح به المنهاج **قوله** المنهاج بشرط
لفظ الطلاق التكليف لا السكران فقوله لا السكران زيادة له
لا بد منها لان السكران ليس مكلفا والمذهب وقوع طلاقه كما ذكره
بعد فاذا لم يستثن هنا تناقض الكلام فقولها لا انده سريك
بفتح السين لا زجرا بلك **قوله** المحرم في قوله او قعت بيكر طلقة
او ثلاثا او اربعاً واد التوزيع وقع في ثلاث ثلاثا وفي اربع اربع
عظا لسبق قلم او من الشايع وصوابه وفي ثلاث واربعة ثلاث
كما ذكره المنهاج **قوله** المنهاج ولا تصدق في الحيض في تعليق غيرها
اعم من قول غيره ضررها **قوله** ولو علق الطلاق بمشيئها عنيه لم
يشترط الفور في الاصح سوا حضرته وسبع كلامه ام لا وهو مراد
المحرم بقوله غايبة **قوله** فاذا قال اذا خلعت بطلاق فانت طالق
اعم واحضر من قول غيره بطلاقك **قوله** ولو قال لثلاث من لم تحبني

بعد در كعات فرايض اليوم واللييلة الى قوله لم يقع فجزم
بعدم الوقوع وهو صحيح **قوله** واما قول المحرر قيل لا يقع فقد بولهم
خلاف فيه ولا خلاف لكن عاده مثل هذه الهبة فيما لم يشتر
في الكتب وهذه انفرد بها القاضى والمتولى ومن تابعهما الرجعة
يفتح الراى **قوله** المنهاج شرط الرجوع اهلية النكاح بنفسه
ليحترز عن الصبي والمجنون فانما اهل للنكاح بوليها لا بانفسها
ويدخل فيه السكران والعبد والسفينة فالسكران يصح
رجعته على المذهب كما سبق في الطلاق ونصح رجعة العبد
بعين اذن سيده على الصحيح ويصح ايضا رجعة السفينة فانما من اهل
النكاح بانفسهما وان كان شرطه اذن المولى والولى وقوا المحرر شرط
فيه التكليف برده عليه السكران فانه ليس مكلفا **قوله** الا لا خلاف
يرجع يصح طلاقه يدخل فيه السكران على المذهب ولا يدخل
في قول المحرر ويشترط فيه التكليف **قوله** المحرر الظهار الموقت اصح
الوجهين لا يكون عما يد فيه بالامسال هذا تفريع على صحته
موقفا كما صرح به المنهاج فتوهمان في اكمال كناية مهونا
اي صعدت **قوله** المنهاج ولو بدل لفظ شهاه بكلف ونحو او
غضب بلعز وعكسه زيادة **قوله** في اللعان وشرطه زوج يصح طلاقه

٢٢٢
يدخل فيه السكران ويخرج المكره وقد اهلها بعضهم ولا بد
منها **قول** المحرم ولو ابان زوجه بعت الفذ فقله اللعان لنفي
الولد وكذا لدفع الحمل هو مكر يسبق في اول هذا الفصل **قول**
المنهاج وعدة حرة لم تحض او يئست بثلاث اشهر فقوله لم تحض
يدخل فيه الصغيرة والكبيرة التي لم تحض ولم تبلغ سن الياس
كنت ثلاثين سنة وعدتها بالاشهر بلا خلاف وقد اهلها
المحررون ففي عبارة المنهاج ثلث فوايد موافقة القران
والاختصار وبيان مسلة فمها الدمام هو بكسر الدال
وضمها هو الحمره واصلة كلما طلبي به عبالة الزوج كبر ذك **قول** المنهاج
لاظهر لا نفقه لصغيرة يتناول من زوجها صغيرا وكبير
كما صرح به المحرم **قوله** تحب النفقة والكسوة لحامل فالكسوة
زيادة له مهمة **قوله** فيما اذا نكحت الحاضنة فالحق للاخر زيادة
ويجرامته على ارضاع ولدها منه ومن عينه ولم يذكر المحرم الصورة
الثانية **كتاب** **الحراج** **قول** المنهاج لا قضاص الا في عدل
تصرح بانه لا قضاص في شبه العدة واسار اليه المحرم في
مسلة غرر الابرة **قوله** ولم يعلم حال الطعام يتناول ما اذا علمه
المصنف وعينه وعبارة المحرم هو همة **قوله** ولو دس سمان في طعام

تتخصر الغالب كله منه **فألتقييد** يغلبه كله منه زيادة لا بد منها
قوله ويجب على المعصوم يدخل فيه الذي ذكره المحرم ويدخل من
له هبة أو أمان **قوله** وقيل فيها قبلها سوى الحارضة لا قصاص
فيها قطعاً وإنما الخلاف في غيرها **قوله** أو محرماً ذا رحم لفظة ذا
رحم زيادة له لا بد منها **قوله** المحرم السير الشاغية أي الزايدة وهي
بالغيز المعجزة والمشاة تحت **قوله** المنهاج يعتبر به قرنه هو
يقع القاف أي من له مثل سند **قوله** دية الخطاء وشبه العمد تلزم
العاقلة فشبه العمد زيادة له وقد شبه عليها المحرم وفي القسامة
لواختلاف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة أو آلة
والهيئة زيادة له **قوله** على المحصر هو من غيب حشفة يقبل القطر
القبيل زيادة له لا بد منها قال أصحابنا للدير حكم القبيل الذي
الأحصان والتخليل والخروج من الغيبة والتعنين ولا يتغير به
أذن البكر ولا يخل بحال **قوله** في الزنا والقذف شرط التلطيف إلا
السكران فقول لا السكران زيادة له **قوله** ولا يجزئ
تقذف الولد وإن سفل يدخل فيه الأم وأكيدات وأولاد البنات
وهو مراد المحرم وإن كان لم يصرح **قوله** المحرم في قطاع الطريق قد
يغلب الدعار هو بدال مضمومة وعين مشددة مهملتين أي أهل

٢٢٥
الشبهة والفساد **قول** المنهاج وللغائب الرشيد الاعراض عن العينة
قبل القسمة لقطعة الرشيد زيادة لدها بدنها **قوله** في الامان وفي قول
يجوز ما لم يبلغ ستة تصرح بامتناع السنة قطعاً وهو مراد
المحرر **قول** المحرر الظاهر ان له قتل الطالب فيه اشارة الى احتمال له
ولم يرد اثبات خلاف فيه **قول** المنهاج في اصطلاح المسلمين والمجوس جرحاً
معاً او جهل فجهل زيادة له **قوله** وكذا الدود المتولد من طعام
كحل وفالته هذه المسئلة اشارة اليها المحرر بقوله حلت ميتة كالسك
واكراد لا حاجة الى ذكره فاشارة الى ميتة حلال سواها **قوله** وتذبح الشاة
مضجعة جنبها الايسة لقطعة الايسة زيادة له **قوله** ولو قال الغنم
افسيم عليك يا لله او اسلك يا لله لتفعلن او اراد يمين نفسه فيمين
والا فلا تصرح منه بانه اذا اطلق فلم ينو شيئا لم تكن يمينا
وهذه زيادة له **قوله** فان حلف على ترك واجب او فعل حرام
عصى ولزومه الجنة والكفارة زيادة له صرح بها البغوي والرائع
في الشرح **قوله** فيمين حلف لا يبارقة فوقف حتى ذهب وكانا
ما شبيهت زيادة له **قوله** فيمين يندرج حجا او عمرة ان كان معصوا
استناب تناول الاستنابة باجرة او جعل وتبرعا وهو
مراد المحرر وان لم يصرح بالتبرع **قوله** يمين نذر هديا لزومة حمله الى

والتصدق به على من؟ يعتم المستوطن والغريب وهو مراد
 المحر بقوله على أهلها **قول** المحر في آخر النذر والسلام على الغير الجود
 حذف الغير إذ لا فائدة فيه وقد يوهى الاحتراز من سلامه على نفسه
 عند دخوله بيتا خاليا ولا يصح الاحتراز فاهما **سواء قول**
 المهاج في القاضي إذا كان هناك مثله وليس بخاملا ولا محتاجا إلى
 تركه بعم ترك الطلب والقبول وقد يوهى كلام المحر اختصاصه
 بترك الطلب **قوله** ولو حكم خصمان حلا في غير حد لله تعالى فقوله
 في غير حد لله تعالى زيادة لـ **قوله** وإن قال حكم بعدين ولم يذكر
 مالا أحضر وقيل لا حتى يعوم بينة بدعواه هذا غير مخالف
 لقول المحر ورجح الثاني من محجوب لأنه لا يمتنع أن الأول رجمه
 أخرون والأكثر أن قد صح هو الأول في الشرح ومحمدا خرون
قوله رئيس محب كون مجلسه لا يبقا بالوقت في القضاء زيادة لـ
قوله ويجزم له وهو الامام إلى آخره أعم من قول المحر ولا يعارضه
قوله وإذا أقام المدعي عليه وانكر فحلف المدعي إلى قوله لزمه هو
 مراد المحر بقوله أجابه **قوله** في الشهادة على الشهادة ولا يصح
 حمل النسوة ليس زيادة محصنة فانه يفهم من قول المحر قبل هذا
 أن ما ليس المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال غالبا لا يشتر

ولا حركه في الالف العظمى

وان تجد عينا فسد الحيا
بحال من لا عهد فيه و ١١٥

سالمه
اذا زاد علم المرء زاد تواضعه
وان قل منه علمه قال وادع
كذلك الغصن في جلالته
وان قل من جلالته
وان قل من جلالته



مسألة > ذكر الفقهاء أنه يكفر الحالف بغير الله تعالى كالنبي
والنبي كما قال هذا الشارح لكن قال سرتكار حجة
الله تعالى في بعض مصنفاته قال الشافعي رحمه الله
تعالى قال الخشاش أن يكون الحالف بغير الله تعالى
معصية قال الأصحاب أي حراما أو مباحا
القع بأنه ليس محرما بل مكروه نعم لو اعتقد
الحالف في المخلوق المخلوق به من التفتيم ما
يقتدره في الله تعالى كفر وعلى هذا تحل ما رو
عنه صلوات الله عليه أنه قال من حلف بغير الله
نقل كفر ككفر

